بانوراما الاحداث والتطورات

Week End

العدد :(١٠٤) ١ اكتوبر ٢٠١٧

زلزال في البيت الخليجي

الحصاد الاخباري والتحليلي للربع الثالث من العام ٢٠١٧

"نشرة اسبوعية الكترونية تصدر نهاية كل اسبوع وتتضمن ابرز التحليلات السياسية والستراتيجية فيما يخص القضايا الكردستانية والعراقية والاقليمية والابرز عالميا وتم تصنيف المواضيع بما يسهل على القراء اختيار ما يخص توجهاتهم الفكرية واهتماماتهم البحثية والتحليلية، سيتم اغناء النشرة الاسبوعية وتطويرها حسب اتجاهات الاحداث وتطورات المرحلة "

Week End

رصد اسبوعي سياسي و تحليلي

يصدره مركز الرصد والمتابعة في الاتحاد الوطني الكردستاني

هذا العدد زلزال البيت الخليجي: إشارات مشؤومة

تمر المنطقة بمرحلة دقيقة وبالغة الحساسية والتي افرزت محاور عديدة تتصارع فيما بينها على مصير المنطقة ومستقبلها ونفوذها ويصح القول بان هنالك عاصفة كبرى تعبرها وهي خطيرة ومعقدة جدا فيما يبدو ان الإمكانيات التي تتوفر لدى بعض دول المنطقة قوية وكثيرة وفي المقابل ضعيفة او غير مدروسة عند غيرها وهذه العوامل المتعارضة ستدفع التوتر إلى مرحلة اكثر حساسة بالتأكيد. حساسية التوتر الإقليمي دفع جميع دول المنطقة لحشد قواها وتحالفاتها استعداداً لما سيحمله الايام القادمة ومواجهة احتمالات المرحلة المقبلة،ويقع اقليم كردستان وبقية اجزاء كردستان في صلب تلك التوترات والصراعات مع غياب التفاهمات الدولية لإدارة الصراع في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالارهاب ومابعد دحر الارهاب والمرحلة الجيوسياسية والتداعيات على المنطقة وشعوبها وهذا الموقع والتوقيت يتطلبان التشاور والتنسيق حول العديد من القضايا ومعرفة اتجاهات الاحداث واهداف الاحلاف ومآلات الصراعات الخفية والمكشوفة ومعرفة الحدث اليومي والرؤية الدقيقة والثاقبة للحاضر والآتي عبر الاستفادة من المواقف والاحداث الماضية واخذ الدروس الممكنة ليكون سلاحا فكريا ،معلوماتيا ومدروسا بوجه التطورات والمستجدات والحفاظ على المكاسب وحمايتها .

في خضم تلك التطورات والاحداث تفاعلت الازمة الخليجية بقوة ووضوح اكثر على الساحة السياسة والدولية حيث تثير الأزمة رهانات لم يسبق لها مثيل وأصبحت ذات إشارات مشؤومة على المستقبل الجغرافي السياسي في شبه الجزيرة العربية.

ماجرى في محفل تلك العلاقات الخليجية تعتبر زلزالا سياسيا قويا في اواصر العلاقة ومستقبلها وتمخض عنها تحالفات واقطاب جديدة ستؤثر على مجريات الاحداث في الشرق الاوسط حيث ان شدة الازمة كشفت بوضوح ان تلك العلاقات كانت متشنجة ومأزومة اصلا وان التصريحات المنشورة باسم امير قطر لم يكن الا شرارة لاخراج المارد عن قمقم الارض ليكشف جميع اطراف الازمة عن كشف ملفات الاخر و وثائق تدين المقابل بدعم الارهاب والفساد و اللاستقرار .

انطلاقا من هذه الحقائق، نضع بين ايدي القاريء الكريم من النخبة السياسة والاعلامية وصناع القرار والمؤرخين حصادا لموسم ثان من الازمة واتجاهاتها خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٧ وهو الاول من نوعه ليس في كردستان بل في المنطقة حيث بامكان القاري الوقوف عند مواقف اطراف الازمة والحصول على مزيد من الاسرار التي طالما كانت خفية .

هيئة التحرير :محمد مجيد - عبدالله علي سعيد – هريم عثمان - دياري هوشيار- ليلى رحمن – هەلۆ ياسين

رئيس التحرير: محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

Email: ensatmagazen@gmail.com Facebook: Web: pukmedia.com/ensat

يوليو ٢٠١٧

الخلاف مع قطر يهدد بقاء مجلس التعاون الخليجي

نشرت صحيفة الفايننشال تايمز مقالاً لأندرو إنغليند بعنوان "الخلاف مع قطر يهدد بقاء مجلس التعاون الخليجي". وقال كاتب المقال إن "ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، أشاد العام الماضي بأهمية مجلس التعاون الخليجي، قائلاً إن المجلس سيصنف من ضمن أقوى المجالس الاقتصادية في العالم كتكتل، إذا عمل بالشكل الصحيح في الأعوام المقبلة". وأردف حينها "نريد العمل معاً لتحقيق النمو والإزهار".

وأضاف كاتب المقال أنه بعد سبعة شهور من هذه التصريحات التي أدلى بها ولي العهد السعودي خلال اجتماع هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية في مجلس التعاون في الرياض، فإن المجلس الاقتصادي العربي الوحيد والفعال في العالم يواجه خطر التفكك والانقسام بعد فرض السعودية وبعض الدول الخليجية حصاراً على قطر.

وتابع صاحب المقال بالقول إن "السعودية وبعض الدول الخليجية – من بينها البحرين والإمارات – يتهمون قطر بتمويلها للإرهاب، لذا عمدوا إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر كما منعت كل وسائل النقل بينهما، في خطوة تهدد أسس مجلس التعاون الخليجي".

وأشار كاتب المقال إلى أنه بغض النظر عن بديهيات تداعيات قرار الحظر على دولة قطر، فإن هذا القرار ألقى بظلاله على تجار الجملة السعوديين الذين طالما اعتادوا على إرسال شاحناتهم المحملة بالبضائع عبر الحدود، وكذلك خبراء البنوك الذين يذهبون من الإمارات إلى قطر التي تعتبر من أكبر مصدري الغاز، والتي تشهد عمل العديد من الشركات الإقليمية في إطار التحضيرات لبطولة كأس العالم لكرة القدم. وختم بالقول إن "مجلس التعاون الخليجي الذي أنشئ في عام ١٩٨١ كتكتل موحد ضد التهديد الإيراني، يعاني من تراجع إنتاجه النفطي في يومنا هذا، إلا أنه مع إنتاج مشترك قد يصل إلى ١,٣ تريليون دولار أمريكي، أي ٣٦ في المئة من مخزون النفط العالمي. والمجلس الذي يعد من أهم وأندر التكتلات في المنطقة، أنهكته الصراعات وعدم الاستقرار".

*BBC ٢٠١٧/٧/١ :

حراك تركي وقطري قبل انتهاء «المهلة» الخليجية... بـ«متابعة» أمريكية

تزداد وتيرة التفاعل التركي مع الأزمة الخليجية التي قاربت على دخول منعطف جديد مع قرب انتهاء المهلة المحددة من مقاطعي الدوحة، في وقت تحشد فيه الأخيرة المزيد من «الدعم» الدولي البروتوكولي مراهنة على شراء الوقت

أجرى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، اتصالاً هاتفياً أمس، بنظيره التركي رجب طيب أردوغان، كان موضوعه الرئيسي الأزمة بين قطر وجيرانها في الخليج، إضافة إلى قضية «إنهاء تمويل الإرهاب». ووفق بيان للبيت الأبيض، شدد «الرئيس ترامب على أهمية أن يكثف جميع حلفائنا وشركائنا جهودهم لمكافحة الإرهاب والتطرف بكل أشكاله.. مع ضمان أن تعمل كل الدول معاً» في سبيل ذلك.

وتزامن الاتصال مع استمرار زيارة وزير الدفاع القطري، خالد العطية، لأنقرة، معلناً في حوار صحافي، أن ما تتعرض له قطر من حملة وحصار هو بمنزلة «إعلان حرب دون دماء»، مضيفاً: «بماذا يوصف إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية للإضرار بالمواطنين وضرب النسيج الاجتماعي بين دول الخليج؟ حتى إن الماشية والإبل لم تسلم من هذا العسف».

ووفق العطية، تصدرت قضية القاعدة التركية في بلاده الاجتماعات مع أردوغان، ونظيره التركي، فكري إشيق، فيما أعاد الوزير الحديث عن أن «علاقة قطر مع الولايات المتحدة علاقة ستراتيجية، وخصوصاً في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب». كما جزم بأن «إغلاق قاعدة العديد الأمريكية في قطر أمر غير وارد على الإطلاق».

وكان وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن، قد أوضح أن حصيلة زيارته للولايات المتحدة تمخضت عن «الاتفاق مع واشنطن على ضرورة البحث عن حل سلمي للأزمة الخليجية»، مضيفاً أن «قطر ملتزمة وعودها بشأن العمل بالإطار الخليجي وجامعة الدول العربية».

بالعودة إلى الأرض التركية، قال السفير السعودي لدى أنقرة، وليد الخريجي، إن الخلاف بين بلاده وقطر «سياسي وأمني ولم يكن عسكرياً قط، ولا يستهدف سيادتها بأي حال من الأحوال». ونقلت وكالة «الأناضول» عن الخريجي قوله، إنه رغم الإقرار بأن «المبدأ السيادي للدول يحفظ لقطر الحق في الممارسات السياسية»، فإن الإجراءات

المتخذة ضدها «إنما تأتي في المقام الأول لحمايتها من تبعات الأعمال غير المحسوبة». ونفى السفير أن تكون الدول الخليجية تفرض حصاراً على قطر، موضحاً: «الحصار عادة يتم عن طريق قرارات الأمم المتحدة، أما المقاطعة فهي أمر سيادي يقوم به كل بلد لحماية أمنه الوطني».

وحول أن واشنطن كانت تسعى إلى الوقيعة بين السعودية وقطر بتوقيع صفقات سلاح ضخمة معهما، أجاب الخريجي، أن «أمريكا دولة كبرى، ودولة مؤسسات في نظامها السياسي، ولها سياساتها المؤسساتية المستقلة، ومن الطبيعي أن تنظر إلى مصالحها، شأنها شأن أي دولة أخرى... والتوقيع على صفقات أسلحة شأن يخص الدولتين». وأضاف: «تحاورنا مع قطر كثيراً خلال ٢٠ عاماً، وتعهدت لنا كثيراً، وأهم هذه التعهدات كان في اتفاق الرياض في ٢٠١٣، والاتفاق التكميلي في ٢٠١٤، لكن الدوحة نكثت الوعود ولم تحترم هذه الاتفاقات».

وفي تعليق جديد صادر عن الأمم المتحدة، قال المتحدث باسم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أمس، إنه «أبدى قلقه الشديد بشأن مطالبة قطر بإغلاق شبكة قنوات الجزيرة والمنافذ التابعة لها». وتابع: «مطلب أن تُغلق القنوات باختصار، من وجهة نظرنا، هجوم غير مقبول على حقوق حرية الرأي والتعبير».

إلى ذلك، قال مسؤول تجاري حضر اجتماعاً لـ«منظمة التجارة العالمية»، إن ممثل البحرين أخطر المنظمة بأن القيود التجارية التي فرضتها بلاده والسعودية والإمارات على قطر يبررها الأمن القومي. وقال المسؤول إن الدبلوماسي البحريني، الذي تحدث بالنيابة عن الدول الثلاث، أمام مجلس تجارة السلع التابع للمنظمة أشار إلى أن الإجراءات جاءت متسقة مع «الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة»، التي تسمح بكسر القواعد لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

*صحيفة (الاخبار) اللبنانية ٢٠١٧/٧/١ :

الكويت متفائلة بإنهاء الخلاف الخليجي قريباً

لم يبق سوى أسبوع أمام قطر للرد على الدول الأربع التي قدمت إليها ١٣ مطلباً لإعادة العلاقات والأمور إلى طبيعتها في حال نفذت الدوحة ما تريده الدول المقاطعة. ولم يصدر عن الدوحة أي قرار علني عما ستقبله أو سترفضه في هذا الشأن بعد.

ولم يعلن الوسيط الكويتي بعد استئناف مهمته، لكن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الكويتي الشيخ محمد الخالد قال إن هناك «ثقة بحكمة الأمير الشيخ صباح الأحمد، تجعلنا نطمئن بأن الخلاف الخليجي سينتهي ولن يطول، وأن الجهود التي يبذلها ستُثمر عن لم شمل البيت الخليجي»، وأكد أن «المجتمع الدولي أبدى تقديره لدور الوساطة الذي تقوم به الكويت»، ولفت إلى أن «أمن الخليج واحد». في حين وصف وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة «إحضار قطر الجيوش الأجنبية وآلياتها المدرعة بالتصعيد العسكري» الذي تتحمل قطر مسؤوليته. وأكد في تغريدات على «تويتر» أن أساس الخلاف مع قطر هو «سياسي وأمني ولم يكن عسكرياً قط».

وشدد الوزير على خيارين لا ثالث لهما أمام الدوحة، «إما التزام تحالفها الخليجي– العربي، أو تفضيلها للتدخل الإقليمي الطارئ»، مؤكداً أن مطالب الدول المقاطعة جاءت بسبب سياسات قطر المتناقضة التي «تدعي التزامها النظام في إقليم الخليج من جهة، وتدعم أحزاباً إرهابية من جهة أخرى». وقال الوزير البحريني: «تخطئ بعض القوى الإقليمية إن ظنت أن تدخلها سيحل المسألة، فمن مصلحة تلك القوى أن تحترم النظام الإقليمي القائم والكفيل بحل أي مسألة طارئة».

وقطعت دول عربية من بينها السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة والبحرين العلاقات مع الدوحة متهمة إياها بـ «دعم الإرهاب». وتتضمن قائمة المطالب، إغلاق قناة «الجزيرة» وخفض العلاقات مع إيران وإغلاق قاعدة عسكرية تركية في الدوحة ودفع تعويضات.

*وكالات ومصادر متعددة ٢٠١٧/٧/١ :

الدخول التركي على خط الأزمة الخليجية مع قطر

*د. خطار أبوديات

تتفاقم الأزمة الخليجية– العربية مع قطر، ويبرز موقف تركيا كونها الحليف الإقليمي الأبرز للدوحة، خاصة بعد تعزيز قاعدتها العسكرية القائمة هناك منذ ٢٠١٦. وهذا التدخل التركي المستند إلى أسس أيديولوجية ونفعية واعتبارات تاريخية، لا يقود إلى التهدئة بل يفقد أنقرة الحياد ويزيد من الشكوك حول سياساتها الإقليمية.

من خلال هذه القاعدة العسكرية الأولى من نوعها في شبه الجزيرة العربية منذ ترك الإمبراطورية العثمانية المكان في العام ١٩١٣، تتصور تركيا التي تعتدّ دوما بعضويتها في حلف الناتو أنها ستعيد مجد الأيام الخوالي، لكن حصاد الرئيس رجب طيب أردوغان في السنوات الأخيرة ودخوله على خط الفوضى المدمرة للعالم العربي يحد من هامش مناورته ولن تكون فرصه أفضل على ضفاف الخليج العربي مما هي عليه في جواره المباشر في العراق وسوريا.

يحلو لمريدي أردوغان "السلطان الجديد" الاستنجاد بالمؤرخ الإنكليزي توينبي وينقلون عنه "الإمبراطورية العثمانية هي الدولة الوحيدة التي جمعت الشرق الأوسط تحت حكمها أطول حقبة في التاريخ وذلك أمر لم تتمكن منه الإمبراطورية الفارسية أو الرومانية أو العربية" دون نسيان هذه الإضافة الملفتة "كافة الأقوام الناطقة بالعربية اجتمعت تحت راية دولة واحدة هي الدولة العثمانية". وهذا التذكير بالنزعة العثمانية الجديدة، التي يتحاشى الزعيم التركي الاعتراف بالسعي إليها، لكن كل ممارساته كانت تشي بذلك.

منذ ٢٠٠٩، شرع أردوغان بنقل بلاده إلى قلب اللعبة الشرق الأوسطية وعينه على العالم العربي "الرجل المريض في بدايات هذا القرن"، وكأنه أراد ضخ أكسير القيادة الإسلامية في عروق بلاد خبت إمبراطوريتها منذ قرن تقريبا لأسباب عديدة ومنها رغبة العرب بالتحرر والاستقلال.

راقب أردوغان بدهاء شارعا عربيا يفتش عن أبطال بالوكالة وبدأ لعبته مع دعم الفلسطينيين وحماس. ولاحقا على ضوء التحولات والاضطرابات العربية منذ ٢٠١١، سرعان ما تلاقى مشروع أردوغان والهادف لاستعادة النفوذ المفقود، مع مشروع "الإخوان المسلمين" وأتى ذلك ليعزز مسعى تحويل "الربيع العربي" إلى مشروع إسلامي أو جهادي، ولكن الحسابات أخطأت انطلاقا من الحالة المصرية وسرعان ما تراجع هذا المشروع.

سارت رياح الإقليم بعكس ما تشتهي أنقرة، ويبدو الحصاد الأردوغاني محدودا والنتيجة عكسية تبعا لنجاحات الكرد في سوريا وتراجعات تركيا في سوريا والعراق ضمن حروب "الوكالات الإقليمية". يمكن في موازاة انعدام الثقة مع واشنطن، وجدت أنقرة نفسها مضطرة للاستدارة نحو روسيا والدخول في تفاهمات موضعية مع إيران التي ترتبط معها بصلات اقتصادية متينة، لكن الشكوى من الممارسة التركية تصل إلى شمال أفريقيا مع الاشتراك في الحروب بالوكالة في ليبيا، ومنافسة الاقتصاد التونسي عبر إغراقه بالسلع التركية. ومع طغيان التوتر على العلاقة مع مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة، والتدهور الحالي مع المملكة العربية السعودية، تجد تركيا نفسها شبه منعزلة في جواريها القريب والبعيد، وليس عندها من حليف معتمد إلا دولة قطر، علما أن العلاقة التركية –الإسرائيلية التي جرى تطبيعها في الصيف الماضي لا

يزال يغلب عليها الحذر. استنادا إلى ما ورد أعلاه، يتضح دافع أنقرة المرتبطة منذ ٢٠١٤ باتفاق عسكري مع الدوحة، لكن المستغرب هو مغامرة الرئيس أردوغان في التضحية بعلاقات بلاده مع الدول الأربع المتنازعة مع قطر التي اعتبرت على لسان السفير السعودي في تركيا أن "إحضار الجيوش الأجنبية من دول إقليمية، وآلياتها المدرعة، يعد تصعيدا عسكريا تتحمله قطر". والأدهى، أن تركيا تدخل على الخط وتنحاز عمليا إلى جانب الدوحة مما يسهم في دفع القيادة القطرية (التي سبق لها ووقعت تعهدات في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ لم تجد طريقها للتنفيذ حسب الأوساط المعنية) لعدم الاستجابة لمطالب وشكاوى مجموعة الدول الأربع تحت غطاء الاستقلالية ورفض الوصاية.

يمثل إدخال تركيا وإيران على خط أزمة خليجية داخلية وأزمة عربية داخلية، خرقا لقواعد التضامن البديهية ولمدونات سلوك العمل في المنظمات الإقليمية. وينبع ذلك من عدم التنبه لخطورة الانكشاف الستراتيجي الخليجي والعربي.

يفرض موقع الخليج الستراتيجي قراءة متأنية وعميقة للمتغيرات العالمية المتسارعة. يجدر التذكير أن الخليج كان المسرح لنهاية الحرب الباردة إثر غزو الكويت في ١٩٩٠ والشاهد على بروز الأحادية الأمريكية التي رعت حرب العراق التي همشت منظومة مجلس التعاون الخليجي. وفي السنوات الأخيرة كانت تداعيات الفوضى التدميرية وصعود الدور الروسي والاتفاق النووي مع إيران من المؤثرات المباشرة على تموضع الرياض. مع إدارة ترامب عادت الحيوية إلى صلات واشنطن مع الرياض ضمن لعبة المصالح المتبادلة والحاجة الستراتيجية. وكانت قمم الرياض مدخلا لإعادة تركيب المشهد الإقليمي عبر التركيز على أولوية ضرب الإرهاب ووقف التوسع الإيراني والعودة إلى التفاوض بشأن النزاع الإسرائيلي – العربي وبلورة مناخ إقليمي مستقر سياسيا واقتصاديا.

إبان انعقاد قمم الرياض برز موقف قطري متحفظ من بعض الطروحات خاصة ما يتصل بحركة حماس، لكن عوامل عديدة أججت الموقف وأشعلت الأزمة وضربت الوحدة الخليجية ومجلس التعاون الذي كان يعول عليه كرافعة في المشهد الإقليمي الجديد. بدلا من ذلك أتت أزمة قطر لتؤخر مواجهة التوسع الإيراني ولتبين مدى الأطماع الإقليمية والدولية في الخليج العربي.

يأتي الدخول التركي على خط الأزمة عن سابق تصور وتصميم، إذ يعترف رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داوود أوغلو في كتابه "العمق الستراتيجي" أن "الخليج الذي يمتلك أهم موارد الطاقة في العالم كان أهم نقطة ضعف في ماضي السياسة الخارجية التركية. وإن إهمال تركيا لسياسات الشرق الأوسط والخليج حتى عقد الثمانينات من القرن الماضي أدى إلى بقاء تركيا بعيدة عن الموارد الغنية للمنطقة".

بيد أن تركيز أنقرة على الدوحة لن يسمح لها بلعب الدور الذي تتوخّاه، بل سيجعلها متورطة في الاصطفافات العربية. وحسب مصدر خليجي فإن أنقرة لا تتنبه لخطورة الخطوات الاستفزازية الأحادية، كما لم تتنبه من قبل لخطورة مواقف الدوحة من القاهرة والرياض.

عبر سعيه الدائم للعب دور إقليمي وتبرمه من عدم رغبة واشنطن باعتماده شريكا" إقليميا"، يستمر الرئيس التركي في مغامراته على الحبال المشدودة من منبع الفرات إلى ضفاف الخليج.

*أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك – باريس

*صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/٧/١ :

أزمة قطر تعزز نفوذ تركيا و«بن سلمان» يثبت ملكه بالتصعيد ضد إيران

يقدم ستراتفور تحليلا عامًا للأوضاع المختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للربع الثاني من عام ٢٠١٧، يبدأها في هذا الجزء بأزمة مجلس التعاون الخليجي والعلاقات السعودية الإيرانية، ونستكمل في جزء لاحق التوقعات بشأن الحروب في ليبيا وسوريا ومعركة الموصل، وكذلك تحضيرات (إسرائيل) في المنطقة.

أزمة بين الحلفاء

مع اقتراب الربع الثاني من العام من نهايته، أثار النزاع بين قطر وعدد قليل من أقرانها في مجلس التعاون الخليجي قلق بقية المجتمع الدولي. لكنّ هذه الخلافات ستبقى دون حل في الربع المقبل، حيث يرتبط النزاع بالخطوط العريضة التي وضعها تحالف مكافحة الإرهاب لاسيما الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، الزعيم الفعلي لمجلس التعاون الخليجي، حيث يأملان في إدارة الصراعات العديدة في الشرق الأوسط مع محاولة المملكة تأكيد سلطتها بين الدول الخليجية من خلال إخضاعها، بينما تستمر قطر في المحاربة من أجل الحفاظ على مكانتها السياسية الخارجية الفريدة التي منحتها لنفسها خارج حدود الظل السعودي. وسيؤدي دور الولايات المتحدة في المنطقة دورًا كبيرًا في تشكيل نتيجة المواجهة. فمن جهة، تثق السعودية وحليفتها الإمارات في دعم البيت الأبيض لأجندتها لاحتواء أنشطة الإسلاميين السياسيين والمسلحين وكذلك إيران. ومن ناحيةٍ أخرى، يتمتع الجيش الأمريكي ببصمة عميقة ودائمة في قطر، ولن يسمح للمسار الدبلوماسي الأخير أن يمحو ذلك. لذلك، طالما أنّ كلا الجانبين يمكنه الاعتماد على دعم واشنطن، فسيصر كلًا منهما على موقفه، مما يؤكد عدم جدوى محاولات البيت الأبيض بتشكيل «الناتو العربي» من بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي المنقسم، ليكون قادرًا على إدارة المواجهة ضد إيران وتحييد التهديد الجهادي.

وستقف تركيا، التي تتشارك مع قطر في دعمهما للمجموعات الإسلامية في جميع أنحاء المنطقة، إلى جانب صديقتها في هذه المشاجرة بين دول مجلس التعاون الخليجي. وبذلك ستنكشف الهوة العميقة بين القوى السنية التي تعتبر الإسلاميين تهديدًا وجوديًا وتلك التي ترى هذه الجماعات جزءًا لا يتجزأ من مجتمع الشرق الأوسط. وبالنسبة إلى أنقرة، تعد الفرصة سانحة لكي تقوم تركيا بتوسيع نفوذها في الخليج مع تنامي التنافس الهادئ مع إيران في سوريا والعراق.

غير أنّ المواجهة الأكثر وضوحًا لأنقرة مع نظرائها السنة ستحفز السعودية والإمارات على تعزيز مشاركتهما في الصراعين السوري والعراقي على أمل تحقيق التوازن بين تركيا وإيران. وبينما تتحول قطر إلى تركيا وإيران وروسيا للمساعدة الدبلوماسية واللوجيستية في نزاعها مع دول مجلس التعاون الخليجي، ستصبح السعودية أكثر اقتناعًا بالحاجة إلى التشدد أكثر في علاقتها بالدوحة.

وسوف تستمر الآثار التجارية والدبلوماسية للخلاف في الربع الثالث أيضًا. ونظرًا لاعتماد قطر على مكانة الإمارات كمركز إقليمي للشحن، تواجه سلاسل التوريد التي تشمل المنتجات التي يتم شحنها برًا أو جوًا من قطر، مثل الهليوم، خطر حدوث اضطرابٍ حاد مع استمرار الخلاف. وستكون تجارة النفط والغاز الطبيعي المسال أقل تأثرًا، حيث تملك قطر مرافق مخصصة للتصدير المباشر ولديها القدرة على التكيف مع القيود المفروضة على الموانئ الإقليمية (وإن كان ذلك بتكلفة أكبر). لكن ستشهد قطر هزة في قطاعها المالي، وذلك بفضل الاعتماد الكبير لصناعتها على الاتصالات مع القطاعات المصرفية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصةً في الإمارات. كما أنّ الضربة التي تتعرض لها الخطوط الجوية القطرية من خلال فرض الحظر على استخدام المجال الجوي السعودي والإماراتي والبحريني ستضيف أيضًا إلى الضغط الواقع على الدوحة للاستسلام لطلبات الكتلة.

ومن بين هذه المطالب، إيقاف التغطية من قبل وسائل الإعلام مثل قناة الجزيرة، وقطع العلاقات مع الجماعات الإسلامية، ومواءمة السياسة الخارجية للدوحة مع الرياض. وربما تبدي الدوحة استعدادا لمعالجة البندين الأولين، عبر تقييد بعض المنظمات الإخبارية مع التخفيف من وجود الجماعات الإسلامية داخل حدودها، كما فعلت في السابق. لكن قد تمضي السعودية والإمارات خطوةً أخرى إلى الأمام، بدفع قطر للانسحاب من علاقتها مع إيران وطرد الإسلاميين البارزين والحد من تعاونها العسكري مع تركيا، وهي شراكة تقف عقبة أمام السعودية في سعيها إلى أن تصبح الزعيم الأوحد للمنطقة وللكتلة السنية. وبطبيعة الحال، لا تنوي الدوحة أن تستجيب بسرعة إلى أي من هذه المطالب. (ناهيك عن حقيقة أنّ العلاقات مع إيران والجماعات الإسلامية ذات أهمية حاسمة لأجنداتها في الاقتصاد والسياسة الخارجية).

وعلى الرغم من أنّ الأطراف الخارجية مثل الولايات المتحدة وتركيا ستحاول التوصل إلى حلٍ للصراع، ستعمل السعودية والإمارات على الحفاظ على الوساطة داخل أسرة مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على المفاوضات التي تتوسط فيها الكويت وعمان.

الحرب بالوكالة

وفي الوقت الذي تستخدم فيه السعودية دعم البيت الأبيض لمحاولة دعم دورها القيادي في المنطقة، سيزداد التوتر بين المملكة وإيران. وقد وضحت بالفعل مخاطر التصعيد في منافساتهما في ساحات القتال عبر الشرق الأوسط في هذا الربع. ولا تزال قدرة إيران على تجهيز وكلاء إقليميين، مثل المتمردين الحوثيين الذين يقاتلون السعودية في اليمن، تسبب قلقًا في المملكة. وينطبق الشيء نفسه على تأثير طهران على العناصر الفاعلة المحلية في المناطق غير المستقرة القريبة، مثل المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية والبحرين، حيث قدمت الحكومة الإيرانية دعمًا شفويًا للحركات الانفصالية الشيعية، في حين تكافح قوات الأمن السعودية والبحرينية من أجل التعرف على المسلحين واعتقال الخلايا.

كما توفر العمليات الأمنية الجارية في المنطقة الفرصة للمتمردين الشيعة لمهاجمة القوات السعودية. وبناءً على ذلك، ستبقى إيران في وضع شبهة بشكل عميق دائمًا في السعودية، وتراقب الرياض بعناية أي محاولة من قبل طهران لإثارة الاضطرابات في أجزاء الأغلبية الشيعية في شبه الجزيرة العربية، وتستخدم مخاوفها لتبرير دعمها للمسلحين الذين يستهدفون المصالح الإيرانية.

وسوف تشتد لعبة اللوم هذه خلال الربع الثالث. وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، وجهت طهران اتهاماتٍ لم يسبق لها مثيل ضد السعودية بإثارة عدم الاستقرار داخل حدود إيران. وستواصل الحكومة الإيرانية توجيه أصابع الاتهام إلى السعودية بشأن أي تهديداتٍ للاستقرار الإيراني قد تنشأ بغض النظر عما إذا كان هناك أي دليلٍ موجود لدعم ادعاءاتها (كما حدث في هجوم داعش الأخير داخل إيران). وقد تؤدي الادعاءات التي يتم تبادلها بين الطرفين إلى زيادة في الهجمات ضد الجماعات المسلحة التي قد تؤدي بدورها إلى المزيد من الاضطرابات.

وتشمل النقاط الساخنة لرصد علامات هذه الدوامة المتقلبة الأماكن التي استهدفتها إيران بالفعل في غارات مكافحة الإرهاب، مثل المناطق الكردية الشمالية الغربية المتاخمة للعراق، والمناطق في جنوب البلاد التي يقطنها عددٌ كبيرٌ من السكان السنة، ومقاطعة بلوشستان الجنوبية الشرقية المضطربة. وفي الواقع، تزعم إيران بالفعل أنّ لديها دليلٌ على التدخل السعودي في المجتمعات المحلية المسلحة في هذه المناطق.

وسيؤثر صراع الجبابرة هذا على الساحة السياسية أيضًا. ومع اقتراب الفصل الثاني من الانتخابات، وافق المشرعون اللبنانيون على قانونٍ انتخابي جديد ومد فترة ولاية البرلمان إلى ٢٠ مايو/أيار عام ٢٠١٨. ويقلل التشريع من عدد الدوائر الانتخابية في البلاد من ٢٦ إلى ١٥، وهي خطوة تسبب القلق للأحزاب الصغيرة في لبنان والمجموعات السكانية الصغيرة. وخلال الأشهر القليلة القادمة، سيعرض المشرعون تفاصيل إجراء الانتخابات البرلمانية، وسيعمل الزعماء الدروز والمسيحيون والسنة على ضمان عدم فقدان أصواتهم بين الأغلبية الشيعية في البلاد. ولعل أهم النتائج المترتبة على مشروع القانون الجديد هو أنّه سيحد من قدرة أي جهة خارجية، بما فيها إيران والسعودية، على فرض أجندتها على الحكومة اللبنانية.

وبطبيعة الحال، لم تنس المملكة التحديات التي تواجهها في الداخل وسط نضالها من أجل الهيمنة في الشرق الأوسط بشكلٍ عام. ومن المتوقع أن تعلن الرياض في الأشهر المقبلة عن طرحها الأولي الأول في الاكتتاب العام لشركة أرامكو، عملاق النفط السعودي، فضلًا عن نتائج المراجعة المستمرة لاحتياطيات النفط في البلاد.وقد دافع ولي العهد الجديد «محمد بن سلمان» عن جهود الاكتتاب العام.

وبعد أن قفز «بن سلمان» إلى الأمام في خط الخلافة في المملكة، مطيحًا بولي العهد السابق «محمد بن نايف» في هذه العملية، يتمتع «بن سلمان» بتفويضٍ جديدٍ لمضاعفة نهجه العدواني تجاه إيران والإصلاح الاقتصادي. ولدى ولي العهد الجديد الآن القدرة على ممارسة نفوذ أكبر على الأمن الوطني السعودي، ولن يضيع الكثير من الوقت قبل تحميل إيران المسؤولية عن التهديدات التي تواجهها.

ولا شك في أنّ «بن سلمان» سيستخدم نفوذه الجديد في محاولة تخويف القوى السنية في المنطقة لدفعها إلى مظلة القيادة السعودية وتوحيد موقفها ضد إيران. وعلى الرغم من أفضل الجهود التي يبذلها، ستعمل دولٌ مثل قطر ولبنان ومصر على تجنب التورط في مواجهة الرياض المتصاعدة مع طهران. ومع ذلك، لن يكون التوازن بين الاثنين سهلًا بالنسبة للبلدان ذات الكثافة السكانية الشيعية والسنية الكبيرة والعلاقات الإيجابية مع كلا القوتين، مثل باكستان والعراق.

*< ستراتفور > ٢٠١٧/٧/١ :

قطر: المطالب قدّمت لترفض ودول الحصار لديها مؤسسات متورّطة بالإرهاب

عشية انتهاء مهلة دول الحصار لقطر لتنفيذ قائمة مطالبها التي تشمل فرض الوصاية والتبعية، أعلنت الدوحة، على لسان وزير الخارجية، محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، بشكل واضح أنّ هذه القائمة قدّمت كي ترفض، وأنّها مستعدة لأي تداعيات بعد انتهاء مهلة دول الحصار، مشدّدةً على أنّ هذه الدول التي تتهم قطر بدعم الإرهاب لديها مؤسسات وشخصيات متورطة بالإرهاب، على خلاف دولة قطر.

وأوضح آل ثاني، خلال مؤتمر صحافي عقده في العاصمة الإيطالية روما، أن الغرض من المطالب التي قدمتها دول الحصار هو فرض آلية رقابة على قطر، وأنّ "القائمة قدّمت كي ترفض".

وأكّد "لن نقبل أي شيء ينتهك سيادة دولة قطر أو أي إملاءات تأتي من الخارج"، مبدياً استعداد بلاده "للانخراط في الحوار والتفاوض إذا توفرت شروط ذلك"، مشدّداً على أنّه "ليست لدينا مخاوف ومستعدون لمواجهة أي تداعيات بعد انتهاء مهلة دول الحصار".

وأشار وزير الخارجية إلى أنّ قائمة المطالب تنتهك القانون الدولي، لافتاً إلى أنّ ما تفرضه دول الحصار يعتبر عقاباً جماعياً، مبيناً أن قطر لديها أكثر من ١٣ ألف حالة إنسانية تأثرت جراء الحصار.

وبخصوص المزاعم والاتهامات التي تسوقها دول الحصار ضدّ قطر، بدعم الإرهاب، قال آل ثاني إن "اتهامنا بالإرهاب مثار تهكم وقطر مشهود لها في مكافحة الإرهاب"، مضيفاً أن هذه الدول التي تتهم قطر بالإرهاب لديها مؤسسات وشخصيات متهمة بتمويل الإرهاب وبتنفيذ عمليات إرهابية، على خلاف قطر، التي لا تذكر بأي تقارير بهذا الخصوص.

وفيما أكد آل ثاني أن قطر تحاول اتخاذ مواقف بناءة مع الوساطة الكويتية، لفت إلى أن الجامعة العربية لم تحرك ساكناً منذ فرض الإجراءات الجائرة على قطر. وبين في الوقت نفسه، أنّ الولايات المتحدة أعلنت منذ بداية الأزمة أنها ضدّ التصعيد، وذلك من خلال تصريحات وزارتي الدفاع والخارجية لديها، فيما رأى أن الموقف الروسي واضح ويشجع على الحوار ويرفض أي تصعيد في الأزمة.

وعن العلاقة مع طهران، قال إن إيران دولة جارة ودولة قطر تريد علاقات إيجابية معها خصوصاً أننا نشترك معها في الحدود وحقل غاز، ويجب أن تكون هذه العلاقات مبنية على الاحترام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، موضحاً أن "هذا ليس قرار دولة قطر بل قرار مجلس التعاون في آخر قمتين".

كما تطرّق آل ثاني إلى مطالب إغلاق قناة "الجزيرة"، مبيناً أنّ القناة منصة للتعبير الحرّ والرأي الآخر، وهي قناة رائدة عملت بمهنية على مدى ٢٠ عاماً، ومثلت منصة لمئات ملايين العرب، ولولا ذلك لما صدرت أصوات تطالب بإغلاقها. وتابع "نقول لمن يريد إغلاق الجزيرة أن يأتي بقناة تنافسها".

من جهة ثانية، قال وزير الخارجية القطري، إن "قطر لم تصنع الربيع العربي بل كان صناعة الشعوب التي عانت من هذه الديكتاتوريات لعقود"، واصفاً التغيير بطرق سلمية بـ"بارقة أمل للشعوب". وأكد أن قطر تؤمن بحق الشعوب في تحديد مصيرها، مضيفاً غير أنها "لا تؤمن بأن يكون هناك إجبار للشعوب على تحمل الديكتاتوريات أو إجراءات هذه الديكتاتوريات".

وأوضح "لذلك دولة قطر لم تدعم الربيع العربي ولكنها لم تقف في وجه الربيع العربي، بل ساعدت الحكومات التي انتقلت إلى السلطة ما بعد الربيع العربي لتقدم شيئاً لشعوبها".

وفي ٥ يونيو/حزيران الماضي، قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع قطر، وفرضت عليها حصاراً برياً وجوياً. وفي ٢٢ يونيو/حزيران الماضي، قدّمت دول الحصار، عبر الوسيط الكويتي، إلى قطر، قائمة تضم ١٣ مطلباً تهدف إلى فرض الوصاية والتبعية على دولة قطر.

على خط موازٍ، يتابع وزير الدفاع القطري خالد بن محمد العطية، زيارته إلى أنقرة، حيث التقى اليوم السبت، الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في حضور وزير الدفاع التركي فكري إشك.

وجرى خلال اللقاء، بحسب ما أفادت وكالة الأنباء القطرية "قنا"، "استعراض علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين وسبل دعمها وتطويرها، وتطرق الرئيس خلال المقابلة إلى الأوضاع الدولية والإقليمية".

اتصال هاتفي بين بوتين وتميم

الى ذلك أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال مكالمة هاتفية مع أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، على أهمية الجهود السياسية والدبلوماسية الرامية إلى التغلب على الخلافات وحل الازمة الخليجية.

وأضاف المكتب الصحفي للرئيس الروسي في بيان صدر عنه عقب الاتصال يوم السبت أن الحديث جرى بمبادرة من الجانب القطري، حيث "تم بحث الأزمة في العلاقات بين قطر وعدد من الدول الأخرى بالتفصيل".

كما جاء في البيان أن الرئيس الروسي وأمير قطر تبادلا الآراء حول المسائل الهامة للتعاون بين البلدين مع التركيز على تحقيق عدد من المشاريع الواعدة، بما في ذلك في مجالي الاستثمارات والطاقة.

واتفقا على مواصلة الاتصالات بين روسيا وقطر على مستويات مختلفة.

المطالب التي قدمت الى الدوحة

وسلمت الكويت، التي تقوم بمهمة الوساطة بين دول الخليج الثلاث، البحرين والسعودية والإمارات، بالإضافة إلى مصر، مؤخراً، قائمة بمطالب الدول الأربع إلى قطر لتنفيذها كشرط لعودة العلاقات الدبلوماسية، وتتضمن ١٣ بنداً تتم الموافقة عليها خلال عشرة أيام من تاريخ تقديمها وإلا تعتبر لاغية.

وشملت قائمة المطالب إعلان قطر خفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران وإغلاق ملحقياتها ومغادرة العناصر التابعة والمرتبطة بالحرس الثوري الإيراني الأراضي القطرية والاقتصار على التعاون التجاري بما لا يخل بالعقوبات المفروضة دوليًا على إيران وبما لا يخل بأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقطع أي تعاون عسكري أو استخباراتي مع طهران.

وتضمنت المطالب قيام قطر بالإغلاق الفوري للقاعدة العسكرية التركية الجاري إنشاؤها حالياً ووقف أي تعاون عسكري مع تركيا داخل الأراضي القطرية، وإعلان قطر قطع علاقاتها مع جميع التنظيمات الإرهابية والطائفية والإيديولوجية وعلى رأسها تلك التنظيمات التي تهدد مملكة البحرين وغيرها من منظمات وردت في قائمة المنظمات التي تدعمها قطر المعلن عنها من الدول الأربع، ومن أبرزها جماعة الإخوان وداعش والقاعدة وفتح الشام (جبهة النصرة سابقا) وحزب الله اللبناني، وإدراجها ككيانات إرهابية وضمها إلى قوائم الإرهاب وإقرارها بتلك القوائم والقوائم المستقبلية التي سيعلن عنها.

كما شملت المطالب، إيقاف جميع أشكال التمويل القطري لأفراد أو كيانات أو منظمات إرهابية أو متطرفة، وكذلك المدرجون ضمن قوائم الإرهاب في الدول الأربع، والقوائم الأمريكية والدولية المعلن عنها، وقيام قطر بتسليم جميع العناصر الإرهابية المدرجة والعناصر المطلوبة لدى الدول الأربع، والعناصر الإرهابية المدرجة بالقوائم الأمريكية والدولية المعلن عنها والتحفظ عليهم وعلى ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة لحين التسليم، وعدم إيواء أي عناصر أخرى مستقبلاً والالتزام بتقديم أي معلومات مطلوبة عن هذه العناصر خصوصاً تحركاتهم وإقامتهم

ومعلوماتهم المالية وتسليم كل من أخرجتهم قطر بعد قطع العلاقات وإعادتهم الى أوطانهم، بالإضافة إلى إغلاق قنوات الجزيرة والقنوات التابعة لها.

أيضاً، شملت المطالب وقف التدخل في شؤون الدول الداخلية ومصالحها الخارجية ومنع التجنيس لأي مواطن يحمل جنسية إحدى الدول الأربع وإعادة كل من تم تجنيسه في السابق بما يخالف قوانين وأنظمة هذه الدول وتسليم قائمة تتضمن كل من تم تجنيسه من هذه الدول الأربع وقطع الاتصالات مع العناصر المعارضة للدول الأربع وتسليمها كل الملفات السابقة للتعاون بين قطر وتلك العناصر.

وطالبت الدول الأربع قطر بالالتزام بأن تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي والعربي علي جميع الأصعدة (عسكرياً – سياسياً – اقتصادياً – اجتماعياً – أمنياً) بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي وقيامها بتفعيل اتفاق الرياض لعام2013 م واتفاق الرياض التكميلي لعام ٢٠١٤م وتسليم قطر جميع قواعد البيانات الخاصة بالمعارضين الذين قاموا بدعمهم وكذلك إيضاح كل أنواع الدعم الذي قدم لهم، وإغلاق جميع وسائل الإعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر أو غير مباشر.

ولم تخرج هذه المطالب، بعيداً عن بنود اتفاق الرياض الذي جرى التوقيع عليه من جانب قطر عام ٢٠١٤، بما يبطل أي حجة أمام قطر لرفضها.

*وكالات ومصادر متعددة ٢٠١٧/٧/٢ :

دسائس القصر في قلب أزمة قطر

تحت عنوان "دسائس القصر في قلب أزمة قطر"، كشفت مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية، الحاكم الفعلي لدولة قطر، مؤكدة أن قصر الحكم في الدوحة يشهد الآن ترتيبات "تآمرية" ترجح بأنها ستحكم تداعيات الأزمة الراهنة.

واعتبرت المجلة، أن الحاكم الآن هو الأمير الوالد، حمد بن خليفة آل ثاني، الذي عاد إلى واجهة القرار وهو الذي يتولى الآن إدارة تداعيات الأزمة الراهنة مع الخليج، وليس ابنه تميم.

وأوضحت المجلة، أن تميم يميل إلى الرضوخ والاستجابة للمطالب الخليجية والعربية، لكن حمد متشدد في التعنت، مؤكدة أنه شخص "غير محبوب" في قبيلته، لأنه لا ينتمي كلياً لقبيلة آل ثاني من ناحية أمه"، مشيرة إلى أن الشيخ حمد يكره السعوديين والإماراتيين والبحرينيين ويتهمهم بالقيام بمحاولة انقلاب مضاد ضده بعد أن أطاح بوالده الشيخ خليفة عام ١٩٩٥.

ونقلت عن دبلوماسي غربي عاش في الدوحة لفترة طويلة قوله إن "الشيخ حمد لا يحب الإماراتيين والبحرينيين ويكره السعوديين بشدة، هذا الشيخ لا يزال هو الحاكم الفعلي في قطر على الرغم من تنازله لابنه الشيخ تميم".

ولفت التقرير، الذي عرضه الباحث المتخصص في الشؤون الخليجية "سايمون هندرسون"، إلى أن قبيلة آل ثاني تعتبر من أصغر القبائل في منطقة الخليج، إذ يصل عدد أفرادها إلى بضعة آلاف فقط، لكنها أشارت إلى أنها تسيطر على ثالث أكبر احتياط من الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا وإيران.

وأضافت المجلة، أن اثنتين من زوجات حمد الثلاث تتنميان لقبيلة آل ثاني، لكن زوجته الأكثر شعبية، موزة، هي من قبيلة "آل مسند"، أي أن وضع تميم داخل قبيلة آل ثاني لا يعتبر قوياً وهو أقل أماناً من وضع والده، مؤكدة أنه من هذا المنطلق قد تسعى السعودية والإمارات إلى البحث عن بديل أكثر مرونة وواقعية من آل ثاني لحكم قطر".

*فورين بوليسي ٢٠١٧/٧/٢ :

لماذا يكره الحكام العرب قناة الجزيرة؟

ترجمة وتحرير: شادي خليفة– الخليج الجديد: لولا التعصب السعودي، ربما لم تكن قناة الجزيرة هي القناة الإخبارية الأكثر شعبية في العالم العربي الآن. وفي الأيام الأولى لتدشينها، كافحت المحطة الممولة من قطر للعثور على موظفين جيدين. ثم بدأت المملكة العربية السعودية إزعاج قناة بى بى العربية والتي كان مقرها السعودية، مما أدى إلى إغلاقها. وأصبح عشرات الصحفيين فجأة يبحثون عن عمل. واستأجرتهم الجزيرة. وعندما بدأت البث على الهواء عام ١٩٩٦، كان يديرها أشخاصٌ غارقون في معايير بي بي سي.

وأصبحت الجزيرة الآن في صدارة أسباب عداء المملكة ضد قطر. وقد انضمت عدة دول عربية، منها مصر والإمارات، إلى السعوديين في فرض عزلة على النظام الملكي الصغير بزعم دعمه للإرهاب وعلاقته بإيران. ولكن ما يثير إزعاجهم أكثر هو كيف استخدمت قطر قناة الجزيرة لتحقق نطاقٍ واسعٍ من النفوذ في المنطقة. ويرون أنّها أداة دعائية، تروج لأجندة سياسية على خلافٍ معهم في كثيرٍ من الأحيان.

ويطالب الائتلاف قطر بإغلاق قناة الجزيرة، والموافقة على ١٢ شرطًا آخرين، قبل أن تسحب حصارها. وقد حظرت عدة بلدان بالفعل المحطة وحجبت موقعها على شبكة الإنترنت. وقد أدى ذلك إلى رد فعل عنيف من أولئك الذين يرون شيئًا فريدًا في الجزيرة. حيث تعمل غالبية القنوات الإعلامية تبعًا لسياسات الأنظمة ولا تهتم بالشعوب.

وتميزت القناة في أيامها الأولى بالتغطيات الساخنة والجريئة، ووصفت «صدام حسين» بالـ «دكتاتو»، وسمحت للإسرائيليين بالخروج على الهواء. وقد منحت المنفيين والإسلاميين والقوميين العرب منصة للتحدث. وكانت القناة في الواقع «منبر من لا منبر له»، كما كان شعارها. وفي حين عصفت الرقابة بالمنطقة، فازت هي بالجوائز.

وبحلول الربيع العربي عام ٢٠١١، كانت الجزيرة واضحة في انحيازها بالفعل. وكانت تغطيتها للانتفاضات نقطة تحول. وقام مراسلوها ببث الصور الحية من الاحتجاجات الشائكة. وأصبحت القناة المصدر الرئيسي للمعلومات للمشاركين والمراقبين. وزادت الحركة في موقع الجزيرة على شبكة الإنترنت بنسبة ٢٥٠٠٪ خلال الثورة في مصر، على الرغم من نهب الحكومة لمكتبها في القاهرة. وهتف لأجلها المتظاهرون في ميدان التحرير.

ولم يكن جيران قطر مسرورين جدًا بالمحطة، خوفًا من أن تنتشر الانتفاضات في الخليج. وزادت تغطية الجزيرة المشجعة للإسلاميين المنتصرين، مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر، من غضب الحكام الخليجيين الذين يرون أنّ الجماعة تشكل تهديدًا. كما أدى إلى انتقادٍ بأنّ قناة الجزيرة تتبع قيادة قطر، على حساب تكاملها التحريري.

وعندما قتل ١٢ جنديًا سعوديًا في اليمن في أبريل/نيسان، لم تشر إليهم المحطة على أنّهم «شهداء»، مما أغضب الرياض. وتغضب المصريين من خلال الإشارة إلى الإطاحة بالإخوان من قبل الجيش عام ٢٠١٣، باعتباره «انقلابًا». كما قدمت المحطة تغطية إيجابية لجبهة النصرة، التابعة لتنظيم القاعدة في سوريا. ومنذ طرد قطر من التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، أصبحت تقارير الجزيرة عن الحرب أكثر خطورة. وهي تسلط الضوء الآن على قصف المدنيين، ووباء الكوليرا الذي تفاقم بسبب القتال. وقال مراسلٌ في ١٦ يونيو/حزيران أنّ التحالف «ثبت أنّه ليس لديه خطة». ومن المحتمل أن تكون الجزيرة قادرة على البقاء على قيد الحياة في هذه الأزمة، لكنّ الحكومة القطرية قد تجبرها على تهدئة الأمور.

*إيكونوميست ٢٠١٧/٧/٢ :

الطريق الوحيد لخروج قطر من الأزمة

منذ سنوات عرفت قطر بكونها شبه جزيرة صغيرة تمارس دوراً يفوق حجمها بأشواط. فقد استطاعت من خلال ثروتها النفطية ونفوذها الضخم الذي اكتسبته بواسطة قنوات الجزيرة الناطقة بالعربية والإنجليزية، من تحقيق حضور ديبلوماسي في العالم العربي، مستعرضة قوتها الناعمة في مفاوضات في دارفور وطرابلس وصنعاء، وفي أماكن أخرى، وحيث نالت الاستحسان أو الاستهجان.

يسعى تحالف مكون من ٣٤ ألف كنيسة أمريكية للاحتجاج في واشنطن ضد قطر بسبب قمعها للمسيحيين(يفوق تعدادهم في قطر عدد المواطنين)، واليهود وسواهم من الأقليات الدينية. ولكن أحمد شرابي، ناشر مغربي، وعضو في مجلس الدراسات الستراتيجية والدولية لدى مركز ناشونال إنتريست، لفت إلى أن قطر باتت في موقف ضعيف، حيث تواجه الانتقادات من كل حدب وصوب. فقد أصبح من شبه المؤكد أن مرشحها لإدارة اليونسكو سيخرج خاسراً بعدما كان، قبل بضعة أشهر، من أول المتسابقين. كما يضغط نشطاء على الفيفا لمنع قطر من استضافة كأس العالم. وتتصاعد الضغوط من أجل إغلاق القاعدة الأمريكية في قطر، ودعا الجنرال المتقاعد شارلز والد الذي افتتح القاعدة في عام ٢٠٠١، لإغلاقها.

ويسعى تحالف مكون من ٣٤ ألف كنيسة أمريكية للاحتجاج في واشنطن ضد قطر بسبب قمعها للمسيحيين(يفوق تعدادهم في قطر عدد المواطنين)، واليهود وسواهم من الأقليات الدينية. وكانت حركة الاحتجاج التي نظمت أمام سفارة قطر في واشنطن هي الأولى من نوعها. ويتوقع أن لا تكون الأخيرة.

وبحسب وزارة الخارجية الأمريكية، مولت قطر فروعاً للقاعدة وعناصر من داعش وهما من الجماعات التي تقصفها أمريكا في حملتها من أجل تحرير شمال العراق. كما تدعم قطر حركة حماس، والتي أدرجها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على قائمة المنظمات الراعية للإرهاب. وترى البحرين أن قطر تدعم مجموعات معارضة مسلحة تحرض على الاسرة المالكة. كما تتهم السعودية قطر بتمويلها للحوثيين في اليمن، فضلاً عن دعمها لمجموعات معارضة عنفية في منطقة القطيف ذات الغالبية الشيعية.

كما يشير الكاتب لتوفير قطر ملاذاً لأعضاء من جماعة الإخوان المسلمين ولإرهابيين معروفين. وتؤوي الإمارة أيضاً يوسف القرضاوي، المرشد الروحي للإخوان المسلمين، وخالد مشعل زعيم حماس، حتى وقت قريب، وعباس مدني، الزعيم الإسلامي الجزائري، فضلاً عن عدد من قادة طالبان. ولم يقتصر الأمر على منح قطر أولئك المتطرفين مأوى، بل وفرت لهم، عبر قناة الجزيرة، منصة يجمعون من خلالها الأموال، ويتواصلون مع أتباعهم ويعززون مكانتهم.

ويشير شرابي أيضاً إلى علاقات تجارية لقطر مع الجمهورية الإسلامية. وفي ٤ إبريل(نيسان) الماضي، أعلنت الدوحة العودة لإنتاج الغاز من حقل الشمال البحري، أكبر حقول الغاز في البلاد والمشترك مع إيران، بعد توقف اختياري لمدة ١٢ عاماً، وهي الفترة التي كانت إيران تخضع فيها لحظر وعقوبات لاتمكنها من استغلال الحقل الذي تسميه "ساوث بارس".

وبحسب الكاتب، جاء دعم قطر لإيران بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة لجيرانها. ففي حين تحاول وزارة الخارجية الأمريكية التزام الحياد، كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أكثر وضوحاً في مطالبته قطر لوقف تمويل أعداء أمريكا.

ويرى شرابي أن قطر مطالبة بالتوقف عن تمويل مجموعات صنفها جيرانها وأمريكا منظمة إرهابية، ويجب تسليم قادة الإرهاب الذين تؤويهم لكي يحاكموا في أوطانهم الأصلية.

*مركز ناشونال إنتريست ٢٠١٧/٧/٢ :

تهريج قطر يؤكد دعمها للإرهاب

*د.سالم حميد

تجمع العديد من المعطيات التي تثبت تورط قطر في دعم الإرهاب، ويوماً إثر آخر تضاف شواهد جديدة على عبث الدوحة وارتباط خزينتها المالية وسياستها الداخلية والخارجية بجماعات التطرف بجناحيها العسكري والسياسي، وكان ملف دعم قطر للإرهاب يكبر باستمرار مع تزايد ظهور الأدلة وربط السلوك القطري بالوقائع التي تجري على الأرض إلى جانب المعلومات التي تم كشفها عن الاتصالات القطرية المباشرة مع مجموعات إرهابية بهدف زعزعة أمن دول الخليج. وفي دراسة مهمة أنجزها ونشرها «مركز المزماة للدراسات والبحوث»، من خلال التركيز على أرقام وإحصائيات العمليات الإرهابية خلال عام، لوحظ حصول تغيرات في نسبة الحوادث الإرهابية بعد القرار الخليجي والمصري بمقاطعة قطر، وشملت التغيرات ارتفاع عدد العمليات الإرهابية بعد المقاطعة مقارنة بالمعدل الشهري لحوادث الإرهاب، كما لوحظ استهداف الإرهاب لمصر والسعودية بشكل أساسي، إضافة إلى البحرين. وطبقاً للدراسة فإن الحدث الأبرز كان محاولة استهداف الحرم المكي ليلة ٢٩ رمضان، والتي استطاعت القوات الأمنية السعودية إحباطها، وبالتزامن مع ما سبق برزت للمرة الأولى بعد قرار المقاطعة محاولة اختراق المياه الإقليمية السعودية من قبل الحرس الثوري الإيراني بهدف القيام بعمليات إرهابية. ومع التحركات الملحوظة لخلايا التطرف، ركزت الدوحة على القيام بتحركات دبلوماسية للبحث عن منقذ خارجي في ظل إصرارها على التمسك بسياسة دعم الإرهاب.

ويبدو أن قطر لم تكن تتوقع أن يردعها أحد أو يواجهها بحقائق احتضانها ودعمها المالي والإعلامي واللوجستي للجماعات الإرهابية في أماكن متفرقة، بما فيها احتضان العاصمة القطرية لرموز متطرفة مطلوبة للعدالة. ونتيجة لاعتياد قطر على السير في هذا الطريق منذ سنوات دون أن تتلقى اعتراضات، تظن الآن أنها سوف تستمر في عبثها التقليدي القائم على استمالة ورعاية التنظيمات والشخصيات الإرهابية لتحويلها إلى أذرع للنفوذ القطري. في حين كان على الدوحة أن تدرك أن صناعة النفوذ عبر دعم الإرهاب لا يدوم ولا يمتلك مقومات الاستمرارية، وأن لحظة الحسم والمصارحة من قبل دول الإقليم كانت مسألة وقت لا أكثر، لأن العبث بأمن الخليج خط أحمر وغير قابل للتهاون مهما كانت الذرائع التي تتحجج بها الدوحة.

أما التهريج والسخرية والإنكار فمن سمات المفلسين الذين يعجزون عن تبرئة أنفسهم من الأخطاء التي يرتكبونها. وعندما نتأمل ردود الأفعال القطرية منذ أن تم اتخاذ إجراءات المقاطعة الوقائية، نلاحظ أن الأداء الدبلوماسي والإعلامي القطري يعيش حالة من الغيبوبة عن الواقع، ويلجأ لتخدير القطريين واستعطاف مشاعرهم بالحديث عن وهم المظلومية والترويج لمفردة «الحصار»، في ظل إصرار الدوحة على عدم التخلي عن دعم جماعات التطرف والإرهاب. بينما كان على القنوات الرسمية في قطر أن تتعامل مع الموقف الخليجي والمصري الرافض لدعمها للإرهاب بقدر من المسؤولية ومراجعة الذات، والشروع الفوري في القيام بإصلاحات جذرية في السياسة القطرية، تقوم على وقف رعاية الإرهاب والكف عن تمويل جماعاته، والقيام بما يترتب على ذلك من إجراءات عملية لإنهاء احتضان الدوحة لرموز التطرف والمتاجرة بالدين.

لكن وبدلاً من التعامل الجاد مع الموقف، نجد أن التخبط القطري في التعامل مع الأزمة يدين الدوحة ويورطها أكثر، بالنظر إلى عدم امتلاكها براهين تنفي دعمها للإرهاب، وبالنظر إلى المستوى الهزيل من التعاطي مع لائحة المطالب الخليجية والمصرية التي تم تسليمها لقطر عبر الوسيط الكويتي، والتي بدلاً من التعاطي معها بجدية، قوبلت بالإنكار والاعتماد في دحض بنودها على السذاجة والتهرب من الحقائق التي تدين قطر من خلال تتبع أداء السياسة القطرية خلال أكثر من عقدين.

كما لجأت قطر وبحماقة إلى تسريب المطالب الخليجية بهدف تقويضها والتهرب من تلبيتها، في حين كان من المفترض أن تبقى سرية بهدف البدء بالتفاوض. وفي سياق تهرب قطر من استحقاق التوقف عن دعم الإرهاب، اعتمد الإعلام القطري على منهج غسل عقول القطريين وتوظيف المقابلات والدراما لهذا الغرض، وفي حالة تبعث على الرثاء، تم استخدام ممثل قطري معروف لتقديم حلقات درامية بغية الاستهزاء بحجم الورطة التي وقعت فيها قطر، لكن التهريج القطري مهما تلونت أشكاله لا ينفي جريمة دعم الدوحة للإرهاب.

*كاتب إماراتي

*صحيفة (الاتحاد) الاماراتية ٢٠١٧/٧/٢ :

هل تنضم قطر الى التحالف الجديد؟

*عبدالباري عطوان

ازدياد نيران الازمة الخليجية اشتعالا، وتراجع احتمالات الوصول الى اتفاق سياسي ينهي حالة التوتر بين دولة قطر وخصومها الاربعة (السعودية، الامارات، مصر والبحرين)، وتورط تركيا بصورة مباشرة وارسالها قوات الى الدوحة، كلها عوامل قد تنعكس بصورة ايجابية بالنسبة للازمة السورية، وتكرس حالة التهدئة الحالية، خاصة اذا وضعنا في عين الاعتبار الخسائر الكبرى التي منيت بها "الدولة الاسلامية" او "داعش" في الموصل، وبدرجة اقل في اطراف مدينة الرقة عاصمتها الرسمية.

ربما هي المرة الاولى، ومنذ سبع سنوات تقريبا تتراجع فيها الازمة السورية من مكانها الدائم على صدر الصفحات الاولى للصحف ونشرات الاخبار الرئيسية في محطات التلفزة، الى الصفحات الداخلية، ولمصلحة تطورات نظيرتها الخليجية القطرية المتسارعة.

تفسير هذا التراجع لا يحتاج الى الكثير من الاجتهاد والبحث، فالاطراف الرئيسية المتورطة في الازمة السورية حولت اهتمامها باتجاه نظيرتها الخليجية، فالخصمان اللدودان، اي قطر والمملكة العربية السعودية اختلفا على معظم القضايا العربية، واتفقتا على هدف واحد وهو التسريع بإطاحة الرئيس السوري بشار الاسد وحكومته، وفتح ابواب خزائنهما وصناديقهما السيادية الطافحة بالمليارات لتمويل الفصائل السورية المسلحة، وتوظيف امبراطوريتهما الاعلامية للتحريض والتعبئة في هذا الاتجاه.

الصدام القطري السعودي لم يقتصر على الحربين الاقتصادية والاعلامية بين البلدين، وانما بات نقطة استقطاب للقوى الاقليمية والعالمية ايضا، وهو استقطاب تجاوز الكثير من المحرمات، وحول الاعداء الى حلفاء، وفرض واقعا سياسيا جديدا.

نشرح اكثر ونقول ان تركيا وايران اللذين خاضا حربا دموية، سواء بشكل مباشر، او غير مباشر، على الارض السورية، باتا يقفان في خندق واحد، اي الخندق القطري، في مواجهة التحالف السعودي الاماراتي المصري البحريني، واذا كانت ايران اكتفت بفتح اجوائها وموانئها للطائرات والسفن القطرية فإن تركيا ذهبت الى ما هو ابعد من ذلك كثيرا عندما ارسلت قوات ودبابات ليس لحماية حليفها القطري من اي تدخل عسكري من قبل الجيران الخصوم، وانما ايضا من اي اضطرابات داخلية يعمل هؤلاء الخصوم على اشعال فتيلها لزعزعة استقرار النظام القطري على غرار ما حدث عام ١٩٩٦.

زملاء صحافيون زاروا دمشق قبل اسبوع، قالوا ان اهل الحكم في سورية في ذروة الارتياح من انفجار هذه الازمة بين اكثر دولتين وقفتا خلف "المؤامرة" التي استهدفتهم، واضافوا بأن شهر رمضان الماضي كان اكثر الشهور استقرارا وطبيعية منذ سنوات، واكدوا ان رجالات النظام في الصفين الاول والثاني يسيطر عليهم اعتقاد راسخ بأن ازمة بلادهم في طريقها للانتهاء، ان لم تكن قد انتهت فعلا، بالنظر الى قناعة راسخة بأن التطورات في معظمها تسير في صالحهم، وان فصائل المعارضة السياسية والعسكرية تعيش هذه الايام اسوأ اوضاعها، وتعاني من الاهمال والانقسامات الاضافية الناجمة عن تفاقم الازمة بين داعميها الخليجيين.

ان يؤكد الرئيسان التركي رجب طيب اردوغان والروسي فلاديمير بوتين في اتصال هاتفي بينهما اجراه الاول، على اهمية التعاون لحل المسألة السورية، فهذا يعكس المتغيرات الرئيسية في المعادلة السورية التي تحدثنا عنها في بداية هذا المقال.

اسقاط النظام في سورية لم يعد على قمة اولويات الرئيس اردوغان، ولا نبالغ اذا قلنا ان هذا الهدف تراجع الى مراتب متدنية على هذا السلم، وتقدمت عليه اولويات اخرى مثل منع قيام دولة، او دول كردية، في سورية والعراق وتركيا نفسها، والتصدي لخطر جدي يريد تغيير النظام القطري الحليف.

تحالفات منطقة الشرق الاوسط من اكثر التحالفات العالمية تقلبا وتغيرا، وتنتقل من النقيض الى النقيض في طرفة عين، الم يكن الرئيس السوري بشار الاسد من اقرب الناس الى قلب الرئيس اردوغان، الم يكن العقيد معمر القذافي من ابرز اصدقاء امير دول قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني؟ الم تكن حركة "الاخوان المسلمين" من اقرب الحركات واكثرها وثوقا بالنسبة الى الاسرة السعودية الحاكمة.

الرئيس اردوغان يريد حلا سلميا في سورية بعد ان ادرك ان الحل العسكري بات مستحيلا، وان تركيا باتت تواجه تهديدا وجوديا متمثل في الدعم الامريكي المتصاعد للكرد، ولا يمكن ان تواجه هذا التهديد بدون علاقات تحالفية جيدة مع سورية والعراق وايران بعد ان خسرت الحليفين الامريكي والسعودي.

الرئيس بوتين هو البوابة التي يمكن ان يدخل عبرها الرئيس اردوغان للوصول الى اتفاق مع التحالف الايراني العراقي السوري، وربما يضاف اليه القطري قريبا، فالعراق وبعد استعادته لمدينة الموصل، والتخلص من الجزء الاكبر من خطر تنظيم "الدولة الاسلامية"، سيركز على كيفية استعادة دوره الاقليمي او معظمه، وتفعيله في المحور الاقليمي الايراني.

مصالح الرئيسين اردوغان والاسد باتت تلتقي، ودون تنسيق، على اراضي الازمة القطرية، التي يمكن ان تقرب بينهما بعد تنافر وتقاتل استمر سبع سنوات تقريبا، ولا غرابة في ذلك، ألم نقل لكم ان تحالفات الشرق الاوسط وخصوماته هي الاكثر تقلبا في العالم بأسره؟

*رئيس تحرير صحيفة (راي اليوم) اللندنية ٢٠١٧/٧/٢ :

قال ان الوحدة في المنطقة مهمة لهزيمة الإرهاب وتعزيز الاستقرار

ترامب ناقش الأزمة الخليجية مع قادة السعودية والإمارات وقطر

قال البيت الأبيض إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أجرى مكالمات هاتفية منفصلة مع قادة السعودية والإمارات وقطر يوم الأحد، لمناقشة "مخاوفه بشأن الخلاف الحالي" بين قطر وجيرانها من الدول العربية والخليجية.

وأضاف البيت الأبيض "ترامب أكد على أهمية وقف تمويل الإرهاب والتصدي للفكر المتطرف. وشدد الرئيس أيضا على أن الوحدة في المنطقة مهمة لتحقيق أهداف قمة الرياض بهزيمة الإرهاب وتعزيز استقرار المنطقة". وقال "لكن الرئيس ترامب يعتقد أن الهدف الرئيسي لمبادرته هو وقف تمويل الإرهاب".

*وكالة رويترز ٢٠١٧/٧/٣ :

السعودية وحلفاؤها يمهلون قطر يومين إضافيين لقبول المطالب

وافقت الدول الأربع التي تتهم قطر بدعم الإرهاب على مد المهلة الممنوحة للدوحة لقبول مطالبها حتى مساء الثلاثاء، في الوقت الذي أبدى فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قلقه للطرفين بشأن الخلاف.

وتقول قطر إن الاتهامات لا أساس لها وإن المطالب، التي تشمل إغلاق قناة الجزيرة التلفزيونية وطرد القوات التركية المتمركزة في الدوحة، وُضعت لتُرفض.

وأثارت السعودية والبحرين ومصر والإمارات إمكانية فرض مزيد من العقوبات على قطر إذا لم تستجب للمطالب الثلاثة عشر التي قدمت لها عبر الكويت التي تتوسط لحل الخلاف.

ووفقا لبيان مشترك نشرته وكالة الأنباء السعودية وافقت الدول الأربع على طلب الكويت تمديد المهلة الممنوحة للدوحة للرد على المطالب ٤٨ ساعة.

ولم تحدد الدول العقوبات الإضافية التي قد تفرضها على الدوحة لكن مصرفيين في المنطقة يعتقدون أن البنوك السعودية والإماراتية والبحرينية قد تتلقى توجيهات رسمية بسحب ودائع وقروض ما بين البنوك من قطر.

وقالت مصر إن وزراء خارجية مصر والسعودية والإمارات والبحرين سيجتمعون في القاهرة يوم الأربعاء لبحث الخطوة التالية في التعامل مع الدوحة دون الكشف عن تفاصيل أخرى.

وذكرت وسائل الإعلام الكويتية أن الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت تلقى ردا من قطر على المطالب إلا أنها لم تذكر تفاصيل.

ومن ناحية أخرى قالت قناة الجزيرة إن وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني وصل إلى الكويت يوم الاثنين، لتسليم رد بلاده الرسمي على المطالب.

وكانت الدول الأربع قطعت العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع قطر في الخامس من يونيو حزيران متهمة إياها بدعم الإرهاب والتدخل في شؤونها الداخلية والتقارب مع إيران وهو ما تنفيه الدوحة. ولم تثمر جهود الوساطة بما في ذلك جهود الولايات المتحدة.

وقال البيت الأبيض إن ترامب أجرى مكالمات هاتفية مع الملك سلمان بن عبد العزيز عاهل السعودية والشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير قطر والشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي لمناقشة "مخاوفه بشأن الخلاف الحالي".

وأضاف "أكد على أهمية وقف تمويل الإرهاب والتصدي للفكر المتطرف. وشدد الرئيس أيضا على أن الوحدة في المنطقة مهمة لتحقيق أهداف قمة الرياض بهزيمة الإرهاب وتعزيز استقرار المنطقة".

وتابع "لكن الرئيس ترامب يعتقد أن الهدف الرئيسي لمبادرته هو وقف تمويل الإرهاب".

وكتب ترامب تغريدة يوم الاثنين قال فيها "تحدثت بالأمس مع عاهل السعودية بشأن السلام في الشرق الأوسط. إن أمورا مثيرة للاهتمام تحدث".

*** الحث على ضبط النفس**

قال مسؤول بوزارة الخارجية الأمريكية يوم الأحد، إن الولايات المتحدة تشجع "جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس لإتاحة الفرصة لإجراء مناقشات دبلوماسية مثمرة".

وقال مسؤولون قطريون مرارا إن المطالب صارمة للغاية وإنهم يشعرون أن الدول الأربع لم تكن قط جادة في التفاوض وإنما تريد أن تنتقص من سيادة الدوحة.

لكنهم قالوا أيضا إن قطر مستعدة للتفاوض على حل عادل ومنصف لأي من المخاوف "المشروعة" لدى بقية الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي الذي يضم السعودية والكويت وسلطنة عمان وقطر والبحرين والإمارات.

ويتهم منتقدو قطر من الدول الخليجية العربية قناة الجزيرة بأنها منبر للمتطرفين وبأنها تتدخل في شؤونهم. ورفضت القناة المزاعم قائلة إنها ستحافظ على استقلال سياستها التحريرية.

وتصر الدول الخليجية العربية على أن المطالب غير قابلة للتفاوض.

لكن أنور قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي هون من احتمالات تصعيد الأزمة قائلا إن البديل ليس التصعيد بل افتراق الدروب في تلميح إلى احتمال طرد قطر من مجلس التعاون الخليجي.

وتشكل المجلس في ١٩٨١ في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران ونشوب الحرب الإيرانية العراقية.

وقال وزير الخارجية القطري في واشنطن الأسبوع الماضي إن المجلس تأسس لمواجهة التهديدات الخارجية مضيفا للصحفيين "عندما يأتي التهديد من داخل مجلس التعاون الخليجي تكون هناك عندئذ شكوك حول استمرارية المجلس".

***وكالة رويترز ٢٠١٧/٧/٣ :**

تمويل الدوحة للأرهاب.. كشف المستور

تمويل الإرهاب وقطر، كلمتان، تكادان لا تنفصلان، فكلّما طرح موضوع تمويل الإرهاب على المستوى الدولي، كلما صعد إلى السطح اسم قطر. التي تبنّت بشكل كامل ما سمي بثورات الربيع العربي، وتبنت بشكل لا يخفى على أحد أطروحات جماعات إرهابية، وقدمت لها دعما ماليا ولوجستيا، لا ينكره قادة الدوحة أنفسهم. تصريحات رؤساء دول، وتقارير استخباراتية، فضلا عن تحقيقات فتحتها عدة دول عربية من أجل البحث في تمويلات قطر لجمعيات مصنفة كجمعيات تتولى تمويل العناصر المسلّحة التي تنشط في هذه الدولة العربية أو تلك. هي شبكة معقّدة لا يمكن بأي شكل من الأشكال فكّ ألغازها، لأنّ الدوحة لا تفعل هذا وحدها بل هي مرتبطة بشبكة دولية تساعد على تمرير أنواع التمويلات المختلفة للدول الراعية للإرهاب.

في مناسبتين متتاليتين، صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أن قطر دعمت الإرهاب وطالبها بالكف عن تمويله. لا يمكن لرئيس الولايات المتحدة أن يوجه مثل هذه الاتهامات الخطيرة، لدولة هي في واقع الأمر حليفة له، إذ توجد بها قاعدتين عسكريتين، وترتبط بصفقات تسلح ضخمة مع الولايات المتحدة، آخرها صفقة بـ١٢ مليار دولار، لشراء طائرات «ف١٥». فما قاله الرئيس الأمريكي هو غيض من فيض، قد تكشف عنها أجهزة الاستخبارات الأمريكية، لو أعطيت الضوء الأخضر. الواضح أن علاقة قطر بتمويل الإرهاب، هي حكاية طويلة، وقصّة شديدة التعقيد، لكن ملامحها واضحة المعالم. فمن المعلوم أن قطر باتت عاصمة الإخوان، وأن هذا التنظيم الدولي استقر في الدوحة، تحت اسم الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، والذي يقوده يوسف القرضاوي. وهذا التنظيم يستغل الدوحة كعاصمة تجتمع فيها كل القيادات القطرية للتنظيم، وهي مزار سنوي لكبار قادة الإخوان، الذين يعقدون مؤتمراتهم خفية وينسقون خططهم من الدوحة، التي باتت قاعدة تنظير للفكر الإخواني، معتمدة في ذلك على تبني القيادة القطرية لهذا الفكر، ولتحملها أعباء تمويل هذا التنظيم.

***مجلة الشروق ٢٠١٧/٧/٣ :**

الأزمة القطرية تواجه فصلاً جديداً بعد انتهاء المهلة

بانتهاء المهلة الخليجية العربية الممنوحة لقطر للكف عن سياساتها المهددة للاستقرار في المنطقة. وفي الوقت الذي رفضت فيه الدوحة الامتثال لمطالب جيرانها الخليجيين ومصر، فإن فصلاً جديداً من المواجهة قد يبدأ اليوم، مع إعلان الدوحة أنها ستسلم ردها على المطالب في رسالة يوجهها اليوم أميرها الشيخ تميم بن حمد إلى أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح.

ومع الرفض القطري المتوقع، بدأت الدول الأربع المقاطعة تحركات للاستعداد للمرحلة الجديدة من الأزمة. وأعلنت وزارة الخارجية المصرية، أمس، أن وزراء خارجية السعودية ومصر والإمارات والبحرين سيجتمعون في القاهرة الأربعاء المقبل، «لمتابعة تطورات الموقف من العلاقات مع قطر». وقال الناطق باسم الوزارة أحمد أبو زيد، في بيان، إن الاجتماع الذي سيعقد بناء على دعوة من بلاده «يأتي في إطار تنسيق المواقف والتشاور بين الدول الأربع بشأن الخطوات المستقبلية للتعامل مع قطر، وتبادل الرؤى والتقييم بشأن الاتصالات الدولية والإقليمية القائمة في هذا الشأن».

وأكدت الدول الأربع أنها ستمضي في مسعاها لإجبار قطر على كبح جماح أنشطتها التخريبية، مشددة على أنها ستواصل الضغوط الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، خلافاً لما تسعى إليه الدوحة التي تجهد لجرّ المنطقة إلى تصعيد عسكري، عبر دفع الأتراك للانخراط في هذا الصراع بجلب قوات عسكرية للمنطقة.

وتتجه الأنظار إلى عواصم الرياض وأبوظبي والمنامة التي قد تقدم على خطوات أخرى، حسب توقعات للمراقبين، يمكن أن تشمل زيادة العقوبات على قطر اقتصادياً. وتوقع دبلوماسيون واقتصاديون خليجيون ومصريون أن الاقتصاد القطري سيواجه موجة جديدة من الإجراءات الأكثر إيلاماً، بعد انتهاء مهلة الأيام العشرة. وقد تشمل سحب ودائع البنوك المركزية والتجارية للدول المقاطعة الموجودة في البنوك القطرية، وسحب وإلغاء تراخيص فروع البنوك القطرية في هذه الدول، إلى جانب وقف كل الأنشطة المتعلقة بمجال تجارة التجزئة والاتصالات والاستثمار العقاري.

والإجراءات الجديدة التي شبهها الاقتصاديون بـ«تسونامي مرعب» ربما لن تقتصر على المحيط الإقليمي، بل ستطال الاستثمارات القطرية الأجنبية في الدول الأوروبية والولايات المتحدة، حيث ينتظر أن تتحرك البرلمانات والإعلام لفتح ملفات المال القطري المشبوه في هذه الدول، وإجبارها على التخلي عن الاستثمارات القطرية.

ولم تحدد الدول الأربع العقوبات الإضافية التي قد تفرضها على الدوحة، لكن مصرفيين في المنطقة، تحدثوا إلى «رويترز»، يعتقدون أن البنوك السعودية والإماراتية والبحرينية قد تتلقى توجيهاً بسحب ودائعها وقروض ما بين البنوك من قطر، وثمة إجراء أشد يتمثل في حظر امتلاك المستثمرين أصولاً قطرية، لكن السلطات الرسمية لم تعط أي مؤشر على القيام بتلك الخطوات. وكان أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي، قد هون من احتمالات تصعيد الأزمة، قائلاً إن البديل ليس التصعيد، بل «فراق»، في تلميح إلى احتمال طرد قطر من مجلس التعاون الخليجي.

وجددت السعودية دعوتها لقطر لانتهاز الفرصة الأخيرة للإقلاع عن سياستها الداعمة لشبكات الإرهاب التخريبية في المنطقة. وقال عبد الله بن يحيى المعلمي، ممثل السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة، إن قطر لم تنتهز الفرص التي عرضها جيرانها في الماضي للتوقف عن دعم الإرهاب. وفي بيان له، اتهم المعلمي قطر بأنها «تصر على زعزعة أمن» السعودية ودول المنطقة، و«دعم الإرهاب» الذي هدد العالم بأسره.

وكانت السعودية والإمارات والبحرين ومصر قد قطعت في الخامس من يونيو (حزيران) علاقاتها بقطر، وفرضت عليها عقوبات اقتصادية، متهمة الدوحة بدعم مجموعات «إرهابية»، وأخذت عليها التقارب مع إيران. وأكدت الدول الخليجية أن المطالب غير قابلة للتفاوض. وردّ وزير خارجية قطر محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في روما، أول من أمس، بأن «قائمة المطالب سترفض، ولن تقبل».

ويزور وزير الخارجية الألماني زيغمار غابرييل اليوم السعودية، حيث يعقد في جدّة جلسة مباحثات ثنائية مع وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، وتأتي هذه الزيارة ضمن جولة لوزير الخارجية الألماني في عدد من دول مجلس التعاون. ومن المقرر أن تشمل المباحثات الأزمة القطرية. وقالت السفارة الألمانية في الرياض، في بيان تلقت «الشرق الأوسط» نسخة منه، إن مباحثات الوزير الألماني مع الجبير ستشمل «العلاقات الثنائية بين البلدين، والتطورات الأخيرة في المنطقة».

وقال عبد الله بن يحيى المعلمي، ممثل السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة، في بيان نشرته وزارة الخارجية السعودية فجر (الأحد)، إن «السعودية والإمارات والبحرين ومصر اتخذت قراراً سيادياً بمقاطعة قطر، وذلك حفاظاً على ضبط الأمن في المنطقة، والضغط على الدوحة لوقف دعم الإرهاب»، وأضاف: «قطر اختارت أن تكون إيران حليفاً لها، واستمرت ٢٠ عاماً في دعم الجماعات الإرهابية، مع علمها بما يكيدونه ضد دول المنطقة»، وتابع أن «دعم قطر المستمر للإرهاب هو الذي أدى إلى أن تكون الدوحة هي الملاذ الأول للإرهابيين، حيث يجدون البيئة الخصبة فيها، وتستقبلهم، وتسمح لهم بالتآمر ضد دولهم».

واختتم المعلمي بيانه قائلاً: «حفاظاً من الدول الأربع على إبقاء قطر في محيطها الطبيعي، فقد أُعطيت فرصاً عدة لوقف دعمها للإرهاب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، آخرها في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، إلا أن هذه المساعي فشلت، ولم تلتزم الدوحة بالمطالبات».

وضمن الجهود الدبلوماسية، تلقى الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير الخارجية البحريني، اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون، تناول بحث الأزمة القطرية، وقالت وكالة الأنباء البحرينية إن الوزيرين تبادلا «وجهات النظر، والتباحث حول قطع العلاقات مع دولة قطر، والسبل الكفيلة للتوصل إلى نتيجة تضمن الأمن والسلام في المنطقة».

وشدد الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة على «أهمية التزام قطر بتعهداتها السابقة، وبالمطالب التي قدمتها الدول المقاطعة لها، وذلك لتحقيق ما يصبو إليه الجميع من استقرار لدول وشعوب المنطقة، والقضاء على الإرهاب ومن يدعمه ويموله، والمضي قدماً في عملية التنمية والتقدم».

وفي وقت تتواصل فيه المساعي الدبلوماسية الحثيثة، إقليمياً ودولياً، يبقى الباب مفتوحاً على مصراعيه لاتخاذ أي إجراءات قد تزيد من الأزمة، في ظل إصرار قطر على رفض التجاوب مع المطالب الخليجية.

*صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٧/٧/٣ :

السعودية: قطر تزعزع أمن المنطقة

أعلن وزير الخارجية المصري سامح شكري أن بلاده «تكبّدت خسائر وتضحيات جساماً جراء التدخلات القطرية السلبية»، فيما أكد المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة في نيويورك السفير عبدالله المعلمي أن قطر «تصر على زعزعة أمن المملكة العربية السعودية ودول المنطقة، ودعم الإرهاب الذي هدد العالم بأسره، إضافة إلى شراكتها مع إيران في توجهها، الذي لم يتوقف عن إيجاد الفوضى العارمة في دول المنطقة».

وقال الناطق باسم الوزارة المستشار أحمد أبو زيد، إن شكري «تلقى اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية الألماني زيغمار غابرييل، وتناولا تطورات الأزمة القطرية». وأوضح أن زيغمار أكد «حرصه على معرفة وجهة النظر المصرية تجاه الأزمة، في مستهل جولته الخليجية، وتجاه مطالب الدول الأربع التي تقاطع الدوحة، فقدم إليه عرضاً مستفيضاً بالأسباب التي دفعت القاهرة إلى قطع علاقاتها الديبلوماسية معها، وما تكبدته القاهرة من خسائر وتضحيات جسام على مدار السنوات الماضية نتيجة التدخلات القطرية في الشأن الداخلي».

في غضون ذلك، فنّد مندوب مصر الدائم لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف السفير عمرو رمضان «الادعاءات القطرية»، وقال في بيان إن «قطر ما زالت تسعى إلى تدويل مقاطعة الدول العربية الأربع»، وأوضح أن «الأيام القليلة الماضية شهدت تحركات قطرية للشكوى من إجراءات المقاطعة سعياً وراء استعطاف أي طرف دولي مع محاولاتها تصوير نفسها ضحية، إلى الحد الذي دفعها إلى إثارة أمر المقاطعة في المنظمة الدولية للطيران المدني ومنظمة التجارة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وشهدت أروقة منظمة التجارة العالمية في جنيف قيام وفد قطر بإثارة الموضوع». وتابع أن «مصر شاركت في تحرك رباعي مع السعودية والإمارات والبحرين لمواجهة المساعي القطرية».

وقال المعلمي في بيان، بعد انتهاء المهلة الممنوحة لقطر لوقف دعم الإرهاب في المنطقة، إن «المملكة والإمارات والبحرين ومصر اتخذت قراراً سيادياً بالمقاطعة، حفاظاً على الأمن في المنطقة والضغط على الدوحة لوقف دعم الإرهاب»، مشيراً إلى أنها اختارت أن تكون «إيران حليفاً لها، واستمرت ٢٠ عاماً في دعم الجماعات الإرهابية، مع علمها بما يكيدونه ضد دول المنطقة». وشدد على أنه «حرصاً من الدول الأربع على إبقاء قطر في محيطها الطبيعي، أُعطيت فرصاً عدة لوقف دعمها الإرهاب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، آخرها كان في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، إلا أن هذه المساعي فشلت ولم تلتزم الدوحة المطالبات».

في شأن متصل، تلقى وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة اتصالاً هاتفياً أمس، من نظيره الأمريكي ريكس تيلرسون. وتم خلال الاتصال تبادل وجهات النظر والتباحث حول قطع العلاقات مع قطر، والسبل الكفيلة بالتوصل إلى نتيجة تضمن الأمن والسلام في المنطقة، إذ شدد الشيخ خالد على أهمية التزام الدوحة تعهداتها السابقة، والمطالب التي قدمتها الدول المقاطعة، وذلك لتحقيق ما يصبو إليه الجميع من استقرار لدول المنطقة وشعوبها، والقضاء على الإرهاب ومن يدعمه ويموله، والمضي قدماً في عملية التنمية والتقدم.

في انقرة قال السفير السعودي وليد الخريجي إن الخلاف مع قطر ه»سياسي وأمني لا عسكري ولا يستهدف سيادتها بأي حال من الأحوال»، مشدداً على حرص المملكة على «أمنها وسلامتها». وأكد في حديث إلى وكالة «الأناضول» أن «الحصار عادة يتم عن طريق قرارات الأمم المتحدة، أما المقاطعة فهي أمر سيادي لكل بلد لحماية أمنه الوطني».

وأضاف: «أن المسألة ليست كونها انزعاجاً من ممارسات سياسية فالمبدأ السيادي للدول يحفظ لها الحق في الممارسات السياسية، ولكن تصرفات قطر على أرض الواقع تهدد أمن جيرانها، وما قامت به واقع يجب قراءته على انه نهج مستمر سارت عليه منذ سنوات، ومع ذلك فالإجراءات المتخذة إنما تأتي في المقام الأول لحمايتها من تبعات الأعمال غير المحسوبة».

وأضاف أن «المسؤولية الأمنية المناطة بالسعودية تتطلب منها عقيدة دفاعية قوية واستثمارات عسكرية لتحقيق الأمن والاستقرار للمملكة ودول المنطقة، ورؤيتها لعام ٢٠٣٠، في هذا الجانب العسكري والدفاعي ستحقق لها أن تكون من الدول ذات الوزن في القوة العسكرية».

وأكد السفير القطري سالم بن مبارك آل شافي، أن «ليس من مبرر للتخوّف من العلاقات الدفاعية المشتركة بين بلاده وتركيا»، مؤكداً أن بلاده «قادرة على تحمّل المقاطعة».

وقال آل شافي في حديث إلى وكالة «الأناضول» أمس، إن «المطالبة بإغلاق القاعدة التركية غير منطقي»، وتابع: «بعض الدول إنفاقها الدفاعي يكاد يساوي إنفاق دول نووية كبرى مصنّعة للسلاح كروسيا، ومع ذلك غير قادرة على التعامل بمفردها مع بعض الحالات التي تهدد أمنها، وتضطر إلى الاستعانة بحلفاء، وهذا أمر طبيعي، لكنّهم يريدون منّا في المقابل أن نقطع علاقاتنا الدفاعية مع تركيا، وهذا أمر غير منطقي بطبيعة الحال».

*وكالات ومصادر متعددة ٢٠١٧/٧/٣ :

انتهت المهلة.. فماذا سيفعل خصوم قطر؟

*عبدالباري عطوان

انتهت مهلة الأيام العشرة التي قدمها خصوم دولة قطر الى قيادتها لقبول ١٣ طلبا وتنفيذها، كشرط لرفع الحصار والعقوبات الاقتصادية والسياسية المفروضة عليها منذ شهر تقريبا، الرد القطري جاء صلبا متحديا، وعبر عنه وزير الخارجية الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في آخر مؤتمر صحافي عقده في روما، عندما قال "ان هذه المطالب صممت حتى ترفض"، والهدف منها "ليس مكافحة الإرهاب انما تقليص السيادة".

هذا "العناد" القطري ليس مفاجئا، ويرمي الكرة في ملعب الخصوم، ويقول لهم هذا هو موقفنا، والامر متروك لكم، واتخذوا الخطوات التي تريدونها و"نحن مستعدون لمواجهة كل العواقب"، مثلما اكد الشيخ بن عبد الرحمن.

***

خصوم قطر يبقون اوراقهم قريبة جدا الى صدورهم، ولكنهم يظهرون وكأنهم في عجلة من امرهم، ويريدون الانتقال الى المرحلة التالية، فمن غير المتوقع ان يقفوا مكتوفي الايدي بعد كل التهديدات والتحذيرات التي اطلقوها، ويمكن ان نتكهن بوجود خطة محكمة جرى الاتفاق عليها، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولا: تجميد عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي، وتحدث عن هذا الخيار بكل وضوح السيد عادل الجبير، وزير الخارجية السعودي، عندما اكد ان "الطلاق" وشيك، والسؤال هو عن موقف الشريكين الآخرين في المجلس، أي الكويت وسلطنة عمان؟

ثانيا: الغاء اشتراك قناة "الجزيرة" وقنوات أخرى محسوبة على دولة قطر في القمر الصناعي "عرب سات" ومقره الرياض، و"النيل سات" ومقرة القاهرة، تماما مثلما فعلت السعودية مع القنوات الفضائية التابعة لإيران وسورية.

ثالثا: تقديم وثائق الى محكمة الجنايات الدولية حول تورط شخصيات قطرية، وبعضها أعضاء في الاسرة الحاكمة في تمويل جماعات ارهابية.

رابعا: وضع دولة قطر على لائحة المقاطعة الاقتصادية على غرار ما فعلت الدول العربية مع إسرائيل قبل مرحلة معاهدات السلام، وتخيير الشركات الدولية بين التعامل مع قطر او مع التحالف الرباعي المضاد لها (السعودية، والامارات والبحرين ومصر).

خامسا: سحب الودائع الإماراتية والسعودية من البنوك القطرية (١٨ مليارا) وتجميد ودائع قطر في الدول الأربع.

اللواء أنور عشقي وفي نقاش مع برنامج "حديث الساعة على راديو "بي بي سي" عصر امس السبت، وكنت مشاركا فيه، قال وهو المقرب من دائرة صنع القرار في المملكة العربية السعودية، ان هناك شقين من العقوبات والخطوات التي يمكن ان تتخذ في حق قطر اذا لم تنفذ المطالب جميعا: الشق الأول معلن، وهو تشديد المقاطعة، اما الشق الثاني فهو سري لا يمكن الإفصاح عنه.

ما ذكرناه آنفا من خطوات وعقوبات قد يلخص الخطوات العلنية، بطريقة او بآخرى، لكن الجانب السري فربما يتعلق بالخطوة النهائية، أي الخيار العسكري في حال "صمود" قطر في وجه العقوبات الاقتصادية.

ما يجعلنا نتوقف عند احتمالات اللجوء للخيار العسكري، هو ما لم يقله اللواء عشقي صراحة وقاله موارية، وهو ان القوات التركية التي تتدفق الى قطر ليس الهدف منها التصدي لاي تدخل عسكري خارجي، وانما لمواجهة أي اضطرابات داخلية بالنظر الى معداتها وتسليحها.هذا الكلام يوحي بأن هناك مخططا للتحريض على انقلاب داخلي، ابيض او احمر، قد يكون من قبل احد اجنحة العائلة الحاكمة، او بعض القبائل القطرية القوية، مثلما حدث في محاولة انقلاب عام ١٩٩٦.

هناك تفسير آخر ينسخ ما تقدم او يكمله، وهو ان الدعم اللوجستي الثقيل للقوات التركية التي يتضخم عددها وعتادها أسبوعا بعد أسبوع، قد يأتي من ايران القريبة، وان هناك اتفاقا ثلاثيا قطريا تركيا إيرانيا جرى التوصل اليه في هذا الصدد اذا استدعى الامر، ويفسر هذا التشدد القطري.

***

وجود قوات تركية "سنية" ربما يثير حساسية السعودية والامارات، ولكنه قطعا لا يغضب أمريكا، وخصوم قطر بالقدر نفسه لو استعانت الأخيرة بقوات او مستشارين عسكريين إيرانيين مثلما هو الحال في سورية مثلا.

القيادة القطرية تدرك جيدا انها ستواجه أياما صعبة، ولكنها قررت رفض "وثيقة الاستسلام" وبنودها الـ١٣، وتصعيب مهمة خصومها بكل الطرق والوسائل، وعدم الصراخ أولا في "مسابقة" عض الأصابع.

لن يطول انتظارنا لمعرفة السيناريوهات العلنية والسرية المتوقع البدء في تطبيقها في الساعات والأيام المقبلة، لكن الامر المؤكد ان الخليج كله وقع في مصيدة "اللا استقرار" التي اعتقد انه سيكون في منأى عنها، وتدخل بقوة لابقائها بعيدة عن محيطه الجغرافي والديمغرافي.. والأيام بيننا.

*رئيس تحرير صحيفة (راي اليوم) اللندنية ٢٠١٧/٧/٣ :

٣ سيناريوهات متوقعة لحصار قطر وهكذا سترّد الدّوحة عليها

مع قرب انتهاء المهلة التي منحتها كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر لقطر لتنفيذ مطالبها، تبرز ٣ سيناريوهات متوقعة في ضوء الرفض المرتقب للمطالب من الدوحة، التي تعتبرها غير واقعية وغير قابلة للتنفيذ، وأنها مجرد ادعاءات دون أدلة، وكذلك في ضوء تهديدات الدول الأربع المتواصلة للدوحة من مغبة الرفض.

السيناريو الأول: وهو الراجح وقوعه تشديد الحصار على قطر مع فرض حزمة عقوبات جديدة.

السيناريو الثاني: وهو التصعيد العسكري، وهو سيناريو مستبعد، إلا أنه يستخدم ورقة ضغط من الدول المقاطعة كوسيلة ضغط نفسي، إما بالتصريح أو التلميح.

السيناريو الثالث: وهو التوصل إلى اتفاق لحل الأزمة، وهو أمر يبدو مستبعدا في الأفق القريب، في ظل استقراء ثبات المواقف الحالية لأطراف الأزمة.

وكانت الأزمة الخليجية قد بدأت في ٥ يونيو / حزيران الجاري، حين قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع قطر، وفرضت الثلاث الأولى عليها حصارا بريا وجويا، لاتهامها بـ "دعم الإرهاب"، وهو ما نفته الأخيرة.

وبضغط دولي، قدمت الدول الأربع مساء يوم ٢٢ يونيو / حزيران الجاري إلى قطر عبر الكويت، قائمة تضم ١٣ مطلبا لإعادة العلاقات مع الدوحة، بينها إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر، وإغلاق قناة "الجزيرة"، وأمهلتها ١٠ أيام لتنفيذها، وفق الوكالة البحرينية الرسمية للأنباء.

وهي المطالب التي اعتبرت الدوحة أنها "ليست واقعية ولا متوازنة وغير منطقية وغير قابلة للتنفيذ".

ومع انتهاء المهلة منتصف ليل الأحد القادم، يتوقع أن تسير الأزمة في اتجاه واحد من ٣ سيناريوهات:

* السيناريو الأول.. تشديد الحصار وعقوبات جديدة

تشديد الحصار على قطر مع فرض حزمة عقوبات جديدة، وهذا هو ليس السيناريو الراجح وقوعه فحسب، بل إن المتتبع لتسلسل الأزمة، يصل إلى استنتاج أن الدول المقاطعة لقطر تدفع بالأمر دفعا نحو هذا الاتجاه.

فرغم أن العالم كان يترقب قائمة مطالب الدول الأربع لتكون خطوة باتجاه حل الأزمة، إلا أن إعلان قائمة المطالب نقل الأزمة إلى مرحلة أكثر تعقيدا، لأكثر من سبب، أبرزها طبيعة المطالب التي وصفها مراقبون بأنها "تعجيزية" وتنتهك "سيادة" الدوحة.

ويبدو أن الدول الأربع كانت تريد أن تلقي الكرة في ملعب قطر، لتحملها المسؤولية عن استمرار الأزمة في حال رفضها، وهو ما أدركته الدوحة من الوهلة الأولى، وعبر عنه لاحقا وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في تصريحات للتليفزيون العربي مساء الخميس، قال فيها إن "المطالب الثلاثة عشر لدول الحصار قدمت لكي ترفض".

ومن هنا جاء الرد القطري ـ رغم رفضه قائمة المطالب على الصعيدين الرسمي والشعبي ـ غير متعجل، وأعلنت الخارجية القطرية أنها تعكف على بحث هذه الطلبات والأسس التي استندت إليها لغرض إعداد الرد المناسب بشأنها وتسليمه لدولة الكويت.

ولكن في خطوة جديدة بدا أنها قطعت الطريق على أي محاولة لإيجاد مقاربة لحل الأزمة عبر التفاوض لتخفيض سقف المطالب، أعلن وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بعد مرور ٥ أيام من المهلة (الثلاثاء الماضي) أنه "لا تفاوض مع قطر بشأن قائمة المطالب ويجب تنفيذها كاملة".

وأعقبت ذلك سلسلة تصريحات لوزير الخارجية القطري، اعتبر فيها أن ما تقدمت به دول الحصار هو مجرد ادعاءات دون أدلة، مشيرا إلى أنه "إذا كانت هناك ادعاءات فيجب أن تكون مدعمة بأدلة ومن ثم تأتي المطالب".

وشدد على "أن المطالب يجب أن تكون واضحة وقابلة للتنفيذ، أما غير ذلك فهو أمر مرفوض". واعتبر أن تقديم مطالب غير قابلة للتفاوض عدم احترام للقانون الدولي.

ويبدو واضحا من تطور الأحداث أن الأمور تدفع دفعا نحو تشديد الحصار على قطر، وبينما كان الحديث في الأيام الخمسة الأولى من المهلة عن تهديدات لقطر بالعزلة من تلك الدول، تطور الأمر في النصف الثاني من المهلة إلى تلميحات بتجميد عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي، وفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية عليها.

وهو ما عبر عنه عمر غباش سفير الإمارات في روسيا خلال مقابلة مع صحيفة الجارديان نشرت قبل يومين، قال فيها إن "هناك بعض العقوبات الاقتصادية التي يمكننا فرضها تجرى دراستها في الوقت الحالي". وأضاف "يتمثل أحد الاحتمالات في فرض شروط على شركائنا التجاريين وإبلاغهم بأنهم إذا أرادوا العمل معنا فعليهم أن يحددوا خيارا تجاريا". وبين أن إخراج قطر من مجلس التعاون الخليجي "ليس العقوبة الوحيدة المتاحة".

في السياق نفسه، نقلت مجلة "الأهرام العربي" المصرية الحكومية، عبر موقعها الإلكتروني، عن "مصادر عربية رفيعة" (لم تسمها)، أن العقوبات التي تنتظر قطر بعد انتهاء المهلة، تشديد المقاطعة الاقتصادية، وتجميد عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي، وتجميد ودائع قطر في الدول المقاطعة (دون أن يتم الإعلان عن حجم تلك الودائع).

* السيناريو الثاني التصعيد العسكري

السيناريو الثاني وهو التصعيد العسكري، ورغم أن هذا السيناريو مستبعد، كونه يحتاج ضوءا أخضر من أمريكا للمضي قدما فيه، إلا أن شبح هذا السيناريو يخيم على المنطقة، ويستخدم ورقة ضغط تستخدمه الدول المقاطعة كوسيلة ضغط نفسي، إما بالتصريح تارة كما سبق أن لوح به وزير خارجية البحرين خالد بن أحمد آل خليفة في تغريدة له حمل فيها الدوحة مغبة التصعيد العسكري في المنطقة، أو عبر الإيحاء بإمكانية تنفيذه تارة أخرى عبر تسريب أخبار توصل هذا الإيحاء دون تأكيدها أو نفيها.

وفي هذا الصدد، قالت مجلة "الأهرام العربي" الخميس، إن الدول الأربع المقاطعة لقطر تعتزم إنشاء قاعدة عسكرية في البحرين، ما لم تستجب قطر خلال ٧٢ ساعة لمطالب الدول الأربع.

وأشارت إلى أن الخطوة ستمثل أول وجود عسكري مصري متقدم وثابت في منطقة الخليج (الفارسي).

ولم يصدر أي تعقيب رسمي من الدول الأربع على ما ذكرته المجلة.

وهذا السيناريو مستبعد في ظل عدم وجود ضوء أخضر أمريكي، وقد أكد وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني أنه تم "الاتفاق مع واشنطن على ضرورة البحث عن حل سلمي للأزمة الخليجية".

* السيناريو الثالث وهو التوصل إلى اتفاق لحل الأزمة

وهو أمر يبدو مستبعدا في الأفق القريب . ما لم تحدث مفاجأة في مواقف أحد طرفي الأزمة . وخصوصا في ظل استقراء المواقف الحالية التي تؤكد أن كل طرف ماض في موقفه وثابت عليه بقوة.

*** خيارات الدوحة لمواجهة سيناريوهات الأزمة**

تمضي الدوحة في مواجهة الأزمة وسيناريوهاتها المتوقعة على أكثر من صعيد ضمن محور ثابت أعلنته، وهو أن الحوار هو الخيار الستراتيجي لها بحل الأزمة مع استعدادها لمناقشة وبحث أي طلبات لا تنتهك سيادتها.

– وبالتوازي مع هذا المبدأ المعلن تتحرك الدوحة على أكثر من مسار، على الصعيد الدبلوماسي (عبر تحركات وجولات وزير خارجيتها المتواصلة لشرح موقف بلاده من الأزمة).

– على الصعيد الحقوقي (عبر قيام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر بعقد مؤتمرات تكشف الانتهاكات الحقوقية للحصار، وإعلانها أنها تعتزم مقاضاة الدول المقاطعة لقطر على تلك الانتهاكات وطلب تعويضات من المتضررين).

– على الصعيد الاقتصادي نشطت قطر في تأمين الاحتيجات الغذائية لمواطنيها والمقيمين بها والبحث عن بدائل على المدى الطويل لسد احتياجاتها من مختلف المجالات وتدشين خطوط ملاحية جديدة لتعزيز تجارتها الخارجية، والبحث عن أسواق جديدة.

وكان علي شريف العمادي وزير المالية القطري قد أوضح في تصريحات خاصة لقناة سكاي نيوز البريطانية، أن قطر لا تواجه تحديات على صعيد حركة التصدير ولا حركة الموانئ أو المطارات، قائلا: "نحن ما زلنا نشغل رحلات إلى أكثر من ١٥٠ وجهة، ولا تزال سعة مرافئنا تتخطى الـ ٥ ملايين حاوية مع خطوط شحن مباشرة إلى غالبية الدول الأجنبية، ولدينا تعاملات تجارية مع أكثر من ١٩٠ دولة، ولن نتأثر بخسارة ٣ أو ٤ دول على الصعيد التجاري".

وبيّن العمادي أن دولة قطر تستورد المواد الغذائية من أكثر من ١٠٠ دولة وخسارتها لأربع منها يمكن تعويضها، مشددا على أن شحنات الغاز القطري لم تتأثر منذ بدء الحصار.

– على الصعيد الإعلامي نشطت قناة الجزيرة ذات التأثير الكبير في القيام بحملة إعلامية تولت فيها توضيح الموقف الرسمي لقطر من جانب، والرد على الشائعات التي تستهدفها من جانب آخر، وتوجيه هجمات مضادة للدول المقاطعة لقطر من جانب ثالث، كما نشط الإعلام المحلي ممثلا في تلفزيون قطر والصحف المحلية في القيام بدور مساند للجزيرة لتحقيق الأهداف نفسها مع التركيز على الرسائل الموجهة للداخل.

– أما على الصعيد الشعبي فظهر التفاف واضح من قبل الشعب القطري تجاه قيادته وحكومته ودعم لمواقفها.

هذا ما نجحت الدوحة بالفعل في مواجهته من الحزمة الأولى من العقوبات أو المرحلة الأولى من الحصار، وهذا ما ستستند إليه قطعا في المرحلة الثانية من تشديد الحصار، حال تحقق السيناريو الثاني، مع وجود أوراق أخرى لديها لم تستخدمها حتى الآن أبرزها ملف الغاز.

وينقل خط الأنابيب دولفين من حقل الشمال القطري نحو ملياري قدم مكعب يوميا من الغاز الطبيعي إلى الإمارات وسلطنة عمان. وتلبي إمدادات الغاز القطري نحو ٣٠ بالمائة من احتياجات الإمارات التي تستخدمه في توليد الكهرباء.

وسبق أن أكدت قطر أنها لا تريد الضرر للشعب الإماراتي الذي سيتأثر بانقطاع الكهرباء عنه نتيجة توقف إمدادات الغاز القطري، مؤكدة أن الشعب الإماراتي لا ذنب له فيما يحصل.

وفي كل الأحوال فإن تصعيد الأزمة لن يكون في مصلحة جميع الأطراف، والحل هو حوار مباشر، يدفع إلى مقاربة بين أطراف الأزمة تحقق السيناريو الثالث عبر التوصل إلى حل يجنب المنطقة الكثير من المخاطر المقبلة عليها في حال استمرار الأزمة.

***الوطن القطرية ٢٠١٧/٧/٣ :**

مجلس الأمن: حل الأزمة الخليجية يكون بالحوار بين الدول المعنية

أكد مجلس الامن الدولي الاثنين، أن حل الأزمة الخليجية الراهنة يكون عبر الحوار بين الدول المعنية، في رسالة مبطنة إلى قطر بأنه لا يعتزم التدخل في الأزمة المشتعلة بينها وبين وخصومها في مجلس التعاون الخليجي ومصر.

وقال السفير الصيني لدى الامم المتحدة بيو جيي الذي تتولى بلاده رئاسة المجلس لشهر تموز/ يوليو الجاري ان "الطريقة المثلى" للخروج من الازمة الخليجية الراهنة "يكون بتوصل الدول المعنية إلى حل عن طريق الحوار والتشاور في ما بينها".

ويعني تصريح الدبلوماسي الصيني أن مجلس الأمن لا يعتزم التدخل في الازمة المستمرة منذ اسابيع بين الدوحة من جهة والرياض وحلفائها من جهة اخرى. واضاف أن "الصين ترحب حتما بكل ما يمكن للدول (المعنية بالازمة) القيام به في سبيل تحقيق المصالحة في ما بينها والعودة إلى علاقات حسن الجوار".

وكان وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني التقى الجمعة اعضاء مجلس الامن الدولي وبحث واياهم القطيعة التي فرضتها السعودية والامارات والبحرين ومصر على بلاده.

وبحسب قناة الجزيرة القطرية فان وزير الخارجية القطري طالب مجلس الامن بدعوة السعودية وحلفائها إلى رفع العقوبات التي فرضتها على بلاده في مجالي النقل الجوي والبري.

وقدمت قطر للوسيط الكويتي الاثنين ردها الرسمي على مطالب الدول المقاطعة لها لاعادة العلاقات معها بعدما قررت هذه الدول تمديد المهلة الممنوحة للامارة الخليجية ليومين إضافيين بناء على طلب الكويت، محذرة من ان البديل عن الحل "عسير" على كل أطراف الأزمة.

وجاء تسليم الرد خلال زيارة قام بها وزير خارجية قطر إلى الكويت حيث التقى أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الذي يتوسط منذ أسابيع لانهاء الأزمة الدبلوماسية المتفاقمة.

واعرب وزير الخارجية السعودي عادل الجبير مساء الاثنين عن الامل في أن يكون رد قطر "ايجابيا" على مطالب جيرانها. وقطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر في ٥ حزيران/ يونيو علاقاتها بقطر وفرضت عليها عقوبات اقتصادية متهمة الدوحة بدعم مجموعات "ارهابية" واخذة عليها التقارب مع إيران.

لكن الدوحة نفت الاتهامات بدعم الارهاب والتي صدرت بعد نحو اسبوعين من نشر تصريحات لاميرها الشيخ تميم ين حمد ال ثاني انتقد فيها دول الخليج الا أن الدوحة قالت انها مغلوطة وقد جرى بثها على موقع وكالة الانباء الرسمية بعد اختراقها.

*وكالة فرانس بريس ٢٠١٧/٧/٤ :

الأزمة القطرية - الخليجية إلى أين؟.. قراءة في المشهدين الإقليمي والدولي

*د. خلود محمد خميس

تعد الأزمة التي تعيشها قطر وبلدان مجلس التعاون الخليجي اليوم من أسوأ الأزمات التي مر بها مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه عام ١٩٨١، وقد إندلعت هذه الأزمة في ٥ حزيران ٢٠١٧، وبحسب العديد من التحليلات السياسية والمراجع التأريخية بأنها ليست وليدة الساعة بل لها جذور نسبت لسنوات مختلفة منهم من يقول بأنها ترجع إلى عام ١٩٧١ حين نالت قطر إستقلالها عن بريطانيا والتي بدأت أزمتها مع السعودية حول ترسيم الحدود بين الطرفين لتشتعل عام ١٩٩٢ حيث ترتب عليه مقاطعة قطر لمجلس التعاون الخليجي ورفضت قطر الترسيم وكذلك الأزمة التي حصلت عام ١٩٩٥ عندما بذلت السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي جهودها لأجل حث حكومة قطر على الإلتزام بالتعهدات والتقيد بالإتفاقيات المعقودة بينها، كما حصلت أزمة عام ٢٠١٤ والتي دامت من ٨-١١ شهرا عندما أتهمت قطر من قبل السعودية والبحرين والإمارات بدعم جماعات متشددة حيث قامت بسحب سفرائها من الأراضي القطرية.

أما الأزمة الأخيرة فبدأت منذ اللحظة التي أعلنت فيها كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين تساندهم مصر (والتي هي خارج إطار مجلس التعاون الخليجي إلا أنها الحليف الأول للسعودية في المنطقة وأنضمت إليهم بعد حين جزر القمر)، بقطع علاقاتهم وبشكل فوري مع قطر، فأعلنت الدول الثلاثة ومعهم مصر إغلاق المجال الجوي والبحري والبري للتعامل مع قطر حتى أمهلت هذه الدول الأشخاص المقيمين والزائرين القطريين لأراضيهم مهلة أسبوعين فقط للمغادرة، ولم تكتفي هذه الدول بطرد الرعايا القطريين بل نشروا قائمة مشتركة يوم ٢٠١٧/٦/٨ لمن تتهمهم بأنهم على صلة بمسلحين وشملت القائمة ٤٩ شخصا و١٢ منظمة خيرية وجماعة تدعمها قطر.

لكن قطر لم يكن تعاملها بالمثل معلنة بأنها سوف لن تقوم بطرد مواطني هذه الدول الثلاثة من أراضيها معلنة في بيان لوزارة خارجيتها بأنها تعمل وفق العقود والقوانين التي تنظم العلاقات الخارجية بين قطر وهذه البلدان الثلاثة.

وهنا التساؤل الذي يطرح نفسه ما أسباب هذه الأزمة؟؟ هل أثرت دولة قطر الصغيرة والشبه جزيرة والغنية بالغاز الطبيعي في خيارات وإتجاهات بلدان الخليج والقوى الإقليمية والدولية؟.

إن لكل أزمة تحدث بين طرفين أو عدة أطراف مبررات أو أسباب وهذه الأزمة لها مسبباتها والتي أعلنت على مسرح الأحداث متجسدة في:

- إتهام السعودية والإمارات العربية والبحرين (لقطر) بتشجيع الإرهاب وتمويل منظمات إرهابية. وقد إنضمت إليهم بعد حين اليمن (الحكومة الحالية، وحكومة شرق ليبيا، جزر المالديف، وموريتانيا)، لكن هنالك دولا خفضت من نسبة تمثيلها الدبلوماسي هي (المملكة الهاشمية الأردنية، وجيبوتي، والسنغال)، كما عملت الأردن على إلغاء تراخيص مكتب قناة الجزيرة في الأردن.

- قيام الحكومة القطرية بدفع الفدية والتي وصلت إلى حدود مليار دولار مقابل إطلاق سراح أفراد من الأسرة الحاكمة في العراق أختطفوا من قبل مسلحين في منطقة جنوب غرب العراق وفي سوريا، وهو ما نشرته صحيفة فانينشال تايمز البريطانية.

- بررت بلدان الخليج بأن المقاطعة جاءت بسبب عدم إلتزام قطر بالإتفاق الذي تم عام ٢٠١٤ والذي نص على إيقاف قطر للتغطية الإعلامية التي تراها هذه الدول مستفزة وتتوقف عن دعم الجماعات الإسلامية المتطرفة . حيث أن الدوحة وجدت طرقا معينة للإلتفاف على الإتفاق وهو ما جاء على لسان وزير الخارجية السعودي (عادل الجبير).

كما تضمن الإتفاق الموقف القطري من إنقلاب ٣ تموز ٢٠١٤ ودعم قطر لثورات الربيع العربي وعلاقات قطر مع جماعة الإخوان المسلمين، والتعاطي الإعلامي لقناة الجزيرة مع بعض الأحداث في نوفمبر ٢٠١٤ فتم الإعلان عن

سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين في آذار ٢٠١٤ والعودة إلى الدوحة بعد ثمانية أشهر من إعلان الدوحة الإيفاء ببعض الإلتزامات وبحسب ما جاء بالمقررات التي تم التوافق عليها بمجلس التعاون الخليجي حينها.

والسبب الآخر للأزمة هو بث وكالة الأنباء القطرية تصريحات لأمير قطر إنتقد فيها ما اسماه (المشاعر المعادية لإيران) ولكن سارع المسؤولون القطريون إلى إنكار التصريحات تلك متهمين قراصنة الإنترنيت بإختراق وكالة الأنباء الرسمية، وعلى الرغم من قيام الشيخ تميم بالإتصال بالرئيس الإيراني حسن روحاني إلا أن الإنتقادات السعودية والإماراتية تصاعدت ولم تخفف حدتها، حيث عدت السعودية أن هذا السلوك هو تحدي للمملكة العربية السعودية.

وبمحاولة لتلخيص أهم الاتهامات الموجهة لقطر من قبل دول مجلس التعاون الخليجي فيمكن أن تكون على الشكل التالي:

- قيام قطر بتأجيج الصراعات الداخلية.
- قيامها بدعم التنظيمات الإرهابية.
- إيوائها لمطلوبين للعدالة.
- دعمها لسياسات إيران في المنطقة.

فوضعت دول الخليج شروطها لإنهاء الأزمة بقيام الحكومة القطرية بطرد قيادات الإخوان المسلمين وحركة حماس من قطر، وكذلك عدم الخروج من الصف الواحد لدول الخليج المناهض لإيران.

والتساؤل الذي يطرح نفسه ما هو موقف قطر إزاء ما أتهمت به والإجراءات التي أتخذت ضدها؟.

لقد نفت الحكومة القطرية كافة الإتهامات التي وجهت إليها مبررة بأن هذه الدول تريد وضع قطر تحت الوصاية وإنها تعد إنتهاكا لسيادة الدولة القطرية، إلا أنها كانت مؤيدة لكافة الجهود لأجل إحتواء الأزمة مع بلدان الخليج فقد رحبت بالتدخل الكويتي مصرحة بأنها مستعدة للحوار). وهنا لابد من مناقشة وقراءة للموقفين الإقليمي والدولي إزاء هذه الأزمة التي عصفت بعلاقات دول الخليج وكيف تصرف كل بما تقتضيه مصالحه وستراتيجياته في منطقة دول الخليج العربية.

المشهد الإقليمي

يمكننا قراءة هذا المشهد من خلال أدوار ومواقف دول الجوار القطري الخليجي والإقليمي ومنها:

الإمارات العربية المتحدة: فقد أعلنت يوم ٢٠١٧/٦/٥ قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر فأصدرت بيانا نص على (تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة إلتزامها التام ودعمها الكامل لمنظومة مجلس التعاون الخليجي والمحافظة على أمن وإستقرار الدول الأعضاء وفي هذا الإطار وبناءا على إستمرار السلطات القطرية في سياستها التي تزعزع أمن وإستقرار المنطقة والتلاعب والتهرب من الإلتزامات والإتفاقيات فقد تقرر إتخاذ الإجراءات الضرورية بما فيها مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي عامة والشعب القطري الشقيق خاصة).

كما قامت حكومة الإمارات العربية المتحدة بإتخاذ العديد من الإجراءات منها منع دخول وعبور القطريين إلى دولة الإمارات ومنح مدة ١٤ يوما للمقيمين لمغادرة البلاد وإغلاق جميع المنافذ البحرية والجوية خلال ٢٤ ساعة، مبررة إتخاذها كافة تلك الإجراءات بأنها نتيجة لعدم إلتزام السلطات القطرية بإتفاق الرياض الخاص بعودة السفراء والإتفاق التكميلي له عام ٢٠١٤ ومواصلة دعمها وتمويلها للتنظيمات الإرهابية والطائفية وكذلك نقضها للبيان الصادر عن القمة العربية الإسلامية الأمريكية في الرياض بتاريخ ٢١/ آيار ٢٠١٧ لمكافحة الإرهاب والذي أعتبر أن إيران الدولة الراعية للإرهاب في المنطقة.

الكويت: بادرت يوم ٢٠١٧/٦/٥ أي في اليوم نفسه إلى الطلب من أمير قطر تميم بن حمد إلى عدم التصعيد وإتاحة الفرصة لإحتواء التوتر في العلاقات بين الأشقاء حيث توجه أمير الكويت صباح الأحمد الصباح إلى السعودية لإحتواء الأزمة.

اليمن: أعلنت قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن عن قرارها في إنهاء مشاركة دولة قطر في التحالف بسبب ممارستها التي تعزز الإرهاب ودعمها للتنظيمات في اليمن ومنها القاعدة وتنظيم الدولة (داعش) وتعاملها مع الميليشيات الإنقلابية في اليمن والذي يتناقض مع أهداف التحالف وأهمها محاربة الإرهاب.

ليبيا: كان موقفها واضحا من خلال ما صرح به وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة (محمد الدايري) بالقول (إن بلاده قررت قطع علاقاتها مع قطر تضامنا مع أشقاءنا دول الخليج . مشيرا إلى أن سجل قطر في إعتداءاتها المتكررة والعديدة على كرامة الشعب الليبي بعد أحداث ١٧ فبراير لطالما أغضبت قطاعات عريضة من الشعب الليبي).

تركيا: لم تقف تركيا مكتوفة الأيدي إزاء ما يحصل في منطقة دول الخليج العربية، فكان لابد أن يكون لها دورها الواضح على مسرح الأحداث حيث صادق البرلمان التركي في يوم ٢٠١٧/٦/٧ على قانون لنشر قوات من الجيش التركي في قاعدة عسكرية تركية في دولة قطر تتضمن خمسة آلاف جندي تركي سيتم البدء في إرسالهم، حيث تضمن القانون التصويت على إتفاقية بين تركيا وقطر تسمح بوجود قوات تركية برية على الأراضي القطرية وكذلك التصديق على التعاون العسكري بشأن تدريب وتأهيل قوات الدرك بين تركيا وقطر، بالمقابل أعلنت حكومة قطر بأنها ليست مستعدة للإستسلام وأن قدوم القوات التركية هو لأمن المنطقة وأن إيران ستخصص ثلاثة موانئ لقطر.

إيران: أعلنت عبر تلفزيونها الرسمي بأن الجمهورية الإسلامية في إيران دعت كل من قطر والسعودية ودولا إقليمية أخرى لحل خلافاتهم بالطرق السلمية وأن أي تصعيد لن يساعد في حل الأزمة في الشرق الأوسط.

المشهد الدولي، والذي تضمن أهم أدوار الفاعلين الدوليين ومنهم:

الدور الأمريكي: كان الدور الأمريكي مؤثرا جدا على دول مجلس التعاون الخليجي، فقد رحبت كلا من السعودية والبحرين بتصريحات الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) والتي طالب فيها قطر بوقف تمويل الإرهاب وبشكل صريح. فقد لمح خلال زيارته أثناء إنعقاد قمة الرياض العربية الإسلامية . الأمريكية في أواخر آيار ٢٠١٧ إلى قرار قطع العلاقات مع قطر مصرحا بأنه تلقى معلومات خلال هذه الزيارة (بأن الدوحة تمول حركات ذات آيدولوجية متشددة . كما ذكر في تصريحاته على مواقعه بأن زيارته إلى المملكة العربية السعودية ولقائه بالعاهل السعودي ومسؤولين آخرين (أتت أكلها . وأن الجميع أشاروا إلى قطر وقالوا بأنهم سيتخذون موقفا حاسما من مسألة التمويل وقد تكون هذه بداية النهاية للإرهاب).

فكان الموقف الأمريكي متأرجحا ويلعب على الجانبين والذي أتضح من خلال تصريحات المسؤولين الأمريكان وأهم ما جاء فيها على لسان وزير الخارجية الأمريكي (ريكس تيلرسون) بمطالبة تلك الدول بتخفيف الحصار الذي يفرضونه على قطر والذي وصفه بالعائق أمام الحملة العسكرية التي تقودها واشنطن ضد تنظيم الدولة (تنظيم داعش) والمؤثر سلبا على الشعب القطري، فحقيقة علاقات الطرفين شابها الجدل خلال هذه الأزمة فكان التناقض الواضح حيث قيام الحكومة القطرية بعقد صفقة مع الولايات المتحدة لشراء ٣٦ طائرة مقاتلة من طراز أف ١٥ بقيمة ١٢ مليار دولار أثناء إجتماع وزير الدفاع الأمريكي (جيمس ماتيس) ووزير الدفاع القطري (خالد العطية) في واشنطن بتأريخ ١٥ حزيران ٢٠١٧ أي بعد أيام قلائل من إندلاع الأزمة والتهم الموجهة من قبل الولايات المتحدة لقطر بتمويلها للجماعات الإرهابية وهذا يضعنا أمام تساؤلات مهمة وهي لماذا هذه الإتهامات الأمريكية في هذا الوقت بالذات؟، وهل يستطيع الجانبان القطري والأمريكي التخلي عن بعضهما؟ ولاسيما مع حجم المصالح الموجودة بينهما حيث الدعم الأمريكي المستمر لقطر ومع وجود أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط على الأراضي القطرية والتي تضم بحدود ١٠ الآف عسكري والتي لعبت وما زالت دورا مؤثرا في العمليات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد تنظيم الدولة (داعش) في سوريا والعراق.

الدور البريطاني: كان بجانب قطر حيث طالبت الحكومة البريطانية دول مجلس التعاون الخليجي بتخفيف الإجراءات المفروضة على قطر وذلك جاء بعد أسبوع من قيام السعودية والإمارات والبحرين بقطع علاقاتها مع قطر

حيث جاء ذلك في تصريح لوزير الخارجية البريطاني (بوريس جونسون) بالقول (أشعر بالقلق بسبب الإجراءات القاسية التي إتخذتها السعودية والإمارات ومصر والبحرين بحق شريك لنا . مطالبا هذه الدول بالتفاوض لحل الأزمة بينهم) إلا أن بريطانيا رغم مطالبة قطر إليها بالتدخل إلا أنها وقفت على الحياد من التدخل في الأزمة، فقد طلب الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني وزير الخارجية القطري من الحكومة البريطانية بالتدخل موضحا في تصريحه بأن هنالك جانبان في هذه الأزمة، الأول سياسي حيث قال (أنا أتفهم أن بريطانيا ستقرر أن تقف على الحياد، لكن الجانب الآخر وهو الجانب الإنساني فالإجراءات التي أتخذت غير قانونية ونحن نعتقد أن بريطانيا ستتصرف فيه طبقا لمبادئها).

روسيا: لقد كان الموقف الروسي متحفظا وتبين ذلك من خلال التصريحات التي أصدرها الكرملين عن طريق متحدثه (إن موسكو تأمل ألا يوثر الخلاف الدبلوماسي الحالي مع الخليج على العزم المشترك في الحرب على الإرهاب الدولي).

باكستان: أعلنت بأنها لا تعتزم قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر في الوقت الراهن على غرار ما فعلته السعودية ومصر والإمارات والبحرين.

نتائج وإنعكاسات الأزمة:

لقد نتجت عن الأزمة عددا من النتائج والتي جاءت عكسية على الجانب القطري متمثلة في:

- إغلاق قناة الجزيرة القطرية في المملكة العربية السعودية وسحب التراخيص منها.
- إلغاء الرحلات الجوية الملكية المغربية إلى بقية دول الخليج عبر الدوحة.
- تضرر البورصات وبنسب مختلفة وصلت الى ٨٪ بالنسبة للجانب القطري.
- إنخفاض مؤشر قطر في التعاملات حيث إنخفض سعر الريال القطري مقابل الدولار الأمريكي في التعامل الفوري فسجلت الخسائر بحدود ٧,٣ ٪ يوم ٢٠١٧/٦/٥.

أما مستقبل الأزمة القطرية . الخليجية: إن ما يضع الخطوط الحمراء حول أستمرار الأزمة أم إنتهاءها، هو حجم التبادل التجاري الذي يربط بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي وبالعكس، فحصة دول الخليج العربية مجتمعة ١١٪ من حجم تجارة قطر بقيمة ١٠,٤ مليار دولار وحصة دول الخليج التي قطعت علاقاتها بقطر تبلغ بحدود ٩,٧ مليار دولار حيث يبلغ حجم التبادل التجاري مع الإمارات ٧,١ مليار دولار معظمها لإعادة التصدير، كما ويبلغ حجم التبادل التجاري بين قطر والسعودية منفردة بحدود ١,٩ مليار دولار ومع البحرين فيبلغ التبادل التجاري بحدود ٧٠٠ مليون دولار.

أما مسألة الغاز فلها أهمية كبيرة في قطع العلاقات حيث تعتمد الإمارات نسبة ٣٠ . ٤٠٪ من طاقتها على إستيراد الغاز القطري، حيث أستبعد وزير الخارجية الإماراتي (أنور قرقاش) أن تقوم قطر بقطع الغاز، لكن كانت هنالك بيانات ملاحية أشرت إلى أن شركة (رويال واتشر شل الأمريكية) قد أرسلت شحنة بديلة من الغاز الطبيعي المسال إلى دبي تعويضا عن النقص الذي قد يحصل من إمدادات الغاز القطري.

وتبقى التساؤلات المطروحة لم تحل الأزمة ولم يصل الأطراف إلى حل سلمي لاسيما بعد حزمة العقوبات التي تعدها قطر غير قانونية أتخذت بحقها وعلى الرغم من تدخل أطراف داخل إطار مجلس التعاون الخليجي نفسه، هل ستبقى الأزمة مستمرة؟ وهل تبقى العلاقات مقطوعة بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من حجم وأهمية التبادلات التجارية والإقتصادية؟ هل ستقوم قطر بالإيفاء بالتزاماتها تجاه دول مجلس التعاون الخليجي؟ هل ستتخلى عن سيادتها مقابل سيادة مجلس التعاون الخليجي؟ وهل ستلبي ما يطلب منها من قبل دول مجلس التعاون الخليجي أم ستعمل على فرض نفسها لأجل الحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية وما حققته في فترة قياسية؟ كل تلك التساؤلات ستجيب عليها تطورات الأزمة حيث أن العلاقات الدولية تتغير ما دامت المصالح المحلية والإقليمية والدولية غير ثابتة.

*مركز المستقبل للدراسات ٢٠١٧/٧/٤ :

السجون للجميع.. العالم المنسي في الإمارات

*د. معتز الفجيري

تحل في شهر يوليو/ تموز الحالي الذكرى الرابعة لصدور حكم الإدانة في أكبر محاكمة رأي جماعية شهدتها دولة الإمارات، ومنطقة الخليج، والمعروفة إعلامياً بـ"الإمارات ٩٤"، حيث تم اتهام ٩٤ مواطناً إماراتياً، من خلفياتٍ سياسيةٍ وأكاديميةٍ ومهنيةٍ مختلفةٍ، بالتآمر لقلب نظام الحكم، وذلك لدعواتهم السلمية إلى إصلاحات إدارية وسياسية في الإمارات.

وقد نتج عن هذه المحاكمة، غير العادلة وذات الدوافع السياسية، إدانة ٦٠ شخصاً في ٣ يوليو/ تموز ٢٠١٣ من الوجوه البارزة في مجالات القانون، والاقتصاد والقضاء، والإعلام، وحقوق الإنسان، بأحكام سجن بين ٧ إلى ١٥ عاماً، بعد اعتقالهم فترات طويلة، وإخضاع بعضهم للتعذيب والاختفاء القسري.

من أبرز الذين تمت إدانتهم في هذه القضية المحامي الحقوقي الدكتور محمد الركن، الرئيس السابق لجمعية الحقوقيين التي أممتها السلطات الإماراتية عام ٢٠١١ بعد حل مجلس إدارتها واستبداله بمجلس حكومي.

وفي إطار التضامن الدولي معه، فاز الركن، في مايو/ أيار الماضي، بجائزة لودفج تراريو الحقوقية الدولية. ومن المحكوم عليهم في القضية، المحامي الدكتور محمد المنصوري، والمحامي سالم الشّحي، والقاضي محمد سعيد العبدولي، وأستاذ القانون والقاضي الدكتور أحمد الزعابي. كما حكم على ثمانية أشخاص غيابياً، وبرأت المحكمة ٢٥ آخرين.

كانت قضية الإمارات ٩٤ الرد الوقائي الحاسم من السلطات الإماراتية على ثورات الربيع العربي، وقد استمرت موجات القمع والحصار لأصحاب الرأي بشكل منهجي، خلال السنوات التي تلت القضية.

وليس مبالغةً القول إن جميع دعاة الإصلاح ونشطاء حقوق الإنسان في الإمارات في السجون اليوم. ففي مارس/ آذار ٢٠١٧، تم الحكم على الأكاديمي والحقوقي الدكتور ناصر بن غيث بالسجن عشر سنوات، عقاباً على كتاباته السياسية والاقتصادية النقدية ضد السلطات المصرية والإماراتية، ولمشاركاته في مؤتمراتٍ سياسيةٍ وحقوقيةٍ دوليةٍ وإقليمية.

وقد تمت إدانته بموجب قانون الجرائم الإلكترونية، والتي تعد مواده سيفاً مسلطاً على أعناق المدونين والصحافيين ليس فقط الإماراتيين، فقد استخدم هذا القانون أيضا لاعتقال مدونين عرب ومحاكمتهم وحبسهم عند زيارتهم الإمارات، مثل المدوّن العماني، معاوية الرواحي، وأخيرا الصحافي الأردني تيسير النجار.

وقد واجه أيضاً الدكتور ناصر اتهاماتٍ بموجب قانون مكافحة الإرهاب الذي استخدم عام ٢٠١٤، بما فيه من تعريفاتٍ هلاميةٍ وفضفاضةٍ للجريمة الإرهابية والتنظيم الإرهابي، للتعامل مع جمعياتٍ حقوقيةٍ وسياسيةٍ وتنمويةٍ سلمية، باعتبارها جماعاتٍ إرهابية، مثل تنظيمات كالقاعدة و"داعش ."

كما استأنف مسلسل الحصار والقمع في ٢٠ مارس/ آذار من العام الحالي، باعتقال الناشط الحقوقي البارز، أحمد منصور، والحاصل على جائزة مارتن إينالز ذائعة الصيت دولياً، بعد أن قام بتوقيع عريضة مطالب موجهة من نشطاء حقوق الإنسان في المنطقة العربية إلى الرؤساء والملوك العرب وقت انعقاد القمة العربية في الأردن.

وكان أحمد منصور آخر ناشط حقوقي خارج السجون، وقد عانى، هو وأسرته، سنواتٍ من الاضطهاد والاعتداءات الجسدية وحملات التشهير، والتهديد بالقتل، والمنع من السفر، وحرم من استكمال دراسته الجامعية، وضيّق على حياته المهنية، ووضعت اتصالاته وتحركاته تحت المراقبة باستمرار.

القاسم المشترك في حالات الاعتقال هو تعرّض الأشخاص لاختفاء قسري مدة طويلة، يتم خلالها التحقيق معهم بشكل غير قانوني، من دون تواصلهم مع أسرهم أو محاميهم. ويتعرض بعضهم لوسائل شتى من سوء المعاملة والتعذيب، كما حدث مع الدكتور ناصر بن غيث، الذي رفضت المحكمة التحقيق في شكواه المتكرّرة بشأن تعرّضه للتعذيب خلال فترة اعتقاله.

يخضع أيضاً معتقلو وسجناء الرأي للحبس الانفرادي، كما الحال حاليا مع الناشط أحمد منصور، ويجد كثيرون منهم صعوبة في العثور على محامين للدفاع عنهم، نظراً للضغوط التي تمارس على المحامين المشتغلين في قضايا سياسية أو حقوقية، الأمر الذي حذّرت منه خبيرة الأمم المتحدة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، القاضية البرازيلية جابريلا نول، في تقريرها الصادر في مايو/ أيار ٢٠١٥ بشأن أوضاع العدالة في الإمارات.

ليس هذا فحسب، بل يعاني أقارب سجناء الرأي وأسرهم من ضغوط منهجية في حقوقهم الحياتية الرئيسية، كالحق في التعليم والعمل والحصول على أوراق ثبوتية، وكثيرون منهم ممنوعون من السفر سنوات. ففي أبريل/ نيسان ٢٠١٣، تم سجن عبد الله الحديدي عشرة شهور، بسبب تدوينات دافع فيها عن والده عبد الرحمن الحديدي، أحد المدانين في قضية "الإمارات٩٤".

في فبراير/ شباط ٢٠١٥، تعرّضت بنات المعتقل الأكاديمي، الدكتور عيسى السويدي، إلى الاختفاء القسري ثلاثة شهور، بسبب تغريداتٍ لهن على "تويتر" حول قضية والدهم.

وفي مايو/ أيار ٢٠١٤، حكم على المدون أسامه النجار بالسجن ثلاث سنوات، بعد أن أطلق حملة على "تويتر" لمناصرة والده سجين الرأي حسين النجار. ورغم انتهاء مدة عقوبته، ترفض سلطات الإمارات الإفراج عنه، وتم إيداعه تعسفياً في مراكز المناصحة المنصوص عليها في قانون مكافحة الإرهاب، على اعتبار أنه خطر على أمن الدولة والمجتمع!

ونشطت السلطات الإماراتية في التعاقد مع شركاتٍ بريطانية وأمريكية لاستيراد أحدث التقنيات في مجال مراقبة الإنترنت، والتجسّس على تطبيقات الاتصالات والمراسلات، وقد استخدمت هذه التقنيات بالفعل، طبقاً لتقرير صدر عن منظمة Citizen Lab الكندية في يونيو/ حزيران ٢٠١٦، في التجسّس على نشطاء سياسيين ومثقفين ومدافعين عن حقوق الإنسان إماراتيين منذ عام ٢٠١٢.

وكان أحمد منصور ضحية هذا التجسّس، وبشكل متكرر في الأعوام الثلاثة الماضية، الأمر الذي دفع شركة أبل إلى إجراء تحديثٍ فني على أجهزة أيفون، بعد اكتشاف برمجيات تجسّس، من ابتكار شركة برمجيات إسرائيلية، للتجسّس على هاتفه.

نجح الحكم في الإمارات، على مدار العقدين الماضيين، في رسم صورة دوليةٍ مشرقةٍ لأوضاعها الداخلية، باعتبارها مركزاً عالميا للخدمات الاقتصادية والاستثمارية، ومكانا سياحيا جذّابا للتسوق في مراكز التجارة الفخمة.

وقد جعل نفوذ الإمارات، المالي والاقتصادي، ونجاحها في التأثير على وسائل إعلام عربية وغربية، وكثيرٍ من مراكز التفكير في الغرب، من الصعب فتح ملفها الأسود في القمع والتنكيل بأصحاب الرأي، فنادراً ما توجّه الولايات المتحدة، أو الحكومات الأوروبية، أو المؤسسات البرلمانية الدولية، كالبرلمان الأوروبي، انتقاداتٍ لسجل حقوق الإنسان في الإمارات، وتمنع السلطات هناك أي زيارات لهيئات حقوقية دولية.

وسط هذه السياسات المحلية للحكام في الإمارات، لم يكن غريباً أن السلطات الإماراتية ناصبت العداء للثورات العربية منذ عام ٢٠١١، وخصوصا الثورة المصرية، هذا العداء الذي تجسّد، على مدار الأعوام الستة السابقة، في التآمر بالمال والسلاح على مسارات التغيير في البحرين ومصر وليبيا واليمن.

وحصيلة الحرب على الإرهاب الذي تدّعي السلطات الإماراتية اليوم أنها تحاربه هي ملاحقة دعاة الإصلاح السلميين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والالتفاف على مساعي الشعوب في التخلص من الاستبداد، ذلك هو الوجه الآخر المنسيّ الذي يجهله، أو يتعمد تجاهله، مراقبون كثيرون عن الإمارات.

*د. معتز الفجيري باحث وحقوقي مصري، منسق بمنظمة فرونت لاين دفندرز لحقوق الإنسان المدير التنفيذي السابق لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. دكتوراه وماجستير القانون من جامعة لندن.

*العربي الجديد ٢٠١٧/٧/٤ :

الإرهاب وقطر.. الإخوان المسلمون حلقة الوصل

مع انتهاء المهلة الممنوحة لقطر من تحالف الدول العربية المقاطعة لها، تلوح في الأفق حصة أكبر من المتوقع لمصر، في قائمة تضمنت ٥٩ شخصاً قدمتها الإمارات والسعودية والبحرين ومصر، على خلفية تمويل قطر للإرهاب، فإن ٢٦ منهم، مواطنين مصريين من جماعة الإخوان.

وفي تحليل للأسماء المقررة فإنها تنحدر من أصل دعم قطر للإخوان المسلمين منذ الربيع العربي ٢٠١١، بشكل واضح تفوق على تنظيمات خطرة أخرى مثل القاعدة التي استهدفت الغرب، ولا أسماء تذكر من عناصر تنظيم داعش، بحسب تقرير لوكالة بلومبرغ نيوز.

ولم تصنف الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا جماعة الإخوان المسلمين ضمن قوائم الجماعات الإرهابية، لكن الحكومة المصرية صنفتها كذلك منذ سنوات أربع، حيث بدا أنها تجسد مخاطر الإسلام السياسي بحق.

الدعاة البارزون

من الأسماء المصرية، من يعرف بـ "محمد شوقي الإسلامبولي"، زعيم الجماعة الإسلامية الإرهابية المحضورة بحسب الولايات الأمريكية، وهناك العديد من الأسماء الأخرى لدعاة بارزين في جماعة الإخوان من رموز قناة الجزيرة، مثل يوسف القرضاوي، ووجدي عبد الحميد غنيم، الذي غادر قطر إلى تركيا عام ٢٠١٤، والسماء الأخرى بدا وأنها غير معروفة لخبراء الإرهاب إلا أنها قُدمت في الإعلام المصري ضمن جماعة الإخوان المسلمين.

وقال الباحث في برنامج جامعة جورج واشنطن للتطرف، مختار عوض: "مصر تحلم بهذه اللحظة، التي يمارس فيها الخليج ضغوطه على قطر، والتي طالما قوضت النظام في مصر باستماتة".

إذ كانت قطر التي تعتبر واحدة من أكثر الدول ثراء في المنطقة، الممول الرئيسي الأكبر للحكومة الإخوانية في مصر التي جاءت بعد تنحي الرئيس الأسبق حسني مبارك في فبراير (شباط) ٢٠١١، وعندما أزاح الجنرال عبد الفتاح السيسي الإخوان بعد عامين، أعلن تلك الجماعة إرهابية، وأطلق حملة اعتقالات ومحاكمات لعناصرها.

ملاذ على طبق

البعض ممن فروا من الأحداث سابق الذكر، وجدوا الملاذ في قطر، التي منحتهم فوق ذاك منصة إعلامية قوية لمهاجمة السيسي، وأحد أبرز المطالب وأكثرها إلحاحاً بسبب ذلك اليوم هو إغلاق تلك القناة، ووقف تمويل المتطرفين.

وقال السيسي دون تحديد أي دولة: "هؤلاء الذين يمولون الإرهاب لتدمير أمتنا، لن ننساهم ولن نغفر لهم"، ويستذكر التقرير تخلي منظمة الإخوان المسلمين عن العنف في السبعينات، ولكن بعد إزاحتهم من السلطة شكل أعضاء منها خلايا متشعبة متطرفة نفذت عمليات اغتيال وتفجيرات بالسيارات المفخخة ضد قوات الأمن والقضاة في شبه جزيرة سيناء والقاهرة وغيرها من مراكز المدن.

زعزعة الاستقرار

وأشار التقرير إلى تورط عناصر الإخوان في محاولات زعزعة الاستقرار وتشكيلها التهديد الأكثر خطراً للإطاحة بالحكومة، وتهديدهم لأمن مصر بشكل واضح وملح بصورة أكبر من القاعدة وداعش، وتبين ذلك من حملاتهم في سيناء.

وتستمر قطر كذلك بدعم حماس، الفرع الإخواني في قطاع غزة، ويقول عوض: "تخشى الإمارات والسعودية من التاريخ والحيل الإخوانية لزعزعة استقرار الأنظمة، فإحدى أخطر النقاط دعم قطر العلني والواضح للإخوان، فمن خلالهم حاولت تدمير مصر والبحرين والسعودي والأردن، لذلك تدعم السعودية والإمارات اليوم مصر كونهما حلتا محل قطر وقت سيطرة الإخوان على السلطة".

وتدعي قطر أنها لجمت تمويل ودعم القاعدة في السنوات الأخيرة، لكن الاعتماد على الإخوان المسلمين وقادة الميليشيات المدعومة من القطريين في ليبيا، تعد أدلة حاضرة وواضحة لدعم الدوحة المستمر للتطرف الإسلامي، وينقض ما تدعيه قطر من براءة، ويجعل موقفها موحلاً بلا شك بشأن الإرهاب، وفقاً لما ذكره شادي حامد، وهو زميل بارز في معهد بروكنجز ومؤلف كتاب "الاستثناء الإسلامي: كيف يعيد الصراع حول الإسلام تشكيل العالم".

*(بلومبيرك نيوز سيرفز) ٢٠١٧/٧/٤ :

ولي العهد السعودي الجديد شخص متهور، فهل على ترامب معاملته على هذا الأساس؟

*آرون ديفيد ميلر

ترجمة وتحرير: نون بوست: يبدو أن دونالد ترامب، ينتشي مثل المراهقين المهووسين بالمشاهير، بالعلاقات الوثيقة التي تربطه بالملك سلمان في المملكة العربية السعودية وولي العهد الجديد محمد بن سلمان، البالغ من العمر ٣١ سنة، الذي يطلق عليه الدبلوماسيون الأمريكيون اسم "أم بي أس".

فمنذ عهد الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، كانت العائلة المالكة السعودية مولعة بالرؤساء الأمريكيين. ولكن في هذه الحالة، قد يكون ولع السعوديين بالرؤساء الأمريكيين خطيرا جدا عليهم، إذ أن الأمير الشاب، الذي سيكون ملكا في المستقبل، لن يجلب المتاعب فقط لبلده بل سيوقع الولايات المتحدة أيضا في المآزق.

مما لا شك فيه، لم يكن ترامب الوحيد الذي أغدق الثناء على ولي العهد الجديد، فالأمر سيان بالنسبة لوزير الخارجية ريكس تيلرسون، ووزير الخارجية الألماني، وصندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي، الذين أشادوا بإنجازات محمد بن سلمان. وبما أنه صاحب رؤية ٢٠٣٠، التي تعتبر من إحدى الخطط الطموحة الهادفة إلى تحديث الاقتصاد السعودي وتنويعه، يُنظر إلى محمد بن سلمان على أنه ملك ذو نظرة معاصرة وديناميكية، تقطع مع جميع المبادئ التقليدية للمملكة والمسائل التي كان يخشى الملوك السعوديون الشيوخ الخوض فيها.

لكن، من يدري ما إذا كان الملك الشاب سيكون قادرا على تحقيق هذه التوقعات على الصعيد المحلي، علما بأن هناك العديد من القوى المعاكسة و التحديات الأخرى التي تقف عقبة في آفاقه. في الحقيقة، إن الأمر الوحيد الواضح هو ستراتيجية السياسة الخارجية التي يتبعها.

طيلة السنتين الماضيتين، وبصفته ولي ولي العهد ووزير دفاع المملكة، ارتكب محمد بن سلمان سلسلة من الأخطاء الملكية في اليمن، وقطر، وإيران. ومن المحتمل أن وعوده سوف تتجاوز ما تستطيع المملكة العربية السعودية الوفاء به على جبهة السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

وبعيدا عن ما يظهره من حنكة وخبرة سياسية، ثُبت أن ولي العهد محمد بن سلمان شخص متهور ومندفع، فضلا عن أنه لا يملك القدرة على الوصل بين التكتيكات والستراتيجيات. وما يؤسف أكثر أنه تمكّن من توريط وسحب إدارة ترامب الجديدة إلى بعض مغامراته الفاشلة.

في الواقع، نحن لا نلوم ولي العهد على إقحام واشنطن في مخططاته ومشاريعه، فهذا يُعد تقريبا خطأ البيت الأبيض. وبالتالي، يبدو جليا أن الإدارة الأمريكية تتمتع بقدر من السذاجة التي جعلتها تعتقد أن كلا من الرياض والتحالف الخليجي عاملان مهمان في مساعدة الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها الرئيسية الثلاثة في الشرق الأوسط التي تشمل" تدمير تنظيم الدولة، والتصدي لنفوذ إيران المتنامي في المنطقة، وتحقيق السلام العربي الإسرائيلي.

واستنادا إلى السلوك السعودي منذ وصول الملك سلمان والأمير محمد بن سلمان إلى السلطة في سنة ٢٠١٥، ليس من الواضح على الإطلاق أن الرياض يمكن أن تحقق أي من هذه الأهداف. فإذا لم تضع واشنطن بعض القواعد ولم

تنأى بنفسها بعيدا عن المغامرات السعودية الفاشلة، فإنها ستجد صعوبة في تحقيق الأهداف التي وضعتها نصب عينيها. فيما يلي ثلاثة اعتبارات تحتاج إدارة ترامب إلى التفكير فيها قبل أن تصبح سياستها في الشرق الأوسط خاضعة بالكامل للمملكة العربية السعودية.

هل يستطيع السعوديون تجنب خوض المزيد من المغامرات الفاشلة؟ في هذه النقطة تجدر الإشارة إلى أن ولي العهد محمد بن سلمان يملك التأثير العكسي "للمسة ميداس"، إذ أنه قادر على تحويل كل مبادرة يقودها إلى فوضى عارمة.

فمن الناحية الأولى، قاد ولي العهد الحرب ضد المتمردين الحوثيين في اليمن. وفي ظل توجيهاته، شن السعوديون مع بعض حلفائهم العرب الخليجيين حملة جوية وحشية تسببت في كارثة إنسانية، ما أسفر عن مقتل الآلاف من المدنيين، وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية واستمرار تفاقم المجاعة اليمنية.

وبناء عليه، ظلت المملكة العربية السعودية عالقة في مستنقع الفشل، فعلى الرغم من شنّها حملة عسكرية ضخمة على اليمن إلا أنها فشلت في طرد الحوثيين وحلفائهم من العاصمة، والسيطرة على الجزء الشمالي من البلاد، فضلا عن أنها لا تملك ستراتيجية دبلوماسية واضحة تُمكنها من إنهاء الحرب اليمنية.

ومن خلال مساعدة السعوديين وتحريضهم، تمكنت الولايات المتحدة من تعزيز قوة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وتنمية النفوذ الإيراني في اليمن، فضلا عن تقويض الأمن السعودي، وجعل مصير اليمن على المحك. علاوة على ذلك، ألقى السعوديون بأنفسهم والولايات المتحدة في مستنقع عميق من الانتهاكات والأخطاء الفادحة.

بالإضافة إلى ذلك، تبدو بصمات الأمير السعودي واضحة في القرار الذي اتخذته المملكة مؤخرا، المتعلق بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر. وعلى غرار ما فعلته المملكة العربية السعودية في اليمن، فقد شجعت أيضا بعض حلفائها العرب السنة على تأييد قرارها ومساندتها.

من جانب آخر، وجّهت هذه الأزمة، التي تفاقمت بسبب دعم ترامب المفتوح للموقف السعودي، ضربة خطيرة للسياسة الدبلوماسية الأمريكية في الخليج. فقد كانت تأمل إدارة ترامب بناء تحالف عربي سنّي قوي وموحد يساعدها على تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط" إلا أن الصراع، الذي لا داعي له والذي استأنفه السعوديون مع قطر، فند إمكانية تكوين هذا الائتلاف.

في الحقيقة، يبدو واضحا أن ولي العهد لم يختلق هذا الصراع لمعاقبة قطر على تمويلها للإرهاب (نظرا لأن الكثير من السعوديين قد لعبوا دورا مهما في تمويل المتطرفين على مر السنين)، وإنما للتدخل في السياسة الخارجية المستقلة لدولة قطر، وخاصة لإنهاء دعمها لجماعة الإخوان المسلمين، وإجبارها على قطع علاقاتها مع إيران.

ببساطة، يريد السعوديون تحويل دولة قطر إلى دولة خاضعة لهم، كما فعلوا مع البحرين، وذلك كجزء من خطتهم التي ترمي إلى فرض هيمنة المملكة العربية السعودية على الخليج العربي بأكمله. ويبدو أن طموح ولي العهد العظيم وشعوره المفرط بالوطنية قد وضع المملكة على مسار تصادمي مع إيران والولايات المتحدة، التي بفضل دعمها غير النقدي للمملكة العربية السعودية، وموقفها المعادي لإيران، يمكن أن تنجذب بسهولة إلى دوامة هذا الصراع.

وفي شأن ذي صلة، زادت الخطابات اللاذعة لولي العهد الجديد وموقفه الثابت تجاه طهران من تعمق الصراع الطائفي الذي يمزق المنطقة. في الواقع، يبدو قرار إدارة ترامب بشأن دعم السعودية في صراعها مع قطر وفي اليمن شبيها بتأجيج نار الفتنة، التي يجب على واشنطن أن تفعل كل ما في وسعها لإخماد لهيبها بدلا من ذلك.

عند هذه المرحلة لسائل أن يسأل، هل بإمكان المملكة العربية السعودية الالتزام بمسار عملية السلام؟ مما لا شك فيه أن التهديدات المزدوجة لإيران والجماعات المتطرفة السنية، على غرار تنظيم الدولة والقاعدة، فضلا عن الإجهاد العربي جراء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي اللامتناهي، قد تسبب في خلق توافق أكبر للمصالح بين دول الخليج وإسرائيل أكثر من أي وقت مضى.

من جانب آخر، يتمثل السؤال الذي لا زال يفتقد للإجابة في ما إذا كان التوافق الجديد قابلا للتحول إلى عملة جاهزة للاستخدام في إطار تسهيل ودعم المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، التي ستؤدي بدورها إلى مطلب ترامب المنشود بشأن "الصفقة النهائية". من جهتهم، يبدو السعوديون على أهبة الاستعداد للقيام بأكثر مما قاموا به في الماضي لا سيما فيما يتعلق بحقوق تحليق الطائرات الإسرائيلية في المجال الجوي السعودي، ومجال الاتصالات والتواصل التجاري مع إسرائيل.

في المقابل، لن يتحقق ما ذُكر آنفا إلا في حال كانت واشنطن مستعدة للقيام بدورها، حيث لا مكان للمصالح التي تتحقق دون بذل مجهود. أما وجهة نظر السعوديين، فإن العربون الذي يجب دفعه من قبل الولايات المتحد، ينطوي على إبداء إدارة ترامب رغبتها في تكثيف جهودها ليس لاحتواء النفوذ الإيراني في المنطقة فحسب، بل الحد منه (وهو ما نعتقد أنه غير واقعي ومضر نسبيا بالولايات المتحدة). فضلا عن ذلك، لا بد أن تبذل واشنطن جهودها للضغط على الإسرائيليين بهدف تقديم تنازلات، كبيرة و صغيرة على حد سواء، نيابة عن الفلسطينيين.

من جهة أخرى، قد يكون السعوديون على استعداد للبدء في تقديم تنازلات صغيرة تهدف إلى بناء جسور الثقة مع الإسرائيليين. وفي حال بحث فريق ترامب عن خطوات كبرى من الجانب السعودي، كإقامة علاقات دبلوماسية على سبيل المثال، فستكون الإدارة الأمريكية حينها في حاجة إلى تسليم القدس للإسرائيليين وحدود حزيران/يونيو ١٩٦٧. في الأثناء، تبدو هذه الخطوة بمثابة مهمة مستحيلة بالنسبة لحكومة بنيامين نتانياهو.

عموما، يلوح خطر حقيقي في الأفق فيما يتعلق بتوقعات الإدارة الأمريكية غير الواقعية والمبالغ فيها بشأن ما يستطيع السعوديون القيام به. من هذا المنطلق، لن تعرّض الرياض نفسها لانتقادات إيران والعالم العربي حول قضية القدس ما لم يتم الوفاء بالمتطلبات الفلسطينية والعربية، كما لن تكون هناك صفقة نهائية من دون تسليم إسرائيل للقدس.

هل بإمكان الولايات المتحدة سحب البساط من تحت السعوديين ووضع عدة قواعد؟ في الحقيقة، يبدو من الواضح أن ترامب مفتون بالسعوديين، حيث جمعته بهم علاقات تجارية على امتداد سنوات، كما أنه لم يتردد في إطرائهم خلال الزيارة التي أداها للمملكة مؤخرا. علاوة على ذلك، يعتبر ترامب السعودية بمثابة المفتاح لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة عبر غض الطرف عن مسألة حقوق الإنسان، ومنحها حرية واسعة لمتابعة تنفيذ أجندتها المناهضة لإيران دون الأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمريكية.

وفي هذا الإطار، يضطلع محمد بن سلمان بقيادة الجزء الأكبر من هذه المخاطر المتهورة، حيث قام باستدراج الولايات المتحدة إلى خلافاته المحلية. وبالتالي، خلق ولي العهد خطرا محدقا من خلال زيادة إمكانية اندلاع مواجهة أمريكية–إيرانية مباشرة، التي بإمكانها تقويض الاتفاق النووي في الوقت الذي تواجه فيه الولايات المتحدة تحديا نوويا أكثر خطورة من قبل كوريا الشمالية.

وفقا للمعطيات السابقة، حان الوقت لتقوم إدارة ترامب برسم بعض الخطوط الحمراء مع الرياض نظرا لامتلاك واشنطن نفوذا بالإمكان ممارسته على السعوديين الذين لا يزالون يعتمدون بشكل كبير على الدعم العسكري والاستخباراتي الأمريكي لضمان أمنهم. أما في اليمن، ينبغي على واشنطن تقديم إشعار إلى الرياض بضرورة تقديمها الدعم غير المشروط للجهود التي ترعاها الأمم المتحدة كوسيط بغية وضع حد للنزاع عن طريق التفاوض.

وإذا ما امتنعت الرياض عن ذلك، فستُقدم واشنطن على قطع الدعم العسكري والاستخباراتي واللوجستي الذي تقدمه للسعودية وقوات التحالف. وفيما يتعلق بالأزمة القطرية، لا بد للبيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية من التدخل مباشرة مع السعودية (والإمارات العربية المتحدة) للضغط على كلتا الدولتين من أجل جعل المطالب المتطرفة التي قدمتها لقطر أكثر اعتدالا لإنهاء النزاع القائم بينها.

أما في الملف الإيراني، يجب على الرئيس ترامب اتباع نهج سلفه باراك أوباما نوعا ما، حتى وإن شكل ذلك مصدر ألم بالنسبة له. وبدلا من الانخراط في الخطابات التي تأجج من الصراع، لا بد أن توضح الولايات المتحدة للسعودية أن الدعم الأمريكي لمؤسستها العسكرية والأمنية ترافقه شروط، كما أنها ستعوّل إلى حد ما على الجهود السعودية للتخفيف من حدة خلافاتها مع إيران.

في المقابل، لسنا على يقين تام من أن البيت الأبيض مستعد للقيام بأي من هذه الخطوات. وعلى امتداد سنوات عديدة خلال فترة عملنا الطويلة في وزارة الخارجية، كان كلانا ينتقد، ضمن مذكرات متتابعة، الاعتماد غير الصحي للمملكة العربية السعودية على الولايات المتحدة من أجل حل مشاكلها الأمنية الخاصة، وفشلها في عكس نفوذها لوضع حد ا لكم التهديدات الأمنية الإقليمية.

علاوة على ذلك، كنا قد أعربنا عن أسفنا إزاء نفور المملكة المزمن من المخاطرة في صنع السلام العربي الإسرائيلي. أما الآن، وبعد حصولنا على ما كنا نتمناه، والمتمثل في مملكة عربية سعودية أكثر استقلالا وحزما، فربما تستطيع واشنطن توجيه بعض الاستعدادات السعودية الجديدة للمخاطر بطريقة تفيد السياسة الأمريكية.

خلافا لذلك، وفي حال لم نقم بوضع بعض القواعد الأساسية والالتزام بها حين يتراجع السعوديون إلى الخلف، ستغرق واشنطن أكثر في جدول الأعمال ضيق الأفق للقوة الصغيرة التي لا تلتقي مصالحها بمصالحنا بشكل تام. ومن السيئ بما فيه الكفاية أن يقع استخدامنا واستغلالنا من قبل خصومنا، خاصة روسيا وإيران، والأسوأ من ذلك ابتزازنا من طرف من أصدقائنا.

*أكاديمي وباحث ونائب رئيس مركز وودرو ويلسون للدراسات، عمل مفاوضا في الشرق الأوسط مع رؤساء أمريكيين مختلفين

*مجلة بوليتيكو ٢٠١٧/٧/٤ :

كيف تطارد هواجس حصار مكة عام ١٩٧٩ آل سعود ؟

ترجمة وتحرير شادي خليفة– الخليج الجديد: في ٢٣ يونيو/حزيران، أعلنت وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية إحباط محاولة هجوم على المسجد الحرام في مكة المكرمة. وقد أعاد ذلك الخبر ذكريات غير سعيدة حين حوصر المسجد الحرام في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٧٩. وعلى الرغم من ضخامة هذا الحدث وقتها وزعزعته لاستقرار المملكة، سرعان ما أغلقت السعودية أي حديثٍ عن الأمر حين احتل المسلحون أقدس مكانٍ إسلامي لمدة ١٥ يومًا.وكان أحد ركائز آل سعود في حكم المملكة خلال وقتٍ طويل من الزمان علاقتهم بالأصوليين الإسلاميين. منذ الاتفاق الضمني بين رجال الدين الوهابيين (نسبةً للشيخ محمد عبد الوهاب) والملك المؤسس «عبد العزيز بن سعود»، حين ساعدوه على توحيد جزءٍ كبيرٍ من أراضي المملكة بعد الحرب العالمية الأولى وبالتزامن مع اكتشاف النفط والغاز. وفي مقابل ذلك كانت لهم السلطة الدينية على البلاد.

بدء الحصار

ومع دخول عام ١٩٧٩، شهد العالم الإسلامي عدة أحداث هامة. فقد تآكلت شعبية شاه إيران، وتمكنت الثورة من البلاد وهرب الشاه وصعد «آية الله الخميني» إلى السلطة. وألهمت هذه الثورة الشيعة في منطقة القطيف المضطربة في المملكة، ما دفع الحكومة السعودية إلى قمعهم. وتدخل الاتحاد السوفييتي في أفغانستان لدعم الدولة الاشتراكية، وتم حشد المسلمين من جميع أنحاء العالم لصد الهجوم السوفييتي. ثم في نوفمبر/تشرين الثاني، قام «جيهمان العتيبي» وأنصاره المسلحين باقتحام المسجد الحرام في مكة واعتصموا به وأغلقوه، وأعلن «العتيبي» أن شقيق زوجته هو «المهدي المنتظر»، طالبا البيعة له ما يعني عمليا الإطاحة بآل سعود.

وجاءت استجابة الحكومة السعودية لهذا الحادث بطيئة، وذلك على الأرجح بسبب ضعف الاتصالات، ووجود الشخصيات البارزة في الأسرة الحاكمة خارج البلاد في ذلك الوقت، وهو ما أدى إلى ارتباك وبطء في اتخاذ القرار. وكانت فرق إنقاذ الرهائن السعودية بدائية للغاية، حيث لم يسبق لها مواجهة مثل تلك الأحداث، وواجهت وابلًا من النيران في أول محاولة لدخول المسجد، وارتفع عدد الضحايا وانخفضت المعنويات.

وأثيرت شائعات عن تدخل إيراني بالتزامن مع حراك في الشارع من قبل الشيعة في المملكة، الأمر الذي دفع المملكة لإغلاق الاتصالات وقطعها من وإلى المملكة وكذلك في الداخل. وحدثت أعمال شغب في الشوارع صاحبتها أعمال نهب. وهو ما أثار مخاوف الحكومتين السعودية والأمريكية من أن يكون الخميني وراء تلك الأحداث. لكن في الوقت نفسه، اتهم الخميني الولايات المتحدة بالوقوف وراء هذا الحصار، الأمر الذي دفع غاضبون في باكستان لحرق السفارة الأمريكية، وأسفر ذلك عن مقتل ٢ من الموظفين الأمريكيين واثنين من الموظفين الباكستانيين.

تدخل فرنسا للإنقاذ

وخلص وزير الداخلية آنذاك، «نايف بن عبد العزيز» إلى أنّ قواته الأمنية لم تكن بالكفاءة المطلوبة، ودعا نخبة القوات الفرنسية للتدخل. وسافر ٤ من رجال القوات الفرنسية سرًا للمملكة لتصميم هجوم يتم به فك حصار المسجد. وشاركت قوات سعودية وقوات الكوماندوز الباكستانية في الهجوم. وتم استخدام القنابل اليدوية بشكل عشوائي، ما أسفر عن معركة دموية قتلت ما يزيد عن ٢٥٠ شخصًا من الحجاج والمتمردين وقوات الأمن وفق الروايات الرسمية، لكنّ روايات غير رسمية تتحدث عن مقتل ١٠٠٠ شخصٍ على الأقل.

وبعد ١٥ يومًا من الحصار، تمكنت قوات الأمن السعودية من تحييد المسلحين وقتل المهدي المعلن. وأبقت الحكومة أخبار الحصار في الغالب مخفية.

وأدت هذه الأحداث إلى تخوف آل سعود من الأصوليين الإسلاميين وأنّهم أصبحوا عاملًا مزعزعًا لاستقرار قبضتهم على حكم البلاد. كما بدأ السعوديون إدراك أهمية تنمية وتطوير الأمن الداخلي، واستثمرت المملكة ملايين الدولارات لرفع مستوى أمن المسجد الحرام. في الوقت الذي قامت فيه بإلغاء بعض الإصلاحات الاجتماعية التي كانت مقررة في ذلك الوقت، في محاولة لتعزيز دعمها بين رجال الدين الوهابيين. وعزم آل سعود على تصدير أيديولوجيتهم الإسلامية لتواجه الخطر الشيعي الثوري الذي يهد حكمهم. لكن ما دام يعتمد آل سعود في حكمهم على دعم الأصوليين الإسلاميين، سيستمر في مواجهة التهديدات لشرعيته حين لا يكون قادرًا على تلبية تطلعات وآمال المتشددين.

*< ستراتفور > ٢٠١٧/٧/٤ :

ولي العهد السعودي الجديد شخص متهور، فهل على ترامب معاملته على هذا الأساس؟

*آرون ديفيد ميلر

ترجمة وتحرير: نون بوست: يبدو أن دونالد ترامب، ينتشي مثل المراهقين المهووسين بالمشاهير، بالعلاقات الوثيقة التي تربطه بالملك سلمان في المملكة العربية السعودية وولي العهد الجديد محمد بن سلمان، البالغ من العمر ٣١ سنة، الذي يطلق عليه الدبلوماسيون الأمريكيون اسم "أم بي أس".

فمنذ عهد الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، كانت العائلة المالكة السعودية مولعة بالرؤساء الأمريكيين. ولكن في هذه الحالة، قد يكون ولع السعوديين بالرؤساء الأمريكيين خطيرا جدا عليهم، إذ أن الأمير الشاب، الذي سيكون ملكا في المستقبل، لن يجلب المتاعب فقط لبلده بل سيوقع الولايات المتحدة أيضا في المآزق.

مما لا شك فيه، لم يكن ترامب الوحيد الذي أغدق الثناء على ولي العهد الجديد، فالأمر سيان بالنسبة لوزير الخارجية ريكس تيلرسون، ووزير الخارجية الألماني، وصندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي، الذين أشادوا بإنجازات محمد بن سلمان. وبما أنه صاحب رؤية ٢٠٣٠، التي تعتبر من إحدى الخطط الطموحة الهادفة إلى تحديث الاقتصاد السعودي وتنويعه، يُنظر إلى محمد بن سلمان على أنه ملك ذو نظرة معاصرة وديناميكية، تقطع مع جميع المبادئ التقليدية للمملكة والمسائل التي كان يخشى الملوك السعوديون الشيوخ الخوض فيها.

لكن، من يدري ما إذا كان الملك الشاب سيكون قادرا على تحقيق هذه التوقعات على الصعيد المحلي، علما بأن هناك العديد من القوى المعاكسة و التحديات الأخرى التي تقف عقبة في آفاقه. في الحقيقة، إن الأمر الوحيد الواضح هو ستراتيجية السياسة الخارجية التي يتبعها.

طيلة السنتين الماضيتين، وبصفته ولي ولي العهد ووزير دفاع المملكة، ارتكب محمد بن سلمان سلسلة من الأخطاء الملكية في اليمن، وقطر، وإيران. ومن المحتمل أن وعوده سوف تتجاوز ما تستطيع المملكة العربية السعودية الوفاء به على جبهة السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

وبعيدا عن ما يظهره من حنكة وخبرة سياسية، ثُبت أن ولي العهد محمد بن سلمان شخص متهور ومندفع، فضلا عن أنه لا يملك القدرة على الوصل بين التكتيكات والستراتيجيات. وما يؤسف أكثر أنه تمكّن من توريط وسحب إدارة ترامب الجديدة إلى بعض مغامراته الفاشلة.

في الواقع، نحن لا نلوم ولي العهد على إقحام واشنطن في مخططاته ومشاريعه، فهذا يُعد تقريبا خطأ البيت الأبيض. وبالتالي، يبدو جليا أن الإدارة الأمريكية تتمتع بقدر من السذاجة التي جعلتها تعتقد أن كلا من الرياض والتحالف الخليجي عاملان مهمان في مساعدة الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها الرئيسية الثلاثة في الشرق الأوسط التي تشمل" تدمير تنظيم الدولة، والتصدي لنفوذ إيران المتنامي في المنطقة، وتحقيق السلام العربي الإسرائيلي.

واستنادا إلى السلوك السعودي منذ وصول الملك سلمان والأمير محمد بن سلمان إلى السلطة في سنة ٢٠١٥، ليس من الواضح على الإطلاق أن الرياض يمكن أن تحقق أي من هذه الأهداف. فإذا لم تضع واشنطن بعض القواعد ولم

تنأى بنفسها بعيدا عن المغامرات السعودية الفاشلة، فإنها ستجد صعوبة في تحقيق الأهداف التي وضعتها نصب عينيها. فيما يلي ثلاثة اعتبارات تحتاج إدارة ترامب إلى التفكير فيها قبل أن تصبح سياستها في الشرق الأوسط خاضعة بالكامل للمملكة العربية السعودية.

هل يستطيع السعوديون تجنب خوض المزيد من المغامرات الفاشلة؟ في هذه النقطة تجدر الإشارة إلى أن ولي العهد محمد بن سلمان يملك التأثير العكسي "للمسة ميداس"، إذ أنه قادر على تحويل كل مبادرة يقودها إلى فوضى عارمة.

فمن الناحية الأولى، قاد ولي العهد الحرب ضد المتمردين الحوثيين في اليمن. وفي ظل توجيهاته، شن السعوديون مع بعض حلفائهم العرب الخليجيين حملة جوية وحشية تسببت في كارثة إنسانية، ما أسفر عن مقتل الآلاف من المدنيين، وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية واستمرار تفاقم المجاعة اليمنية.

وبناء عليه، ظلت المملكة العربية السعودية عالقة في مستنقع الفشل، فعلى الرغم من شنّها حملة عسكرية ضخمة على اليمن إلا أنها فشلت في طرد الحوثيين وحلفائهم من العاصمة، والسيطرة على الجزء الشمالي من البلاد، فضلا عن أنها لا تملك ستراتيجية دبلوماسية واضحة تُمكنها من إنهاء الحرب اليمنية.

ومن خلال مساعدة السعوديين وتحريضهم، تمكنت الولايات المتحدة من تعزيز قوة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وتنمية النفوذ الإيراني في اليمن، فضلا عن تقويض الأمن السعودي، وجعل مصير اليمن على المحك. علاوة على ذلك، ألقى السعوديون بأنفسهم والولايات المتحدة في مستنقع عميق من الانتهاكات والأخطاء الفادحة.

بالإضافة إلى ذلك، تبدو بصمات الأمير السعودي واضحة في القرار الذي اتخذته المملكة مؤخرا، المتعلق بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر. وعلى غرار ما فعلته المملكة العربية السعودية في اليمن، فقد شجعت أيضا بعض حلفائها العرب السنة على تأييد قرارها ومساندتها.

من جانب آخر، وجّهت هذه الأزمة، التي تفاقمت بسبب دعم ترامب المفتوح للموقف السعودي، ضربة خطيرة للسياسة الدبلوماسية الأمريكية في الخليج. فقد كانت تأمل إدارة ترامب بناء تحالف عربي سنّي قوي وموحد يساعدها على تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط" إلا أن الصراع، الذي لا داعي له والذي استأنفه السعوديون مع قطر، فند إمكانية تكوين هذا الائتلاف.

في الحقيقة، يبدو واضحا أن ولي العهد لم يختلق هذا الصراع لمعاقبة قطر على تمويلها للإرهاب (نظرا لأن الكثير من السعوديين قد لعبوا دورا مهما في تمويل المتطرفين على مر السنين)، وإنما للتدخل في السياسة الخارجية المستقلة لدولة قطر، وخاصة لإنهاء دعمها لجماعة الإخوان المسلمين، وإجبارها على قطع علاقاتها مع إيران.

ببساطة، يريد السعوديون تحويل دولة قطر إلى دولة خاضعة لهم، كما فعلوا مع البحرين، وذلك كجزء من خطتهم التي ترمي إلى فرض هيمنة المملكة العربية السعودية على الخليج العربي بأكمله. ويبدو أن طموح ولي العهد العظيم وشعوره المفرط بالوطنية قد وضع المملكة على مسار تصادمي مع إيران والولايات المتحدة، التي بفضل دعمها غير النقدي للمملكة العربية السعودية، وموقفها المعادي لإيران، يمكن أن تنجذب بسهولة إلى دوامة هذا الصراع.

وفي شأن ذي صلة، زادت الخطابات اللاذعة لولي العهد الجديد وموقفه الثابت تجاه طهران من تعمق الصراع الطائفي الذي يمزق المنطقة. في الواقع، يبدو قرار إدارة ترامب بشأن دعم السعودية في صراعها مع قطر وفي اليمن شبيها بتأجيج نار الفتنة، التي يجب على واشنطن أن تفعل كل ما في وسعها لإخماد لهيبها بدلا من ذلك.

عند هذه المرحلة لسائل أن يسأل، هل بإمكان المملكة العربية السعودية الالتزام بمسار عملية السلام؟ مما لا شك فيه أن التهديدات المزدوجة لإيران والجماعات المتطرفة السنية، على غرار تنظيم الدولة والقاعدة، فضلا عن الإجهاد العربي جراء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي اللامتناهي، قد تسبب في خلق توافق أكبر للمصالح بين دول الخليج وإسرائيل أكثر من أي وقت مضى.

من جانب آخر، يتمثل السؤال الذي لا زال يفتقد للإجابة في ما إذا كان التوافق الجديد قابلا للتحول إلى عملة جاهزة للاستخدام في إطار تسهيل ودعم المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، التي ستؤدي بدورها إلى مطلب ترامب المنشود بشأن "الصفقة النهائية". من جهتهم، يبدو السعوديون على أهبة الاستعداد للقيام بأكثر مما قاموا به في الماضي لا سيما فيما يتعلق بحقوق تحليق الطائرات الإسرائيلية في المجال الجوي السعودي، ومجال الاتصالات والتواصل التجاري مع إسرائيل.

في المقابل، لن يتحقق ما ذُكر آنفا إلا في حال كانت واشنطن مستعدة للقيام بدورها، حيث لا مكان للمصالح التي تتحقق دون بذل مجهود. أما وجهة نظر السعوديين، فإن العربون الذي يجب دفعه من قبل الولايات المتحد، ينطوي على إبداء إدارة ترامب رغبتها في تكثيف جهودها ليس لاحتواء النفوذ الإيراني في المنطقة فحسب، بل الحد منه (وهو ما نعتقد أنه غير واقعي ومضر نسبيا بالولايات المتحدة). فضلا عن ذلك، لا بد أن تبذل واشنطن جهودها للضغط على الإسرائيليين بهدف تقديم تنازلات، كبيرة و صغيرة على حد سواء، نيابة عن الفلسطينيين.

من جهة أخرى، قد يكون السعوديون على استعداد للبدء في تقديم تنازلات صغيرة تهدف إلى بناء جسور الثقة مع الإسرائيليين. وفي حال بحث فريق ترامب عن خطوات كبرى من الجانب السعودي، كإقامة علاقات دبلوماسية على سبيل المثال، فستكون الإدارة الأمريكية حينها في حاجة إلى تسليم القدس للإسرائيليين وحدود حزيران/يونيو ١٩٦٧. في الأثناء، تبدو هذه الخطوة بمثابة مهمة مستحيلة بالنسبة لحكومة بنيامين نتانياهو.

عموما، يلوح خطر حقيقي في الأفق فيما يتعلق بتوقعات الإدارة الأمريكية غير الواقعية والمبالغ فيها بشأن ما يستطيع السعوديون القيام به. من هذا المنطلق، لن تعرّض الرياض نفسها لانتقادات إيران والعالم العربي حول قضية القدس ما لم يتم الوفاء بالمتطلبات الفلسطينية والعربية، كما لن تكون هناك صفقة نهائية من دون تسليم إسرائيل للقدس.

هل بإمكان الولايات المتحدة سحب البساط من تحت السعوديين ووضع عدة قواعد؟ في الحقيقة، يبدو من الواضح أن ترامب مفتون بالسعوديين، حيث جمعته بهم علاقات تجارية على امتداد سنوات، كما أنه لم يتردد في إطرائهم خلال الزيارة التي أداها للمملكة مؤخرا. علاوة على ذلك، يعتبر ترامب السعودية بمثابة المفتاح لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة عبر غض الطرف عن مسألة حقوق الإنسان، ومنحها حرية واسعة لمتابعة تنفيذ أجندتها المناهضة لإيران دون الأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمريكية.

وفي هذا الإطار، يضطلع محمد بن سلمان بقيادة الجزء الأكبر من هذه المخاطر المتهورة، حيث قام باستدراج الولايات المتحدة إلى خلافاته المحلية. وبالتالي، خلق ولي العهد خطرا محدقا من خلال زيادة إمكانية اندلاع مواجهة أمريكية–إيرانية مباشرة، التي بإمكانها تقويض الاتفاق النووي في الوقت الذي تواجه فيه الولايات المتحدة تحديا نوويا أكثر خطورة من قبل كوريا الشمالية.

وفقا للمعطيات السابقة، حان الوقت لتقوم إدارة ترامب برسم بعض الخطوط الحمراء مع الرياض نظرا لامتلاك واشنطن نفوذا بالإمكان ممارسته على السعوديين الذين لا يزالون يعتمدون بشكل كبير على الدعم العسكري والاستخباراتي الأمريكي لضمان أمنهم. أما في اليمن، ينبغي على واشنطن تقديم إشعار إلى الرياض بضرورة تقديمها الدعم غير المشروط للجهود التي ترعاها الأمم المتحدة كوسيط بغية وضع حد للنزاع عن طريق التفاوض.

وإذا ما امتنعت الرياض عن ذلك، فستُقدم واشنطن على قطع الدعم العسكري والاستخباراتي واللوجستي الذي تقدمه للسعودية وقوات التحالف. وفيما يتعلق بالأزمة القطرية، لا بد للبيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية من التدخل مباشرة مع السعودية (والإمارات العربية المتحدة) للضغط على كلتا الدولتين من أجل جعل المطالب المتطرفة التي قدمتها لقطر أكثر اعتدالا لإنهاء النزاع القائم بينها.

أما في الملف الإيراني، يجب على الرئيس ترامب اتباع نهج سلفه باراك أوباما نوعا ما، حتى وإن شكل ذلك مصدر ألم بالنسبة له. وبدلا من الانخراط في الخطابات التي تأجج من الصراع، لا بد أن توضح الولايات المتحدة للسعودية أن الدعم الأمريكي لمؤسستها العسكرية والأمنية ترافقه شروط، كما أنها ستعوّل إلى حد ما على الجهود السعودية للتخفيف من حدة خلافاتها مع إيران.

في المقابل، لسنا على يقين تام من أن البيت الأبيض مستعد للقيام بأي من هذه الخطوات. وعلى امتداد سنوات عديدة خلال فترة عملنا الطويلة في وزارة الخارجية، كان كلانا ينتقد، ضمن مذكرات متتابعة، الاعتماد غير الصحي للمملكة العربية السعودية على الولايات المتحدة من أجل حل مشاكلها الأمنية الخاصة، وفشلها في عكس نفوذها لوضع حد ا لكم التهديدات الأمنية الإقليمية.

علاوة على ذلك، كنا قد أعربنا عن أسفنا إزاء نفور المملكة المزمن من المخاطرة في صنع السلام العربي الإسرائيلي. أما الآن، وبعد حصولنا على ما كنا نتمناه، والمتمثل في مملكة عربية سعودية أكثر استقلالا وحزما، فربما تستطيع واشنطن توجيه بعض الاستعدادات السعودية الجديدة للمخاطر بطريقة تفيد السياسة الأمريكية.

خلافا لذلك، وفي حال لم نقم بوضع بعض القواعد الأساسية والالتزام بها حين يتراجع السعوديون إلى الخلف، ستغرق واشنطن أكثر في جدول الأعمال ضيق الأفق للقوة الصغيرة التي لا تلتقي مصالحها بمصالحنا بشكل تام. ومن السيئ بما فيه الكفاية أن يقع استخدامنا واستغلالنا من قبل خصومنا، خاصة روسيا وإيران، والأسوأ من ذلك ابتزازنا من طرف من أصدقائنا.

*أكاديمي وباحث ونائب رئيس مركز وودرو ويلسون للدراسات، عمل مفاوضا في الشرق الأوسط مع رؤساء أمريكيين مختلفين

*مجلة بوليتيكو ٢٠١٧/٧/٤ :

كيف تطارد هواجس حصار مكة عام ١٩٧٩ آل سعود ؟

ترجمة وتحرير شادي خليفة– الخليج الجديد: في ٢٣ يونيو/حزيران، أعلنت وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية إحباط محاولة هجوم على المسجد الحرام في مكة المكرمة. وقد أعاد ذلك الخبر ذكريات غير سعيدة حين حوصر المسجد الحرام في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٧٩. وعلى الرغم من ضخامة هذا الحدث وقتها وزعزعته لاستقرار المملكة، سرعان ما أغلقت السعودية أي حديثٍ عن الأمر حين احتل المسلحون أقدس مكانٍ إسلامي لمدة ١٥ يومًا.وكان أحد ركائز آل سعود في حكم المملكة خلال وقتٍ طويل من الزمان علاقتهم بالأصوليين الإسلاميين. منذ الاتفاق الضمني بين رجال الدين الوهابيين (نسبةً للشيخ محمد عبد الوهاب) والملك المؤسس «عبد العزيز بن سعود»، حين ساعدوه على توحيد جزءٍ كبيرٍ من أراضي المملكة بعد الحرب العالمية الأولى وبالتزامن مع اكتشاف النفط والغاز. وفي مقابل ذلك كانت لهم السلطة الدينية على البلاد.

بدء الحصار

ومع دخول عام ١٩٧٩، شهد العالم الإسلامي عدة أحداث هامة. فقد تآكلت شعبية شاه إيران، وتمكنت الثورة من البلاد وهرب الشاه وصعد «آية الله الخميني» إلى السلطة. وألهمت هذه الثورة الشيعة في منطقة القطيف المضطربة في المملكة، ما دفع الحكومة السعودية إلى قمعهم. وتدخل الاتحاد السوفييتي في أفغانستان لدعم الدولة الاشتراكية، وتم حشد المسلمين من جميع أنحاء العالم لصد الهجوم السوفييتي. ثم في نوفمبر/تشرين الثاني، قام «جيهمان العتيبي» وأنصاره المسلحين باقتحام المسجد الحرام في مكة واعتصموا به وأغلقوه، وأعلن «العتيبي» أن شقيق زوجته هو «المهدي المنتظر»، طالبا البيعة له ما يعني عمليا الإطاحة بآل سعود.

وجاءت استجابة الحكومة السعودية لهذا الحادث بطيئة، وذلك على الأرجح بسبب ضعف الاتصالات، ووجود الشخصيات البارزة في الأسرة الحاكمة خارج البلاد في ذلك الوقت، وهو ما أدى إلى ارتباك وبطء في اتخاذ القرار. وكانت فرق إنقاذ الرهائن السعودية بدائية للغاية، حيث لم يسبق لها مواجهة مثل تلك الأحداث، وواجهت وابلًا من النيران في أول محاولة لدخول المسجد، وارتفع عدد الضحايا وانخفضت المعنويات.

وأثيرت شائعات عن تدخل إيراني بالتزامن مع حراك في الشارع من قبل الشيعة في المملكة، الأمر الذي دفع المملكة لإغلاق الاتصالات وقطعها من وإلى المملكة وكذلك في الداخل. وحدثت أعمال شغب في الشوارع صاحبتها أعمال نهب. وهو ما أثار مخاوف الحكومتين السعودية والأمريكية من أن يكون الخميني وراء تلك الأحداث. لكن في الوقت نفسه، اتهم الخميني الولايات المتحدة بالوقوف وراء هذا الحصار، الأمر الذي دفع غاضبون في باكستان لحرق السفارة الأمريكية، وأسفر ذلك عن مقتل ٢ من الموظفين الأمريكيين واثنين من الموظفين الباكستانيين.

تدخل فرنسا للإنقاذ

وخلص وزير الداخلية آنذاك، «نايف بن عبد العزيز» إلى أنّ قواته الأمنية لم تكن بالكفاءة المطلوبة، ودعا نخبة القوات الفرنسية للتدخل. وسافر ٤ من رجال القوات الفرنسية سرًا للمملكة لتصميم هجوم يتم به فك حصار المسجد. وشاركت قوات سعودية وقوات الكوماندوز الباكستانية في الهجوم. وتم استخدام القنابل اليدوية بشكل عشوائي، ما أسفر عن معركة دموية قتلت ما يزيد عن ٢٥٠ شخصًا من الحجاج والمتمردين وقوات الأمن وفق الروايات الرسمية، لكنّ روايات غير رسمية تتحدث عن مقتل ١٠٠٠ شخصٍ على الأقل.

وبعد ١٥ يومًا من الحصار، تمكنت قوات الأمن السعودية من تحييدً المسلحين وقتل المهدي المعلن. وأبقت الحكومة أخبار الحصار في الغالب مخفية.

وأدت هذه الأحداث إلى تخوف آل سعود من الأصوليين الإسلاميين وأنّهم أصبحوا عاملًا مزعزعًا لاستقرار قبضتهم على حكم البلاد. كما بدأ السعوديون إدراك أهمية تنمية وتطوير الأمن الداخلي، واستثمرت المملكة ملايين الدولارات لرفع مستوى أمن المسجد الحرام. في الوقت الذي قامت فيه بإلغاء بعض الإصلاحات الاجتماعية التي كانت مقررة في ذلك الوقت، في محاولة لتعزيز دعمها بين رجال الدين الوهابيين. وعزم آل سعود على تصدير أيديولوجيتهم الإسلامية لتواجه الخطر الشيعي الثوري الذي يهد حكمهم. لكن ما دام يعتمد آل سعود في حكمهم على دعم الأصوليين الإسلاميين، سيستمر في مواجهة التهديدات لشرعيته حين لا يكون قادرًا على تلبية تطلعات وآمال المتشددين.

*< ستراتفور > ٢٠١٧/٧/٤ :

بيان مشترك لدول المقاطعة بشأن الرد القطري

أصدرت السعودية والإمارات والبحرين ومصر بيانا مشتركا حول تسلم الرد القطري على المطالب العربية مشيرة إلى أنها سترد عليه في الوقت المناسب.

وقال البيان: "تلقت الدول الأربع الرد القطري عبر دولة الكويت قبل نهاية المهلة الإضافية والتي جاءت تلبية لطلب صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة وسيتم الرد عليه في الوقت المناسب".

وتسلم وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في جدة، الثلاثاء، من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي محمد عبدالله الصباح، رد دولة قطر على المطالب الـ ١٣، التي تقدمت بها السعودية ومصر والإمارات والبحرين إلى الدوحة لتنفيذها.

وصرح وزير الخارجية السعودي عادل الجبير: "نتمنى أن يكون رد قطر على مطالب الدول المقاطعة إيجابياً".

وأوضح الجبير أن "أغلب ما تضمنته قائمة الطلبات كان مذكوراً في اتفاق عام ٢٠١٤"، مشيراً إلى أنه تمت الموافقة على تمديد المهلة الممنوحة لقطر بناء على طلب من الوسيط الكويتي.

وتفاقمت الأزمة بين الدول الأربع وقطر في الـ ٥ من الشهر الماضي، وقطعت هذه الدول علاقاتها كافة مع قطر وفرضت عليها سلسة من الإجراءات العقابية، ثم ما لبثت أن قدمت لها، عبر الوسيط الكويتي، قائمة مطالب وشروط من ١٣ بنداً، لتنفيذها مقابل عودة العلاقات إلى طبيعتها.

وتضمنت قائمة "المطالب الخليجية" من قطر، تخفيض العلاقة مع إيران، وإغلاق القاعدة العسكرية التركية وقناة "الجزيرة الفضائية، واعتقال وتسليم مطلوبين متواجدين حالياً على الأراضي القطرية، ودفع تعويضات إلى الدول المذكورة، وغيرها من المطالب التي يجب أن تنفذ في غضون ١٠ أيام.

والتقى، يوم الأربعاء، في القاهرة وزراء خارجية الدول الأربع، بهدف "تنسيق المواقف" بعد تسلم الرد القطري.

*وكالات ومصادر متعددة ٢٠١٧/٧/٥ :

الإمارات تجدد دعوة قطر إلى وقف دعم الإرهاب

دعت الإمارات العربية المتحدة قطر إلى «وقف دعم الإرهاب وتمويله»، وإبعاد المتطرفين من أراضيها، وأكدت أنها ستدرس مع السعودية ومصر والبحرين رد الدوحة الذي سيصلها عبر الوسيط الكويتي، فيما أعلن وزير الخارجية القطري أن الرد سيأتي «في إطار حفظ السيادة السيادة».

وقال وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد خلال مؤتمر صحافي مع غابرييل في أبوظبي: «على الدوحة وقف تمويل الإرهاب، وإيواء الإرهابيين والمتطرفين»، مشيراً إلى أن بلاده والدول المقاطعة ما زالت «في انتظار الرد عن طريق الكويت، وعندها لكل حادثة حديث». وأضاف: «من السابق لأوانه التحدث عن الخطوات اللاحقة لتسلم الرد، وسنتخذها بعد التشاور والدراسة مع الحلفاء، لكن أي خطوة ستقوم بها الدول المقاطعة ستكون في إطار إجراءات القانون الدولي». وتابع أن «الأزمة لا تقتصر على مواجهة الإرهاب، إذ لمواجهة الإرهاب لا بد من التصدي لخطاب الكراهية، ووقف تمويل الإرهابيين وإيوائهم»، ولفت إلى أن قطر «سمحت وآوت وحرضت على الإرهاب، لذا نقول لها: كفى دعماً للإرهاب، وكفى أن تكون الدوحة حاضنة للإرهابيين».

من جهته، قال غابرييل إن بلاده تؤيد وجهة «النظر الإماراتية بضرورة وضع نهاية لإيواء أو تمويل الإرهابيين»، وأضاف أن أمام «منطقة الخليج فرصة لتعزيز حربها على تمويل الإرهاب».

وقبل ساعات من انتهاء المهلة الإضافية الممنوحة لقطر من الدول الأربع المقاطعة، قال وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي الدكتور أنور قرقاش، إن «المسألة باتت مصيرية (في إشارة إلى الأزمة مع الدوحة)، فإما الاتفاق على الأمور المشتركة التي تصون مصلحة دول الخليج مجتمعة وإما الفراق».

وأوضح في تغريدة في حسابه على «تويتر» أمس: «نحن أمام مفصل تاريخي لا علاقة له بالسيادة، جوهره نهج الجماعة والتزاماتها، فإما أن نحرص على المشترك ونمتنع عن تقويضه وهدمه، وإما الفراق».

وقبل يومين، أكد قرقاش أن البديل عن الحل عسير، وقال: «مع إشراقة هذا الصباح أرى أن التمديد الذي سعى إليه الأمير (أمير الكويت) الجليل فرصة للمراجعة وحسن التدبير عند الشقيق، الحكمة مطلوبة والبديل عسير علينا جميعاً».

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٧/٥ :

قطر: هناك مواطنون ومؤسسات من دول المقاطعة متورطون في دعم الإرهاب

انتقد وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني موقف الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي من الأزمة الخليجية، وقال إنهما "لم يحرّكا ساكناً" لحلها.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده في روما، خلال زيارته غير المعلنة مسبقاً لإيطاليا، التي تستمر يوماً واحداً، بحسب ما نقله التلفزيون الإيطالي الرسمي.

وقال آل ثاني إن "دول الحصار اتخذت إجراءات ضد قطر دون الرجوع إلى آليات حل النزاع المتفق عليها".

وأضاف: "مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية لم يحرّكا ساكناً لحل الأزمة الخليجية ولم يكن لهما أي دور على الإطلاق".

وفي بيان له في وقت سابق أعلن الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبوالغيط، دعمه للتحرك، الذي يقوم به أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، فيما يتعلق بالأزمة الخليجية، بهدف التوصل إلى "أرضية مقبولة".

وحول العلاقة مع طهران، أكد وزير الخارجية القطري أن "إيران دولة جارة لقطر ولدول مجلس التعاون الخليجي كافة".وأشار إلى أن "قطر تودّ أن تكون لها صلات ودية مع إيران نظراً لعلاقات الجوار، ولما نشترك فيه على صعيد الغاز، وذلك على أساس الاحترام المتبادل وعدم تدخل أي في شؤون الآخر".وشدد على أن "هذا كان قرار قادة مجلس التعاون في القمتين الأخيرتين للمجلس، فهذا موقف خليجي جماعي وليس قرار قطر منفردة".

وحول مطالب إغلاق قناة الجزيرة، قال رئيس الدبلوماسية القطرية "إن الجزيرة مصدر فخر لنا في قطر، وهي تمثل منصة للرأي الآخر ولحرية الفكر لملايين العرب، ولولا أنها أثبتت مهنيتها لما جاءت أصوات تطلب بإقفالها".

وفي هذا الصدد أضاف: "لقد استثمرنا الكثير في قناة الجزيرة، والقرارات المختصة بمستقبلها لا يمكن أن تُملى من الخارج".

*وكالة الاناضول ٢٠١٧/٧/٥ :

عـزلت قطـر.. فانحسـر الإرهـاب

*الرياض- نوفل الغرابي

بعد أن جاء قرار المملكة وعدد من الدول العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر بسبب ترويجها لفكر تنظيم القاعدة وداعش، ودعم الجماعات الإرهابية، فضلاً عن إصرارها على التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة بصورة تهدد الأمن القومي العربي وتعزز بذور الفتنة والانقسام داخل المجتمعات العربية وفق مخطط مدروس يستهدف وحده الأمة العربية ومصالحها، لوحظ قلة المصائب التي حلت بأمتنا العربية خلال العقدين الماضيين والمشكلات السياسية في المنطقة عكس ما كان قبل قرار المقاطعة ما يؤكد وقوف قطر مع أعداء الأمتين العربية والاسلامية من خلال دعمها للجماعات الإرهابية والتي أثبتت البراهين الدامغة تعاملها طوال تلك الفترة.

ومن البراهين التي تؤكد دعم قطر للإرهاب ومنابعه أن آخر إعلان لقيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن اعتراض صاروخ بالستي تم إطلاقه من الأراضي اليمنية باتجاه الأراضي السعودية وتم تدميره بدون أي أضرار في شعبان الماضي، كما كانت آخر عملية إرهابية في مصر هي الهجمات التي شملت تفجير ثلاث كنائس وهجوم بالرصاص على مركبات تقل مسيحيين أثناء توجههم لزيارة أحد الأديرة وراح ضحيتها نحو ١٠٠ شخص، وأعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن هذه الهجمات. كما تتجلى البراهين في إعلان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي انتهاء سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على مدينة الموصل شمالي بغداد، وتأكيده على أن وجود داعش في الموصل قد انتهى، بعد استعادة القوات الأمنية السيطرة على جامع النوري الكبير في المدينة القديمة، كما تتضمن البراهين إعلان البحرين الكشف عن موقع بمبنى غير مأهول، ضبطت فيه عبوات ناسفة جاهزة للاستخدام، وقامت خلية إرهابية بتجهيزه لتخزين وتصنيع عبوات متفجرة واستخدامها في تنفيذ أعمال إرهابية، كما تم الكشف عن قيام أعضاء الخلية بإجراء تجارب التحضير والتصنيع ومن ثم إرسالها عبر مقاطع الفيديو إلى قياداتهم في إيران لتأكيدها أو تعديلها، والمضي قدما في عمليات التحضير والتصنيع.

والبرهان الواضح محاولة إيران لافتعال حادثة تفجير البرلمان بهدف تبرئة نفسها من دعم (داعش) والميليشيات الإرهابية وغرقها في الإرهاب والارتباط بالجماعات الإرهابية التي تخدم المصالح الإيرانية في المنطقة في أول عملية يتبناها التنظيم الإرهابي بعد يومين فقط من قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر. الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن ديونها الخارجية تزيد على الـ١٧٢ مليار دولار، إلا أن قطر بالغت في توظيف المال الأسود من أجل دعم الإرهاب لضرب أمن دول خليجية وعربية، حتى بات التدخل القطري في الإقليم مقلقاً ومساهماً في مزيد من التوترات والقلاقل.

*صحيفة (الرياض) السعودية ٢٠١٧/٧/٥ :

حصار قطر.. ماذا وراء المطالب البائسة ؟!

*نبيل الفولي

حجم اللامعقول في مواجهة خصوم الربيع العربي له جاء ضخما جدا، وفي مقابِله بدا المعقول ظاهرا وواضحا في دعم هذا الربيع الساعي إلى تغيير أوضاع الحريات وحقوق الإنسان في العالم العربي، واستعادة الوظيفة الدولية والإقليمية للعرب.

وفي اتساع أكثر للامعقول العربي" جاء الحصار الرباعي لدولة قطر مفتقرا إلى المنطق السياسي المعهود في سلوك الدول، فالمعروف أن الدول تتلاقى أو تتقاطع مصالحها بشتى أنواعها (سياسية واقتصادية واجتماعية)، والقرار الأَولى في حال الخلاف بينها هو ما يضمن مصالح كل الأطراف.

ولا يُلجأ إلى العلاجات الجراحية –التي يتحمل فيها الطرفان (الفاعل والمنفعل) ضريبة ما– إلا عند انعدام الفرص أمام الحل الآخر" هذا إن كانت المطالب معقولة، والطرف الذي تُوَجه الإجراءات ضده وقف بالفعل مواقف غير مسؤولة.

والحقيقة أنه ليس هناك وضع عربي مثالي ولا شبه مثالي يسمح لنا بالعثور على طرف عربي تخلو سياساته من ثغرات، لكن ثمة فرق بين أن تكون السياسات كلها أو كثير منها عبارة عن ثغرات ومواقف ضارة، وأن تلجأ الدولة – تحت ضغط حجمها أو موقعها أو حساب التوازنات أو غياب دور الإقليم– إلى مواقف تعالج بها علاقاتها بالآخرين.

"زادت المساحات التي يغيب عنها المنطق واللامعقول في السلوك العربي المحاصِر في الأزمة الخليجية الحالية، حيث أُعلنت المقاطعة في البداية عبر الإعلام والكلام الشفوي، حتى اشتكت الدبلوماسية القطرية قرابة ثلاثة أسابيع من أنها لم تتسلم مطالب محددة يمكنها أن تتفاوض حولها"

ومن هنا زادت المساحات التي يغيب عنها المنطق واللامعقول في السلوك العربي المحاصِر في الأزمة الخليجية الحالية، حيث أُعلنت المقاطعة في البداية عبر الإعلام والكلام الشفوي، حتى اشتكت الدبلوماسية القطرية قرابة ثلاثة أسابيع من أنها لم تتسلم مطالب محددة يمكنها أن تتفاوض حولها.

وفي اتساع أقصى للامعقول واللامنطق السياسي والتفاوضي" جاءت المطالب في "ورقة" تحمل ما يمكن وصفه بدون مبالغة بـ"الإملاءات"، وهي أشبه بشروط المحاربين المنتصرين منها ببنود تفاوض لدول مستقلة مع دولة أخرى لها استقلالها وقرارها.

وتتلخص هذه المطالب في إسكات صوت الإعلام الحر المدعوم قطريا وفي مقدمته مؤسسة "الجزيرة" عملاق الإعلام العربي، وإلغاء الاتفاقيات العسكرية القطرية مع تركيا، وتقليص العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية القطرية مع إيران، والتوقف عن دعم الجماعات الإرهابية بدون تفريق بين من ينطبق عليه هذا الوصف، ومن يمارس المعارضة السياسية بوسائل لم يجرِّمها عاقل ولا منصف.ولا أحد ينكر أن العرف له دوره –حتى سياسيا– في الربط بين دول عربية كثيرة، ويزداد هذا في أجزاء معينة من العالم العربي، مثل دول الخليج العربي معا، ومصر والسودان معا، ودول المغرب العربي كذلك، إلا أن العرف في هذه الحال يُنتَظر أن تكون وظيفته إيجابية تقرّب وجهات النظر، وتجمع الأطراف التي تباينت رؤاها، لا نقيض هذا.وليس من التجني أن نقول: إن التوظيف السلبي للعرف غلب في موقف الحصار القائم على قطر، حيث صارت خصوصية العلاقات دافعا إلى مزيد من التحامل، والنظر إلى الشقيق

على أنه صغير، ويجب أن يبقى هكذا وأن يخضع لآراء الكبار وإجماعهم، وإلا فإن للوسائل العنيفة ألف مسوِّغ، وقد أطلقها الشاعر القطامي قديما فقال:

وأحياناً على بكرٍ أخينا ** إذا ما لم نجد إلا أخانا!!

وإذا كان العرف قد تجلى من قبل واضحا في خصوصية العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي كادت تلغي الحدود السياسية أمام مواطنيها" فإنه هذه المرة لم ينظر إلى قداسة المواسم والمناسبات التي تمر بالناس، ولم يراع حساسية وضع الدول الشقيقة في ظل سياسة دولية تعمل لصالح كل أحد إلا العرب.

وحين لا تبقى للعرف مكانة أو قدرة على حل المشكلات العالقة بين الدول، فالحاكم بين الأشقاء –وغيرهم كذلك– هو القانون الدولي" كما جرى من قبل في الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين، حين حكمت فيه محكمة العدل الدولية بما رضيه الطرفان وسكّن الخلافات بينهما.

سقف مطالب المحاصِرين

لا يختلف اثنان على أن سقف المطالب التي تقدمت بها دول الحصار إلى قطر في هذه الأزمة عالٍ جدا، وفي تعليق على هذا ذهب بعض المتابعين إلى أن الطرف المحاصِر لا يريد حل النزاع، بل يلجأ إلى سياسة التركيع بدلا من التفاهم. ونتساءل: ما السبب في هذا السلوك المريب أصلا؟

بدا لي أولَ الأمر أن الاتباع الحرفي لنصائح المختصين في التفاوض السياسي برفع سقف المطالب عند التفاوض أكثر مما تريده حتى تحقق ما تريده، هو سبب المبالغة في المطلوب من قطر فعله في هذه الأزمة.

إذ تبدو بعض المطالب المقدمة غير ذات معنى في سياقها أصلا، مثل انتقاد العلاقات الإيرانية القطرية في حين تقيم الإمارات مع طهران علاقات اقتصادية وسياسية –بل استخباراتية واجتماعية– أعمق بكثير، ومثل اتهام قطر بدعم تنظيم الدولة الإسلامية في حين أن أغلب طائرات التحالف التي تضرب التنظيم تنطلق من "قاعدة العديد" الأمريكية في قطر، ومن هنا نفهم أن الغرض من وضع هذه المطالب هو مزاحمتها للمطالب الأخرى" للحصول ولو على الحد الأدنى من الشروط الأخرى.

والحقيقة أن هذا التفسير لو صح لكان مدرسة بائسة في فهم التفاوض وتطبيقه" لأنها:

– أولا شروط ومطالب أكثرها تعجيزي، ولا تقبل به دولة ذات سيادة، والمفاوض يجب أن يقدم ما تمكن مناقشته والحوار حوله.

– ثانيا جاءت هذه المطالب بعد إلحاح قطري وغربي، وهذا يعني أن مقدميها لم يكن في نيتهم تقديمها أصلا، مع قناعتهم التامة بأن الخلاف يجب أن يبقى مشتعلا.

– ثالثا جاءت المطالب متأخرة زمنيا، بحيث سمحت للطرف المفاوَض بأن يأخذ احتياطه، ويعالج الآثار السلبية الرئيسية الناتجة عن الحصار، فالتلكؤ في تقديم المطالب أعطى للدبلوماسية القطرية فرصتها الذهبية، بحيث تنشط في مساحات واسعة تركتها دول الحصار تلعب فيها وحدها تقريبا.

كما خدم هذا التأخر الطرفَ القطري في تقديم خطاب إعلامي مخاصم ولكنه نظيف بدرجة كبيرة، وهو ما افتقر إليه الطرف المحاصِر الذي ملأ إعلامه بخطاب تشهيري يزيد في إشعال الحريق.

ومن هنا وجب أن نبحث عن تفسير آخر لشروط دول الحصار التي طالبت قطر بالالتزام بها وإلا فستكون القطيعة أبدا، بعيدا عن أن يكون هذا ممارسة محترفة لفن التفاوض السياسي.

وفي هذا الصدد تردد في بعض التحليلات أن الهدف الحقيقي من الحملة على قطر هو تمرير بعض التغييرات السياسية في بعض دول الحصار، وقد يكون هذا منطقيا بدرجة ما، إلا أنه يفرض أن تتجه الأزمة إلى التهدئة بعد تمرير هذه التغييرات، وهو ما لم يحدث قط.

الإنذار بالطلاق

وفي محاولة البحث عن تعليل آخر لقائمة المطالب العربية الرباعية من قطر، نلاحظ أنها جاءت مصحوبة بإنذار بالتطبيق خلال عشرة أيام أو اعتبارها ملغاة" إضافة إلى معطى آخر مهم، وهو أن الأطراف العربية المحاصِرة هددت قطر إذا لم تلتزم بهذه الشروط بالمقاطعة أو "الطلاق"!

فقد كتب وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي –في تغريدة له على تويتر– بأن "الشقيق (قطر) كان من الأعقل أن يتعامل مع مطالب ومشاغل جيرانه بجدية، دون ذلك فالطلاق واقع". كما صرح مصدر آخر قائلا: إننا لن نصعِّد مع قطر إذا لم تستجب لمطالبنا، ولكن سنبقي على مقاطعتها.

وهذا في جملته يضع قطر أمام خيارين لا ثالث لهما: الأول، التماهي مع السياسات العربية التي تتبناها دول الحصار في المنطقة بالاستجابة للمطالب المطروحة، وتَمثل هذا صراحة في اشتراط "أن تلتزم قطر بأن تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي والعربي على كافة الأصعدة بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي"، وبقية البنود هي تفصيل وشرح لهذه العبارة لا أكثر.

الثاني، عزل قطر عن محيطها الخليجي واعتبارها "دولة منبوذة"" حتى يتحرك هذا المحيط في قضايا المنطقة بصورة أكثر انسجاما، وحتى دون حاجة إلى مجلس التعاون الخليجي واجتماعاته.

وقدّرت أطراف الحصار أن قطر ستتجه مكرهة –تحت وطأة الحصار– إلى إيران بحكم الجغرافيا، وهنا يمكن ضمهما معا باعتبارهما دولا منبوذة ترعى الإرهاب، وتتسبب في قلاقل بالمنطقة. إلا أن الدبلوماسية القطرية وظفت التاريخ أكثر من الجغرافيا، وقدمت تركيا حليفا ستراتيجياً لها وسط بيئة سياسية قلقة، وتبدو بسلوكها ومواقفها معادية أكثر مما تبدو صديقة.

وقد يعني هذا الموقف من قطر وفاة فعلية لمجلس التعاون أو تجميدا له، وهو أمر لم يعد يهم أحدا تقريبا، بل الأهم –كما هو الهدف من فرض الحصار حسبما تثبت المعطيات السابقة وغيرها– هو إحلال تشكيل سياسي آخر محل مجلس التعاون أوسع جغرافياً، ويعادي نمو القوى الشعبية والتوجهَ نحو الديمقراطية واستقلال المواقف السياسية العربية، ويشمل كل المتفقين مع أجندة دول الحصار، وتبدو آثاره على الخريطة السياسية للمنطقة دون أن نرى بوضوح حركته الجماعية، ولا كل أعضائه وما يجري بينهم من تنسيق.

وقد يقال إن التشكيل الإقليمي أو الحلف المشار إليه ليس جديدا، بل هو موجود بالفعل، ويعمل منذ سنوات في مواجهة موجة التغييرات التي اجتاحت بعض الأقطار العربية منذ بداية هذا العقد، فما الجديد؟

الجديد هو أن الهيئات السياسية الجماعية في المنطقة" مثل: مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، قد تعطلت وظائفها، وصار الفاعل الوحيد تقريبا في سياسات المنطقة هو هذا الحلف الإقليمي الذي وأد الربيع العربي أو يكاد، وقد تطورت وظيفته الآن بحيث أصبح مطلوبا منه إعادة ترتيب المنطقة برمتها بعد العواصف التي جرت، وهذا يفرض عليه احتواء أو نبذ الدول غير المنسجمة مع المهمة الجديدة.

*كاتب وباحث مصري

*الجزيرة ٢٠١٧/٧/٥ :

يتهموننا بالإرهاب.. ويصدرونه!..

*بقلم: عبدالله المهندي

اتهمت السعودية قطر بـ «دعم المنظمات الإرهابية، والتحريض ضدّ الدول المقاطعة لها والتدخل في شؤونها»، كما صرح به وزير خارجيتها الجبير، إنه «إذا أوقفنا دعم التطرف سنوقف الإرهاب»، وهذا بحد ذاته اعتراف منهم بانهم يدعمون الإرهاب!!..

غصّت منابر وصحف دول الحصار بمقالات وتقارير تهُاجم قطر وتُسهب في اتهامها بدعم الجماعات المتطرفة والإرهابية. وعند التفكير بكلمة «الإرهاب»، فإنه سرعان ما يتم ربط المصطلح بجماعات أمثال جماعة القاعدة والدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش)، الذين كثيراً ما يتم ذكر أسمائهم في القنوات الإخبارية والصحف المحلية. ولكن في الوقت الذي ترتكب فيه هذه الجماعات الإرهابية جرائم فظيعة ضد الإنسانية، والتي تستحق بالفعل هذه التغطية الإعلامية والتنديد بها من قبل كل المجتمع الدولي، فإن هناك عددا آخر من الجماعات الإرهابية التي ظهرت خلال الأعوام القليلة الماضية كميليشيات مسلّحة مدعومة من الدولة، والتي لا تنال جرائمها اهتماما مماثلا من قبل المجتمع الدولي، بل إنه لا يتم تصنيفها اساساً، ضمن المجموعات الإرهابية. ومثال ذلك تنظيم القاعدة، وما تبعه من الجماعات الجهادية، خرجت من التجربة التي مولتها السعودية، من خلال دعمها للأفغان العرب في مواجهة الاتحاد السوفياتي بداية ثمانينيات القرن الماضي. وفي رد على الاتهامات السعودية للحكومة القطرية بدعم «الإرهاب» كيف دعمت السعودية فكرة «الجهاد» ضد السوفيات بشكل رسمي، وخصصت لذلك حملات تبرعات؟

أما فيما يخص جمهورية مصر العربية فتمثل الإرهاب في دعم الرئيس المصري السابق أنور السادات للمجاهدين الأفغان، ودعوته إلى نصرتهم، إضافة إلى إطراء الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان على «المجاهدين» حينها، وتمجيد صحف الغرب لأسامة بن لادن. وبعد سنوات من إنفاقها على (الجهاد) تحولت السعودية إلى رأس الحربة في الإنفاق على محاربة الإرهاب، الذي هو الجهاد نفسه بنظر المصنفين إرهابيا..

وما صرح به نتانياهو بأن إسرائيل شاركت بالانقلاب على مرسي.. كما أظهر مقطع فيديو تناقله نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي اقرار رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بأن بلاده سعت للتخلص من حكم الرئيس المصري محمد مرسي. وقال نتانياهو، بحسب المقطع: «لقد حاولنا مرارا وتكرارا أن نتواصل مع السلطة الحاكمة في مصر في عام ٢٠١٢» وأضاف: «ولذلك كان لا بد لنا من أن ننظر في الموضوع لكي نتخلص من هذه السلطة التي لا تريد سلاما حتميا وخصوصا بعدما أعلنه الرئيس مرسي في ذلك الفيديو الذي أوضح لنا نيته أنه يريد أن يحرر ويتخلص من دولة إسرائيل». وتابع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بان «هذا الفيديو الذي شاهدناه أكد لنا أن هذه السلطة لا تريد سلاما مع إسرائيل»، في إشارة إلى المقطع الشهير للرئيس المصري محمد مرسي الذي توعد فيه إسرائيل بالرد إذا لم توقف الحرب ضد غزة عام ٢٠١٢. لا يخفى على أحد الآن بأن العلاقات بين النظام المصري برئاسة عبد الفتاح السيسي وإسرائيل شهدت تطورا كبيرا بينهما، حيث ذكرت تقارير إعلامية عدة أن نتانياهو والسيسي التقيا أكثر من مرة سرا. كما أن وزير الخارجية المصري سامح شكري، كان قد زار إسرائيل ورفض أن يطلق على العمليات العسكرية ضد أطفال فلسطين بأنها عمليات إرهابية..

الخبير النرويجي بملف الإرهاب "Thomas Hegghammer" والذي عمل مستشاراً للحكومة الأمريكية يؤكد في تقرير له، أن من أهم تأثيرات «التبشير السعودي» هو إبطاء عملية تطور الإسلام ومنعها من ان تندمج بعالم متعدد ومعولم. كاشفاً عن وجود اجماع واسع بان الفكر الوهابي غيَّر التقاليد الإسلامية في عشرات الدول، وذلك نتيجة إنفاق الأسرة السعودية الحاكمة على نشر هذا الفكر المتطرف بعشرات مليارات الدولارات. ونبه إلى ان وجود الكثير من العمال الاجانب في السعودية، خاصة من دول آسيا الجنوبية، أدى إلى تفاقم المشكلة حيث يعود هؤلاء إلى اوطانهم حاملين الفكر الوهابي.

صحيفة الغارديان البريطانية كشفت في تقرير لها عن قناعة أعضاء الجمهوريين في لجنة الكونغرس التي حققت بأحداث ١١ سبتمبر، بوجود أدلة دامغة تدين مسؤولين سعوديين كبارا بالتَّأسيس لشبكة تدعم منفذي الهجمات الإرهابية، وذلك استناداً لكلام وزير البحرية في إدارة ريغن «John Lehman». التقرير يؤكد ايضا أن السعودية «لم تنتج اسامة بن لادن فحسب» بل انتجت ١٥ من اصل ١٩ شخصاً نفذوا هجمات الحادي عشر من سبتمبر، مضيفا أن عدد الانتحاريين الذين «ارسلتهم السعودية إلى العراق بعد الاجتياح الأمريكي عام ٢٠٠٣ هو اكبر من أي بلد آخر، حيث تحتل السعودية المرتبة الأولى من حيث عدد المقاتلين الاجانب الذين انضموا إلى داعش حتى الآن.«

يا أصحاب التطرف «إذا بليتم فاستتروا»، ولا تنسوا أن (١٥) سعودياً نفذوا هجمات الحادي عشر من سبتمبر، التي أوقعت (٢٩٧٣) من الضحايا الأبرياء، وامتدت آثارها لتطال هيبة الولايات المتحدة ذاتها، وتنال من ذاتها، بعدما تسببت في إحداث شرخ عميق بين العرب والغرب... وأذكركم أن هذه الهجمات الإرهابية التي شارك فيها (١٩) إرهابياً، بينهم اثنان من الإمارات، لم يكن في صفوفهم قطري واحد.. وكلنا نعلم والعالم يعلم، من شرقه وغربه إلى شماله وجنوبه، أن إشارة هذا الاعتداء الإرهابي المروع جاءت من زعيم قاعدة الإرهاب، وهو ليس قطرياً..

أما عن دولة الحصار الثانية «دولة الامارات العربية المتحدة» فحدث ولا حرج فقد نشر موقع «إنترسبت الأمريكي» عينات من البريد الإلكتروني المخترق لسفير دول الإمارات في واشنطن، يوسف العتيبة، والتي كشف بعض الرسائل تنسيقاً بين الإمارات ومؤسسات موالية لإسرائيل. وأظهرت الرسائل اتصالًا إماراتيًا أمريكيًا لمنع عقد مؤتمر لحماس في الدوحة، كما كشفت تنسيقًا بين الإمارات ووزير الدفاع الأمريكي السابق، روبرت غيتس. كما كشفت الرسائل عن تحريض إماراتي ضد قطر والكويت واتهامها بأنها «تدعم الإرهاب وتمول جماعات إرهابية«

وأظهرت الرسائل تداولًا لمقال يتهم الإمارات بالمشاركة في انقلاب تركيا الفاشل، في العام الماضي، وأشار لدور إماراتي ومؤسسة موالية لإسرائيل بالوقوف وراء الانقلاب. وبحسب الموقع فإن رسائل العتيبة تضمنت أيضاً مواقف السفير منها، أنه رفض وصف الإطاحة بالرئيس المصري المعزول محمد مرسي بـ «الانقلاب»، كذلك تصريحات بأن دولاً كالأردن والإمارات هي ما تبقى من معسكر الاعتدال. وفي الرسائل أيضاً، قول السفير الإماراتي ممازحاً «ألا يجب تغيير مكان القاعدة الأمريكية في قطر». كما كشف موقع «إنترسبت» أيضاً أن الرسائل البريدية للعتيبة تكشف تنسيقاً لثني شركات عن الاستثمار في إيران. وكانت المراسلات أيضا بين السفير الإماراتي ومدير مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، وهي مؤسسة يمينية متشددة موالية لإسرائيل، بحسب الموقع. كما تضمن جدول الاجتماع محورا يتحدث عن جماعة الإخوان المسلمين وكيفية التعامل معها، إضافة إلى مواجهة تركيا و«طموح» الرئيس رجب طيب أردوغان. ومن أهم ما ورد أيضا تقييم مشترك بين الإمارات والسعودية إزاء التغيرات التي حدثت في القيادة

السعودية، بما فيها رؤية ٢٠٣٠، والسياسات الخارجية والتحديات الداخلية للسعودية، ودور المملكة في إزالة الشرعية عن الجهاد في العالم. وكانت مجموعة من القراصنة تطلق على نفسها اسم «غلوبال ليكس»، قد بدأت توزيع رسائل إلكترونية توصلت إليها، بعد اختراق البريد الالكتروني للسفير الإماراتي. ومن ضمن ما ورد في جدول الأعمال الخاص بهذا الاجتماع نقاشات موسعة بين الطرفين تتمحور حول دولة قطر، ومن موضوعاتها استخدام الجزيرة كأداة لزعزعة الاستقرار في المنطقة، بحسب بريد السفير الإماراتي. وتتحدث الرسالة المسربة عن أربع قضايا ترتبط بقطر وتتعلق – حسب الرسائل المسربة– بتمويل الإرهاب، ودعم الإسلاميين المتطرفين، ودور قطر في زعزعة استقرار المنطقة، إضافة إلى دور قناة الجزيرة في هذه الزعزعة. وطرح جدول الاجتماع المسرب حلولا للتعامل مع قطر، من بينها مناقشة سبل إيجاد سياسة إماراتية أمريكية «لتصويب سلوك قطر»، وبحث خفض مستوى الامتيازات التي تتمتع بها الدوحة لدى الأمريكيين، والطلب من قطر إعطاء تعريف محدد للإرهاب، وفرض عقوبات أمريكية سياسية واقتصادية وأمنية عليها. بذلك اعتبر السفير القطري في واشنطن، مشعل بن حمد آل ثاني، أن الحصار الذي فرضته دول خليجية ضد بلاده يستهدف استقلالها، مؤكدا على أن قطر دولة مستقلة ذات سيادة. ونشرت صحيفة «The Wall Street journal» تصريحات للسفير القطري ردا على سفير الإمارات لدى واشنطن يوسف العتيبة، الذي ذكر في مقال للصحيفة ذاتها، أن قطر دعمت المتطرفين وآوتهم لسنوات. ففي منتصف التسعينيات، آوت الإرهابي الشهير خالد شيخ محمد، الذي أصبح فيما بعد العقل المدبر لهجمات ١١ سبتمبر، على حد زعمه. وقال السفير القطري إن «تقرير هيئة التحقيقات في هجمات ١١ سبتمبر نوه إلى دور الإمارات في غسيل الأموال للإرهابيين، وأن الإماراتيين وليس القطريون كانوا من بين خاطفي الطائرات الذين هاجموا البرجين»، مشيرا إلى أن عدد المدرجين على اللوائح الأمريكية والأممية للإرهاب من الدول المقاطعة لقطر يفوق ١٠ مرات المدرجين من قطر. وأوضح أن الحملة الحالية ضد قطر ليست ضد الإرهاب أو قناة الجزيرة، وإنما ضد استقلالها، وقال إن الدوحة لا تشكل خطرا على أحد، ولكن يجب أن يفهم إخوتنا في مجلس التعاون الخليجي أننا دولة ذات سيادة. وأضاف أن رسائل البريد الإلكتروني المسربة لسفير الإمارات في واشنطن، يوسف العتيبة، تظهر أن حكومة الإمارات تآمرت في الخفاء ضد قطر. وأن هناك مزاعم بأن حكومة الإمارات دعمت ماليا مخططي الانقلاب على الحكومة المنتخبة في تركيا، في إشارة أيضا لمحاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو الماضي، والتي ترددت أنباء عن دعم الإمارات لفتح الله غولن زعيم التنظيم الموازي والمتهم بالوقوف وراء محاولة الانقلاب. ووفقا لوكالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للأنباء، فإن حسين جابر عبّر عن موقف طهران تجاه هذه الخطوة بالقول: «الحكومة السعودية تساند الإرهابيين والمتطرفين التكفيريين، بينما تعدم وتقمع المنتقدين داخل البلاد..«

لقد قررت كلّ من المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات ومصر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر التي اتهموها «برعاية الإرهاب». وأعلن التحالف السعودي إنهاء مشاركة قطر في الحرب على اليمن بسبب ممارساتها التي تعزز الإرهاب ودعمها تنظيماته في اليمن ومنها القاعدة وداعش، وتعاملها مع «الميليشيات الانقلابية» في البلاد، الأمر الذي يتناقض مع أهداف التحالف التي من أهمها محاربة الإرهاب.

وفيما يلي ادعاءات واتهامات وإملاءات كل دولة.. مملكة البحرين تتهم قطر بزعزعة استقرار البلاد. دولة الإمارات العربية المتحدة: القرار نتيجة عدم التزام قطر باتفاق الرياض

جمهورية مصرالعربية: قطر تدعم الإرهاب في سيناء

حكومة هادي: قطع العلاقات مع الدوحة ونؤيد قرار قيادة التحالف السعودي!!..

فإذا كنتم تتهمون قطر بتصدير الإرهاب ودعم الإرهاب والإرهابيين فنحن على استعداد لسماع ما لديكم من أدله وبراهين تثبت كل ادعاءاتكم المزعومة.. وهذا المبدأ متمسكون به من بداية الأزمة.. لقوله تعالى في سورة النمل «قل هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»(٦٤) وأخيرا وليس آخرا..

أعجبني رد فخامة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، تعليقًا على استخدام كلمة «الإرهاب الإسلامي»، إن «عبارة الإرهاب الإسلامي تزعجنا نحن المسلمين إلى حد كبير، لا يمكن استخدام مثل هذا التعبير، وهذا أمر غير مقبول. لأن الإسلام والإرهاب لا يجتمعان أبدًا. إن كلمة الإسلام تعني السلام، بالتالي إذا ما تم استخدام كلمة معناها السلام إلى جانب الإرهاب، فإن هذا سيحزن أتباع هذا الدين.»

الخلاصة.. نقول لكم «كفى «افتراء وتجنيا على دولة قطر.. وما صرح به سعادة الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني وزير الخارجية بالأمس يمثلنا كقطريين.. كفى افتراء على دولة قطر.. كفى إطلاق الأكاذيب على دولة قطر.. كفى تشويه سمعة قطر والحضارة الإسلامية لدى الغرب.. كفى إيواء لمجرمي الحرب العراقية.. كفى تبني الأفعال الخارجة عن القانون.

*صحيفة (الوطن) القطرية ٢٠١٧/٧/٥ :

كفى افتراء على قطر

"كفى افتراء على قطر".. بهذه الجملة لخص سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، وزير الخارجية، الأزمة الخليجية والحصار المفروض على قطر. حملات الافتراءات بحق الدوحة لم تنته، وعلى ما يبدو أنها مستمرة لشهور وربما لسنوات من التضليل والكذب والاختلاقات.

وفي الوقت الذي تصعد فيه دول الحصار حملاتها المسعورة ضد قطر، نجدها غير غافلة عما تقوم به بعض حكومات تلك الدول من سلوك ازدواجي يندى له جبين الإنسانية.

إيواء المجرمين والمتآمرين والمليشيات الخارجة على القانون والمقوضة للسلم والأمن في المنطقة، أليس هو الإرهاب الحقيقي؟!. محاولة تصنع وجوه النقاء لن تفلح في إقناع العالم بعكس الحقيقة.

إن قطر المتهمة الآن ظلما وبهتانا بدعم الإرهاب، هي وحدها التي كافحت اليأس لدى ملايين الشباب بتوفير حياة كريمة لهم كي لا ينخرطوا في الجماعات المتطرفة.لقد تجلى بحق حسن الخلق والعقل في الخطاب القطري، وهو ما كان لافتا للعالم بعدم انجرارها إلى حملات الكذب المضاد. تلك الجزئية عبر عنها وزير الخارجية الألماني حيث أثنى على الدوحة وأكد أنها تعاملت خلال الأزمة بشكل نزيه وأداء عقلاني، من خلال إعلانها أن الحوار كفيل بحل الأزمة ومنع تضخمها.

ووسط هذه الحملات المريضة تقف الدوحة بثبات وهدوء وقوة لتعلن موقفها بخصوص مطالب دول الحصار. لقد ردت قطر بما ينسجم مع سيادتها وقرارها الوطني، كما ينسجم مع الأخلاق والكرامة قبل انسجامه مع الأعراف والقوانين الدولية.

*افتتاحية صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠١٧/٧/٥ :

الدول الأربع تحدد ٦ مبادئ لتسوية الأزمة مع قطر

أعلنت الدول الأربع «الداعية لمكافحة الارهاب» ودور قطر في دعم الإرهاب والتطرف والتحريض عليه وايواء عناصره، استمرار الإجراءات المتخذة ضدها، وأوضحت أن «إجراءات جديدة قيد التشاور» ستُعلن في الوقت المناسب، ووصفت «الرد القطري بأنه سلبي وبلا أي مضمون» على المطالب التي قدمتها كل من السعودية ومصر والإمارات والبحرين.

وشدد بيان صادر عن وزراء خارجية الدول الأربع في ختام اجتماعهم في القاهرة أمس، على أن «التدابير المتخذة والمستمرة» هي «نتيجة لمخالفة دولة قطر التزاماتها بموجب القانون الدولي وتدخلاتها المستمرة في شؤون الدول العربية ودعمها للتطرف والإرهاب وما ترتب على ذلك من تهديدات لأمن المنطقة».

وأعرب المجتمعون عن الأسف «لما أظهره الرد السلبي الوارد من دولة قطر من تهاون وعدم جدية التعاطي مع جذور المشكلة وإعادة النظر في السياسات والممارسات بما يعكس عدم استيعاب لحجم وخطورة الموقف». وأبدى البيان حرص الدول الأربع الكامل على أهمية العلاقة بين الشعوب العربية والتقدير العميق للشعب القطري الشقيق، معرباً عن الأمل في أن تتغلب الحكمة وتتخذ دولة قطر القرار الصائب.

وكان وزير الخارجية المصري سامح شكري دعا نظراءه في السعودية عادل الجبير والإمارات عبدالله بن زايد والبحرين الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة إلى اجتماع رباعي للبحث في تطورات الأزمة مع قطر. وعشية الاجتماع التقى مديرو الاستخبارات في الدول الأربع من دون إعلان تفاصيل عن الاجتماع، في وقت تلقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي اتصالاً من نظيره الأمريكي دونالد ترامب تم خلاله بحث الموقف المصري الخليجي إزاء قطر، وتم التشديد على ضرورة مواصلة جهود التصدي للإرهاب، ووقف تمويله، وتقويض الأساس الأيديولوجي للفكر للإرهابي.

فيما يأتي نص البيان الختامي:

البيان الختامي

أصدر وزراء خارجية الدول العربية الأربع: المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، بياناً مشتركاً عقب اجتماعهم اليوم (أمس) في القاهرة حول الموقف من الأزمة القطرية.

وفي ما يأتي نص البيان الختامي الذي تلاه وزير الخارجية المصري سامح شكري:

«اجتمع وزراء خارجية جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين في القاهرة في ٥ يوليو ٢٠١٧، للتشاور حول الجهود الجارية لوقف دعم دولة قطر التطرف والإرهاب وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول العربية والتهديدات المترتبة على السياسات القطرية للأمن القومي العربي وللسلم والأمن الدوليين».

«وتم تأكيد أن موقف الدول الأربع يقوم على أهمية الالتزام بالاتفاقيات والمواثيق والقرارات الدولية والمبادئ المستقرة في مواثيق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي واتفاقيات مكافحة الإرهاب الدولي مع التشديد على المبادئ الآتية:

١- الالتزام بمكافحة التطرف والإرهاب بصورهما كافة ومنع تمويلهما أو توفير الملاذات الآمنة لهما.

٢- إيقاف كافة أعمال التحريض وخطاب الحض على الكراهية أو العنف.

٣- الالتزام الكامل باتفاق الرياض لعام ٢٠١٣ والاتفاق التكميلي وآلياته التنفيذية لعام ٢٠١٤ في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

٤- الالتزام بمخرجات القمة العربية الإسلامية الأمريكية كافة التي عقدت في الرياض في أيار (مايو) ٢٠١٧.

٥- الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم الكيانات الخارجة عن القانون.

٦- مسؤولية كل دول المجتمع الدولي في مواجهة كل أشكال التطرف والإرهاب بوصفها تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وأكدت الدول الأربع أن دعم التطرف والإرهاب والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ليسا قضية تحتمل المساومات والتسويف، وأن المطالب التي قدمت لدولة قطر جاءت في إطار ضمان الالتزام بالمبادئ الستة الموضحة أعلاه وحماية الأمن القومي العربي وحفاظ السلم والأمن الدوليين ومكافحة التطرف والإرهاب وتوفير الظروف الملائمة للتوصل إلى تسوية سياسية لأزمات المنطقة التي لم يعد ممكناً التسامح مع الدور التخريبي الذي تقوم دولة قطر فيها. وشددت على أن التدابير المتخذة والمستمرة من قبلها هي نتيجة لمخالفة دولة قطر لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وتدخلاتها المستمرة في شؤون الدول العربية ودعمها التطرف والإرهاب وما ترتب على ذلك من تهديدات لأمن المنطقة».

وتقدمت الدول الأربع بجزيل الشكر والتقدير لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح أمير دولة الكويت على مساعيه وجهوده لحل الأزمة مع دولة قطر، وأعربت عن الأسف لما أظهره الرد السلبي الوارد من دولة قطر من تهاون وعدم جدية التعاطي مع جذور المشكلة وإعادة النظر في السياسات والممارسات بما يعكس عدم استيعاب حجم الموقف وخطورته.

وأكدت حرصها الكامل على أهمية العلاقة بين الشعوب العربية والتقدير العميق للشعب القطري الشقيق، معربة عن الأمل في أن تتغلب الحكمة وتتخذ دولة قطر القرار الصائب». وشددت على أن الوقت حان ليتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته لوضع نهاية لدعم التطرف والإرهاب، وأنه لم يعد مكان لأي كيان أو جهة متورطة في ممارسة أو دعم أو تمويل التطرف والإرهاب في المجتمع الدولي أو كشريك في جهود التسوية السلمية للأزمات السياسية في المنطقة».

وفي هذا السياق، أعربت الدول الأربع عن تقديرها الموقف الحاسم الذي اتخذه فخامة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن ضرورة الإنهاء الفوري لدعم التطرف والإرهاب والقضاء عليه وعدم إمكان التسامح مع أي انتهاكات من أي طرف في هذا الشأن.

واتفق الوزراء على متابعة الموقف وعقد اجتماعهم المقبل في المنامة....-انتهى البيان-

المؤتمر الصحفي

وفي المؤتمر الصحفي الذي تلا الاجتماع قال شكري إن الرد القطري جاء سلبياً ويفتقر إلى أي مضمون ولا يلبي المشاغل التي طرحتها الدول الأربع وأن موقف دولة قطر ينم عن عدم إدراك لخطورة الموقف. واعتبر وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أن اتخاذ إجراءات مؤلمة لنا تم بسبب دعم قطر للإرهاب والتطرف ونشر الكراهية ويجب أن يتم إيقافها. وبالنسبة للإجراءات القادمة تجاه قطر قال الجبير «هناك تشاور مستمر بين الدول الأربع وسنتخذ إجراءات وخطوات تتناسب مع القانون الدولي في الوقت المناسب».

وقال وزير خارجية الإمارات عبدالله بن زايد: «نحن دول ذات سيادة ولدينا إمكانات لحماية أنفسنا وشعوبنا ولمواجهة هذا الإرهاب والتطرف».

وردا على سؤال حول تجميد عضوية قطر في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قال وزير خارجية البحرين إن «موضوع تجميد العضوية يبحثه مجلس التعاون... قراراتنا لا تكون سريعة لأنها مهمة جداً. كل شيء في وقته وسيكون مدروساً بعناية».

وأعلن في نيويورك أن وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية جيفري فيلتمان سيصل الى الدوحة اليوم في سياق جولة خليجية قادته الى الكويت والإمارات العربية المتحدة بتكليف من الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك أمس إن فيلتمان سيجري محادثات في شأن «الأزمة الحالية» بين الدول العربية الأربع وقطر، وكان أجرى لقاءات مع مسؤولين في الكويت أمس الأربعاء بعد محادثات مماثلة في الإمارات العربية المتحدة.

الكف عن زعزعة أمن المنطقة

ودعت الدول الداعية إلى مكافحة الإرهاب إلى ضرورة كف «قطر عن زعزعة أمن المنطقة ومخالفة الاتفاقات الدولية»، في وقت استبعدت ألمانيا وجود تدخل عسكري في الدوحة.

وقال سفراء السعودية نايف السديري، والإمارات محمد الشحي، ومصر معتز زهران في كندا أمس، إن قطر لم تكف عن زعزعة أمن بلادهم ومخالفة الاتفاقات الموقعة معها الثنائية أو الجماعية على رغم مطالبتها بذلك على مدى السنوات الماضية.

وعقد السفراء مؤتمراً صحافياً عقدوه في مقر السفارة السعودية في أوتاوا، لتوضيح الإجراءات المتخذة ضد الدوحة بسبب دعمها وتمويلها الإرهاب، وقالوا إنهم أصدروا الأسبوع الماضي «بياناً يوضح التزام بلدانهم محاربة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله ومكافحة الفكر المتطرف وأدوات نشره، ويبين استمرار قطر في انتهاك الالتزامات والاتفاقات المتضمنة التعهد بعدم دعم أو إيواء عناصر أو منظمات تهدد أمن دولهم».

وفي برلين، قال وزير الخارجية الألماني زيغمار غابرييل، إن «لا خطر من التصعيد العسكري في أزمة قطر، وهناك تقدم» في مقاربتها، وذلك بعد عودته أخيراً من جولة في الخليج.

وكانت السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطعت علاقاتها مع قطر الشهر الماضي، متهمة إياها بدعم جماعات إرهابية والتعاون مع إيران لزعزعة أمن المنطقة.

والتقى رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان البحرينية سعيد الفيحاني أمس، النائب دورو فرونزوليكا عضو البرلمان الأوروبي من رومانيا، في مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ. وأوضح له الوقائع التي أدت إلى قطع العلاقات الديبلوماسية مع الدوحة.

إلى ذلك، استقبل نائب رئيس مجلس الوزراء البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة أمس عميد السلك الديبلوماسي سفير الكويت الشيخ عزام الصباح، ونوه بالمساعي الحميدة التي قام بها الشيخ صباح الأحمد في محاولة لحل الخلاف الخليجي مع قطر.

وفي الكويت، قال الناطق باسم الرابطة الخليجية للحقوق والحريات محمد هايف، إن «دائرة الرصد الحقوقي أرسلت نداءً عاجلاً إلى مكتبي مدير منظمة العمل الدولية والمفوض السامي لحقوق الإنسان في جنيف، تطالبهما بالتدخل لوقف الانتهاك الخطر الذي تقوم به الحكومة القطرية حالياً ضد مواطنيها والعمالة الوافدة ويقدر عددها حالياً بمليونين و٢٠٠ ألف عامل غالبيتهم من الدول الآسيوية».

وأوضح في بيان أصدرته الرابطة أن «الحكومة القطرية منعت أي مواطن أو عامل وافد من أخذ إجازته السنوية»، مشيراً إلى أن «معدل حوادث العمل الكبيرة والمميتة سيزداد بسبب حرمان العمال من إجازاتهم ووضعهم تحت ظروف قاسية وضغط بدني ونفسي واجتماعي، بخاصة عمال الشركات التي تشرف على الإنشاءات الرياضية لبطولة العالم ٢٠٢٢، متذرعة قطر بوقفها الإجازات بالإجراءات الأخيرة من عدد من الدول العربية تجاهها».

من جهة أخرى، أكد وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني أن بلاده تتعامل مع «جبهة النصرة كوسيط ولا يعني ذلك تأييداً لها»، وأضاف أن الدوحة تعتبر الإجراءات الخليجية والعربية ضدها «عملاً عدائياً ويشكل إهانة لأي دولة مستقلة وذات سيادة». وأضاف: «مهمتنا في المنطقة ليست إشعال الحروب وإنما التوصل إلى تفاهمات».

وقال في مقابلة مع شبكة «CNN» الأمريكية عن اتهام الدوحة بدعم «جبهة النصرة»، إن «التعامل مع الجبهة أو غيرها لا يعني تأييداً من قبلنا لأفكارها، ونحن مجرد وسيط دوره تسهيل الحوار ولا صلة مباشرة لنا معها». وعن المطالب العربية قال: «لو نظرنا بتمعن إليها سنجد اتهامات لنا بدعم الإرهاب، وإغلاق منافذ إعلامية وطرد معارضين». وشدد على «أن دولة قطر لن تمتثل لأي مطلب ينتهك القانون الدولي، ولن تمتثل أيضاً لأي إجراء يقتصر عليها وحدها، وأي حل يجب أن يشمل الجميع».

وتعهد محاسبة أي «قطري يتهم بالإرهاب ويثبت أنه دعم وموّل الجماعات الإرهابية»، وعن تصريح سابق لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أعلن فيه أن «مفهوم الإرهاب قد يختلف لدى قطر عن بعض الدول الأخرى»، شدد الوزير على أن بلاده «ما زالت متمسكة بهذا الموقف». وأوضح أن «حماس ممثلة لدينا بمكتب سياسي وليس لديها أي تمثيل عسكري». وتابع أن «القيادة السياسية الحالية للحركة موجودة في غزة وبعض قادتها في قطر، وهؤلاء جاؤوا للمشاركة في مفاوضات المصالحة الوطنية التي نلعب دور الوسيط فيه». وأضاف أن مصر تصنف «الإخوان المسلمين» جماعة إرهابية، «لكن بالنسبة إلينا لا نسميهم جماعة إرهابية، ودولة قطر لا تكفل هذه الجماعة ولا وجود لها في بلدنا».

قطر: نرفض تهديدات الدول المقاطعة

هذا ورفضت قطر الجمعة تهديدات "دول الحصار" الاربع بفرض مزيد من العقوبات عليها بعد رفضها قبول مطالب تلك الدول كشرط لإنهاء الازمة الخليجية.

وفي بيان لمصدر مسؤول بوزارة الخارجية القطرية قالت قطر ان مطالب السعودية ومصر والامارات والبحرين "تمثل تشهيراً يتنافى مع الأسس المستقرة للعلاقات بين الدول".

وجاء في البيان "أعربت دولة قطر عن أسفها لما تضمنه البيانان الصادران عن دول الحصار الأربع في القاهرة وجدة وما ورد فيهما من تهم باطلة تمثل تشهيرا يتنافى مع الأسس المستقرة للعلاقات بين الدول".

ووصف المصدر المسؤول البيانات بشأن تدخل قطر في الشؤون الداخلية للدول وتمويل الارهاب بأنها "مزاعم وادعاءات لا أساس لها"، مشيراً الى أن "موقف دولة قطر من الارهاب ثابت ومعروف برفضه وإدانته بكافة صوره وأشكاله مهما كانت اسبابه ودوافعه".

وتقدمت الدول الأربع بمجموعة من المطالب لاعادة العلاقات مع قطر، بينها غلق القاعدة العسكرية التركية في قطر وتخفيض العلاقات مع إيران وإغلاق قناة "الجزيرة".

وقدمت قطر الاثنين ردها الرسمي على المطالب الى الكويت التي تتوسط بين أطراف الأزمة الدبلوماسية قبل يوم من انتهاء المهلة التي منحت للإمارة الغنية بالغاز للرد على المطالب ال١٣.

*إعداد: الانصات المركزي ٢٠١٧/٧/٨ :

الامارات: لا مكان في مجلس التعاون لمن يعادي سلمان

أكد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش أن لا مكان في منطقة الخليج الفارسي لمن يعادي السعودية وملكها سلمان بن عبد العزيز.

ووجه الوزير الإماراتي من جديد انتقادات حادة لسياسات قطر "الطائشة" ولـ"أوهامها" في تحقيق انتصارات إعلامية، واستبدال الجار بالمال. واتهم قرقاش في تغريدات على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي تويتر، الدوحة مجددا بالتآمر، وبأن سياساتها ألحقت الضرر بـ"البحرين والسعودية ودولا عربية عديدة"

إلا أن الوزير الإماراتي بالمقابل رأى في تركيز "الدفاع باللغة الإنجليزية" في هذا البلد على عدم دعمه لجماعة الإخوان المسلمين وجبهة النصرة، "خطوة إيجابية"، تمنى أن تُنفذ.

وأكد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش أن لا مكان في الخليج لمن يعادي السعودية وعاهلها سلمان بن عبد العزيز.

*شفقنا ٢٠١٧/٧/٨ :

قطر من دولة راعية للإرهاب إلى دولة مارقة

*أحمد أبو دوح

دول المقاطعة نصبت فخا كفيلا بتحويل قطر مع الوقت من دولة راعية للإرهاب، إلى 'دولة مارقة' تماما، ويبدو أن قطر مقبلة على السقوط في هذا الفخ.

هذه لحظة الهدوء الذي يسبق العاصفة. دول المقاطعة تلقت ردا يحوي "اللا شيء" من قطر فردت عليه أولا بـ"اللا شيء". ساعات ثم ألغت المطالب الـ١٣ برمتها.

الأمر يشبه عقاب أب لابنه نفسيا مثل أن يجعله ينتظر. انتظار العقاب دائما ما يكون أقسى من العقاب نفسه.

مشكلة الشعب القطري أن الشيخ حمد بن خليفة لديه طموح أكبر منه. ليست المشكلة في أن قطر لم تعرف حجمها الحقيقي. قطر تعرف حجمها، لكنها أرادت تخطي هذا الحجم ولعب دور أكبر منه كثيرا.

إيران هي المثل الأعلى لقطر في المنطقة. فلسفة عمل الحكومة الإيرانية هي مد الجسور الطائفية. هذه أسهل طريقة يمكن لدولة ما من خلالها بناء نفوذ من نقطة الصفر.

الشرق الأوسط اليوم هو منطقة خالية من أي مركزية. نقطة الاتزان العربية، التي لطالما حكمت منظومة العلاقات في هذا الجزء من العالم تحللت منذ أحداث ما يعرف بـ"الربيع العربي". بدلا من "المركزية العربية" صرنا اليوم أمام نظام شرق أوسطي "عربي – إيراني – تركي". هذا النظام الجديد هو وليد ضعف عام في المنظومة العربية، وأدوات من داخل هذه المنظومة ساعدت على قيامه.

قطر كانت رأس الحربة في تحقيق ذلك. الرؤية القطرية كانت تقوم على سؤال تخطى كل حدود الممكن: إذا كانت إيران، الغنية بمصادر الطاقة، تستطيع توظيف ثرواتها من أجل تحويل الأقليات الشيعية إلى نقاط مضيئة تخطو عليها إيران في عالم عربي لا تملك فيه إلا الحواضن العقائدية، فلماذا لا تستطيع قطر، بنت البيئة العربية وتراثها الثقافي والحضاري، فعل الشيء نفسه، وبنفس الموارد؟

ثمة فرق بين الستراتيجيتين. إيران كان عليها خلق كيانات "ما تحت الدولة" متمثلة في حلقات أصغر داخل الحواضن الشيعية، هي الميليشيات. قطر لم تكن بحاجة إلى فعل ذلك. البنية التحتية للإخوان المسلمين والقاعدة وفروعهما كانت موجودة بالفعل. ما كان ينقص هذه التنظيمات هو كيفية استخدامها ضمن مشروع أوسع.

طوال عشرين عاما كانت الأنا القطرية تتضخم، وكان مشروعها يكبر بالتوازي. اليوم وصلنا إلى مرحلة إعجاب حقيقي بإيران.

بعد الربيع العربي صارت المنطقة أمام مشروعين إسلاميين. أحدهما شيعي طائفي، والآخر سني متشدد. المشروع الشيعي المدعوم من إيران نجح، والمشروع الإسلامي التكفيري المدعوم من قطر يشهد فشلا ذريعا.

اليوم لدى إيران رؤية واضحة ومعلنة يجسدها ممر نفوذ من طهران يمر عبر العراق ثم مدينة البوكمال السورية ودير الزور وتدمر ودمشق، وصولا إلى بيروت. قطر كانت تحلم بطريق مماثل لهذا الطريق بالضبط.

الرؤية القطرية كانت تقوم على محاولة بناء ممر نفوذ يبدأ من سوريا ولبنان مرورا بحركة حماس الفلسطينية في قطاع غزة، ثم مصر تحت حكم الإخوان المسلمين وليبيا وتونس، التي تحكمها حركة النهضة، وإخوان الجزائر ثم الإسلاميين في المغرب. هذا الممر كان من شأنه أن يتحول إلى "هلال إخواني" كمعادل طائفي لـ"الهلال الشيعي" الإيراني.

الإطاحة بحكم الإخوان في مصر وضع حدا لرؤية قطر الإقليمية برمتها. ٣٠ يونيو ٢٠١٣ كانت الضربة القاضية التي طوحت قطر وأسقطتها أرضا. ما فعلته مصر والسعودية والإمارات والبحرين الشهر الماضي هو بمثابة قطع شرايين الوهم القطري، ومنحه الوقت الكافي كي يسلم بهدوء.

ما نمر به اليوم هو مرحلة هيجان وصخب طبيعية، تسبق سكون قطر لفترات طويلة. ما علينا إلا أن نجلس في هدوء وننتظر. الإجراءات لن تنهي المشروع القطري، النزيف والوقت هما من سيصلان به إلى النهاية.

إلى حين الوصول إلى هذه المرحلة سترتكب قطر حماقات كثيرة، ليس آخرها الاستقواء بإيران. قطر لا تفهم أن دول المقاطعة ألقت طعما، وتنتظر منها أن تركض وراءه.

لا يبدو أن هناك من يستوعب في الدوحة أنه كلما اقتربت قطر من إيران، كلما ابتعدت عن الولايات المتحدة. دول المقاطعة نصبت فخا كفيلا بتحويل قطر مع الوقت من دولة راعية للإرهاب، إلى "دولة مارقة" تماما، ويبدو أن قطر مقبلة على السقوط في هذا الفخ.

مع الغرب ثمة خطآن مسموح بهما دائما. هذه الرؤية حكمت علاقة المنطقة بالمنظومة الغربية بأكملها منذ الحرب الباردة. صدام حسين ومعمر القذافي استنفدا رصيدهما من الأخطاء. نهاية الرجلين حصلت من دون أن يرف لأحد جفن، لا في المنطقة ولا خارجها.

مشكلة قطر أنها اطمأنت للغرب زيادة عن اللزوم. لم يكن في الدوحة أحد يملك رؤية مستقبلية عميقة لما يمكن أن يحدث إن اختارت قطر التمادي وتخطي الخطوط الحمراء لحفظ توازن القوى في المنطقة. وصل الأمر إلى تحدي الولايات المتحدة نفسها وانتزاع حق استضافة كأس العالم ٢٠٢٢ عبر تقديم الرشاوى تحت أعين الأمريكيين.

في النهاية انتقم الأمريكيون من مسؤولي الفيفا، وقرروا تأجيل ملف قطر لما بعد الانتخابات الرئاسية. قرار التأجيل جاء لأن الرئيس السابق باراك أوباما كان يعتقد أن هيلاري كلينتون هي من ستفوز في الانتخابات، ولم يحسب حسابا لفوز دونالد ترامب. اختلاس بطولة كأس العالم لا يمكن حسابه ضمن أحد الخطأين. لكن بالنسبة لإدارة ترامب التمادي في دعم الإسلاميين والجماعات الإرهابية كان أول هذه الأخطاء.

اليوم تقف قطر على حافة السقوط في الخطأ الثاني: التحالف مع إيران. هذه خطوة كفيلة بحدوث عملية أشبه بـ"بريكست ناعم" لقطر.

"البريكست الناعم" هو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون أن تخرج فعليا. إذا اختارت قطر الانتماء إلى المجال الإسلامي في الشرق الأوسط، على حساب المركزية العربية التقليدية، فستكون قد قررت الخروج من المنظومة الخليجية، دون أن تخرج فعليا.

لن تكون الإجراءات التي ستتبناها دول المقاطعة ضد قطر هي العقاب الوحيد. قطر ستعاقب نفسها أيضا دون أن تدري.

من سيخرج منتصرا هو صاحب النفس الطويل. السعودية سحبت سفيرها في الدوحة عام ٢٠٠٢ ولم تعيده مرة أخرى إلا عام ٢٠٠٨ بعد أن عدلت قناة الجزيرة من تغطيتها إزاء الأسرة الحاكمة. يبدو أن الدول الأربع مستعدة هذه المرة للانتظار لفترة أطول من ذلك بكثير.

*كاتب مصري

*صحيفة (العرب) السعودية ٢٠١٧/٧/٨ :

أزمة قطر: زمن التحالفات السائلة في الشرق الأوسط

ترجمة الخليج الجديد: ظهر خلاف دول الخليج كاصطفاف نظام إقليمي جديد مع أو ضد قطر. ولكن لا ينبغي أن نندهش إذا تحولت التحالفات بنفس السرعة

يقول عالم الاجتماع والفيلسوف البولندي «زيغمونت باومان» إننا نعيش في أوقات سائلة. وهو يشير إلى عصر من عدم اليقين، يتميز بحالة مستمرة من التغيير في المؤسسات الاجتماعية التي تذوب بسرعة أكبر مما يشكل خوفا وقلقا.

هناك الكثير من الأدلة على أن السيولة في التحالفات أصبحت واحدة من السمات الرئيسية من الشرق الأوسط على نحو متزايد وغالبا ما تكون هذه العملية متناقضة، ونفس التفكير ينطبق على الجغرافيا السياسية في المنطقة اليوم.

إن الكتل الصلبة نادرة. التحالفات قصيرة الأجل وتعزز الخوف. حيث تتغير النظرة إلى «ما الذي يمثل تهديدا»، في ذات القضية. وهذا هو الحال مع الائتلاف الحالي المعادي للدولة الإسلامية وأكثر وضوحا في القوى التي تعمل معا ضد التنظيم في الموصل.

تتكيف هذه التحالفات السائلة باستمرار مع المشهد: من المفترض أن يكون الحلفاء في نفس المعسكر لكن المنافسات سائلة جدا. الجهات الفاعلة هي تقليديا على خلاف تتحد لمواجهة عدو واحد دون إدراك محدد لبعضها البعض كحلفاء. وعلى سبيل المثال المقاطعة ضد قطر جعلت تركيا وإيران أقرب لبعضهما البعض، بنفس الطريقة دفع تقدم قوات سوريا الديمقراطية في شمال سوريا تركيا للتصالح مع روسيا.

التحالف ضد قطر

إن الحالة الأكثر وضوحا في سيولة المنطقة تتعلق بتماسك الكتلة المعادية لقطر. على سبيل المثال، كم هي صلبة أسس التحالف السعودي المصري؟ من الجدير أن نذكر أنه في أكتوبر/تشرين الأول من عام ٢٠١٦، علق السعوديون إمدادات النفط إلى مصر ردا على قرار القاهرة مع روسيا في التصويت بخصوص سوريا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وبحلول نهاية العام الماضي، كان التوتر الشديد لا يزال موجودا كما اتضح في الزيارة التي قام بها وفد المملكة العربية السعودية إلى إثيوبيا والإعلان عن بناء قاعدة عسكرية سعودية في جيبوتي. وقد ينظر المصريون إلى هذه التحركات على أنها خيانة.

والسبب وراء تلك التوترات ذو شقين. من جهة، أن تصورات التهديد تختلف من جهة لأخرى. ففي حين أن النظام السعودي يدرك أن صعود إيران يمثل تهديدا وجوديا، فمصر أكثر قلقا حول جماعة الإخوان المسلمين. من جهة أخرى، يوجد لدى الجهات الفاعلة توقعات مختلفة لطبيعة وغرض تحالفهما.

وماذا عن التحالف السعودي الإماراتي؟ لم نلحظ أي اشتباك خطير في السنوات الأخيرة بينهما، لكنهما ليسا منسجمين تماما.

في ليبيا، يدعم الإماراتيون «خليفة حفتر» وفي اليمن، فإن الإمارات العربية المتحدة هي معنية أقل بالحوثيين، وتركز على الأمن في الجنوب. إن صعود اثنين من أولياء العهد – محمد بن سلمان ومحمد بن زايد – يغذي التكهنات لتعاون أوثق بين البلدين. وهل سيقوى التحالف بينهما هذا هو السؤال الجوهري، وكيف سيترجم هذا في المناطق التي يوجد لهم فيها خطوط متوازية مختلفة. وكانت قطر هي فقط أول اختبار.

أصدقاء قطر القدامى والجدد

التحالف مع الجهات الموالية لقطر سائل أيضا. وأفضل مثال على ذلك هو التقارب الحالي بين إيران وتركيا، وهما متنافسين.

وقال الرئيس «رجب طيب أردوغان» منذ وقت ليس بالبعيد أن تركيا لا يمكن أن تتسامح مع خطط إيران للهيمنة على الشرق الأوسط. وكان من المفهوم أن تدفع طموحات مواجهة إيران في العراق وسوريا أنقرة إلى إعادة بناء الجسور مع المملكة العربية السعودية.

وقد حولت أزمة الخليج الحالية الوضع رأسا على عقب. حيث أن تركيا تخشى من أن تكون معزولة تماما إذا استسلمت قطر. وهكذا، وقفت مع الجانب القطري، وقدمت الإمدادات الغذائية والوجود العسكري المكثف في المنطقة. وثمة جانب آخر يستحق المراقبة وهو حقيقة أن حماس الآن تريد أن تكون أقرب إلى إيران. من حيث المبدأ، فإن التقارب بين كل من تركيا وحماس مع إيران ليست أنباء طيبة بالنسبة لـ(إسرائيل). لكن البعض في (إسرائيل) على استعداد أيضا لاستغلال هذا الوضع لمواصلة تكثيف الاتصالات مع السعودية.

عدم الانحياز

ولكن الأكثر إثارة للاهتمام هو تقييم لماذا لم تنضم بعض البلدان إلى المقاطعة التي تقودها السعودية ضد قطر، ومنها باكستان التي لها مصالح ستراتيجية قوية في الحفاظ على العلاقات مع قطر، أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال (LNG). لكن الأمر يذهب أبعد من ذلك. فليست هذه هي المرة الأولى التي تقول فيها إسلام أباد «لا» في وجه السعودية. في عام ٢٠١٥، عارض برلمان البلاد إرسال قوات إلى عملية عاصفة الحزم في اليمن. وفي محاولة لإصلاح العلاقات وافقت باكستان على أن تكون جزءا من التحالف العسكري الإسلامي ووضع قائد الجيش الجنرال المتقاعد «رحيل شريف» باعتباره القائد العام لهذا التحالف المكون من البلدان السنية.

ونتيجة لأزمة قطر، فإن السعودية ترى أنه لم يعد بالإمكان الاعتماد على باكستان في الأمن، وهذا له عواقب طويلة الأمد لإعادة تخطيط الجيوسياسية في الشرق الأوسط وما وراءه.

كما أن حليفا تقليديا آخر للسعودية هو المغرب الذي لم يقف مع أي من الجانبين. في حين لم ينضم أيضا لعاصفة الحزم في اليمن، رفض المغرب خلال الأزمة الأخيرة فرض عقوبات على قطر و أكد على دعم جهود وساطة الكويت.

كما أن الجزائر، البلد الذي يميل إلى أن يختلف في كل شيء تقريبا مع المغرب، كان بشكل استثنائي مع خط المغرب بشأن هذه المسألة بالذات.

العامل العالمي

وأخيرا، هناك لاعبين عالميين هم أيضا جزء من الصورة. فقد كان استقبال انتخاب «دونالد ترامب» حافلا في العديد من العواصم الشرق أوسطية ويمكن للمرء أن يجادل زيارة الأخير للرياض كانت واحدة من مسببات الأزمة الحالية.

وفي حين أن «تأثير ترامب» قد يعتبر مؤشرا على أن الولايات المتحدة سوف تصلب تحالفاتها التقليدية، فإنها يمكن أيضا قراءتها كتحذير أن رسائل «ترامب» يمكن أن تزيد من التدهور في المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن سياسات الإدارة الأمريكية حول وضع قطر ليست مطمئنة.

موقف روسيا هنا أيضا هو عرضي. روسيا مرة أخرى في الشرق الأوسط. وتتكرر هذه الفكرة باعتبارها تعويذة من قبل أي مراقب للجغرافيا السياسية العالمية. ومع ذلك، فأن موسكو تجنبت اتخاذ موقف مع أحد الجانبين حول قضية قطر وقد اختارت التواري عن الأنظار في هذه الأزمة بالذات.

ليست هذه هي المرة الأولى التي فعلت فيها روسيا ذلك لأنها رفضت أيضا دعوة الرئيس السابق «علي عبد الله صالح» للمشاركة في الحرب في اليمن. ويبدو أن روسيا تحتفظ بميزة اختيار التزاماتها في تكوين تحالف في الشرق الأوسط.

أما بالنسبة للأوروبيين، فهم لاعب ثانوي. في هذه المنطقة، ولا ينظر لأوروبا كحليف محتمل ولكن كشريك تجاري، يدفع نحو الإصلاحات. وهذه ليست أخبار سيئة في ظل الظروف الراهنة.

عند محاولة التنبؤ كيف ستسير الأمور في المستقبل القريب، فهناك نوعان من المحددات يمكن أن تؤخذ في الاعتبار. أولا، يمكن حدوث أزمات جديدة تهز الوضع مرة أخرى، وهذا يمكن أن يؤدي إلى إعادة تشكيل التحالفات. وهذا ربما يبدأ مع اختلاف الكتلة المناهضة لقطر على تصورات التهديد من جديد.

ثانيا، إذا أصبح التوتر بين حكومة قطر وقوات التحالف السعودي الإماراتي سمة دائمة من سمات الجغرافيا السياسية الإقليمية، فمن المرجح أن يرى آثاره في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط. فهذا يمكنه إضافة المزيد من العقبات التي تحول دون أي محاولة لتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، وسوف يزيد من تفتيت المعارضة السورية، وسوف يؤجج الصراع في ليبيا. مرحبا بكم في مزيد من السيولة في الشرق الأوسط.

*ميدل إيست آي ٢٠١٧/٧/٨ :

قاعدة العديد وسوريا والمعارضة الإيرانية.. مفاتيح ترامب لحل الأزمة مع قطر

في الثالث من يوليو (تموز)، مددت السعودية ومصر ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين، ٤٨ ساعة، المهلة المعطاة لقطر للرد على لائحة المطالب، قائلة إن أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح طلب التمديد كجزء من جهوده للتوسط في النزاع.

إحدى الطرق من أجل الضغط على إيران، تكمن في فتح الباب أمام المنشقين الإيرانيين المؤيدين للديمقراطية وكانت الدول الأربعة قطعت العلاقات مع قطر في الخامس من يونيو (حزيران)، وقيدت استخدامها للمجالات الجوية والبحرية وتم إغلاق المعبر البري الوحيد لقطر مع السعودية.

فرصة ترامب

واعتبر الباحثان ريموند تانتر وإدوارد ستافورد في موقع "ذا ناشيونال إنترست"، أن أزمة الدوحة فرصة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب. ويمكن للبيت الأبيض أن يعقد قمة مع حلفائه العرب التقليديين، الذين قطعوا العلاقات مع قطر.

وفي هذا السياق، أفادت شبكة "فوكس نيوز" الأمريكية في ٢٤ يونيو(حزيران) أن أزمة الدوحة توفر فرصة للرئيس ترامب كي يظهر العزم والقيادة في الجهود الأمريكية ضد الإرهاب ونظام آية الله في إيران. وقيل أن ترامب يخطط لممارسة مزيد من الضغط على دول تدعم قطر مثل إيران وتركيا وتعزيزعلاقات واشنطن مع السعودية وحلفائها في الخليج، وأن توجه إشارة مفادها أن أمريكا قد عادت إلى المنطقة بعد انسحابها إبان عهد الرئيس السابق باراك أوباما. وكي يفعل ذلك يتوجب عليه الحفاظ على السعودية وقطر على حد سواء كشريكين للولايات المتحدة، وأن يعمل كوسيط نزيه بين السعوديين والقطريين، عوض الميل إلى هذا الإتجاه أو ذاك.

تعطيل الدعم المالي للإرهاب

وعلى رغم أن دول مجلس التعاون تشعر بأن لديها دعماً أكبر ضد إيران، فإن ثمة تساؤلاً عما إذا كان ترامب سيفي بتهديداته بما يثبت عودته إلى المنطقة بطريقة حاسمة. ولا يمكن الحكم في هذه المسألة حتى يقترن التهديد باستخدام القوة مع جهد ديبلوماسي في سياق ستراتيجية منسقة تستند إلى الأولوية الأمريكية في اكتشاف وتعطيل الدعم المالي للإرهاب من دول في المنطقة.

وأضاف الباحثان أن وزارة الخارجية الأمريكية التي فوجئت بالأزمة الخليجية من دون أن تكون لديها ستراتيجية واضحة ومنسقة، دعت بلغة ديبلوماسية إلى إجراء محادثات من دون أن تلفت الإنتباه أو تحوز الإحترام من الأطراف. وقال وزير الخارجية ريكس تيلرسون في التاسع من يونيو (حزيران) "نطلب أن لا يكون هناك مزيد من التصعيد من قبل الأطراف في المنطقة".

قاعدة العديد

وقالا إن ترامب يجب أن يُتبع تهديداته بتسريبات عن استعدادات أمريكية لإعادة نشر عشرة ألاف جندي أمريكي في قاعدة العديد بقطر. وإذ يجب عدم إهمال استخدام هذه القاعدة، على واشنطن أن تكون واضحة في مجال مقاتلتها الإرهاب وجهود السيطرة الإيرانية، أنها لن تضع نفسها رهينة الإعتماد على الآخرين الذين قد لا تتوافق مصالحهم مع مصالحنا. ويجب أن نضع على الطاولة محاثات إعادة نشر القوات الأمريكية الموجودة في قاعدة العديد أو على الأقل جعل صدى ذلك يتردد في الشرق الأوسط وربما أبعد.

إيران وتركيا

وأشارا إلى أنه في الوقت الذي يسعى أطراف إقليميون آخرون إلى استغلال الأفضلية الناجمة عن الأزمة مثل إيران وتركيا، فإن إحدى الطرق من أجل الضغط على إيران، تكمن في فتح الباب أمام المنشقين الإيرانيين المؤيدين للديمقراطية، فيما تتمثل إحدى طرق الضغط على تركيا، في رفض تعريفها للنزاع في سوريا والإلحاح عليها كي تكون شريكاً كاملاً في حلف شمال الأطلسي، كمساهم ومستهلك للأمن الجماعي.

*ذا ناشيونال إنترست ٢٠١٧/٧/٩ :

بن لادن اختار "الجزيرة" لبث سمومه

كشف مركز "الحرب الفكرية" التابع لوزارة الدفاع السعودية، عبر تغريدات على موقع "تويتر" الأفكار التكفيرية الإرهابية التي تشبع بها الهالك أسامة بن لادن وانشقاقه عن "منهج دولته الوطنية"، و"فكرِ مؤسستها الدينية".

وأضاف في تغريدات، أن ابن لادن واصل مناهضته لمنهج وفكر دولته الوطنية" فمهّد لأعمال إرهابية، حتى سُحبت منه الجنسية وهو خارج المملكة عام ١٩٩٤م قبل تأسيسه للقاعدة، مبينا أنه بعد انتكاسته ظل شريدا طريدا، فشكّل تنظيم القاعدة، وجعل في طليعة مهماته محاولة استهداف أمن المملكة، والنيل من علمائها.

وأبان حساب "الحرب الفكرية" أنه كان ضمن مهمات ابن لادن المعلنة ما عبر عنه بتجلية فُسطاطَي الإيمان والكفر وشمل بوصف الكفر كل من خالف منهجه وناهضه حاكماً عليه بالردة.

وفي تحليل المركز، أوضح أن رهانات ابن لادن لتجلية "الفسطاطين" كانت تتركز على زعزعة ثقة الغرب بكل مايمت للإسلام بصلةٍ، فكانت فكرة أحداث ١١ / ٩، بعدها توجّس تنظيم القاعدة من الجميع، ولم يطمئن في مقابلاته وترويج تصريحاته وتهديداته إلا لقناة الجزيرة القطرية.

وأفاد مركز الحرب الفكرية بأن القناة عبر مراسليها (ومنهم من أُدين بأحكام قضائية بالتورط في دعم الإرهاب) كانت تدفع مقابلاً مادياً لمواصلة تعزيز تلك الثقة. وأفصح عن الإغراءات المعنوية المتمثلة في الحفاوة المباشرة بالرموز المختطفة في عاصمة التآمر مع إغراقهم المادي حيث اختصر ذلك الوقت والجهد. وصار لبعض المخططات استهداف مباشر تجاوز منهجية الإخوان وحاضنتهم في ستراتيجية تسلل القوة الناعمة برموزها المؤثرة، فقابله "انكشاف مباشر".

وتساءل المركز في إحدى تغريداته: ألم تخشَ الدولة الحاضنة من شمولها سيادياً بالمشروع الإخواني المرتكز على التسلل بالخديعة والتآمر بعد تمكنه واستغنائه عن حضانتها؟.

وفي جواب لذلك، أبان المركز ذلك في جانبين، أولاً: لا تُسْتَبْعَدُ فرضية الغباء السياسي على مَنْ جازف بسذاجة التآمر "بتوصيفٍ إرهابي"، واقعاً في فخ حلم الكبار وصبرهم... و"قدرتهم"، وثانياً: رهانُها على حفظ الإخوان لليد والشراكة، مع ما تسرب قبل سنوات من توقيع معاهدة سرية بينهما.

وأضاف مركز "الحرب الفكرية": حسابات أوهام "تفريغ الأحقاد" و"تحقيق الذات" و"إبراز الكهف" تَرْجِح بالمخاطر الأخرى ولاسيما مع تقوّي ذلك بضمانات حفظ اليد والعهد."

*صحيفة (البيان) الاماراتية ٢٠١٧/٧/٩ :

قطر «الصغيرة» تفرض أسلوبها.. والأزمة ضاعفت شعبية «تميم»

تحليل

تميزت قطر عن شقيقاتها. ومن بين الدول المنتجة للنفط في العالم، هي واحدة من أغنى الدول. ومن بين البلدان الآخذة في النمو اليوم، ازدهرت بسرعة أكبر من أي دولة أخرى تقريبًا. ومن بين دول مجلس التعاون الخليجي، هي واحدة من الدول القليلة التي تجرؤ على الخروج على أفكار السعودية في الثقافة والاقتصاد، وخاصةً في السياسة الخارجية وهنا تكمن بذور نزاعها الحالي مع ثلاثة من أعضاء الكتلة الخليجية. وبفضل احتياطياتها الواسعة من الغاز الطبيعي ومقاومة الأسرة الحاكمة للسيطرة السعودية، تواصل قطر تحدي الرياض والإمارات في محاولاتهما للسيطرة عليها.

بلد صغير مع ثروات كبيرة

وتحظى قطر بثروة كبيرة من الغاز الطبيعي، تعطي البلد الصغير القوة أمام بلاد الجوار التي تعتمد في معظمها على النفط. ومن خلال بيع الغاز إلى مجموعة واسعة من الشركاء في الخارج، معظمهم حاليًا في آسيا، تمكنت البلاد من تحقيق الأمن الاقتصادي بما يتجاوز دول مجلس التعاون الخليجي.

لكن مع ما تملكه قطر من أموال وموارد، فإنها تفتقر إلى الناس والأراضي. ويبلغ عدد سكانها الأصليين ٣٠٠ ألف نسمة فقط، ويمثل العمال الأجانب من آسيا والشرق الأوسط ٨٩٪ من مجموع السكان البالغ عددهم ٢,٦ مليون نسمة. ومع هذا النوع من السكان المتجانسين بهذا العدد القليل، لا تواجه قطر نفس الانقسامات الطائفية التي تصيب السعودية والبحرين. (كما أن عدم وجود نزاع طائفي داخلي يساعد الدوحة على تجنب ردود الفعل المحلية عندما تتورط في النزاعات الدينية مثل الأزمة السورية).

كما أن قطر لا تشعر بالقلق بشأن توفير فرص عمل كافية لسكانها الأصليين. وعلى النقيض من ذلك، تكافح السعودية لتوظيف مواطنيها الأصليين البالغ عددهم ٢٢ مليونًا، في الوقت الذي تجري فيه إصلاحاتٍ اقتصادية، كما لا تملك دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، مثل عمان، المال اللازم لتوفير الرفاهية لشعبها بقدر ما تفعله قطر.

ومع ذلك، فإنّ عدد السكان الصغير له سلبياته. وتضعف قطر ديموغرافيًا مقارنةً مع إيران أو السعودية. وعلاوةً على ذلك، وجد قادة البلد صعوبة في بناء هدفٍ مشترك وهوية مدنية وهم يسعون إلى بناء الأمة.

وكانت قطر تتبنى الإسلام الوهابي كهدف عام خلال القرن العشرين، لكنّ الدولة أصبحت أكثر علمانية في الأعوام الأخيرة. وعلى الرغم من أنّ قطر دولة ذات أغلبية سنية، إلا أنّها تنأى بنفسها عن الانقسام السني الشيعي بين السعودية وإيران.

ولأنّ جغرافيتها تجعلها ضعيفة للغاية، مع تحكم السعودية في حدودها البرية الوحيدة، بينما يحيط بها الخليج العربي من باقي الجهات، تسعى قطر إلى الحصول على الحماية من الدول الأقوى. كما أنّ تطورها إلى دولة حديثة، كان بحماية المملكة المتحدة. وانضمت قطر إلى مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، بعد عقدٍ من تخلي البريطانيين عن حمايتهم.

وكانت العلاقات الأمريكية الخليجية شائكة طوال السبعينات بسبب سياسات واشنطن المؤيدة لـ (إسرائيل). لكنّ الحرب الإيرانية العراقية في الثمانينات، والغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، جعل الدوحة توقن بحاجتها إلى حماية حليفٍ أقوى. ووقعت قطر أول اتفاقٍ عسكريٍ مع الولايات المتحدة عام ١٩٩٢. ومنذ ذلك الحين، ازدهرت العلاقات العسكرية بين البلدين.

لا تضع البيض في سلة واحدة

ولكي تبقي قطر نفسها على صلة بالساحة العالمية، في الوقت نفسه، أنشأت الدوحة بيئة إعلامية ليبرالية تشمل شبكة إخبارية تمولها الدولة، وهي شبكة الجزيرة، وهيمنت على رعاية الأحداث الرياضية العالمية، وتوسطت في نزاعات الشرق الأوسط، ونفذت استثمارات كبيرة في جميع أنحاء العالم، خاصةً في أوروبا. كما اتبعت قطر سياسات مستقلة عن المملكة. وقد أظهرت ميلًا لشراء، أو على الأقل النظر في شراء، المعدات العسكرية الروسية والصينية. وقد أقامت علاقاتٍ وثيقة مع إيران في الأعوام الأخيرة، حيث تتشارك الدوحة وطهران حقل جنوب بارس أو حقل الشمال للغاز في شمال البلاد، كما عززت تعاونها العسكري مع تركيا. وفي أماكن أخرى من الشرق الأوسط، أدخلت قطر نفسها في السياسة اللبنانية والفلسطينية، كما أقامت علاقات مع (إسرائيل). وباختصار، تحتفظ الدولة بشبكة واسعة من العلاقات مع الدول الكبيرة والصغيرة لتجنب وضع كل بيضها في سلة دول مجلس التعاون الخليجي.

ولكن ذلك لا يناسب أنشطتها جيرانها في الكتلة دائمًا. وقد استضافت قطر العديد من المفاوضات مع حركة طالبان، وأصبحت وطنًا ثانيًا لشخصيات بارزة من جماعة الإخوان المسلمين المنفيين من دول مثل مصر، والتي تحولت ضد الحركات الإسلامية السياسية. ولا يمكّن تبني الإسلاموية قطر من استعادة صلتها بالوهابية فحسب، وإنّما يمكّنها أيضًا من تمديد نفوذها إلى ما وراء حدود أراضيها الصغيرة وسكانها. أما بالنسبة للسعودية والإمارات، تشكل سياسات تلك الجماعات تحديًا لأنظمتها.

أسرة آل ثاني

وقد سيطر أسلوب آل ثاني على السياسة الخارجية للبلاد. وقد أثبتت أسرة آل ثاني، الذين حكموا قطر منذ أوائل القرن العشرين (بمساعدة من عائلاتٍ أخرى ذات نفوذ)، فعاليتها في استخدام الموقف الجيوسياسي للبلاد لصالحها. وكما هو الحال في بقية دول الخليج العربي، تحتفظ الأسرة الحاكمة في قطر بالسيطرة على مفاصل الدولة لتوليد وتوزيع الثروة. وهناك مجموعة صغيرة من النخب توجه السياسة وراء الأبواب المغلقة.

وبالنسبة لآل ثاني، سارت الخلافة من خلال الانقلابات الداخلية المتتالية، حيث يسيطر على الحكم ابن عم بدلًا من ابن عمه أو يستولي ابن على الحكم من والده. ويأتي التحول بمساعدة البيروقراطية المؤسسية التي يزرعها الأمير القادم على مر السنين قبل أن يستولي على العرش. وبسبب ندرة الصراع بين القبائل في قطر، يُحرم جيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي من فرص التدخل للهيمنة على آل ثاني، على الرغم من أنّ الإمارات والسعودية قد حاولتا من قبل.

وفي عهد الشيخ «حمد بن خليفة آل ثاني»، الذي استولى على السلطة من والده، أصبحت عائلة آل ثاني معروفة باستقلالها عن مجلس التعاون الخليجي. وقد ضاعف أمير قطر الحالي الشيخ «تميم بن حمد آل ثاني» من هذه الستراتيجية، مع العمل على بناء دعمه وشعبيته بين القطريين. وقد عززت أزمة دول مجلس التعاون الخليجي الحالية شعبيته، على الرغم من جهوده لتقليص بعض المزايا الاجتماعية الواسعة المتاحة للمواطنين القطريين. (حيث صرح عام ٢٠١٥ بأنّه آن للقطريين التخلص من دالاعتماد على الدولة في كل شيء).

ومع ذلك، يعد التزام الدوحة بهذه الاستقلالية سيفًا ذو حدين. وعلى الرغم من أنّها قد مكنت قطر من إقامة مجموعة متنوعة من العلاقات الدولية من جهة، إلا أنّها قد أضرت بعلاقتها مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي. وكلما طال أمد الأزمة داخل الكتلة، كلما زاد الضغط على العلاقات القطرية في الخارج. ولحل الأزمة الحالية، قد يكون على الدوحة أن تكون مستعدة للإطاحة ببعض الأفراد المرتبطين بالحركات الإسلامية. لكنّها لن تتخلى عن سيادتها. وقد تكون الروح الحاكمة لأسرة آل ثاني معقدة ومتناقضة، لكنّها لا تترك مجالًا يذكر للسعودية لإثارة القلاقل داخل قطر.

*< ستراتفور > ٢٠١٧/٧/٩ :

مؤامرة القصر الملكي في صلب الأزمة القطرية

*سايمون هندرسون

من هو الزعيم الحقيقي لقطر؟ على الورق، هو الأمير تميم بن حمد آل ثاني البالغ من العمر ٣٧ عاماً، وابن الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الذي تنازل عن العرش لصالح تميم في عام ٢٠١٣. لكن قيادتَي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة اللتين أصبحتا مقحمتان في خصام دبلوماسي فوضوي مع قطر تعتقدان أنه في الواقع الشيخ حمد، المعروف الآن باسم "الأمير الوالد"، الذي لا يزال يتحكّم بالأمور. ويمكن للحقيقة أن تملي نتيجة أزمة الخليج التي تحاول الولايات المتحدة التوسط فيها للتوصّل إلى تسوية مبكرة بينما تراقب إيران بشكل مؤذ من الهامش.

وهناك مجموعة متنوعة من الآراء حول الشخصية التي تتولّى الحكم فعلاً في الدوحة، وليس أي من هذه الآراء بالمديح لعائلة آل ثاني التي كانت سابقاً قبيلةً في الصحراء ولا يتجاوز عددها البضعة آلاف نسمة ولكنها تملك في الواقع ثالث أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم.

وفي رأي دبلوماسي سابق كان قد عاش في الدوحة لعدة سنوات، إنّ: "حمد لا يحب الإماراتيين والبحرينيين ولكنه يكره السعوديين تماماً". ويصرّ هذا الدبلوماسي على أن الأب لا يزال يدير الدبلوماسية القطرية. ويبدو أنّ حمد البالغ من العمر ٦٥ عاماً يتّخذ وجهة نظر تاريخية و "شخصية جداً". وفي غرفة تزيّنها خرائط قديمة، ألقى مرّة محاضرةً لمدّة خمسة أيام متتالية لوزير دفاع بريطاني زائر عن الروابط التاريخية لآل ثاني مع مواقع بعيدة، معظمها الآن في المملكة العربية السعودية. ووفقاً لمطّلع سابق على بواطن الأمور، إنّ حمد رجلٌ "قوي" و "خطر".

أمّا الذين لا يعرفون عائلة آل ثاني معرفةً وطيدة فلهم وجهة نظر أكثر اعتدالاً. فوفقاً لمسؤول أوروبي مشارك في استضافة قطر لكأس العالم في عام ٢٠٢٢: "لدى تميم الإرادة لكنّ والده يشكل قوة تقييدية". وتجدر الإشارة إلى أنّ استضافة قطر للمونديال تضمّنت إنفاق مليارات (الدولارات) على إنشاء البنى التحتية ورشاوى مزعومة دُفعت ليتم اختيار الدوحة كموقع لاستفاضة كأس العالم، الذي تقدّر وكالة استخبارات أوروبية أنها تبلغ ١٨٠ مليون دولار.

وبالنسبة للدوحة، يُعتبر مثل هذا المبلغ مصاريف جيب تقريباً. فقد منحها الغاز القطري أعلى معدل لنصيب الفرد من "الناتج المحلي الإجمالي" في العالم. وخلال فترة حكم حمد، استفاد الأمير من هذه الثروة لإنشاء قناة "الجزيرة،" التي هي أول شبكة تلفزيونية فضائية في المنطقة، مما أدى إلى زيادة نفوذ قطر إلى حد كبير، في حين أزعج جيرانها لأن القناة وفرت منبراً لأصوات المعارضة والواعظين المزعجين مثل رجل الدين الإسلامي يوسف القرضاوي. وعلى مرّ السنين، لم يتأثر حمد بالاحتجاجات الدبلوماسية على ما تبثه القناة، وغالباً ما كان يرد بكل ثقة وبشكلٍ يصعب تصديقه على مجموعة من السفراء بأن قناة "الجزيرة" إما مستقلة أو ينبغي السماح لها بحرية التعبير.

ويبدو أنّ حمد لا يستطيع أن يقاوم أي فرصةً من أجل إزعاج الدول الخليجية العربية المجاورة، حتى لو يؤدي ذلك إلى تفكك «مجلس التعاون الخليجي» الذي حمى إلى حد كبير الأنظمة الملكية العربية والمشيخات المحافظة من الاضطرابات التي تشهدها المنطقة منذ اندلاع الحرب الإيرانية –العراقية عام ١٩٨٠. وتكثر الأمثلة عن الأعمال التي قام بها حمد لإزعاج جيرانه. ففي مرحلةٍ مبكرة من الحرب الأهلية السورية، تصارعت قطر مع السعودية حول من سيدعم المقاتلين الجهاديين الأكثر فعالية. ودعمت الدوحة أيضاً جماعة «الإخوان المسلمين» باعتبارها موجة المستقبل بالنسبة للعالم الإسلامي، وهو موقف مثير للسخرية نظراً لأنّ «الإخوان» يعارضون المشيخات الوراثية كما هي الحال في قطر.

وتمتدّ علاقة حمد العدائية مع جيرانه العرب إلى الأيام الأولى من استلامه الحكم. فبعد أن أزاح والده جانباً في عام ١٩٩٥، حاول السعوديون والإماراتيون، مع بعض التدخل البحريني، تنظيم انقلابٍ مضادّ. وتمّ تجنيد عدّة مئات من رجال القبائل، وأُنشئ على الأقلّ مخزن واحد للأسلحة في الصحراء. بيد أنّ المؤامرة فشلت لأنّ أحد رجال القبائل

أبلغ بلاط حمد بالمخطّط. ولكن لخيبة أمل حمد، تمّ تعتيم أي إدانة من جانب الولايات المتحدة لكي لا تزعج السعودية، الحليف الإقليمي الأكبر والأهم.

إلا أنّ اهتمام واشنطن لمشاعر الرياض لم يواجَه بالمثل. ففي عام ٢٠٠٣ سحب السعوديون الرخصة للقوات الجوية الأمريكية باستخدام "قاعدة الأمير سلطان الجوية". وكانت قطر قد بنت "قاعدة العديد الجوية" العملاقة أساساً لاستغلال مثل هذه الفرصة. وقد حلّقت طائرات عسكرية أمريكية من هذه القاعدة أثناء العمليات في أفغانستان والعراق، وكذلك ضدّ تنظيم «الدولة الإسلامية».

وتقود السعودية والإمارات والبحرين، إلى جانب مصر، محاولة عزل قطر عن طريق قطع الخطوط الجوية، وتقييد الشحن، وإغلاق الطريق البري عبر السعودية. ووضعت هذه الدول قائمةً تضمّ ١٣ مطلباً، ومنحوا قطر مهلةً حتى ٢ تموز/يوليو لقبولها. وكان ذلك الوقت أكثر ممّا تحتاجه الدوحة – التي رفضت هذا الأسبوع جميع هذه المطالب. وتتراوح هذه المطالب من تلك الغريبة على ما يبدو، مثل طرد أفراد «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني (هل هناك أيّ منهم في قطر؟) إلى تلك الواضحة – مثل طرد أي منشقين سياسيين إلى بلدانهم الأصلية في السعودية أو الإمارات أو البحرين أو مصر. وهناك أيضاً المطالب شبه المستحيلة مثل إغلاق قناة "الجزيرة"، التي أصبحت الآن علامةً تجارية عالمية تعادل قيمتها مليار دولار ويمكن مشاهدتها في الفنادق في جميع أنحاء العالم.

ولا يبدو أن قطر تلتزم بقواعد اللعبة التي يمارسها خصومها، وأفادت مصادر مطّلعة بأن الرياض وأبو ظبي أصيبتا بخيبة أمل عندما نشرت الدوحة قائمة المطالب. والسؤال الذي يُطرح هو: ما الذي سيحدث الآن؟

وعلى المدى الأطول قليلاً، يتوقّف ردّ حمد وتميم على مقدار الضغط عليهم من عشيرة آل ثاني الأوسع. فقيادة حمد لا تحظى بالاحترام الكامل، كما أن هناك احترام أقل لقيادة تميم. وقد أثار تولي الأمير السابق العرش عام ١٩٩٥ استياءً داخل الأسرة الموسّعة، ولا تزال هذه النظرة على ما هي. إنّ خطوط النسب مهمة لـ آل ثاني، وواقع كون والدة حمد من عائلة العطية يُشكل نقطةً سلبية. ولذلك يُنظَر إلى حمد على أن نصفه فحسب هو من عائلة آل ثاني، وأنه "طائر الوقواق في العش" ("الدخيل غير المرحّب به") على حدّ تعبير أحد الملاحظين المطّلعين. كما أنّ اثنتان من زوجات حمد الثلاث من عائلة آل ثاني، ولكن زوجته المفضلة – ووالدة تميم – هي الإمرأة المثالية (الجميلة) موزا المتحدّرة من عائلة المسند. لذلك فإنّ وضع تميم داخل عائلة آل ثاني لم يعد آمناً، ويمكن القول إنه أقلّ أماناً من وضع حمد. ومن المحتمل أنّ الرياض وأبو ظبي تحاولان تهيئة شخص بديل من آل ثاني يكون أكثر مطواعية ليتولّى دور القيادة.

ومن المرجّح أنّ المجتمع القطري الأوسع لا يريد أن يكون على خلاف مع السعودية. كما لا يريد أن يعتمد على إيران التي تشكل الآن طريقاً لوصول الإمدادات الغذائية التي لم تعد تصل عبر السعودية.

لكن الضغوط الداخلية من أجل التوصل إلى مصالحة قد لا تكفي بالنسبة إلى حمد ليتنازل عن الكثير، على الأقلّ في الوقت الراهن. ويمكن لصحته أن تشكّل عاملاً مهماً. فبعد أن كان يعاني سابقاً من زيادةٍ كبيرة في الوزن، أصبح الآن أكثر نحافةً، ولكنه يبدو هزيلاً وليس بصحة جيدة. وقد عانى من مشاكل في الكلى، ويعتقد الدبلوماسيون أنّه خضع لعملية زرعٍ واحدة على الأقل.

وفي الدبلوماسية الحالية، لم يكن هناك ظهور عام بارز لحمد أو لتميم. ولكن قد يكون حمد سعيداً بالأزمة المتفاقمة. فقبل عدة سنوات، تم تكليف حمد بن علي وهو شاب من آل ثاني يتمتّع بسمعة لكونه مقتدر، بإقامة مشروع للأمن الغذائي. وكان الدبلوماسيون يعتقدون في ذلك الوقت أنه كان من المفترض أن يعالج مشروعه خطر مضيق هرمز، عند مدخل الخليج، الذي أُغلق أمام الشحن. والآن يبدو أن الأمير الوالد كان يخطّط مسبقاً. فما هي الحيل الأخرى التي يخبّئها؟

*سايمون هندرسون هو زميل "بيكر" ومدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن، ومؤلف مشارك في مذكرات المعهد السياسية لعام ٢٠١٧ "إعادة بناء التحالفات ومكافحة التهديدات في الخليج".

*"فورين بوليسي" ٢٠١٧/٧/٩ :

عاصفة الحصار.. قطر أثبتت حسن إدارتها للأزمة

*د. شفيق ناظم الغبرا

كشفت الأزمة الأخيرة في منطقة الخليج الكثير.. فالدول الخليجية الثلاث السعودية والإمارات والبحرين بالإضافة لمصر الذين أعلنوا محاصرة دولة قطر، فعلوا ذلك في منطقة ستراتيجية (نفط وغاز) تسيطر على أمنها الولايات المتحدة عبر قواعد عسكرية، لكن دول الخليج الست محاطة بنفس الوقت بدول كبرى مؤثرة وبحروب مشتعلة (اليمن والعراق وسوريا مثلاً)، كما ومحاطة بدول إقليمية قوية كإيران وتركيا..

ومنذ بداية الأزمة في الخامس من يونيو ٢٠١٧ اكتشفت الدول التي تحاصر قطر أنها يجب أن تقنع العالم بالاتهامات التي وجهتها للدوحة. فلا العالم اقتنع بالتهم حول الإرهاب ولا تقبل فكرة أن محطة فضائية كالجزيرة خطر إرهابي ولا الشعوب العربية والخليجية استساغت الحصار.

وقد اكتشفت قطر بسرعة قياسية أنها تملك صداقات ستراتيجية، إذ بدأت بعد ساعات من الأزمة وساطة أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، بينما قامت تركيا في اليوم الثالث للأزمة بإرسال قوات لقطر، وقد أسهم الموقف العماني المحايد في بناء حالة التوازن في مجلس التعاون الخليجي، فيما عرضت إيران إمدادات الغذاء وفتحت طرق الطيران.. هذه أبعاد لم تحسب لها دول الحصار حساب، مما يؤكد فرضية أن الحصار كان عملاً انفعالياً .

لقد صمدت قطر، إذ استطاعت الاستفادة من خلاف البيت الأبيض مع المؤسسات الأمريكية كوزارتي الدفاع والخارجية، كما استطاعت استمالة المواقف الأوروبية والألمانية والفرنسية باتجاهها، بينما نجحت في تأمين الطعام والتموين والبناء عبر الميناء والمطار بالإضافة لتفعيل اتفاقها العسكري مع تركيا.. في هذه الأزمة خرجت قطر بمكاسب، إذ اختبرت حالة وطنية جديدة مؤمنة بذاتها ومتجاوزة لتركيبتها العائلية والقبلية، كما وطورت الأزمة علاقة جديدة بين قطر والجاليات العربية والأجنبية العاملة ضمن أراضيها. يمكن القول بأن الأزمة قدمت للدوحة ولادة جديدة، وأن هذا سينعكس على مستقبل تطورها.. واكتشف القطريون في ظل الأزمة مدى هدوء وثقة وصلابة سمو الأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، كما واكتشفوا مدى احتراف وإقناع وتواضع وزير خارجيتهم الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني.. لقد دفعت الأزمة بعشرات القطريين نحو واجهة تمثيل بلدهم والتحدث عبر وسائل الإعلام بلغة متزنة عكست حالة صمود.. وكشفت الأزمة مدى تحكم القرار الأمريكي بالدول المحاصرة للدوحة.. فالقرار الأمريكي (البيت الأبيض) سمح للدول الأربع بالتصعيد عندما أعطاها الضوء الأخضر في ظل مؤتمر الرياض، لكن البيت الأبيض طلب إيقاف التصعيد(بسبب وجود أزمة أهم وأكثر جدية مع كوريا الشمالية).. لقد وقع ذلك قبل المؤتمر الصحفي للدول الأربع بوقت قصير.. هكذا جاء المؤتمر الصحفي للدول المحاصرة في الخامس من يوليو مخيباً لآمال داعمي ومعارضي الحصار.. كان الأفضل لو تم إلغاء المؤتمر الصحفي واستبداله ببيان يعيد كل شيء للكويت وللوساطة الكويتية، لكن الارتباك كان سيد الموقف أثناء المؤتمر.

في هذه الأزمة تبين بأن مجلس التعاون لا مستقبل له بلا آليات قانونية لحل النزاعات، وبلا آليات ديمقراطية ومشاركة شعبية وحريات.. وبغياب هذه الأبعاد لن يبقى مجلس التعاون وحدة واحدة، بل سيكون مصيره ذات المصير الذي واجهته الجامعة العربية.. فبطبيعة الحال تؤدي السيطرة الأمنية والتعسف والاستقواء بين الدول استناداً إلى القوة والحجم لمزيد من التفكك وتراجع الثقة المتبادلة .

لقد نجحت قطر في حماية نفسها من ضربة كادت تنهي وجودها، ولولا سرعة التحرك وحسن إدارة الأزمة لما صمدت قطر أمام العاصفة.. قطر اليوم في بداية جديدة، فقد اكتسب نظامها السياسي وأميرها الشيخ تميم بن حمد آل ثاني زخماً كبيراً وشرعيةً مضاعفةً، وهذا بحد ذاته سيعطي قطر مساحة لتطوير نموذجها الهادئ.

*صحيفة (الوطن) القطرية ٢٠١٧/٧/٩ :

واشنطن «تأمر» بالتهدئة مع قطر: احصروا المطالب بمكافحة الإرهاب

*ابراهيم الأمين

كشفت مصادر دبلوماسية عربية لـ«الأخبار» أنّه منذ اليوم الأول لبدء السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة والبحرين «حصار» قطر، برز تمايز بين هذه الدول، بما فيها البحرين التي (وإن كان لا يعوّل على موقفها)، تشكو من أنها مدعوّة فقط لتنفيذ القرارات. وقد أبدت المنامة في وقت سابق، كما القاهرة، امتعاضها من محاولة الرياض وأبو ظبي حصر الملف بهما فقط.

وقالت المصادر إنّ الإمارات تظهر حماسة استثنائية للتصعيد والذهاب في المواجهة حتى النهاية. وهي، في هذا السياق، تقترح على الدوام برنامج عقوبات يجعل قطر في وضع «الاستسلام لا التفاوض» إن أمكن. أما السعودية، التي تريد آليات ضغط قاسية، فهي مع فتح الباب أمام احتواء الإمارة، وخصوصاً أن ولي العهد الجديد محمد بن سلمان وجد نفسه أمام مهمة تطويع جميع القيادات السعودية داخل العائلة الحاكمة وخارجها، ومنع أي معارضة لتوليه إدارة البلاد. وتضيف المصادر أنّ للسعودية أسباباً أخرى، من بينها حذرها في فتح ملفات يمكن أن تصيبها لاحقاً، وخصوصاً في ما يتعلق بملف الحريات والإرهاب.

أما مصر فقد ظلّت، رغم الحملة القطرية القاسية ضدها، تريد الخطط المدروسة ولا تنوي الذهاب بعيداً، وخصوصاً أنها ليست متوافقة على كل الأهداف مع الآخرين، كما أنها وضعت مسبقاً سقفاً لخطواتها، وهي ليست في وارد التوجه نحو مواجهات تتطلب منها مساهمات غير سياسية. وأوضحت المصادر أنه بعد الإعلان عن المقاطعة وفرض الحصار على قطر، بالغ السعوديون والإماراتيون في النتائج المتوقعة. وهو أمر تجنّبه المصريون الذين يعتقدون بأن الإجراءات العقابية من شأنها التأثير السلبي الجدي على قطر، وأنّ طول الفترة سيترك أثره الأكبر أيضاً. بينما ضغط الإماراتيون للبدء بجرعة ثانية وسريعة من العقوبات التي يعتقدون أنها ستربك النظام القطري وتدفعه الى التنازل، أو إلى المواجهة الشاملة التي تبدي أبو ظبي رغبة فيها.

لكن الرياض عادت سريعاً إلى ربط خطواتها اللاحقة بنتائج الاتصالات مع الولايات المتحدة والغرب. علماً بأنّ قطر تسعى أيضاً إلى حصر التفاوض مع دول الخليج. ويبدو أنّها اقترحت على الأمريكيين أن ينظموا اجتماعات مع السعودية والإمارات والبحرين لكنها رفضت إنضمام مصر إليها. الجميع في انتظار نتائج زيارة وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون الذي يأمل انجاز مهمة ناجحة خلال وقت قصير.

وتكشف المصادر أنّ اختيار القاهرة مكاناً لعقد الاجتماع التشاوري عقب الرد القطري على لائحة مطالب الـ ١٣ لم يكن صدفة. وليس صحيحاً أنه جرى بناءً على رغبة سعودية ــ إماراتية بمنح القاهرة دوراً إضافياً أو توريطها، بل جاء استجابة لنصائح وضغوط ــ بعضها مباشر ــ من عواصم غربية، بينها واشنطن، أرادت من الاجتماع عدم التصعيد... وهو ما حصل.

وتقول المصادر إن الاتصالات التي أجراها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قبل يومين من اجتماع القاهرة مع قادة السعودية والإمارات وقطر هدفت إلى احتواء التصعيد. لكن اتصال ترامب بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تضمن طلباً مباشراً من القاهرة بالتهدئة والبحث في سبل وضع إطار «قابل للحياة والتفاوض» في المرحلة اللاحقة. وجرى الاتفاق بين القاهرة وواشنطن على حصر الأمر بمطلب «وقف دعم الإرهاب تمويلاً وتحريضاً». وفي هذا السياق، يتناقل دبلوماسيون عرب في القاهرة معلومات عن الاجتماعات، سواء الأمنية التي سبقت اجتماع وزراء الخارجية أو الاجتماع نفسه. وفي هذه المعلومات، أنّ الجانب المصري كان مصرّاً على التهدئة وعدم الانفعال، وجرى التفاهم على آلية لدرس الخطوات المقبلة، كما اتُفّق على تأخير اصدار بيان عن الدول الأربع والاكتفاء ببيانات صحافية يوم الاجتماع، وهذا ما حصل.

ولفتت المصادر الدبلوماسية العربية إلى أنّ أهم قرار صدر عن اجتماع القاهرة، هو اعتبار لائحة المطالب الأولى (١٣ بنداً) لاغية، وأن الحديث يدور الآن حول بند متعلق بالإرهاب. وفي هذا السياق، كشفت أنّ عدم اهتزاز الموقف القطري في الأيام الأولى للأزمة، والهجوم الدبلوماسي المضاد للدوحة وعدم وجود موقف موحد داخل الإدارة الأمريكية، سمح لقطر، ولداعمين لها في الغرب، باعتبار أن الطريقة التي اتُبعت غير مجدية، وخصوصاً أن في دول

غربية عدة، وحتى في مؤسسات الاستخبارات والدفاع الأمريكية، هناك من يعرف أنّ ما قامت به قطر جرى بعلم هذه الدوائر، وأنّ دعم المجموعات الإرهابية في أكثر من منطقة عربية يشمل السعودية أيضاً بشكل خاص.

أضف إلى ذلك ما نقل عن مسؤول كويتي رفيع من أن الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح الذي تولى الوساطة، سمع كلاماً متناقضاً من مسؤولي دول الحصار، وهو تنبّه منذ اليوم الأول الى أنّ هناك من لا يريد حلاً. وقال المسؤول: «في اليوم الذي أُرسلت فيه المطالب، كان واضحاً أنهم يريدون منّا حمل وثيقة الاستسلام والعودة بتوقيع الجانب القطري عليها. هذا لا يسمى دور وساطة، بل دور الرسول الذي ينقل البلاغ. وهو أمر لا تجد الكويت نفسها مضطرة للقيام به». وبحسب المسؤول الكويتي، فإن الجميع متفهم للحاجة إلى «ضبط» السلوك القطري، لكن الأمور لا تسير وفق هذا المنطق. ونفى المسؤول أن تكون الكويت قد طلبت مساعدة الغرب، لكنها أبلغت العواصم الغربية وجهة نظر «منطقية» لجهة اعتبار المطالب «تعجيزية». وهو أمر تطابق مع مواقف عواصم غربية اعتبرت أن الغرض السياسي والإعلامي من لائحة المطالب قد استنفد، وأن الحوار الجدي يجب أن يأخذ شكلاً مختلفاً. مع الإشارة هنا إلى أنّ الجانب الكويتي فشل في إقناع جميع الأطراف بعدم تسعير الحملة الإعلامية المتبادلة، وكل ما أمكنه كان إقناع الأمير القطري تميم آل ثاني بعدم إلقاء خطاب قد يعقّد أي محاولة للتوسّط مع الآخرين.

»مطالب جديدة قابلة للتنفيذ«

قالت مصادر دبلوماسية عربية في القاهرة إنّ خلاصة النقاشات والاتصالات والوساطات التي جرت في الأسابيع الماضية، أفضت إلى نتيجة تفيد بأنّ التركيز يجب أن يكون على امكانية إقرار تسوية ترضى عنها دول الحصار أولاً، وتحظى بدعم غربي ثانياً، وتكون، أيضاً، قابلة للتنفيذ من الجانب القطري.

وتضيف المصادر أنّ الدوحة قرّرت رفع شعار «التماثل في الخطوات»، استناداً إلى نصائح عربية ودولية بعدم الذهاب بعيداً في المواجهة. ويعكس هذا الشعار استعدادها للسير في خطوات «شرط أن تلتزم بها بقية الدول الخليجية». وحسب المصادر فإن النقاش ينحصر الآن في ملف «الارهاب»، وتحت العناوين التالية:

ـ استغناء قطر طوعاً عن كل هوامش المناورة الخاصة بها في التعامل مع كل المعارضين المدنيين أو العسكريين الذين يعملون في سياق مناقض لستراتيجية الرياض.

ـ تتعهد الدوحة بالامتناع عن دعم أي وجهة أو شخصية أو جهة معارضة في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر، وتتولى إعادة صياغة علاقتها مع «الإخوان المسلمين»، بما يتناسب والسياسة العامة لمجلس التعاون ومصر. وتأخذ، أيضاً، في الاعتبار مساعي الغرب اوضع اسم التنظيم على اللوائح العالمية للتنظيمات الارهابية.

ـ توافق قطر على عمليات تدقيق تمنع «تسرب» الأموال إلى هذه المجموعات سواء مباشرة من خلال بعض الأفراد أو الشركات التجارية الوهمية، أو من خلال الجمعيات الخيرية.

ـ تتعهد الزام وسائل الاعلام التابعة لها بسياسة جديدة، على قاعدة الالتزام بوقف التحريض المباشر ضد أي حكومة في دول المقاطعة، أو الترويج لنشاط وعمل المجموعات المسلحة في الدول العربية، والتوقف عن دعم أي نشاط سياسي أو ثقافي يخصّ هذه المجموعات أو الداعمين لها.

ـ تلتزم انجاز خطّة خلال فترة معينة، تنتهي بابتعاد غالبية المعارضين لأنظمة الحكم في دول الحصار، ويتمّ اخضاع من يبقى إلى شروط شبيهة بتلك المعتمدة في سلطنة عمان، لجهة الزام كل لاجئ سياسي بعدم القيام بأي نوع من النشاط السياسي.

ـ تلتزم الإطار المعتمد حالياً من قبل الدول الأربع في طبيعة العلاقات التي تربطها بكل من تركيا وإيران، مع تركيز من جانب السعودية على ضرورة الغاء أي نوع من التواصل بين قطر وبين قوى سياسية مثل حركتي «حماس» و«الجهاد الاسلامي» في فلسطين و«حزب الله» في لبنان.

*صحيفة (الاخبار) اللبنانية ٢٠١٧/٧/١٠ :

مسؤول أمريكي: قطر متورطة في هجمات ١١ سبتمبر

قال ريتشارد كلارك رئيس لجنة مكافحة الإرهاب الأمريكية السابق، إن قطر متورطة وتتحمل جانب كبير من المسؤولية عن هجمات ١١ سبتمبر وغيرها من الهجمات الإرهابية الكبرى.

ونشر رئيس لجنة مكافحة الإرهاب خلال فترة رئاسة كل من بيل كلينتون، وجورج دبليو بوش، مقالا في صحيفة «نيويورك ديلي نيوز» الأمريكية، تحدث فيه عما وصفه بـ«إيواء قطر لواحد من أخطر الإرهابيين في العالم، وحمايته وحرمان أجهزة الأمن الأمريكية من القبض عليه.»

وروى كلارك قصة تكشف ما وصفه بعدم ثقة الأجهزة الأمنية الأمريكية بالقطريين، وشكوكهم الكبرى بعلاقاتهم مع جماعات وقيادات إرهابية، في مقال عنونه بـ«طالما عرفنا أن قطر مشكلة.»

وقال المسؤول الأمريكي: الحقيقة الواضحة أن قطر وفرت فعليا ملاذا لقادة وجماعات إرهابية، وهذا الأمر ليس جديدا بل هو مستمر منذ ٢٠ عاما. وتابع قائلا «أحد أبرز من قدمت لهم الدوحة الحماية، هو العقل المدبر لهجمات ١١سبتمبر، خالد شيخ محمد». ومضى قائلا «أدركت الأجهزة الأمنية خطورة خالد شيخ محمد عام، ١٩٩٣، بعد ارتباط اسمه بعملية تفجير شاحنة بالقرب من مركز التجارة العالمي، وعرفنا أنه فعليا لديه قدرات واسعة على ترتيب عمليات إرهابية كبيرة، وله قدرات أقوى بكثير من أسامة بن لادن.»

ومن جانبها، كشفت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية أن الحاكم الفعلي لدولة قطر هو الأمير الأب حمد بن خليفة آل ثاني، الذي عاد إلى واجهة القرار، وهو الذي يتولى الآن إدارة تداعيات الأزمة الراهنة مع الخليج، وليس ابنه تميم. وتحت عنوان «دسائس القصر في قلب أزمة قطر»، مؤكدة أن قصر الحكم في الدوحة يشهد الآن ترتيبات «تآمرية» ترجح بأنها ستحكم تداعيات الأزمة الراهنة.

واعتبرت المجلة أن الشيخ حمد هو الحاكم الآن، وأوضحت أن تميم يميل إلى الرضوخ والاستجابة للمطالب الخليجية والعربية، لكن حمد متشدد في التعنت، مؤكدة أنه شخص «غير محبوب» في قبيلته، لأنه لا ينتمي كلياً لقبيلة آل ثاني من ناحية أمه، مشيرة إلى أن الشيخ حمد يكره السعوديين والإماراتيين والبحرينيين ويتهمهم بالقيام بمحاولة انقلاب مضاد ضده بعد أن أطاح بوالده الشيخ خليفة عام ١٩٩٥.

ونقلت المجلة عن دبلوماسي غربي عاش في الدوحة لفترة طويلة قوله إن «الشيخ حمد لا يحب الإماراتيين والبحرينيين ويكره السعوديين بشدة، هذا الشيخ لا يزال هو الحاكم الفعلي في قطر على الرغم من تنازله لابنه الشيخ تميم». ولفت التقرير، الذي عرضه الباحث سايمون هندرسون المتخصص في الشئون الخليجية، إلى أن قبيلة آل ثاني تعتبر من أصغر القبائل في منطقة الخليج، إذ يصل عدد أفرادها إلى بضعة آلاف فقط، لكنها أشارت إلى أنها تسيطر على ثالث أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا وإيران.

وأضافت المجلة، أن اثنتين من زوجات حمد الثلاث تنتميان لقبيلة آل ثاني، لكن زوجته الأكثر شعبية، موزة، هي من قبيلة «آل مسند»، أي أن وضع تميم داخل قبيلة آل ثاني لا يعتبر قوياً وهو أقل أماناً من وضع والده، مؤكدة «أنه من هذا المنطلق قد تسعى السعودية والإمارات إلى البحث عن بديل أكثر مرونة وواقعية من آل ثاني لحكم قطر». وفي الدوحة، قال عبد الله بن حمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء القطري ووزير الطاقة والصناعة السابق، إن دولة قطر مستعدة للتعايش والتعامل مع جميع احتمالات الأزمة الخليجية والحصار المفروض عليها، مشيراً في نفس الوقت إلى أمله بنجاح جهود الوساطة الكويتية التي يقودها أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح. ولفت العطية إلى أن دولة قطر تعلمت درساً قاسياً من الأزمة الحالية، «ولكنه درس مفيد.»

*وكالات ومصادر متعددة ٢٠١٧/٧/١٠ :

تعليق: أزمة قطع العلاقات مع قطر أضرت بمختلف الأطراف

أعلنت كل من السعودية والإمارات ومصر والبحرين في ٥ يونيو الماضي بشكل مفاجئ قطع علاقاتها مع قطر، متهمة الأخيرة بدعم الإرهاب والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وفي ٢٣ يونيو، قامت الدول الأربعة بإبلاغ قطر بـ" ١٣ مطلبا" عبر أمير الكويت لحل الأزمة، وأعطت قطر مهلة بـ١٠ أيام للرد. وبعد مرور شهر على اندلاع الأزمة، عقد وزراء خارجية الدول الأربعة في ٥ يوليو الجاري اجتماعا في القاهرة أصدروا خلاله بيانا مشتركا، عبروا فيه عن عدم رضاهم عن رد قطر على "المطالب الـ ١٣".

العقوبات سلاح ذو حدين

قررت الدول الأربعة بزعامة السعودية منذ اليوم الأول للأزمة تنفيذ حصار ومقاطعة لقطر، تسببت في خسائر لايستهان بها بالنسبة للأخيرة. حيث تراجعت سوق الأسهم القطرية في اليوم الأول بـ ٧,٠٦٪، و٨ يونيو وصلت خسائر البورصة القطرية إلى ٣٥ مليار ريال قطري. ويقدر بعض المحللين الإقتصاديين الخسائر القطرية الناجمة عن الحصار الجوي والبحري والمقاطعة الإقتصادية والإرتفاع المشطّ لأسعار السلع بـ ٣٠ مليار دولار.

لكن هناك خبراء يرون بأن قطر تمتلك وفرة كبيرة من السيولة، ولديها القدرة على مواجهة الطوارئ. في هذا الصدد، تشير بيانات الغرفة التجارية القطرية إلى ان حجم ثروة صندوق الثروات السيادية القطرية قد بلغ ٣٣٥ مليار دولار، كما تمتلك قطر احتياطي من النقد الأجنبي يبلغ ٤٣,٦ مليار دولار. وهو ما يمتيح لقطر استيراد ماتريده من السلع من خارج دول الحصار.

لكن قطر ليست المتضرر الوحيد، فدول مجلس التعاون بصفتها شركاء اقتصاديين مهمين بالنسبة لقطر، تأثرت اقتصاداتهم بأزمة قطع العلاقات أيضا.

تظهر الإحصاءات أن حجم التجارة بين قطر من جهة والسعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة أخرى، قد بلغ ٣٨,٤ مليار ريال في عام ٢٠١٦. وهو ما يمثل ٨٤٪ من حجم التجارة القطرية مع الدول العربية، و ١٢٪ من اجمالي حجم التجارة الخارجية القطرية. في هذا الصدد يقول الخبير الإقتصادي القطري عبدالله صالح، بأن أزمة قطع العلاقات قد ألحقت بالفعل أضرارا على الإقتصاد القطري، لكنها في ذات الوقت ألحقت أضرارا بالدول المقاطعة، بعدما توقفت صادراتها إلى قطر.

تجدر الإشارة إلى أن الغاز القطري يمثل قرابة ٤٠٪ من حجم الإستهلاك الإماراتي، كما تستورد شركات الطاقة الحكومية الإماراتية الغاز الطبيعي من قطر وتصدره الى أمريكا وعمان ودول أخرى. لذلك، لاشك في أن انقطاع العلاقات بين البلدين قد تسبب في خسائر اقتصادية كبيرة بالنسبة للإمارات أيضا.

أما مصر التي تعد أحد أطراف أزمة قطع العلاقات، فقد شهدت هي الأخرى أضرارا إقتصادية فادحة بسبب قطع الرحلات البرية والجوية والبحرية مع قطر. وتعد قطر تاسع أكبر مستثمر في مصر، ووفقا لبيانات وزارة الصناعة والتجارة المصرية، فقد فاق حجم الإستثمارات القطرية في النفط والبنية والتحتية وغيرها من المجالات في مصر ٥ مليارات دولار. ويذكر حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ ٣٢٥ مليون دولار في عام ٢٠١٦، من بينها ٢٨٢ مليون دولار كصادرات مصرية إلى قطر. ويبلغ عدد المصريين في قطر في الوقت الحالي ٣٢٠ ألف مواطن، ويمثلون مصدرا مهما للتحويلات بالعملة الأجنبية بالنسبة لمصر. وقد تسببت أزمة قطع العلاقات في إثارة مخاوف كبيرة لدى المصريين المقيمين بقطر، خشية ترحيلهم إلى بلدهم. مايعني بأن ترحيلهم قد لايتسبب في فقدانهم وظائفهم فحسب، بل سيؤثر بشكل كبير على الإحتياطي المصري من النقد الأجنبي.

تعد البحرين مصدرا مهما للطاقة بالنسبة لقطر. ورغم أن قطر تنتج الغاز والنفط، إلا أن وارداتها من الغاز والديزل وغيره من المنتجات النفطية تأتي من البحرين. لذا فإن قطع المبادلات التجارية مع قطر سيخلف أضرارا إقتصادية كبيرة بالنسبة للبحرين التي تعتمد بشكل أساسي على تصدير المنتجات النفطية.

*صحيفة(الشعب) الصينية ٢٠١٧/٧/١٠ :

عمان تخشى «الغدر الخليجي» بعد تجربة قطر

لم يحظ الكثير من القادة بما حظي به السلطان «قابوس»، سلطان عمان، من المكانة. وتجد صورته معلقة دائمًا على حوائط كل المحال. وكل ستة أشهر أو نحو ذلك، بين نوباتٍ من علاج السرطان، يظهر على شاشة التلفزيون لإثبات أنّه لا يزال على قيد الحياة.

وفي آخر ظهورٍ له في مايو/أيار، بدا أنّه يعاني من الألم. كان يرتدي سترة بيضاء مماثلة لتلك التي كان يرتديها والده قبل تدخل ابنه لإبعاده، منقذًا البلاد من الإفلاس، قبل إرساله إلى المنفى في دلهي.

وبعد ٤٧ عامًا، تحتاج عمان مرة أخرى إلى زعيمٍ قويٍ لإصلاح أمورها المالية. ويحافظ السلطان، بضمان الرفاهية لشعبه بالإضافة إلى إدارة البلاد بقبضة حديدية، على هدوء البلاد ومنع شعبه، البالغ ٤ مليون نسمة الآن، من التمرد. واستطاع السلطان احتواء الاحتجاجات خلال الربيع العربي عام ٢٠١١ عن طريق رفع الإنفاق العام بنسبة ٧٠٪ على مدى الأعوام الثلاثة التي أعقبت ذلك. ولكن منذ انهيار أسعار النفط عام ٢٠١٤، لم يعد قادرًا على تحمل ذلك. ومما يزيد الأمور سوءًا، أنّ جيران عمان العرب يحجبون عنها المساعدات، بسبب صداقتها مع إيران، والحياد في أزمة اليمن، والآن قربها من قطر. وقد واجه السلطان عجزًا في الميزانية بنسبة ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٥، و٢١٪ عام ٢٠١٦.

لكنّ الإنفاق يتزايد بغض النظر عن تلك الأرقام. وفي عام ٢٠١٦ تضاعف الجزء غير المحسوب من الميزانية، والذي يتضمن بدلاته الخاصة، وزيادة مرتبات عدد من موظفي الدولة، وتسلم دفعة جديدة من طائرات التايفون الحربية بريطانية الصنع. ومع ارتفاع تكلفة خدمة الدين العماني، تنمو الشكوك حول ما إذا كانت ستتمكن من سدادها. وفي مايو/أيار، غيرت وكالة التصنيف الائتماني« ستاندارد آند بورز» تصنيفها لسندات عمان إلى حالة غير المرغوب فيها. وقد يصبح السلطان أول زعيمٍ خليجي يتم استدعاؤه من قبل صندوق النقد الدولي.

وتحتاج عمان لتعادل ميزانيتها أن يرتفع سعر برميل النفط من ٥٠ دولار إلى ٨٠ دولار. ويشكك المراقبون أن يحدث ذلك، في الوقت القريب على الأقل. وفي الخريف الماضي، سجنت السلطات المحررين والصحفيين بسبب تداول تقرير لوكالة رويترز عن الفساد.

وعندما كان أصغر سنًا، كان السلطان ثوريًا. فبعد الإطاحة بحكم والده، الذي يشبه حكم العصور الوسطى، عام ١٩٧٠، أعلن نهضةً في البلاد، وألغى العبودية، وزاد عدد المدارس ثلاثمائة ضعف (من ثلاثة مدارس فقط)، وأضاف ٣٠ ألف كيلومتر إلى ١٥ كيلومترًا من الطرق المعبدة في عمان.

وتهدف رؤية ٢٠٢٠ التي كشف النقاب عنها عام ١٩٩٥ إلى تحويل الاقتصاد من الاعتماد على النفط، وإطلاق العنان للقطاع الخاص، وإنشاء قاعدة صناعية واسعة. ولكن في العام الماضي، أعاد تسميتها برؤية ٢٠٤٠. وكان من المفترض أن تمثل صادرات النفط ٤٠٪ فقط من الإيرادات الحكومية الآن، بعد أن كانت ٦٦٪ عام ١٩٩٥. وبدلًا من ذلك، ارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من ٨٠٪. وتسيطر القيادة على السياسة كما الحال في الاقتصاد. وبالإضافة إلى كونه السلطان، فإنّ «قابوس» أيضًا هو رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع والمالية ورئيس البنك المركزي. ويعد مجلس الشورى، أو المجلس الاستشاري، مجرد واجهة تجميلية.

وباعتبار خزائن عمان فارغة، فقد تأخر استكمال مطار مسقط الجديد إلى عامٍ آخر. وتتعرض الشركات الخاصة لضغوط كبيرة لاستيعاب عشرات الآلاف من الخريجين الذين يدخلون القوة العاملة كل عام. وقد اندلعت احتجاجات ضد ارتفاع أسعار البنزين لفترة وجيزة في فبراير/شباط الماضي. وإذا لم يتم القيام بأي شيء، يخشى المراقبين الأجانب من أن تفتت البلاد أو تستسلم لانقلابٍ آخر في القصر.

وقد تزيد أزمة قطر مع دول مجلس التعاون الخليجي الطين بلة. ومع تصاعد التوترات داخل المجلس، وبين دول المجلس وإيران، أصبح موقف عمان معقدًا. وفي ظل الحصار، تقوم قطر بتسيير الحركة الجوية عبر مسقط. وتم الكشف هذا الأسبوع عن طريقٍ جديدٍ إلى مدينة صحار الصناعية في عمان. كما تخطط عمان لجذب حركة المرور من ميناء جبل علي العملاق في دبي. ويسمح السلطان للصينيين بتوسيع ميناء الدقم، مينائه الجديد في المحيط الهندي، مقابل ١٠ مليار دولار من الاستثمارات المخصصة للشركات الصينية.

لكن التوترات مع قطر تجعل العمانيين متوترين أيضًا. فبعد الحملة السعودية الإماراتية في اليمن وقطر لتطهيرهما من النفوذ الإيراني، يخشى العمانيون أن يكون الدور عليهم في المستقبل. وقبل عقودٍ مضت، قاتل العمانيون السلفيات السعودية والإماراتية، وغالبًا بمساعدة غربية. لكنّ الرئيس «دونالد ترامب» قد يكون أقل استعدادًا لإنقاذ عمان. ويقال إنّه يستنكر دور عمان في التوسط في المحادثات الإيرانية الأمريكية السرية خلال إدارة سلفه، «باراك أوباما».

*<إيكونوميست> ٢٠١٧/٧/١٠ :

أزمة قطر في سياق النظام الإقليمي

*أحمد الحوسني

بينما كان المتوقع أن تتخذ الدول الأربع المقاطعة، إجراءات متشددة ضد قطر، فإنها آثرت الحكمة في التروي وتجنب التصعيد بالذهاب بعيداً، حتى لا توصد الأبواب أمام عودة قطر لو تراجعت عن مكابرتها. وإن قطر سلمت، بهذه المبادئ العامة التي تشرحها المطالب الثلاثة عشر، فستدرك أن هذه المطالب هي فقرات تنفيذية للمبادئ المستمدة من المواثيق الدولية.

لم تقف قطر عند الأسوار الشائكة، بل قفزت عليها. وفي ضوء نكران الدوحة ومكابرتها، اضطرت الدول الأربع للمقاطعة، ردعاً لقطر عن دعم التطرف والإرهاب والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية الأخرى. لقد خرجت قطر إلى الخارج تشتكي، مدعيةً أنها تتعرض لحصار وأظهرت «مظلوميتها»، كما استدعت تركيا لإنشاء قاعدة لها على الأراضي القطرية. وبدأت اتصالات بأمريكا ودول الاتحاد الأوروبي، لإقناعها جميعاً بصحة موقفها!

وبعد تسلم الدول الأربع المقاطِعة الرد القطري غير الإيجابي على المطالب، اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع، يوم ٥ يوليو ٢٠١٧، للتشاور حول الجهود الجارية لوقف دعم دولة قطر للتطرف والإرهاب ولإنهاء تدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول العربية، ولبحث مواجهة التهديدات المترتبة على السياسات القطرية ضد الأمن القومي العربي والسلم والأمن الدوليين.

لقد تم التأكيد على أن موقف الدول الأربع يقوم على الاتفاقيات والمواثيق والقرارات الدولية والمبادئ المستقرة في مواثيق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي واتفاقيات مكافحة الإرهاب الدولي، مع التشديد على المبادئ الستة:

١- الالتزام بمكافحة التطرف والإرهاب بكل صوره ومنع تمويلهما أو توفير الملاذات الآمنة لهما.

٢- وقف كافة أعمال التحريض وخطابات الحض على الكراهية والعنف.

٣- الالتزام الكامل باتفاق الرياض لعام ٢٠١٣ والاتفاق التكميلي وآليته التنفيذية في إطار مجلس التعاون الخليجي.

٤- الالتزام بكافة مخرجات القمة العربية الإسلامية الأمريكية في الرياض، يومي ٢٠ و٢١ مايو ٢٠١٧.

٥- الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم الكيانات الخارجة على القانون.

٦- مسؤولية كافة دول المجتمع الدولي عن مواجهة كل أشكال التطرف والإرهاب، بوصفها تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

ومن حيث المبدأ فإن حل أزمة قطر لا يزال ممكناً في إطار مجلس التعاون الخليجي، مع وجود التشاور مع أمريكا التي تؤيد حل الأزمة بوساطة كويتية. لقد اتصل وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس، بنظيره القطري خالد محمد العطية، وأكد له «أهمية خفض التوتر»، من أجل أن يتمكن كل الشركاء في منطقة الخليج من تسوية خلافاتهم.

وإنْ دافع البعض عن الوجود العسكري التركي في قطر، بالقول إنه يدخل في إطار ارتباط تركيا بـ«الناتو»، فإن تقارب قطر مع إيران ينطوي أيضاً على محاولة من الأخيرة للاستفادة من أزمة قطر، وعلى وهْم في دوائر صنع القرار في طهران بأن الأزمة الحالية سوف تزعزع منظومة مجلس التعاون الخليجي.

طبيعة النظام الإقليمي، كمنظومة إقليمية، تسمح لأعضائه بالمنافسة وأحياناً بالخصومة، لكن دون الوصول إلى الحرب. ونظرية النظام الإقليمي لا تسمح لقطر بالاستمرار في رفضها متطلبات العمل الجماعي أو بالخروج على المنظومة الخليجية. أمريكا تحتاج لهذه المنظومة الإقليمية ككتلة اقتصادية في منافساتها الدولية. ومجلس التعاون استمر وسيستمر لأنه فرع من النظام الدولي، بينما هناك منظومات عربية اختفت.

مقاطعة قطر، قد تكون حدثاً غير متوقع. وفي مفهوم لعبة تدوير المشاهد في النظام الإقليمي، قد يؤدي الحدث إلى تغير في المنظومة الإقليمية، بحيث تعيد تشكيلتها من جديد، ومن هنا فقد تتكيف قطر لصالح هذه المنظومة، وفق معايير جديدة متفق عليها، وتتقارب مع النظام الدولي.

والسؤال الحيوي الآن: إلى متى تستمر أزمة قطر؟ هناك من يراهن على إطالتها، لكن الزمن كفيل بحلها، وقد يكمن حلها في التصعيد من جانب الدول الأربع المقاطعة.

*صحيفة (الاتحاد) الاماراتية ٢٠١٧/٧/١٠ :

صامدون أمام التهديدات

*فهد بن محمد العطية

تقع بلدي، قطر، تحت الحصار. وفي الشهر الماضي، تم إغلاق حدودها والطرق أمام شركاتها من قبل كتلة إقليمية تتألف من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر. وقد أجبرت السلطات في دول الخليج المجاورة المواطنين القطريين على العودة إلى الوطن، بغض النظر عن السن والصحة.

وقد أصدرت الكتلة قائمة بالاتهامات ضد قطر. وتشمل استضافة الحرس الثوري الإيراني في عاصمتنا الدوحة، وتمويل حزب الله اللبناني الموالي لإيران، ودعم تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي. وهذا أمرٌ متناقضٌ كون حزب الله والدولة الإسلامية عدوان يحاربان بعضهم البعض في سوريا.

وهناك مطالبات زائفة أخرى. وتشمل اتهام قطر بدعم المتمردين الحوثيين في اليمن. ومع ذلك، حتى بدء هذا الحصار، شاركت بلدي في التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، وفقدت جنودًا كانوا يقاتلون المتمردين الحوثيين. ويعتبر هذا الاتهام إهانةً لذكراهم.

كما أصدرت الكتلة الخليجية قائمة بالكيانات والأفراد وصفتهم بالإرهابيين، يفترض أن تكون قطر مستضيفة لهم أو ترعاهم. وواحدٌ منهم هو في الواقع زعيمٌ سلفيٌ يمني يعيش في الرياض، العاصمة السعودية. وهناك آخرون لا يقيمون في قطر ولا علاقة لهم بالدوحة.

وكما هو الحال عام ١٩١٤، عندما قدمت الحكومة النمساوية المجرية قائمة بمطالب مستحيلة وغير مبررة كذريعة لمهاجمة صربيا، فقد أعطت السعودية والإمارات ومصر والبحرين لبلدي قائمة مُهينة من الشروط لابد أن تتحقق لرفع هذا الحصار الذي لا مبرر له.

ولم تتلق قطر أي إشعارٍ سابقٍ بهذه الطلبات. وعلى الرغم من عضويتنا في مجلس التعاون الخليجي، لم يُطلب منا حتى مناقشتها. ومع انتهاء مهلة الكتلة، يهدد التحالف السعودي بفرض عقوباتٍ إضافية.

وقد تأثر الآلاف من المواطنين القطريين بالأزمة. وكانت والدتي تقوم بالعمرة في مكة المكرمة، عندما بدأ الحصار، واضطرت للعودة إلى الدوحة بطريقة مُهينة وغير مريحة. ونظرًا لما هو مفترض من حماية المملكة للأماكن الإسلامية المقدسة والزائرين لها، يعتبر استبعاد الحجاج جريمةً في حق العالم الإسلامي.

ومن بين الشروط التي تحاول الكتلة فرضها على قطر، إغلاق عددٍ من المؤسسات الإخبارية القطرية، بما في ذلك قناة الجزيرة الفضائية الحائزة على عدة جوائز، فضلًا عن غيرها من المنافذ التي يقع مقرها في لندن. وموقف قطر واضح، فنحن نؤيد حرية الصحافة، وهذه المنافذ حرة في نشر محتوىً ينتقد قطر نفسها، بما في ذلك ما يتعلق بهذا الحصار، ومطالبة الكتلة بإغلاق هذه المنافذ أمرٌ غير مقبول.

وقد نجحت الجزيرة في الحصول على الاعتراف الدولي بتقاريرها في الشرق الأوسط، حيث أنّ معظم الوسائل الإعلامية الأخرى إما أن تكون موالية للنظام أو تخضع لرقابة شديدة. وخلال الربيع العربي، عرضت وسائل الإعلام في بلدان الكتلة، عادةً، مشاهد هادئة وسلمية في المدن، وأعلنت أنّ قوات الأمن قد سيطرت على الأمور. وقد عملت هذه البلدان على التعتيم الإخباري الظاهري ضد حركاتها المؤيدة للديمقراطية، والآن لا يمكنها أن تغفر لنا إطلاع مواطنيها على ما تقدمه الجزيرة من الحقيقة والمعرفة والوعي.

واليوم، تدعو البرامج الحوارية ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي التابعة لوسائل الإعلام المدعومة من الدولة في مصر والسعودية والإمارات لتغيير النظام في قطر. وقد طالب بعض مضيفي البرامج الحوارية وضيوفهم بتنفيذ هجماتٍ إرهابية على الأراضي القطرية. وقد تعرض كبار المسؤولين القطريين للإهانات الشخصية والاغتيالات المعنوية. وفي السعودية والإمارات، تم تجريم المعارضة، وقد يواجه أي شخص يتكلم عبر الإنترنت بالخير في حق قطر المحاكمة، وقد تصل عقوبته إلى ١٥ عامًا في السجن.

وقد تم تنظيم هذه الحملة من الأعلى. وقال وزيرٌ سعودي والمستشار الإعلامي لولي العهد الجديد «محمد بن سلمان» على تويتر أنّه يأمل ألا يقبل القطريون هذه المطالب. وازداد التوتر بشكلٍ متعمد حتى وصل إلى التهديد باحتلال قطر، حيث قال نائب رئيس شرطة: «كانت قطر دائمًا جزءًا من دولة الإمارات، ولا يمكن تؤخذ منها».

ولكي نكون أكثر وضوحًا، علينا أن نعترف أنّ قطر تعاقب لأنّ الجهات الفاعلة المحافظة في الكتلة، التي جسدتها التغيرات في التوازن الجيوسياسي في المنطقة، ترى فرصةً لتوجيه رسالة إلى الناس في العالم العربي، أنّه إذا كنت تجرؤ على حلم التغيير، فإنّ الأنظمة الاستبدادية سوف تحطمك. لكنّ قطر لن تتراجع عن هذا الهجوم المستفز.

وقطر دولة ذات سيادة، تفخر بأن تكون في طليعة التنمية في العالم العربي. وهي تتقبل التغيير وتشجع النقاش وتدعم أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة، أيًا كانت خلفياتهم العرقية أو الدينية. وعندما جاء الربيع العربي، لم تفعل ذلك لأجل دينٍ أو طائفة واحدة، ولكن لجميع المواطنين في المنطقة.

وإلى جانب مشاركة قطر في التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، نحن أيضًا عضوٌ نشطٌ في التحالف متعدد الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة ضد الإرهاب. وتنطلق من قاعدة العديد في قطر الضربات الجوية للقوات الجوية الأمريكية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، وضد الجماعات الإرهابية في أفغانستان. وتعد قطر مركزًا لوجستيًا رئيسيًا في مكافحة الإرهاب الدولي، وقد قدمنا لهذه القضية دعمًا ماليًا وسياسيًا كبيرًا. ونشعر بالرضا في هذا السجل.

وعلى النقيض من العديد من الأنظمة في المنطقة، فقد دافعت قطر عن القيم العالمية، بما في ذلك الحكومة الدستورية، وحرية التعبير وحقوق الإنسان. ويجب على إدارة «ترامب» تقديم المشورة لحلفائها الخليجيين لتغيير المسار. وإذا استمرت الولايات المتحدة في الوقوف إلى جانب العمل العدواني الذي تقوم به الكتلة ضد قطر، والذي يمكن أن يسحب منطقتنا إلى أعماق الانقسام وعدم الاستقرار، ستتعرض المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط بالتأكيد للخطر.

*السفير القطري في روسيا

*صحيفة (نيويورك تايمز) ٢٠١٧/٧/١٠ :

أسوأ الاحتمالات في الأزمة الخليجية

*جيمس جيفري و سايمون هندرسون

لا تُظهِر الأزمة بين التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من جهة ودولة قطر العضو في «مجلس التعاون الخليجي» من جهة أخرى، أي علامات على الانحسار. فبعد أن أرسلت قطر ردّها على المطالب الثلاثة عشر التي تضمنتها القائمة المطروحة على حكومة الدوحة الشهر الماضي، أعربت مصر والسعودية والبحرين والإمارات خلال لقاء جمعها في القاهرة في الخامس من تموز/يوليو عن أسفها إزاء الرد القطري "السلبي" على قائمة مطالبها، معلنةً عن استمرار القيود التي كانت قد فرضتها.

وتعود أصول التوترات إلى عقود خلت – وربما إلى أجيال كاملة في نظر الأطراف الرئيسية – ولكن من غير الواضح سبب اندلاعها المفاجئ في أيار/مايو مع قطع العلاقات الدبلوماسية وإنهاء الروابط الجوية والبحرية والبرية. فالسبب المزعوم – بأن أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني قد أدلى بتصريحات موالية لإيران – يبقى محل نزاع محتدم. وبما يتوافر من معرفة، يبدو أن كلا الجانبين كانا يستعدان على ما يبدو لمثل هذا الانشقاق منذ شهور.

ولو وقع مثل هذا الشجار، الذي يبدو تافهاً في ظاهره، ويكاد ينّم عن قلة نضوج بين دول متجاورة في أفريقيا أو جنوب شرق آسيا، لربما كانت عواقبه ضئيلة. ولكن الأمر مختلف في الخليج العربي. فالسعودية هي أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم وقطر هي أكبر دولة مصدّرة للغاز الطبيعي المسال في العالم، مع الإشارة إلى أن كافة الأطراف المعنية مباشرةً بالخلاف هي دول حليفة لواشنطن، بينما الدول الأقل ودّاً، وعلى نحو شديد الوضوح روسيا وإيران، هي على الهامش، ومستعدة للاستفادة من الأزمة.

وإذا لم يتراجع السعوديون ولا الإماراتيون ولا القطريون ﴿عن مواقفهم﴾ وواصلت الولايات المتحدة تأرجحها ما بين ميل الرئيس الأمريكي تجاه الرياض وتخوفات كبار مسؤوليه من الخطوة السعودية، وبالتالي لا تجد واشنطن وسيلة للتوسط في هذه الأزمة والتوصل إلى حل وسط، فمن الممكن أن تتوسع هذه المحنة وتنتشر ﴿بسرعة﴾. فوفقاً لبعض التقارير، قد يحاول السعوديون والإماراتيون تطبيق مقاطعة ثانوية للدول التي تُتاجر مع قطر، أو تعزيز ضغوطهم العسكرية عبر التهديد بفرض حصار بحري أو تعبئة على الحدود. وفي هذا الصدد، أشار محلل شؤون الشرق الأوسط ثيودور كاراسيك في ٢ تموز/يوليو إلى أنه ربما كان يُنظر في اتخاذ إجراء عسكري مباشر إلى حين قيام تركيا بإرسال قواتها إلى قطر لإجراء تدريبات كان مخطط لها مسبقاً. ووفقاً لما جاء في مجلة "فورين بوليسي" الأسبوع الماضي، تحدّث وزير الخارجية القطري عن لجوء بلاده إلى القضاء ضد ما سمّاه بـ"الحصار غير المشروع".

ولذلك من شأن أي خطوات إضافية من قبل الجانبين السعودي والإماراتي أن تولّد ردّاً عنيفاً من قطر إذا ما شعرت الدوحة أن كافة سُبل التسوية أصبحت مغلقة. وسيتمثّل الرد الأكثر بديهية باللجوء إلى مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي سيفتح المجال تلقائياً أمام روسيا ذات العضوية الدائمة فيه بالتدخل مباشرةً في شؤون الخليج بعد عامين من تدخلها بنجاح في سوريا.

ومن شأن ذلك أن يضع الولايات المتحدة في موقف صعب أيضاً. فإمّا تتصدى لأي تحرك في الأمم المتحدة، أو تواصل التأرجح، أو تنخرط بشكل جدي في حل الأزمة. ومن الممكن أن يفضي الخيار الأخير إلى نتيجة سعيدة" وبخلاف ذلك، قد تلعب قطر أوراقها الدبلوماسية مع بعض الأطراف النافذة مثل روسيا وإيران، اللتين لا تهتمان بدعم نظام أمني في المنطقة بقيادة الولايات المتحدة. وفي الواقع أن الذكريات غير السعيدة للوجود العثماني منذ قرن مضى قد تلاشت في الدوحة. فقد أصبحت تركيا اليوم شريكاً مفيداً، كما طفح الكيل بحكومة أنقرة من مطالبة السعوديين والإماراتيين بإغلاق القاعدة التركية في قطر.

وحتى أن المسار الأكثر خطورة هو قيام قطر بلعب أوراقها العسكرية. فبإمكانها البدء بذلك مع الولايات المتحدة، التي لديها اتفاقات تعاون أمني مع قطر يرجع تاريخها إلى عامي ١٩٩٢ و ٢٠١٣، وتستخدم بموجبها الولايات

المتحدة "قاعدة العُديد الجوية" كمركز حيوي للضربات ومركز القيادة/السيطرة في المنطقة. وقد نصت هذه الاتفاقيات، سواء ضمنياً أم صراحةً، على أن بإمكان البلد المضيف أن "يدعو" الولايات المتحدة للمساعدة إذا واجه هذا البلد تهديداً أمنياً. وفي حين تبقى هذه الالتزامات غامضة وغير ملزمة قانونياً، إلا أنها (أي في إطار "اتفاقية الإطار الستراتيجي" بين الولايات المتحدة والعراق) تستحق ﴿أن يتم تفعيلها﴾ في حالات الطوارئ على غرار هجوم تنظيم «الدولة الإسلامية» في العراق عام ٢٠١٤.

وفي حين اتسمت السياسة الأمريكية إزاء هذه الأزمة بالغموض، من شبه المؤكد عدم انحياز الولايات المتحدة إلى جانب قطر. لكن هذا الأمر قد يدفع الدوحة إلى تقييد استخدام الولايات المتحدة لـ "قاعدة العُديد"، في الوقت الذي وصلت فيه العمليات ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» – التي يتم التحكم بها من تلك القاعدة، وفي بعض الحالات انطلاقها من هناك – إلى نقطة حاسمة. بل إن الأمر الأكثر خطورة، هو احتمال لجوء قطر إلى روسيا أو إيران لالتماس الدعم العسكري إذا ما وجدت الدوحة نفسها محاصرة وغير قادرة على الحصول على دعم الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة، وهذا أمر يتماشى بالكامل مع حقوق قطر السيادية بالتماس هذا الدعم وحقوق روسيا أو إيران في تقديمه. ومن المنافي للمنطق هو الفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة قد تحاول التصدي عسكرياً لمثل هذه الخطوة حتى لو أدّى ذلك إلى تواجد القوات الروسية في الخليج، وانتشار القوات الإيرانية بالقرب من السكان الشيعة في البحرين والكويت وشرق المملكة العربية السعودية.

لدى السعوديين والإماراتيين دبلوماسيين متمرسين ومن الممكن أن يتوقعوا مثل هذا الاحتمال كما يُرجح، لكنهم مضوا قدماً بمقاطعة قطر على أي حال. ولعل هذه الخطوة تعكس الأدوار الرئيسية التي اضطلعت بها الأطراف غير الدبلوماسية – أي ولي العهد الجديد الأمير محمد بن سلمان في السعودية الذي كان ارتقاؤه هامشياً بكل ما يتعلّق بالأزمة، وولي العهد الطموح الأمير محمد بن زايد في أبوظبي، عاصمة دولة الإمارات، وثنائي الأمير والأمير الوالد في الدوحة، حيث يحافظ والد تميم على وجوده المتواصل ﴿من خلال انخراطه في السياسة القطرية﴾.

ولربما ظنّ الأمير محمد بن سلمان والأمير محمد بن زايد أن قطر ستتراجع، ولكن ربما كانا يعتقدان أيضاً أن إدارة ترامب ستؤمّن غطاءً دبلوماسياً وعسكرياً ضد أي دعم خارجي لقطر. وإذا كان الأمر كذلك، فقد يكون هذا خطأ. وبصرف النظر عن المخاوف الأمريكية المفهومة من أسلوب المبادرة السعودية –الإماراتية ودوافعها، إلى جانب الحقوق العسكرية للولايات المتحدة في "قاعدة العُديد"، تبقى واشنطن مقيّدة – كما هو الحال في سوريا – بتردُّد طويل المدى في التدخل المباشر في دولة– أمّة بشكل يعارض حكومتها.

وحتى إذا لم يحدث هذا السيناريو الرهيب بالفعل، فإن مجرد احتمال حدوثه يوضّح المرحلة المحفوفة بالمخاطر التي وصلت إليها المنطقة فيما يخص هذه الأزمة.

*جيمس إف. جيفري هو سفير الولايات المتحدة السابق في العراق وتركيا، وحالياً زميل "فيليب سولوندز" المتميز في معهد واشنطن حيث يركز على الستراتيجية الإقليمية والدبلوماسية والعسكرية الأمريكية، وكذلك على تركيا والعراق وإيران. وقد عمل سابقاً كمساعد للرئيس الأمريكي ونائب مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، حيث كان يركز على إيران بشكل خاص.

*سايمون هندرسون هو زميل "بيكر" ومدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن، ومؤلف مشارك في مذكرات المعهد السياسية لعام ٢٠١٧ "إعادة بناء التحالفات ومكافحة التهديدات في الخليج".

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى و"ذي سايفر بريف" ٢٠١٧/٧/١١ :

الاتحاد الأوروبي يجدد دعمه لوساطة الكويت بأزمة الخليج

جددت الممثلة العليا للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني دعم الاتحاد لجهود الوساطة التي تبذلها الكويت لحل الأزمة الخليجية.

وافادت قناة الجزيرة " قالت موغيريني –في مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي– إن مجلس التعاون الخليجي شريك أساسي للاتحاد الأوروبي.

وأعربت موغيريني عن أملها بأن تحل دول المجلس أي توترات عبر الحوار السياسي، مشيرة إلى الدعم الأوروبي والأمريكي للوساطة الكويتية.

وكانت المسؤولة الأوروبية قد دعت الشهر الماضي إلى وقف التصعيد في أزمة الخليج، وأكدت دعمها لجهود الوساطة الكويتية.

واعتبرت موغيريني حينها أن أي توتر في المنطقة لا بد أن يحل عن طريق الحوار دون اتخاذ قرارات من جانب واحد. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يعتبر جميع الأطراف شركاء له في محاربة الإرهاب، مؤكدة أن الاتحاد "يدعم بشدة جهود الوساطة الكويتية" لرأب الصدع بين دول الخليج.

وكانت بريطانيا وألمانيا أرسلتا وزيري الخارجية إلى منطقة الخليج، في حين بدأ وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون جولته الخليجية أمس من الكويت، وأكدت الدول الثلاث على ضرورة حل الأزمة بالحوار.

وكانت السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطعت يوم ٥ يونيو/حزيران الماضي علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وفرضت عليها حصارا بحريا وجويا وبريا.

*وكالات ومصادر متعددة ٢٠١٧/٧/١١ :

قطر.. بوّابة تركيا ومستعمرة إيران

أجرت صحيفة "ذي اراب ويكلي" الصادرة من بريطانيا مقابلة مع المعارضة القطرية منى السليطي التي رأت أنّ الدعم الذي تتلقاه قطر من دول خارجية يصعّب من احتمالات أن يقبل حكامها بالمطالب العربية.

الدور القطري في النزاع بين السعودية والحوثيين خيانة مطلقة السليطي وهي شقيقة وزير النقل والمواصلات القطري جاسم السليطي، غادرت البلاد منذ خمس سنوات مضت. فقد بدأت مشاكلها مع النظام القطري حين أعلنت أنها وجدت أدلة حول الفساد داخل مجلس التعليم الأعلى بحسب ما قالته للصحيفة. وبعد انتقادها الحكومة على وسائل التواصل الاجتماعي، حُرِمت من وظيفتها التي شغلتها لمدة ١٥ سنة كأستاذة لغة عربية قبل أن تُسجن. وتركت بلادها في نهاية سنة ٢٠١٢ لتستقرّ في مصر.

احتلال إيراني

وقالت السليطي إنّ تغيير النظام في قطر ليس كافياً لحل الأزمة مع دول الخليج. فالتركيز الأوسع يجب أن يكون على النفوذ الإيراني في قطر الذي وصفته بأنّه "احتلال إيراني". ولفتت النظر إلى أنّ عناصر إيرانيّة كانت سبباً للعديد من الأزمات في المنطقة لأنّ هدف طهران يكمن في التحضير لمصالحها في الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً. مع ذلك، رأت السليطي أنّ طهران وأنقرة تتّبعان أجندات مختلفة في قطر حتى ولو كانتا تحاولان استخدام البلد لكسب موطئ قدم في العالم العربي.

تفكيك النسيج القطري

فتركيا تنظر إلى قطر على أنّها "بوابة" يمكن من خلالها أن تتبع مصالحها في الشرق الأوسط. بينما إيران تجد قطر "مستعمرة" سيتم استخدامها كقاعدة لخططها التوسعية داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وحذّرت من "محاولات إيران التدخلية لتفكيك النسيج الاجتماعي القطري". وأضافت: "إنّ النظام القطري يستعمل بعض العناصر لتنفيذ خطط إيران تجاه قطر أوّلاً وتجاه سائر دول الخليج ثانياً". وقالت إنّها شهدت زرع فصائل ومجموعات مختلفة ملتزمة بالإسلام السياسي في قطر.

أكثر من داعمة.. هي شريكة

وأشارت السليطي إلى أنّ "الدوحة ستستمر في دعم هذه المجموعات، خصوصاً الإخوان المسلمين، بما أنّ القطريين منخرطون في العديد من العمليات الإرهابية التي تشنها تلك المجموعات داخل عدّة دول عربية. ما يعقّد الأمور هو أنّ هذه المجموعات ترى الحكومة القطرية كشريك لا كمصدر دعم وحسب". وتابعت تقول إنّ النظام القطري سبق أن اعتمد على هذه المجموعات كميليشيات مسلّحة تابعة له في مناطق الثورات العربيّة. ووصفت تخلي قطر الآن عن تلك المجموعات بال "مستحيل".

صوّرت سجنها.. فماذا وجدت؟

وسُجِنت السليطي منذ بدايات سنة ٢٠١١ حتى النصف الثاني من السنة التالية. وخلال سجنها، التقطت صوراً للسجن عبر هاتفها. لاحقاً، قالت السفارة الأمريكية في قطر بأنّ هذا المكان كان هو نفسه الذي استخدمته القاعدة كمقرّ تدريب على ما أوضحت للصحيفة نفسها. وعدّدت أمثلة متعددة عن التورط القطري في العمليّات الإرهابيّة داخل العالم العربي. "أرسلت قطر إلى ليبيا قوات مدربة خصيصاً لوضع اليد على خط الأنابيب (النفطية) مع تواطؤ ميليشيا محلية تستمرّ قطر بتمويلها وتسليحها حتى اليوم. العديد من المسؤولين القطريين أكّدوا ذلك".

خيانة مطلقة

وسارعت السليطي للإشارة إلى أنّه تمّ شنّ العمليات في ليبيا لمصلحة قوى إقليمية. هذه الوحدات نفسها كانت متورطة في تهريب الأسلحة إلى السودان ومصر. ووصفت الدور القطري في النزاع بين السعودية والحوثيين على أنّه "خيانة مطلقة". فهي حاولت استخدام رؤساء القبائل في جيزان جنوب السعودية لإعطاء الدعم المخابراتي واللوجستي للحوثيين في اليمن.

الشعب القطري غاضب وعاجز

وأصرّت السليطي على أنّ "القطريين لا يمكن أن يصدّقوا بأنّ بلدهم يمكن أن يكون متورّطاً في جميع هذه المؤامرات ضدّ جيرانه. إنّهم متفاجئون وغاضبون لكنّهم لا يستطيعون فعل أي شيء ضدّ قساوة النظام". ونفت أن يكون هنالك معارضة سياسية حقيقية داخل قطر مشيرة إلى أنّ الدول المقاطعة للدوحة يمكن أن توجّه الأوضاع لصالحها "عبر الموافقة على زعيم جديد من العائلة الحاكمة لكن ليس من فرع حمد".

*صحيفة "ذي اراب ويكلي" ٢٠١٧/٧/١١ :

دول عربية تسعى لتصعيد الضغط على قطر بشأن اتفاق أبرم عام ٢٠١٣

سعت أربع دول عربية لتصعيد الضغوط على قطر فيما يتصل باتهامات بدعمها للإرهاب، قائلة إن بنود اتفاق كان سريا بين الرياض والدوحة قبل أن يخرج للعلن يوم الاثنين، تظهر أن قطر خرقت تعهدا بعدم التدخل في شؤون دول الخليج.

وكانت قناة (CNN) أول من نشر يوم الاثنين، نص اتفاق ٢٠١٣ الذي كان الكل يعلم بأمره ولكن بنوده لم تعلن قط من قبل، ثم نشره مسؤولون سعوديون لاحقا على وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي بيان مشترك قالت البحرين ومصر والسعودية والإمارات إن الاتفاق الذي يهدف إلى تسوية خلاف بين قطر وجيرانها الخليجيين "يؤكد بما لا يدع مجالا للشك على تهرب قطر من الوفاء بالتزاماتها وانتهاكها ونكثها الكامل لما تعهدت به".

وفي ظل التوتر الأخير مع قطر فرضت الدول الأربع عقوبات على الدوحة في الخامس من يونيو حزيران متهمة إياها بدعم الإرهاب والتقارب مع إيران ودعم جماعة الإخوان المسلمين والتدخل في شؤونها.

وقالت الدول الأربع إن قطر تعهدت في اتفاق ٢٠١٣ بالكف عن التدخل في الشؤون السياسية لجيرانها.

ورفضت قطر الاتهامات وقالت إن الدول الأربع تحاول فرض آرائها على السياسة الخارجية القطرية.

وخرجت الوثيقة للعلن مع وصول وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون للمنطقة لمساعدة حلفاء واشنطن على حل الأزمة.

وردت قطر باتهام السعودية والإمارات بالخروج عن إطار اتفاق الرياض وإطلاق "هجوم وادعاءات غير مبررة بهدف الاعتداء على سيادة دولة قطر".

وقالت قطر إن الهدف من اتفاق الرياض كان ضمان وتعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي مع التأكيد على سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وواجهت جهود الوساطة الكويتية عقبات الأسبوع الماضي عندما عبرت الدول الأربع عن خيبة أملها بسبب رد قطر على ١٣ مطلبا قدمتها للدوحة.

*** الإخوان المسلمون**

وقالت قطر إن المطالب انتهاك لسيادتها. وتضمنت المطالب وقف الدعم القطري المزعوم للجماعات المتطرفة وإغلاق قناة الجزيرة وقاعدة عسكرية تركية في قطر والحد من علاقات الدوحة بإيران.

وقال الشيخ سيف بن حمد آل ثاني مدير مكتب الاتصال الحكومي في تصريحات نشرها الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية القطرية إن المطالب الثلاثة عشر لا علاقة لها مطلقا باتفاق الرياض مشيرا إلى أن الأزمة الراهنة نتيجة لحملة إعلامية منسقة ضد قطر. وقال إن "طلبات وادعاءات هذه الدول بعضها لا أساس له من الصحة والباقي اعتداء غير مشروع وغير مبرر وغير مسبوق على سيادة دولة قطر ويخالف كافة المواثيق الدولية والإقليمية".

وتم التوصل لاتفاق عام ٢٠١٣ خلال اجتماع بالرياض في ضيافة العاهل السعودي السابق الملك عبد الله بن عبد العزيز ووقعه أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح كما وقع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الست آلية تنفيذية للاتفاق.

واتفقت الأطراف في الوثيقة على الكف عن دعم أي تيارات سياسية تمثل تهديدا على أي دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي وتمهيد الطريق أمام رحيل زعماء جماعة الإخوان المسلمين من خارج دول المجلس عن المنطقة.

*وكالة رويترز ٢٠١٧/٧/١١ :

السعودية وجيرانها: علاقة مضطربة

*د.مضاوي الرشيد

مقدمة

تعتبر الأزمة الحالية بين السعودية وحليفاتها من جهة وقطر من جهة أخرى حلقة، ربما ليست الأخيرة، في مسلسل علاقات سعودية حرجة مع جاراتها الخليجية الصغيرة(١). ظهرت الأزمة الحالية المفتعلة مع قطر بشكل فجائي يوم ٢٣ مايو/أيار ٢٠١٧، لكنها تسارعت بطريقة تصاعدية، كما تبيَّن في الأيام التي تلت مباشرة عملية قرصنة وكالة الأنباء القطرية. وانفجار الوضع حاليًّا قد لايكون نهاية لهذه العلاقات الحرجة بل امتدادًا لسياسة سعودية خارجية قديمة، تجددت بشكل أكثر سلبية خاصة بعد التغيير القيادي الجديد في السعودية والذي أسفر عن تسلُّم أمير صغير السن، هو محمد بن سلمان، مقاليد ولاية العهد(٢).

يناقش هذا التقرير مقومات السياسة السعودية الخارجية وقواعدها التي تخوِّل المملكة تبني مواقف تجاه جاراتها، قد توصف بالاستعلائية، مما يجعل الخلاف حالة متكررة ومعضلة مزمنة تلازم العلاقات السعودية–الخليجية بشكل عام، وليست الأزمة الحالية مع قطر إلا حلقة أخرى من مظاهر سياسة المناكفة المعتادة تاريخيًّا.

للاطلاع على ملف: أبعاد الأزمة الخليجية ومآلاتها (متابعة تحليلية لديناميا‌تها وآفاقها) كاملا يرجى الضغط هنا.

مقومات السياسة السعودية-الخليجية

أية سياسة إقليمية تستند إلى ركائز ومسلَّمات تشكِّل فهمًا للعلاقات الخارجية لأية دولة. ومن هنا، يجب أن نحدد ركائز العلاقة السعودية مع جيرانها من دول الخليج، وهي تقوم على منطلقات تتبناها السعودية كإطار شامل لرسم ملامح علاقاتها مع هذه الدول.

هنا، يجب أن نذهب إلى أبعد من الخطاب الرسمي الذي يُظهر السعودية كدولة حريصة على التعاون الخليجي ورغبتها في التحول من التعاون إلى الاتحاد الحقيقي، وهي مبادرة أطلقها الملك الراحل، عبد الله، لكنها لم تنجح(٣)، وإصرار السعودية على التكامل بين الدول الست المؤسِّسة والمشاركة في مجلس التعاون الخليجي(٤) الذي تم تأسيسه عام ١٩٨١.

وبالنظر إلى الوقائع التاريخية، نرصد لحظات التعاون وثانيًا لحظات التصادم، فنستنبط الأسس والمفاهيم التي تقوم عليها علاقة السعودية مع دول الخليج،، بعيدًا عن الصورة المنمَّقة الرسمية لمنظومة التعاون الدائمة.

وهنا، نستطيع أن نحدد ستة مرتكزات تعتمد عليها سياسة المملكة تجاه الخليج:

- أهمية الرمزية الدينية

يعتقد النظام السعودي أن وجود الحرمين الشريفين، مكة والمدينة، داخل حدود المملكة وتحت سيطرة النظام كخادم للحرمين، بطاقة مهمة في التعاطي مع الدول الأخرى في المحيط الخليجي بل أيضًا أبعد من ذلك عالميًّا. الجغرافيا المقدسة تجعل السُّلطة السعودية تعتبر نفسها مخولة بقيادة العالم الصغير في محيط الجزيرة العربية أولًا والعالم العربي ثانيًا والإسلامي ثالثًا، بل حتى عالميًّا كقوة يجب على الغرب وغيره أن يعتبروها القائد الأول للعالم الإسلامي.

وبذلك، تستغل السلطة السعودية لقب خادم الحرمين الشريفين لتروِّج نفسها على أنها الأولى من حيث الأهمية دينيًّا، ويجب الاعتراف بأن ذلك يجعلها الأولى من حيث الأهمية سياسيًّا، وهنا، نجد نقلة من رمزية المقدس إلى السياسة بما فيها من تقلبات ومصالح متنافسة وصفقات. وقد لا يكون الزج بالمقدس في صراعات سياسية رهانًا ناجحًا لكن سياسة السعودية الخارجية تتوقع من الغير التعامل معها وكأنها مفروضة على الآخرين سياسيًّا كما هي مفروضة عليهم دينيًّا وقدسيًّا. يؤدي ذلك إلى تشابك المقدس مع المدنس، أي السياسة، بشكل قد ينتهي إلى نتائج

سلبية على العلاقات الخارجية للسعودية" لأنها مبنية على فرضية انحناء الدول الإسلامية المسبق لإرادتها السياسية.

- الرمزية السُلالية

تَعتبر السعودية نفسها قلب العالم العربي حضاريًا وثقافيًا، فجميع قبائل العرب، خاصة القاطنة في الخليج، لها أصول تمتد إلى العمق السعودي. فهي من منظور قبلي تعتبر نفسها العمق القبلي لمجتمعات تعود أصولها إلى قلب الجزيرة العربية، ويؤدي هذا الفهم للأصول العربية المزعومة والحقيقية إلى شعور استعلائي، ينبع من اعتقاد السعودية أنها في موقع الأصل والآخرين في موقع الفرع، مما قد يسمِّم العلاقات الإقليمية السعودية مع جاراتها في لحظات معينة، تمامًا كما حصل مؤخرًا عندما أذاع آل الشيخ (المقصود الشيخ محمد بن عبد الوهاب)، الأسرة المرتبط اسمها بالوهابية السعودية، بيانًا ينفون الصلة القَبَلية بينهم وبين حكام قطر(٥)، فجاء البيان ليعكس موقفًا سعوديًا مستعدًا لأن يزج بالأنساب في صراع سياسي، مما يُؤجِّج الصراع بمزيد من الخلافات القديمة ولا يتعامل مع الأزمة بعقلانية سياسية.

استغلال خطاب العمق القَبَلي، وتجنيده كسلاح ضد من يختلف معه النظام السعودي على سياسات معينة، يعكس المفهوم المبطَّن الذي تتشكَّل على خلفيته الرؤية السعودية للعلاقات الخارجية مع جيرانها الخليجيين.

- المركزية الجغرافية

تعتبر المملكة نفسها ليست أكبر دولة في الجزيرة العربية فقط بل في العالم العربي" حيث تترامى حدودها من الأردن والعراق شمالًا إلى اليمن جنوبًا. وعلى أساس هذا الحجم الجغرافي تعتبر السعودية نفسها أنها مركز محوري يجب على أساسه أن تحترمها الدول الأخرى، وخاصة الخليجية الصغيرة، ذات المساحة الصغيرة، وكذلك ذات العدد السكاني الصغير جدًا مقارنة بالسعودية. وقد برز هذا بوضوح خاصة في مناسبات الحديث عن قطر من قبل مسؤولين سعوديين سابقين" حيث وصفها مدير الاستخبارات السعودي السابق، تركي الفيصل، بأنها ليست دولة بل أسرة من ٣٠٠ ألف شخص. ومن هنا، نقرأ النظرة السعودية لمواطني الدول الخليجية الأخرى وجغرافيتها، المشابهة جميعها نسبيًا لقطر، ونستشرف على ضوئها منطلق السعودية في التعامل مع الدول الخليجية.

- الغنى الاقتصادي

يعتبر الاقتصاد السعودي الأكبر عربيًا وخليجيًا، بحكم موارد النفط وحجم السوق والقدرة الشرائية، ولكن رغم ذلك لا يعتبر النظام السعودي التكاملَ الاقتصادي الخليجي مهمًا إلا إذا كان تحت سيطرته ومن منظور مصالحه الخاصة فقط، فالتكامل مرفوض وعلى الدول الأخرى أن تقبل بالتبعية الاقتصادية للقرار السعودي، وهذا ما حصل منذ عام ٢٠١٤ عندما أصرَّت السعودية على عدم خفض إنتاج النفط بعد انهيار الأسعار لتحافظ على حصتها في السوق، غير مهتمة بتداعيات هذا القرار على اقتصاد جيرانها في الخليج، وخاصة تلك التي تأثرت أكثر منها بعد انخفاض الأسعار، وتغلبت مصلحة الاقتصاد الواحد الكبير على مصالح الدول الصغرى في المنظومة الخليجية.

وعندما اقترح النظام السعودي منظومة العملة الخليجية الواحدة على غرار اليورو الأوروبي، أصرَّ على أن تكون العاصمة السعودية مركز البنك الخليجي المقترح لكن رفضت الإمارات حينها، وأدَّى ذلك إلى طي الملف نهائيًا.

- الطموح العسكري

عسكريًا، تعتبر السعودية نفسها القلب العسكري على مستوى الخليج" حيث إن جميع مبادرات التعاون العسكري والأمني يجب أن تكون الرياض راعيها ومركزها وقائدها، ويستند هذا الاعتقاد إلى تقدير السعودية أن

جيشها هو الأكبر على مستوى الخليج ناهيك عن صرفها على التحديث العسكري المستورد(٦)، والذي يعتبر أيضًا من بين الأكبر عالميًّا وخليجيًّا.

اتضحت هذه المقاربة السعودية للتعاون العسكري في منظومة درع الجزيرة والاتفاقيات الأمنية والتحالفات العسكرية الإقليمية بعد إنشاء مجلس التعاون الخليجي" فالرياض لا تقبل بمنظومة عسكرية مشتركة إلا إذا كانت تحت قيادتها، وهذا ما حصل في اليمن عندما جمعت تحت رايتها حلفًا عسكريًّا خليجيًّا وعربيًّا وإسلاميًّا، لتشنَّ الحرب الجارية الحرب منذ ٢٠١٥.

- القيادة الإقليمية

يعتبر النظام السعودي نفسه المحور الأساسي للتحاور مع المحاور العالمية نيابة عن الدول الصغرى الخليجية، وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال العلاقة السعودية–الأمريكية وخاصة بشقها الخليجي والعربي" فالرياض لا ترضى ولا تقبل أن تكون هناك علاقات مستقلة عن الإطار الذي ترسمه هي لاتصالات الخليج مع الولايات المتحدة، وقد أدى ذلك إلى صدام مع الدول الخليجية الأخرى التي تبنَّت خطوط اتصال مباشرة مع الولايات المتحدة دون الإذن السعودي. مثلًا قرار سلطنة عُمان لعب دور الممهِّد لاتصالات أمريكية–إيرانية أدَّت إلى الاتفاق النووي في عهد الرئيس باراك أوباما، مما أثار غضب الرياض" لأن عُمان تبنَّت سياسة الحوار وليس الصدام مع إيران ومهَّدت لعلاقات حميمية مستقلة مع الولايات المتحدة، اعتبرتها السعودية مخالفة لمنهجها في التعامل أولًا مع الولايات المتحدة وثانيًا مع عدوتها إيران.

مكاسب الضعف

مكَّنت هذه المرتكزاتُ السعوديةَ من تحقيق بعض النجاحات في بسط هيمنتها وقرارها على الدول الخليجية إلى حدٍّ ما، وقد أسهمت في نجاحها معاناة الدول الخليجية في مراحل مختلفة من وهن وضعف داخلي أو إقليمي.

وسنؤصل لذلك في حالتين خليجيتين، هما: الكويت بعد الاجتياح العراقي وأزمة الخليج عام ١٩٩٠، والبحرين بعد اندلاع الثورة فيها ضمن تداعيات الربيع العربي عام ٢٠١١.

- النموذج المهادِن

في الحالة الكويتية، استطاعت الرياض أن تضع قيودًا على حركة الكويت الخارجية بسبب الدَّيْن السياسي الذي تراكم على الإمارة الصغيرة نتيجة العدوان العراقي عليها، وبسبب اعتمادها على السعودية كسند قوي مكَّنها من استرجاع وجودها على الخريطة كدولة مستقلة، لكنها بذلك ظلت مقيدة بذلك الدَّين خاصة في الشأن الإقليمي، رغم أن الكويت لها باع طويل تاريخيًّا في النشاط السياسي نتيجة مجتمع مدني حيوي وبرلمان منتخب ومؤسسات دستورية عريقة. مع ذلك تمكَّنت الكويت من التصدي للسعودية في موضوع حقل الخفجي النفطي مثلًا، ومن انتهاج سياسة خارجية متفردة لا تتماهى مع السياسة السعودية في ملفات مهمة مثل العلاقة مع إيران" حيث حافظت على مستوى تمثيلها الدبلوماسي رغم قطع السعودية لعلاقاتها مع طهران في ٢٠١٦، وانتهجت أيضًا سياسة مستقلة إلى حدٍّ كبير تجاه العراق تميزت بالتقارب مع بغداد.

لكن لم تستطع الإمارة الصغيرة أن تستعيد حيويتها كاملة بعد أكثر من عقدين على كارثتها مع العراق، فنجد أنها تحاول دومًا بدبلوماسية مهادنة تفادي استفزاز الرياض بقرارات معاكسة، وإن أرادت أن تتجنب الرياض نجدها تلعب دور الوسيط في أزمات السعودية مع جيرانها الخليجيين الآخرين. والوساطة الكويتية تعكس محاولة الإمارة أن تكون همزة وصل للسعودية وجاراتها تُجنِّبها الوقوع في خياري الخضوع أو الصدام مع الرياض.

قد ضمن هذا الموقف للكويت دورًا جديدًا كوسيط بين السعودية والآخرين، وهذا بالفعل ما حدث خلال الأزمة القطرية–السعودية–الإماراتية الحالية.

- نموذج التبعية

أما البحرين، فهي من التبعية المطلقة للسعودية بسبب هشاشة الحكم البحريني داخليًّا بعد أحداث عام ٢٠١١ عندما حصل انفصام سياسي وشرخ مجتمعي وطائفي بين القيادة وشعبها، فاستغلت السعودية هذا الشرخ وأدخلت البحرين تحت عباءتها دون جهد كبير" مما أفقد البحرين استقلال قرارها السياسي وزاد اعتمادها على المساعدات المالية المعنوية السعودية.

في هذين المثالين نجد أن السعودية نجحت بشكل أو بآخر في إرساء علاقة قد تكون مضطربة" لأنها لا تعتمد على المساواة بل على التبعية التي تكفل هيمنتها على دولة أصغر منها بكثير ومحتاجة لمساندتها أمنيًّا واقتصاديًّا في الحالة البحرينية.

إخفاقات التبعية

تُعتبر هذه المرتكزات الراسخة، التي حدَّدناها كإطار لطبيعة العلاقات السعودية–الخليجية، قاعدة غير قادرة على ترسيخ وحدة خليجية حقيقية وكاملة بل وحدة مقيدة مبنية على مفهوم التبعية للشقيقة الكبرى تحت شعارات التعاون والإجماع الخليجي، مما يجعل مرتكزات هذه العلاقة تثير أكثر من مرة احتكاكات مستمرة ومناكفات تظهر ثم يتم احتواؤها، ولكن هناك متغيرات حديثة قد تجعل الأزمات السعودية–الخليجية حالة متكررة دائمًا تمامًا كما ظهر في السنوات القليلة الماضية، وهذا له علاقة قوية بالداخل السعودي خاصة بعد انتقال الحكم إلى شخصية ليس لها خبرة أو حنكة سياسية بل قد تُعتبر متهورة تطيح بالوحدة الخليجية، وقد تؤدي إلى انهيار مجلس التعاون أو تهميشه على حساب تحالفات ثنائية مثل الحلف السعودي–الإماراتي الحالي.

ظهرت تاريخيًّا إخفاقات كان أهمها النزاعات الحدودية التي شكَّلت محورًا للصراعات السعودية–الخليجية، بدأ من ترسيم الحدود في العشرينات من القرن الماضي مع الكويت ومن ثمَّ قطر والإمارات وكذلك سلطنة عُمان، وكل هذه النزاعات كان محورها النفط وأماكن وجوده وكيفية استغلاله، ومن أجل حلِّ النزاعات لجأت السعودية إلى مفهوم امتلاك الأرض معتمِدة على هوية القبائل القاطنة لمنطقةٍ ما وولائها التاريخي.

إضافة إلى النزاع على الموارد الاقتصادية، هناك أهداف أخرى تكون أكثر خطرًا مثل النزاعات القبلية وامتداد المجموعات البشرية عبر الحدود الخليجية التي رُسمت منذ عهد قريب تحت مظلة أجنبية، بريطانية سابقًا تلتها مصالح نفطية أمريكية.

من إخفاقات السياسة الخليجية السعودية، انفجار أزمات مستمرة مع بعض الدول كدولة قطر" حيث نهجت هذه الأخيرة منهجًا مخالفًا لنهج السعودية في التعامل مع الثورات العربية عام ٢٠١١.

وكذلك السياسة الإعلامية القطرية التي اصطفت مع الشعوب العربية عكس الموقف السعودي الذي فضَّل منهج الثورة المضادة في مصر وتونس وغيرها، من هنا كان التصادم بين قطر والسعودية أشبه بالحتمي خاصة على ضوء مرتكزات وقواعد السياسة السعودية–الخليجية المذكورة سابقًا.

والحالة الثانية هي سلطنة عُمان والتي انتهجت سياسة بعيدة عن الفَلَك السعودي" مما أدى إلى فتور بالعلاقات الثنائية لم يصل بعد إلى حدِّ القطيعة على غرار الحالة السعودية–القطرية، لكنها لم تكن يومًا علاقة متينة بين

الجارتين في الجزيرة العربية، وتاريخيًّا، لم تعتبر السعودية عُمان دولة إسلامية" حيث إن مفتيها لم يعترف بالمذهب الإباضي المتَّبع في عُمان كمذهب من ضمن المذاهب الإسلامية(٧)" مما أدى الى تصادم ديني بين الدولتين كان يُدار خلف الكواليس تؤجِّجه المؤسسة الدينية السعودية في الماضي، وبعد تجاوز هذه الأزمة الدينية انتقل الصراع إلى الموقف من إيران، حيث نأت عمان بنفسها عن الموقف السعودي الذي يدعو للصدام مع إيران وفضَّلت السلطنة الحوار الخفي الذي رعته ومهدت له بين الولايات المتحدة وإيران.

من التبعية إلى الندية

في ظل القيادة الجديدة تبدو السعودية أكثر شراسة في مواقفها من دول الخليج، وبدلًا من الإجماع الخليجي الذي كانت تعلنه كراعية للوحدة والتعاون المشترك، نجد أنها تفضِّل، تحت قيادة محمد بن سلمان، ولي العهد الجديد، مفهوم اللعبة الصفرية المبنية على مبدأ أن تكون معي أو تكون ضدي أو أي ربح لك يعني خسارة لي في علاقاتها مع الدول الخليجية.

ينتج عن هذه العلاقة الصفرية علاقة غير متوازنة تعتمد على مبدأ الهيمنة وليس المساواة، من هنا ستكون احتمالات وسيناريوهات المرحلة القادمة خطرة ليس على الدول الخليجية الصغيرة بل على المنطقة العربية كلها لأسباب متعددة:

انحسار خطاب الدبلوماسية وتبني خطاب المصادمة والعسكرة والحصار على دول تعتبر مشاغبة من المنظور السعودي، سيفتك بالسلم الخليجي والنسيج الاجتماعي" حيث زجَّت الرياض بمواطنين خليجيين في الصراع السياسي، كطلب ترحيل مواطنين مقيمين في دولة ما إلى دولتهم الأم خلال الأزمات. يعتبر هذا تصرفًا تعسفيًّا ضد حقوق الإنسان والمهاجرين وليس هذا بمستغرب" حيث رحَّلت السعودية سابقًا مئات الآلاف من اليمنيين إلى بلادهم بعد أن اصطفَّ علي عبد الله صالح، الرئيس اليمني حينها، مع صدام حسين خلال حرب الخليج عام ١٩٩٠.

في العهد السعودي الجديد قد يعتبر المال أهم من الدبلوماسية، وقد يُستعمل لشراء الولاء، لكن إن نفع ذلك مع دول خليجية تحتاج للدعم المالي السعودي كالبحرين إلا أنه أثبت محدوديته مع دولة غنية كقطر. ولن تتجنب السعودية عواقب هذه المنطلقات في سياستها الخارجية إلا إذا تغيرت سياستها وقواعد علاقاتها الخارجية بشكل يعتمد الدبلوماسية والحوار ويُقِرُّ بحق الدول المستقلة في اتخاذ قرارات لن تكون دومًا انعكاسًا للسياسة السعودية.

ومن هنا، نعتبر مفاهيم السياسة الخارجية السعودية خطرًا على المنطقة" لأنها قاصرة وتحتاج الأخذ بعين الاعتبار بُعدًا مهمًّا، وهو سيادة الدول الأخرى مهما كانت صغيرة، ومبدأ المساواة، من أجل إقامة منطقة خليجية آمنة بعيدة عن الصراعات المرتبطة بطموح يفتقد الحنكة السياسية والخبرة في التعامل مع الأزمات.

*بروفيسور في علم الاجتماع السياسي في كلية لندن للعلوم السياسية والاقتصادية
*مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٧/٧/١١ :

مذكرة تفاهم بين قطر وأمريكا لمكافحة الإرهاب.. ودعوة لانضمام دول الحصار لها

أعلنت دولة قطر والولايات المتحدة الأمريكية عن توقيع مذكرة تفاهم بينهما يوم الثلاثاء، لمكافحة تمويل الإرهاب.

وقال الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني وزير الخارجية في مؤتمر صحفي مشترك مع نظير الأمريكي السيد ريكس تيلرسون، إن دولة قطر التي طالما اتهمت بتمويل الإرهاب أصبحت الآن أول دولة توقع مع الولايات المتحدة الأمريكية مثل هذه الاتفاقية الهادفة إلى مكافحة تمويل الإرهاب.

وأضاف أن مذكرة التفاهم تأتي في إطار التعاون الثنائي المستمر بين دولة قطر والولايات المتحدة الأمريكية ونتيجة للعمل المشترك بين الجانبين وتبادل الخبرات والمعلومات وتطوير هذه الآلية وكذا تطوير المؤسسات بين الدول.

ودعا وزير الخارجية الدول التي تحاصر دولة قطر إلى أن تحذو مثل هذا النهج "تنضم لنا في المستقبل" والتوقيع على اتفاقية لمكافحة تمويل الإرهاب.

وأكد أن مذكرة التفاهم تعتبر اتفاقية ثنائية منفصلة بين دولة قطر والولايات المتحدة الأمريكية وقد خضعت للنقاش بين الجانبين على مدى أربعة أسابيع وليس لها علاقة مباشرة أو بشكل غير مباشر بالأزمة الخليجية أو بحصار دولة قطر.

ووصف الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني الاجتماعات التي عقدها مع نظيره الأمريكي بالبناءة على المستوى الثنائي بين البلدين الصديقين مشيرا إلى أنه تم أيضا عقد اجتماع ثلاثي حضره الأشقاء في الكويت حيث جرى مناقشة تطورات الأزمة الخليجية والجهود المقدرة والمشكورة التي يقوم بها الأشقاء في دولة الكويت بمساعدة الأصدقاء في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأوضح وزير الخارجية أن اجتماعه مع نظيره الأمريكي ناقش أيضا في الإطار الثنائي أهمية الاستمرار في التعاون والتشاور بين البلدين في كافة القضايا الإقليمية والسياسية لكنه نبه إلى أن أهم ما خرجت به هذه الاجتماعات هو مذكرة التفاهم التي تخص مكافحة تمويل الإرهاب التي طالما اتهمت قطر من دول الحصار بتمويله.

وجدد وزير الخارجية في سياق متصل دعم دولة قطر للدور الذي يقوم به الوسيط الكويتي بمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية وقال "كنا إيجابيين وصريحين منذ البداية لحوار بناء يؤدي إلى تسوية وحل وهو سلوك دولة قطر المعتاد".. داعيا دول الحصار إلى أن تسلك نفس السلوك الذي تنتهجه قطر.

وفيما يتعلق بتسريب وثيقة اتفاق الرياض قال الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني إن تسريب وثيقة الاتفاق والتوقيت الذي تم فيه يدل على جهود واضحة للتقليل من شأن وساطة دولة الكويت والتأثير على زيارة سعادة وزير الخارجية الأمريكي للمنطقة والجهود والمساعي التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية.

وأضاف قائلا "إذا كان هذا التسريب يعكس شيئا فهو يعكس نهج دول الحصار وهي نفسها التي سربت قائمة المطالب للأسف للتقليل من شأن هذه الوساطة وتساءل سعادته في هذا الصدد عن مستوى الثقة الآن في هذه الدول وعلاقاتها الدولية بتسريب مثل هذه الوثائق السرية التي عادة تحترمها الشركات فما بالك بالدول."

ونوه وزير الخارجية بأن ما صاحب هذه التسريبات من حملة إعلامية حول عدم التزام دولة قطر باتفاق الرياض كلها مغالطات وقال إن دولة قطر التزمت بكافة بنود الاتفاق وكانت هناك محاضر تشهد على التزامها بذلك مشيرا إلى أن اتفاق الرياض هو اتفاق جماعي وليس التزاما يخص دولة قطر فقط ولم تذكر قطر كدولة وحيدة يفرض عليها الالتزام بالاتفاق.

وشدد على أن ما اتخذ من إجراء ضد دولة قطر هو مخالفة واضحة من دول الحصار لهذا الاتفاق لأنهم لم يستخدموا أي آلية من آليات فض النزاع المذكورة في هذا الاتفاق "وإذا كانت هناك أي مظالم يجب أن تبحث وفق آليات مدرجة سواء في اتفاق الرياض أو في ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية."

من جهته أثنى السيد ريكس تيلرسون وزير الخارجية الأمريكي على القيادة الرشيدة للشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد كونه أول من تجاوب مع قمة الرياض لمكافحة تمويل الإرهاب مشددا على دور كل دولة بالمنطقة في مكافحة التطرف والعنف وألا يكون لديها ملاذ آمن للإرهاب والإرهابيين.

وأوضح وزير الخارجية الأمريكي في المؤتمر الصحفي أن الولايات المتحدة ودولة قطر ستقومان بالمزيد من العمل لمنع تمويل الإرهاب والحفاظ على المنطقة آمنة مشيرا إلى أن مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها اليوم بين البلدين تعكس العمل الجاد والمناقشات المكثفة التي تمت بين الطرفين من أجل تعزيز نتائج مؤتمر الرياض.

وأضاف أن هذه المذكرة تحدد الخطوات التي ستتخذها كل دولة من أجل منع تمويل الإرهاب على مستوى العالم وتضع مواعيد زمنية محددة من أجل تحقيق ذلك.

وأكد على أن هذه المذكرة تم العمل عليها منذ عام تقريبا وهي بمثابة تجديد للمحادثات القائمة منذ فترة ونتيجة لقمة الرياض ودعوة الرئيس ترامب كما أنها تعد اتفاقا قويا ينص على التزامات باتخاذ أعمال فورية وفق زمن محدد مؤكدا أن دولة قطر اتخذت عدة خطوات في هذا الشأن وتنفذها بالفعل.

وثمن تيلرسون عاليا المحادثات التي أجراها مع حضرة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد حول العديد من القضايا مؤكدا أن زيارته للدوحة تحمل نفس الروح التي توجه بها الرئيس ترامب إلى الرياض وهي أن الولايات المتحدة لديها هدف واحد هو محو الإرهاب من على وجه الأرض "والإبقاء على بلادنا آمنة".

ووصف محادثاته مع القيادة القطرية بالمعمقة والبناءة منوها بأنه سيتوجه غدا إلى المملكة العربية السعودية للقاء الأطراف الأخرى واستطلاع مخاوفهم وخيارات حل الأزمة دون أن يتوقع موعدا زمنيا لهذه الحلول بسبب ما أسماه استمرار المحاولات والوساطات الحالية.

ولفت سعادة وزير الخارجية الأمريكي إلى أن هدفه من هذه الزيارة هو دعم جهود دولة الكويت في الوساطة الخليجية ومساعدة كلا الطرفين على فهم مصادر القلق والتوصل إلى حل ممكن لخلافاتهما.

الخارجية الأمريكية: مذكرة التفاهم بين قطر والولايات المتحدة مثال جيد للدول الأخرى

وأكدت وزارة الخارجية الأمريكية أن مذكرة التفاهم التي وقعت بين دولة قطر والولايات المتحدة بشأن مكافحة تمويل الإرهاب تعد مثالاً جيداً للدول الأخرى، معربة عن أملها أن تولي الدول الأخرى أهمية لتلك القضية أيضاً.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية هيذر نويرت في تصريحات للصحفيين إن مذكرة التفاهم تلك كانت منفصلة عن المفاوضات المتعلقة بالأزمة في منطقة الخليج لكنها لم تستبعد احتمال أن تطلب الولايات المتحدة من الدول التي تفرض حصاراً على دولة قطر أن توقع على اتفاقية مشابهة.

وأضافت نويرت أن الخارجية الأمريكية "تأمل بكل تأكيد أن تساعد مذكرة التفاهم التي وقعت في الدوحة على إنهاء الحصار المفروض على دولة قطر بقيادة المملكة العربية السعودية".. موضحة أن "المفاوضات على اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب بدأت حين قام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بزيارة الرياض في مايو الماضي وهذا يوضح أنها سبقت بداية الأزمة."

وتابعت "أعتقد أن تسليط الضوء على هذا الاتفاق يرسل رسالة كبيرة حقاً لجميع الدول المعنية وهي أن تمويل الإرهاب قضية كبيرة وتسبب قلقاً كبيراً."

وحول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستطلب من السعودية والإمارات والبحرين ومصر التوقيع على اتفاقية مشابهة قالت نويرت "لست متأكدة مما إذا كانت مذكرة التفاهم هذه ستقدم إلى الدول الأخرى أو إذا كان هناك إمكانية لذلك أم لا ولكني لا أريد أن استبق وزير الخارجية.. وافترض أنه ستكون هناك مذكرات تفاهم منفصلة سيتم التوصل إليها خلال المحادثات."

*وكالة الانباء القطرية ٢٠١٧/٧/١٢ :

الدول الأربع المقاطعة: الاتفاق القطري الأمريكي خطوة غير كافية وسنراقب التزام الدوحة

وصفت الدول العربية الأربع المقاطعة لقطر توقيع اتفاق بين الدوحة وواشنطن لمكافحة تمويل الإرهاب بأنه "خطوة غير كافية"، مشددة على أنها "ستراقب عن كثب مدى جدية السلطات القطرية" في تنفيذ ذلك.

وقالت الدول الأربع في بيان مشترك الثلاثاء إن عقوباتها ستظل قائمة إلى أن تنفذ الدوحة كامل مطالبها، وإنها ستراقب "عن كثب مدى جدية السلطات القطرية في مكافحتها لكل أشكال تمويل الإرهاب ودعمه واحتضانه".

وتصف قطر هذه العقوبات بأنها حصار يمس سيادتها ويخالف القانون الدولي.

"نقض الاتفاقات"

وقالت الدول الأربع في بيانها إن الإجراءات التي اتخذتها قطر كانت نتيجة لما وصفته "باستمرار وتنوع نشاطات السلطات القطرية في دعم الإرهاب وتمويله واحتضان المتطرفين ونشرها خطاب الكراهية والتطرف والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى".

وشددت الدول الأربع على أنها لا يمكنها "الوثوق بأي التزام يصدر" عن السلطات القطرية، مبررة ذلك بأنها "دأبت على نقض كل الاتفاقات والالتزامات وآخرها كان اتفاق الرياض (٢٠١٣) مما أدى الى سحب السفراء وعدم إعادتهم إلا عقب توقيع السلطات القطرية على الاتفاق التكميلي (٢٠١٤) واستمرارها في التدخل والتحريض والتآمر واحتضان الإرهابيين".

وعدت الدول الأربع توقيع الاتفاق الأمريكي القطري "نتيجة الضغوط والمطالبات المتكررة طوال السنوات الماضية للسلطات القطرية" من قبلها.

ودعا البيان إلى "وضع ضوابط مراقبة صارمة تتحقق من جديتها (قطر) في العودة الى المسار الطبيعي والصحيح".

وكان تيلرسون بدأ جولته الخليجية بزيارة الكويت التي تتوسط بين أطراف الأزمة، وقد أجرى محادثات مع أمير الكويت صباح الأحمد الصباح تركزت على جهود حل الأزمة الخليجية.

وقد اجتمع وزير الخارجية الكويتي صباح خالد الحمد الصباح مع نظيره الأمريكي ومستشار الأمن القومي البريطاني مارك سيدويل مساء الاثنين في الكويت.

وأصدرت الدول الثلاث بيانا مشتركا حضت فيه "كافة الأطراف لإيجاد حل للأزمة في أقرب وقت من خلال الحوار"، بحسب وكالة الأنباء الكويتية الرسمية.

*وكالات ومصادر متعددة ٢٠١٧/٧/١٢ :

الكويت: لن نتخلى عن مسؤولياتنا التاريخية

أعرب أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد عن «شعوره بالمرارة وتأثره البالغ للتطورات غير المسبوقة» التي يشهدها «بيتنا الخليجي»، مؤكداً عزمه على مواصلة مساعيه، و«لن نتخلى عن مسؤولياتنا التاريخية وسنكون أوفياء لها حتى يتم تجاوز هذه التطورات وانجلاؤها عن سمائنا.»

وتزامن موقف سمو الأمير مع اقتراب تحقيق خرق في جدار الأزمة بين قطر والدول الأربع (السعودية والإمارات والبحرين ومصر)، إثر توقيع واشنطن والدوحة، أمس، مذكرة تفاهم للتعاون في مكافحة تمويل الإرهاب.

وقال سمو الأمير إن مما خفف من آلام التطورات «وضاعف من عزم إرادتنا على معالجتها، ما لمسناه من ردود فعل إيجابية وتأييد لتحركنا ومساعينا لاحتواء هذه التطورات منذ بدايتها، وما حظينا به من دعم ومؤازرة من إخواننا وأبنائنا المواطنين لهذا التحرك والمساعي، عبروا عنه من خلال أدوات التواصل الاجتماعي والبيان الشامل لمنظمات المجتمع الكويتي المدني، وعبر مختلف وسائل الاعلام المحلية، والتي جسدت الشعور بالروابط التاريخية

الراسخة بين دول المجلس والتاريخ والمصير المشترك لأبنائه، وهو ما لمسناه أيضاً في دول المجلس الشقيقة على المستويين الشعبي والرسمي، فضلاً عن الدعم والتأييد لنا على مستوى دول العالم ومن المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية، ورسخ إصرارنا وعزمنا على مواصلة تلك المساعي، وكان ذلك محل التقدير من جانبنا لما انطوى عليه من حرص بالغ على وحدة وتماسك الموقف الخليجي.«

وأكد سمو الأمير أن «مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية المباركة وما حققته من منجزات تمثل الخيار والتطلعات المنشودة لأبنائنا في المنطقة التي لا يمكن التفريط بها، والتي تستدعي الحفاظ عليها والتمسك بها.«

وأضاف «اننا لن نتخلى عن مسؤولياتنا التاريخية وسنكون أوفياء لها حتى يتم تجاوز هذه التطورات وانجلاؤها عن سمائنا، وتعود المحبة والألفة لبيتنا الخليجي الذي سيبقى وحده قادراً على احتواء أي خلاف ينشأ في إطاره.«

في غضون ذلك، انتقل الحراك الديبلوماسي من الكويت، التي شهدت ليل أول من أمس اجتماعاً ثلاثياً كويتياً – أمريكياً – بريطانياً، إلى الدوحة التي شهدت أمس اجتماعاً كويتياً – قطرياً – أمريكياً، فيما يُعقد اليوم في جدة لقاء خماسي بين وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون ووزراء خارجية الدول الأربع.

وجمع لقاء الدوحة الثلاثي وزير الخارجية الأمريكي ونظيره القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي وزير الاعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله، بحضور أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

وذكرت وكالة الأنباء القطرية أن الاجتماع، الذي عقد في قصر البحر، «تناول الأزمة الخليجية وتطوراتها وتداعياتها سواء على صعيد المنطقة أم على المستوى الدولي، بالإضافة إلى استعراض جهود الوساطة الكويتية والمواقف الدولية الداعمة لها من أجل حل الأزمة القائمة، والحفاظ على استقرار المنطقة ومصالح دولها وشعوبها.«

وقبيل الاجتماع الثلاثي، أجرى وزير الخارجية الأمريكي محادثات مع الأمير تميم والشيخ محمد بن عبد الرحمن، في اجتماعين منفصلين، جرى خلالهما استعراض المساعي الأمريكية الداعمة لوساطة الكويت لحل الأزمة عبر الحوار والطرق الديبلوماسية.

وعقب المحادثات، أعلنت واشنطن والدوحة توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال مكافحة تمويل الارهاب.

وقال وزير الخارجية القطري، في مؤتمر صحافي مع نظيره الأمريكي، «لطالما اتهمت دولة قطر من قبل دول الحصار بمسألة تمويل الارهاب، واليوم دولة قطر أول من يوقع على برنامج تنفيذي مع الولايات المتحدة لمكافحة تمويل الارهاب، وندعو بقية دول الحصار للانضمام لنا في المستقبل.«

وشدد على أن المذكرة لا علاقة لها بالأزمة، «بل الهدف منها تعزيز جهود قطر وواشنطن في مكافحة الإرهاب.«

من جهته، أوضح تيلرسون أن المذكرة تتضمن أن البلدين يتحملان المسؤولية في التعاون ووقف تمويل الإرهاب.

وأشاد بمواقف قطر في مجال مكافحة الإرهاب، قائلاً إنها أول دولة تجاوبت مع مخرجات قمة الرياض (الإسلامية – الأمريكية) التي عقدت في شهر مايو الماضي، وبحثت مكافحة الإرهاب ووقف تمويله.

وفيما وصف آر سي هاموند كبير مستشاري تيلرسون توقيع المذكرة بأنها «خطوة مبشرة للأمام»، أوضح بيان صادر عن فريق الوزير أن المذكرة تحدد «الجهود المستقبلية التي يمكن لقطر أن تقوم بها لتعزيز حربها على الارهاب ومعالجة مسائل تمويل الارهاب بطريقة عملية.«

ولدى وصوله الدوحة، أدلى تيلرسون بتصريحات لافتة أشاد فيها بموقف قطر، قائلاً إنها «كانت واضحة جداً في موقفها ومنطقية جداً، ونحن نريد أن نناقش الآن كيفية المضي قدماً وهذا هو الغرض من مجيئي.»

وبعد لقائه الأمير تميم، قال الوزير الأمريكي «لدي أمل بأننا قادرون على احراز تقدم لدفع الأمور نحو الحل»، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة ترغب في «تجنب أي تصعيد اضافي.»

ورد وزير الخارجية القطري بالقول ان الدوحة «تؤيد الانخراط في حوار بناء لإنهاء هذه الأزمة، بما يحفظ سيادة البلاد.»

ومن الدوحة، تنتقل المحادثات الديبلوماسية اليوم إلى جدة، حيث يعقد لقاء بين تيلرسون ونظرائه السعودي والإماراتي والمصري والبحريني.

*وكالة الانباء الكويتية –كونا- ٢٠١٧/٧/١٢ :

تركيا أرسلت نحو ٢٠٠ طائرة شحن إلى قطر منذ بدء الأزمة

قال وزير الاقتصاد التركي نهاد زيبكجي يوم الأربعاء إن أنقرة أرسلت ١٩٧ طائرة شحن و١٦ شاحنة وسفينة واحدة إلى قطر لتلبية احتياجاتها اليومية منذ اندلاع الأزمة الشهر الماضي بين قطر ودول خليجية.

وخلال اجتماع مع زيبكجي في أنقرة قال وزير الاقتصاد القطري أحمد بن جاسم آل ثاني إن الدوحة مستمرة في ممارسة التجارة البحرية والجوية ولم تتأثر رغم العقوبات.

وساندت تركيا قطر بعد أن قطعت السعودية ومصر والإمارات والبحرين كل العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية معها متهمة إياها بدعم الإرهاب لكنها تنفي ذلك.

قطر تعلن وصول مزيد من القوات التركية إلى الدوحة

الى ذلك قالت قطر يوم الثلاثاء، إن مزيدا من القوات التركية وصلت إلى قاعدة عسكرية في الدوحة بعدما أسرعت أنقرة بإقرار تشريع الشهر الماضي من أجل إرسال مزيد من الجنود للانتشار هناك.

وذكرت القوات المسلحة القطرية في بيان "أعلنت مديرية التوجيه المعنوي بوزارة الدفاع عن وصول الدفعة الخامسة من القوات المسلحة التركية إلى دولة قطر".

والتدريبات مستمرة في القاعدة منذ ١٩ يونيو حزيران. ويأتي نشر القوات التركية في القاعدة القطرية بموجب اتفاق وقعه البلدان في ٢٠١٤.

وتساند أنقرة قطر بعدما قطعت السعودية ومصر والإمارات والبحرين علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع الدوحة هذا الشهر متهمة إياها بدعم الإرهاب. وتنفي قطر هذا الاتهام.

وجاء في بيان القوات المسلحة القطرية "يأتي هذا التعاون الدفاعي بين الدوحة وأنقرة ضمن النظرة الدفاعية المشتركة لدعم جهود مكافحة الإرهاب والتطرف وحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة".

ولم يذكر البيان حجم القوات التركية المنتشرة حاليا في القاعدة العسكرية في الدوحة.

*وكالة رويترز ٢٠١٧/٧/١٢ :

أزمة قطر: استعراض فاشل للقوة من «بن سلمان».. والعالم ينحاز للدوحة

ترجمة– الخليج الجديد: كانت قطر دائمًا مختلفة قليلا. إنّها دولة خليجية، بمعنى أنّها تحظى بأغلبية سنية، وشديدة الثراء، وتعتمد بشكلٍ كاملٍ تقريبًا على صناعة النفط والغاز الطبيعي المزدهرة. ومن ناحية أخرى، اشتبكت مع بقية دول الخليج مرارًا وتكرارًا. وخلال الربيع العربي، كانت الدولة الخليجية الوحيدة التي تدعم الاحتجاجات التي نشأت عبر المنطقة. وفي مصر وتونس، دعمت جماعة الإخوان المسلمين، التي صنفتها جميع دول الخليج الأخرى جماعةً إرهابية. وفي سوريا، دعمت مجموعة متنوعة من الجماعات المعارضة التي لم تدعمها السعودية. وبدأ السعوديون معاقبتها على هذه الانحرافات عن سياستها الخارجية من خلال سحبهم سفيرهم من الدوحة لأول مرة عام ٢٠١٤، ثم سحب سفيرهم وإعلان حظر على قطر في يونيو/حزيران. لكن لم تكن تلك الأزمة بشأن دعم قطر للإرهابيين كما زعمت السعودية، بقدر ما كانت عقابًا على سياستها الخارجية المستقلة.

وخلال القرن والنصف الماضيين تقريبًا، لم يكن لدى قطر سياسة خارجية خاصة بها. وكانت محمية بريطانية حتى عام ١٩٧١، وبعد انسحاب بريطانيا، كانت قطر متجهة عمليًا لتصبح تابعًا سعوديا. فمع صغر حجم أراضيها، والعدد الأصغر من السكان، وصناعة نفط وغاز طبيعي أصغر حجمًا وأقل تطورًا، لم تكن هناك أي وسيلة قد تقاوم بها قطر. وأكثر ما يبعث على الانزعاج من وجهة نظر قطر، أنّها تعتمد في ٤٠٪ من المواد الغذائية والمياه وغيرها من المنتجات الاستهلاكية القطرية على المواد التي تأتي عبر الحدود مع السعودية. وهذا يضع إمداداتها من الموارد تحت رحمة المملكة.

ويزداد الأمر سوءًا بسبب اعتمادها على إيران، العدو الجيوسياسي والديني للمملكة العربية السعودية. وعلى عكس البحرين والإمارات، التي تدور في فلك النظام السعودي في شبه الجزيرة العربية، تعتمد قطر على إيران، بقدر ما تعتمد على المملكة. وتتقاسم قطر معظم الغاز الطبيعي مع إيران، وتمر أغلبية التجارة القطرية عبر مضيق هرمز الذي تسيطر عليه إيران. وتجمع مصالح قطر بين مصالح هاتين القوتين. وإذا غضب السعوديون، يمكنهم أن يلحقوا ضررًا بالغًا بالاقتصاد القطري، وإذا غضب الإيرانيون، يمكنهم شل التجارة القطرية. وإذا اتفق السعوديون والإيرانيون مع بعضهم البعض، فلن تكون هناك مشكلة. لكنّهما في الواقع، يختلفان حول كل شيء تقريبًا، وخاصةً الدين. وتعج سياسة قطر الخارجية المحاصرة بين عدوين لدودين هي أخطر سياسات المشي على الحبل في العالم.

السير على الحبال

وبدأ المشي على هذا الحبل عام ١٩٩٥، تحت حكم الشيخ «حمد بن خليفة». وقبل ذلك، لم يكن لدى قطر سياسة خارجية حقيقية. وكانت الدولة تابعًا للإمبراطورية البريطانية، قبل أن تكون كذلك بالنسبة للمملكة العربية السعودية، التي كان لها سيطرة كاملة على سياستها الخارجية وتأثير كبير على سياستها الداخلية. وحرص «حمد» على صياغة سياسة خارجية جديدة. وكان هدفه جعل قطر سويسرا جديدة في شبه الجزيرة العربية. أي أنّه أراد من قطر أن تعمل كدولة محايدة تتعامل مع الجميع وتكون معروفة بحيادها وتصبح مدعوة إلى التحكيم في النزاعات. وسواء كان ذلك من خلال إقامة علاقاتٍ تجارية أو روابط ستراتيجية أو مزيج من الاثنين، كان معنى ذلك أن تتشابك مصالح الدول الأخرى مع ازدهار دولة قطر واستمرارها في النجاح في سياستها.

وفي البداية، كانت قطر ذات أهمية اقتصادية وستراتيجية بما يكفي لجذب قدرٍ كبيرٍ من الاهتمام من جميع أنحاء العالم. وبعد روسيا وإيران، كان لديها أكبر احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم، وهي المصدر الرئيسي للغاز الطبيعي المسال. والأهم من ذلك، أنّها أكبر منتجٍ للغاز الطبيعي في حالة جيدة مع الغرب، وتبيع كميات كبيرة من الغاز إلى البلدان من المملكة المتحدة إلى اليابان. وإلى جانب هذه العلاقات الاقتصادية، فإنّ لقطر أيضًا أهميتها الستراتيجية الكبيرة لكلٍ من السعودية وإيران. ويسمح لها موقفها بتهديد حقول النفط الإيرانية أو الاستقرار الداخلي للمملكة، اعتمادًا على من تتحالف معه، مما يدفعها للحفاظ على علاقتها بقطر.

وطوال فترة التسعينات وبداية الألفية الثالثة، اعتمدت سياسة قطر على تلك المزايا الطبيعية في الوقت الذي تبذل فيه قصارى جهدها لتبدو محايدة. ولم تقم قطر أبدًا بالتزامٍ قويٍ تجاه أحد الأطراف، وتحوطت دائمًا في خياراتها. وبعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، سمحت قطر للقوات الأمريكية باستخدام البلد كنقطة انطلاق، لكنّها نسقت إنتاج الغاز الطبيعي مع إيران أيضًا. وفي العام نفسه، أنشأت قطر مقر القيادة الجوية المركزية الأمريكية بقيمة مليار دولار عام ١٩٩٦، ولكن في عام ٢٠١٠، قامت بالتنسيق مع ضباط في الحرس الثوري الإيراني لترتيب تدريباتٍ عسكرية. وبحلول عام ٢٠١٠، حققت الحكومة القطرية هدفها بشكلٍ أساسي، حيث كانت قطر تتعامل مع كل دولة تقريبًا، وكانت هناك حاجة إلى العديد من الدول الأخرى. وكعامل قوة، كانت قطر تسيطر على منفذٍ إخباريٍ محترمٍ إلى حدٍ ما في شكل قناة الجزيرة، والتي استخدمتها للتأثير على دولٍ أخرى.

وبعد أن أمضت قطر ستة عشر عامًا في تأسيس نفسها كقوة محايدة في الشرق الأوسط، غيرت سياستها فجأة. وخلال الربيع العربي، ألقت قطر بثقلها وراء المتظاهرين. ومن إرسال الأسلحة والتمويل إلى تخصيص ساعاتٍ لا تحصى من بث قناة الجزيرة لمقابلة المتظاهرين وقادة المعارضة، استخدمت قطر كل الوسائل الممكنة لتوفير المساعدة للمجموعات التي سعت إلى الإطاحة بحكومات بلادهم. ومما زاد من تفاقم هذه المشكلة، أنّها احتضنت جماعة الإخوان المسلمين، متجاهلةً حقيقة أنّ كل دولة خليجية أخرى تقريبًا تعتبرها جماعة إرهابية. وعندما فشلت حركات الاحتجاج المختلفة أو تم حل الحكومات التي أسستها تلك الحركات، ترك ذلك قطر وقد فقدت الكثير من الحلفاء. وفي أزمة سابقة للأزمة الحالية، استدعت السعودية والبحرين والإمارات سفراءها من قطر لمدة ثمانية أشهر. وعاد السفراء في نهاية المطاف بعد وعدٍ من قطر على وقف دعم المعارضين، وخاصةً جماعة الإخوان المسلمين، وتعهدوا بالتعاون بشكلٍ وثيقٍ مع السعودية.

استعراض القوة

وعلى الرغم من أنّ هذه الأزمة قد تم حلها سلميًا، كان الضرر قد حدث. وبمجرد أن توقف بلدٌ عن الحياد، فإنّها لا تستطيع أن تكون محايدة مرة أخرى. ومنذ الربيع العربي، كان هناك صراعٌ آخر لا مفر منه، في هذه المرحلة، دون رغبةٍ من الحكومة القطرية في التخلي عن عقدين من السياسة الخارجية المستقلة. وبالنسبة للسعوديين، فإنّ «التعاون بشكلٍ أوثق» يعني اتباعهم تمامًا على الساحة العالمية. ويعني أي إجراءٍ مستقلٍ، أو حتى التحوط السابق للخيارات في قطر، انتهاكًا لهذا الوعد وسببًا لمزيدٍ من الصراع.

وفي ٥ يونيو/حزيران، أثار السعوديون أزمةً دبلوماسية أخرى، مطالبين بتعاونٍ أوثق. وفقًا لمطالبهم الـ ١٣، يبدو أنّهم يريدون من قطر العودة إلى كونها دولة تابعة.

ولا أحد يعرف حقًا لماذا اختار السعوديون إثارة الأزمة الآن. وبينما تكهن النقاد بأنّه قد يكون لذلك علاقة بالاتفاق بين قطر وإيران حول حقول الغاز، أو ربما بدعمها المتواصل لجماعة الإخوان المسلمين، فإنّ التفسير الأكثر بساطة هو أنّه مجرد استعراض للقوة. وقد قرر ولي العهد الأمير «محمد بن سلمان»، المسؤول الآن عن السياسة الخارجية للمملكة، أنّ قطر، نتيجةً لسياستها الفاشلة خلال الربيع العربي، فقدت مكانتها السابقة. وبدون الشبكة العالمية للدعم والروابط، سيكون من السهل إخضاعها مرةً أخرى. وقد تأثر هذا القرار بالتأكيد بدعم «ترامب» الواضح للمملكة وأجندتها السياسية، والذي اعتُبر ضوءًا أخضر لإثارة الأزمة.

ولسوء حظ السعودية، أخطأ الأمير «بن سلمان». وعلى الرغم من أنّ دول الخليج اتخذت الموقف الأكثر عدوانية بعد لها بعد حرب اليمن، إلا أنّ ذلك لم يكسر قطر. وتدفقت عليها المساعدات الغذائية والمساعدات الأخرى من بلدان مختلفة مثل تركيا وإيران، بينما دعت كل من روسيا ووزارة الخارجية الأمريكية، على خلاف البيت الأبيض، إلى تهدئة الوضع. وبدا موقف وكأنّه استعراضٌ للقوة لا مبرر له، في حين حصلت قطر على الدعم بلعب دور الضحية. وقد عمل «الدور السويسري»، رغم أنّه قد أصبح ضعيفًا، دوره في أن ينحاز العالم إلى جانب قطر، كما هو مخططٌ له.

*الدورية السياسية لجامعة ييل الأمريكية ٢٠١٧/٧/١٢ :

هل الجزيرة منبر للحريات أم بؤرة لترويج العنف والإرهاب؟

*بارزان الشيخ عثمان

في تصريح له لصحيفة دير شبيغل الألمانية، قال سعود بن عبدالرحمن آل ثاني، سفير قطر في ألمانيا: «إن دولة قطر لن تضحّي بأي حال من الأحوال بحرية الرأي والصحافة، وأن مثل هذه الخطوة لا تتناسب مع القرن الـ٢١.«

التصريح جاء نتيجة للتوتر والخلاف الذي نشأ بين الدولة القطرية والدول الخليجية الثلاث (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين) فضلا عن جمهورية مصر العربية التي تطالب دولة قطر بحزمة من الالتزامات الموسومة (بقائمة المطالب) مقابل تطبيع العلاقات معها ومن ضمنها تحسين سلوك قناة الجزيرة.

لست بصدد الدخول في تفاصيل الأزمة لان تلك الدول كسائر الدول الأخرى تبحث عن مصالحها التي تارة تتقاطع وتتشابك وتارة أخرى تتقارب وتتصالح مع بعضها. أما النقطة التي تساورني والتي أركز عليها هي هل صحيح أن قناة الجزيرة القطرية هي القناة التي تدافع عن الحريات والمفاهيم الديمقراطية ولاسيما في بلدان الشرق الأوسط بل وحتى البلدان الآسيوية لكي توحي للعالم بانها اصبحت جزءاً من المنبر الحر، فهل تستحق كل هذه الحماسة للدفاع عنها؟.

السفير القطري له الحق وله كامل الحرية كيف ومتى وأين يدافع عن قناتهم المشبوهة والتي تمولها الإمارة القطرية مباشرة ومن قبل اجهزة المخابرات في المنطقة وحتى العالمية لتنفيذ وتحقيق مآربها المختلفة والتي نحن هنا لسنا بصدد تعدادها وتقييمها.

أما نحن أهل الكتابة والصحافة المسؤولة بعيدا عن كل التجاذبات والتأثيرات السياسية نرى إن تقليم أظافر وتحجيم هذه القناة إن لم يكن النيل من صمتها خطوة مهمة وفعالة نحو اعادة ترسيم و تصحيح المسار الأعلامي الحر من خلال تطبيق حرية التعبير ومفهوم حرية الضمير، لأن الجزيرة القطرية تخدم سياسة وخطط الدولة القطرية بكل حذافيرها وهي من زرع فتنة الإرهاب في المنطقة و تسعى للحيلولة دون تقوية دعائم الديمقراطية في دول حديثة العهد في نشأتها الديمقراطية وتقويض خطواتها نحو دمقرطة مؤسساتها كالعراق مثلا،حيث تسعى الى ايصال جميع المفاهيم والمبادئ الحقيقية للحريات إلى المتلقي بصورة مشوهة وبالشكل الذي تريد الإمارة القطرية تسويقها وهي ترويج الفكر التكفيري والدفاع عنه من خلال استغلال الرأي الحر وفرض الإرهاب الفكري والإرهاب الإسلامي الإخواني.

إن الجزيرة عملت من خلال ماكنتها الإعلامية على غض النظر عما يدور في الدولة القطرية من قمع وسلب للحريات السياسية وبالأخص حريات المرأة التي لا حول لها ولا قوة وهي تعاني من الاضطهاد والقسوة اضافة الى حرمانها من قيادة السيارة لا بل خططت الجزيرة أن تروج للحجاب وترسيخ فكرته حيث جاءت بأجمل الاعلاميات و استبدلت مظهرهن من خلال التحجب بالطريقة القطرية و حتى السعودية.

سعادة السفير القطري عندما يذكر بأن إمارته لن تضحي بأي حال من الأحوال بالجزيرة! فإنه يقصد إن القناة تنفذ خططهم لترويج الفكر الإرهابي والشوفيني وتخلق الفوضى لأنها ترى إن هذا النمط الإعلامي يخدم مصالحها ويثبت مكانة الإمارة الصغيرة الغنية ويجعلها قادرة على أن تستفز الآخرين و تخضعهم لمآربها، و ليس لمطالبة تغير النمط السياسي و اشاعة الديمقراطية و التعددية في امارته.

قناة الجزيرة لم تأت بشيء جديد، إنما ظهرت وجاءت بنمط غير مسبوق من العمل الإعلامي والذي يسعى لمناهضة الحريات والديمقراطية ونشر الإرهاب الفكري والإرهاب الإسلامي والتكفيري في منطقتنا من خلال الساحة الديمقراطية نفسها، ومثلما يقول الإعلامي الكردي الدكتور بهات حسيب القرةداغي جاءت الجزيرة بأسوأ تجربة إعلامية بعد الحرب الباردة والآن تعاني شعوب المنطقة من آثارها السلبية التي أظهرتها هذه القناة التي لا تتناسب توجهاتها ورسالتها التدميرية مع القرن ال٢١.

لذلك على العالم المتحضر والمنظمات الصحافية المحلية والعالمية أعادة النظر في أهلية وحرفية هذه القناة في العمل ضمن هذه الساحة للديمقراطية العظيمة وتصحيح مسارها واخذ زمام المبادرة لسحبها من الدول الخليجية الثلاث صاحبة السياسات والخطط التي تستحق المساءلة أصلاً.

*كاتب من إقليم كردستان

*الصباح الجديد ٢٠١٧/٧/١٢ :

أوهام قطر

مازالت قطر على غيها وصلفها وتعنتها رغم كل الأدلة والبراهين والإثباتات، بما لا يقطع الشك إدانتها التي تحاول التنصل منها دون جدوى، فالشواهد والوثائق والتوقيع عليها من قبل أميرها، والتزامها بها يعني أنها كدولة "ذات سيادة" وجب عليها احترامها وتنفيذها بحذافيرها، ولكن ذلك لم يتم لأن حكام قطر تعودوا التملص من تعهداتهم وكأنها لم تكن.

التعامل مع هكذا دولة يجب أن يكون بكشف حقيقتها على الملأ. ليعرفوا كيف تُدار هذه الدولة وما هو فكرها وتخطيطها لإثارة القلاقل في المنطقة العربية برمتها، فلا يوجد ملف أزمات عربي في السنوات الأخيرة إلا وقطر ضالعة فيه بأي شكل من الأشكال في محاولة لإيجاد موطئ قدم يخدم أهدافها التوسعية دون النظر لمصالح تلك الدول وشعوبها والشواهد كثيرة على ذلك. تناقضات السياسة القطرية أصبحت واضحة للعيان معلنة عدم وجود نظرة ستراتيجية عميقة للأحداث.

وتوابعها ومردوداتها هي أقرب لسياسة مرحلية تتعامل مع الأحداث من منطلق (العبث السياسي)، أو التبعية السياسية التي تنقاد خلف توجهات الآخرين دون أن يكون لها موقف وطني يراعي المصالح العليا للدولة، وامتدادها السياسي والجغرافي والتاريخي. سياسة تعتقد أن توظيف المال من الممكن أن يكون بديلاً عن الموقف والمبدأ، وهذا اعتقاد خاطئ تماماً، لأن المال وإن كثُر لا يغني أبداً عن هوية حقيقية تعزز الانتماء وتسعى لتكريسه، لا أن تستورد مبادئ مُعلّبة مسبوقة الصنع والفكر والتوجه. لتتبناها وتنافح عنها رغم سوء صناعتها وإرهابية فكرها وظلامية توجهها.

المتابع للسياسة القطرية يجد أنها، وبعد فضح توجهاتها، أصبحت في موقف الدفاع غير المبرر عوضاً عن الاعتراف بالأخطاء التي تعمدت تكرارها عن قصد الإيذاء بجيرانها وأشقائها، أصبحت تتوهم أن موقفها لا غبار عليه في موقف ينم عن انعدام في الرؤيا يتضح يوماً بعد يوم.

*كلمة صحيفة "الرياض" السعودية ٢٠١٧/٧/١٢ :

قطر وتنظيم الإرهاب ونكث العهود والمواثيق!

*بينة الملحم

على مر تاريخ الدبلوماسية السعودية، لم يكن النفوذ هدفاً لمبادراتها، بل كانت المبادرات السعودية كلها تهدف إلى رسم مسار مستقرّ في المنطقة وذلك لمصلحة الأمن والاستقرار والاقتصاد الذي لا يمكن أن يزدهر مستقبل الإنسان من دونه. امتصت السعودية الأزمات منذ اتفاق الطائف في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٩ والذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية الدموية، حربٌ يأمل اللبنانيون أن تبقى في إطار "تنذكر ما تنعاد"، هذا غير العشرات من المبادرات التي دخلت السعودية على خط دعمها وإتمامها. من قضية لوكربي إلى اتفاق الدوحة.ولا عجب أن تتقدّم السعودية دول العالم بريادتها في حربها على الإرهاب ومكافحته لذلك ليس من المفارقة العجيبة أن تكون في المقابل من أكثر دول العالم التي استهدفها الإرهاب ذلك لإيمانها وعملها بمبدأ ثابت أنّ الأمن المحلي لا يتحقق من دون دعم الأمن في الدول الأخرى المجاورة وغير المجاورة، لهذا كان للاتفاقيات الأمنية بين الدول احترام وتقديس والتزام، ولأهمية ومكانة أمن المنطقة والعالم لديها كانت تنتقد وبصراحة الدول التي لا تتعاون مع المملكة أمنياً مع أن الاتفاقيات الأمنية موقعة وموجودة لأنها ببساطة تعتبر أي أمنٍ لأي دولة هو داعم لأمن المملكة.وفضلاً عن ذلك حرصت المملكة أو كما يحلو لأبناء الخليج الأوفياء والمخلصين ويسمونها الشقيقة الكبرى على أمن الخليج كله، ولا أحد ينسى دورها في دحر الغزو العراقي وعدوانه على الكويت، ولا تحرّك ودخول درع الجزيرة حينما تحرّكت أصابع إيران وأدواتها وخططت لأن تدير دول الخليج عبر لعبة الطوائف الفاشلة بعملياتها الإرهابية في البحرين والمنطقة الشرقية.في قراءة لما كشف عنه معالي المستشار في الديوان الملكي الأستاذ سعود القحطاني على صفحة حسابه بتويتر لوثائق اتفاق الرياض والآلية ٢٠١٣م والاتفاق التكميلي ٢٠١٤م والتي أثبتت للجميع والعالم مدى انتهاكات قطر لاتفاق الرياض والتي كشفت كذلك أن بيان الدول الأربع الداعمة لمكافحة الإرهاب في قائمة المطالب الـ١٣ ليست بالجديدة وقد ضمّها اتفاق الرياض وآليته والاتفاق التكميلي ووقّع عليها تنظيم الحمدين بالموافقة على تنفيذها والتعهد بذلك سوى أن إصرار تنظيم الحمدين على التنصل منها وإنكار جرائم هذا التنظيم لدعمه وتمويله للإرهاب واستهداف أمن واستقرار الخليج والمنطقة ومحاولات قلبٍ الحكم فيها وتوظيف الإعلام المعادي وقنواته لتنفيذ مخطط الحمدين التآمري والمضي في غيّه يؤكد للجميع بما لا يدع مجالاً للشك أو الإنكار على نكث هذا النظام القطري المارق للمواثيق والعهود.

ورفض تنظيم الحمدين لقائمة المطالب الـ١٣ ومن قبلها عدم التزام النظام القطري باتفاق الرياض منذ العام ٢٠١٣-٢٠١٤م يؤكد للعالم إصرار واستمرار تنظيم الحمدين هذا التنظيم الإرهابي في تهديد أمن المنطقة والعالم بأسره بإيواء ودعم وتمويل الإرهاب والذي لا يمكن السكوت عنه فقد ولّى وانتهى زمن الصبر وإعطاء الفرص والحلم فقد حان كشف الحساب والمحاسبة كيف لا ونحن في عهد الحزم والعزم.

*صحيفة "الرياض" السعودية ٢٠١٧/٧/١٢ :

اتفاق الإرهاب بين واشنطن وقطر يقوض موقف دول الحصار

وصلت الأزمة بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى نقطة تحول. فقد وقع وزير الخارجية الأمريكي «ريكس تيلرسون» اتفاقًا حول مكافحة الإرهاب مع الحكومة القطرية في ١١ يوليو/تموز، وهو اليوم الثاني من رحلة تهدف إلى نزع فتيل التوتر بين دول المجلس.

وعلى الرغم من غموض مضمون الاتفاق، فإنّه قد مثل رسالة واضحة أنّ الولايات المتحدة قد اكتفت من الخلاف بين قطر من جهة والسعودية والإمارات من جهة أخرى. وسيتعين على الرياض وأبو ظبي إعادة تقييم موقفهما من النزاع مع الدوحة، والتي تركز معظمها على دعم دولة قطر المزعوم للمنظمات الإرهابية، في أعقاب مذكرة التفاهم.

وحين يكون أعضاؤه على وفاق، يعتبر مجلس التعاون الخليجي اتحادًا قويًا من بلدان عربية ذات أغلبية سنية، مع موارد واسعة. وتريد القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وروسيا والصين، أن تكون الكتلة حليفًا لها، وخصوصًا فيما يتعلق بأمن الطاقة. وفي أغلب الأحيان، يلقي الخلاف بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي بظلاله على المواءمة الستراتيجية، كما توضح آخر أزمة دبلوماسية داخل الكتلة. ويعد الخلاف الحالي هو النزاع الداخلي الأكثر حدة الذي ينشأ في تاريخ مجلس التعاون الخليجي، الذي يعود إلى ٣٧ عامًا. ومع ذلك، فهو ليس الأول، ولن يكون الأخير.

وبتوقيع مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة، قوضت قطر المزاعم السعودية والإماراتية بأنّ على الدوحة أن تبذل المزيد من الجهود لمكافحة الإرهاب. وكانت واشنطن مهتمة بالنزاع في المقام الأول بسبب تمويل الدولة المزعوم للجماعات الإرهابية. وجاء تأكيدها على استمرار جهود مكافحة الإرهاب في البلاد كمطرقة حطمت الجدار الواهي من الحجج المماثلة ضد الدوحة. وقد أشادت الحكومة القطرية بالاتفاق، وأكدت أنّه تعزيزٌ لإطار مكافحة الإرهاب المستمر منذ وقتٍ طويل مع الولايات المتحدة. ووصفته بالاتفاق الجديد المبدع، وهو الأول من نوعه بالنسبة لعضو في مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت نفسه، نفى وزير خارجية قطر أن تكون مذكرة التفاهم ذات صلة بالأزمة. وأكد «تيلرسون» أنّ الوثيقة كانت قيد العمل منذ شهور، وأنّ الولايات المتحدة سوف توسع نفس الاتفاق مع دول الخليج الأخرى.

وفي كلتا الحالتين، جاء الاتفاق استباقًا لجهود الرياض لتعميق الخلاف في هذه القضية ذات الاهتمام العالمي، إلا أنّه لن يفعل شيئًا يذكر لحل المظالم الكامنة بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي. وكانت مشاكل المملكة مع قطر تتجلى منذ أعوام، وتأتي في معظمها بسبب إصرار الدوحة على سياسة خارجية مستقلة، وبسبب مقاومتها لسيطرة الرياض، وعلاقتها بإيران، ووسائل الإعلام التي ترعاها الدولة، والجماعات الإسلامية التي تؤويها. وقد تسببت الخلافات بين البلدين فى نزاعاتٍ في الماضي، وستستمر بعد فترة طويلة من خمود الأزمة الحالية. ومن خلال نشر التفاصيل التي تم تسريبها للاتفاق الذي وقعته مع قطر عام ٢٠١٤، أكدت الرياض أنّها تضع اللوم على الدوحة في النزاع الحالي.

ومن ناحية أخرى، أثبتت واشنطن تعاملًا أكثر حيادية في الصراع مما توقعته الرياض وأبوظبي في البداية. ويبدو أنّ الرياض قد فهمت مشاركة الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» في قمة مايو/أيار كمؤشر أكيد على أنّ الولايات المتحدة إلى جانبها، والأفضل لها الآن التفكير في الأمر من جديد. وقد أوضحت واشنطن أنّ مكافحة الإرهاب هي أولويتها الرئيسية.

وتشير زيارة «تيلرسون» إلى قطر إلى أنّ الأزمة بين دول مجلس التعاون الخليجي قد وصلت إلى ذروتها، وستبدأ في التراجع من هنا، على الأقل في العلن. وستحاول الرياض الخروج ببعض المطالب المحدودة لحفظ ماء الوجه، مع البقاء داخل الإطار الذي سيرسمه الاتفاق الجديد بعد اجتماع «تيلرسون» مع أطراف الأزمة.

*مركز ستراتفور ٢٠١٧/٧/١٥ :

الأزمة القطرية على شواطئ المتوسط

*بين فيشمان

على الرغم من أن النقاش حول جذور الأزمة القطرية غالباً ما يركز على التوتر القائم منذ فترة طويلة بين دول الخليج بشأن مصر، وقناة "الجزيرة"، وإيران، والسياسة المحلية، إلا أن الوضع في ليبيا يجسد كيفية تأجج الخلاف على مدى عدة سنوات ليصبح فعلياً حرباً بالوكالة تشنها الإمارات العربية المتحدة والدوحة على أراضي أجنبية. وتتحمل عدة جهات مسؤولية عدم الاستقرار الحالي في ليبيا، من ضمنها الولايات المتحدة وحلفاؤها في "منظمة حلف شمال الأطلسي"، والجهات الفاعلة المحلية الرئيسية. ومع ذلك، فإن التنافس على النفوذ هناك بين قطر والإمارات (إلى جانب مصر)، قد زاد من حدة العنف وأضعف إمكانية الوحدة.

وفي إطار المساعي التي يبذلها وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيليرسون لمعالجة الأزمة القطرية – التي هي أول مبادرة وساطة رئيسية له – لديه فرصة لتقليل التدخل الخارجي إلى حدٍ كبير الذي أدى إلى تفاقم الشلل السياسي في ليبيا. فالضغط على قطر والدول العربية الأربع المقاطِعة لها (البحرين ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات) لكي تصادق على العملية السياسية التي تدعمها الأمم المتحدة في ليبيا، يتيح لتيليرسون المساهمة بشكل كبير في تحقيق الاستقرار في البلاد بالتزامن مع استلام المبعوث الجديد للأمم المتحدة دفة القيادة.

دعم مشترك للثورة الليبية

في البداية، تولت الإمارات وقطر قيادة الدعم العربي لثوار ليبيا سياسياً ومالياً وعسكرياً. ففي الوقت الذي كانت فيه مصر تتخبط في اضطراباتها الداخلية وكان العاهل السعودي الملك عبدالله يسعى إلى تفادي إعطاء الانطباع بأنه يسعى للانتقام من محاولة الاغتيال التي نفّذها نظام القذافي ضده عام ٢٠٠٣، وقفت أبوظبي والدوحة على رأس تأييد جامعة الدول العربية لإقامة منطقة حظر جوي فوق ليبيا. وأثّر البيان الصادر آنذاك الذي رافقه تصريح مشابه من دول «مجلس التعاون الخليجي»، على قرار الرئيس أوباما بالتدخل في ليبيا، لأنه كان قد أصر سابقاً على وجود دعم إقليمي قبل الإقدام على عمل عسكري في دولة أخرى ذات غالبية مسلمة. وبعد ذلك استضافت قطر والإمارات قمماً وزارية لـ "مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا" التي تعتبر المركز الرئيسي للدعم الدولي للمعارضة. وكذلك تقدمت الدولتان باعتراف دبلوماسي للثوار في بداية المعارك واستضافتا ممثلين عن "المجلس الوطني الانتقالي"، الذي هو هيئة المعارضة الرسمية في البلاد.

من الناحية المادية، زودت أبوظبي والدوحة المعارضة ومدينة بنغازي بأحد شرايين الحياة الاقتصادية. فقد استضافت قطر "الآلية المالية المؤقتة" في الدوحة، والتي يمكن من خلالها لدولة الإمارات والجهات المانحة الأجنبية الأخرى تقديم مساعدات إنسانية لـ "المجلس الوطني الانتقالي". وقد أثبت القطريون على وجه التحديد دورهم الجوهري في تزويد بنغازي بالوقود وشراء الصادرات النفطية المحدودة التي أُنتجت في شرق ليبيا خلال الثورة.

أما من الناحية العسكرية، فقد نفّذت هاتان الدولتان الخليجيتان عملياتهما القتالية الأولى على الإطلاق كجزء من عملية "الحامي الموحد" التي أطلقها "حلف شمال الأطلسي" ("الناتو") في ليبيا. والخطوة الأكثر أهمية هي أنهما وفّرتا الأسلحة والدعم بالعمليات الخاصة للثوار – علماً بأنهما اضطرتا لتنفيذ هذه المساعي في السر كونها مخالفة لقرار حظر التسلح الصادر عن مجلس الأمن الدولي في شباط/فبراير ٢٠١١. وقد استؤنفت لاحقاً خطوط الإمداد غير المشروعة هذه خلال الحرب الأهلية الليبية ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

اختلاف سياسي وعسكري

مع تبلور الثورة الأولية، بدأت أبوظبي والدوحة بدعم فصائل مختلفة، فازداد التقارب بين الإمارات ورئيس وزراء "المجلس الوطني الانتقالي" محمود جبريل الذي كان يتولى إدارة العلاقات الدولية للمعارضة. وبإيعاز من جبريل أصبح عارف النايض سفيراً لليبيا لدى الإمارات وأدار فيها خلية تخطيط لشؤون الاستقرار إلى حين حدوث تباعد بين هذين الرجلين في المراحل اللاحقة من الثورة. ومع أن علاقة جبريل بالمقاتلين الثوار كانت محدودة، إلا أنه ساهم في توجيه المساعدات العسكرية الإماراتية للضباط العسكريين المنشقين في شرق البلاد ولميليشيات الزنتان جنوب طرابلس.

وفي المقابل، توجّهت أنظار قطر نحو التيار الإسلامي الأوسع في ليبيا، وتم ذلك جزئياً من خلال الاتصالات الشخصية بين الجانبين. فالشيخة موزة، زوجة أمير قطر في ذلك الحين حمد بن خليفة آل ثاني، ترعرت في بنغازي ويقال أنها أثرت على زوجها لمساعدة الثوار، في حين أن علي الصلابي – وهو رجل دين ليبي مقيم في الدوحة ومقرّب من المعلّق التحريضي على قناة "الجزيرة" يوسف القرضاوي – تربطه علاقة وثيقة بالإسلاميين الليبيين، ومن بينهم عناصر سابقون في «الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة» المرتبطة بـ تنظيم «القاعدة». وقد عمل الصلابي مع سيف الإسلام نجل الرئيس السابق معمر القذافي على برنامج عفو لعناصر «الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة»، من بينهم قدامى المحاربين في الجهاد الأفغاني (على سبيل المثال، عبد الحكيم بلحاج وعبد الوهاب قايد، شقيق المسؤول الثاني في تنظيم «القاعدة» أبو يحيى الليبي). وقد أصبح شقيق الصلابي نفسه، إبراهيم، قائد لواء بارز في بنغازي.

وتفاقمت حدة التوتر بين الميليشيات الليبية والضباط المنشقين بعد اغتيال القائد العسكري للمتمردين عبد الفتاح يونس في ظروف غامضة في تموز/يوليو ٢٠١١. وكان يشرف على القوات الخاصة المسؤولة عن اعتقال العديد من الإسلاميين وتعذيبهم، وبالتالي اعتُبر الاغتيال عملية انتقامية إلى حد كبير. من هنا، كانت قطر والإمارات تسيران نحو صراع دموي ليبي طويل الأمد تطوّر نحو الأسوأ بعد عام ٢٠١١، سواء أدركتا ذلك حينئذٍ أم لا.

من ثورة إلى حرب أهلية

خلال الثورة، رفرفت الأعلام القطرية في جميع أنحاء بنغازي، وساد الاحترام تجاه الدوحة بين السكان بفضل مساعدتها لـ "المجلس الوطني الانتقالي" وإعاناتها الحيوية. ولكن فترة الخير والرفاه هذه لم تدم طويلاً. فمع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية في حزيران/يونيو ٢٠١٢، تعرضت الأحزاب السياسية الإسلامية للاتهامات بتقاضي الأموال القطرية، فساهمت هذه التهم في تدني أدائها الانتخابي. ويُذكر أن حزب بلحاج لم يفز بأي مقعد من مقاعد المجلس التشريعي الـ ٢٠٠، في حين انتُخب القايد في لائحة أسسها عنصر سابق في «الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة». وفي المقابل، فاز تحالف جبريل ذو الفكر العلماني والتوجه الليبرالي الأكبر بأكثرية المقاعد رغم أن جميع الليبين تقريباً هم من المسلمين المحافظين.

لكن سرعان ما تفوّق المشرعون ذوو التوجهات الإسلامية على تحالف جبريل المنقسم، فاستحوذوا على العديد من المقاعد الـ ١٢٠ المخصصة للنظام الفردي في المناطق (المختلفة) (تم تخصيص ٨٠ مقعداً فقط لقوائم الأحزاب الوطنية). ومع ذلك، كان الاستياء الإسلامي من العملية الانتخابية قد بدأ. وبحلول عام ٢٠١٤، حين انتخب الليبيون مجلساً تشريعياً جديداً هو "مجلس النواب"، رفض الإسلاميون القبول بالنتائج. فتعاونت رئاسة "مجلس النواب" في شرق البلاد مع اللواء خليفة حفتر الذي كان قد أطلق "عملية الكرامة" ضد الإسلاميين "الإرهابيين" قبل ذلك ببضعة أشهر. وبدأت هذه الحملة في بنغازي حيث نفّذت العناصر سلسلة من الاغتيالات ضد ضباط أمن حاليين وسابقين. ورداً على ذلك شن الإسلاميون هجوماً مضاداً من خلال تحالف ميليشياتي جديد عُرف باسم "عملية الفجر".

وما لبثت الدول الخليجية أن وجدت نفسها في خضم هذه الحرب الأهلية، حيث ساعدت الإمارات ومصر اللواء حفتر بقصف مواقع "الفجر" في طرابلس في حين دعمت قطر الحملات الإسلامية في مصراتة ومناطق أخرى. واستفادت أبوظبي والدوحة من المسؤولين الحلفاء في الحكومة الليبية الانتقالية لتسهيل نقل الإسلحة إلى حلفائهما المحليين. وقد تلقى "الجيش الوطني الليبي" وشركائه في الشرق عدداً كبيراً من المركبات من الإمارات، في حين وجّهت قطر مساعداتها لعناصر سابقين في «الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة» الذين كانوا قد ضمنوا لهم وظائف في وزارتي الدفاع والداخلية.

وفي الوقت الراهن، هناك تقارير محدودة عن بذل جهود عسكرية قطرية حثيثة في ليبيا. ووفقاً (لتحليل) شركة "جاين" وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بـ "نظام العقوبات الليبي"، قدمت الإمارات ست طائرات مجنحة لسلاح الجو التابع لـ "الجيش الوطني الليبي"، وتعمل اليوم هذه الطائرات من "مطار الخادم" في شرق البلاد، الذي تم بناؤه خلال العام الماضي. ومن غير الواضح من يقود هذه الطائرات ولكن الليبيين ربما لا يملكون القدرة اللازمة لقيادتها بأنفسهم.

ومن الناحية السياسية، بينما تفاوضت الأمم المتحدة على (التوصل إلى) اتفاق لوقف إطلاق النار و (تشكيل) حكومة وحدة وطنية في أواخر عام ٢٠١٥، ناضلت "حكومة الوفاق الوطني" التي نشأت عن هذه المفاوضات لاكتساب الشرعية داخل ليبيا. فاللواء حفتر يواصل السعي وراء مصادر الدعم المستقل – بالإضافة إلى طلبه المساعدة من روسيا، قام بزيارة رئيس الإمارات الفعلي الأمير محمد بن زايد، كانت آخرها هذا الشهر. وأفادت المعلومات الرسمية عن لقائهما في مطلع تموز/يوليو أن الأمير هنّأ حفتر على تحرير بنغازي التي نجحت قوات اللواء أخيراً في السيطرة عليها هذا الشهر بعد ثلاث سنوات على إطلاق "عملية الكرامة". ولم يشر النص إلى "حكومة الوفاق الوطني" أو الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، وضعت الدول الخليجية التي تُقاطع قطر حالياً خمسة ليبيين على لائحة تضم ٥٩ شخصاً وصفتهم بالأمثلة عن الدعم القطري للإرهابيين والمتطرفين، وهم بلحاج، وعلي وابراهيم الصلابي، ومهدي الحاراتي، وهو قائد لواء إسلامي في طرابلس، ومفتي ليبيا المتطرف صادق الغرياني الذي فرّ مؤخراً إلى تركيا بعد محاولة لاغتياله على ما يبدو. وقد استلهم "مجلس النواب" من لائحة التحالف المذكورة ليصنف بعد ذلك ٧٥ ليبياً على لائحة الإرهاب، من بينهم أعضاء حزب سياسي محلي تابع لـ جماعة «الإخوان المسلمين»، وممولّين مزعومين، وقادة ميليشيات إسلامية. وهناك العديد من المواطنين الأمريكيين على لائحة "مجلس النواب".

وساطة تيلرسون

إذا كانت الأزمة الخليجية الراهنة تهدد فعلياً إمكانيات توسيع مدى عمل القوة الوطنية لدى قطر، فمن الممكن أن تتسبب بترجيح كفة ميزان القوى في ليبيا لصالح اللواء حفتر، الأمر الذي يحتمل أن يثير هجوم على مواقع تسيطر عليها ميليشيات مصراتة أو حتى على طرابلس نفسها، ولن ينجم عن هذا التطور إلا المزيد من العنف ونهاية "حكومة الوفاق الوطني" الهشة، في الوقت الذي يحاول فيه المبعوث الجديد للأمم المتحدة غسان سلامة إحياء مفاوضات الوحدة.

وبالتالي، في إطار جهود الوساطة التي يبذلها الوزير تيليرسون، ينبغي عليه أن يطلب من جميع الأطراف دعم عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة في ليبيا. وعلى وجه التحديد، عليه أن يطلب من قطر التعهد بقطع دعمها لحلفائها في ليبيا، ومن الإمارات ضمان انضباط حفتر خلال سير المفاوضات التي تجريها الأمم المتحدة، من خلال السماح لليبيين أنفسهم بتحديد الدور المناسب للواء حفتر. فإذا تغاضى تيليرسون عن ذكر ليبيا في محادثاته الخليجية، سوف يزيد احتمال تجدد العنف – ونو احتمال خطير في الوقت الذي يعود فيه على الأرجح مقاتلو تنظيم «الدولة الإسلامية» من سوريا إلى بلادهم، ويستعد البنتاغون، وفقاً لبعض التقارير، لنشر قوات خاصة للمساعدة في تحقيق الاستقرار في ليبيا.

*بين فيشمان، هو مساعد باحث سابق في معهد واشنطن، وعمل مديراً لشؤون شمال أفريقيا في "مجلس الأمن القومي" في الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣.

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى ١٥/٧/٢٠١٧ :

علاقة قطر والخليج.. لا عودة إلى ما قبل الأزمة

كتب روي ميلر، أستاذ لدى جامعة جورج تاون الحكومية في قطر، في مجلة "ناشونال إنترست" الأمريكية، أنه قبل شهر واحد فقط، كان هو، ومعه معظم من يعملون في الدوحة من الوافدين، يعتقدون أن قادة قطر بارعون في تحويل بلدهم إلى مدينة تعج بالحيوية والنشاط في العالم، ولكن فجأة حصل ما لم يكن في الحسبان.

قد يعاد فتح المجال الجوي والحدود، والديبلوماسيون يرحلون ويعودون، ولكن الأشياء لن تعود أبداً لسابق عهدها ويقول ميلر: "اعتقدنا أن وجود أكبر وأهم القواعد الأمريكية البحرية العسكرية ستراتيجياً، يوفر لنا مناعة من اضطرابات تحيط بمجمل المنطقة". ثم حصل ما لم يكن بالحسبان لهذه الإمارة الصغيرة، وهي أصغر من ولاية كونيتيكت مساحة، ومن نيفادا من حيث عدد السكان. فقد فرضت ثلاث دول من أقرب شركاء قطر اقتصادياً وأمنياً، الإمارات والسعودية والبحرين، ومعها دول عربية وإسلامية، مقاطعة برية وجوية.

وضع حرج

ويشير ميلر إلى تلك الإجراءات أحرجت جميع المتواجدين في الدوحة، وخاصة أولئك الذين لهم علاقات أسرية ومصالح تجارية داخل الدول المقاطعة. وفي بعض الحالات، كان على طلاب وعمال المسارعة بالعودة إلى قطر قبل إغلاق المجال الجوي وتوقف حركة الطيران.

وأما بالنسبة لباقي المقيمين في قطر، الأمور لم تتغير كثيراً إلى الآن، بحسب الكاتب. إذ بقيت المواد الغذائية متوفرة في الأسواق، بالرغم من تهافت الناس على تخزينها. ولكن الأمر بمجمله عكس ظلاً كئيباً على الدوحة، وخاصة أنها تنفذ مشاريع بناء كبرى استعداداً لاستضافة مباريات كأس العالم لكرة القدم لعام ٢٠٢٢.

مشاحنات ومواقف سياسية

وسبق لقطر أن دخلت في مشاحنات مع جيرانها. فقد وقعت خلافات في بداية العقد الماضي بسبب شبكة قنوات الجزيرة. ومن ثم خلال فترة الربيع العربي، عندما دعمت قطر الثورة في مصر وحركة الإخوان المسلمين. ووصل التوتر إلى ذروته في عام ٢٠١٤، عندما قطعت الإمارات والسعودية والبحرين علاقاتها الديبلوماسية مع قطر احتجاجاً على مواصلة الدوحة دعمها للإخوان المسلمين. وكشف كل ذلك عن رؤية قطرية إيديولوجية مختلفة عن رؤية جيرانها.

ارتباك

ويشير ميلر إلى ارتباك مسؤولين قطريين، وهم يسعون لمعالجة المشكلة.وهؤلاء، بحسب ميلر، ليسوا بغرباء عن ممارسات السلطة الإقليمية، ولكنهم لا يستطيعون استيعاب سبب غضب جيرانهم الخليجيين منهم. لقد افترضوا أن بناء بيئة آمنة ومستقرة في المنطقة يحتل أولوية تفوق أية خلافات في السياسات الخارجية أو طموحات شخصية.

أثر المقاطعة

ولا يزيد عدد القطريين عن ١٢٪ من إجمالي سكان الإمارة التي تعد ٢,٥ مليون نسمة. ويقول ميلر إنه، منذ بداية الأزمة، تحدث مع عشرات من الشباب القطريين. ونشأ هؤلاء في عصر قطر الذهبي، وهم لا يتذكرون بلدهم إلا لاعباً رئيسياً في أسواق الطاقة والمال والاستثمارات والعقارات.

ويلفت إلى أن معظم هؤلاء الشباب القطريين شعروا، في بداية الأزمة، بالغضب والتحدي. وقال أحدهم: "نحن دولة قوية، ومهما يفعل جيراننا لن نتغير". ولكن مع استمرار الأزمة، اشتدت صدمتهم وغضبهم.

وقال أحد المقيمين الذي أمضى عقوداً في المنطقة: "قد يعاد فتح المجال الجوي والحدود، والديبلوماسيون يرحلون ويعودون، ولكن الأشياء لن تعود أبداً لسابق عهدها".

*"ناشونال إنترست" ٢٠١٧/٧/١٥ :

أيديهم ملطخة بالدماء.. ويتهموننا بدعم «الإرهاب»

*أحمد علي

لو كانت قطر دولة ‹إرهابية›.. لما وقعت معها واشنطن ‹مذكرة التفاهم›

قرأت كل التصريحات التي أدلى بها «ريكس تيلرسون» وزير الخارجية الأمريكي خلال جولته الحالية في عواصم المنطقة، وآخرها ما أعلنه خلال مؤتمره الصحفي في الدوحة مع نظيره سعادة الشيخ

محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، لكن ما استوقفني كثيراً، إعلانه أن حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى هو أول زعيم خليجي تجاوب مع مخرجات قمة الرياض، التي عقدت في شهر مايو الماضي، لمكافحة «الإرهاب»، مشيداً بدور قطر في محاربة هذه الظاهرة العالمية.

.. ولا جدال في أن قطر كعضو فاعل في محيطها الدولي لا تألو جهداً على المستوى الإقليمي أو العالمي في مكافحة الإرهاب، بصفتها طرفا فاعلا من أطراف التحالف، الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم «داعش»، أو غيره من التنظيمات الإرهابية.

.. وعلى هذا الأساس، فقد أولت الدوحة قضية مكافحة الإرهاب اهتماماً بالغاً على جميع المستويات، وقامت بخطوات جادة، لمحاربة هذه الظاهرة، وأسهمت بفاعلية في التصدي لها، وفق الأنظمة الأممية، إيماناً منها بخطورة هذه المعضلة الدولية.

لقد عكست مذكرة التفاهم الموقعة بين الدوحة وواشنطن التعاون القطري الوثيق مع الإدارة الأمريكية، بشأن «مكافحة الإرهاب»، خاصة عندما نعلم أن قطر أول دولة في الشرق الأوسط توقع على البرنامج التنفيذي المرتبط بمذكرة التفاهم التي تم توقيعها، لتصب في مخرجات قمة الرياض الأخيرة.

.. وعندما يعلن وزير الخارجية الأمريكي، في مؤتمره الصحفي، أن قطر أول دولة تجاوبت مع مخرجات القمة المذكورة، وقامت بتطبيق مقرراتها، فهذا يعني أن السياسة القطرية تقوم على الأفعال، وليس الأقوال أو الانفعال، مثلما تفعل دول «التحالف الرباعي».

.. وما من شك في أن مواقف دولتنا بخصوص مكافحة الإرهاب معلنة، وجهودها واضحة، حيث قامت بإدانة الاعتداءات الإرهابية التي تعرضت لها العديد من الدول، وعبرت عن استنكارها لجميع أشكالها، وكل مظاهرها وكافة مصادرها، وعملت على تعزيز الوقاية منها، ودعت إلى اقتلاع جذورها، وتجفيف منابعها الفكرية والمالية.

.. وبعيداً عن الاتهامات الباطلة، التي تروجها «الدول الأربع» المتآمرة ضد قطر، فقد جاءت «مذكرة التفاهم» التي وقعها وزير الخارجية مع نظيره الأمريكي، لتدحض كل مزاعمهم وتبطل كل ادعاءاتهم.

لقد نجحت قطر من خلال هذا الاتفاق، الذي تم الإعداد له منذ شهور طويلة، في تسجيل اعتراف الدولة العظمى، التي تقود الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، وحجزت معها مقعداً في مقدمة الصفوف، قبل غيرها من دول المنطقة.

.. ولا جدال في أن هذا الاتفاق هو أكثر بكثير من مجرد ورقة، وأكبر من مجموعة أوراق، فهو عبارة عن «اتفاقية ستراتيجية» تضع الإطار أو البرواز، لإبراز دور قطر الفاعل وموقفها المتفاعل، في حملة «مكافحة الإرهاب» التي تقودها الولايات المتحدة.

.. ولو كانت قطر «دولة إرهابية»، كما يزعمون، لما تم توقيع الاتفاقية معها، ولو كانت تدعم «الإرهاب» كما يروجون، لما أشاد وزير الخارجية الأمريكي بدورها في مكافحة هذه الظاهرة العالمية.

.. وما من شك في أن الكلمات التي كُتبت بها بنود الاتفاقية المترجمة إلى اللغة الإنجليزية، تمت صياغتها بإرادة القطريين، لتعكس حرصهم على مكافحة الإرهاب، الذي يتطلب موقفاً جماعياً، وإجماعاً إقليمياً، وتجاوباً دولياً.

.. وتعكس «مذكرة التفاهم» الموقعة مع واشنطن، فيما تعكسه، التزام قطر الدائم وحرصها الداعم لجميع الأنشطة الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، سواء في الإطار الثنائي مع الولايات المتحدة، أو تحت مظلة الأمم المتحدة.

.. وتحت سقف المظلة القطرية، أثبتت قطر من خلال اتفاقها الموقع مع وزير الخارجية الأمريكي، أنها تسير وفق رؤية واضحة، وخطة مدروسة في حربها ضد الظاهرة الإرهابية، تستوعب حتى منتقديها، الذين لم يعد بمقدورهم الادعاء بأن الدوحة «تدعم الإرهاب».

.. ومن الواضح أن دول التحالف المتآمرة ضد قطر، هي أكثر الأطراف المتوترة، بل المأزومة من هذا الاتفاق، الذي أثبت قدرة الدبلوماسية القطرية على كسب ثقة المجتمع الدولي.

.. ولعل هذا التأزم يتضح جلياً في مقال عبدالرحمن الراشد «المأزوم»، المنشور أمس، في صحيفة (الشرق الأوسط)، الذي عبر عن إحباطه من موقف الوزير «ريكس تيلرسون»، متهماً إياه بالميل للجانب القطري، على حد تعبيره، ناسياً أنه يتحدث عن وزير خارجية الولايات المتحدة، وليس وزيراً من موريشيوس أو جزر القمر، حتى يتهمه بالانعطاف، يميناً أو يساراً، ويغير اتجاهه من قطر نحو الظهران أو الخبر!

يقول الكاتب السعودي إن التصريحات والإيماءات في كلمة وزير الخارجية الأمريكي، في مؤتمره الصحفي، في الدوحة، لا تشجع على التفاؤل، بل تعكس تبسيطاً منه للمشكلة، حيث اختصر الحل بتوقيع مذكرة، تعهدت فيها حكومة الدوحة بمحاربة الإرهاب، ويضيف متهكماً «يا له من إنجاز»!

.. وأرد عليه بأن «تيلرسون» حقق «إنجازاً في قطر» يخرس الألسن.

لقد ادعى الكاتب السعودي «المأزوم»، أن «القطريين حاولوا التلاعب بالوزير الأمريكي، بتضييع أسباب الخلاف الحقيقية»، وينسى أن دول «التحالف الرباعي» يتلاعبون بشعوبهم، ويقلبون الحقائق، ويضللون الرأي العام، ويكذبون على مواطنيهم.

.. ورغم كل أكاذيبهم، فقد جسَّد سعادة الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني أخلاق القطريين، عندما دعا بلغة الدبلوماسي القطري الواثق، دول «التحالف الرباعي» للانضمام إلى «مذكرة التفاهم»، الموقعة مع واشنطن، بخصوص مكافحة الإرهاب، مما يعني إيمان قطر بأهمية التعاون الدولي لمواجهة هذه الظاهرة، وحرصها على تضافر الجهود الدولية لمحاربتها، حيث لا يمكن دحرها إلا من خلال تعزيز الشراكة بين جميع الدول، وحثها على مضاعفة جهودها، لاجتثاث الإرهاب من جذوره الراسخة في تربتها.

لقد أوضح وزير الخارجية الأمريكي أن المذكرة القطرية ـ الأمريكية الموقعة، ليست مرتبطة بالأزمة الحالية، وأنه تم بدء العمل على صياغتها منذ فترة طويلة، وأن مكوناتها الأساسية وضعت منذ سنة تقريباً، باستثناء اللمسات الأخيرة التي أضيفت على نصها النهائي، وهذا كله يعكس حرص قطر على مكافحة الإرهاب، قبل نشوب الأزمة الخليجية، وقبل أن يتم اتهامها بعكس ذلك من طرف المتآمرين عليها.

.. والمؤسف أن «الدول الأربع» المتحالفة ضد قطر وجهت اتهاماتها من كل صوب وحدب باتجاه الدوحة، في محاولة لإلصاق تلك التهمة عليها، دون إيضاح أو توضيح مفهومها لذلك «الإرهاب الموهوم»، وحتى الآن لا يوجد في قاموسهم تعريف جامع مانع لذلك الاتهام المزعوم.

.. والملاحظ أن كل دولة من دول التحالف الرباعي تفسر الإرهاب كما يحلو لها، وبما يتفق مع سياساتها ويتلاءم مع مصالحها، سواء وافق المعنى الصحيح لتلك الظاهرة أم تقاطع معها.

.. وينبغي على دول التحالف، قبل توجيه اتهاماتها إلى قطر، وصف وضبط وتحديد «ماهية الإرهاب»، حتى لا يكون «الإرهابي» من وجهة نظرهم هو مناضل من أجل الحرية، يدافع عن قضيته الوطنية، بكل الوسائل السلمية.

لقد استهلكت دول التحالف المتآمر ضد قطر كثيراً من خطابها التحريضي، لإلصاق تهمة «دعم الإرهاب» بدولتنا، والغريب أنها لم تتفق حتى الآن فيما بينها على نوعية «الإرهاب» الذي يقصدونه، ومن الواضح أنهم سيدينون أنفسهم بأي تعريف يختارونه!

.. وتكفي الإشارة إلى تصريحات المسؤولين في الخارجية الأمريكية الذين يؤكدون أن جميع دول التحالف الأربع أياديها غير نظيفة، لأنها متورطة بشكل أو بآخر في دعم الظاهرة الإرهابية، مما يعني أنها ملطخة بدماء الأبرياء، وأنها تتحمل مسؤولية الأشلاء المتناثرة هنا وهناك!

.. وما من شك في أن كل دولة من دول «التحالف الرباعي» لها ملفها الإرهابي، الخاص بها، المتضمن انتهاكاتها في مجال حقوق الإنسان، سواء ضد مواطنيها أو غيرهم، داخل حدودها أو خارجها.

.. وكل واحدة منها دعمت الإرهاب سواء على ساحاتها الداخلية أو الخارجية.

.. وكل واحدة من «الدول الأربع» مولت أو سهلت أو شجعت أو خططت أو دبرت أعمالاً إرهابية، من خلال تدخلها في شؤون غيرها، ولعل الحالة اليمنية خير دليل على ذلك.

.. ولذلك جعلوا تهمة «الإرهاب» التي يوجهونها إلى الدوحة فضفاضة، لتتجه إلى الهدف الشيطاني الذي يريدون الوصول إليه، وهو

تشويه صورة قطر في نظر عامة الناس، وتخويفها، وتخويف الآخرين من التجربة القطرية الناجحة في كافة المضامين وفي جميع الميادين.

.. ولعل أشد أنواع الإرهاب ضراوة هو «إرهاب الدولة» الذي تمارسه «الدول الأربع» ضد مواطنيها، ويكفي للتأكيد على ذلك، عدم احترامهم لحقوق مواطنيهم، حيث قاموا بمنعهم من التعبير حتى عن تعاطفهم مع قطر!

.. ولو كان موقفهم سليما، لما قاموا باتخاذ تلك الإجراءات التعسفية، عبر تجريم وتحريم وتغريم من يعبر عن تعاطفه مع قطر في أوساطهم، حتى في وسائط التواصل الاجتماعي، مما يتعارض مع أبسط حقوق الإنسان.

.. ومشكلتهم أنهم يديرون دولهم بعقلية «العصور الجاهلية»، مثلما كان يفعل «أبو جهل» وحليفه «أبو لهب»، دون مراعاة المتغيرات الدولية، والمستجدات السياسية، والتطورات الإعلامية والمتطلبات الحقوقية، التي جعلت المواطن الخليجي يعرف ماذا يدور حوله، مما يجعله قادراً على التمييز بين الحق والباطل، واتخاذ مواقفه، وفقاً لقناعاته الشخصية.

لقد حاولوا بشتى الوسائل البائسة تشويه صورة قطر، والإضرار بسمعتها، ولم يسلم من اتهاماتهم الباطلة حتى «ملفها المونديالي»، وجاءت المواقف الدولية الداعمة للموقف القطري لتدحض ادعاءاتهم، التي لا تعدو أن تكون كذبة كبرى، نفخوا فيها وأطلقوها، وروجوا لها، وهيّجوا الرأي العام بخصوصها، وصدقوها!

.. والملاحظ أن كل اتهاماتهم الموجهة إلى قطر بخصوص ما يسمونه «دعم الإرهاب» تخلو من الأدلة، ومن تعريفه تعريفاً دقيقاً لا يختلف عليه أحد، حتى يستطيع المتابع لحملاتهم التحريضية أن يفرق بينه وبين غيره.

.. وعلى سبيل المثال، نجدهم يصنفون «الإخوان» بأنهم «تنظيم إرهابي»، لإرضاء حليفهم «السيسي»، في حين نجد أن العديد من وزرائهم ونوابهم وكوادرهم ومواطنيهم ينتمون إلى «الفكر الإخواني»، أو يتعاطفون مع تلك «الجماعة» التي لها حضورها في مؤسساتهم وبيوتهم وعائلاتهم و«جيوشهم»، لدرجة أن واشنطن لا تستطيع اتهام منسوبيها بتهمة «الإرهاب».

.. والمؤسف أن دول «التحالف الرباعي» تتعامل مع هذه التهمة بمعايير مزدوجة، انطلاقاً من مصالحها، أو وفق أجنداتها الخاصة، دون الاعتراف بأن الظاهرة الإرهابية أصبحت عالمية، وأن قطر التي يتهمونها بدعم «الإرهاب»، مستهدفة بمواقفهم الإرهابية، التي تهدد أمنها وتقوض استقرارها.

.. وفي الوقت الذي تجاوز فيه الإرهاب حدود الدول، وتغلغل في علاقاتها، وتوغل في مكوناتها، وتغول في كياناتها، من غير المقبول أن تكون معايير «الدول الأربع» مزدوجة، عبر توجيهها اتهامات باطلة ضد قطر، تستند فيها على ادعاءات بلا أدلة، ولهذا لا تستحق مجرد النظر إليها، أو البحث فيها.

لقد أدى اختلاف النظرة معهم في مسألة تعريف الإرهاب إلى صعوبة التفاهم معهم، على كيفية مواجهته، والتصدي إلى شروره.

.. ولا جدال في أن الاتفاق معهم على وضع تعريف محدد لمفهوم «الإرهاب» يعد من المعضلات الكبرى، ناهيك عن المشكلة في إيجاد تعريف مشترك لكلمات مثل «المقاومة الوطنية»، أو «النضال المشروع»، أو التحرر والتحرير ـ لا أقصد ميدان التحرير ـ حيث تختلف معانيها في قاموسهم السياسي، وتتقاطع معاييرها، وتتشابك أساليب استخدامها، وفقاً لمصالحهم السياسية، وآرائهم الشخصية.

.. ولهذا أخشى ما أخشاه، أن تصل بهم الأمور إلى درجة أن يعلنوا صراحة بأن نضال الفلسطينيين، دفاعاً عن حقوقهم المشروعة، واسترجاع بلادهم المنهوبة، وعودة أرضهم المغتصبة، وإقامة

دولتهم المستقلة، وعاصمتها القدس المحتلة، هو «إرهاب فلسطيني» ضد الاحتلال الإسرائيلي!

*صحيفة (الوطن) القطرية ٢٠١٧/٧/١٥ :

متى تكف الجزيرة عن مساندة الإرهاب؟

*حميد زناز

ما معنى عدم تسمية الإرهابيين بأسمائهم الحقيقية؟ هل يعتبرهم صحافيو وصحافيات القناة من المجاهدين الإسلاميين الذين يذودون عن حمى العرب والمسلمين المظلومين.

علاوة على ما تثيره عبارة "وما يسمى بالإرهاب" من استغراب واستهجان وهي تخرج من فم معظم خادمي عائلة آل ثاني الإسلاميين في قناة الجزيرة القطرية، فهي تشير إشارة واضحة إلى الأيديولوجية الإسلاموية التي تتمترس خلفها القناة الدعائية القطرية.

فما معنى عدم تسمية الإرهابيين بأسمائهم الحقيقية؟ هل يعتبرهم صحافيو وصحافيات القناة من المجاهدين الإسلاميين الذين يذودون عن حمى العرب والمسلمين المظلومين؟

ما معنى تلك النبرة المتعاطفة مع حماس الأصولية في غزة، والعداء المكشوف للسلطة الفلسطينية في رام الله؟

ما معنى أن يكون أغلب ضيوف القناة التي تدّعي في شعارها عرض "الرأي والرأي الآخر" من جماعة الإخوان المسلمين ومن المتعاطفين معهم، وحينما توجه دعوة لمفكر أو ناشط أو سياسي غير ملوث بالفكر الإخواني ويحاربه، فإن الهدف ليس البحث عن الرأي الآخر والتعددية، وإنما هو دائما من أجل ضرب الفكر الذي يحمله هذا الشخص وتشويهه من خلال سيناريو الأسئلة الاستفزازية والبكاء، بخبث الإخوان، عن غياب الديمقراطية في البلدان العربية تحت حكم "أصدقائه" العلمانيين، كما يلمزون ويهمزون.

ولكن إذا ما عرف السبب بطل العجب، فماذا يمكن أن تقدم قناة فضائية أسست أصلا لخدمة حكم متسلط لا أساس فكريا ولا ستراتيجيا له غير كومة من أحلام جماعة الإخوان المسلمين وشعار الدولة الإسلامية وتطبيق ما يسمى "شريعة" في عرف المتعصبين والمتأسلمين والانتهازيين والإرهابيين؟

كيف لا يحدث الارتباك في أذهان المشتغلين بها حينما يجدون أنفسهم مجبرين على تضخيم دور قطر بما لا يتناسب مع حجمها؟

قناة الجزيرة لا تخفي اتجاهها الإرهابي، أو بالأحرى ليس للمشرفين عليها ذكاء التظاهر بالحياد والموضوعية وحتى بحسن الأخلاق.

وإلا كيف يسمحون لأنفسهم بإجراء استفتاء يطرحون فيه سؤالا ينم عن توجه إرهابي مفضوح ألا وهو "هل تؤيد هجمات القاعدة في الجزائر؟" على أن تتم الإجابة بنعم أو لا، ثم تنشر نتائج مفبركة مؤيدة للهجمات الإرهابية.

وعلى الرغم من إجبارها على الاعتذار وسحب الاستفتاء من موقعها وبالتالي وضع حد نهائي لأملها في فتح مكتب لها في الجزائر، فإنها لم تستفد من هذا الدرس، إذ الطبع يغلب التطبّع، حيث واصلت عملها كبوق لتنظيم القاعدة، ثم لتنظيم داعش ولتنظيم أبومحمد الجولاني، حيث ادعت القناة في استفتاء آخر نشرته على موقعها أن ٨١ بالمئة من جملة الـ٣٨٠٠٠ الذين صوتوا أجابوا بنعم عن سؤالها المنفر: هل تؤيد أم لا غزوات تنظيم داعش في المناطق السورية والعراقية؟

وإلى اليوم مازال بعض ضيوفها المتشبعين بالفكر الإسلاموي يكنون في برامجها احتراما كبيرا لزعيم الإرهاب العالمي أسامة بن لادن ويطلقون عليه صفة الشيخ بالمعنى التبجيلي.

وليس هذا غريبا إذا ما صدقنا التحقيق الذي نشرته جريدة نيويورك تايمز الأمريكية غداة جريمة الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ عندما تخبرنا بأن مقر الجزيرة كان مزينا بصور أسامة بن لادن احتفالا بالأعمال الإرهابية التي ارتكبها في أمريكا في ذلك اليوم المشؤوم.

ولكن ما يثير الشفقة أحيانا، والضحك أحيانا أخرى، هو مشاهدة صحافيي وصحافيات قناة الجزيرة وهم يتحدثون عن تراجع حقوق الإنسان وانعدام الديمقراطية وتزوير الانتخابات في هذا البلد العربي أو ذاك، وكأنهم ينعمون في جنة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والاقتراع الحر في اختيار الحكام في قطر.

*كاتب جزائري

*صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/٧/١٥ :

القطيعة مع قطر تزداد عمقاً

أكد مسؤولون خليجيون أنه لا مجال للمساومة على المطالب التي قدمتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، وأن الالتزام بتطبيق اتفاق الرياض لعام ٢٠١٣ والاتفاق التكميلي وآلياته التنفيذية لعام ٢٠١٤، والالتزام بـ«إعلان الرياض» الذي تمخضت عنه قمة الرياض العربية الأمريكية، هو الأساس الذي يعتمد عليه أي جهد لحل الأزمة، وأن أي حل يجب أن يبقى خليجياً.

من جانبه أكد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن الدوحة لن تستطيع ليّ ذراع واشنطن باستضافة القاعدة الأمريكية، لأن هناك عشر دول سترحب بها حال قررت واشنطن نقلها، فيما أكد معالي الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، أن أزمة قطر، وبعد الصخب المصاحب، تتجه إلى مرحلة «النار الهادئة»، ونحن ندرك يوماً بعد يوم أن الجار المربك والمرتبك لا يرى الحاجة ليراجع مساره، مشيراً إلى أن القطيعة مع قطر ستطول على ضوء الشواهد الماثلة، وأن الإجراءات التي اتخذتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب في سبيل عزل التآمر، مستمرة وستتعزز.وقال معاليه في تغريدات عبر «تويتر»: متجهون إلى قطيعة ستطول، هو ملخص الشواهد التي أمامنا، وكما تصرخ قطر بالقرار السيادي فالدول الأربع المقاطعة للإرهاب تُمارس إجراءاتها السيادية، مؤكداً أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، تملك كل الحق في حماية نفسها وإغلاق حدودها وحماية استقرارها وعزل التآمر عنها، لافتاً إلى أنّ إجراءاتها في هذا السياق مستمرة وستتعزز، وأضاف معاليه: الحقيقة أننا بعيدون كل البعد عن الحل السياسي المرتبط بتغيير قطر لتوجهها، وفي ظل ذلك لن يتغير شيء، وعلينا البحث عن نسق مختلف من العلاقات.

*صحيفة (البيان) الاماراتية ٢٠١٧/٧/١٦ :

السعودية منبع الارهاب.. تتهم قطر بالتطرف !

في الوقت الذي تخوض فيه السعودية حربها الإعلامية والسياسية والإقتصادية على دولة قطر بحجة دعمها للإرهاب، تنشر صحفٌ أجنبية وفقاً لمصادر موثوقة دراسات وتقارير تؤكد حجم الدعم والجهد والأموال التي تنفقها المملكة العربية السعودية على الجماعات الإرهابية منذ بروز تنظيم القاعدة وصولاً إلى التنظيمات الإرهابية اليوم من داعش وجبهة النصرة وغيرهما.

وتثبت بعض التحليلات نشوء الفكر الوهابي من قلب المملكة، وكيف عملت السعودية ولا تزال على تعزيز التطرف في مناهجها وسياستها في المنطقة والعالم.

آخر هذه الدراسات ما نشرته صحيفة البابيس الإسبانية عن الاتهامات التي وجهتها السعودية ضد قطر بالتواطؤ مع الإرهاب، معتبرةً أن هذه الإتهامات تفتقر إلى أي أساس من المصداقية، وأن السعودية تتفوق على قطر من حيث درجة دعم وحماية الجماعات الإرهابية.

وذهب تقرير بريطاني صادر عن مؤسسة هنري جاكسون البحثية إلى أبعد من ذلك، مؤكداً ضلوع السعودية بالدعم المباشر للجماعات الإرهابية في بريطانيا وتمويل التطرف. ولعل أهم ما خلص إليه التقرير، هو أن المملكة العربية السعودية تتصدر لائحة الدول الداعمة للتطرف من خلال تصدير الفكر الوهابي للعالم الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الغرب، عبر ضخ أموال ضخمة، منذ ستينات القرن الماضي.

تأتي هذه الدراسات والتقارير لتُعزّز الفكرة الثابتة عن الداعم الأول والأساسي للإرهاب المتمثل بالسعودية، وفق ما يؤكد الباحث في الشؤون الستراتيجية محمد خواجة.

ويستشهد الباحث المعروف بكتبه ودراساته حول نشوء الجماعات الإرهابية والتطرف في العالم، بما ذكره نائب الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن منذ عامين خلال محاضرة له في جامعة هارفرد الأمريكية، يوم ربط الإرهاب

بالسعودية ووجه تهمةً مباشرة لها بدعم وتمويل التطرف. وكذلك يشير إلى بعض ما ورد في مذكرات وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون حول الموضوع نفسه، ليصل إلى الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب وزيارته الأخيرة إلى المملكة، مشدداً على أن أحد الشروط الأساسية للصفقة التي عُقدت بين الطرفين خلال هذه الزيارة كانت تبييض الصفحة السعودية من كل تهم الإرهاب المرتبطة بها من دعم وتمويل ومشاركة، خصوصاً بعد ثبوت تورّط السعودية بأحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١، وما تبعه من تداعيات في الداخل الأمريكي.

خواجة وخلال حديثه لوكالة انباء الجمهورية الاسلامية الايرانية، أكد أن التنظيمات الإرهابية ومن بينها القاعدة ولدت على يد الأمريكيين والسعوديين، وأن عدد السعوديين الذين انضموا إلى القاعدة في بداية تأسيسه تخطى النصف وأكثر.

وحول الأزمة السعودية القطرية، يؤكد الباحث في الشؤون الستراتيجية أن جزءاً كبيراً من الإتهامات السعودية لقطر صحيحة، لكن المفاجئ أن تُقدم دولة تُصنف الأولى في دعم الإرهاب على سوق هذه الإتهامات. ويرى خواجة أن الأزمة سياسية بامتياز، تأتي في ظل الإنزعاج السعودي من دولة صغيرة في الجغرافيا كقطر تحاول أن تتولى دوراً كبيراً في المنطقة لا يناسب المصالح والمطامع السعودية، مشدداً على أن الصورة التي باتت عليها المملكة بعد تولي الملك سلمان الحكم أشبه بالقوة الفجّة في التعامل مع قضايا المنطقة بشكل عام.

هذه المقاربة يشير إليها أيضاً الخبير في الحركات التكفيرية الدكتور محمد مرتضي، ويلفت في حديث لوكالة انباء الجمهورية الاسلامية الإيرانية إلى أنّ الأطماع السعودية وسعيها للهيمنة على الزعامة السنية في العالم، دفعها لرفض أي دور آخر إلى جانبها يمكن أن يؤثر على نفوذها وسلطتها. ويشرح مرتضى كيف شعرت دولة قطر بأنها قادرة على التغيير بفعالية في سير بعض المعارك والحكومات،خصوصاً بعد الأزمة الليبية والتطورات التي عاشتها مصر. ويستطرد مرتضى فيعتبر انّ النقطة الأهم في كل هذا المشهد هي أن العامل القطري وبروز دوره في العالم العربي كان مستجداً، وخصوصاً فيما يتعلّق في موضوع الإرهاب، فيما تعتبر السعودية أصيلةً في دورها ودعمها للجماعات الإرهابية في المنطقة العربية والعالم. فكيف يمكن للأصيل أن يتهم الدخيل في دعم الإرهاب؟

ويعود الخبير في الحركات التكفيرية إلى تاريخ الفكر الوهابي وتأصّله داخل العائلة الحاكمة منذُ بدأ في أفغانستان، وتطور في تشكيل ما سُمي بتنظيم القاعدة، وصولاً إلى تنظيمات إرهابية أخري، ربّتها الأيادي السعودية ودعمتها بشكل مباشر من الحكومة أو عبر أمراء داخل المملكة أو من خلال مؤسسات خاصة. ويرى مرتضى أنّ السبب الذي يدفع السعودية إلى التمسك بهذا الفكر ودعمه بكل الوسائل الممكنة يعود إلى رغبتها في السيطرة على العالم الإسلامي، لتكون الوهابية كفكر ديني بمثابة سلاح وذراع للهيمنة على هذا العالم.

ويحذر مرتضى في معرض حديثه عن أصول التطرف ونشأته داخل العائلة الحاكمة من انقلاب هذا الفكر على أمراء وملوك المملكة. ويستشهد ببعض العمليات الإرهابية التي نفذها تنظيم داعش مستهدفاً فيها حكام المملكة لا الشعب، معتبراً أن عدم الوعي الكافي والقراءة العميقة لهذا الفكر دفع النظام السعودي إلى تبنيه وتطويره ودعمه دون أن يقرؤوا جيداً التحولات التي يمكن أن تطرأ على هذا الفكر مع الوقت. وبالتالي، يصل الخبير في الشؤون التكفيرية إلى خلاصة مفادها أن السعودية قد تقتنع مع الوقت بضرورة الفصل بين الفكر الوهابي والعائلة الحاكمة. ولكن يسأل مرتضى في الوقت نفسه، إلى أي مدى سيكون آل سعود قادرين على الخروج من العباءة الوهابية، خصوصاً وأن هذا الفكر قد تأصّل في كل حركة فكرية لديهم وتجّذر في مناهجهم التعليمية؟

*وكالة الانباء الايرانية ٢٠١٧/٧/١٥ :

أزمة قطر شهادة وفاة «التعاون الخليجي»

ترجمة– الخليج الجديد: كانت السعودية والإمارات والبحرين ومصر قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، يوم ٥ يونيو/حزيران الماضي. وشمل قطع العلاقات وضع قيود على العلاقات التجارية، وحظر المجال الجوي على الطائرات القطرية، وحظر دخول السفن للموانئ.

وجاءت الإجراءات سريعة ومفاجئة، ولا يوجد حاليًا توافق في الآراء بشأن السبب الحقيقي للأزمة، والأهم من ذلك، ما هي الإجراءات قصيرة الأجل التي يمكن اتخاذها لنزع فتيل التوترات ومنع المزيد من التصعيد. وتشير أصابع الاتهام بالتناوب إلى الإجراءات القطرية، أو الطموحات السعودية، أو حتى تصريحات الرئيس «دونالد ترامب» والرسائل التي أرسلها خلال رحلته الأخيرة في الشرق الأوسط. وبينما كان أمير الكويت يسعى للتوسط في النزاع من خلال رحلاته الدبلوماسية المكوكية، سعت عمان إلى بناء روابط أكثر حيوية مع قطر، لكن يبدو من غير المرجح التوصل إلى حلٍ سريع. ومن المرجح أن يؤثر ذلك على مستقبل مجلس التعاون الخليجي، الهش بالفعل، مع ما يترتب على ذلك من آثارٍ ستراتيجية على الولايات المتحدة وحلفائها الخليجيين وإيران وغيرهم.

وقد أثارت سياسة قطر الخارجية في الشرق الأوسط ثورة جيرانها لأعوام. وكانت محطة الجزيرة الفضائية أحد أهم الأدوات في هذا، والتي قامت بانتقاد الحكومات الإقليمية، وكسرت العديد من المحظورات لأكثر من عقدين. وبصورةٍ عامة، سعت القيادة القطرية إلى تعزيز مصالحها من خلال الحفاظ على علاقات متوازنة بين إيران والسعودية والولايات المتحدة. ومع قلة مواطنيها، البالغين ٣٠٠ ألف مواطن فقط، سعت قطر لتأمين مستقبلها من خلال الموازنة بين القوى الكبرى لتجنب الوقوع كليًا في معسكر أيٍ منها. كما سعت قطر إلى أن تكون وسيطًا في المنطقة، حيث لعبت دورًا كبيرًا في حل النزاعات، من الشام إلى شمال أفريقيا وغيرها.

فاعل مستقل

ولكن في العقد الأخير، عززت قطر دورها كفاعلٍ إقليميٍ مستقل. ولم تُظهر فقط التعاطف مع جماعات الإسلام السياسي، ولكن سعت إلى تشجيع الانتفاضات التي اجتاحت العالم العربي عام ٢٠١١.

وفي عام ٢٠١٤، أدت جهود مجلس التعاون الخليجي لتحويل السلوك القطري إلى اتفاقٍ لم يتم الالتزام به دائمًا. وفي الشهر الماضي، قررت العديد من شقيقات قطر أنّها قد صبرت عليها بما فيها الكفاية. وأغلقت المجال البري والجوي والبحري أمام قطر. كما قطعت العلاقات الدبلوماسية معها. وقد أدى ذلك إلى حرمان الإمارات من ميزة وجود ميناء الفجيرة كموقع تخزين للسفن العابرة من قطر أو إليها، مما دفع التجار والشاحنين لقضاء الكثير من الوقت في تحديد الحلول اللوجستية المحتملة، وقد أضاف هذا إلى الأسعار وأوقات التسليم. واتخذت الإمارات يوم الاثنين، ١٢ يونيو/حزيران، خطواتٍ لتخفيف بعض القيود المفروضة على ميناء الفجيرة فيما يتعلق بتصدير النفط القطري، على الرغم من أنّ الحظر لا يزال ساريًا بالنسبة لمرفأ ناقلات النفط الخام الكبيرة.

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال قناة السويس مفتوحة أمام السفن القطرية، ولم يُغلق خط أنابيب دولفين الذي يوفر إمدادات الغاز القطرية إلى سلطنة عمان والإمارات. ويتم تحويل ما يقرب من ٢٦٪ من صادرات الغاز الطبيعي القطري عبر الإمارات من خلال خط أنابيب دولفين. وانضمت مصر إلى دول مجلس التعاون الخليجي في حصار قطر، كما قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها، لكنّها لا تزال مشتريًا للغاز القطري من خلال سفنٍ خارجية. ويأتي الغاز عبر خط دولفين من حقل الشمال العملاق الذي تتشاركه قطر مع إيران. ولا تزال إيران وقطر تحتفظان بعلاقاتٍ دبلوماسية وتجارية تزعج السعودية. وذكرت التقارير أنّ إيران قد سارعت بإرسال شحناتٍ من الإمدادات الغذائية والطبية إلى قطر خلال الأيام الأولى من الأزمة.

ووفقًا للمعايير العالمية، يعد إنتاج النفط القطري صغير، وهو حوالي ٦٠٠ ألف برميل يوميًا، لكنّ صادراتها من الغاز كبيرة جدًا. وتعد قطر أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال في العالم، حيث تمثل ثلث العرض العالمي. ويخدم نحو ٧٠٪ من صادراتها الأسواق الآسيوية.

أما على الجانب النفطي، حتى الآن لم يؤثر الصدع على على اتفاقية الأوبك للحد من إنتاج النفط. ومن ناحية أخرى، تستفيد قطر من ارتفاع الأسعار. ويبدو أنّ تحركات أسعار النفط الأخيرة تعزز بشكلٍ أكبر نمو الإنتاج الأمريكي وتغير مستوى المخزون أكثر مما تعزز زيادة الإنتاج القطري.

وستحدد مدة ومسار التوترات في منطقة الخليج التأثيرات طويلة الأجل على أسعار النفط وعلى دول مجلس التعاون الخليجي. وفي أسواق الطاقة، لم يتم الإبلاغ عن أي اضطراباتٍ خطيرة، ولكن قد يكون من المبكر جدًا قياس ذلك.

ضار بالمصالح الأمريكية

وبصرف النظر عن المخاوف الواضحة تجاه الأضرار التي قد تلحق بأسواق الطاقة والاقتصاد جراء تصعيد الصراع، فإنّه ليس من الصعب تصور كيف يمكن للنزاع على المدى الطويل أن يؤثر سلبًا على مصالح الولايات المتحدة. وتواصل الولايات المتحدة قتالها في العراق وسوريا وأفغانستان وما وراءها، مستخدمةً قاعدة العديد الجوية القطرية بشكلٍ أساسي، وهي أكبر منشأة أمريكية في الشرق الأوسط. ويجعل انهيار العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي من الصعب إجراء تدريباتٍ مشتركة بين حلفاء الولايات المتحدة، كما أنّه يضر بالجهود الأمريكية طويلة الأمد لبناء قوة أكثر تكاملًا بين الشركاء الإقليميين لمواجهة التهديدات الإقليمية. وبالنظر إلى المستقبل، إذا استمر الأمر على ما هو عليه، فسيكون تفكك مجلس التعاون الخليجي أكبر هدية لإيران وروسيا، اللتين اعتبرتا الكتلة، منذ وقتٍ طويل، بمثابة أداة التحكم الخاصة بالتدخل الأمريكي في الخليج.

ويشير بعض المحللين إلى أنّ الهدف الحقيقي من الإجراءات الأخيرة هو إحداث تغييرٍ في القيادة القطرية. لكن سيكون تحقيق ذلك معقدًا وصعبًا، ويمكن أن تدفع محاولة ذلك للتدخل الدولي في السياسة الإقليمية (ويبدو أنّ القطريين قد بدؤوا ذلك بالفعل، بوجود القاعدة التركية).

وخلال ٣٦ عامًا من عمر مجلس التعاون الخليجي، يعد الصدع الحالي هو الأعمق على مدار تاريخه. وبينما من غير المرجح أن تؤدي الأزمة إلى حربٍ فعلية، فمن الصعب تصور أن يعود المجلس لما كان عليه قبل الأزمة. وسيكون لهذا التغيير انعكاساتٍ على دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة على حدٍ سواء.

*مركز الدراسات الستراتيجية ٢٠١٧/٧/١٦ :

الصدام الأمريكي- التركي.. وخفايا الأزمة القطرية

*مصطفى السعيد

الصدام بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بات من الصعب تجنبه، فلا يمكن لأمريكا التخلي عن كرد سوريا، ورقتها الأخيرة والمهمة في الأزمة السورية، ولا الأتراك يمكنهم قبول تمدد وتسليح الكرد، الذي يهدد تماسك تركيا، لهذا وقفت الدبابات التركية على مشارف بلدة عفرين، لوخز الكرد في مؤخرتهم، ليتوقفوا عن التقدم لتحقيق الأهداف الأمريكية، ويطالبوا بتدخل أمريكي قوي لوقف التهديدات التركية .

الصدام التركي – الأمريكي ترك بصماته على الأزمة القطرية، التي لا يمكن فهم أبعادها بمعزل عن تحركات التكتل القوي الذي يجمع تركيا وقطر وجماعة الإخوان، وهو التكتل الذي أخذ يبتعد خطوة خطوة، عن التحالف الدولي بقيادة أمريكا إلى درجة التعارض وربما الصدام .

كان التكتل التركي – القطري، الإخواني قد احتفظ باستقلالية نسبية داخل التحالف الدولي، وهو ما أزعج السعودية والإمارات، خصوصا مع توسع نشاط الخلايا الإخوانية في دول الخليج وخارجها، والذي أثار المخاوف من أطماع هذا التكتل الذي يمتلك العديد من عناصر القوة، فالمال والإعلام بحوزة قطر، والقوة العسكرية والاقتصادية لدى تركيا، وجماعة الإخوان لديها شبكة تنظيم دولي واسعة، لكن هزائم جماعة الإخوان وسقوطها من حكم مصر وتونس، والضربات التي تلقتها تشكيلاتها العسكرية في سوريا وليبيا قلصت أحلام أردوغان وحاكم قطر، لكن التكتل ظل متماسكا، وبدأ يشق طريقا خاصا، بوصفه قوة إقليمية كبيرة قادرة على التأثير في مجريات الأحداث، حتى وإن تعارضت مع مصالح الولايات المتحدة ودول الخليج، وكان مجيء إدارة ترامب نقطة تحول في توجهات التكتل التركي – القطري الإخواني، فقد رأى ترامب أن جماعة الإخوان لم تعد مجدية، وأنها جزء من إرث خطة أوباما التي يمقتها، وفي مقابل التقارب التركي مع روسيا وإيران، اتجه ترامب للاعتماد على كرد سوريا بدلا من أردوغان المتقلب والطامح إلى تحقيق أمجاده الشخصية، وأرسل الأسلحة الحديثة والمدربين وقوات جوية وبرية انتشرت في عدة قواعد داخل المنطقة الكردية في سوريا، وهو ما أثار جنون أردوغان الذي وجد أن عرشه يزداد تشققا، كلما اشتدت شوكة الكرد، وأطلق قواته لتمنع تواصل الشطر الكردي الشرقي عن الشطر الغربي، للحيلولة دون فرض أمر كيان كردي مستقل كأمر واقع .

ومع استدارة أردوغان نحو روسيا وإيران، كان على قطر أن تلحق بالقاطرة التركية، وتقترب بحذر من روسيا وإيران والعراق وتبتعد عن التحالف الدولي، وفي خطوة لافتة، أرسلت قطر وفدا إلى بغداد حمل معه نحو ٧٠٠ مليون دولار إلى حيدر العبادي رئيس الوزراء العراقي، وقال الوفد القطري: إن المال مقابل الجهود المبذولة للإفراج عن القطريين الذين تم اختطافهم في أثناء الصيد في صحراء الأنبار العراقية، بينهم أعضاء في

الأسرة الحاكمة، وهي حكاية لا تخلو من الغموض، فلا يمكن الاستمتاع بالصيد في مكان بهذه الخطورة، تنتشر فيه الجماعات المسلحة .

ضاقت كل من السعودية والإمارات بالتحركات القطرية المعاكسة، في الوقت الذي كان فيه ترامب غاضبا من تهديدات أردوغان باجتياح مناطق الكرد، وسعيه لإفساد خطة الاعتماد على الكرد في بسط الهيمنة الأمريكية على أكبر قدر من أراضي دولة داعش المنهارة، لتتلاقى الإرادة الأمريكية مع الدول الأربع المتضررة من السياسة القطرية، ليصدر قرار الحصار وقائمة المطالب من قطر عقب قمة الرياض بين ترامب والحكام العرب .

لكن إدارة ترامب، سرعان ما ترددت في شد الحبل حول عنق حاكم قطر، فالتوقيت حساس وصعب، خاصة مع وصول قوات تركية إلى الدوحة، لأن الصدام مع تركيا سيجعل القوات الأمريكية في شمال سوريا محاصرة، ومحاطة تماما بالأعداء، من إيران والحشد الشعبي العراقي والجيش السوري وحزب الله وأخيرا تركيا، والمعارك على الأراضي السورية مرشحة للتصعيد مع بدء معركة السيطرة على الحدود السورية العراقية، وإذا حدث الصدام ستنتقل تركيا إلى التحالف الروسي – الإيراني، ليزداد الوضع الأمريكي سوءا وتخرج بهزيمة صعبة، ويخسر حلف الناتو الدور والموقع التركي، لهذا قررت واشنطن إرسال وزير خارجيتها تيلرسون في مهمة مكوكية بين الرياض والكويت والدوحة، لتخفيف حدة الاحتقان ونزع فتيل الأزمة وتأجيل الانفجار .

هكذا ألقى المأزق الأمريكي في سوريا بظلاله على الأزمة القطرية، وأبطأ اتخاذ أي قرارات ضد قطر، لتجنب انفجار الأزمة المكتومة مع تركيا، لكن الدول العربية الأربع أصبحت في وضع صعب، فلا يمكنها الصمت على تجاوزات قطر، ولا يمكن أن تدخل في أزمة مع أمريكا وأوروبا، خاصة أن الرابح من الأزمة هو التحالف الروسي ـ الإيراني ـ السوري، فرغم عداء إيران مع قطر وتركيا والإخوان بسبب سوريا، فإنها مستعدة للتقارب معهم لتوسيع الهوة داخل التحالف الدولي، وإحباط أي محاولة لإثارة صراع سني شيعي .

احتواء أمريكا للأزمة يستلزم التخلص من أردوغان باستغلال الأزمة الداخلية في تركيا، والتي تجلت اخيرا في المسيرة المليونية المنددة بسياسات أردوغان، انطلقت من أنقرة حتى اسطنبول، وقطعت ٤٥٠ كيلو مترا، وهو إنذار شديد اللهجة، ورسالة بأن أردوغان لا يقف على أرض صلبة، خاصة أن جمهور المسيرة كان من مختلف الاتجاهات والمكونات، وهو ما سبب صدمة قوية لأردوغان المتباهي بشعبيته وضعف المعارضة، متجاهلا أن القمع قد يخفي حجم المعارضة لبعض الوقت، لكنه يمكن أن يتحول إلى انفجار عنيف ومفاجئ، ليصبح أردوغان ضحية ربيع تركي، يمكن أن يطبق على رقبة إمبراطور الربيع العربي .

*صحيفة الاهرام ٢٠١٧/٧/١٦ :

وسكتت الجزيرة عن الكلام المباح!

*د. ناجح العبيدي

قصص قناة الجزيرة القطرية توشك على النفاد. ولذا تخشى الآن أن تلقى مصيرها المحتوم على يد أمير قطر القادر على إنهاء حياتها بكلمة واحدة. حكاية الجزيرة فيها أوجه شبه مع شهرزاد في حكايات ألف ليلة وليلة. في مجموعة القصص الشهيرة تنجح جارية الملك شهريار في إنقاذ رأسها من سيف الجلاد بفضل خيالها الواسع في اختراع أحداث خيالية كل ليلة. وهذا ما تفعله كل يوم الجزيرة التي تعرف جيدا بأن مصيرها معلق على رضا ربيبها وولي نعمتها أمير قطر وعلى مدى قدرتها في تلفيق أخبار وتقارير وقصص "مشوقة" هدفها الأول إثارة البلبلة لدى آخرين.

بفضل هذه الموهبة لم تنجح الجزيرة في البقاء على قيد الحياة فقط وإنما أيضا في الحصول على شيك على بياض وميزانية مفتوحة من الأمير السابق الأب حمد والحالي الابن تميم. وساعدتها هذه الخلطة الخطيرة التي تجمع بين المال والمزايدات والشعبوية الرخيصة والدعاية والتحريض السافرين في إشعال النار والتدخل في شؤون بلدان تفوق قطر بمراحل من حيث السكان والمساحة والعمق التاريخي والحضاري مثل العراق وسوريا ومصر واليمن وليبيا وتونس وغيرها. لا غرابة إذن في أن تصاب قيادة قطر ومعها أيضا ذراعها الإعلامي بجنون العظمة، وأن يُصور لها خيالها بأنه قادرة على التحرش بالجميع وسط هوس بعقلية المؤامرة ومحاولات الإيقاع بين أعداء حقيقيين ومفترضين.

غير أن الوضع انقلب تماما مع اندلاع الأزمة الخليجية ودخول المملكة العربية السعودية ومعها الإمارات والبحرين ومصر في مواجهة مفتوحة مع قطر. فجأة وجدت الجزيرة نفسها في قلب هذا الصراع وهدفا مباشرا له الأمر الذي فرض عليها إجراء تغييرات معينة في أسلوبها التحريري المعروف والقائم على نشر مزيج غريب من التقارير والقصص والإشاعات يصعب التمييز فيه بين ما هو حقيقي وما هو ملفق ومفبرك.

هكذا وبعد أكثر من عشرين عاما اضطرت الجزيرة للتخلي عن نهجها الثابت وهو تجنب نقل الأخبار عن قطر، البلد الذي تبث منه. وكانت القناة القطرية تبرر هذه الوضع الشاذ بأنه لا توجد أخبار مهمة في قطر! هذه المفارقة انطلت على كثيرين، وتقبلوها وكأن من البديهي أن تضخم الجزيرة على سبيل المثال أخبارا صحيحة أو ملفقة وتبث برامج حوارية مطولة عن علاقات إقليم كردستان العراق بإسرائيل، بينما تصمت صمت القبور عن الصفقات العلنية والسرية المبرمة بين الدوحة والدول العبرية. وكانت الجزيرة لا تتردد في سرد روايات مطولة عن أي دولة تقبل بإقامة قاعدة عسكرية أمريكية على أراضيها، في حين تمر مرور الكرام على قاعدة العديد التي لا تبعد سوى كيلومترات قليلة عن استوديوهاتها.

أما قصة الجزيرة مع الحرية وحقوق الإنسان فأغرب من قصص سندباد، وربما تستحق جائزة نوبل للآداب. ففي مسرحية ساخرة نصبت الجزيرة نفسها مدافعا شرسا عن الديمقراطية في مصر والعراق والبلدان القريبة والبعيدة باستثناء قطر وكأن القطريين ينعمون بكل الحريات والصحافة فيها تتمتع بحق انتقاد الحكومة "بلا حدود" وأمير البلاد "المفدى" لا يحكم بل ترك كل الصلاحيات لحكومة منتخبة مباشرة من الشعب. طيلة هذه السنوات كانت القناة القطرية ترفع بدون أدنى شعور بالخجل شعار "الرأي والرأي الآخر"، بينما لم يظهر على شاشتها أي صوت

مغاير من قطر، بل وكانت حتى وقت قريب تتجنب بطريقة مثيرة للاستغراب استضافة محللين وخبراء قطريين. ولم تتخل عن هذه السياسة إلا مضطرة بعد أن فرضت الأزمة الأخيرة نفسها على الأحداث.

كان من الملفت للناظر رؤية مذيعي الجزيرة وهو يتحدثون بنبرة عالية عن مشكلة تفشي الفساد في العراق والصومال وأفغانستان والدول الأوروبية والأفريقية، ولكن دون أن ينبسوا بكلمة واحدة عن قطر، وكأنها البلد الوحيد الخالي من الرشوة وسوء استخدام المال العام، وكأن التصرف بأموال الغاز والنفط فيه يخضع لرقابة برلمان قطري قادر على محاسبة أفراد العائلة الحاكمة، وكأن ميزانية إمبراطورية الجزيرة تُناقش على الهواء مباشرة في جلسة علنية لبرلمان الدوحة.

حتى الآن لا تلتزم القناة بأوامر أميرها في خطها الإعلامي العام فقط وإنما ايضا في اختيار ألفاظ وتسميات بعينها. فهي تعرف تماما متى يتعين عليها التمييز بين "الشهداء" و"القتلى" وبين "الثوار" و"المتمردين" وبين "المقاومة" و"الميليشيات" وبين الرئيس "السابق" و"المخلوع". ولا بأس أن تُغير ذلك إذا ما اقتضت مصالح السياسة الخارجية لقطر.

كل ذلك يؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأن الجزيرة ليست وسيلة إعلام حرة ومستقلة مهمتها تغطية الأحداث وإيصال المعلومة وإنما جهاز دعاية وتحريض بيد مشيخة قطر، بل ويمكن القول بإنها لا تختلف كثيرا عن منظمة سياسية تضم نشطاء سياسيين، خاصة من الإسلام السياسي والذين يعملون على تنفيذ أهداف أطراف معينة ودعم وصولهم إلى السلطة. من دون شك تضم الجزيرة عاملين يجيدون حرفة الصحافة ويعرفون أسرارها ويستخدمون أدواتها ببراعة ويملكون خبرة كبيرة في العمل الصحفي، ولكن كل ذلك يُوظف لخدمة أجندة معينة وكما فعل قبلها وزير الدعاية النازي (غوبلز).

إذا كان للأزمة الخليجية جانب إيجابي فهو بالتأكيد فضح حقيقة وسائل الإعلام الممولة خليجيا. لقد كشفت هذه الأزمة بوضوح عن الوجه الحقيقي للجزيرة وأخواتها مثل العربية والحدث وسكاي نيوز التي تحولت علنا إلى أبواق دعاية تُطبل للجهات الممولة، وأصبحت تتنافس فيما بينها في الابتعاد عن المهنية والحيادية. كما بينت الخلافات بين قطر وجيرانها الخليجيين بؤس الإعلام العربي وأزمته الهيكلية المتمثلة في أن أكبر وسائل الإعلام وأوسعها نفوذا تابعة بشكل مباشر أو غير مباشر للأنظمة وتعتمد أولا وأخيرا على التمويل الحكومي، بينما يواجه الإعلام المستقل ليس فقط قيودا وقمعا من قبل الأنظمة الاستبدادية وإنما بالدرجة الأولى صعوبات مالية كبيرة بسبب ضعف القطاع الخاص وسياسة التمييز من قبل الحكومات. وبهذا يجد الإعلام المستقل نفسه إزاء منافسة غير نزيهة وغير متكافئة مع الإعلام التابع.

يأتي إغلاق الجزيرة على رأس مطالب الدول المقاطعة لقطر. ويصعب تصور أن الإمارة الخليجية ستقبل بالتخلي بسهولة عن أحد أهم مصادر نفوذها الإقليمي، وستدافع عنها بشراسة تحت شعار "حرية الصحافة" التي تدوس عليه بأقدامها يوميا. غير أنه من المؤكد أن الأزمة الحالية تركت بصماتها بوضوح على أداء الإمبراطورية الإعلامية، وستجد قطر نفسها مضطرة لتقليم أظافر بوقها الإعلامي ولإجراء تغيير جذري في سياستها التحريرية، هذا إذا لم تُجبر على إسكات هذا الصوت النشاز، وإن لم يكن الوحيد في العالم العربي.

من الواضح أن الجزيرة لم تعد تسلي أمير قطر وإنما تحولت إلى عبء كبير عليه يقض عليه مضاجعه بدلا من أن يساعده في النوم باسترخاء.

فمتى يدرك الجزيرة الصباح وتجد نفسها مطرودة من حضن الأمير الدافئ؟

*صحيفة (المدى) البغدادية ٢٠١٧/٧/١٦ :

لتعرف أهداف قطر.. تعرّف على داعميها !

ثمة قول قديم مأثور يفترض أنه لمعرفة الدواعي والنيات الحقيقية لشخص ما، يجب أن نتعرف على أصدقائه وحلفائه وننظر عن كثب إلى أولئك الذين يدافعون عنه.

إذا لم تكن قطر داعماً ناشطاً للإرهاب العالمي، لماذا تصر هذه الجماعات الإرهابية على دعمها ومهاجمة السعودية والإمارات والبحرين التي تشن الحملة على الإرهاب؟ هذا ما كتبه ماجد رافيزاده، رئيس المجلس الأمريكي الدولي وعضو مجلس إدارة غرفة التجارة والأعمال لأمريكا والشرق الأوسط، عن حال قطر، في موقع "هافينغتون بوست"، لافتاً إلى أن "الجماعات الأكثر دعماً لها هم الجماعات الإرهابية والأكثر تطرفاً التي تدعي الدوحة بأنها لا تدعمها، على غرار القاعدة في شبه الجزيرة العربية والإخوان المسلمين وجبهة النصرة، وهو ما يدعو إلى التساؤل أنه إذا لم تكن قطر داعماً ناشطاً للإرهاب العالمي، لماذا تصر هذه الجماعات الإرهابية على دعمها ومهاجمة السعودية والإمارات والبحرين التي تشن الحملة على الإرهاب؟".

المدافع الأول عن الإرهاب العالمي

ويرى الباحث أن أصدقاء قطر يكشفون القصة الحقيقية، وهي أن المتطرفين العالميين يهرعون للدفاع عن قطر لسبب واحد، لأنها المستفيد والداعم والمدافع الأول عن الإرهاب العالمي.

ويورد رافيزاده لائحة بالمتطرفين الدوليين الذي يدعمون قطر:

*عبد الله المحيسني: مفتي جبهة النصرة. بدأ نشاطه كمقاتل مستقل وقاض شرعي يحكم بين الفصائل المختلفة في سوريا مثل داعش و جبهة النصرة و أحرار الشام لكن في فبراير (شباط) ٢٠١٤ بدأ يتخذ مواقف حادة و سلبية تجاه داعش و بدأ يميل إلى النصرة وأصيب أكثر من مرة في عدة معارك في أبريل (نيسان) ٢٠١٥ و ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٥.

*حامد عبدالعلي علي، مناصر داعش وعرف بتأييده لأبي مصعب الزرقاوي. فالعلي، الأمين العام السابق للحركة السلفية في الكويت، أبدى تعاطفه مع قطر ولم يجد بأسا في التهوين من شرور علاقة قطر بإيران.

*الداعية المغربي أحمد الريسوني الذي يعتبر عضواً مؤسساً للاتحاد العالمي للعماء المسلمين، المعروف بمواقفه وآرائه المثيرة للجدل، والذي هاجم السعودية واتهمها بالوقوف إلى جانب الإرهاب.

*الداعية الإسلامي يوسف القرضاوي الذي يحرض على العنف.أوهو أجاز في فتوى داعمة للعمليات الانتحارية أن يقوم أي فرد بتفجير نفسه بغرض استهداف تجمع تابع للنظام أو مؤسسات الدولة التي يعيش فيها، حتى لو نتج عنه ضحايا في صفوف المدنيين شريطة أن يكون هذا العمل وفق ما تراه جماعة الإخوان المسلمين.

*تنظيم أنصار الشريعة، وهو فرع للقاعدة في اليمن. وقد ندد في بيان له تحت عنوان "وسقط القناع" بث عبر مؤسسة "السحاب"، الذراع الإعلامية لتنظيم القاعدة، بتصنيف دول خليجية وعربية، أفراداً وكيانات ترعاها قطر على قوائم الإرهاب.

ووصف القيادي في التنظيم خالد باطرفي، القائمة بكونها حرباً على الإسلام والمسلمين، داعياً كل من وصفهم بالعلماء والدعاة وطلاب العلم ومختلف فصائل الحركات والجماعات الإسلامية إلى "الانتصار والتحريض على الجهاد". ويحاول التنظيم استغلال الأزمة الراهنة لتعبئة مزيد من الأتباع لإيديولوجيته المتطرفة.

*جريدة "المصرة" المرتبطة بتنظيم القاعدة التي أعربت عن دعمها لقطر وإدانتها للمملكة العربية السعودية.

*الإخوان المسلمون الذين يعملون على حشد الدعم لدولة قطر، كما يتضح من إعلان النائب الجزائري حسن عريبي تشكيل لجنة لمتابعة ما وصفه بأنه "مؤامرة" لمعاقبة قطر والإخوان المسلمين.

*هافينغتون بوست ٢٠١٧/٧/١٦ :

صدام حسين في «الدوحة»..!

*هاني الظاهري

المشاهد التي يبثها هذه الأيام الإعلام الرسمي القطري وإعلام الظل التابع له من قلب الدوحة، لجموع من المواطنين المساكين والمقيمين، وهي تتحلق حول صور جدارية للشيخ تميم بن حمد، وتقبلها وتكتب عبارات التأييد والموالاة عليها، مشابهة جدا للمشاهد التي كان يبثها التلفزيون الرسمي العراقي في الأسبوع الذي سبق اليوم التاسع من مارس عام ٢٠٠٣م، أو يوم دخول القوات الأمريكية لبغداد، وإنهاء حكم حزب البعث الدموي.

طوال ذلك الأسبوع كان التلفزيون العراقي الحكومي يصور مشاهد من شوارع بغداد وتكريت والموصل، يقبّل فيها المواطنون العراقيون صور صدام على الجدران، ويعانقون تماثيله، مرددين عبارات ولاء رنانة مثل «الله يخلي الريس.. الله يطول عمره» ورافعين شعارات النصر بأيديهم أمام الكاميرات، لكن بمجرد دخول أول دبابة أمريكية إلى ساحة الفردوس وسط العاصمة العراقية اختلف الأمر تماما، إذ توجهت تلك الجموع إلى تماثيل صدام لإسقاطها والرقص فوقها فرحا، بل وضربها بالأحذية في مشهد لا يمكن نسيانه نقلته معظم وسائل الإعلام العالمية، وما هي إلا ساعات بعد ذلك حتى دُمرت كل تماثيل صدام وحُطمت الجداريات التي رُسمت له وكأن لم تكن.

ما حدث في بغداد قبل أسبوع من سقوط نظام صدام، وما يحدث اليوم في العاصمة القطرية، ليس سوى سلوك اجتماعي في غاية الارتباك يعبر بشكل حقيقي عن مدى الخوف والقلق الشديد الذي يعيشه القطريون، لا الموالاة والتأييد للحكومة كما يعتقد الحاكم وحاشيته، فالناس عندما يقلقون على مصيرهم بشدة يحاولون إظهار العكس بشدة أيضا، وهذا ما حدث في ليبيا قبل سقوط معمر القذافي الذي يتذكره النظام القطري جيدا.

اليوم وبعد فشل مساعي الوساطة الكويتية وفشل وساطة وزير الخارجية الأمريكي تيلرسون وعودته إلى واشنطن بخفي حنين مصحوبا باعتراف وتعهد خطي قطري بوقف تمويل الإرهاب تحت مسمى «مذكرة»، أصبح من الواضح أن المشاهد التي تحدثت عنها ستزداد بشكل كبير في الداخل القطري، نظرا لتزايد المخاوف الشعبية من المصير المجهول المنتظر ووصول حكومة الدوحة إلى حافة هاوية سحيقة اسمها «العزلة الطويلة» التي لا يمكن أن يستمر معها النظام الحاكم وإن تماسك لشهر أو شهرين.

سوف تُطبع صور الشيخ تميم ووالده على أكياس الخبز والطماطم وعبوات الحليب، وتتكسب وكالات الدعاية والإعلان من نصبها على لوحات الطرق والجدران المتاحة وغير المتاحة، لكن المواطن القطري المغلوب على أمره لن يستمر في تقبيلها بعد أشهر حينما يتأكد من أن لا وجود لبارقة أمل تعيده إلى محيطه الخليجي، وعندها فقط سيستيقظ النظام الحاكم في الدوحة على الحقيقة التي ما زال يهرب منها، ويقرر الانصياع لمطالب الجيران، لكن بعد فوات الأوان.

*صحيفة (عكاظ) السعودية ٢٠١٧/٧/١٦ :

واشنطن بوست: الإمارات تقف وراء اختراق وكالة الأنباء القطرية ومواقع قطرية أخرى

نقلت صحيفة واشنطن بوست عن مسؤولين في المخابرات الأمريكية قولهم إن الإمارات العربية المتحدة تقف وراء اختراق وكالة الأنباء القطرية ومواقع حكومية أخرى، وهو ما أدى إلى اندلاع أزمة الخليج الحالية.ونقلت الجزيرة عن واشنطن بوست بأنه ليس من الواضح من معلومات المخابرات الأمريكية ما إذا كانت الإمارات هي التي قامت بالقرصنة بشكل مباشر، أو أنها أوكلت لمتعاقدين القيام بذلك.وذكرت الصحيفة نقلا عن مسؤولين في المخابرات الأمريكية أن مسؤولين كبارا في الحكومة الإماراتية ناقشوا خطة قرصنة وكالة الأنباء القطرية في ٢٣ مايو/أيار الماضي، أي قبل يوم من حادث القرصنة.

ونفى السفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة أي دور لبلاده في اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية أو أي مواقع حكومية قطرية أخرى.وتأتي هذه المعلومات لتؤكد ما وصلت إليه التحقيقات القطرية التي تمت بالتعاون مع مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي بشأن عملية الاختراق، وأكدت تلك التحقيقات أن دولا من المنطقة اخترقت موقع وكالة الأنباء القطرية وصفحات تابعة للوكالة على مواقع التواصل الاجتماعي.

*وكالات ومصادر متعددة ٢٠١٧/٧/١٧ :

تميم يبحث مع روحاني إقامة قاعدة عسكرية إيرانيه بقطر

بحث الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير قطر مع الرئيس الإيراني حسن روحاني رغبه بلاده في تأسيس قاعدة عسكرية إيرانيه في قطر وفق ما نقلت قناة العالم الإيرانية على حسابها في موقع "تويتر."

وأثار هذا الخبر استياء مغردين على مواقع التواصل الاجتماعي الذين تفاعلوا مع وسم قاعده_عسكريه_ايرانيه_في_قطر، مبدين استنكارهم من قيام قطر بشق الصف الخليجي والعربي بعلاقاتها مع إيران ودورها في زعزعة أمن واستقرار المنطقة.

ويذكر أن قناة العالم قالت إن حسابها " على "تويتر" تعرض للاختراق الأسبوع الماضي قبل أن تعلن لاحقًا استعادته.

*صحيفة (الابيان) الاماراتية ٢٠١٧/٧/١٧ :

قرقاش: نريد تغيير سلوك قطر وليس نظامها

دعا وزير الدولة الاماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش الاثنين من لندن قطر للعودة إلى طاولة المفاوضات مؤكدا أن الدول المقاطعة للدوحة لا تسعى إلى تغيير نظامها وإنما سلوكها.وقال قرقاش في مداخلة في مركز "تشاتام هاوس" الفكري "لقد وجهنا رسالة إلى قطر. قلنا إننا لا نريد التصعيد، ولا نسعى إلى تغيير النظام، وإنما إلى تغيير السلوك، ليس في سياستكم المستقلة، وإنما في تأييدكم للتطرف والإرهاب".وأضاف "نحتاج لأن يحصل هذا وما إن يحصل، عودوا ويمكننا العمل معا".

وقال قرقاش إن مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس في ١٩٨١ ويضم كذلك السعودية وسلطنة عمان والبحرين والكويت "في حالة أزمة"، وإخراج قطر من المجلس "لا يخدم أهدافه".وقال "لا يمكنكم أن تكونوا عضوا في منظمة اقليمية مكرسة لتقوية الأمن المشترك وصيانة المصلحة المشتركة وفي الوقت نفسه تلحقون الضرر بأمنها. لا يمكن أن تكونوا أصدقاءنا وأصدقاء (تنظيم) القاعدة في الوقت نفسه".وأضاف "ما نريده فعلا هو إما التوصل إلى اتفاق وتغيير مواقف قطر، أو أن تتدبر قطر أمورها كما تشاء ويمكننا المضي نحو صياغة علاقة جديدة. لا يمكن أن يكون بيننا عضو يضعفنا ويدعم التطرف".

وردا على سؤال بشأن اتهام السعودية بتمويل التطرف، أقر بأن "هناك مشكلة مع التمويل الخاص في الخليج".

وأضاف "ولكن الفرق هو أن الحكومة السعودية تدرك وجود مشكلة وسعت للتصدي لها في السنوات الأخيرة. السؤال المطروح هنا: هل تفعل ذلك بالسرعة المطلوبة؟ ولكن بوضوح، الحكومة (السعودية) تتحرك حيال هذه المشكلة".

ونفى الوزير الإماراتي من جهة ثانية ما ورد في صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية نقلا عن الاستخبارات الأمريكية بأن الإمارات كانت وراء الهجوم المعلوماتي ضد قطر في أيار/مايو، والذي قاد إلى الأزمة الدبلوماسية.وقال "قصة واشنطن بوست غير صحيحة، غير صحيحة على الإطلاق. سترون خلال الأيام المقبلة كيف ستنطفيء من تلقاء نفسها".

*وكالة فرانس برس ٢٠١٧/٧/١٧ :

جنون العظمة

وضع المختصون مصطلح "جنون العظمة"، لوصف حالة من وهم الاعتقاد" حيث يبالغ الإنسان بوصف نفسه بما يخالف الواقع، فيدعي امتلاك قابليات استثنائية وقدرات جبارة، أو مواهب مميزة أو أموال طائلة، أو علاقات مهمة ليس لها وجود حقيقي. استخدم هذا المصطلح من قبل أهل الاختصاص في وصف حالات مرضية يكون جنون العظمة عارضا فيها، كما هو الحال في بعض الأمراض العقلية.

ولو عدنا إلى الأزمة مع قطر وأسبابها لوجدنا أن "جنون العظمة" سبب رئيسي فيها" فعندما يتوهم المسؤولون القطريون أن لديهم القدرة والمقدرة في تسيير الأحداث كيفما شاؤوا معتمدين على لاشيء سوى الثروة الضخمة التي يمتلكون، معتقدين أنها المفتاح متعدد المواهب الذي يستطيع فتح كل الأبواب المغلقة، وأن يقلب الموازين المتعارف عليها لدى الجميع، وأن يعطيهم حقوقاً غير مشروعة لتنفيذ أجندات بعيدة كل البعد عن واقع الأمر، فهذا هو "جنون العظمة" بعينه، فشؤون الدول لا تدار بهكذا فكر كان من المفترض أن يكون عقلانياً متأنياً يزن الأمور بموازينها الحقيقية دون الجنوح إلى خيال واسع ووهم لا حدود له، وهو ما فعلته قطر عندما أعطت لنفسها أدواراً هي ليست لها أصلاً، ولم يكن من المفترض أن تلعبها أو حتى تقحم نفسها فيها، عطفاً على التاريخ والجغرافيا والدور المؤثر في مسار الأحداث، فكل الملفات التي أقحمت قطر نفسها فيها عنوة استندت فيها على توظيف المال، والمال وحده، تنفيذاً لفكر هو ليس منها ولا لها، فكر تبنته وصولاً إلى أهداف لا تخدم قطر أبداً، بل تسيء إليها كما هو حاصل بالفعل الان.

الأدهى من ذلك ومع كل الأدلة والبراهين القاطعة التي لا تقبل الشك فإن قطر تمارس الإنكار، وسلك الطرق الملتوية رغم معرفتها بحقيقة موقفها وهشاشته، مجسدة قول جوزيف جوبلز مهندس ماكينة الدعاية الألمانية النازية: "اكذب، اكذب، ثم اكذب حتى يصدقك الناس".. الفرق بين قطر وغوبلز أنها مهما استمرت في كذبها فلن يصدقها أحد.

*كلمة صحيفة "الرياض" السعودية ٢٠١٧/٧/١٧ :

إرهاب في بيت العرب

عبثاً حاول وزراء إعلام الحصار تشويه الحقيقة تحت مظلة الجامعة العربية، بشن هجوم غير مسبوق في بيت العرب على دولة قطر، وترديد أكذوبة دعمها للإرهاب.

مشهد مؤسف لم يألفه المواطن العربي تحت مظلة الجامعة العربية وأمام شاشات الفضائيات، حيث انبرى وزراء إعلام الحصار يمارسون الإرهاب بعينه ضد قطر ويوجهون الاتهامات إلى دولة طالما خدمت قضايا أمتها العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، تلك القاعة التي وجهت فيها الاتهامات لدولة قطر لطالما صفقت فيها الدول قبل الشعوب لدولة قطر، يوم أن أثبتت الدوحة جدارتها بحل العديد من الأزمات العربية وتجنيب دول عربية شقيقة ويلات الحروب والانقسامات، من الحوار اللبناني إلى أزمة دارفور، وصولاً إلى جزر القمر.

قطر التي لم تتخلف يوماً عن سداد حصتها في ميزانية الجامعة العربية أو التزاماتها تجاه الشعوب العربية، لم تبخل على أمتها يوم أن تنادت لدعم مكافحة الإرهاب ومكافحة الجهل ونشر التعليم ومكافحة الفقر، لتترجم عملياً مكافحتها للإرهاب بعلاج جذوره، بعيداً عن التخفي وراء شعارات زائفة يرددها إعلام الحصار.

لقد كان أجدى بوزراء إعلام الحصار أن يحترموا المحفل الوحيد للتضامن العربي ولا يلوثوه بأكاذيبهم التي ما برحوا يرددونها منذ قرصنة موقع وكالة الأنباء القطرية وعبر حملاتهم الإعلامية الضالة المضللة ضد قطر، لكنهم باعوا ضمائرهم وأسقطوا هيبتهم أمام المواطن العربي الذي لا يمكن تغييبه عن الحقيقة الناصعة التي يريدون إخفاءها، وهي فرض الوصاية على قطر بأكاذيب واتهامات بلا دليل.

*افتتاحية صحيفة" الشرق" القطرية ٢٠١٧/٧/١٧ :

مستقبل البيت الخليجي

*د. عبدالحميد الأنصاري

جاء الوزير الأمريكي، وجاب المنطقة، ولم يفلح في زحزحة المواقف، لكن مهما استحكمت الأزمات، واشتدت الظلمات، يبقَ الأمل المرتجى معقوداً على جهود أمير الحكمة والإنسانية، صاحب السمو أمير دولة الكويت، في صيانة البيت الخليجي من التصدع، وفي تعزيز آمال وتطلعات الخليجيين في مجلس التعاون.

مستقبل مجلس التعاون الخليجي أصبح على المحك في ضوء الأزمة الراهنة بين قطر وشقيقاتها الثلاث، الأزمة أصبحت لها تداعيات سلبية خطيرة على الشعب الخليجي، لأنها لم تقتصر على خلافات سياسية بين الدول، بل تجاوزتها إلى المواطنين، كانت الخلافات السياسية في الماضي تدور بين الحكومات عبر الحملات التحريضية الإعلامية، ولكنها اليوم تحولت إلى زاد يومي يغذي الرأي العام الخليجي عبر منصات التواصل الاجتماعي والفضائيات، عسكر الجميع خطابه الإعلامي والديني كما جند الفن والثقافة في خدمة خطاب الأزمة، وأصبح الشعار العام الحاكم للفضاء الإعلامي «لا صوت يعلو صوت الأزمة»، وكان من نتائج حملات الكراهية والتحريض المتبادلة، على المستوى الشعبي، هذا الشرخ النفسي العميق الذي أصاب الجسم الخليجي، ولا أتصور أنه سيُجبَر في المنظور القريب، حتى بعد وصول الفرقاء إلى حلول توافقية، بل سيستمر هذا الشرخ على امتداد هذا الجيل، ومجلس التعاون، بعد الأزمة، لن يكون كما كان، سواء على مستوى التعاون الذي يمثل الحد الأدنى، أو على المستوى الأعلى، حلم الاتحاد الذي صار بعيداً.

لم يكن من العدل أن تشمل هذه العقوبات القاسية المواطنين، رجالاً ونساءً وأطفالاً، في قطر وفي الدول الشقيقة، كان وقعها على القطريين مريراً، أحسوا أن هذه العقوبات، تستهدفهم أساساً، في تقييد حريات التنقل، كما تستهدف مصالحهم، وكانوا محقين في هذا الإحساس، وكان الجميع يتساءل: خلاف بين الحكومات، لماذا يضار المواطنون في حرياتهم ومصالحهم؟! طلاب قطريون في جامعات، حرموا مواصلة الدراسة وأمروا بالعودة إلى بلادهم، معتمرون قطريون تعرضوا لمضايقات اضطرتهم للعودة، إضافة إلى خسائر مالية لحقت بمواطنين جراء منعهم من دخول هذه الدول، إلى غيرها من العقوبات التي ألحقت الأذى بالمواطنين الخليجيين، لاسيما القطريين، وخلفت مرارات كبيرة في نفوسهم، لأنها جاءت من أشقاء تربطهم وشائج القربى، ولذلك كان شعورهم بالألم والمرارة والحسرة عميقاً، طبقاً لما عبر عنه الشاعر القديم، طرفة بن العبد:

وظلمُ ذوي القربى أشدُّ مضاضةً
على المرءِ من وقعِ الحسامِ المهندِ

إن الألم النفسي الذي خلفته الأزمة لن ينسى بسهولة، وهذا الجرح الذي أصاب النفوس لن يندمل سريعاً، وقديماً قال الشاعر:

جِراحات السنانِ لها التئامٌ
ولا يلتام ما جرحَ اللسانُ

أخيراً: سيذكر التاريخ غداً أن الآباء المؤسسين لمجلس التعاون نجحوا في بناء كيان خليجي تعاوني قوي ومتماسك، صمد على امتداد عقود من الزمن، وتغلب على جميع التحديات الخارجية التي واجهته طويلاً، وكان يضرب به المثل في نجاح التجربة في العالم العربي، نجح القادة المؤسسون في العبور بسفينة التعاون إلى بر الأمان والاستقرار والازدهار، رغم الخلافات الداخلية على مشروعات وقضايا متعددة، إلا أنها لم تؤثر على المسيرة التعاونية عبر ٣٦ عاماً من عمر المجلس.

وطبقاً للسفير عبدالله بشارة، أول أمين عام، فإن هذا الكيان حمى الجسم الخليجي وقوّى مناعته السياسية والاجتماعية والفكرية، تجاه ٣ آفات مهلكات: غزو الفكر القومي الثوري المغامر، والطرح الأيديولوجي اليساري المخرب، وأوهام وشعارات الإسلام السياسي المضلل، تلك الطروحات التي كانت وما زالت بلاء على مجتمعاتها: بددت ثرواتها، وأهدرت طاقات أبنائها، وتسببت في إذلالهم وتشريدهم، فلولا هذا الكيان الخليجي الدال على براعة الخليجيين في التماسك والترابط، وقت الأزمات، طبقاً لتقرير راند، لكان مصير الخليج، نفس المصير الذي وصلت إليه دول الربيع العربي.

مجلس التعاون، هو المثال الإقليمي الباقي في دنيا العرب السياسية، واستطاع تجاوز كل الأزمات، والتغلب على كل التحديات، فهل سيتجاوز أزمته الحالية؟ وهل يتمكن القادة الأبناء، من الحفاظ على هذا الكيان الذي أسسه القادة الآباء، من الانفراط والتفكك، في عالم لا يحترم إلا الكيانات القوية؟ هل يتغلب صوت الحكمة والعقلانية والمصالح العليا المشتركة على صوت المصالح الآنية الضيقة،حتى لا تذهب منجزات ٣٦ عاماً، سدى؟

ختاماً: جاء الوزير الأمريكي، وجاب المنطقة، ولم يفلح في زحزحة المواقف، لكن مهما استحكمت الأزمات، واشتدت الظلمات، يبقَ الأمل المرتجى معقوداً على جهود أمير الحكمة والإنسانية، صاحب السمو أمير دولة الكويت، في صيانة البيت الخليجي من التصدع، وفي تعزيز آمال وتطلعات الخليجيين في مجلس التعاون.

*كاتب قطري

*صحيفة (الجريدة) الكويتية ٢٠١٧/٧/١٧ :

٣ سيناريوهات أساسية للأزمة الخليجية

*** الملخص:**

– السعودية والإمارات يرغبان في الإطاحة بأمير قطر.

– يتعذر تغيير النظام في قطر دون تصعيد عسكري أو انقلاب قصر مدعوم من الخارج، وكلاهما يبدو مستبعدًا حاليا.

– ينطوي التصعيد العسكري في شكل غزو سعودي/إماراتي على مخاطر كبيرة" بسبب العواقب الإقليمية غير المتوقعة، وفي ظل تأكيد تركيا وإيران دعمهما لقطر.

– التصعيد العسكري السعودي/الإماراتي ضد قطر سيتضارب مع المصالح الستراتيجية الأمريكية.

– توثيق العلاقات مع إيران ودعم الإخوان– السببان الرئيسيان للصراع الحالي– قراران سياسيان اتخذا قبل فترة طويلة من تنصيب الأمير تميم.

– بينما يزيد الحصار الجزئي من تكلفة واردات قطر بشكل كبير، إلا أنه سيعود بالنفع أيضا إذا أدى انعدام الأمن في السوق إلى ارتفاع أسعار الغاز.

– تحتفظ قطر باستثمارات أجنبية كبيرة من المرجح أن تغطي عائداتها تكاليف الحصار على الأقل في الأجل المتوسط.

– أي تسوية للأزمة الخليجية يمكن أن تواكبها خسارة كبيرة فيما يتعلق بماء وجه القيادات على كلا الجانبين.

– الخط المتشدد الذي اتخذته الرياض وأبو ظبي يُصَعّب التوصل إلى أي حل سلمي.

– اكتسب الصراع الخليجي بُعدًا شخصيا بعد الهجوم الإعلامي المباشر ضد أمير قطر تميم وأبيه حمد، وصل إلى حد الإهانة في بعض الحالات.

– الحلول القابلة للاستمرار على المدى الطويل في الأزمة الخليجية أصبحت خيارا مستبعدًا.

ثلاث سيناريوهات أساسية للأزمة الخليجية، إلى جانب مجموعة واسعة النطاق من الاحتمالات، رصدها معهد دراسات الحرب: (١) تغيير النظام في قطر بالقوة (٢) التوصل إلى تسوية سلمية (٣) اندلاع حرب باردة ترسخ الصدع الخليجي.

يتناول الجزء الأول من هذا التقرير السيناريو الأول والثاني، فيما سيرصد الجزء الثاني ملامح السيناريو الثالث إلى جانب توصيات قدمتها الورقة التي أعدها ماتياس سيلر وستيفان رول لأطراف الصراع والوسطاء الإقليميين والدوليين.

السيناريو الأول: تغيير النظام في الدوحة

تشير تصريحات جماعات الضغط السعودية والمقالات المنشورة في الصحف الإماراتية إلى أن كبار أعضاء الأسرتين المالكتين السعودية والإماراتية يرغبون في الإطاحة بأمير القطري وتنصيب غيره مكانه. لكن مثل هذا السيناريو سيكون متعذرًا دون التصعيد العسكري أو انقلاب قصر مدعوم من الخارج، وكلاهما يبدو مستبعدًا حاليا.

ينطوي التصعيد العسكري في شكل غزو سعودي/إماراتي على مخاطر كبيرة" بسبب العواقب الإقليمية غير المتوقعة، وفي ظل تأكيد تركيا وإيران دعمهما لقطر. والأهم من ذلك كله، أن التصعيد العسكري سيتناقض مع المصالح الستراتيجية الأمريكية. كما لا يوجد حاليا أي مؤشر على حدوث تغيير قسري في القيادة القطرية.

قد يكون الأمير تميم بن حمد آل ثاني صغيرا في السن (٣٧ عاما)، ولم يتولى زمام الأمور سوى منذ خمس سنوات، لكن توثيق العلاقات مع إيران ودعم الإخوان المسلمين– باعتبارهما السببين الرئيسيين للصراع الحالي– هما قراران سياسيان أساسيان اتخذا قبل فترة طويلة من تنصيبه.

ولأن مراكز السلطة يسيطر عليها أفراد العائلة المالكة الذين دعموا هذه السياسات لسنوات عديدة" فإن المنافسين المحتملين من العائلة المالكة في الداخل أو الخارج يفتقرون إلى قاعدة قوة مؤسسية قابلة للاستمرار.

السيناريو الثاني: حل النزاع سلميًا

تضغط الولايات المتحدة وأوروبا من أجل إنهاء الصراع سريعًا" لأن التوترات الخليجية ستعوق مكافحة تنظيم الدولة وتضر بالاقتصاد الأمريكي والأوروبي من خلال ارتفاع أسعار النفط والغاز أو تعطيل الأنشطة التجارية الغربية في الخليج، وهو ما ينطوي على مخاطر مرتفعة جدًا.

يمكن أن يتضمن الحل المتبادل: رفع الحصار مقابل طرد عدد من الأفراد الذين تعتبرهم السعودية والإمارات وحلفاؤهم إرهابيين من قطر. ويمكن أن تجدد قطر تعهدها بإيلاء اهتمام أكبر لمصالح دول الخليج الأخرى ضمن أنشطتها الخارجية (بما في ذلك السياسات التحريرية لقناة الجزيرة).

التكاليف الاقتصادية على كلا الجانبين تصب في صالح هذا السيناريو. وبصرف النظر عن الانعكاسات السلبية المباشرة على الميزانية الحكومية القطرية، فإن الأزمة تلقي بظلالها القاتمة على المناخ الاستثماري عبر دول الخليج، مما يقوض سمعتها كدول آمنة ومستقرة.

وبينما يزيد الحصار الجزئي بشكل كبير من تكلفة واردات قطر، إلا أنه سيعود بالنفع أيضا إذا أدى انعدام الأمن في السوق إلى ارتفاع أسعار الغاز. كما تحتفظ قطر باستثمارات أجنبية كبيرة من المرجح أن تغطي عائداتها تكاليف الحصار على الأقل في الأجل المتوسط.

ومع ذلك، هناك عاملان حاسمان يعوقان هذا السيناريو:

أولا" أي تسوية يمكن أن تواكبها خسارة كبيرة فيما يتعلق بماء وجه القيادات على كلا الجانبين. فمن شأن الخط المتشدد الذي اتخذته الرياض وأبو ظبي أن يصعب التوصل إلى أي حل سلمي. وبالنسبة لدوحة، فإن قبول أي من مطالب الرياض وأبوظبي سيكون بمثابة فقدان للسيادة وجعل قطر دولة تابعة لجيرانها. وفي الوقت ذاته، يشير التاريخ حتى الآن إلى أنه من المستبعد جدا أن ترضى الرياض وأبو ظبي عن تقديم تنازلات ولو محدودة.

ثانيا" اكتسب الصراع بُعدًا شخصيا جدا. شملت التصريحات العلنية التي أدلى بها بعض السياسيين السعوديين والإماراتيين، فضلا عن مجموعة من الافتتاحيات في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة في كلا البلدين، هجومًا مباشرًا ضد أمير قطر تميم وأبيه حمد بن خليفة، وصل إلى حد الإهانة في بعض الحالات.

وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يثير التهديد غير المباشر بتغيير النظام غضب الدوحة، ويحدث شرخا عميقًا في العلاقة المتوترة أصلا. وفي ضوء هذه العوامل، لا بد من التعامل مع الحلول القابلة للاستمرار على المدى الطويل باعتبارها خيارا مستبعدًا.

*معهد دراسات الحرب ٢٠١٧/٧/١٧ :

الأزمة الخليجية: طموحات ملكية وتحالفات هشَّة

*غالب دالاي

أدَّى نطاق الأزمة الخليجية ومداها وأسبابها إلى تحيُّر حتى المراقبين اللصيقين للمشهد السياسي بالمنطقة" إذ ينظم مهندسو الحصار على قطر حملة واسعة النطاق من الدبلوماسية الشعبية لبث رسائل مختلفة لجماهير مختلفة من أجل إضفاء الشرعية على خطواتهم، وتأطير ما هو سخيف حقاً بإطار القبول.

بينما يهدف اتهام قطر بإقامتها صلاتٍ مزعومة مع حركاتٍ إسلاموية متطرفة إلى مغازلة الجماهير الغربية، يسعى اتهامها بإقامة صلاتٍ سرية ومعقدة مع إيران إلى مغازلة الجماهير العربية السنية، في ضوء كراهيتها المتزايدة لإيران" بفضل الدور الذي تلعبه في سوريا والعراق واليمن ولبنان.

وبعد أن عرضت إيران وتركيا تقديم الدعم لقطر، يبدو هذه المرة أن ذات الجبهة سعت إلى إثارة المشاعر القومية العربية ضد قطر.

فقد اتهم وزير دولة الإمارات للشؤون الخارجية، أنور بن محمد قرقاش، قطر بالسعي نحو الحصول على دعم دولتين غير عربيتين في المنطقة.

وقد كان غرض بث الخوف بادياً بوضوحٍ تام في هذه الحملة الأخيرة.

لكن من أجل فهم ما يجري حقاً في الخليج الآن، يتعين علينا النظر أبعد من البيانات والمواقف والتهديدات الرسمية.

مخاوف وطموحات ملكية

بالتأكيد سعى الداعمان الأساسيان لهذه الخطوة، محمد بن زايد آل نهيان ومحمد بن سلمان آل سعود، إلى تحقيق مطامع ومنافع شخصية من هذه الأزمة" فقد حاول محمد بن سلمان التعويض عن حداثة سنه، وسلوكه العشوائي، ومزاجه السيئ، وقلة خبرته باستخدام قناع العدو المرابط ضد إيران والإسلام السياسي.

يهدف بن سلمان بهذه الطريقة إلى تعزيز جاذبيته أمام المؤسسة السياسية الغربية، وتحديداً الأمريكية، وكسب الأفضلية في مواجهة ابن عمه ومنافسه الأكثر شبهاً برجال الدولة، ولي العهد محمد بن نايف آل سعود، في مسألة ولاية العرش السعودي.

في هذه العلاقة، يبدو أن محمد بن سلمان يمثل القوة، بينما يمثل محمد بن زايد العقل.

فبالنسبة لابن زايد، تهدف هذه الخطوة إلى التخلص من الإسلام السياسي المعتدل كمشروعٍ سياسي بديل وقتل ظاهرة الربيع العربي بوعودها الأولى بتعزيز الديمقراطية والتقدم، التي هزت الأنظمة المستبدة القائمة بالمنطقة حتى أساساتها.

رغم أن الأزمة الأخيرة لها جذورها في حقبة الربيع العربي، فإنها لا تمثل سوى الإعادة الأخيرة لصراعٍ على مستوى المنطقة لتشكيل النظام الإقليمي بعد الربيع العربي.

في الحقيقة، يعكس تكوين الجبهة المعادية لقطر واقع ما بعد الربيع العربي، وإعادة تشكيل التحالفات السياسية في المنطقة.

وتهدف هذه الخطوة، في جوهرها، إلى إعداد نظامٍ إقليمي جديد، يقف أغلبه بمحاذاة خطوط الوضع الاستبدادي القائم منذ نهاية الحرب الباردة تحت حماية المظلة الأمنية الأمريكية.

تكمن مشكلة هذا المعسكر في أن أعضاءه يفشلون في تعزيز تقدم رؤيةٍ متماسكةٍ لنظامٍ إقليمي وشكلٍ أكثر اعتدالاً يتمتع بالشرعية والاستمرارية من العلاقات بين الدولة والمجتمع.

وقد قوبل النظام الإقليمي الاستبدادي النخبوي الخاص بهذا المعسكر بالرفض من جانب قوى الربيع العربي والحالة النفسية السياسية التي أطلقتها هذه العملية.

كما رفضت الانتفاضات العربية شخصنة السلطة والطريقة التي جرى بها التعامل مع تسليم الحكم في هذا النظام الإقليمي: سواء عبر نقل السلطة من مستبد مسن إلى ابنه أو عبر انقلابٍ عسكري.

مع تبنّي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات لهذا المسار من السياسة الرجعية، تمادت كل منهما حتى بلغتا اتهام دولٍ أخرى بدعم الإرهاب.

يتعلق الاتهام الرئيسي لقطر بدعمها للإخوان المسلمين، وهو تنظيم إسلامي سياسي واسع الانتشار وغير مدرج على أيٍ من القوائم الغربية للتنظيمات الإرهابية.

في الحقيقة، لم يكن حتى على قائمة التنظيمات الإرهابية بالإمارات أو السعودية حتى عام ٢٠١٤، ولا يزال جزءاً من المؤسسة السياسية القانونية في الكويت.

حقيقة فإنه لا السعودية ولا الإمارات أدركت أن التنظيم، الذي تأسس عام ١٩٢٨، كان تنظيماً إرهابياً حتى أعقاب الانقلاب المصري تنضح بالدوافع الحقيقية وراء هذه الخطوة.

لقد شنتا حرباً على الإخوان المسلمين" لأن التنظيم أصبح فاعلاً سياسياً حقيقياً وبديلاً للأنظمة المستبدة والملكية المتداعية، رغم كل عيوب التنظيم وقصر نظره وأخطائه.

باختصار، بالنسبة لأشباه "بن سلمان و"بن زايد"، تمثل الروح الثورية للانتفاضات العربية والإسلام السياسي تهديداً وجودياً لما تمثلانه من تحد لمشروعات السلطة الشخصية لهم.

التحالف الإماراتي - السعودي هشّ

فوق كل ذلك، بمجرد عزل القاسم المشترك نحو مقاومة التغيير، تصبح مصالح السعودية والإمارات عصيّة على التوافق" بل في الواقع، لا يمثل التواطؤ الاستبدادي شكلاً قابلاً للاستمرار من هياكل التحالفات التي يمكنها إعادة تأسيس نظام إقليمي مختل.

على سبيل المثال، تعد مواقف المملكة والإمارات بشأن الأزمة اليمنية متعارضة تماماً" إذ تدعمان فصائل مختلفة وحلولاً مختلفة للأزمة، فبينما تدعم الإمارات بقوة الحاكم السابق لعدن، عيدروس الزبيدي، ومفوض شرطة عدن، شلال شائع، وتتبنى تصور تقسيم اليمن، ألقى النظام السعودي دعمه وراء حكومة الرئيس اليمني عبد ربه هادي منصور، ويعارض فكرة تقسيم اليمن.

حتى الدور الإيراني الذي يكثر الحديث عنه لا يمثل عامل توحيدٍ كبيراً تود الراعيتان للحصار الأخير تصوره" بل هذا التركيز على الدور الإيراني مصمم بشكلٍ رئيسي" ليكون عاملاً معززاً لشرعية هذه الخطوة.

تعتقد الداعمتان للحصار أن ذلك سوف يلقى أيضاً قبول إدارة ترامب، التي تنتقل بالتدريج من ستراتيجية "محاربة داعش أولاً" إلى ستراتيجية "محاربة إيران أولاً" في المنطقة.

إن كانت إيران هي السبب الحقيقي، فقد يتوقع المرء أن تقوم المملكة أولاً بخطوةٍ مشابهةٍ تجاه عمان، وهي دولة لها مثل هذه العلاقات العلنية العميقة الواسعة مع إيران، أو حتى قد يتوقع من السعودية أن تطلب من حليفتها الوثيقة، الإمارات، أن تصد المحاولات الإيرانية لتفادي العقوبات الغربية عبر استخدام دبي واحداً من مراكزها الرئيسية للتجارة.

وفقاً لصحيفة فاينانشيال تريبيون، الصحيفة الاقتصادية الأهم باللغة الإنكليزية في إيران، كانت الإمارات ثاني أكبر وجهة تصدير إيرانية بعد الصين خلال العام المالي الأخير الذي انتهى في ٢٠ مارس/آذار، بنسبة ١٧ بالمائة من الصادرات الإيرانية – بزيادةٍ كبيرة عن العام السابق.

يبقى أن نرى إلى متى سوف يتمكن التحالف الإماراتي – السعودي من الصمود، لكن هناك أمراً واحداً مؤكداً: لن يؤدي التصعيد والحصار اللذان خططتا له إلى حل مشكلات الشرعية لديهما.

*موقع منتدى الشرق ٢٠١٧/٧/١٧ :

تعليق: أمريكا تحاول إخماد النار التي أشعلتها بين دول الخليج

أنهى وزير الخارجية الأمريكي ركس تيلرسون في ١٣ يوليو الجاري جولة في الشرق الأوسط استغرقت ٤ أيام عائدا إلى واشنطن. ورغم أن الأزمة الدبلوماسية الخليجية لم تشهد منعرجا إلى الآن، لكن تيلرسون أشار إلى أن الأطراف المقاطعة لقطر باتت على استعداد للجلوس على طاولة المفاوضات، وأن الوضع بدأ يتطور نحو إتجاه ايجابي.

وكان تيلرسون قد إلتقى في ذات اليوم أمير قطر تميم في الدوحة قبل أن يعود إلى بلاده. وقبل مغادرته الدوحة أعرب وزير الخارجية الأمريكي لوسائل الإعلام عن محادثاته مع أطراف الأزمة كانت إيجابية، وقال بأن أمريكا ستبذل المزيد من الجهود في هذا الجانب، وأن زيارته قد جلبت تغيرا ايجابيا في مواقف مختلف الأطراف.

وصل تيلرسون إلى الكويت في ١٠ يوليو الجاري، وقام بإجراء اتصالات مكثفة مع الجانبين القطري والسعودي. وبعد أن أمضى مع الجانب القطري على مذكرة لمقاومة الإرهاب في ١١ يوليو، تحول في ١٢ يوليو إلى مدينة جدة السعودية للقاء الملك السعودي وولي العهد. كما أجرى اجتماعا مغلقا مع وزراء خارجية الدول الأربعة المقاطعة. لكن إلى الآن، لم يجري أيا من أطراف الأزمة تنازلا ملموسا بإتجاه حلحلة الأزمة.

قبل ذلك، كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، قد صرح في تدوينة على تويتر بأنه على صلة بالعزلة التي فرضتها السعودية على قطر. وهو مايعكس بأن الموقف الأمريكي قد تغير من "النفخ على النار" إلى الوساطة في حل الأزمة. فماهي الحسابات الأمريكية التي تختبؤ وراء هذا التناقض في المواقف؟

"إنقاذ الوضع"

يرى الباحث بمركز دراسات غرب آسيا وافريقيا بالأكاديمية الصينية للعلوم الإجتماعية، يوي قووه تشينغ، أن أمريكا أرادت في أول الأمر القيام بحركة تظهر قدرة تأثيرها في الشرق الأوسط، لكن سرعان ما اكتشفت بأنها قد أنفرت "عش دبور". وتسببت في دفع الوضع في الخليج نحو اختلال التوازن، لذلك ارادت لاحقا من خلال تحركاتها الدبلوماسية انقاذ الوضع.

"إن الموقف الأمريكي تجاه كل من السعودية وقطر، يعكس في الحقيقة المأزق الأمريكي في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج. فالسعودية وقطر كلاهما حليفان مهمان بالنسبة لأمريكا في الشرق الأوسط. " يقول يوي قووه تشينغ.

من جهة أخرى، يعبر السلوك الأمريكي في الفترة الأخيرة عن ستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط. في هذا السياق، أشارت مجلة "ناشيونل انترست" الأمريكية إلى أن ادارة أوباما قد مارست سياسة انكماش في الشرق الأوسط. في حين تظهر ادارة ترامب رغبة في العودة مجددا إلى الشرق الأوسط. لكن ترامب لايمكنه الإنحياز إلى أي طرف، بل عليه أن يحافظ على حياده تجاه كل من السعودية وقطر، ولعب دور الوساطة بين البلدين.

"يبقى الحفاظ على نظام تحالف يخدم المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط احد الأهداف الرئيسية للسياسة الأمريكية. كما ترغب أمريكا في أن تحافظ على دورها القيادي في الأزمة السورية. وإذا نجحت جهود الوساطة الأمريكية في حل الأزمة الخليجية، فستسطيع بذلك التعبير مرة أخرى عن قوة مكانتها في الشرق الأوسط. ولا شك في أن ذلك سينعكس على موقعها في الأزمة السورية".

"نفوذ مستمر"

قال موقع قناة سي آن آن الأمريكية أن الخلاف بين دول المقاطعة الأربع وقطر يعود إلى وقت طويل، وان معالجة هذا الخلاف تحتاج إلى تنازل متبادل.

من جهة ثانية، يرى محللون بأن دول المقاطعة الأربع لاترغب في دفع قطر نحو طريق مسدودة، خشية أن تتسبب اتجاه قطر إلى ايران وتركيا.

"لقد تبادلت كل من دول المقاطعة الأربع وقطر بعض التنازلات، ما يترح هامشا للمصالحة"، يقول يوي قووه تشينغ. ويضيف "إن أمريكا بإستطاعتها أن تلعب دورا ايجابيا في هذا الجانب، وتمنع الوضع من الخروج عن السيطرة".

أما صحيفة "الفاينانشيل تايمز" البريطانية، فرأت بأن أمريكا لا تزال تتمتع بشبكة حلفاء عالمية وقدرات عسكرية لا تضاهى. وأن العديد من الدول العالم سيلجؤون في النهاية إلى الإعتماد على القوة الأمريكية الصلبة.

ويرى يوي قووه تشينغ، أن أمريكا مازالت تتمتع بنفوذ لايقبل المقارنة في الشرق الأوسط. وأنها بصدد إستعمال آليات التفاوض للتحكم في وتيرة تطور الأوضاع في المنطقة .

*صحيفة(الشعب) الصينية ٢٠١٧/٧/١٧ :

الخارجية الأمريكية: هذه هي «خريطة طريق» تيلرسون

*واشنطن- من حسين عبدالحسين

أكدت مصادر في وزارة الخارجية الأمريكية صحة المعلومات التي نشرتها «الراي»، الاثنين، في شأن مضمون «خريطة الطريق» التي اقترحها وزير الخارجية ريكس تيلرسون، لحل الخلاف بين قطر من جهة والسعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة ثانية، مشيرة الى ان نهار أمس «انقضى ايضا من دون ان تقدم الدول الاربع مطالب جديدة تأخذ في الاعتبار اقتراحات تيلرسون باجراء تعديل على المطالب ال١٣ السابقة والتركيز على أمور قابلة للتحقيق».

وقالت المصادر لـ «الراي» إن خريطة الطريق تنص على «تجميد الحملات الإعلامية المتبادلة، والعودة إلى ما قبل الاشتباك، والتفاوض المباشر على مستوى وزراء الخارجية بحضور كويتي، وإعادة العمل باتفاقية الرياض لعام ٢٠١٤، والتزام الأطراف بحل النزاعات داخل مجلس التعاون الخليجي». وأوضحت المصادر أن البند الأخير «جاء بناء على طلب دولة خليجية لتأكيد عدم حل الخلافات علناً عبر الاعلام»، متوقعة ان يأخذ الحل وقتا طويلا.

وتأكيداً لمعلومات «الراي» أيضاً، ألمحت الإمارات إلى احتمال العودة إلى اتفاقية الرياض لعام ٢٠١٤ كأساس لحل الأزمة.

ففي خطاب ألقاه بمعهد تشاتام هاوس البريطاني في لندن، صباح أمس، أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي أنور قرقاش أن المطالب الموجهة إلى قطر لا تختلف عن الشروط التي فرضتها اتفاقية الرياض، التي وقعت عليها الدوحة ٢٠١٤.

ونفى أن يكون سبب الخلاف مع قطر هو موقفها المغاير لمواقف الدول الخليجية الثلاث، مشيراً إلى أن الكويت وسلطنة عُمان مثلاً لديهما مسارات ديبلوماسية مستقلة اتخذتهما من دون إحداث أزمة.

وأكد أن الدول المقاطعة للدوحة لا تسعى إلى تغيير نظامها وإنما سلوكها، قائلاً «لقد وجهنا رسالة إلى قطر. قلنا إننا لا نريد التصعيد، ولا نسعى إلى تغيير النظام، وإنما إلى تغيير السلوك، ليس في سياستكم المستقلة، وإنما في تأييدكم للتطرف والإرهاب. نحتاج لأن يحصل هذا... وما إن يحصل، عودوا ويمكننا العمل معاً».

وقال قرقاش إن مجلس التعاون الخليجي «في حالة أزمة»، وإخراج قطر من المجلس «لا يخدم أهدافه»، مضيفاً «ما نريده فعلاً هو إما التوصل إلى اتفاق وتغيير مواقف قطر، وإما أن تتدبر قطر أمورها كما تشاء ويمكننا المضي نحو صياغة علاقة جديدة. لا يمكن أن يكون بيننا عضو يضعفنا ويدعم التطرف».

ونفى الأنباء التي تحدثت عن طلب بلاده و٥ دول عربية أخرى سحب مونديال ٢٠٢٢ من دولة قطر، كما نفى أنباء عن وقوف الإمارات وراء اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية وردت في تقرير نشرته صحيفة «واشنطن بوست».

بدوره، نفى السفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة، في بيان، صحة المعلومات، ووصفها بـ «الكاذبة»، مؤكداً أن «الإمارات لم يكن لها دور على الإطلاق في القرصنة المزعومة التي تحدث عنها المقال».

وكانت «واشنطن بوست» نقلت عن مسؤولين في الاستخبارات الأمريكية «سي آي إي»، طلبوا عدم الكشف عن أسمائهم، انهم «علموا، الأسبوع الماضي، أن المعلومات التي تم تحليلها حديثاً، والتي جمعتها وكالات الاستخبارات الأمريكية، أكدت أنه في ٢٣ مايو (الماضي)، ناقش كبار أعضاء حكومة الإمارات العربية المتحدة الخطة وتنفيذها»، فيما تم اختراق الوكالة في اليوم التالي في ٢٤ مايو الماضي، وجرى نشر تصريحات لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

من جهتها، عبرت قطر عن الأسف لـ «ضلوع الإمارات ومسؤولين كبار فيها» في اختراق موقع «قنا»، مؤكدة أنها ستتخذ الإجراءات القانونية الضرورية في هذا السياق.

وقال مدير مكتب الاتصال الحكومي سيف بن أحمد بن سيف آل ثاني إن المعلومات التي نشرتها «واشنطن بوست» تفيد بارتكاب هذه «الجريمة» من قبل دولة خليجية، ما يعد «خرقاً وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي».

وفي القاهرة، أعرب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال استقباله النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الخالد، عن تقديره للمساعي الحميدة والجهود التي تقوم بها الكويت بقيادة سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، والتي تؤكد حرصها على تعزيز التضامن والتوافق العربي.

وأوضح السيسي أن «ثوابت سياسة مصر الخارجية تقوم على مبادئ عدة منها عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.. وفي المقابل فإنها لا تسمح لأحد بالتدخل في شؤونها».

وفي واحدة من إفرازات الأزمة، قررت مصر فرض تأشيرة على القطريين الراغبين بدخول أراضيها اعتباراً من الخميس المقبل.

وأوضحت مصادر أمنية أن «تعليمات وصلت إلى مصلحة جوازات مطار القاهرة والموانئ المصرية بتطبيق النظام الجديد»، مشيرة إلى أن «التأشيرة المسبقة سيتم استخراجها من السفارات المصرية بالخارج، وسيتم فرضها ليس فقط على المواطنين القطريين العاديين، وإنما أيضاً على حاملي الجوازات الخاصة والديبلوماسية والمهمة». ولفتت إلى أن «التعليمات تضمنت استثناءً لأزواج المصريات وزوجات المصريين وأبنائهم وبناتهم، وكذلك الطلاب القطريون الذين يتابعون دراساتهم في الجامعات الحكومية المصرية».

وأضافت ان «الاستثناء يتضمن السماح لهم بالدخول إلى مصر بتأشيرة سياحية تستخرج من مطار القاهرة لمدة ٣ أشهر، على أن يقوموا بترتيب أوضاعهم مع مصلحة الجوازات».

يشار إلى أن القطريين كانوا يدخلون إلى مصر من دون تأشيرة، تماماً كبقية دول الخليج قبل اندلاع الأزمة.

*صحيفة (الراي) الكويتية ٢٠١٧/٧/١٨ :

هل تنتظر قطر السيناريو الأسوأ من دول المقاطعة؟

*رسالة دبي: شريف أحمد شفيق

دخلت قطر حاليا في مرحلة جديدة من مراحل إنفصام الشخصية أو ما يسمى «الشيزوفرينيا»، فالمتابع لتصريحات الدوحة يجد أن تصرفاتها المتناقضة والمرتبكة هي السمة الأساسية التي تميز سلوكها، ليس فقط تجاه الدول الأربع الداعية لمكافحة الارهاب (مصر والسعودية والامارات والبحرين)، إنما أيضا تجاه العديد من البلدان العربية الأخرى التي لا تزال تعاني من ممارساتها الفجة التي تنتهجها لزعزعة أمن واستقرار المنطقة.

ففي الوقت الذي وقعت فيه قطر على الإتفاق الثنائي لمكافحة الارهاب مع الولايات المتحدة خلال الجولة التي قام بها الأسبوع الماضي ريكس تيلرسون وزير الخارجية الأمريكي الى كل من قطر والكويت والسعودية، فإنها مازالت تعلن بكل تعنت ومكابرة رفضها لقائمة المطالب الثلاثة عشر لدول المقاطعة والتي كانت قد وافقت عليها من قبل خلال اتفاق الرياض عام ٢٠١٣ والاتفاق التكميلي له عام ٢٠١٤.

وبالرغم من أن قطر قد وقعت وقتها على تعهدات كان من ضمنها عدم إحتضان أو تمويل أي أنشطة أو تنظيمات إرهابية مناهضة لجيرانها في الخليج ومصر وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية، إلا إنها أنكرت، بوجه مكشوف، علمها بهذه التعهدات، وما زالت تمارس هوايتها المفضلة في قلب الحقائق وتشوية صورة دول المقاطعة أمام العالم الخارجي، والتحريض على العنف والارهاب من خلال آلتها الإعلامية متمثلة في قناة «الجزيرة».

ترى أي حال هذا من التناقض و«الشيزوفرينيا» تعيشه حاليا هذه الدولة الصغيرة بين جيرانها في الخليج، وما هي السيناريوهات المتوقعة التي سوف تنتهجها الدول الداعية لمكافحة الارهاب في حال إذا ما استمرت هذه الحالة «المرضية» التي تعيشها قطر؟

يقول حسن فايد باحث وأكاديمي في جامعة الإمارات إن هناك ارتباطات ومصالح قوية ترجع إلى أكثر من عشرين عاما بين قطر والمنظمات الإرهابية، حيث تجد الأخيرة الصدر الدافئ الذي يمول عملياتها في المنطقة، موضحا أن دول المقاطعة تعلم أن الأزمة القطرية لن تنتهي بين ليلة وضحاها، لذلك فهي على موعد مع عدة سيناريوهات وضعت بالفعل لمواجهة أفعال الدوحة الإجرامية. ويضيف الباحث الاماراتي أن من ضمن هذه السيناريوهات اللجوء الى مجلس الأمن لإدانة قطر على تمويلها وإحتضانها المؤسسات المتطرفة كذلك تجميد عضويتها في مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية،مشيرا الى أن دول المقاطعة لن تمانع أيضا في مضاعفة العقوبات الاقتصادية في حال تعنت قطر المستمر.

ويرى كثير من المحللين أن الدول المعنية بمكافحة الارهاب قد بلورت بالفعل أفكارها ورسمت سيناريوهات مستقبلية فيما يتعلق بعلاقتها مع قطر قد تكون الأسوأ على مدار تاريخ الدول الخليجية، خاصة بعد الزيارة التي قام بها ريكس تيلرسون الى الخليج والتي وصفت «بالفاشلة». فتصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي

يقول فيها «أن قطر معروفة بتمويل الإرهاب» تتناقض بصورة واضحة مع الموقف العلني لوزير خارجيته الذي أكد فيه أن رد سلطات قطر على مطالب دول المقاطعة كان «منطقيا».

ويتساءل المحللون عن أهمية توقيع هذا الاتفاق الثنائي لمكافحة الارهاب بين قطر وأمريكا في هذا التوقيت تحديدا بالرغم من أن دول المقاطعة لديها الأدلة التي تثبت أن الدوحة تدعم وتمول العنف والارهاب والتطرف. ويبدو ظاهريا أن هذا الاتفاق الثنائي الورقة الرابحة لقطر في عيون الدول الخارجية، فتظهر أمامهم بأنها ضد فكر العنف والارهاب وأنها المفترى عليها من جانب دول المقاطعة، وخير دليل على ذلك أنها توقع مع أكبر دولة في العالم هذا الاتفاق الثنائي لمكافحة الارهاب.

ولكن الدبلوماسية العربية أيقنت منذ الوهلة الاولى هذه الخدعة التي تحاول قطر أن تصدرها للعالم. فبخلاف الوثائق التي كشفتها مؤخرا قناة «سي إن إن» الإخبارية، والتي تبين تنصل الدوحة من تعهداتها الملزمة بالكف عن إحتضان رؤوس المنظمات المتطرفة وتمويلها، وبخلاف أيضا الجولات المكوكية لوزراء خارجية دول المقاطعة للخارج التي تم فيها توضيح مؤامرات قطر الإرهابية، فقد أثبت عدة دول عربية وخاصة دولة الامارات بالدليل القاطع مؤخرا أن الدوحة قد نسجت على مدى عقدين من الزمان خيوط مؤامراتها الكبرى بهدف التحريض على الحكومات العربية من خلال دعم تنظيمات سرية كجماعة الاخوان المسلمين وذلك لزعزعة أمن واستقرار هذه الحكومات.

فقد كشفت الإمارات في لقاء بثه تلفزيون أبوظبي مع القيادي الإخواني عبد الرحمن السويدي الذي يقضي عقوبة السجن في الإمارات عن دعم الدوحة المباشر من خلال جماعة الاخوان المسلمين الإرهابية في إطار مخطط نشر الفوضى في الدول العربية. وأوضح السويدي في لقائه التليفزيوني أن الدوحة كانت وراء إرسال مدربين إلى دولة الإمارات عام ٢٠١٠، لتدريب شباب الاخوان على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم المظاهرات المناهضة للحكومات العربية وإحداث الفوضى كانت نتيجتها مظاهرات وانقلابات في دول «الربيع العربي». ويؤكد حسن قايد الباحث الاماراتي أن مع كل هذه الأدلة التي يمتلكها العديد من الدول العربية مثل مصر والامارات وليبيا وغيرها من بلدان المنطقة والتي ثبت فيها تورط الدوحة في عمليات إرهابية، ومع التصريحات الامريكية المتناقضة في الأزمة القطرية، كان لا بد من وضع سيناريوهات عاجلة للتعامل مع هذه الدولة المارقة التي أعطت بالفعل كلمتها الأخيرة وهي عدم التجاوب مع الدول المعنية لمكافحة الارهاب.

وأخير إذا أرادت قطر أن تخرج من عزلتها وتعيش بصورة طبيعية وسط أشقائها العرب فعليها ألا تغرد خارج السرب الخليجي وتكف عن منهج الاستقواء بالخارج أمثال (إيران وتركيا) وتقرن أقوالها، التي تزعم فيها أنها تقف مع الدول الداعية لمكافحة الارهاب، بالأفعال الملموسة على أرض الواقع لإعادة بناء الثقة مع جيرانها العرب، ومن دون ذلك ستبقى قطر تعيش في حالة «مرضية» لا شفاء منها أبدا.

*الاهرام ٢٠١٧/٧/١٨ :

السعودية: الإجراءات ضد قطر لتحقيق الاستقرار الإقليمي

جدد مجلس الوزراء السعودي اعتباره أن الإجراءات ضد قطر هي «لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي»، مشدداً على ما عبر عنه البيان المشترك الذي أصدرته السعودية مع مصر والإمارات والبحرين والذي أكد «استمرار الإجراءات إلى أن تلتزم السلطات القطرية تنفيذ المطالب العادلة لضمان التصدي للإرهاب وتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة».

ورحب المجلس خلال جلسته في جدة الاثنين، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بالقرارات الصادرة عن مجلس وزراء الإعلام العرب في ختام دورته الـ٤٨، مشيداً، على ما أفادت وكالة الأنباء السعودية» بتأكيد الوزراء «ضرورة التضامن بين الدول العربية لمواجهة الإرهاب ومطالبته بتجفيف منابع تمويله ومواصلة الجهود والتنسيق على المستويين الإقليمي والعالمي لدحره واجتثاثه».

وعبر المجلس عن «استنكاره وقلقه البالغ من إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلية المسجد الأقصى الشريف أمام المصلين»، وأكد أن هذا «العمل يمثل انتهاكاً سافراً لمشاعر المسلمين حول العالم تجاه أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين»، مضيفاً أن هذا العمل «يشكل تطوراً خطيراً من شأنه إضفاء المزيد من التعقيدات على الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصاً أن هذا الإجراء يعتبر الأول من نوعه في تاريخ الاحتلال»، مطالباً «المجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته ووقف هذه الممارسات».

وجدد المجلس إدانة المملكة العربية السعودية واستنكارها الشديدين الهجوم الإرهابي الذي استهدف حاجزاً أمنياً في محافظة الجيزة في مصر، والتفجيرين الإرهابيين اللذين استهدفا مدينتي شمس وكرم ايجنسي في باكستان، مقدماً العزاء والمواساة إلى البلدين.

وأكد المجلس أن «تسلم خادم الحرمين الشريفين درجة الدكتوراه الفخرية في مجال خدمة القرآن الكريم وعلومه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يعد تتويجاً وتقديراً لجهوده وأعماله الجليلة ودعمه المستمر لكل ما يعنى بكتاب الله وخدمته».

وأطلع خادم الحرمين، المجلس على فحوى الاتصالين الهاتفيين اللذين أجراهما بالرئيس الأمريكي دونالد ترمب، ورئيس وزراء العراق الدكتور حيدر العبادي، وما حصل خلال الاتصالين من تهنئة للعراق على ما تحقق من انتصار على تنظيم «داعش» الإرهابي في الموصل، وثمن دور أمريكا في قيادتها التحالف الدولي لمحاربة هذا التنظيم والقضاء عليه، مجدداً تأكيد المملكة وقوفها بإمكاناتها كافة لمحاربة الإرهاب وتجفيف منابعه حتى القضاء عليه بمشيئة الله تعالى، وعلى نتائج استقباله وزير خارجية أمريكا ريكس تيلرسون.

وقرر المجلس بعد الاطلاع على ما اقتراح ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٧٩ / ٣٥) وتاريخ ١٣-٨-١٤٣٨هـ، الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الأقمار الاصطناعية والاتصالات الفضائية بين وزارة الدفاع في المملكة العربية السعودية، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عرب سات)، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ ١٣-٢-١٤٣٨هـ، وأُعد مرسوم ملكي بذلك.

كما وافق المجلس على مذكرة تفاهم للتعاون الصناعي بين وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية، ووزارة الصناعة والتجارة والتموين في الأردن، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال العمل والموارد البشرية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة ماليزيا، ومذكرة تفاهم للتعاون الفني بين هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، والمنظمة الدولية للهجرة الموقعة في مدينة جنيف بتاريخ ٩-٣-١٤٣٨هـ، وأُعد مرسوم ملكي بذلك.

*وكالات ومصادر متعددة ٢٠١٧/٧/١٨ :

قرقاش يتهم السعودية بدعم الارهاب!

يلقى وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش نصيبا وافرا من النقد حينا والشماتة والاستهزاء أحيانا أخرى جراء تصريحاته بحق حليف بلاده الأكبر واتهامه السعودية بأن لديها مشكلة في التمويل الشخصي للإرهاب، مضيفا أن السعودية نفسها تعلم أن لديها هذه المشكلة.

افادت الجزيرة " قال قرقاش في تصريح بالمعهد الملكي للدراسات الدولية في لندن إنه "يجب علينا الاعتراف بوجود مشكلة في التبرعات الشخصية (للإرهاب) في الخليج، وإن الإمارات تدعو لفرض مراقبة شديدة لهذه القضية".

وشكلت تصريحات الوزير الإماراتي مادة دسمة لمواقع التواصل الاجتماعي، فأطلقوا له وسم #قرقاش_يتهم_السعودية_بدعم_الإرهاب، واعتبروا أن المسؤولين الإماراتيين في "عصرهم الذهبي للخيانة"، فيتكلمون عن أقرب حلفائهم حتى ولو كان ذلك باتهامهم بالإرهاب مقابل تبرئة أنفسهم.

ورأى آخرون أن هذه التصريحات هي "مكر سياسي يسمى الهروب إلى الأمام مع تبرئة النفس واستعطاف الشرطي الدولي قبل إعلان التوبة"، وتابعوا "قرقاش يتلكم كدموع التماسيح للتعاطف معه عله يبرر تمويلهم للإرهاب بطريقة التائب لتفادى المساءلة عبر توريط الحليف".

كتبت بلقيس "لو قال كلامه واحد قطري والا كويتي كان اكلوه بقشوره هذا يثبت تهمة الإرهاب على السعودية يخيبك ياقرقاش".

وفي المقابل اعتبر متابعوه أن ما قدمه الوزير في بريطانيا هو إبداع ومكاشفة صريحة في ظل محاسبة النفس والآخرين لمحاربة الإرهاب، وأن القرقاش رجل مسؤول يمكن أن يدرك المرء ذلك من خلال تغريداته على تويتر، حسب وصف المعجبين به.

ووجد المغردون القطريون فرصة في الوسم للاستهزاء بالوزير، وتوجيه رسائل للسعودية، "يجب أن تعلم السعودية أن العدو الحقيقي لها هو أبو ظبي وكل ما تريده هي تشتيت المملكة وإضعافها وقطر هي العقبة! وتصريحات قرقاش خير دليل، والسعودية تقع في شر أعمالها ومن حليفها والوصي عليها".

وتلقى السعوديون رسالة القرقاش بغضب وخرجوا عن صمتهم، وشنوا هجوما لاذعا على الوزير والإمارات عموما، "استهداف بن زايد للسعودية لا يخفى على من يقرأ أفعاله في كل مكان، لا أحب الالتواء والحماقة، ولكن إن لم تضبط الإمارات سفاءها كالمزروعي وخلفان وقرقاش سنرد بيد من حديد".

وتحسر مغرد على الخليج وما يجري به "عجباً لحال الخليج يتهمون بعضهم بعض بالإرهاب وبنفس الوقت الكل يستنكر ويحارب الإرهاب والداعم حولهم وحواليهم".

*وكالة الانباء الشيعية –شفقنا- ٢٠١٧/٧/١٨ :

لماذا تم إبعاد أبو الغيط وجامعته عن أزمة الخليج؟

في خِضم تزاحم الحُروب والكوارث الإنسانية التي تجتاح المنطقة العربية ومُعظم دولها، يَجد المرْء لِزامًا عليه التوقّف عند بعض الأخبار ليس لأهميّتها، وإنّما لما يترتّب عليها من انعكاسات لافتة تُسلّط الأضواء على مُفارقات السياسات العربية، وخير مِثال في هذا الصّدد ما حَملته إحدى وكالات الأنباء الهامشية، من أنباء حول لقاء السيّد أحمد أبو الغيط، أمين عام جامعة الدّول العربيّة، مع السيّد إسماعيل ولد الشيخ، المبعوث الدولي إلى اليمن، لبحث الأزمة اليمنية.

غرابة الخبر تكمن في نِسيان العرب لأزمة اليمن، وللجامعة العربية معًا، في ظل الأزمة الخليجية، أو أزمة الأثرياء العرب الأُخرى، وانشغال الجميع في مُتابعة صِراع الحيتان، والصّناديق الماليّة السياديّة، والتدخّلات الخارجية، والأمريكيّة منها خُصوصًا، لتأجيج هذا الصّراع، من خِلال الرّسائل والتصريحات والمواقف المُتناقضة في كثيرٍ من الأحيان.

الوساطات المُتتالية التي يقوم بها وزراء خارجية دُول عُظمى مثل أمريكا وفرنسا وقريبًا بريطانيا، لا تُريد حلًّا لهذه الأزمة، بقدر ما تُريد استغلالها للبحث عن عُقود تجارية، وتوقيع صفقات أسلحة، لإدراك أصحابها أن أطراف الأزمة مُتوتّرة، وتُنفق المليارات لشِراء أسلحة، وشِراء مواقف الدّول لصالحها، وهذا ما يُفسّر تقاطر وزراء خارجية السّعودية والإمارات وقطر على العواصم الغربية، ومراكز أبحاثها لمُهاجمة الخُصوم وتثبيت تُهم الإرهاب ضدّهم.

لم نكن في أي يومٍ من الأيام من الذين يعيرون أهميّة للجامعة العربية، مُنذ أن فقدت هويّتها ودورها بفضل غِياب تأثير دول المراكز ذات الرّسالة الوطنية في مُحاربة الاستعمار ومُؤامراته، وتحشيد الأمّة وطاقاتها باتجاه الأراضي والمُقدّسات المُحتلّة، وهيمنة المال العربي عليها وقراراتها، وتحويلها إلى أداة، أو غِطاء، لتشريع التدخّلات العَسكرية في المنطقة العربيّة تحت عُنوان دعم ثورات عربية مُعظمها مُفبركة، في سورية وليبيا واليمن، لإغراق المنطقة في حالٍ من الفوضى والحُروب الدمويّة التي نراها حاليًا، ولكنّنا نَستغرب غِياب، أو تغييب الجامعة العربيّة كُليًّا عن الأزمة الخليجية، ومن دُول ظلّت صاحبة القرار الأول فيها طِوال السّنوات العشر الماضية، ووصل الأمر بها إلى تجميد عُضوية سورية، الدولة المُؤسسّة فيها، ومَنح مقعد ليبيا للمُعارضة المَدعومة من حلف الناتو.

لا نعرف أسباب هذا التغييب حقيقة، ولا نعتقد أنّه يعود إلى مواقف أمين الجامعة، السيّد أحمد أبو الغيط، المُؤيّدة للتطبيع مع دولة الاحتلال عندما كان وزيرًا لخارجية بلاده، وحديثه عن تكسير أطراف أي فِلسطيني يَخرق الحُدود المِصرية من جهة قِطاع غزّة، وإعلان السيّدة تسيبي ليفني الحرب على غزّة في مُؤتمر صحافي مُشترك معه في شرم الشيخ، فمُؤهّلات السيّد أبو الغيط هذه هي الأكثر تأهيلًا له ليكون مُقرّبًا من الدّول الخليجية، أيًّا كان خندقها، لأنّها تنخرط حاليًا، ودون أي استثناء في عمليات تطبيع مُتقدّمة، وتنسيق تحالفات عسكرية واستخبارية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي التي انتقلت من خندق الأعداء إلى خندق الأصدقاء والحُلفاء.

عندما كانت الدّول الخليجية مُتّفقة، وتتغنّى بخُصوصيتها ووحدتها السياسيّة والديمغرافية، وتضع الخُطط للتدخّل العسكري في ليبيا وسورية واليمن، كانت الجامعة العربيّة أحد أبرز أدواتها، وميدان تحرّكها الآن، وبعد أن انقسمت ابتعدت عن الجامعة، وهمّشت دورها، وقذفت بها إلى سلّة النسيان، ولا نُريد أن نقول أكثر من ذلك.

الغريب أنّ الجامعة، وأمينها السيّد أبو الغيط، راضون بهذا التهميش، ولا يَعترضون عليه ولو بتصريحٍ "مُغَمْغَم" وناعمٍ جدًّا، ولذلك لا نتعاطف معهم مُطلقًا، وإن كُنّا نتأسّف على أيامٍ كانت فيها هذه الجامعة مِنبرًا للوطنيّة والعمل العربي المُشترك في حُدوده الدّنيا على الأقل.

قادة الخليج أو مُعظمهم، همّشوا الجامعة، وجوّعوا اليمن، وبذروا بُذور الفوضى والتقسيم فيه، ونَشروا وباء الكوليرا في رُبوعه، وقَتلوا وأصابوا الآلاف من أبنائه، وتعاون معهم كل من هو باحِثٍ عن مال، أو فتاته، ولهذا لم يَجد المبعوث الدّولي ولد الشيخ من يَجتمع به، لتبرير وُجوده، إلا السيّد أبو الغيط، الذي لم يَعد لديْه ما يَفعله ليُبرّر دَوره ومَركزه، وربّما راتبه أيضًا.

*افتتاحية صحيفة (راي اليوم) اللندنية ٢٠١٧/٧/١٨ :

الأزمة الخليجية: طموحات ملكية وتحالفات هشَّة

*غالب دالاي

أدَّى نطاق الأزمة الخليجية ومداها وأسبابها إلى تحيُّر حتى المراقبين اللصيقين للمشهد السياسي بالمنطقة" إذ ينظم مهندسو الحصار على قطر حملة واسعة النطاق من الدبلوماسية الشعبية لبث رسائل مختلفة لجماهير مختلفة من أجل إضفاء الشرعية على خطواتهم، وتأطير ما هو سخيف حقاً بإطار القبول.

بينما يهدف اتهام قطر بإقامتها صلاتٍ مزعومة مع حركاتٍ إسلاموية متطرفة إلى مغازلة الجماهير الغربية، يسعى اتهامها بإقامة صلاتٍ سرية ومعقدة مع إيران إلى مغازلة الجماهير العربية السنية، في ضوء كراهيتها المتزايدة لإيران" بفضل الدور الذي تلعبه في سوريا والعراق واليمن ولبنان.

وبعد أن عرضت إيران وتركيا تقديم الدعم لقطر، يبدو هذه المرة أن ذات الجبهة سعت إلى إثارة المشاعر القومية العربية ضد قطر.

فقد اتهم وزير دولة الإمارات للشؤون الخارجية، أنور بن محمد قرقاش، قطر بالسعي نحو الحصول على دعم دولتين غير عربيتين في المنطقة.

وقد كان غرض بث الخوف بادياً بوضوحٍ تام في هذه الحملة الأخيرة.

لكن من أجل فهم ما يجري حقاً في الخليج الآن، يتعين علينا النظر أبعد من البيانات والمواقف والتهديدات الرسمية.

مخاوف وطموحات ملكية

بالتأكيد سعى الداعمان الأساسيان لهذه الخطوة، محمد بن زايد آل نهيان ومحمد بن سلمان آل سعود، إلى تحقيق مطامع ومنافع شخصية من هذه الأزمة" فقد حاول محمد بن سلمان التعويض عن حداثة سنه، وسلوكه العشوائي، ومزاجه السيئ، وقلة خبرته باستخدام قناع العدو المرابط ضد إيران والإسلام السياسي.

يهدف بن سلمان بهذه الطريقة إلى تعزيز جاذبيته أمام المؤسسة السياسية الغربية، وتحديداً الأمريكية، وكسب الأفضلية في مواجهة ابن عمه ومنافسه الأكثر شبهاً برجال الدولة، ولي العهد محمد بن نايف آل سعود، في مسألة ولاية العرش السعودي.

في هذه العلاقة، يبدو أن محمد بن سلمان يمثل القوة، بينما يمثل محمد بن زايد العقل.

فبالنسبة لابن زايد، تهدف هذه الخطوة إلى التخلص من الإسلام السياسي المعتدل كمشروعٍ سياسي بديل وقتل ظاهرة الربيع العربي بوعودها الأولى بتعزيز الديمقراطية والتقدم، التي هزت الأنظمة المستبدة القائمة بالمنطقة حتى أساساتها.

رغم أن الأزمة الأخيرة لها جذورها في حقبة الربيع العربي، فإنها لا تمثل سوى الإعادة الأخيرة لصراعٍ على مستوى المنطقة لتشكيل النظام الإقليمي بعد الربيع العربي.

في الحقيقة، يعكس تكوين الجبهة المعادية لقطر واقع ما بعد الربيع العربي، وإعادة تشكيل التحالفات السياسية في المنطقة.

وتهدف هذه الخطوة، في جوهرها، إلى إعداد نظامٍ إقليمي جديد، يقف أغلبه بمحاذاة خطوط الوضع الاستبدادي القائم منذ نهاية الحرب الباردة تحت حماية المظلة الأمنية الأمريكية.

تكمن مشكلة هذا المعسكر في أن أعضاءه يفشلون في تعزيز تقدم رؤيةٍ متماسكةٍ لنظامٍ إقليمي وشكلٍ أكثر اعتدالاً يتمتع بالشرعية والاستمرارية من العلاقات بين الدولة والمجتمع.

وقد قوبل النظام الإقليمي الاستبدادي النخبوي الخاص بهذا المعسكر بالرفض من جانب قوى الربيع العربي والحالة النفسية السياسية التي أطلقتها هذه العملية.

كما رفضت الانتفاضات العربية شخصنة السلطة والطريقة التي جرى بها التعامل مع تسليم الحكم في هذا النظام الإقليمي: سواء عبر نقل السلطة من مستبد مسن إلى ابنه أو عبر انقلابٍ عسكري.

مع تبنّي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات لهذا المسار من السياسة الرجعية، تمادت كل منهما حتى بلغتا اتهام دولٍ أخرى بدعم الإرهاب.

يتعلق الاتهام الرئيسي لقطر بدعمها للإخوان المسلمين، وهو تنظيم إسلامي سياسي واسع الانتشار وغير مدرج على أيٍ من القوائم الغربية للتنظيمات الإرهابية.

في الحقيقة، لم يكن حتى على قائمة التنظيمات الإرهابية بالإمارات أو السعودية حتى عام ٢٠١٤، ولا يزال جزءاً من المؤسسة السياسية القانونية في الكويت.

حقيقة فإنه لا السعودية ولا الإمارات أدركت أن التنظيم، الذي تأسس عام ١٩٢٨، كان تنظيماً إرهابياً حتى أعقاب الانقلاب المصري تنضح بالدوافع الحقيقية وراء هذه الخطوة.

لقد شنتا حرباً على الإخوان المسلمين" لأن التنظيم أصبح فاعلاً سياسياً حقيقياً وبديلاً للأنظمة المستبدة والملكية المتداعية، رغم كل عيوب التنظيم وقصر نظره وأخطائه.

باختصار، بالنسبة لأشباه "بن سلمان و"بن زايد"، تمثل الروح الثورية للانتفاضات العربية والإسلام السياسي تهديداً وجودياً لما تمثلانه من تحد لمشروعات السلطة الشخصية لهم.

التحالف الإماراتي - السعودي هشّ

فوق كل ذلك، بمجرد عزل القاسم المشترك نحو مقاومة التغيير، تصبح مصالح السعودية والإمارات عصيّة على التوافق" بل في الواقع، لا يمثل التواطؤ الاستبدادي شكلاً قابلاً للاستمرار من هياكل التحالفات التي يمكنها إعادة تأسيس نظام إقليمي مختل.

على سبيل المثال، تعد مواقف المملكة والإمارات بشأن الأزمة اليمنية متعارضة تماماً" إذ تدعمان فصائل مختلفة وحلولاً مختلفة للأزمة، فبينما تدعم الإمارات بقوة الحاكم السابق لعدن، عيدروس الزبيدي، ومفوض شرطة عدن، شلال شائع، وتتبنى تصور تقسيم اليمن، ألقى النظام السعودي دعمه وراء حكومة الرئيس اليمني عبد ربه هادي منصور، ويعارض فكرة تقسيم اليمن.

حتى الدور الإيراني الذي يكثر الحديث عنه لا يمثل عامل توحيدٍ كبيراً تود الراعيتان للحصار الأخير تصوره" بل هذا التركيز على الدور الإيراني مصمم بشكلٍ رئيسي" ليكون عاملاً معززاً لشرعية هذه الخطوة.

تعتقد الداعمتان للحصار أن ذلك سوف يلقى أيضاً قبول إدارة ترامب، التي تنتقل بالتدريج من ستراتيجية "محاربة داعش أولاً" إلى ستراتيجية "محاربة إيران أولاً" في المنطقة.

إن كانت إيران هي السبب الحقيقي، فقد يتوقع المرء أن تقوم المملكة أولاً بخطوةٍ مشابهةٍ تجاه عمان، وهي دولة لها مثل هذه العلاقات العلنية العميقة الواسعة مع إيران، أو حتى قد يتوقع من السعودية أن تطلب من حليفتها الوثيقة، الإمارات، أن تصد المحاولات الإيرانية لتفادي العقوبات الغربية عبر استخدام دبي واحداً من مراكزها الرئيسية للتجارة.

وفقاً لصحيفة فاينانشيال تريبيون، الصحيفة الاقتصادية الأهم باللغة الإنكليزية في إيران، كانت الإمارات ثاني أكبر وجهة تصدير إيرانية بعد الصين خلال العام المالي الأخير الذي انتهى في ٢٠ مارس/آذار، بنسبة ١٧ بالمائة من الصادرات الإيرانية – بزيادةٍ كبيرة عن العام السابق.

يبقى أن نرى إلى متى سوف يتمكن التحالف الإماراتي – السعودي من الصمود، لكن هناك أمراً واحداً مؤكداً: لن يؤدي التصعيد والحصار اللذان خططتا له إلى حل مشكلات الشرعية لديهما.

*موقع منتدى الشرق ٢٠١٧/٧/١٨ :

لا يظهر الصراع أي علامات على الحل

*مارك لينش

مع نهاية جولة وزير الخارجية الأمريكي «ريكس تيلرسون» في الخليج التي هدفت للتوسط لإنهاء الأزمة بين قطر وأربعة بلدان عربية، لا يظهر الصراع أي علامات على الحل. في النهاية تجاهلت قطر الموعد النهائي الذي حددته الدول المحاصرة في ٣ يوليو/ تموز وتم تسريب نصوص اتفاقات سرية في محاولة لزيادة الضغط على الدوحة من خلال إظهار فشلها في الامتثال للاتفاقات السابقة. وعلى الرغم من دبلوماسية «تيلرسون» النشطة، يبدو أن الأزمة ليست قريبة من الحل. إن ما بدأ بتوقع الاستسلام السريع لقطر، مع التهديد بتغيير النظام أو الحرب، أفضى في النهاية إلى مجرد فراق طويل.

هل كان هذا مفاجأة؟ فيما يأتي بعض الأمور الكبيرة التي تعلمناها عن العلاقات الدولية في الشرق الأوسط من الأزمة:

حدود القيادة السعودية الإماراتية

بعد استضافة العشرات من القادة العرب والإسلاميين لقمة الرئيس «ترامب»، توقعت السعودية والإمارات بشكل واضح انتصارا سريعا على قطر ودعما إقليميا واسع النطاق، لكن الأمور لم تسر على هذا النحو. إن الجهود المبذولة لإثبات الهيمنة السعودية والإماراتية على مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط العربي أظهرت بدلا من ذلك الانقسامات المستمرة للنظام الإقليمي.

وكما هو الحال في حربهما الكارثية في اليمن، بالغت السعودية والإمارات في تقدير احتمالات النجاح وفشلتا في وضع خطة بديلة معقولة حال لم تعمل خطتهما. ويبدو أن دول الحصار الرباعي بالغت كثيرا في تقدير المخاوف القطرية من العزلة عن دول مجلس التعاون الخليجي ومدى قدرتها على إلحاق الأذى بجارتها.

ولا يمكن للمقاطعة الاقتصادية إلا أن تضر بأحد أغنى البلدان في العالم إلا بشكل هامشي، في حين أن القاعدة العسكرية الأمريكية توفر رادعا عسكريا فعالا. ولم يكن للتهديدات العسكرية تأثير يذكر بعد أن أوضح الجيش الأمريكي أنه ليس لديه اهتمام باقتراحات الإمارات العربية المتحدة بتحريك القاعدة الجوية الأمريكية من قطر. وقد اجتذب طلب إغلاق الجزيرة إدانة عالمية واسعة النطاق كهجوم على حرية وسائل الإعلام، في حين واجهت أربعة أنظمة قمعية ومضادة للديمقراطية أوقات صعبة في توجيه انتقادات معقولة لنظام قطر بحجة أنه غير ديمقراطي.

وفي حين يبدو أن الإخفاق في إجبار قطر كان متوقعا، إلا أنه من اللافت للنظر أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة فشلتا في توسيع نطاق الائتلاف المناهض لقطر إلى ما بعد الأعضاء الأساسيين الأربعة. لم يكن للبحرين سياسة خارجية مستقلة، منذ قمعها الوحشي للاحتجاجات في عام ٢٠١١، في حين أن مصر تنظر إلى قطر كجزء من صراعها الداخلي على السلطة مع جماعة الإخوان المسلمين. لم يكن كلا البلدين بحاجة إلى كثير من الإغواء للانضمام.

وباستثناء أركان الحصار الأربعة، لم يؤيد أي بلد آخر الحملة تأييدا قاطعا. وانقسمت دول مجلس التعاون الخليجي نفسها حيث سعت الكويت وسلطنة عمان إلى القيام بدور الوساطة. وتحوطت دول شمال أفريقيا، وحتى الأردن التي تعتمد اعتمادا كبيرا على السعودية، إلى مواقع محايدة تجاه الأزمة.

وفي الوقت نفسه، فإن جهود عزل قطر فتحت أبوابا من الفرص لجهات فاعلة إقليمية. من جانبها، أرسلت تركيا قوات عسكرية إلى قطر لردع أي غزو وكانت هذه بادرة رمزية، نظرا لضعف احتمال وقوع هجوم علني، ولكن الخطوة رفعت من محاذير الإقدام على مثل هذا الأمر.

وقد اغتنمت إيران الفرصة لتحسين علاقاتها ليس فقط مع قطر ولكن أيضا مع عمان والكويت. ويشير استعداد السعودية والإمارات إلى تمزيق مجلس التعاون الخليجي في صراعهما مع قطر إلى أن خوفهما من إيران ليست بالقدر الذي يظهرانه للاستهلاك الإعلامي. ولا تزال الصراعات على السلطة والمنافسة السياسية بين القوى السنية، فضلا عن المخاوف الوجودية المستمرة من الانتفاضات الشعبية والمنافسين الإسلاميين، تمثل بالنسبة للسعودية والإمارات تهديدات عاجلة أكثر من الصراع بين تركيا وإيران.

سياسة أمريكية غامضة

وأرسلت إدارة «ترامب» رسائل مختلطة بشكل مثير للإحباط بشأن الأزمة. غرد «ترامب» مؤيدا للحصار على قطر إلا أن البنتاغون أكد أنه لا ينوي نقل قاعدته العسكرية من الدوحة. وركز «تيلرسون» على الوساطة والحاجة إلى تهدئة الأزمة، متوقعا أن توقيع الاتفاق مع قطر بشأن تمويل الإرهاب سوف يهدأ من مخاوف الدول المحاصرة. لا أحد يعرف من يتحدث حقا عن الولايات المتحدة، وجميع الأطراف يعملون بنشاط على حشد حلفائهم داخل إدارة «ترامب».

وتوقع الكثيرون أن احتضان «ترامب» الكامل للرؤية السعودية الإماراتية خلال زيارته للمملكة العربية السعودية يشير إلى عودة الشراكة الوثيقة بين الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين الخليجيين. ولكن الفوضى الناجمة عن ذلك والمشاكل بين صفوف هؤلاء الحلفاء تشير أن الأمور التي تبعد الولايات المتحدة عن حلفائها الخليجيين «هيكلية» أكثر منها شخصية.

وكما كان الحال مع إدارة «أوباما»، فإن إدارة «ترامب» تشهد الآن وضعا مشابها جدا، حيث تواصل الأنظمة الخليجية اتباع أجندة سياساتها المحلية والإقليمية الخاصة مع عدم احترام أولويات واشنطن، مثل الحملة ضد الدولة الإسلامية.

المعركة تتعلق بأمن الأنظمة

تعد أزمة قطر ثمرة للحروب بالوكالة التي استنزفت المنطقة منذ الانتفاضات العربية عام ٢٠١١. في تلك الحروب، دعمت دول الخليج (مثل إيران وتركيا) بشكل روتيني المعارضين من مختلف الأيديولوجيات والخلفيات في سعيهما للحصول على حلفاء فاعلين على الأرض. منذ بداية الحرب الليبية، وجهت قطر والإمارات العربية المتحدة الأموال والبنادق إلى حلفائهما مما أدى إلى الفشل في بناء دولة ليبية فعالة.

إن الحجج المتنازع عليها حول ما إذا كان ينبغي إدراج جماعة الإخوان المسلمين في تعريف الإرهاب متجذرة في الحروب بالوكالة ومخاوف أمن الأنظمة الداخلي. وقد دفعت مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة منذ سنوات إلى تسمية جماعة الإخوان المسلمين بأنها منظمة إرهابية، على الرغم من إجماع الخبراء على أنها ليست كذلك.

والقضية الحقيقية هي أن قطر والإخوان المسلمين تقفان على الجانب الآخر في الصراع على النفوذ الإقليمي. وأدى الاستقطاب بين الإسلاميين وخصومهم في نهاية المطاف إلى انقلاب عسكري مدعوم من دولة الإمارات العربية المتحدة والسعودية في مصر، وهو مصير تجنبه تونس بالكاد بعد أن تلت حركة النهضة طواعية عن السلطة.

وشاركت قطر أيضا في تمويل بعض الجماعات الإسلامية المعارضة في سوريا. غير أن دول الخليج وشبكات خاصة موالية لها كانت مسئولة عن توجيه الأسلحة إلى مسلحين إسلاميين على مدار ٥ سنوات من الحرب. وكانت السعودية تشارك بشكل كبير في تسليح المعارضين السوريين، في حين كانت الكويت منذ سنوات مركزا لجمع التبرعات الخليجية لهم. وفي أوائل عام ٢٠١٥، انضمت المملكة العربية السعودية إلى قطر وتركيا في دعم جيش الفتح، وهو تحالف إسلامي يتبنى «نهجا متشددا» في سوريا. وبالتأكيد فإن مسألة الخطاب الطائفي في الصراع السوري تمتد إلى ما هو أبعد بكثير من قطر.

ماذا تعلمنا؟

وقد أثبتت أزمة قطر أن الصراعات بين الدول «السنية» لا تزال أكثر حدة من صراعها ضد إيران، وأن المخاوف الأمنية للنظم تستمر في دفع سياستها. تخطيء القوى الإقليمية في تقدير النتائج المحتملة لسياساتها وهي ملاحظة تحذيرية للذين يأملون للمنطقة أن تخرج من الاضطراب الحالي. هذا يجعل الرسائل المختلطة من إدارة «ترامب» خطيرة بشكل خاص في وقت حرج من عمر الشرق الأوسط.

*صحيفة (واشنطن بوست) ٢٠١٧/٧/١٩ :

الإمارات خدعت شعبها وهندست أزمة قطر بـ«أخبار زائفة»

إذا كانت قصة «واشنطن بوست» صحيحة، فإنّ الإمارات العربية المتحدة قد أصابت ذنبًا مضاعفًا، وتعاني الكثير من الازدواجية.

فمن ناحية، يتحدث وزير الخارجية الإماراتي «أنور قرقاش» عن أهمية الثقة في حل الخلاف مع قطر. ومن ناحية أخرى، قامت حكومته بخداعٍ واسع النطاق لشعبها، إذا صدقت تحليلات المخابرات الأمريكية.

ولم يقتصر الأمر على اختراق موقعٍ قطريٍ للأخبار، أو نسب اقتباساتٍ مهيجة مفبركة لأمير قطر من أجل اختلاق أزمة، أو تجاهلها مرارًا وتكرارًا مناشدات القطريين بأنّ الاقتباسات كانت مفبركة ونتيجة اختراق، أو استمرارها في كذبتها باختراق قناة وكالة الأنباء على يوتيوب مع بث تعليقات مفبركة.

ولكن ما هو أسوأ من ذلك، هو أنّ الإمارات، جنبًا إلى جنب مع المملكة العربية السعودية، قد منعت بعد ذلك بث شبكة الجزيرة الفضائية وغيرها من المواقع المملوكة للدولة إلى مواطنيها.

ولو كنت مواطنًا إماراتيًا تستمع للأخبار في وسط مدينة أبوظبي، وكل ما سمعته كانت بعض التصريحات من أمير قطر يشيد بإيران وحماس، وهذا النوع من الأشياء، لغلى الدم في عروقك.

وفي نفس الوقت لن يصلك الرد القطري: «لقد تعرضنا لاختراق، ولم يقل الأمير ذلك أبدًا».

لذلك لم يكن مفاجئًا، بعد أقل من أسبوعين، أن يعلن التحالف الذي تقوده السعودية حصارًا دبلوماسيًا وتجاريًا على قطر.

لذا، فإن كانت قصة واشنطن بوست صحيحة، فقد زرعت الإمارات أخبارًا مزيفة للتخطيط للأزمة، حيث كان الاختراق فعالًا، وكان كالقشة التي قصمت ظهر البعير. وقد احتاج الإماراتيون إلى تحفيز الأزمة، وكان لهم ذلك.

ومع ذلك، يأتي «قرقاش» إلى بريطانيا هذا الأسبوع ويتحدث عن الثقة.

وقال أمام مجلس النواب: «إنّ الوضع الذي نريد أن ننتقل إليه هو جارٌ يمكن لنا أن نثق به، جارٌ يعاملنا بشفافية».الثقة والشفافية؟ قل ذلك لأمير قطر، الذي تعرضت بلاده لتلك الخديعة والمؤامرة، إذا صحت تحليلات المخابرات الأمريكية.وقبل ساعاتٍ قليلة، في خطابٍ ألقاه «قرقاش» في قصر شاتام هاوس، اتهم قطر بعدم بذل المجهود الكافي لبحث المطالب التي طالبت بها دول الحصار.

وذلك في الوقت الذي خرج فيه السعوديون ليقولوا بأنّ المطالب «غير قابلة للتفاوض»، ويجب الامتثال لها بالكامل.كما رفض «قرقاش» التقارير، التي وصفها بالمزيفة، بأنّ بلاده هددت بمقاطعة أية شركة تواصل أعمالها مع قطر. وقال: «هذا ليس صحيحًا». وعلى ما يبدو أنّنا ننسى التصريحات التي أدلى بها سفير الإمارات في موسكو «عمر غباش».وقال «غباش»: «إنّ أحد الاحتمالات هو فرض شروطٍ على شركائنا التجاريين، ونقول، إذا كنت تريد العمل معنا، عليك أن تختار خيارًا تجاريًا واحدًاا».

ولم يكن تحريف تصريحات أمير قطر هي الأخبار المزيفة الوحيدة في هذا التوقيت.

ويوم السبت، ظهر أنّ قراصنة قد تمكنوا من زرع قصة تزعم أنّ ست دول عربية قد طالبت الفيفا بسحب تنظيم كأس العالم ٢٠٢٢ من قطر.

وظهرت هذه القصة في نشراتٍ سويسرية تطلق على قطر «قاعدة الإرهاب».

ونقلت وكالة رويترز نفي الفيفا تلقي مثل هذه الرسالة، ووصفتها بالتقارير المزيفة.

وتشير آخر الدلائل إلى أنّها بدأت على مواقع في الشرق الأوسط.

وعندما تفكر في كل المعلومات الخاطئة التي تخرج من تلك المنطقة، ليس من المستغرب أنّ تقريرًا جديدًا، عن حرية الصحافة الدولية، أعلن في أبريل/نيسان أنّ العالم قد دخل عصرًا جديدًا من «ما بعد الحقيقة والدعاية وقمع الحريات».وأظهر مؤشر حرية الصحافة العالمية لعام ٢٠١٧، الذي نشرته منظمة مراسلون بلا حدود، أنّ الشرق الأوسط أصبح أسوأ منطقة في هذا الصدد.وكان هناك احتجاجٌ دولي عندما اشتملت قائمة مطالب التحالف الذي تقوده السعودية على إغلاق شبكة تلفزيون الجزيرة، باعتبارها واحدة من مطالبها الأكثر إلحاحًا.

ولكن إذا نظرت في ما قاله «غباش» في ذلك الوقت، قد يقشعر بدنك.

وقال «غباش»: «نحن لا ندعي أنّ لدينا حرية صحافة، ونحن لا نعزز فكرة حرية الصحافة». وقال أن الخطاب فى الخليج «له سياقٌ خاص، وأنّ هذا السياق يمكن أن ينقل (الحالة على الأرض) من السلام إلى العنف فى أي وقت، لمجرد العبارات التي تم التحدث بها».

وكان هذا التحرك من أجل سيطرة الدولة على وسائل الإعلام واضحًا في المواقف المتغيرة حول مستقبل قناة الجزيرة.وقال التحالف الذي تقوده السعودية، في مواجهة احتجاجٍ على طلب إغلاق شبكة الجزيرة، أنّه سيوافق بدلًا من ذلك على «تغييرٍ جذريٍ وإعادة هيكلة» للقناة الإخبارية باللغة العربية.

والآن، أنا لا أعرف كيف وقع ذلك عليك، لكن إذا بدأت حكومتي بالتحدث معي عن «التغيير الأساسي وإعادة الهيكلة» لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، سأكون قلقًا جدًا.

ويجب على قطر أن تقاوم أي محاولاتٍ لتضييق حرية الصحافة، وهو الأمر الذي يميزها عن باقي الأطراف، كما أظهر كشف هذا الأسبوع.

*الاندبندنت ٢٠١٧/٧/١٩ :

ارهاب إلكتروني

الجريمة النكراء التي ارتكبتها الإمارات، بقرصنة الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء القطرية في ٢٤ مايو، تصنف دوليا من جرائم الإرهاب الإلكتروني، التي يعاقب عليها القانون الدولي، حيث ثبت بما لا يدع مجالا للشك، أن هذه الجريمة ارتكبت مع سبق الإصرار والترصد، وتورط فيها مسؤولون كبار في الإمارات، ومهد لها بحملة أكاذيب، وبنوايا مبيتة للنيل من سيادة قطر والإضرار بسمعتها ومصالحها ومكانتها الدولية.

القانون الدولي يجرم الإرهاب بكافة إشكاله وصوره، فالإرهاب الإلكتروني يعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقيات التي تربط بين دول مجلس التعاون والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

التزمت قطر المسار القانوني، في التعامل مع هذه الجريمة، وتتمسك بحقها في مقاضاة مرتكبي هذه الجريمة النكراء أو المحرضين عليها، أمام القضاء القطري أو الجهات الدولية المختصة بجرائم الإرهاب الإلكتروني.

بات الرأي العالمي أكثر اقتناعا بأن الحملة المغرضة التي تعرض لها قطر منذ بداية الأزمة الخليجية، لا أساس لها بل هي مجرد اتهامات مرسلة، ومما لا شك فيه أن العدالة ستأخذ مجراها، وستبقى قطر حرة ومنتصرة بإرادتها المستقلة وقوة شعبها وحكمة قيادتها. واستطاعت قطر أن تسقط الحصار الجائر بقوة موقفها ووحدة شعبها وتلاحمه صفا واحدا خلف قيادته الرشيدة.

*رأي الشرق القطرية ٢٠١٧/٧/١٩ :

أزمة الخليج مع قطر: فرصة لتأسيس جديد لمجلس التعاون

* محمد قواص

الحل لن يخرج عن نطاق المحيط الخليجي

تثير الأزمة الخليجية مع قطر مسألة لزومية ونجاعة مجلس التعاون الخليجي، كما تثير أسئلة حول مستقبل هذا التجمع الإقليمي لجهة انتفاء المشترك فيه لحساب ما يتناكف مع المصالح الخاصة للدول الست الأعضاء.

في الخوض في تلك المسألة هناك من يعتبر أن ولادة المجلس أتت للرد على لحظة تاريخية معينة، وأن زوال تلك اللحظة يزيل رد الفعل عليها (محمد المسفر). ووفق هذا المنطق فإن لجوء الخليجيين للتكتل عام ١٩٨١ ردا على ما اعتبروه أخطارا تبثها أجندات الجمهورية الإسلامية في إيران واحتلال الاتحاد السوفييتي لأفغانستان، بات متقادما، وبالتالي فإن مهمة المجلس قد انتهت أو فقدت صلاحيتها.

على أن هذه التجربة الخليجية، وإن سلمنا بحوافزها التاريخية، فإنها طوّرت من خلال ديناميّاتها تصورا جديدا آخر لبناء صرح إقليمي على قاعدة المصالح وتفعيل ما هو مشترك، على نحو يطيح بكل المحاولات الإقليمية العربية التوحيدية السابقة (في اندماجيتها في الحالة المصرية–السورية أو في ظهورها العرضي المؤقت في حالة اتحاد المغرب العربي أو مجلس التعاون العربي مثلا) والتي جرت مقاربتها على قواعد أيديولوجية بليدة أو ظرفية متعجلة لا تتفق مع الواقعية والعناصر العملية لتقاطع الأمم.

وفيما أن المواطن العربي من مشرقه إلى مغربه لم يشعر يوما بتأثير قرارات جامعة الدول العربية على يومياته ومستقبل مصيره، فإن تجربة مجلس التعاون الخليجي أقامت ثقافة وشيدت تقاليد سياسية وقانونية وإدارية لم يعد بالنسبة إلى المواطن الخليجي نفسه من السهل التغاضي عنها واعتبارها حادثا عابرا في تاريخه الحديث. وإذا ما كان المجلس كمؤسسة عاجزا، بناء على آلياته الذاتية، عن فرض حل للأزمة الراهنة المتعلقة بقطر، فذلك أن لُبنات هذه الأزمة ومسوّغاتها تعكس علّة بنيوية تقف وراء الشلل الذي يصيب "المؤسسة" ويمنع حيويتها كما يهدد مستقبل وجودها.

التجربة التي يمر بها الخليجيون هذه الأيام تدفع بالماء إلى طواحين مجلس التعاون الخليجي وإزدهاره فكرة ومؤسسة ووجودا

قد لا يكون من الحكمة استخدام حجّة لا لزومية مجلس التعاون الخليجي لتبرير التفرد في سياسات الدول الأعضاء، وكأنها عودة إلى ما هو أصل في تفرّق الخليجيين لتجاوز ما هو فرع في قيام مجلس الخليجيين منذ ٣٦ عاما.

تكشف الأزمة الخليجية الحالية عن انتقال مجلس التعاون الخليجي من طور الوحدة مهما كان الثمن، إلى طور وضع أثمان لبقاء المجلس وديمومته. بكلمة أخرى، يرتقي مجلس التعاون الخليجي، رغم أزمته، من حقبة "التآلف البيولوجي" التي تتأسس على خطاب القرابة القبلية والتماثل الأنتروبولوجي، إلى حقبة تعيد تعريف تلك الوحدة بمعايير حديثة عقلانية تبتعد عن بدائية عشائرية جعلت من اللغة والدين وصلة الدم أساسا لما قد يقترب من بنيان عنصري شوفيني في عناصره ومبرره الأخلاقي.

وما الأزمة الخليجية الظاهرة على هذا النحو الدراماتيكي منذ أسابيع، إلا رأس جبل لما كان غارقا تواطأت كافة دول المجلس الأعضاء في إخفائه خلال أكثر من ثلاثة عقود. ذلك أن المصالح الذاتية متكئة على فلسفات إجتماعية وسياسية حفرت يوما بعد يوم شقوقا عميقة لا تتفق مع الخطاب العلني الممعن في تقديم وجبة خليجية وحدوية يشوبها الكثير من التمظهر الشكلي على حساب مضمون فاعل خلاق.

قد تجوز المغامرة في القول إن حرص الخليجيين على إنقاذ وجه المجلس أتاح سلوكا يتيح ذهاب الأعضاء، أو بعضهم، إلى خيارات تتناقض مع روح العمل الجماعي من جهة، لا بل تذهب مذاهب معادية، ليس فقط لأبجديات العمل المشترك التي تقوم عليها الاتحادات الإقليمية الكبرى، بل معادية لأمن ومصالح دول الخليج سواء كان المجلس موجودا أو غير موجود. وبالتالي فإن ما كان تمردا مارسته كافة الدول الأعضاء على بعضها البعض ينهل زاده من فراغ قانوني ومعرفي ودستوري وفلسفي أتاحه المجلس كفكرة ومؤسسة وورشة تدوير للزوايا وتأجيل الصراعات.

في بديهيات الأزمة الخليجية الحالية ضد قطر ما ينقل السؤال إلى مطرح يدفع باتجاه قراءة وجودية مجلس التعاون ولزوميته وقواعد بقائه. أول تلك البديهيات هو تشريح مدى ارتباط مصالح الدول الأعضاء ببعضها مقارنة بمصالحها مع العالم، وتحليل مدى ارتباط أمن واستقرار هذه الدول بأمن المجلس واستقراره كأمر سابق على ارتباط ذلك بأمن وأجندات عواصم بعيدة عن المجلس.

وقد يكشف انتقاد الدول المقاطعة لقطر علاقاتها غير العادية مع إيران أو ارتباط الدوحة بعلاقات ما فوق خليجية مع تركيا أو صلات قطر مع جماعات الإسلام السياسي دون غيرها من بقية الدول الأعضاء، جوانب من حالة التصدّع في القواعد المؤسسة لروحية الخليج في مقاربته المؤسّسة للمجلس.

الأزمة الخليجية تكشف عن انتقال مجلس التعاون الخليجي من طور الوحدة مهما كان الثمن، إلى طور وضع أثمان لبقاء المجلس وديمومته

غير أن عجز المنظمة الخليجية الإقليمية عن اجتراح حل مؤسساتي جماعي للنزاع مع قطر بصفته معضلة خليجية بحتة، لا ينزع عن مجلس التعاون وجاهة حضوره وحيوية ومحورية منظومته داخل الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية لدول المنطقة.

تكفي ملاحظة عجز العواصم الدولية عن حمل أي حل للأزمة الراهنة مع قطر، وبالتالي عجز الدول النافذة الكبرى عن إختراق المقاربة الخليجية لأي حل والمتمثلة بإجماع الخليجيين كما المجتمع الدولي برمته بالوساطة الكويتية في هذا المضمار. وفيما تتسرب من شقوق الأزمة الراهنة أصوات خليجية تنذر باندثار المجلس وانتهاء حضوره، فإن العالم أجمع بات، وبمناسبة الأزمة مع قطر، مسلّما بالحفاظ على وجود مجلس التعاون ووحدته، ليس كرمى لعيون الخليجيين، بل لأن الأمر أصبح من الضرورات الستراتيجية للأمن والسلم العالميين، بحيث لا تتناقض في ذلك باريس ولندن وواشنطن كما موسكو وبكين.

وربما أن التجربة التي يمر بها الخليجيون هذه الأيام تدفع بالماء إلى طواحين مجلس التعاون الخليجي وإزدهاره فكرة ومؤسسة ووجودا، وتقوّض من حجج الناديين على راهن هذا المجلس والمشككين بعناصر وديناميات بقائه. فالواضح أن العلّة التي يعيشها الخليجيون هي خليجية لا تنفع بها علاجات وزراء الخارجية الذين يتوافدون من واشنطن ولندن وبرلين وباريس وأنقرة وغيرها، وإن التعويل على العلاجات المستوردة يعكس جهلا واستخفافا بالقماشة الخليجية التي صانت ومازالت قادرة على صون الخصوصية الخليجية وحساسياتها.

وقد تكشف المواقف الدولية التي سعت للتأثير على بيتية الأزمة وخليجيتها، لا سيما تلك المقاربة التي حملها ريكس تليرسون وزير الخارجية الأمريكي من خلال ملامسة الأزمة من خلال مذكرة ثنائية بين واشنطن والدوحة لمكافحة تمويل الإرهاب، عن تبدّل في المشهد الدولي العام الذي لم يعد يتيح للإرادات الكبرى فرض أجندتها على وجهات العالم.

والأمر في هذا لا يتعلق فقط بشأن النزاع الخليجي مع قطر، بل ينسحب على كافة النزاعات الدولية، لا سيما تلك التي يشهدها الشرق الأوسط في بقاع بركانية عديدة. غير أن كثافة المواقف والجهود والزيارات التي تجري للمساعدة على حلّ الأزمة مع قطر، كشفت أيضا على نحو لافت عقم ما هو فوق خليجي بانتظار أن يعود للعلاجات الخليجية وحدها احتكار رسم خارطة الطريق للخروج من عنق الزجاجة حتى لو استغرق ذلك الرسم زمنا طويلا يحتاجه أي طبخ خليجي.

*كاتب سياسي لبناني

*صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/٧/١٩ :

قطر تدفع تكلفة سياسات خرقاء

*عبدالمنعم سعيد

لا تنفك وسائل الإعلام المختلفة أن تسأل المسؤولين والخبراء والمحللين متى تنتهي الأزمة القطرية؟ ويصاغ السؤال بطريقة أخرى: ما السيناريوهات المتوقعة لانتهاء الأزمة القطرية؟ ويطرح بطريقة مراوغة، وفيها قدر من العجب أو تنم عن الحيرة والاضطراب في أعقاب كل تطور سياسي يجري، خاصة تلك المتعلقة بجهود الوساطة: لماذا لم يؤد هذا الإجراء إلى نهاية للأزمة القطرية؟ هناك في كل ذلك افتراضان خاطئان، أولهما أن إجراءات المقاطعة وقطع العلاقات الدبلوماسية التي اتخذتها السعودية ومصر والإمارات والبحرين، ومعها لفيف من دول أخرى، تشكل «أزمة» دولية" وثانيهما أن هذه الأزمة لا بد أن تنتهي وفي القريب العاجل أو فورا. كلا الافتراضين خاطئ، فلا مجموع ما حدث (المقاطعة ورد الفعل عليها من قطر) يشكل أزمة، ولا هناك ضرورة تفرض انتهاء كل أزمة في وقت محدد، أو بسرعة مطلوبة. فالأزمة الدولية تفترض عددا من العناصر لا يوجد ما يتوافر منها في «الأزمة» القطرية إلا أنها تجري بين أطراف دولية، وأنها تتضمن تناقضات جوهرية في المصالح الحيوية لأطرافها تتعلق بالأمن القومي لهذه الدول.

في هذا البعد الأخير فإن السياسات القطرية الخاصة بالتحريض على الاستقرار السياسي في الدول الشريكة لها في مجلس التعاون الخليجي، والدعم والتمويل والإيواء لمنظمات إرهابية، والتعاون مع دول معادية لدول المجلس" كل ذلك رتب إجراءات عقابية من ثلاث دول ومعها مصر التي تعرضت لنفس السلوكيات. أي من ذلك لم يكن «مفاجأة» لقطر – والمفاجأة عنصر مهم من عناصر «الأزمة» لأنها كانت تعلم بمخالفتها للاتفاقات التي جرت في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤" ولا كان هناك «وقت قصير لاتخاذ القرار»، وهو أيضا من العناصر المهمة في الأزمة، لأنه كان هناك ثلاثة أعوام من الصبر على جانب الدول المُقاطعة، والآن فإن أحدا لم يفرض إنذارا على قطر أن تعدل سياستها أو يتم اعتماد استخدام القوة المسلحة، وهو أهم العناصر في الأزمة الدولية. فلا حدث التهديد باستخدام القوة، ولا تم حشد قوات أو أساطيل أو قيام قوات مسلحة باستعراض القوة العسكرية بشكل أو آخر. الأمر الوحيد الذي يشكل «شبهة» استخدام للقوة العسكرية كان تحرك قوات تركية إلى قطر" ولكن حجمها وقدراتها على ضوء توازنات القوة العسكرية في المنطقة لا تخيف أحدا.

الأمر هكذا لا يجعل من «الأزمة» القطرية «أزمة» بالمعنى المتعارف عليه في العلاقات الدولية" هي في الحد الأقصى حتى الآن خلاف وتناقض حاد في علاقات قطر بجيرانها نتج عن سياسات قطرية محددة تهدد أمن دول ومصالحها الحيوية" وكان الرد على هذه السياسات إجراءات عقابية سوف تنتهي فقط ساعة توقف هذه السياسات. مثل هذه الإجراءات لا ترتب بالضرورة سقفا زمنيا لا بد منه لانتهاء الموقف الذي نشأ في الرابع من يونيو (حزيران) ٢٠١٧ عندما بدأت الإجراءات. مثل هذه المواقف حدثت من قبل في العلاقات الدولية، فقد كانت هناك إجراءات عقابية على روسيا من قبل أوروبا والولايات المتحدة في أعقاب احتلال الأولى لشبه جزيرة القرم، وتصاعدت من قبل واشنطن بعد ثبوت محاولة تدخل روسيا في الانتخابات الرئاسية الأمريكية"

وكان هناك بعض من هذا قد جرى أيضا مع إيران بعد مسيرتها في اتجاه إنتاج الأسلحة النووية. كل هذه لم ترتب «أزمات» بالمعنى المتعارف عليه، وإنما مواقف من سياسات تعد هي ذاتها موضع التعريف بكونها مخالفة للقوانين والأعراف الدولية" ولا توجد هناك ضرورة لانتهائها ما لم تنته السياسات التي أدت إليها.

والحقيقة أن الإصرار على تسمية «الأزمة» القطرية جاء من جانب قطر، ومن قبل أطراف دولية أخرى تريد أن تخرج قطر من الحالة التي وصلت إليها دون ضمان لتراجعها عن سياساتها المهددة لأمن جيرانها و«شقيقاتها». الغرض من استخدام تعبير «الأزمة» هو تصوير حالة تتساوى فيها الرؤوس، فيكون الأمر في النهاية كما لو كان دولة في مواجهة أربع دول، فتحصل قطر على تعاطف لا تستحقه يتضمن تجاهل ما تفعله وما خالفت فيه اتفاقيات دولية موقعة، في الوقت الذي تؤكد فيه على خضوع الموقف برمته لقواعد القانون الدولي، فلا تحريض حدث، ولا إيواء لجماعات إرهابية كان، ولا تمويل لأعمال عنف جرى. الولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى شجعت في ما مضى قطر على القيام بسياساتها هذه إما لخلق ساحة للتواصل مع الجماعات الإرهابية، أو مع إيران، أو أيضا الوقوف إلى جانب جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية باعتبارها كما، روج لها لديهم، «معتدلة وتصلح للحكم الديمقراطي الليبرالي في دول عربية!»،

يبدو أن تعنت قطر وراءه الأصابع الإيرانية والتركية، وما غمض من قبل أطراف أخرى سوف تظهره الأيام، وما نشهده لا يزيد على واجهة قطرية يحركها آخرون. وعلى أي الأحوال، وسواء كان الأمر أزمة أم لم يكن، فإنه لا يوجد ما يحتم انتهاءها فورا أو في القريب العاجل. والدول التي قامت بالإجراءات، هي في حقيقتها اتخاذ لإجراءات سيادية تقع في صميم سيادة الدولة في الدفاع عن مصالحها، فلا يوجد ما يجبر في القانون الدولي دولة على أن تبقي على علاقات دبلوماسية أو اقتصادية حميمة مع دولة تحرض على الإرهاب والعنف وتقويض شرعية النظم الحاكمة ويحدث ذلك صباح مساء، وعلى مدى ٢٤ ساعة كل يوم من منصات إعلامية لا تقع على أرض الدولة فقط، وإنما ممتدة لأكثر من ٢٥٠ منصة في إسطنبول ولندن وعواصم أوروبية أخرى.

إذا كان كل ذلك كذلك، فإن السؤال المستمر عن «الأزمة» القطرية، ومتى تنتهي، فيه الكثير من تجنب الصواب، ومن المرجح أن الإصرار عليه من قبل قطر وبعض المراسلين الغربيين يحاول أن يجعل من الدوحة ضحية بعد كل ما قامت به من دعم للجماعات الإرهابية، ولكن الدول التي فرضت الإجراءات ضد قطر لا تزال تفرضها، ولن ترفعها ما لم تتوقف قطر عن سياساتها، وأكثر من ذلك أن تكون هناك ضمانات لكي لا تعود مرة أخرى إليها. معنى ذلك أنه لا تكفي الإعلانات العامة التي حاولت أطراف دولية السعي إليها مثل الحصول من قطر على تعهدات كلامية لا يصاحبها إجراءات عملية من أول إغلاق قناة الجزيرة وحتى طرد الإخوان المسلمين والقوات العسكرية الأجنبية من أرض قطر. وللحق فإنه لا يوجد لدى السعودية ومصر والإمارات والبحرين ما يدعو إلى العجلة، فقد كسبت غياب قطر من التحالف العربي ومن ثم باتت آمنة على ظهورها من الطعن أثناء معارك مصيرية" وإذا كان هناك من ألم في الموقف كله، فهو يقع لدى الطرف القطري الذي يدفع تكلفة سياسات خرقاء.

*صحيفة (الشرق الاوسط) السعودية ٢٠١٧/٧/١٩ :

أمير قطر: جاهزون للحوار دون إملاءات.. ونجحنا في الامتحان الأخلاقي

أكد حضرة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير قطر أن الدولة تعرضت لتحريض "غير مسبوق" عبر "حملة مخططة سلفا"، مؤكدا الجاهزية للحوار لحل المشاكل العالقة والقضايا الخلافية على أن يكون أي حل للازمة مبني على احترام السيادة والا يكون في صيغة إملاءات.

جاء هذا في خطاب وجهه مساء الجمعة، وتناول فيه الوضع الحالي والتوجهات المستقبلية لدولة قطر في ظل الأزمة الخليجية الراهنة.وفيما يلي نص خطابه:

بسم الله الرحمن الرحيم

المواطنون الكرام، وكل من يعيش على أرض قطر الطيبة،

إخواني وأخواتي،

في هذه الظروف التي يمر بها وطننا، أخاطبكم خطاب العقل والوجدان.

نتحدث بعقلانية لتقييم المرحلة التي نمر بها، وتخطيط المستقبل الواعد الذي أثبت شعبنا أنه أهل له وبوجدانية لأننا جميعا تأثرنا بروح التضامن والتآلف والتحدي التي سادت، وخيبت آمال الذين راهنوا على عكسها لجهل بطبيعة مجتمعنا وشعبنا.

وكما تعلمون، الحياة في قطر تسير بشكل طبيعي منذ بداية الحصار، وقد وقف الشعب القطري تلقائيا وبشكل طبيعي وعفوي دفاعا عن سيادة وطنه واستقلاله.

لقد أصبح كل من يقيم على هذه الأرض ناطقا باسم قطر.

وأشير هنا بكل اعتزاز إلى المستوى الأخلاقي الرفيع الذي يتمتع به هذا الشعب في مقابل حملة التحريض والحصار الذي تلاها، وإلى جمعه بين صلابة الموقف والشهامة التي تميز بها القطريون دائما، حيث أذهلوا العالم بحفاظهم على المستوى الراقي في مقاربة الأوضاع، على الرغم مما تعرضوا له من تحريض غير مسبوق في النبرة والمفردات والمساس بالمحرمات، وحصار غير مسبوق أيضا في العلاقات بين دولنا.

كان هذا امتحانا أخلاقيا حقيقيا، وقد حقق مجتمعنا فيه نجاحا باهرا، إذ أثبتنا أنه ثمة أصول ومبادئ وأعراف نراعيها حتى في زمن الخلاف والصراع، وذلك لأننا نحترم أنفسنا قبل كل شيء. وأدعو الجميع إلى الاستمرار على هذا النهج، وعدم الانزلاق إلى ما لا يليق بنا وبمبادئنا وقيمنا.

لقد أدرك أبناء وبنات هذا الشعب بالحس السليم والوعي السياسي خطورة الحملة على وطنهم، ومرامي الحصار الذي فرض عليه. لقد نظروا ما خلف الستار الكثيف من الافتراءات والتحريض، والذي لم يربك رؤيتهم أو يشوشها، ففهموا دلالات محاولة فرض الوصاية على هذا البلد، وخطورة الخضوع للغة التحريض والتهديد والإملاءات.

وها قد تبين للقاصي والداني أن هذه الحملة والخطوات التي تلتها خططت سلفا، وأقدم مخططوها ومنفذوها على عملية اعتداء على سيادة قطر بزرع تصريحات لم تقل، لتضليل الرأي العام ودول العالم، وبغرض تحقيق غايات مبيتة سلفا.

لم يدرك من قام بهذه الخطوات أن شعوب العالم لا تتقبل الظلم بهذه البساطة، والناس لا يصدقون أضاليل من لا يحترم عقولهم، وثمة حدود لفاعلية الدعاية الموجهة التي لا يصدقها أصحابها أنفسهم.

ولذلك فإن الدول العربية وغير العربية التي لديها رأي عام تحترمه وقفت معنا، أو على الأقل لم تقف مع الحصار على الرغم من الابتزاز الذي تعرضت له.

لقد اعتمدت الدول التي قامت بهذه الخطوات على مفعول تهمة الإرهاب في الغرب، وعلى تملق مشاعر بعض القوى العنصرية الهامشية في المجتمعات الغربية وأفكارها المسبقة. ولكن سرعان ما تبين لهم أن المجتمعات الغربية مثلنا، لا تقبل أن تطلق تهمة الإرهاب لمجرد الخلاف السياسي، أو لأغراض مثل قمع التعددية في الداخل، أو لتشويه صورة دول أخرى وعزلها على الساحة الدولية. فهذا السلوك، عدا عن كونه ظلما، يلحق في النهاية ضررا بالحرب على الإرهاب.

كما أن المؤسسات الغربية السياسية والمدنية والإعلامية ترفض الإملاءات مثلما نرفضها.

وتبين ذلك من رد الفعل الدولي على الشروط التي حاول البعض فرضها علينا، ولاسيما التحكم بعلاقاتنا الخارجية وتحديد استقلالية سياستنا وإغلاق وسائل الإعلام والتحكم بحرية التعبير في بلادنا.

نحن نعرف أنه وجدت وتوجد حاليا خلافات مع بعض دول مجلس التعاون بشأن السياسة الخارجية المستقلة التي تنتهجها قطر. ونحن أيضا بدورنا لا نتفق مع السياسة الخارجية لبعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون، ولاسيما في الموقف من تطلعات الشعوب العربية، والوقوف مع القضايا العادلة، والتمييز بين المقاومة المشروعة للاحتلال وبين الإرهاب، وغيرها من القضايا.

لكننا لا نحاول أن نفرض رأينا على أحد. ولم نعتقد يوما أن هذه الخلافات تفسد للود قضية، فثمة أمور مشتركة كثيرة هي الأسباب التي من أجلها أقيمت هذه المنظمة الإقليمية.

اعتقد بعض الأشقاء أنهم يعيشون وحدهم في هذا العالم، وأن المال يمكنه شراء كل شيء، فارتكبوا بذلك خطأ آخر، إذ ذكرتهم دول ومؤسسات عديدة أنهم ليسوا وحدهم، وأن الكثير من الدول لا تفضل المصلحة الآنية على المبدأ والمصلحة البعيدة المدى، وتبين لهم أنه حتى الدول الفقيرة لديها كرامة وإرادة، وأنه لا يمكنهم فرض أمور تجاوزها التاريخ.

لقد حاولوا المس بمبدأين ضحت من أجلهما الإنسانية جمعاء. أولا، مبدأ سيادة الدول وإرادتها المستقلة وثانيا، حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومة، فلا معنى لحرية التعبير إذا لم يكن لدى المواطن الحق في الوصول إلى المعلومة. واحتكار المعلومة هو الذي كسرته قطر بالثورة الإعلامية التي أحدثتها، ولم يعد ممكنا العودة إلى الخلف، فقد أصبحت هذه الثورة إنجازا للشعوب العربية كلها.

لقد حزنا كثيرا ونحن نتابع كيف تقوم بعض الدول باتباع أسلوب التشهير والافتراء على قطر بنوع من الوشاية السياسية ضدها في الغرب. فهذا في كل الأعراف عيب: أولا لأن الادعاءات غير صحيحة، وثانيا لأنها مساس بغير حق بدولة شقيقة. ألا نعلم أبناءنا منذ الصغر أن الوشاية والكذب هما رذيلتان من أسوأ الرذائل؟ أليس التشهير وتلطيخ السمعة جريمة يحاسب عليها القانون في جميع الدول المتحضرة ؟.

الأخوات والإخوة،

إن قطر تكافح الإرهاب، بلا هوادة ودون حلول وسط، وثمة اعتراف دولي بدور قطر في هذا المضمار، وهي تفعل هذا ليس لأنها تريد أن ترضي به أحدا في الشرق أو الغرب، بل لأنها تعتبر الإرهاب، بمعنى الاعتداء على المدنيين الأبرياء لغايات سياسية، جريمة بشعة ضد الإنسانية ولأنها ترى أن القضايا العربية العادلة تتضرر من الإرهاب، فهو يمس بالعرب والإسلام والمسلمين.

نحن نختلف مع البعض بشأن مصادر الإرهاب، فنحن مثلا نقول إن الدين وازع أخلاقي، وهو ليس مصدر الإرهاب وإنما أيديولوجيات متطرفة دينية وعلمانية. وحتى هذه الأيديولوجيات المتطرفة تصبح مصدرا للإرهاب فقط في بيئة سياسية اجتماعية تنتج اليأس والإحباط.

ومن دون الاستهانة بآفة الإرهاب فمن الواجب علينا عدم تجاهل القضايا الأخرى في عالمنا، فنحن نرى أن العالم كله بما في ذلك منطقتنا يعاني أيضا من مشاكل مثل الفقر والطغيان والاحتلال وغيرها. وهذه المعاناة أيضا تحتاج إلى معالجة، عدا عن كونها من أهم مصادر الإرهاب.

الأخوات والإخوة،

لا أريد أن أقلل من حجم الألم والمعاناة الذي سببه الحصار، وآمل أن ينقضي هذا الأسلوب في التعامل بين الأشقاء، وحل الخلافات بالحوار والتفاوض. فقد أساء هذا الأسلوب لجميع دول مجلس التعاون وصورتها في العالم.

وقد آن الأوان لوقف تحميل الشعوب ثمن الخلافات السياسية بين الحكومات. لقد عرفت منطقتنا العربية أسلوب الانتقام والعقاب الجماعي لمواطني الدولة الأخرى في حالة الاختلاف مع حكومتها، وقد نجحنا في تجنبه هنا في الخليج حتى الآن، ولكن الدول التي طالبت القطريين بمغادرتها، وفصلت بين أبناء العائلة الواحدة، وطلبت من مواطنيها التخلي عن أعمالهم وعائلاتهم ومغادرة دولة قطر، أبت إلا أن تستخدم هذا الأسلوب. وهو لا يتناقض مع القانون الدولي فحسب، بل يمس بمواطنيهم، وبالقيم وأعراف التعامل بين الناس.

وتعرفون جميعا أننا لم نرد بالمثل، وأننا أتحنا لمواطني الدول الأخرى أن يتخذوا بأنفسهم القرار بالبقاء في قطر أو المغادرة، كل حسب ظروفه وإرادته.

إن أي حل لهذه الأزمة في المستقبل يجب أن يشمل ترتيبات تضمن عدم العودة إلى هذا الأسلوب الانتقامي في التعامل مع المواطنين الأبرياء عند حدوث خلاف سياسي بين الحكومات.

ورغم المرارة التي أحدثتها هذه الخطوات فإن الحكمة السائرة الأكثر انتشارا في المجتمع القطري هذه الأيام هي "رب ضارة نافعة" والتي تتوافق مع الآية الكريمة "وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم".

لقد دفعت هذه الأزمة المجتمع القطري ليس فقط إلى استكشاف قيمه الإنسانية كما بينت، إنما أيضا إلى استكشاف مكامن قوته في وحدته وإرادته وعزيمته. وكما ترون من النجاعة التي عالجت فيها الحكومة بوزاراتها المختلفة، ومؤسسات الدولة الأخرى، الأزمة بتوفير كافة احتياجات السكان، بحيث لم يشعروا بالفرق في حياتهم اليومية، فإن نفس هذه الكفاءات التقنية والإدارية والسياسية والإعلامية التي تعاملت مع الأوضاع بروية وعقلانية وتصميم، قادرة على تشييد صرح استقلالنا الاقتصادي وحماية أمننا الوطني وتعزيز علاقاتنا الثنائية مع الدول في هذا العالم.

نحن مدعوون لفتح اقتصادنا للمبادرات والاستثمار بحيث ننتج غذاءنا ودواءنا وننوع مصادر دخلنا، ونحقق استقلالنا الاقتصادي ضمن علاقات ثنائية من التعاون مع الدول الأخرى، في محيطنا الجغرافي وفي العالم أجمع، وعلى أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل. كما أننا مدعوون إلى تطوير مؤسساتنا التعليمية والبحثية والإعلامية ومصادر قوتنا الناعمة كافة على المستوى الدولي، وفي تفاعل مع أفضل الخبرات القطرية والعربية والأجنبية. وهذا كله بالطبع بالتعاون مع المقيمين في بلادنا الذين يعملون وينتجون ويعيشون معنا، ووقفوا معنا في هذه الأزمة.

سبق أن وجهت عدة مرات لاتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار وتنويع مصادر الدخل، ولكن في هذه المرحلة لم يعد هذا مسألة رفاهية، بل أصبح أمرا ملزما ومحتما علينا ولا مجال للتهاون فيه. وهذه مسؤوليتنا جميعا حكومة ورجال أعمال.

لقد ساعدتنا هذه الأزمة في تشخيص النواقص والعثرات أمام تحديد شخصية قطر الوطنية، السياسية والاقتصادية، المستقلة، وفي اتخاذ القرار بالتغلب على هذه العقبات وتجاوزها.

وها أنا أتوجه إليكم فيما نخوض جميعا هذا الامتحان بعزة وكرامة، لأقول لكم إن قطر بحاجة لكل منكم في بناء اقتصادها وحماية أمنها.

نحن بحاجة للاجتهاد والإبداع والتفكير المستقل والمبادرات البناءة والاهتمام بالتحصيل العلمي في الاختصاصات كافة، والاعتماد على النفس ومحاربة الكسل والاتكالية. وهذه ليست مجرد أماني وأحلام. فأهدافنا واقعية وعملية، وتقوم على استمرار الروح التي أظهرها القطريون في هذه الأزمة، بحيث لا تكون موجة حماس عابرة، بل أساسا لمزيد من الوعي في بناء الوطن.

إن المرحلة التي تمر بها قطر حاليا هي مرحلة بالغة الأهمية من حيث الفرص التي أتاحتها، ليس فقط للبناء، بل أيضا لسد النواقص وتصحيح الأخطاء، ونحن كما تعلمون لا نخشى من تشخيص الخطأ وتصحيحه.

لقد وجهت الحكومة للقيام بكل ما يلزم لتحقيق هذه الرؤية، بما في ذلك الانفتاح الاقتصادي المطلوب وإزالة العوائق أمام الاستثمار ومنع الاحتكار في إطار بناء الاقتصاد الوطني، والاستثمار في التنمية ولا سيما التنمية البشرية. كما وجهت بتخصيص عائدات الغاز من الاكتشافات الجديدة التي أنعم بها الله علينا للاستثمار من أجل الأجيال القادمة، فقد عاشت قطر برخاء حتى الآن من دونها. وقد وجهت أيضا بالعمل على الساحة الدولية لتعميق التعاون الثنائي والتوصل إلى اتفاقيات ثنائية بين قطر والدول الأخرى.

الأخوات والإخوة،

نحن نثمن عاليا جهود الوساطة التي يقوم بها أخي صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة والتي دعمتها قطر منذ البداية، وهذه فرصة أن أعبر عن شكري مرة أخرى لما قام ويقوم به، ونأمل أن تكلل جهوده المباركة بالنجاح، كما نقدر المساندة الأمريكية لهذه الوساطة، وكذلك المواقف البناءة لكل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وأوروبا عموما وروسيا.

ولا يفوتني أن أشيد بالدور الهام الذي لعبته تركيا في إقرارها السريع لاتفاقية التعاون الستراتيجي الموقعة بيننا والمباشرة في تنفيذها، وأن أشكرها على استجابتها الفورية لتلبية احتياجات السوق القطرية، كما أشكر كل من فتح لنا أجواءه ومياهه الإقليمية حين أغلقها الأشقاء.

إننا منفتحون على الحوار لإيجاد حلول للمشاكل العالقة، وذلك ليس فقط في صالح دولنا وشعوبنا، وإنما أيضا لتوفير الجهود العبثية التي تبددها دول في الكيد للأشقاء على الساحة الدولية، عسى أن تستثمر هذه الجهود في خدمة قضايا الأمة.

إن أي حل للأزمة يجب أن يقوم على مبدأين: أولا، أن يكون الحل في إطار احترام سيادة كل دولة وإرادتها. وثانيا، أن لا يوضع في صيغة إملاءات من طرف على طرف، بل كتعهدات متبادلة والتزامات مشتركة ملزمة للجميع، ونحن جاهزون للحوار والتوصل إلى تسويات في القضايا الخلافية كافة في هذا الإطار.

ولا يسعني أن أنهي هذه الكلمة دون أن أعبر عن التضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق ولاسيما أهلنا في القدس، واستنكار إغلاق المسجد الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، عسى أن يكون ما تتعرض له القدس حافزا للوحدة والتضامن بدلا من الانقسام.

في الختام، أود أن أشيد بما تبدون من تكاتف وتلاحم وعزم وتصميم وسلوك حضاري، وأن أهنئكم على روح النبل والمحبة والألفة التي تسود في ربوعنا في هذه الفترة، فهذه ذخيرتنا وزادنا وعتادنا في التصدي للتحديات الكبرى التي تنتظرنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

*صحيفة الشرق القطرية ٢٠١٧/٧/٢٢ :

خطاب أمير قطر... رسائل الحصار

*بشير البكر

جاء خطاب أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، بعد قرابة شهرين على الحملة ضد بلاده، هادئاً ومتزناً ومتوازناً، رغم الآثار السلبية للحصار الذي فرضته الرياض وأبوظبي والمنامة والقاهرة ضد الدوحة، وبلغ مستويات غير مسبوقة، قفزت فوق الروابط الخاصة، البعيدة في التاريخ إلى إلحاق الأذى بالمواطنين القطريين.

وكانت بعض الأوساط، تنتظر أن تكون نبرة الخطاب أكثر حدة، وأن ترد على ما تعرضت له قطر من إساءات وصلت إلى شخص الأمير وعائلته، ولكن الأمير ترفع عن كل ذلك، ولم يتوقف طويلاً أمام الخطاب المزور الذي لفقوه ونشروه باسمه، لكنه أشار إلى القرصنة التي تعرضت لها وكالة الأنباء القطرية، والخطة المبيتة.

حمل الخطاب رسائل عديدة على المستويين الداخلي والخارجي، تأتي منها في الصدارة، رسالة أن ظهور الأمير في خطاب هو علامة على توديع فصل أساسي من الأزمة، والتأكيد على أن قطر تجاوزت الآثار المباشرة للحصار، وعادت لتعيش بشكل عادي، وهذا أمر هام جداً بالنظر إلى ما كانت تهدف له الحملة من حصار هذا البلد، وهو إجباره على الاستسلام، ورفع الراية البيضاء.وفي حين لم يرد الأمير على ما حفلت به الحملات من افتراءات، فإنه قرأ الصدى الآخر من الأزمة في الجانب التلقائي والعفوي لدى الشعب القطري، "عندما وقف بشجاعة ورباطة جأش، فالقطريون تميزوا بالجمع بين صلابة الموقف والشهامة.."، و"الجانب الاخلاقي الرفيع للشعب القطري في مقابل حملة التحريض والحصار".

ورغم شدة الأزمة وقسوتها، فإنها فتحت أعين القطريين على سلبيات، وساعدتهم على اكتشاف إمكانات كامنة في ذواتهم، سياسية واقتصادية وثقافية، وكان الخطاب صريحاً في الحديث عن الأخطاء والهفوات، وفي الوقت ذاته الانتباه إلى ضرورة "زيادة الاستثمار في المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية والإعلامية وكل وسائل قوتنا الناعمة". وهذا مصدر أساسي من مصادر قوة هذا البلد الصغير، وفي الوقت ذاته مصدر إزعاج للذين يخافون من الإعلام والتفكير وحرية التعبير، الذين يريدون إبقاء المنطقة تعيش تحت سطوة إمبراطورية "إم بي سي" و"روتانا".

هناك رسالة إلى مفتعلي الأزمة، ومفادها أن قطر تتعامل معهم بلا تشنج، وهي منفتحة من أجل طي صفحة الأزمة بالحوار وعلى أساس شرطين: احترام سيادة كل دولة وإرادتها، وأن يتم الحوار بلا إملاءات من طرف على طرف آخر، وذلك مع استمرار التعويل على الوساطة الكويتية والإسناد الأمريكي لها، ودعم تركيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا.

وتأتي هذه الدعوة وهي واثقة من نفسها وصادقة بما تحمله وترمي إليه، في حين أنهم كانوا يقرعون طبول الحرب من الطرف الآخر، ويهددون بالقطيعة وفرض العقوبات، وتحريض المجتمع، وتركيب انقلابات وهمية، واستخدام أموالهم ونفوذهم لعزل قطر، وحتى طردها من مجلس التعاون الخليجي.

جانب آخر يتحدث عن الامتحان الأخلاقي للأزمة، ويرثي لحال الأشقاء الذين يظنون أنهم يعيشون وحدهم على هذا الكوكب، وهم يستطيعون بالمال شراء كل شيء. هؤلاء الأشقاء لا تتفق معهم قطر على كل سياساتهم داخل مجلس التعاون الخليجي، مثل "الموقف من تطلعات الشعوب العربية، والوقوف مع القضايا العادلة، والتمييز بين المقاومة المشروعة للاحتلال وبين الإرهاب، وغيرها من القضايا. لكننا لا نحاول أن نفرض رأينا على أحد، ولم نعتقد يوماً أن هذه الخلافات تفسد للود قضية، فثمة أمور مشتركة كثيرة، هي الأسباب التي من أجلها أقيمت هذه المنظمة الإقليمية".رسالة أخرى حملها الخطاب تتحدث عن التعددية والحرية التي اعتبرها مقياسا أساسيا في الحملة "الدول العربية وغير العربية التي لديها رأي عام تحترمه وقفت معنا، أو على الأقل لم تقف مع الحصار، على الرغم من الابتزاز الذي تعرضت له". في وقتٍ دعا الأمير إلى إشاعة ثقافة الإبداع والتنمية البشرية، ووضع "كل من يقيم في قطر" في مصاف "الناطق باسمها".

وكان لا بد أن يولي الخطاب أهمية لمكافحة الإرهاب، فأكّد أنّ "قطر تكافح الإرهاب بلا هوادة ودون حلول وسط، لكنها تختلف مع البعض بشأن مصادر الإرهاب، فالدين وازع أخلاقي وليس مصدر إرهاب"، وفي التفاتة هامة وذكية أوضح أن "الدول التي قامت بهذه الخطوات اعتمدت على مفعول تهمة الإرهاب في الغرب، وعلى تملّق مشاعر بعض القوى العنصرية الهامشية في المجتمعات الغربية وأفكارها المسبقة. ولكن سرعان ما تبيّن لهم أن المجتمعات الغربية مثلنا، لا تقبل أن تطلق تهمة الإرهاب لمجرد الخلاف السياسي، أو لأغراض مثل قمع التعددية في الداخل، أو لتشويه صورة دول أخرى وعزلها على الساحة الدولية"، وهذا "سلوك يلحق الضرر بالحرب على الإرهاب".

إطلالة أمير قطر الأولى، في حد ذاتها رسالة نقلت الأزمة نحو أفق جديد، ينفتح على الحوار المتكافئ.

*العربي الجديد ٢٠١٧/٧/٢٢ :

أوقفوا تضييع الوقت.. امنعوا الدعم عن الوحش !

رفض المحلل السياسيّ والباحث في شؤون العلاقات الدولية الدكتور حمدان الشهري، مقولة أنّ مذكرة التفاهم التي وقّعتها قطر مع الولايات المتّحدة كافية لتجبرها على محاربة الإرهاب.

إذا أردنا أن نكافح الإرهاب، فعلينا أن نجوّع الوحش وإيقاف تحريضات الجزيرة ضد دول عربية أخرى، ما يقوّض استقرارها ورأى الشهري في تحليل بصحيفة "أراب نيوز" السعوديّة، أنّ هنالك عدداً من المطالب الملحّة التي كان يجب أن تلتزم بها الدوحة والتي غابت عن تلك المذكّرة. فالأزمة الحالية بين الدول الرباعيّة المناهضة للإرهاب وقطر ما زالت بدون حلّ بغض النظر عن الجهود الكبيرة التي بذلها الوسطاء الكويتيّون. إضافة إلى ذلك، برزت جهود دوليّة قدمتها ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا.

والمسألة ليست معقّدة لكنّها ازدادت سوءاً بسبب رفض الدوحة الالتزام بوثيقة وقعتها سنة ٢٠١٤ برئاسة أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني. وهدفت تلك الوثيقة آنذاك إلى إيقاف تمويل الإرهاب وتعزيز أمن مجلس التعاون الخليجي والدول العربية إضافة إلى إيقاف قطر عن إيواء المنظمات الإرهابية. وتطرقت الوثيقة أيضاً إلى المشاكل التي تسببت بها قناة الجزيرة التي استخدمت منبرها لدعم الإرهاب ولتصبح منصة إعلامية للقاعدة، وداعش، وحزب الله وميليشيات إيرانيّة أخرى.

انطلاقاً من هنا، يجد الباحث أنّ أي وساطة تفشل في اعتراض تلك المسائل ستكون "مضيعة للوقت". وقال إنّ منطقة الخليج والشرق الأوسط قد عانت من الإرهاب، لذلك، حان الوقت لإنهائه من خلال إيقاف دعم قطر للمجموعات المتطرّفة كما آن الأوان لمحاربة إيران والميليشيات التابعة لها. ويذكّر الشهري بأنّ إيران تقف اليوم إلى جانب قطر بعد المقاطعة التي تعرضت لها الإمارة الصغيرة. وموّلت الدوحة إيران وميليشياتها في اليمن وحزب الله في لبنان فجعلت منهم "أبطالاً" على قناتها الإعلاميّة.

بالإضافة إلى ذلك، قامت قطر بتمويل المنظمات الإرهابيّة التي ساعدت طهران في التدخل مباشرة بالشؤون الداخليّة للمنطقة. ونتيجة للدور القطري المساعد، تسبّبت الميليشيات الإيرانية بتفتيت دول عربية مثل العراق، سوريا، اليمن ولبنان. ولفت كاتب المقال نظر قرّائه إلى أنّ الجهود الديبلوماسيّة الدوليّة في الأزمة الخليجية تمحورت حول مصالح الوسطاء الذين يتمتعون بمصالح اقتصادية في قطر. إنّ حلاً سياسياً سيسمح لهم باحتواء الأزمة ومكافحة الإرهاب بشكل عام. ويشير الشهري إلى أنّ إيران وتركيا لديهما مصالحهما الاقتصادية الخاصة في قطر، الأمر الذي يفسّر وقوفهما إلى جانب الدوحة.

ولهذا السبب، أتت مذكرة التفاهم من أجل محاربة تمويل الإرهاب التي وقع عليها وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيليرسون مع الدوحة نتيجة للضغط الذي فرضته الدول الرباعيّة المكافحة للإرهاب. ويضيف الباحث أنّ تلك المذكرة تجسد "اعترافاً علنياً بالذنب" من الجانب القطري. ويوضح الشهري أنّ المذكّرة لا تطلب من قطر أن توقف تدخلها في الشؤون العربيّة والخليجيّة ولا تطلب من الدوحة إيقاف دعمها للإخوان المسلمين ولا التوقف عن إيواء قياداتهم ومناصريهم في قطر. من جهة أخرى، لا تطالب المذكّرة الساسة القطريين بوقف تمويل النشاطات الإيرانية في المنطقة ولا بتخفيض روابطها الديبلوماسيّة مع طهران.

ويتابع الشهري فيكتب عن شرط هام للنجاح في محاربة النشاطات الإرهابيّة: "إذا أردنا أن نكافح الإرهاب، فعلينا أن نجوّع الوحش وإيقاف تحريضات الجزيرة ضد دول عربية أخرى، ما يقوّض استقرارها". ويختم الباحث في العلاقات الدولية مقاله بالدعوة إلى وجوب مواجهة الإرهاب "بجدية" وكمجموعة واحدة لأنّه إن لم يكن هنالك ستراتيجية لوقف محاربة الإرهاب وتقييد إيران وتفكيك وإلغاء ميليشياتها، فلن يتمّ التوصل إلى أيّ حل. وستظلّ المنطقة تواجه الآفة نفسها التي جلبت المآزق التي تجد نفسها في خضمّها اليوم.

*صحيفة "أراب نيوز" السعوديّة ٢٠١٧/٧/٢٢ :

«حل وسط»... مع قطر؟

مبادئ ستة لدول المقاطعة بدل المطالب الـ ١٣... وتيلرسون يأمل اجتماعاً لوزراء الخارجية في الكويت

*واشنطن- من حسين عبدالحسين

وقف التحريض على العنف مطلب أساسي أما إغلاق «الجزيرة» فليس ضرورياًاستمراراً لآلية الحل التي انفردت «الراي» بنشرها، خصوصاً لجهة عودة الأطراف الخليجية إلى اتفاق الرياض ٢٠١٤، أكدت السعودية أمس أن قبول «مبادئ ستة» بدل المطالب الـ ١٣ التي قدمتها في البداية الدول الأربع المقاطعة لقطر، يجب أن يكون «أمراً سهلاً» بالنسبة للدوحة، فاتحة الباب أمام «حل وسط» في «تكتيك» و«آليات» تطبيق المبادئ. فيما ذكرت مصادر في وزارة الخارجية الأميركية لـ «الراي» ان وزير الخارجية ريكس تيلرسون يأمل ان يعقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً قريباً في الكويت يضع النقاط الأولى لاتفاق يعرض لاحقا أمام قادة الخليج.

ففي إيجاز صحافي نظمته الإمارات لمجموعة صحافيين في مقر الأمم المتحدة، ليل أول من أمس، أكد سفير السعودية لدى الأمم المتحدة عبدالله المعلمي تمسك السعودية والإمارات والبحرين ومصر بالمبادئ الستة، التي تم الاتفاق عليها خلال لقاء وزراء خارجية الدول الأربع في القاهرة في ٥ يوليو الجاري، معرباً عن أمله أن تدعم الدوحة هذه المبادئ أيضاً.

وشدد على أن تطبيق هذه المبادئ واستحداث آلية للرقابة يجب أن يكون من العناصر المحورية للتسوية وهو غير قابل للمساومة. لكنه أقر بأنه يمكن لطرفي الخلاف أن يناقشا تفاصيل «التكتيك» و«الآليات» لتطبيق المبادئ، قائلاً: «في هذا المجال يمكننا أن ننخرط في مناقشة وأن نقبل حلاً وسطاً».

وأشار في هذا السياق إلى أن وقف التحريض على العنف يعد مطلباً أساسياً، أما إغلاق قناة «الجزيرة» فربما لن يكون أمراً ضرورياً.

وقال «إذا كانت الطريق الوحيدة لتحقيق ذلك (إيقاف التحريض على العنف) تتمثل بإغلاق قناة (الجزيرة)، فإنه أمر جيد. لكن إذا كان بإمكاننا تحقيق ذلك دون إغلاق (الجزيرة) فإنه أمر جيد أيضاً. الشيء الأهم هو الهدف والمبدأ المعتمد».

وأضاف المعلمي: «نحن نعول على الجهود الكريمة التي يبذلها أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد، وأعتقد أن جهود الكويت فيها الخير والبركة وأي جهود أخرى ينبغي أن تصب وتساند جهود الكويت».

وحضر الإيجاز الصحافي ديبلوماسيون من البحرين ومصر والإمارات، أشاروا أيضاً إلى استعداد دول المقاطعة للتحلي بالمرونة في التعامل مع الأزمة القطرية، وقال ديبلوماسيون سعوديون وإماراتيون وبحرينيون ومصريون إن دولهم ترغب في حل الأزمة ودياً، وتريد من قطر أن تلتزم بستة مبادئ عامة، تشمل مكافحة الإرهاب والتطرف وإنهاء الأعمال الاستفزازية والتحريضية.

يشار إلى أن المبادئ الستة التي حددتها الدول الأربع في اجتماع القاهرة في ٥ يوليو الجاري هي:

١. إيقاف كافة أعمال التحريض وخطاب الحض على الكراهية والعنف.

٢.الالتزام بمكافحة التطرف والإرهاب بكافة صورهما ومنع تمويلهما أو توفير الملاذات الآمنة.

٣.الالتزام بكافة مخرجات القمة العربية – الاسلامية – الأميركية التي عقدت في الرياض في مايو الماضي.

٤.التعاون مع المجتمع الدولي في مواجهة كل أشكال التطرف والإرهاب بوصفهما يمثلان تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

٥.الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم الكيانات الخارجة عن القانون.

٦.الالتزام بكامل اتفاق الرياض العام ٢٠١٣ والاتفاق التكميلي وآلياته التنفيذية العام ٢٠١٤ في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المبادئ الستة

1مكافحة الإرهاب والتطرف ومنع تمويلهما

2وقف التحريض والحض على الكراهية والعنف

3الالتزام بمخرجات قمة الرياض التي حضرها ترامب

4التعاون مع المجتمع الدولي بمواجهة الإرهاب

5الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول

6الالتزام باتفاق الرياض ٢٠١٣ والاتفاق التكميلي ٢٠١٤

*صحيفة (الراي) الكويتية ٢٠١٧/٧/٢٣ :

الأزمة الخليجية تتصدر المباحثات بين الملك سلمان وأردوغان

*عبدالرحمن بدوي

عقد العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز والرئيس التركي رجب طيب اردوغان جلسة مباحثات رسمية الأحد، في جدة، تناولت استعراض آخر المستجدات في المنطقة.

وتناولت جلسة المباحثات العلاقات الثنائية والتطوّرات الإقليميّة والدوليّة، والخطوات التي يمكن القيام بها في إطار تسوية الخلافات التي تسبّبت بها أزمة قطر.

كما بحث الجانبان تطورات الأوضاع في المنطقة والجهود المبذولة في سبيل مكافحة الإرهاب ومصادر تمويله.

ومن المقرر أن يلتقي الرئيس التركي في جدة، ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، قبل أن يغادر إلى الكويت ثم قطر.

وقد وصل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، السعودية، أولى محطات جولته الخليجية، وكان في استقباله في مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة عدد من المسؤولين السعوديين.

ويرافق أردوغان في جولته الخليجية، عقيلته أمينة، ووزير الخارجية مولود جاويش أوغلو، ووزير الاقتصاد نهاد زيبكجي، ووزير الطاقة والموارد الطبيعية براءت البيرق، ووزير الدفاع نور الدين جانكلي، ورئيس الأركان العامة للجيش، الجنرال خلوصي أكار، ورئيس الاستخبارات العامة هاقان فيدان.

وكان المركز الإعلامي في رئاسة الجمهورية التركية قد أكد أن الرئيس أردوغان، سيبحث في جولته الخليجية المقبلة إمكانية اتخاذ خطوات من شأنها حل الأزمة بين الدول الخليجية.

وبحسب البيان من المنتظر أن يبحث أردوغان مع قادة الدول المذكورة العلاقات الثنائية والتطورات على الساحة الإقليمية والدولية، وفي هذا الإطار سيتم التداول حول إمكانية اتخاذ خطوات من شأنها حل الأزمة بين الدول الخليجية.

وفي ٥ يونيو الماضي، قطعت كل من السعودية ومصر والإمارات والبحرين علاقاتها مع قطر.

*إيلاف ٢٠١٧/٧/٢٣ :

خطاب الأمير تميم بدّد الآمال بتقديم تنازلات تُعيد إحياء الوساطة الكُويتية

حَظي الخِطاب الذّي ألقاهُ الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، الذّي كان الأول من نوعه منذ بدء الأزمة الخليجية قبل شهرين تقريبًا، باهتمامٍ واسعٍ من قبل الأوساط السياسيّة والإعلاميّة العربيّة والعالميّة، ليس لأن الأمير القطري مُقل بطبعه في إلقاء الخُطب والتّصريحات الصحافيّة، على غير عادة الزّعماء والمسؤولين العرب، وإنّما أيضًا لأن الجميع كان يتطلّع إلى ما يُمكن أن يتضمّنه من مُؤشرات تُساعد على حُدوث إنفراجٍ في الأزمة، ووقف حالة التصعيد التي تعيشها حاليًا.

الخِطاب جاء مُخيّبًا لآمال كثيرين راهنوا على تقديم الأمير القطري تنازلات سياسية أو التجاوب، كُليًّا أو جُزئيًّا، مع مطالب خُصومه الأربعة الـ١٣، بما يَضخ دِماء الحياة في مُبادرة الوساطة التي بدأها الشيخ صُباح الأحمد الجابر أمير دولة الكويت، ووصلت إلى طريقٍ مسدود.

ما أنعش هذه الآمال بحُدوث انفراج، أو الإقدام على بعض التراجعات، إصدار الأمير تميم قبل ثلاثة أيّام من هذا الخِطاب مرسومًا بإدخال تعديلات جديدة على قانون الإرهاب القطري، تضمّن تعريفًا للإرهاب والإرهابيين، واستحداث نظام القائمتين الوطنيتين للأفراد والكيانات الإرهابية، حتى أن السيّد أنور قرقاش، وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، كتب تغريدة على حسابه على "التويتر" رحّب فيها بهذا المرسوم ووصفه بأنّه "إيجابي"، وذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، عندما اعتقد أنّه مُقدّمة لتسليم ما وصفهم بالمُواطنين الإماراتيين المُتّهمين بالإرهاب وغيرهم.

نُقطتان رئيسيتان ارتكز عليهما الخِطاب، وبدّدا حالة التفاؤل التي سادت بعد إصدار مرسوم الإرهاب، ولخّصا الموقف الرّسمي القطري تُجاه الأزمة، وشكّلا خريطةَ طريقٍ تُحدّد كيفية التّعامل معها مُستقبلًا:

الأولى: التأكيد على احترام سيادة الدّولة، ورفض أيّة وصاية عليها تحت أي ظرفٍ من الظروف.

الثانية: رفض الرّضوخ للإملاءات والشّروط والتهديدات، واعتماد الحوار كوسيلة لحل الأزمات، وبعد رفع الحصار.

وفي إطار هاتين الرّكيزتين، تضمّن الخِطاب رفضًا للتحكّم بعلاقات قطر الخارجية، وإغلاق وسائل الإعلام، في إشارة إلى قناة "الجزيرة"، والتشديد على غياب أي مفهوم حول تعريف الإرهاب ومُقاومته، مُؤكّدًا أن بلاده مُستمرّة في الحرب عليه دون هوادة، ولكن حسب مفهومها وعلى طريقتها الخاصّة.

هذا الرّفض الواضح والمُتّسم بالتّحدي من قبل الشيخ تميم لمطالب الدول الأربع، أعاد الأزمة الخليجية إلى المربّع الأوّل، وجعل أيّة مُحاولة لإحياء الوساطة الكويتية، وإعادة انطلاقتها، مُهمّة صعبة ومَحكومة بالفشل، رغم أنّ الدّول الأربع اختصرت مَطالبها الـ١٣، وركّزتها في ستّة مطالب أساسيّة، ولكنّها مطالب، حسب المفهوم القطري، وخطاب الشيخ تميم، تمس السّيادة.

التّفسير الأبرز لهذا التشدّد القطري ربّما يعود إلى موقف وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون إلى جانب القيادة القطرية، ورفضه للشروط الـ١٣، إن لم يكن مُعظمها، وخاصّة النقطة المحورية التي استندت عليها، وهي مُحاربة الإرهاب، وعزّز هذا "الانحياز" حسب توصيف الإعلام المُضاد لقطر، بتوقيع مُذكّرة تفاهم أمريكيّة قطريّة حول مُحاربة تمويل الإرهاب، وتكراره للمُطالبة برفع الحِصار عن قطر الذّي ألحق ضررًا بالمُواطنين القطريين، أو الجُزء المُتعلّق بإغلاق الحُدود البريّة على الأقل.

تسود حالة من الصّمت في أوساط التّحالف الرّباعي لخُصوم قطر، أي السّعودية والإمارات ومصر والبحرين، ولم يَصدر أي بيان أو تعليق رسمي حول خطاب الشيخ تميم، وهذا لا يبعث على الاطمئنان، ولا نستبعد في هذه الصحيفة "رأي اليوم"، أن هذا الصّمت ربّما يكون المرحلة التي تسبق المرحلة الثالثة من التّصعيد الاقتصادي، أو حتى العسكري، ولعلّ مُشاركة مُمثّلين على مستوى عالٍ في افتتاح أضخم قاعدة عسكرية مصرية في الشرق الأوسط، إلى جانب الرئيس عبد الفتاح السيسي، أحد المُؤشّرات في هذا الصّدد، خاصّة الجنرال الليبي خليفة حفتر، والشيخ محمد بن زايد، نائب القوّات المُسلّحة، وولي عهد أبو ظبي، والأمير خالد الفيصل، مُستشار العاهل السّعودي.

لقاء البحرين المُنتظر لوزراء خارجية الدّول الأربعة لتحديد خُطواتها في المرحلة المُقبلة بات وشيكًا في اعتقادنا، ولا نستبعد أن يأتي الرّد في بيان يُصدره في ختام أعماله، وربّما ينطوي على التّصعيد في المواقف والإجراءات تطبيقًا للشّروط، لأن احتمالات التهدئة، والتوصّل إلى تسوية باتت الأقل حظًا.

*افتتاحية صحيفة (راي اليوم) اللندنية ٢٠١٧/٧/٢٣ :

تركيا والأزمة الخليجية

*د. مصطفى اللباد

مع اندلاع الخلاف الخليجي، تركزت الأضواء على العواصم المشاركة في الخلاف وردات فعلها بعضها تجاه بعض، وزاغت الأبصار عن تركيا على الرغم من كونها أحد مكونات الخلاف. ومرد ذلك إلى أن تركيا تحالفت وما زالت تتحالف مع قطر ومع جماعة «الإخوان المسلمين» في محور كان له تأثير واضح خلال السنوات الأولى من «الربيع العربي» على الأحداث في المنطقة. تلقى هذا المحور ضربة كبيرة بانزياح الجماعة عن مقاعد السلطة في مصر أولاً وتونس ثانياً وليبيا ثالثاً، ومع ذلك فقد كان لهذا المحور بقية تركية – قطرية تعاونت على مسارح متنوعة أهمها المسرح السوري، حيث تشاركت أنقرة والدوحة في إسناد بعض الجماعات المسلحة هناك.

بقيت قطر سند تركيا الحقيقي في العالم العربي بعد «الإخوان المسلمين»، فعلاقات أنقرة مع دول الخليج امتازت بالطابع التجاري فحسب، وبعد انقضاء سنوات تبين للجميع في الخليج العربي وخارجه أن تركيا ليست في وارد مواجهة إيران بأي حال من الأحوال، وأنها فقط تستغل الرغبة العربية لموازنة نفوذ إيران المتنامي في المنطقة بإبرام المزيد من الاتفاقات الاقتصادية ولا شيء غير ذلك.

ومع تفاقم الخلاف الخليجي والضغوط المتزايدة على الدوحة لتغيير سياساتها" فمن المعلوم أن الدور سيأتي على تركيا نفسها للإجهاز على البقية الباقية من حضورها الإقليمي الذي يخصم موضوعياً من الحضور العربي في المنطقة. تمثل مقاطعة قطر والضغط عليها قيداً على علاقات تركيا الخليجية، حيث من المرجح أن تتدهور العلاقات السعودية – التركية وهي علاقات مهمة للغاية لتركيا من جراء الخلاف الخليجي. كما أن منطق الصراع وتسلسل الأحداث يقول إن الدور سيأتي على تركيا مباشرة بعد الانتهاء من هذه الأزمة، على الأقل من باب التعاملات الاقتصادية، وهو الجانب الأكثر حساسية لدى أردوغان بسبب قدرة الاقتصاد على شراء الرضا الشعبي، على الرغم من نزعاته الفردية وشخصنة النظام السياسي التركي على قياسه.

تدحرج الحضور الإقليمي التركي في المنطقة من دولة إقليمية وازنة تقوم بمبادرات وساطة متعددة كونها تقف على مسافة واحدة من كل الأطراف خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٠، إلى دولة إقليمية نافذة تقود محوراً في المنطقة مقدمة ما سُمي «النموذج التركي» خلال «الربيع العربي» ٢٠١١/٢٠١٣ لترتقي في عيون الغرب، باعتبارها الأقدر على ترويض «الإخوان المسلمين» من خلاله. وكان أن انتقل «النموذج التركي» خلال الفترة الأخيرة من حكم «الإخوان المسلمين» من فكرة ملهمة إلى حالة واضحة من التكاذب السياسي يستخدمها الطرفان تركيا والإخوان، كل لأغراضه الخاصة. وبعد الإطاحة بالجماعة، اقتربت تركيا أكثر من السعودية ودول الخليج العربية للتعويض التجاري، وتحت وهم موازنة إيران، فكانت النتيجة المعروفة للكافة.

الآن لم يتبق من تحالفات تركيا في المنطقة إلا ثلاثة: مع قطر وحركة «حماس» في غزة وإسرائيل، وهي نهاية مفجعة لأحلام تركية عراض في القيادة الإقليمية. وما يزيد الأمر قتامة لمستقبل تركيا الإقليمي ثلاثة أمور: الأمر الأول أن ترتيبات الشرق الأوسط الجديد وتحالفاته المهندسة دولياً لا تلحظ دوراً لتركيا، بل تفسح حتى أدوارا للأكراد في سوريا، التي تتواجد فيها قوات تركية بموافقة روسية وليس أميركية. الثاني: أن توازنات القوى لا تسمح لقطر بالخروج منتصرة في خلافها الحالي، بالرغم من قدرتها النسبية على الصمود لبعض الوقت، وبالتالي فستخسر تركيا على الأرجح حليفها الخليجي الوحيد. وبالرغم من أن أردوغان حاول لعب دور الوسيط في الأزمة الخليجية الراهنة بالرغم من كونه طرفاً فيها" ثم عاد ولوح بسحب القاعدة العسكرية في حال طلبت الدوحة ذلك، فإن تلك المساعي البراغماتية لن تعفيه من دفع فاتورة سياسية باهظة في المستقبل. الأمر الثالث أن علاقات أنقرة مع «حركة حماس» ستخفت في المرحلة المقبلة بسبب تغيير الحركة لتحالفاتها الإقليمية، حرصاً على علاقات أفضل مع مصر من ناحية ومع إيران من ناحية أخرى.

إنها بالفعل أوقات عصيبة مقبلة على السيد أردوغان!

*صحيفة (القبس) الكويتية ٢٠١٧/٧/٢٣ :

قطر وسياسة التحريض والتآمر

*سلطان حميد الجسمي

لا شك في أن قطر اليوم تلعب بالنار، وتصر على دورها في التحريض والتآمر على أشقائها من الدول العربية، وبالأخص ضد الدول الأربع الداعية إلى مكافحة الإرهاب (الإمارات والسعودية والبحرين ومصر). فمن منابرها الإعلامية تلعب دور التحريض الإعلامي، وفي الظلام تلعب دور التآمر مع قوى الشر، وتماطل، وتطيل أمد الأزمة، وتلعب دور الصبي المشاكس الذي يتمسك بخطئه من دون وعي بالضرر الذي يصيبه، ولذلك جعلت قطر نفسها موضع سخرية سياسية أمام العالم.

مطالب الدول الأربع الداعية إلى مكافحة الإرهاب هي مطالب سيادية، ولها الحق قانونياً في أن تقاطع قطر لحملها على تنفذ طلباتها لتحمي استقرارها. ولكل دول العالم الحق في حماية حدودها، وأراضيها، من الدول التي تشكل خطراً عليها. وإذا رجعنا إلى التاريخ القديم نرى أن دول العالم فرضت عقوبات على ألمانيا النازية، وعلى اليابان، بسبب الحروب والنزاعات، وقتل البشرية، وفي التاريخ الجديد نجد الاتحاد الأوروبي قد فرض على روسيا عقوبات بسبب أزمة القرم.

وتتقارب المصالح التركية القطرية للسيطرة والهيمنة وتوظيف التيارات الإخوانية، مع سياسة تركيا لتحقيق مخططها للهيمنة، ولها دوافع كبيرة للسيطرة على الدول العربية، ووضع يدها على السياسات الداخلية لهذه الدول، كما هو حال قطر اليوم، ولكن تركيا فشلت سياسياً فيما كانت تحلم به، فبسقوط جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية في العالم العربي، فقد فشل مخطط تركيا، إلا أن دولة قطر اليوم تفتح لها المجال من جديد وفي أراضيها، في إطار المؤامرة التي تتولاها في منطقة الخليج.

ومن المعروف أيضاً، أن قيادات وأفراد الجماعات الإرهابية التي هربت من الدول العربية فراراً من الأحكام والمحاكمات التي أدينوا بها في بلادهم، ومعظمهم مدان بعمليات إرهابية، ومدان بالتخابر ضد دولته، أو بالقتل وسرقة الأموال العامة، وغير ذلك من الجرائم، وجدوا ملاذهم في قطر كي يستكملوا منها مؤامراتهم، كما قامت بتجنيس أعداد كبيرة منهم، ووفرت المأوى لهم، وسخرت منابرها الإعلامية ومؤسساتها الحكومية لدعم مشاريعهم التخريبية والإرهابية، وقامت بتحريضهم على حياكة المؤامرات التي من شأنها زعزعة الأمن في الدول العربية، أو إحداث شرخ بين مكوناتها.

كما أن ارتماء قطر في أحضان إيران يعتبر كارثة سياسية كبيرة سوف تسجل ضد دولة قطر، فإيران تقوم هي الأخرى بدور تخريبي يطال معظم الدول العربية، وهي دولة تخضع لعقوبات دولية نتيجة لأدوارها التي تهدد الأمن والسلام، فكيف تربط دولة قطر نفسها مع دولة مفروضة عليها عقوبات ومعزولة عن العالم؟ فالحدود البحرية القطرية– الإيرانية اليوم مفتوحة، وهناك حركة تجارية ناشطة بين البلدين. والخطر الإرهاب الإيراني يزداد لا محالة، ويبني له أوكاراً في دولة قطر، ولهذا لن تسمح دول الجوار بأن تكون جارتها دولة حاضنة للإرهاب، وتهدد استقرار المنطقة.

والإعلاميون في الوسائل القطرية، سواء كانوا قطريين أو عرباً أو أجانب، يلعبون دوراً خطراً في تأجيج الأزمة القطرية، بالأمس كانوا يلعبون على الشعوب العربية بشعاراتهم المزيفة ويحرضونها، واليوم أيضاً يستعملون التحريض الإعلامي لكن بشعارات جديدة في محاولة منهم لاستغلال الشعوب العربية، واستجلاب التعاطف والشفقة، ومحاربة أشقائها إعلامياً بعيداً تماماً عن المعايير الأخلاقية في العمل الإعلامي الشريف.

وزراء خارجية الدول الأوربية والأمريكية الذين زاروا الخليج في الآونة الأخيرة، صدموا من الإعلام القطري، فكلهم دعوا إلى محاربة الإرهاب ووقف الدعم، ولكن بمجرد مغادرتهم الدوحة تهطل الشائعات والتصريحات المفبركة باسمهم، وبالرغم من تكذيب هذه التصريحات المفبركة من المكاتب الإعلامية لوزراء الخارجية، إلا أن قطر مستمرة في الفبركة الإعلامية في سقوط إعلامي ومهني.

المماطلة لا توفر حلاً سياسياً للأزمة، وهي لا تنفع حالياً، لأن قطر متهمة ومدانة، ولا سبيل أمامها إلا تنفيذ المطالب التي طرحتها الدول الأربع، لأن في ذلك منجاة لقطر نفسها، وبما يحقق لدول مجلس التعاون الأمن والأمان، وبذلك تعود إلى أحضان أشقائها.

sultan.aljasmi@hotmail.com

*صحيفة (الخليج) الاماراتية ٢٠١٧/٧/٢٣ :

المعارضون يفرون من الخليج هربًا من القمع

على مدى عامين، قدم «غانم المصارير الدوسري»، وهو ناقد سياسي ساخر، وجهة نظره السياسية بنظرة هزلية عبر الإنترنت، في عرض يدعى «فضفضة»، والذي يسخر فيه من الحكم في المملكة. ويصور ولي العهد الشاب والحاكم بحكم الأمر الواقع، «محمد بن سلمان»، يلبس الحفاضات. وتجذب قناته على يوتيوب الملايين من المتابعين، ومعظمهم من السعوديين. ويقول: «لو عدت إلى وطني، ستقطع رأسي». ويبث «الدوسري» من ضاحية شمال لندن، وقال أنّه يأمل في ألا يصل السيف الملكي إلى رقبته.

ومنذ أن بدأت صحيفة «الشرق الأوسط» في بريطانيا عام ١٩٧٨، عملت لندن كمركز إعلامي عربي. ووجد الصحفيون في المنفى فرارًا من سيف الرقابة والحرية في الكتابة. لكنّ الحملات على النقاد والرقابة على الكتابة تتجدد الآن.

وكجزء من حملتها ضد قطر، طالبت المملكة العربية السعودية بإغلاق قناة الجزيرة الفضائية وغيرها من القنوات الإعلامية التي تمولها قطر، وهددت بالسجن خمس سنوات لأي شخص يغرد على موقع تويتر بالتعاطف مع قطر أو دفع غرامة كبيرة. ورفعت الإمارات العربية المتحدة العقوبة إلى ١٥ عامًا.

وقد سجنت عُمان المحررين. وفي الشهر الماضي، أغلقت البحرين آخر صحيفة مستقلة بها، الوسط. وأُغلقت قناة فضائية أطلقت في البحرين في اليوم الأول بعد مقابلة مع أحد المعارضين الشيعة. وقد تم منع «جمال خاشقجي»، الصحفي السعودي المخضرم، من بين المئات الذين منعتهم الحكومة السعودية من الحديث عن قطر، أو في أي قضية أخرى. وقد اختار المنفى في الغرب.

وقبل عقدٍ من الزمان، كانت وسائل الإعلام العربية تعود إلى الوطن من المنفى، وتم إغراؤها بافتتاح «مدن إعلامية» ووعود عربية بإعطاء الحرية للإعلام. وقد انتقلت قناة «إم بي سي»، وهي قناة فضائية شعبية مقرها لندن، إلى دبي. وأُطلقت قنوات جديدة مثل قناة الجزيرة والعربية وسكاي نيوز العربية في الخليج. ولكن في عام ٢٠١١، اندلع الربيع العربي، ورد المستبدون العرب بضرب منتقديهم.

وتواجه الجزيرة، التي بثت صرخات وهتافات تغيير النظام بكثافة، السلمية وغير السلمية، غضب الشيوخ والرؤساء. وعندما أخفق إغلاق المكاتب وسجن الصحفيين في مصر في إخضاعها، وقعت حكومات الخليج اتفاقًا مع قطر عام ٢٠١٣ للحد من وسائل الإعلام. وأغلقت الجزيرة فرعها المصري، وبعد تعتيمٍ مؤقت، ألقي فيه باللوم على الصعوبات التقنية، بثت لفترة وجيزة من لندن. وانتقلت قطر إلى عملياتٍ جديدة في الخارج. وتم إطلاق موقع العربي الجديد في غرب لندن، إلى جانب مواقع مثل عربي ٢١ والنسخة العربية من هافينغتون بوست. وتبقى القناة في لندن، على حد قول الجزيرة، القناة الاحتياطية، على سبيل المثال، إذا حدث غزو من السعوديين أو الإماراتيين.

ويعد الذهاب إلى لندن تقليد قديم. ومنذ «كارل ماركس»، كانت لندن الموطن المفضل للمعارضين. وقد حكم القضاة البريطانيون مرارًا وتكرارًا ضد عودة النشطاء. وقد قاومت بريطانيا الضغوط الإماراتية لحظر جماعة الإخوان المسلمين واستضافت عددًا أكبر بكثير من الشخصيات الإخوانية من قطر. وقد استقر عشرات النشطاء الشيعة من البحرين في بريطانيا، وأرسلوا من هناك احتجاجاتهم إلى الخليج. ورهنًا بحملة أردنية لحظرها عبر العالم العربي، أطلقت «مشروع ليلى»، وهي فرقة موسيقية لبنانية تحوي كلماتها محرمات جنسية وسياسية، أحدث ألبومٍ لها في لندن.

ومع ذلك، فإنّ الطغاة لديهم أسلحة طويلة المدى. وتقوم حكومات الخليج بتمويل وسائل الإعلام الخاصة بها في لندن، وتغري الصحفيين للانتقال إلى صفوفها. وقد أصبحت الشرق الأوسط، التي استحوذ عليها ولي العهد السعودي عام ٢٠١٥، صوت سيدها الجديد. وكانت إحدى الصحف التي تصدر في لندن، وهي صحيفة «الحياة»، يشاد بها بأنّها الأكثر احترافية في الصحف العربية، لكنّها تميل الآن إلى الانحياز. وفي ١٨ يوليو/تموز، حاول داعمون للرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي» إفشال حوارٍ حول قناة الجزيرة في نادٍ للصحفيين في لندن. ولا يزال السيد «الدوسري» يخفي عنوانه. وفي عام ١٩٨٧، أُصيب كبير رسامي الكاريكاتير العرب، الفلسطيني «ناجي العلي»، بإطلاق النار في أحد شوارع لندن.

*<إيكونوميست> ٢٠١٧/٧/٢٣ :

سياسة القصر السعودي تأخذ مجراها بخطى حاسمة

*سايمون هندرسون

تجد القيادة السعودية نفسها في خضم تغيير جذري وربما متنازع عليه. فولي عهد المملكة – التي هي أكبر مصدر للنفط في العالم والتي تروّج لنفسها بأنها زعيمة العالم الإسلامي والعالم العربي – الأمير محمد بن سلمان البالغ من العمر ٣١ عاماً، والذي هو ملك بالفعل في كل شيء ولكن ليس في الإسم، يمكن أن يتولى العرش قريباً، ربما في غضون أيام. فقد ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" أنه تم تسجيل شريط فيديو في الأسابيع الأخيرة يقول فيه العاهل السعودي أن الوقت قد حان لكي يصبح محمد بن سلمان ملكاً. ويمكن استخدام مثل هذا الإعلان، وفقاً لـ "من هم على دراية بالبلاط الملكي"، عند وفاة الملك أو عند تنازله علناً عن العرش. ونُقل عن مسؤول في البلاط الملكي لم يُذكر اسمه قوله، "إن صحة الملك ممتازة ..." ولكنه أضاف، "إن أي دولة تتخلى عن زعيمها فى أيامه الأخيرة بسبب حالة صحية خطرة هي دولة لا تتمتع بالكرامة والاعتبار."

منذ عام ١٩٦٤، تم خلع ملك سعودي واحد من قبل بقية العائلة المالكة، واغتيل آخر من قبل ابن أخيه، ولكن معظمهم ماتوا لأسباب طبيعية، وعادة نتيجة الشيخوخة. إن التنازل عن العرش سيكون أمراً جديداً، على الرغم من أنه مسموح به وفقاً للقانون السعودي لأسباب طبية. وعلى الرغم من ادعاءات المسؤول في البلاط الملكي، إلّا أنّ الملك سلمان، الذي يبلغ من العمر واحد وثمانين هذا العام، غالباً ما يبدو مرتبكاً ويتمتع بفترة انتباه قصيرة. كما يتاح له تكرار نفس القصص للزوار، ويحتاج إلى شاشة حاسوب لحثه على النقاط التي عليه تناولها في حواره. وعندما زار واشنطن آخر مرة، جلب الوفد المرافق له بالفعل أثاثه الخاص، لكي يجعل جناحه الفندقي يبدو مألوفاً.

ويحدد كبار المسؤولين البريطانيين والأمريكيين تاريخ هذا التدهور قبل أن يصبح سلمان ملكاً في عام ٢٠١٥، ويشيرون إلى أنه حتى في ذلك الحين لم يعد صانع القرار النهائي. ولم تمنع الحالة الصحية لسلمان من أن يصبح ملكاً وربما يعود ذلك إلى أمل الملك الراحل عبد الله في أن يحل أخ آخر غير شقيق له، مقرن، الذي كان آنذاك ولياً لولي العهد، محل سلمان كولياً للعهد. (وفي هذه الحالة) كان مقرن سيقوم بدور الوكيل المسؤول إلى حين تمكّن نجل عبدالله، الأمير متعب، الذي كان في ذلك الحين وما زال وزيراً للحرس الوطني، من تولّي المنصب. إلا أن هذا التدبير لم يسر وفقاً للمخطط عندما أقال سلمان الأمير مقرن بعد ثلاثة أشهر من توليه عرش المملكة.

إن الدوافع الأثيمة لمؤامرة القصر السعودي واضحة من التقارير التي نشرتها صحيفتي "وول ستريت جورنال" و "نيويورك تايمز" عن إبعاد محمد بن نايف من منصب ولي العهد في حزيران/يونيو، وهي الخطوة التي كان فيها محمد بن سلمان القوة الدافعة. وقد تم فصل محمد بن نايف عن حراسه الشخصيين

ومستشاريه المقربين، وجُرّد من هواتفه الخلوية، وحُرّم من تناول دواء السكري الذي يحتاجه إلى حين تنازله عن منصبه، وتم تصويره بالفيديو وهو يقسم بالولاء لمحمد بن سلمان. إن ولي العهد المخلوع محتجز حالياً في قصره في جدة، تحت حراسة رجال موالين لمحمد بن سلمان. وأحد التفسيرات لتوقيت الإقالة هو أن محمد بن نايف كان يُعرف بمعارضته للسياسة السعودية الحالية تجاه قطر، إلا أن بعض التقارير قد أفادت بأن التبرير الظاهر هو صحته. وهنا، تكهن البعض بأنه مدمن على الوصفات الطبية لمسكنات الألم وغيرها من المواد (الوقائية). ويقول الناس الذين التقوا به بأنه يُظهر أعراض اضطراب ما بعد الصدمة، وربما كان ذلك نتيجة لحادث اقترابه من الموت في عام ٢٠٠٩ عندما فجر انتحاري نفسه على بعد بضعة أقدام.

وقد أثار الكشف عن الزوال السياسي لمحمد بن نايف، الذي يبدو أن الكثير منه سُرّب عمداً من قبل مؤيديه، بعض التكهنات عن قوة المعارضة لمحمد بن سلمان داخل العائلة المالكة. وأظهر شريط فيديو حديث عن عمه الأمير أحمد، الأخ الشقيق والأصغر سناً للملك، غرفة استقبال لا يوجد فيها سوى صورتين معروضتين – للملك عبد عبد العزيز (ابن سعود) مؤسس المملكة العربية السعودية الحديثة، والملك سلمان . وفي زلل كبير من البروتوكول، لم تكن هناك صورة لولي العهد محمد بن سلمان. وأظهر الفيديو أن وزير الحرس الوطني الأمير متعب بن عبد الله كان من بين عدة أمراء في الغرفة.

وعلى المدى القريب، فباستثناء التنازل عن العرش، يمكن أن يعيّن الملك نجله محمد بن سلمان رئيساً للوزراء – وهو حالياً نائب رئيس الوزراء. ومن المحتمل أيضاً أن تتم إقالة متعب بن عبد الله، ربما من خلال استيعاب الحرس الوطني في الجيش السعودي الرئيسي، الذي هو حالياً تحت إمرة محمد بن سلمان، الذي يشغل أيضاً منصب وزير الدفاع. وستكون كلتيهما خطوتان هامتان حيث تتحدى هذه الأخيرة استقلالية الحرس الوطني، الذي يحمي بشكل استثنائي الأسرة المالكة من انقلاب عسكري ولكن يعمل أيضاً كنظام للرعاية الاجتماعية للقبائل الريفية السعودية.

وما هو واضح هو استمرار الصعود البالغ السرعة لمحمد بن سلمان، الذي كان حتى الآن بلا رادع. وبينما يواجه ولي العهد السعودي تحديات الحرب في اليمن، والأزمة مع قطر، والمنافسة الإقليمية مع إيران، وخطته الاقتصادية الطموحة «الرؤية ٢٠٣٠» الرامية إلى تحويل اقتصاد المملكة، فإنه يكسر الجمود أيضاً حول الكيفية التي تنظّم فيها أسرة آل سعود إجراءات الخلافة. وفي هذا الصدد، يراقب الشعب السعودي وصناع القرار في جميع أنحاء العالم تقدمه باهتمام بالغ.

*سايمون هندرسون هو زميل "بيكر" ومدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن، ومؤلف مشارك في مذكرات المعهد السياسية لعام ٢٠١٧ "إعادة بناء التحالفات ومكافحة التهديدات في الخليج".

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى ٢٠١٧/٧/٢٣ :

كيف استخدم ابن سلمان الإدمان والدسائس خلال انقلاب قصر آل سعود ؟

*ترجمة وتحرير نون بوست

يوم الثلاثاء ٢١ حزيران/ يونيو، تلقى الرجل القوي في الأجهزة الأمنية السعودية على مدى العقدين الماضيين، الذي كان ينتظر دوره للوصول للعرش، دعوة للقاء الملك سلمان بن عبد العزيز في الطابق الرابع من القصر الملكي في مكة. وهناك، بسبب مصدر قريب من محمد بن نايف، وجه له الملك أمرا بالتنحي وفسح المجال لابنه المفضل، وهو الأمير محمد بن سلمان. وكانت الذريعة حينها أن الإدمان على مسكنات الألم يؤثر على قدرة محمد بن نايف على إصدار الأحكام.

وقد قال هذا المصدر المقرب من محمد بن نايف، "إن الملك جاء لمقابلة بن نايف وكانا بمفردهما في الغرفة، فقال له أريدك أن تتنازل عن منصبك، فأنت لم تستمع للنصيحة ورفضت الحصول على علاج لإدمانك الذي بدأ يؤثر على قراراتك بشكل خطير".

وبالتالي، سلطت هذه التفاصيل الجديدة حول هذا اللقاء المثير بين الملك وولي عهده السابق، الضوء على انقلاب سياسة الأمر الواقع، الذي شهده القصر، وساعدت على فهم الأحداث، التي أدت إلى إعادة تشكيل سلسلة القيادة في أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم.

فضلا عن ذلك، يشار إلى أن وكالة رويترز لم تتمكن من التأكد بشكل مستقل من هذه الادعاءات بشأن إدمان محمد بن نايف. كما أن المسؤولين في القصر الملكي رفضوا الإجابة عن أية أسئلة دقيقة حول الظروف المحيطة بعملية الإطاحة بمحمد بن نايف. في المقابل، أكدت مصادر مطلعة على الأوضاع في السعودية أن الملك كان عازما على الدفع بابنه ليكون ولي عهده ويصل للعرش بعده، وأنه استخدم مشكلة إدمان بن نايف كذريعة للتخلص منه.

وفي هذا الشأن، أكد ثلاثة من العارفين بشؤون القصر الملكي، وأربعة من المسؤولين العرب المقربين من عائلة آل سعود، والعديد من الشخصيات المقربة من العائلة الملكية، لرويترز، أن محمد بن نايف كان متفاجئا عند تلقيه أمرا بالتنحي. وقد ذكر مصدر سياسي سعودي مقرب من محمد بن نايف، أن هذا الأخير كان في حالة صدمة شديدة بعد صدور هذا القرار، الذي كان بمثابة انقلاب لم يكن مستعدا له.

وفي سياق متصل، أكدت ذات المصادر أن بن نايف لم يكن يتوقع أن يطيح به الشاب المتهور محمد بن سلمان، الذي قام من وجهة نظره بعدد من الأخطاء السياسية الفادحة، مثل سوء إدارته للصراع اليمني، ووقف الامتيازات المالية عن الموظفين الحكوميين. وقد أدى هذا الصراع على السلطة إلى وضع صلاحيات واسعة بين يدي محمد بن سلمان، البالغ من العمر ٣٢ سنة، في خطوة كان من الواضح أنها تهدف لتسريع وصوله إلى العرش.

وفي حال وصوله إلى هذا المنصب، فإن هذا الأمير الشاب سيجد نفسه على رأس مملكة تواجه أوضاعا صعبة بسبب انخفاض أسعار النفط، والصراع في اليمن، والعداء المتزايد تجاه إيران، إضافة إلى الأزمة الدبلوماسية التي اندلعت مؤخرا في الخليج.

وفي شأن ذي صلة، أقر المصدر المقرب من محمد بن نايف بأن هذا الأخير يعاني من مشاكل صحية، ازدادت حدتها بعد أن حاول عنصر تابع لتنظيم القاعدة تفجير نفسه أمامه في قصره في سنة ٢٠٠٩. ويشار إلى أن هذه المتاعب الصحية، التي يعاني منها، تم تأكيدها من قبل ثلاثة مصادر أخرى في المملكة العربية السعودية، ومصادر رسمية مقربة من العائلة المالكة. كما قدّم مصدر آخر عربي مقرب من العائلة الحاكمة نفس هذه الرواية، حول اللقاء المثير الذي أمر خلاله الملك سلمان ولي عهده محمد بن نايف بالتنحي بحجة معاناته من الإدمان على الأدوية المسكّنة.

وحيال هذا الشأن، أكدت هذه المصادر أن محمد بن نايف يعاني أيضا من وجود شظية داخل جسده لا يمكن إخراجها، وأنه يعتمد على بعض الأدوية المسكنة مثل المورفين لتخفيف الألم. وأفاد مصدر آخر أن بن نايف تلقى في السابق العلاج في مستشفيات في سويسرا في ثلاث مناسبات خلال السنوات الأخيرة، إلا أن رويترز لم تتمكن من تأكيد هذه المعلومة بشكل مستقل.

انقلاب في القصر

قرّر الملك التحرك قبيل اجتماع منتظر لمجلس الشؤون الأمنية والسياسية. وكان من المنتظر أن يبدأ هذا الاجتماع في الساعة الحادية عشر مساءً، ولكن قبل ساعات قليلة، تلقى بن نايف مكالمة هاتفية من محمد بن سلمان بدت في ظاهرها روتينية. وبحسب المصدر المقرب من محمد بن نايف، فإن بن سلمان قال له خلال هذه المكالمة أن الملك يريد مقابلته.

وفي الساعات الموالية لهذا اللقاء، الذي تم فيه استبعاد بن نايف، وقع إعلام هيئة البيعة، التي تضم أكبر أعضاء العائلة المالكة، عبر رسالة خطية باسم الملك. وورد في هذه الرسالة، التي كتبها مستشارو محمد بن سلمان في القصر، "إن بن نايف يعاني من مشاكل صحية وإدمان على الأدوية، ونحن نحاول منذ سنتين إقناعه بإيجاد علاج ملائم ولكن دون جدوى". كما جاء في هذه الرسالة، "بسبب هذه الوضعية الخطرة، نحن نرى أنه يجب إعفاؤه من منصبه، وتعيين محمد بن سلمان بدلا عنه".

وفي الأثناء، تمت قراءة هذه الرسالة عبر الهاتف لأعضاء هيئة البيعة، بينما تم الإبقاء على محمد بن نايف معزولا في إحدى الغرف طوال الليل، بينما صودر هاتفه الجوال، ومنع من التواصل مع مساعديه. وتم أيضا تغيير حراسه الشخصيين المنتمين لوحدة النخبة في وزارة الداخلية.

ولي العهد محمد بن نايف من السعودية يتحدث مع أحد أعضاء بعثته أثناء لقاء رفيع المستوى حول تدفق اللاجئين والمهاجرين، في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في مانهاتن، نيويورك في ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦.

بالإضافة إلى ذلك، تم إرسال مبعوثين لأعضاء الهيئة للحصول على توقيعاتهم، وهو الأمر الذي قام به كل الأعضاء البالغ عددهم ٣٤، باستثناء ثلاثة فقط، ما يعني أن الانقلاب نجح. وتم أيضا تسجيل المكالمات التي قام بها أعضاء هيئة البيعة، الذين ساندوا قرار تنحية محمد بن نايف، ثم عرضت هذه التسجيلات على هذا الأخير من قبل مستشار في القصر لإثبات قوة المعسكر المعارض له، بهدف إثنائه عن الإتيان بأي محاولة للمقاومة قد يقدم عليها هذا الأمير، البالغ من العمر ٥٧ سنة.

بحسب مصدرين سعوديين على علاقة بالعائلة المالكة، فإن ثلاثة أعضاء فقط من هيئة البيعة عارضوا الإطاحة بولي العهد، وهم" أحمد بن عبد العزيز وزير الداخلية السابق، وعبد العزيز بن عبد الله ممثل عائلة الملك الراحل عبد الله، والأمير محمد بن سعد النائب السابق لحاكم الرياض. ولكن تعذر التواصل مع هؤلاء الثلاثة للحصول على تعليق منهم. وبحلول الفجر، استسلم محمد بن نايف لمصيره، حيث قال لمستشار في القصر أنه مستعد لمقابلة الملك. وقد كان هذا اللقاء مقتضبا، ووافق خلاله بن نايف على التنحي وأمضى على وثيقة تنص على ذلك.

وفي هذا الإطار، ذكر هذا المستشار أنه عندما غادر محمد بن نايف قصر الملك، فوجئ برؤية محمد بن سلمان في انتظاره، وشرع هذا الشاب مباشرة في تقبيله واحتضانه بينما كانت الكاميرات تقوم بالتصوير. ومباشرة بعد نشر بيان كُتب مسبقا، يعلن فيه الملك عن قراره بتعيين ابنه كولي للعهد، وقع بث ذلك المقطع المصور في كل وسائل الإعلام السعودية والخليجية على مدى الساعات والأيام الموالية.

الإقامة الجبرية

لا يزال محمد بن نايف خاضعا للإقامة الجبرية منذ عملية الإطاحة به من أجل منعه من التحرك، ولا يُسمح له بتلقي زيارات من قبل أي شخص، باستثناء أقاربه، فضلا عن أنه لا يتلقى أي مكالمات هاتفية. وخلال الأسبوع الماضي لم يُسمح له إلا بزيارة والدته المسنة، مع مرافقته من قبل الحراس الجدد الذين تم تعيينهم. وذكر هذا المصدر أن محمد بن نايف يرغب في أخذ عائلته إلى سويسرا أو لندن، إلا أن الملك سلمان وابنه محمد قررا إجباره على البقاء، ولم يمنحاه أية خيارات.

من جهته، امتنع البيت الأبيض ووكالة الاستخبارات المركزية عن التعليق على هذه المعلومات. وذكر مصدر إداري رفيع المستوى أن واشنطن كانت على علم بأن محمد بن سلمان هو الابن المفضل للملك، إلا أن نواياه بشأن ولاية العهد كانت أمرا غامضا بالنسبة للأمريكيين. ولكن، يبدو أن الدفع بمحمد بن سلمان لولاية العهد كان خطوة منتظرة من قبل العديد من المسؤولين الغربيين والسعوديين، إلا أنها فقط جاءت قبل الموعد المنتظر، عبر إجبار بن نايف على التعجيل في الانسحاب.

ومنذ تولي الملك سلمان الحكم، كانت هناك إشارات واضحة على أن محمد بن سلمان يمتلك حظوظا أكبر من محمد بن نايف، وهو ما مهد الطريق للأمير الشاب للتفوق على ولي العهد، الذي كان يسبقه في الترتيب. وتجدر الإشارة إلى أن محمد بن سلمان حصل على صلاحيات غير مسبوقة، من والده المريض والبالغ من العمر ٨١ سنة. وبفضل هذه الصلاحيات، تمكن من إعادة توزيع المناصب الهامة في القطاعات السياسية والنفطية والأمنية والاستخباراتية، وكان ذلك يتم غالبا دون علم بن نايف.

ومنذ وصول والده للحكم، قبل سنتين، شرع محمد بن سلمان في وضع رجاله المخلصين في المناصب الحساسة. كما كان يتدخل في شؤون وزارة الداخلية التابعة لمحمد بن نايف، ويقوم بتعيين وترقية وطرد الضباط دون إعلام هذا الأخير.

وفي هذا الصدد، ذكرت نفس المصادر أن الصراع من أجل ولاية العهد بدأ في سنة ٢٠١٥، عندما تم حل هيئة التحقيق والادعاء العام التابعة لمحمد بن نايف ودمجها مع سلطات الملك. وهو ما حرَم ولي العهد حينها من تقديم مزايا للناس بشكل مستقل، والحصول بالتالي على دعمهم. وقد أتبعت هذه الخطوة بإقالة سعد الجابري، المستشار الأمني لمحمد بن نايف.

وعند وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، شرع محمد بن سلمان في تعزيز العلاقات مع واشنطن لإضعاف الدعم القوي، الذي كان محمد بن نايف يحظى به لدى مؤسسات الأمن والاستخبارات الأمريكية، بفضل نجاحه في محاربة تنظيم القاعدة. ومن هذا المنطلق، ذكر المصر المقرب من محمد بن نايف لوكالة رويترز، أن الانقلاب تم تنفيذه بعد أن نجح محمد بن سلمان في إقامة علاقة قوية مع صهر ترامب ومستشاره المقرب، جاريد كوشنير. في المقابل، امتنع المتحدث باسم كوشنير عن التعليق على هذه النقطة.

وفي ظل هذا الصعود المفاجئ لمحمد بن سلمان، توجد الآن توقعات لدى عديد الدبلوماسيين والسعوديين والمسؤولين العرب بأن الملك سلمان يستعد للتنحي عن الحكم لفائدة ابنه. ونقلا عن شاهد من داخل القصر، أورد مصدر سعودي، أن الملك سلمان سجل خلال الشهر الجاري بيانا يعلن فيه عن نقل الحكم إلى ابنه. ويمكن أن يتم نشر هذا التسجيل في أي وقت، وربما لن يتجاوز الأمر شهر أيلول/ سبتمبر.

*وكالة رويترز ٢٠١٧/٧/٢٣ :

السعودية أبلغت واشنطن قبل عزل «بن نايف».. ونشر التسريبات مثير للريبة

ما يحدث في العائلة المالكة لا يبقى اليوم بالضرورة داخل العائلة المالكة. ظهرت ثلاث قصص في كبرى وكالات الأنباء الأمريكية – نيويورك تايمز ورويترز وول ستريت جورنال – في تتابع سريع على مدار الـ٢٤ ساعة الماضية ركزت جميعها على سياسات العائلة المالكة السعودية. ويعتمد كل تقرير على مصادر سعودية تحكي وقائع ما حدث في تلك الليلة الدرامية التي خلع فيها الملك «سلمان» ابن أخيه «محمد بن نايف» من منصب ولي العهد ووضع ابنه «محمد بن سلمان» كوريث للعرش. وتشير أوجه التشابه الكثيرة بين التقارير الثلاثة أنها صحيحة في حين يشير توقيت نشرها إلى أن بعض أفراد الأسرة المالكة وقادة الحكومة في الرياض قرروا أن يتم نشر التقارير على نطاق واسع.

ومن غير المعتاد أن تقوم الأسرة المالكة بنشر تفاصيل خلافاتها الداخلية ناهيك عن فعل ذلك بطريقة منسقة. إن التعاقب السريع لهذه التقارير التفصيلية عن لعبة الإطاحة بولي العهد السابق هو رغبة في تأكيد لقوة ولي العهد الجديد. ورغم أنه كانت هناك بعض المخاوف في الرياض حول حكمه الوشيك لكن بفضل هذه التقارير بإمكاننا الآن أن نستكشف المزيد حول الطريق الذي ينتظر ولي العهد الجديد، والذي من المرجح أن يصبح ملكا أسرع مما كان يتوقع أي شخص.

ويتضح من التقارير أن «بن نايف» لم يكن يريد – ولا يتوقع – أن يتخلى عن منصبه. تمت هندسة مؤامرة الخلافة من قبل «بن سلمان» نفسه وربما كان يعمل عليها منذ فترة من الوقت. وظهرت تلميحات عن الخلاف بين الأمراء السابقين والأمراء الجدد منذ عام ٢٠١٢ عندما بدأ الشاب «بن سلمان» بأداء أدوار قيادية في الحكومة السعودية. لكن «بن نايف» لم يكن يتوقع أن تتغير قواعد الخلافة فجأة" كما أنه لم يتوقع أن يتم إزالته في مكانه بطريقة غير مشروعة. تصور المعلومات الجديدة «بن نايف» بأنه ضعيف ويسهل احتواؤه لكن التقارير المسربة ربما يكون تم تصميمها لتظهره على هذا النحو.

وخلافا لذلك، تشير التقارير إلى الثقل الطاغي الذي يتمتع به «بن سلمان» وإصراره على الصعود إلى السلطة، وهي السمات التي ظهرت لشخصيته خلال العامين الماضيين كوزير للدفاع وولي لولي العهد ورئيس مجالس اقتصادية متعددة ذات نفوذ. كما أن إزاحة «بن نايف» تشير إلى أن «بن سلمان» يمكن يحصل قريبا على موقع والده بمجرد أن تستقر الأمور في موقعه الجديد.

ويبدو أن الملك ليس وحيدا في دعمه لولي العهد الجديد. صوت ثلاثة أمراء فقط من هيئة البيعة المكونة من ٣٤ عضوا ضد الإطاحة بـ«بن نايف». إلا أن هذا الأمر لا يعني أن جميع الذين صوتوا لصالح ولي العهد الجديد يثقون به حتى الآن، فمن الصعب أن تعارض رغبة الملك في بلد مثل السعودية. وقد تكون السرعة التي أدخلت بها التغييرات في الخلافة قد مهدت الطريق أمام «بن سلمان»، الذي يحظى بالدعم الإجرائي المهم من هيئة البيعة، ولكنه لا يزال يفتقر إلى الثقة والدعم الحقيقيين.

وربما ينتهي مصير الأمراء الثلاثة الذين صوتوا ضد بن سلمان (عمه ووزير الدفاع الأسبق أحمد بن عبد العزيز – ونجل الملك الراحل عبد العزيز بن عبد الله وحاكم الرياض الأسبق محمد بن سعد) إلى الوضع تحت المراقبة للتأكد من ولائهم لـ«بن سلمان». وعلى الرغم من النفي السعودي، فمن المرجح أن «بن نايف» يخضع لرقابة مشددة وتحدد إقامته داخل القصور الملكية وهو ما أكدته التقارير الصادرة مؤخرا. ويشير هذا التحجيم لخطوات ولي العهد السابق إلى المخاوف من وقوع انقلاب مضاد على الرغم من أن هذا الاحتمال يبقى مستبعدا استنادا إلى كون الملك وولي العهد الجديد سوف يكونان متيقظين لرصد أي ملمح من ملامح المعارضة للتغييرات الجديدة. ولكن وضع زعيم مؤثر مثل «بن نايف» تحت الإقامة الجبرية ينم عن مخاوف بشأن شعبيته الراسخة.

وتشير التقارير أن الولايات المتحدة أبلغت بالتغييرات قبل أسبوع من وقوعها عبر مبعوث ملكي غير معروف نسبيا اسمه «تركي الشيخ». ونفي الديوان الملكي حدوث أي اتصال مع واشنطن. ولكن التقارب بين ولي العهد الشاب والملك «سلمان» وإدارة الرئيس «دونالد ترامب»، وخاصة بين «بن سلمان» ومستشار ترامب وصهره «جاريد كوشنر»، يعطي مصداقية لإمكانية إبلاغ الولايات المتحدة قبل الموعد المحدد.

في حين أن البعض في واشنطن يشعرون بالقلق إزاء الصعود السريع للأمير الشاب، فإن إدارة «ترامب» راهنت على قدرة المملكة العربية السعودية على دفع دول الشرق الأوسط إلى تبني مبادرات مكافحة الإرهاب، وهي أهم أولويات الإدارة الجديدة. وظهرت دلائل هذه الثقة واضحة بمجرد الكشف عن ملامح أزمة قطر، حيث دفع «بن سلمان» حملة عزل عدوانية ضد قطر باسم مكافحة الإرهاب، مدفوعا جزئيا بإيمان في غير محله بالدعم الأمريكي غير المشروط لبلاده. وربما كان «بن نايف» قادرا على نزع فتيل التوتر نظرا لمواقفه الأكثر اعتدالا تجاه قطر.

وربما تكون المعلومة الأكثر أهمية في التسريبات هي ما كشفت عنه رويترز أن الملك قد سجل بالفعل رسالة تنازل فيها عن السلطة لابنه من المرجح أن يتم بثها خلال الأشهر المقبلة. وإذا حدث ذلك فإن المملكة سوف تواجه لحظة فاصلة. ومع صغر سنه وعدم وجود خليفة واضح له، ربما يكون أمام «بن سلمان» أكثر من نصف قرن لإعادة تشكيل المملكة وعلاقاتها مع العالم. من خلال الإسراع بنقل العرش، فإن الملك سلمان يحاول حماية نجله الشاب من المعارضة بينما يزال على قيد الحياة.

واستنادا إلى سجله الحافل حتى الآن، سيكون عصر «بن سلمان» سريعا ومثيرا للجدل. يواجه بن سلمان بالفعل عددا من التحديات، ليس أقلها دفع المملكة من خلال التنويع الاقتصادي العدواني وسط تراجع هيكلي في أسعار النفط. وهناك تحدي احتواء النشاط الجهادي السني والمعارضة الشيعية في المملكة وتلبية المطالب الاجتماعية للسكان الشباب الذين لم يضعوا ثقتهم الكاملة بعد ولي العهد الجديد. سوف يكون «بن سلمان» محميا بوجود والده لفترة من الوقت، ولكن في نهاية المطاف فإنه سوف يواجه وحده حقبة جديدة وصعبة للغاية من عمر المملكة.

*< ستراتفور > ٢٠١٧/٧/٢٣ :

هل نحن أمام "انقلابٍ أبيض" غير مُفاجئ ؟

*عبدالباري عطوان

يَصعب علينا، وربّما على غيرنا أيضًا، التأكّد من صحّة التسريبات الغربية "المُتناسلة" التي نشرتها وكالة الأنباء العالمية "رويترز"، وقالت فيها أن العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز الذي يَستعد لمُغادرة البلاد لقضاء إجازة قد تطول في مدينة طنجة (شمال المغرب) بعد يومين، قد سجّل شريطًا مُصوّرًا يتضمن تنازله عن العرش لابنه الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد، وأن بث هذا الشريط ربّما يتم في شهر أيلول (سبتمبر) المُقبل، ولكن القرار الأخير والأحدث الذي أصدره العاهل السعودي مساء أمس الخميس، باستحداث جهاز "رئاسة أمن الدولة" الذي سيتبع لمجلس الوزراء، أي للملك شخصيًا، ربّما يكون الخُطوة التمهيدية الأخيرة لهذه الخُطوة، أي التّنازل عن العرش.

هذا المرسوم الملكي بإنشاء هذا الجهاز الأمني، وإلحاق كل المُؤسّسات الأمنية الأخرى به، بما في ذلك القوّات الخاصّة، ووحدة مُكافحة الإرهاب، وفرع التحقيقات، يعني نزع جميع الصّلاحيات الأمنية المُهمّة من وزارة الدّاخلية، وتحويلها إلى وزارة "بروتوكولية" تنحصر مهامها في قضايا المُرور، ومُكافحة الجريمة والمُخدّرات، وما شابه ذلك من أمور جنائية.

***

صحيح أن وزارة الدّاخلية ظلّت محصورةً في أسرة الأمير نايف بن عبد العزيز بعد الإطاحة بنجله وخليفته الأمير محمد بن نايف ولي العهد "المَعزول"، وتعيين ابن شقيقه عبد العزيز بن سعود بن نايف في هذا المنصب، لامتصاص غضب هذا الفرع من الأسرة بعد عزل محمد بن نايف من ولاية العهد، وكل مناصبه الأخرى، وفرض الإقامة الجبرية عليه في قصره في مدينة جدّة، في "انقلابٍ صامت"، ولكن الصّحيح أيضًا أنه، وبعد نقل جميع صلاحياتها الأمنية إلى الهيئة الجديدة، باتت وزارة "منزوعة الدّسم" وبلا مخالب أو أنياب، وهي الوزارة التي كانت الأهم في الدّولة، وصمّام الأمان لاستقرارها، ووجود الأُسرة الحاكمة.

تعيين الجنرال عبد العزيز الهويريني، رئيسًا لجهاز "أمن الدّولة" الجديد، ربّما يكون إجراءًا انتقاليًا مُؤقّتًا، لأن الجنرال الذي عمل مُستشارا للأمير بن نايف، ويَعرف جيّدًا مفاصل وزارة الدّاخلية، ويملك كفاءة عالية في الحِفاظ على أمن البلاد ومُحاربة الإرهاب، الأمر الذّي جعله مصدر ثقة للأجهزة الأمنية الأمريكيّة التي تعاونت معه، ولا نستبعد أن يتم إعفاؤه من منصبه فور إكمال مُهمّته الجديدة في وضع هيكلية الجهاز الأمني الجديد، خاصّةً بعد تردّد تقارير غير مُؤكّدة بوضعه تحت الإقامة الجبرية بعد عزل الأمير بن نايف.

الجنرال الهويريني، بحُكم كونه من عامّة الشعب، وليس من الأسرة الحاكمة، لا يُشكّل خطرًا على الملك المُقبل، أي الأمير محمد بن سلمان، ولكن قُربه من الأمير بن نايف، وقبلها والده، لا يبعث على الاطمئنان، ولا يُوحي بالثّقة، لأن الأمير بن سلمان يُفضّل، وبالنّظر إلى تعيينات سابقة، العمل مع رجاله فقط، خاصّة في المناصب الأمنية والعسكرية الحسّاسة، وهذا الأمر غير مُفاجيء في منطقة الشرق الأوسط المعروفة بانقلاباتها وحُروبها وثوراتها والتدخّلات الخارجية، والأمريكيّة بالذّات في شؤونها الداخلية والخارجية معًا.

لا نختلف مُطلقًا في هذه الصحيفة "رأي اليوم" مع مُعظم الآراء، إن لم يكن كلها، التي تقول أن الأمير بن سلمان، وبعد هذا المرسوم، عمل على تركيز كل السّلطة السّعودية ومؤسساتها بين يديه وأنصاره، في سابقة لم تعرفها الأسرة السّعودية مُنذ سيطرتها على الحُكم، حيث جرى العُرف على توزيع دائرة المُشاركة فيه، أي الحُكم، على مُعظم أجنحتها، وتحقيق توازن في هذا المضمار، والسّعودية اليوم هي غير السّعودية التي نعرفها، وهذا لا يعني أنّها أفضل أو أسوأ، فالسّنوات القليلة المُقبلة، وفي ظِل حُروبها الحاليّة في اليمن، وربّما القادمة في قطر، هي التّي ستُجيب على هذا السّؤال.

عملية التّهميش لم تمس بعض أجنحة العائلة، وأبناء الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود الأحياء، ونسبة كبيرة من أحفاده فقط، وإنّما بعض أبناء الملك سلمان، أشقاء الأمير محمد، ولي العهد، باستثناء أخيه خالد الذي جرى تعيينه سفيرًا في واشنطن، ولم يتم تعيين الأشقّاء الآخرين حتى الآن، مثل سلطان، وعبد العزيز، وفيصل، إلا في مناصب "ثانوية" في نظرهم والكثيرين غيرهم.

حتى قائد الحرس الملكي الفريق حمد العوهلي، المَعروف بولائه للملك والأسرة، أُطيح به من منصبه، وجرى تعيين الفريق أول سهيل المطيري خلفًا له، وكأنّ الأمير محمد بن سلمان يقول هذا هو رئيس حرسي الملكي المُستقبلي.

المملكة الآن حسب توقّعاتنا تنتظر مرسومًا أو إعلانًا واحدًا فقط، وهو أن يصحو الناس فجر أحد الأيام، أو في ساعةٍ مُتأخّرةٍ من الليل، على بيانٍ صادرٍ عن الديوان الملكي يُعلن تنازل خادم الحرمين عن العرش لابنه محمد بن سلمان، ويدعو أعضاء الأسرة الحاكمة وكِبار مُوظّفي الدّولة، ورجال الدّين والمُواطنين إلى مُبايعته، ولا نعتقد أنّ هذا اليوم بات بعيدًا.

هل سيكون هذا الانتقال للسّلطة بالسّلاسة "المُعلنة" نفسها التي حدثت عندما تمّت الإطاحة بوليين للعهد (الأمير مقرن ومحمد بن نايف في غُضون عامين)؟، لسنا من المُنجّمين وقُرّاء الكف، ولكن لا نستبعد أي من الاحتمالات المَطروحة، وما أكثرها هذه الأيام.

*رئيس تحرير صحيفة (راي اليوم) اللندنية ٢٠١٧/٧/٢٣ :

أبرز ما "تفرّد" به الرئيس التركي بجولته الخليجية

اجتمع الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الاثنين، مع أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، بعدما وصل أردوغان إلى الدوحة، قادما من الكويت، في ختام جولته الخليجية التي بدأها الأحد بزيارة المملكة العربية السعودية.

ومن المقرر أن يبحث أردوغان وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني " العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها، إضافة إلى مستجدات الأزمة الخليجية،" حسبما نقلت وسائل الإعلام التركية الرسمية.

نعرض عليكم بعض ما وصفته هيئة الإذاعة والتلفزيون التركية الرسمية "TRT" بـ"الانفرادات" في جولة أردوغان الخليجية لبحث أزمة قطر:

١. يعد أردوغان أول رئيس يزور قطر منذ زيارة أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، للدوحة في ٧ يونيو/ حزيران الماضي ضمن جهود الوساطة لحل الأزمة.

٢. يعد أردوغان أول رئيس دولة يقوم بنفسه بجولة خليجية لدعم وساطة أمير الكويت، والسعي لحل الأزمة الخليجية، حيث أرسلت كل الدول التي دخلت على خط دعم الوساطة إما مبعوثين أو وزراء خارجيتها.

٣. تعد تركيا الدولة الوحيدة التي قام مسؤولوها بجولتين منفصلتين لحل الأزمة، فإضافة إلى الجولة الحالية للرئيس التركي، سبق أن قام وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، في الفترة ما بين ١٤ و١٦ يونيو/ حزيران الماضي جولة شملت قطر والكويت والسعودية.

٤. يعد أردوغان أول مسؤول دولي يقوم بجولة لحل الأزمة بعد الخطاب الذي وجهه أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الجمعة الماضية، والذي أكد فيه استعداد دولته للحوار وشدد على أن أي حل للأزمة يجب أن يحترم السيادة و"ألا يكون في صيغة إملاءات."

٥. يعد أردوغان، الرئيس الدوري لمنظمة التعاون الإسلامي، أرفع مسؤول على مستوى العالم الإسلامي يدخل على خط الوساطة.

٦. شهدت الجولة عقد أول لقاء بين أردوغان وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بعد أن أصدر العاهل السعودي مرسوماً ملكياً في ٢١ يونيو/ حزيران الماضي بتعيينه ولياً للعهد. وتم خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وسبل تعزيزها، بالإضافة إلى بحث آخر مستجدات الأحداث في المنطقة، وبخاصة السبل الكفيلة بمكافحة الإرهاب.

*CNN ٢٠١٧/٧/٢٤ :

أمريكا تشكر قطر على دورها المحوري في مكافحة الإرهاب

استقبل حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى بمكتبه بقصر البحر الاثنين، سعادة الجنرال جوزيف ليونارد فوتيل قائد القيادة المركزية الأمريكية الوسطى والوفد المرافق له بمناسبة زيارتهم للبلاد.

جرى خلال المقابلة استعراض العلاقات الثنائية الستراتيجية بين البلدين الصديقين ولاسيما في مجال التعاون الدفاعي وأوجه دعمها وتعزيزها، حيث تناول الحديث العمليات المشتركة للقوات المسلحة القطرية والقوات الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب والتي تستهدف دعم جهودهما في المساهمة بحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة، وشكر سعادة الجنرال سمو الأمير على دور قطر المحوري في هذا المجال.

كما تم تبادل وجهات النظر حول عدد من الموضوعات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

*وكالة الانباء القطرية ٢٠١٧/٧/٢٤ :

أردوغان في الخليج: في ما هو أبعد من أزمة قطر!

* محمد قواص

حوافز الرئيس التركي في زيارته للمنطقة تتجاوز مسألة النزاع مع قطر. تبدو المسألة القطرية بعيدة عن أن تكون في صدارة الأجندة التركية، كما داخل محددات المنظومة الأمنية الستراتيجية لتركيا.

يمثل إعلان الرئاسة التركية عن جولة سيقوم بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في ٢٣ و٢٤ من الشهر الجاري، تقوده إلى السعودية وقطر والكويت، تطورا لافتا في مسألة ارتباط أنقرة بالنزاع الخليجي مع قطر.

فإن يتوجّه الرئيس التركي شخصيا بعد فشل وزير خارجيته مولود جاويش أوغلو في تحقيق أي إنجاز أثناء جولته الخليجية في يونيو الماضي، وعقب إرسال تركيا قوات عسكرية إلى قاعدتها في قطر، فإن ذلك يعكس حرجا تركيا بدأ يرى في مقاربة أنقرة للأزمة القطرية اصطفافا فيه من العجلة ما لا يعزز الموقف القطري، وفيه من الانحياز الغريزي ما يقوض علاقات تركيا بمنطقة تتقاطر دول العالم أجمع على التموضع حولها.

ولا يمكن إدراج زيارة أردوغان للسعودية والكويت وقطر إلا بصفتها مدخلا بات مطلوبا للنزول عن شجرة صعد أردوغان عاليا إلى قمتها بروح انفعالية لا تتوافق مع سلوك الدول الكبرى.

ولا يمكن أن نتصور أن الرئيس التركي ذاهب شخصيا لتعزيز الموقف القطري أو لاستطلاع أسباب الخلاف التي باتت علنية مكشوفة اطلع وزير الخارجية التركي على حيثياتها مباشرة بلقائه مع المسؤولين السعوديين.

والأرجح أن الرجل الأول في تركيا قد يأتي حاملا لديباجة حلّ تؤسس لتنازلات ممكنة للدوحة تقدمها بمعونة من تركيا "الحليفة"، على نحو يجعل منه (أي أردوغان) بطل تسوية تعيد تصويب موقع تركيا لدى دول مجلس التعاون الخليجي. وما يعزز هذا الاحتمال أن أردوغان استبق زيارته للمنطقة باتصال مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، لعل في المداولات الهاتفية ما يمهد لترتيبات تحاكي أهداف الزيارة.

ولئن يطرق أردوغان باب الرياض بصفتها بوابة دول المقاطعة الأربع (مع الإمارات ومصر والبحرين)، فهو يتحرى مقاربة تجعل سعيه مقبولا من قبل مصر والإمارات اللتين يأخذ التناقض التركي معهما جوانب أكثر حدة وعلنية.

ولا ريب أنه كان لافتا حرص الرياض وأنقرة على تجنب أي صدام علني دبلوماسي، على الرغم من أن إرسال قوات تركية إلى قطر في ظروف الخلاف مع الدوحة، لا يمكن إلا اعتباره من قبل الرياض والدول الخليجية سلوكا تصعيديا مريبا يخصب الأزمة الحالية بجرعات عسكرة لم تلمّح إليها دول المقاطعة في العناوين الكبرى للأزمة، ولا في لائحة المطالب التي تم نشرها.

حافظت أنقرة منذ اللحظات الأولى لانفجار الأزمة مع قطر على مقاربتين متوازيتين.

الأولى تجاهر بالوقوف خلف قطر ودعم موقفها سياسيا وإعلاميا وعسكريا. والثانية مراعاة الجانب السعودي وتأكيد التعويل على قدرة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز على اجتراح الحل الأمثل للخروج من الأزمة.

بالمقابل لم تصعّد الرياض لهجتها الدبلوماسية ضد أنقرة، وعمدت إلى التقليل من أهمية الموقف التركي من هذه الأزمة، واعتباره هامشيا مقارنة بمواقف الدول الكبرى وحجيج وزراء خارجيتها باتجاه المنطقة. وبالتالي فإنها (أي الرياض) وقفت في التعامل مع الموقف التركي على مسافة تتيح لأنقرة إعادة التموضع وتصحيح أداء منحاز في أمر هو من خصوصيات البيت الخليجي وحساسياته.

بيد أن أردوغان الذي يضع جولته المقبلة في الخليج في إطار وساطة يقوم بها لإصلاح ذات البيْن داخل مجلس التعاون الخليجي، يدرك أن تركيا لم تعد مؤهّلة، بعد موقفها الصريح المنحاز إلى جانب قطر، بأن تلعب بمهارة دور الوسيط بالمعنيْين السياسي والحرفي للكلمة.

وبالتالي فإن الرئيس التركي يأتي إلى المنطقة تحت عنوان بحث أزمة قطر من أجل هدف آخر يروم إعادة ترميم علاقات بلاده مع المنظومة الخليجية عامة والسعودية بوجه خاص، ذلك أن أردوغان أدرك أن الرياض وحلفاءها في المنطقة باتوا يشكلون تيارا إقليميا له امتداداته الدولية، وأنه من الحكمة عدم خسارة علاقات بلاده ونظامه السياسي للعلاقات الاقتصادية والسياسية والجيوستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وهو الذي يراقب بقلق تصدّع علاقات أنقرة مع موسكو وواشنطن، وتراجعها مع الاتحاد الأوروبي، كما تقلّص نفوذ بلاده داخل التطورات الجيوستراتيجية الحالية والمقبلة في العراق وسوريا.

في هذا الإطار ستستقبل الرياض أردوغان من موقع قوي يعبّر عن وحدة موقف الدول المقاطعة من المسألة القطرية، وعن عجز العواصم الكبرى بمواقفها ومصالحها ومناوراتها وزيارات موفديها عن إحداث أي مرونة تتجاوز روح القطيعة التي أُطلقت منذ ٥ يونيو الماضي، ويعبر أيضا عن الأداء البراغماتي الذي تعاطت به السعودية مع الموقف التركي دون أي انفعال أو سلبية في مواجهته، بما في ذلك الزيارة التي قام بها الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير خارجية البحرين، القريبة من السعودية، إلى أنقرة في ١٠ يونيو الماضي على الرغم من الموقف التركي.

وستستقبل الرياض أردوغان وهي تعرف ما قالته لوزير خارجيته وما حمّلته إياه من مواقف نقلها بدقة إلى رئيسه، وهي تدرك جسامة الشطط العسكري الذي ارتكبته أنقرة بإحياء وتفعيل القاعدة التركية في قطر في هذه الظروف الحرجة بالذات.

غير أن حوافز الرئيس التركي تتجاوز في زيارته للمنطقة مسألة النزاع مع قطر. تبدو المسألة القطرية بعيدة عن أن تكون في صدارة الأجندة التركية داخل المشهديْن الإقليمي والدولي، كما داخل محددات المنظومة الأمنية الستراتيجية لتركيا.

يشي الاستفتاء الذي من المزمع أن يجريه إقليم كردستان العراق في ٢٥ سبتمبر المقبل، إضافة إلى التحوّلات الدولية المجمعة على حماية القوات الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي المنضوية داخل "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، بأن تطورا ستراتيجيا كبيرا هو قيد الإعداد ويهدد السكينة التي فرضتها اتفاقات سايكس – بيكو على الحدود الجنوبية لتركيا.

وواضح من خلال يوميات الصراع في المنطقة أن موقف أنقرة وطهران الرافض، بأي شكل من الأشكال، لإنشاء كيانات كردية سياسية في المنطقة، لم يعد كافيا ولا يرقى إلى مستوى جدية ما يُحاك دون موقف عربي واضح تقوده السعودية.

وواضح أيضا أن استضافة الإعلام السعودي الورقي والتلفزيوني في الآونة الأخيرة لقيادات كردية، لا سيما من سوريا، للإدلاء بوجهات نظر، فهمتها تركيا تماما واعتبرتها، على الرغم من إمكانية أن تندرج ضمن إطار رد الفعل الظرفي المؤقت على موقف أنقرة من قضية قطر، تؤسس لمزاج عربي جديد قد لا يرى في الحراك الكردي ما يستدعي موقفا معاديا بالمستوى الذي تحتاجه تركيا لوقف التطور الكردي الجديد في المنطقة.

لا يبدو أن أردوغان قادر على استدعاء موقف عربي للمسألة الكردية في ظل الأزمة التي تعيشها المنطقة مع قطر. ولئن يتمحور الصراع الحالي حول قطر والدول الأربع المقاطعة، إلا أن العالم العربي برمته متأثر بهذه الأزمة ولا يمكن أن يدلي بدلو سليم وصحيح فيه كثير من الإجماع حول مسائل تتعلق بموقف المنطقة برمتها من قضايا الأمن الستراتيجي العام، دون حلّ المسألة القطرية، والتوصّل إلى صيغة تزيل التوتر العام داخل المنظومة السياسية العربية.

قد يجوز القول إنه بات من مصلحة أردوغان ليس الوقوف مع قطر والتحيز لموقفها، بل استخدام نفوذ تركيا هذه المرة لدى الجانب القطري للخروج بتسوية تزيل كثيرا من عوائق التسوية، بما في ذلك حل مسألة العلاقة مع الإسلام السياسي ومصير شخصيات ترد أسماؤها في مداولات ما هو مطلوب من قطر.

وقد يجوز القول أيضا إن مصلحة تركيا وأمنها الستراتيجي، سواء كان أردوغان وحزبه حاكمين لتركيا أم لا، تتطلب تجاوز الالتصاق بمصير تيارات وجماعات وشخصيات بعينها. أمر كهذا قد يناقشه أردوغان مع الدوحة مطولا، لعل في قناعات تركيا ما يطوّر قناعات قطر.

*صحافي وكاتب سياسي لبناني

*العربي الجديد ٢٠١٧/٧/٢٤ :

مرحباً بأردوغان الحق في دوحة الخير

منذ تفجر الأزمة الخليجية (المصطنعة) وتداعياتها –المؤسفة والمخجلة – التي جسّدها فرض الحصار الظالم على قطر، تميز الموقف التركي بالمسؤولية الأخلاقية في اختياره الانتصار للحق والوقوف إلى جانبه، انسجاماً مع سياسة تركيا في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان التي تدمغها مساعي لمِّ الشمل ووحدة الصف الإسلامي.وفي هذا الإطار تأتي الجولة الخليجية التي بدأها بالأمس الرئيس أردوغان"

ضمن المساعي المحمودة والمشكورة للدبلوماسية التركية" المعززة للجهود الكويتية التي بادر بها –حكيم العرب– سمو الشيخ صباح الأحمد الجابرالصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة، انطلاقاً من مسؤوليته القومية وحرصه على حفظ وحدة الصف الخليجي ضمن منظومته الإقليمية. تشمل جولة الرئيس أردوغان السعودية والكويت ويختتمها بزيارة قطراليوم.

والمؤكد أن الرئيس أردوغان عندما يحلُّ على الدوحة اليوم، فإنه يحلُّ في بيته الثاني شقيقاً مسلماً مهموماً بآلام وقضايا أمته الإسلامية وتطلعاتها وآمالها، وهو ما يكسب السياسة الخارجية التركية مزيداً من التقدير، سواءً على صعيد العلاقات القطرية التركية التي حرصت القيادة القطرية ممثلة في حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أميرالبلاد المفدى على السمو بها ودفعها نحو فضاءات أوسع توثق علاقات البلدين وتعود بالنفع على الشعبين الشقيقين، أو داخل المحيط الإسلامي الأوسع، حيث تترأس تركيا الدورة الحالية لمنظمة التعاون الإسلامي.

لا شك أن قطر تنظر ببالغ التقدير لتلك الزيارة والجولة، ويتطلع شعبها في نفس الوقت إلى أن يتجاوب مع أهدافها وغاياتها النبيلة والراقية دول الحصار" لطي تلك الصفحة على أساس احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، وهي المبادئ التي طرحتها الدبلوماسية القطرية بوضوح منذ تفجر الأزمة.

مرحباً بأردوغان الحق في دوحة الخير.

*افتتاحية صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠١٧/٧/٢٤ :

دروس من الأزمة الخليجية للجميع

*د. عبدالحميد الأنصاري

تعلمت قطر من دروس المحنة كثيراً، فالمحن هي تحديات، كما أنها فرص واعدة لمن يحسن اغتنامها، اليوم تتبنى قطر مشروعاً ستراتيجياً ضخماً، بتكلفة ١,٦ مليار ريال قطري لبناء مخازن للأمن الغذائي، على مساحة ٥٣٠ ألف متر مربع بميناء حمد، ويضم هذا المشروع ٣ مصانع للأرز والسكر والزيوت، تكفي احتياجات ٣ ملايين نسمة سنوياً، مدة سنتين ونصف.

من أهم الدروس المستفادة من الأزمة الخليجية بين قطر وشقيقاتها الثلاث الخليجيات، سواء لقطر أو لغيرها من دول مجلس التعاون، ضرورة الاستقلال الاقتصادي، بالاعتماد على الذات، لاسيما في مجال الأمن الغذائي، فقطر على سبيل المثال، وعلى الرغم مما تمتلكه من موارد وإمكانات مالية هائلة، وما تقوم به من استثمارات فلكية في الداخل والخارج، وما لديها من أرصدة في المصارف الوطنية والدولية، فإن إنتاجها الوطني من المواد الاستهلاكية، الغذائية بصفة خاصة، لا يغطي إلا نسبة قليلة من احتياجاتها المحلية، مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على ما تستورده من الخارج، السعودية والإمارات بالذات، ومن هنا تكمن ضرورة التركيز على أولوية تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الاستهلاكية الضرورية، لأن الاعتماد على الاستيراد الخارجي، وبخاصة في هذه المواد، يعرض الدولة للضغوط الخارجية بهدف التأثير على استقلالية قرارها السياسي –طبقاً للكاتب الموريتاني إسلمو ولد سيدي أحمد – وهذا ما رأيناه، فعلاً، في حالة قطر، حيث استطاعت التغلب على هذا التحدي بفضل مواردها الكبيرة، ونجحت في تجاوز المِحنة التموينية سريعاً عبر تسخير جسر الشحن الجوي، وإن بكلفة أعلى.

تعلمت قطر من دروس المِحنة كثيراً، فالمحن هي تحديات، كما أنها فرص واعدة لمن يحسن اغتنامها، اليوم تتبنى قطر مشروعاً ستراتيجياً ضخماً بكلفة ١,٦ مليار ريال قطري لبناء مخازن للأمن الغذائي، على مساحة ٥٣٠ ألف متر مربع بميناء حمد، ويضم المشروع ٣ مصانع للأرز والسكر والزيوت، ويكفي إنتاج هذه المصانع ٣ ملايين نسمة سنوياً، ولمدة سنتين ونصف، انطلاقاً من أن المخزون الستراتيجي الغذائي مسألة أمن قومي.

ومن ناحية أخرى نشطت وزارة البلدية والبيئة لتوفير الدعم الكافي لرفع القدرة الإنتاجية المحلية من الخضراوات والفواكه والمواد الغذائية، وتوفير كل المستلزمات الزراعية، عبر خطة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وأخذت الحماسة مواطنين قطريين، أصحاب مزارع، في تحد للحصار والمقاطعة، معلنين استعدادهم لتحقيق الاكتفاء الذاتي لا في الخضار والفواكه فقط، بل أيضا في اللحوم والدجاج والبيض والأسماك، شريطة زيادة الاستثمار الزراعي، وتقديم المزيد من الدعم لمنتوجات أكثر من ١٤٠٠ مزرعة مرخصة، وإنشاء أسواق حديثة ومكيفة للخضار والفواكه.

لقد تعلم رجال الأعمال القطريون من دروس المِحنة، درساً ثميناً، طبقاً لرجل الأعمال القطري، الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني، مدير مجموعة محمد بن حمد القابضة، الذي صرح بقوله: إن الدرس الكبير الذي تعلمناه كرجال أعمال، هو أن الاستثمار في الداخل أفضل استثمار، متوقعاً دوراً أكبر للقطاع الخاص، في توفير المواد والمنتجات الغذائية المحلية.

ولعل الدرس القطري، كان محفزاً للكاتب العُماني زاهر بن حارث المحروقي، لمطالبة حكومته بالإفادة منه، بالعمل على الاستقلال الاقتصادي في الغذاء والماء والدواء والملبس وأدوات البناء وقطع غيار السيارات والمعدات إلخ... والتركيز على الزراعة والصناعات الغذائية، والاستيراد المباشر، وإعادة ترتيب البيت العُماني من الداخل، بتبسيط الإجراءات، والقضاء على الفساد والمحسوبية والبيروقراطية المعوقة للاستثمار.

ختاماً:

لعل أهم دروس الأزمة الخليجية للجميع، أن الاهتمام بالداخل، وإعادة ترتيب البيت الداخلي، له الأولوية في الاهتمام وفي الاستثمارات الوطنية من الدولة والقطاع الخاص، ومهما حققت دولنا نجاحات خارجية، فإنها لا تكتمل إلا بنجاحات تعكسها الأوضاع الداخلية، في تحسين أكبر للخدمات والمرافق، وفي تجويد نوعي للتعليم، وفي تطوير أعلى للخدمات الصحية، وفي تشريعات سياسية واجتماعية أكثر انسجاماً مع متغيرات العصر، وفي بنية تحتية خليجية أفضل، وفي بيئة صحية أرقى، وفي مناخ اجتماعي أكثر انفتاحاً وتسامحاً، أطمع أن تكون «المواطنة» هي العملة الرئيسية في التداول الاجتماعي والسياسي الخليجي، لا الهويات الضيقة والانتماءات القبلية والطائفية، أطمح إلى أن تحظى جميع مكونات مجتمعاتنا بنفس تكافؤ الفرص والامتيازات القانونية والدستورية على قدم سواء، أطمح أن نتجاوز الحواجز القبلية والطائفية كما تجاوزتها مجتمعات الدول المتقدمة، أطمح إلى تشريع أسرة خليجي متصالح مع روح العصر، وإلى خطاب ديني منفتح على الثقافات، وخطاب إعلامي ينشر التسامح ويحفز شبابنا على العمل والإنتاج والإبداع.

*كاتب قطري

*صحيفة (الجريدة) الكويتية ٢٠١٧/٧/٢٤ :

الكيـــان الخليجي الفـــاشـــل

* محمد الحسن المهندي

عندما اجتمع في ثمانينات القرن الماضي زعماء الخليج آن ذاك رحمهم الله جميعا وأسكنهم فسيح جناته وأطال الله في عمر من بقي منهم لتكوين كيان خليجي يضم أبناء الخليج، يتحدون فيه صفاً واحداً ضد الأطماع المحيطة الطامعة بثروات الخليج، ويكونون كالبنيان المرصوص لإيمانهم الشديد بأن في الإتحاد قوة وفي الفرقة ضعف شديد، وخصوصاً آن ذاك كانت هناك حرب كبرى بين العراق وإيران وساعد على ذلك وجود عوامل مشتركة بين شعوب الخليج وصلة قرابة وقواسم كثيرة والأهم المصير الواحد ؟؟ وقد فرح أبناء الخليج ورحبوا بهذا الاتحاد ترحيباً حارا وزادت اللُحمة والمحبة وترسخ لديهم شعور كبير وآمال وأماني عريضة وأحلام ليس لها حدود بأنهم شعب واحد يرحم كبيرهم صغيرهم على مبدأ عدم التدخل في شئون وسيادة الغير ؟؟ وتمضي السنون بين جزر ومد وكلما تمضي سنة نقول السنة القادمة سوف نكون أفضل والوضع يبقى على ما هو عليه مظهر احتفالي لا أكثر ولا أقل وكان أبرز انجازاته نعمان وأفتح يا سمسم ؟؟ وتمر السنون، سنة تلو الآخرى لا إنجازات تُذكر سوى الخلافات بين فينة وأُخرى على الأدوار التي يريدها البعض حكراً عليه ليس مكان للآخرين فيها سوى الشقيق الأكبر الى تغنينا به لسنين كثيرة؟!

فقد ملأ الحقد والحسد قلوب البعض عبر السنين الطويلة من عمر المجلس وبانت المكايد والخلافات الحدودية من الشقيق الأكبر الذي لم يخف أطماعه في جيرانه وخاصةً قطر الذي لم يكن لها ودا قط والتي تفردت بمواقف عجز عنها الكبير والصغير في مجلس التعاون وبانت الغيرة عليهم وبرزت لنا ثعالب كثيرة في ثياب الواعظين وانفجر علينا بركان الحقد الذي كانوا يخفونه وخصوصاً بعد اكتشافات الغاز الضخمة وفوز قطر بالأسياد ؟!! من هنا بدأ ت المؤامرات والدسائس علينا تأخذ أشكالا عدة وأهمها اسقاط الحكم في قطر الذي حاولوا أن يسقطونه مرات عدة ولكن الله سبحانه فضحهم على رؤوس الأشهاد وخابت مساعيهم ووقف لهم الشعب القطري خلف أمير طيب السيرة والسريرة صفاً واحداً،،، ففشلت مخططاتهم الخبيثة كعادتها وبرزت لنا إمارة أبوظبي بمؤامرات يندى لها الجبين وأكاذيب وافتراءات ليس لها من الإعراب مكان سوى قلة المروءة ؟؟ وشاطرها كذباً وافتراء الجانب السعودي والبحريني المغلوب على أمره ورهطٌ قليل من الدول الفقيرة التي تعيش على موائد اللئام ؟؟

فماذا جنوا من كل هذا سوى الخزي والعار والخسائر الاقتصادية والسياسية وقطر صامدة شامخة كالجبال لا تهزها رياح الخيانة وانطبق عليهم لقد جنت على نفسها براغش ؟؟

فالعالم جميعا عرف الحقيقة التي يتجرعون مرارة قسوتها وفقدوا بها مصداقيتهم وأصابوها بمقتل ؟!!

*صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠١٧/٧/٢٤ :

دولة «الإخوان» القطرية

*د. عبدالله محمد الشيبة

منذ اندلاع الأزمة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية من جانب ونظام الحكم في قطر من جانب آخر، والمواطن العربي تتكشف له يومياً حقائق صادمة عن الدور القطري طيلة عقدين ونيف في نشر الفتن وخلق الأزمات ودعم الجماعات الإرهابية في المنطقة، وعلى رأسها «الإخوان المسلمون»، ولعل ما أعلنه المواطن الإماراتي عبدالرحمن السويدي مؤخراً عن دور «الإخوان» في دول مجلس التعاون الخليجي عامة وقطر خاصة قد ساهم في تشكيل رأي عام عربي موحد إزاء الدور الإرهابي لجماعة «الإخوان» في المنطقة وبأن الغاية النهائية لتلك الجماعة هي تفتيت العالم العربي من خلال السيطرة على مواقع اتخاذ قرار معينة وبث بذور الفرقة بين الشعوب العربية.

وفي حالة قطر فقد أثبتت جماعة «الإخوان» أنها تمتلك مخططاً ستراتيجياً ويسير وفق آلية عمل عالمية ومعقدة، فقد عملت الجماعة لأكثر من ثمانية عقود بهدف التغلغل في طبقات الشعب المصري إيماناً منها بأن السيطرة على القاهرة سيتيح لها بكل سهولة السيطرة على مفاتيح صنع القرار العربي والإقليمي نظراً لثقل مصر السياسي والجغرافي والستراتيجي، ثم اكتشفنا أن الجماعة كانت تخطط أيضاً للسيطرة على دول الخليج العربي بالتنسيق مع إيران، وللتمدد في دول المغرب العربي.

وقد عملت جماعة «الإخوان» لعقود من أجل السيطرة تدريجياً على العديد من أماكن صنع القرار في قطر، وأبرزها: الإعلام والأوقاف والأعمال الخيرية والتعليم.. إيماناً من الجماعة الإرهابية بأن توزيع الوجبات الغذائية وإقامة ولائم الإفطار في شهر رمضان والفوز بمقاعد برلمانية لا تصلح في دولة خليجية غنية بمصادر الطاقة. لذا نفذت ستراتيجية أخرى في قطر وقد نجحت فيها، والدليل على ذلك هو عدم استجابة القيادة القطرية لمطالب أشقائها بوقف دعم الجماعات الإرهابية وإغلاق شبكة «الجزيرة»، المنبر الرسمي لـ«الإخوان» والعودة للصف الخليجي والعربي، واستطاعت الجماعة السيطرة على كل مقاليد الحكم في الدوحة، وكان من الواضح علاقة «التوأمة» بينها وبين نظام الحكم القطري، والذي تبني منذ انقلاب «حمد» الابن على أبيه في عام ١٩٩٥، وعن قناعة عمياء، احتضان رموز الإرهاب الإسلامي المتطرف بزعامة ««الإخوان» بهدف فرض أمر واقع مؤلم على المواطن القطري أولاً ثم الخليجي والعربي ثانياً.

وبالتالي أصبح الطفل القطري الذي التحق بالتعليم منذ سبعينيات القرن الماضي يتلقى مناهج موضوعة من جماعة «الإخوان» في كل المراحل التعليمية. أضف إلى ذلك تلقي المواطن القطري منذ ١٩٩٥ رسالة موحدة من القنوات الإعلامية الحكومية على مدار الساعة تستهدف ترسيخ الأفكار المتطرفة وتوجيه الرأي العام نحو دعم وتأييد جماعة مشروعة في ظاهرها داخل قطر وفي باطنها إرهاب وتدمير للشعوب، وفوق هذا كله توجيه المواطن القطري الذي يرغب في تسديد زكاة ماله أو التبرع لمساعدة الفقراء والمساكين داخل قطر وخارجها بأن يدفع لجمعيات خيرية معينة تلك الأموال، وحقيقة الأمر أن تلك الجمعيات توجه الأموال إلى وجهات إرهابية خطيرة في العديد من دول العالم لتحقيق مآرب غير مشروعة.

الخلاصة تؤكد أن فشل «الإخوان» في إقامة دولة في مصر وغيرها قابله «نجاح» في إقامة دولة «الإخوان» القطرية، دون الحاجة لتولي سدة الحكم علناً في الدوحة. وما أخشاه شخصياً هو عدم اكتفاء تلك الجماعة الإرهابية بذلك وقيامها قريباً بتنحية أمير قطر الحالي وتكليف فرد من العائلة الحاكمة يتمتع بعضوية كاملة في الجماعة بكرسي الحكم حتى تتحكم في ثروة قطر من الغاز والنفط وتستكمل سيطرتها على مفاصل البلاد، وهو أمر نتمنى عدم حدوثه للشعب القطري الشقيق.

*باحث إماراتي

*صحيفة (الاتحاد) الاماراتية ٢٠١٧/٧/٢٤ :

أردوغان يفشل في إحداث تمايز بين موقف السعودية والإمارات من أزمة قطر

رجع مثلما أتى خالي الوعود

الدوحة – انتهت جولة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الخليجية كما كان متوقعا بالفشل في إحداث أي اختراق في الموقف السعودي من الأزمة المتصاعدة مع قطر، وهو ما ألمح إليه وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، في الوقت الذي تكشف فيه الزيارة فشل رهان أنقرة على محاولة خلق تمايز بين الموقفين السعودي والإماراتي.

وغادر أردوغان الدوحة التي وصلها صباح الاثنين بعد أن استهل جولته بزيارة السعودية ثم الكويت، من دون أن يبعث بأي إشارات مطمئنة إلى قطر التي اعترف أميرها الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بتأثير المقاطعة التي فرضتها السعودية والإمارات والبحرين ومصر منذ الخامس من يونيو الماضي.

واستغرب مصدر دبلوماسي سعودي من اعتقاد الرئيس التركي بأنه كان قادرا على إحداث اختراق في مصلحة قطر التي تدعمها تركيا منذ اليوم الأول للأزمة.

وقال المصدر في تصريح لـ"العرب" إن "أردوغان أراد أن يثبت للقطريين بأنه يتحرك من أجل إنقاذهم، رغم أنه يدرك بأن جولته لن تفضي إلى أي نتائج واقعية في تغيير الموقف السعودي".

ويشير تسلسل رحلة أردوغان والبدء من السعودية وهي طرف في الأزمة وليس من الكويت البلد الوسيط والاستماع إلى آخر ما وصلت إليه المحادثات، إلى أن الوساطة التركية كانت استعراضية وليست جدية.

وكشفت تصريحات وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، بشأن موقف بلاده من الأزمة الذي يرتكز على ضرورة رفع الحصار أولا عن قطر، وبعدها يمكن مناقشة أي مطالب بين أطراف الأزمة، بأن جولة أردوغان لم تفض إلى شيء ملموس.

ولم يستطع الرئيس التركي أن يعد أمير قطر بعد لقاء احتفالي به في الدوحة الاثنين، بأي أمل في التأثير على الموقف السعودي الحازم من قطر.

وجاءت تصريحات جاويش أوغلو عقب لقاء الرئيس التركي وأمير قطر في الدوحة الاثنين، في وقت كان القطريون ينتظرون أن تعيد أنقرة نفس موقفها المعلن والداعم لسياسات الدوحة.

ورافق صمت سياسي وإعلامي جولة الرئيس التركي في الدول الخليجية الثلاث، الأمر الذي يعبر عن فشل مراهنته على إحداث تمايز بين الموقفين السعودي والإماراتي إزاء قطر.

وقال المصدر الدبلوماسي السعودي إن "ما سمعه أردوغان في جدة من الملك سلمان وولي العهد الأمير محمد بن سلمان يؤكد قناعة سعودية تامة من قطر".

واكتفى المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالن، بالقول إن الرئيس اتفق مع الزعماء الذين التقى بهم في جولته الخليجية على ضرورة استمرار مبادرة الكويت والمبادرات الراهنة لحل الأزمة عبر التفاوض والحوار، وهو خطاب عام لتبرير فشل الزيارة وتأكيد إضافي على الصرامة السعودية تجاه الضيف التركي الذي ينطلق في زيارته من موقف معاد لخيارات الرياض.

وفشل الرئيس التركي في الحصول على أي إشارات سعودية يمكن أن تحفظ له ماء الوجه، فضلا عن أن الزيارة التي أداها للرياض لم يتجاوز برنامجها المسألة القطرية. ولم تتم مناقشة أي مشاريع مشتركة أو وعود بالمشاريع، وهي المهمة الأصلية للزيارة والتي سعى أردوغان لتغليفها بالوساطة في الأزمة، خاصة أنه ضم في الوفد المرافق له وزير الاقتصاد نهاد زيبكجي، ووزير الطاقة والموارد الطبيعية براءت البيرق، ووزير الدفاع نورالدين جانكلي، ورئيس الأركان العامة للجيش الجنرال خلوصي أكار، ورئيس الاستخبارات العامة هاقان فيدان.

ومن الواضح أن حصيلة تركيا من التدخل في الأزمة القطرية ستكون سلبية بكل المقاييس لجهة خسارتها فرصة بناء تقارب قوي مع السعودية، وما يحمله من آفاق لتعاون اقتصادي كان يمكن أن يعوض أنقرة خساراتها بسبب الأزمات التي تسبب فيها الرئيس التركي بتصريحاته العنيفة ومواقفه الشعبوية وتدخلاته غير المحسوبة في الملفات الإقليمية.

وستقود حالة البرود مع السعودية، والتي يتوقع أن تستمر طويلا، إلى إغلاق الأبواب أمام تركيا في منطقة الخليج ذات الفرص الواسعة للاستثمار.

ويعتقد مراقبون خليجيون أن السعودية لم يعد ينطلي عليها الخطاب التركي المخاتل في العلاقة مع إيران والتي بحث من خلالها أردوغان عن بناء تحالف انتهازي مع الرياض بالبحث عن مظلة سنية للتمدد التركي اقتصاديا وثقافيا في المنطقة.

ويشير المراقبون إلى أن القيادة التركية لم تفهم بعد أن السعودية تغيرت بشكل واضح، وأن التقارب معها اقتصاديا سيمر مستقبلا عبر بوابة المواقف السياسية، وهذا لن تقدر عليه أنقرة في الوضع الحالي، وفي وجود رئيس موهوم بالزعامة وباستعادة الزمن العثماني، ما جعله يراهن على جماعات الإسلام السياسي ويتحالف مع داعميها مثل قطر، وهو ما لن تقبل به الرياض.

وفيما حاولت وكالة الأناضول التركية أن تعطي أهمية للزيارة بالقول إن أردوغان يعد أول رئيس دولة يزور قطر منذ زيارة أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، للدوحة في السابع من يونيو الماضي في إطار وساطته لحل الأزمة، أي بعد يومين من اندلاع الأزمة، وهي معطيات قال متابعون لشؤون الخليج إنها تؤكد عزلة قطر إقليميا ودوليا، ومشروعية موقف الدول الأربع المقاطعة لها.

وأشار المتابعون إلى أن توقف الزيارات الدبلوماسية إلى قطر "عدا وزراء خارجية كل من ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، ووزير خارجية الاتحاد الأوروبي، وكلهم جاؤوا في وساطة انتهت كما بدأت دون نتائج"، يعطي انطباعا قويا بأن دول العالم أخذت بعين الاعتبار المآخذ التي تتهم الدوحة بتمويل الإرهاب، وكذلك عدم إغضاب الدول الأربع ذات الثقل الدبلوماسي والاقتصادي في العلاقات الدولية.

*صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/٧/٢٥ :

جولة أردوغان والعلاقات التركية الخليجية

*سعيد الحاج

قام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان –في ٢٣ و٢٤ من يوليو/تموز الجاري– بجولة في منطقة الخليج العربي، شملت كلاً من قطر والسعودية والكويت، ضمن مساعيه لحل الأزمة الخليجية وفي توقيت فارق الدلالة.

الموقف التركي

منذ الساعات الأولى للأزمة الخليجية بلورت تركيا موقفاً واضحاً ومتقدماً إلى جانب قطر تبلور في عدة مسارات. فقد سارعت –في الساعات الأولى– إلى فتح جسر جوي يحمل المواد الغذائية للدوحة، كسراً للحصار الاقتصادي وتخفيفاً للضغوط عليها.

ودعت أنقرة إلى التعامل مع الأزمة بحكمة وعقلانية وعبر الحوار للوصول إلى حل سياسي سلمي، في وقت كانت هناك مخاوف حقيقية من سيناريوهات مجنونة وكارثية، مثل محاولة ترتيب انقلاب داخلي أو تدخل عسكري ضد قطر. كما أكد أردوغان وقوف بلاده إلى جانب قطر بتصريحات كثيرة وحاسمة في نفي تهمة الإرهاب عنها، بل وتأكيد أن كلا البلدين يعملان معاً لمواجهة المنظمات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

ورغم موقفها الواضح إلى جانب حليفها القطري" لم تستعْدِ تركيا دول الحصار خصوصا السعودية، وحافظت على مساحة مقبولة من الحياد والتأكيد على الحل السلمي، مما سمح لها بهامش للعب دور في الأزمة.

نشطت الدبلوماسية التركية، فتواصل أردوغان هاتفياً مع عدد من الرؤساء والزعماء ذوي العلاقة بالأزمة، في مقدمتهم أمير قطر وأمير الكويت وملك السعودية، إضافة للرؤساء دونالد ترمب وفلاديمير بوتين وإيمانويل ماكرون.

وزار وزير الخارجية التركي مولود شاويش أوغلو المنطقة في ١٤ يونيو/حزيران الماضي، دون أن يحقق نتائج كبيرة في حينه. ومع هذا كله، لم تطرح تركيا مبادرة مستقلة ولا جعلت نفسها بديلا عن الوساطة الكويتية، بل دعمتها وشجعتها وأكدت أن جهدها مكمل لجهود أمير الكويت. بيد أن الخطوة التركية الأهم والأجرأ تمثلت في موافقة البرلمان التركي على إرسال جنود إلى قطر، وفق اتفاقية التعاون العسكري المبرمة بين الطرفين في ٢٠١٥، وهو التصويت الذي سرّعه حزب العدالة والتنمية الحاكم في رسالة سياسية بارزة الدلالة والتأثير.

نزع تصويت البرلمان التركي –مع عوامل أخرى– فتيل الأزمة وقلل من حظوظ السيناريوهات الكارثية، لا سيما مع دفعات الجنود الأتراك الذين وصلوا إلى قطر تباعاً منذ يوم التصويت، والمناورات العسكرية المشتركة بين الطرفين.

سياق الزيارة

خمسة أسابيع مرت بين جولة وزير الخارجية التركي وجولة أردوغان في المنطقة، تغير فيها الكثير على صعيد الأزمة وأطرافها وسقف مطالبها والحلول المطروحة لها. فقد أتت جولة أوغلو في ظل تصلب دول الحصار وضغوطها الشديدة على قطر، والتي دعمتها –في أيامها الأولى– تصريحات ترمب، فماطلت الرياض في الموافقة على الزيارة التي تخللها توقيف صحفيين تركيين، ولم تخرج الجولة بشيء يذكر.

واليوم، تأتي جولة أردوغان وقطر أفضل موقفاً في الأزمة، بعد تراجع دول الحصار عن "الشروط" وطرحها ستة "مبادئ" للحل، وبعد إثبات مسؤولية الإمارات عن قرصنة وكالة الأنباء القطرية.

كما أن مطلب دول الحصار بقطع العلاقات العسكرية مع أنقرة وإغلاق القاعدة العسكرية التركية (قاعدة الريان) في قطر لم يعد مطروحاً، وهو ما يعني ضمناً قبولاً للدور التركي. أكثر من ذلك، يبدو أن هنالك ضوءاً أخضر –إن لم يكن طلباً– سعودياً لدور تركي فاعل في حل الأزمة، بعد إدانة الإمارات بالقرصنة وفبركة تصريحات أمير قطر، الأمر الذي أحرج دول الحصار خصوصا الرياض، مما يعني أن زيارة الرئيس التركي قد تقدم سلماً لها للنزول عن الشجرة.

ومما يدل على رغبة الرياض في دور تركي ما –أو على الأقل عدم معارضته– تراجع حملة الإعلام السعودي ضد أنقرة، التي وصلت ذروتها خلال الأيام الأولى للأزمة بالدعوة إلى دعم حزب العمال الكردستاني، وإقامة دولة كردية في جنوب تركيا، والاحتفاء بقيادات حزب الاتحاد الديمقراطي (الامتداد السوري للحزب الكردستانيالتركي) المصنف على قوائم الإرهاب التركية.

تبدُّل الموقف الدولي –وتحديداً الأمريكي– من الأزمة انعكس على موقف دول الحصار، وزاد حرجها بعد أن تحولت من أزمة خليجية إلى أزمة دولية بامتياز، مما رفع من فرص الحل السياسي التفاوضي الذي يحتاج لجهد العديد من الأطراف.

جولة أردوغان الخليجية تضعه في سياق التوسط وطرح المبادرات، إذ هو أول رئيس يزور المنطقة من خارجها بعد اندلاع الأزمة. وقد زار قطر الدولة المحاصَرة، والسعودية أهم دول الحصار، والكويت صاحبة المبادرة والوساطة، واستثنى كلاً من الإمارات والبحرين. اعتبر البعض ذلك موقفاً تركياً من أبو ظبي تحديداً لدورها التصعيدي في الأزمة، ولدورها السابق في الانقلاب الفاشل في تركيا، بينما تخوف آخرون من أن يؤثر ذلك على فرص نجاح الجولة في تحقيق أهدافها. بيد أن الجولة تأتي في سياقات مشجعة كما سبق ذكره، وبعد ضوء أخضر سعودي معلن أو ضمني، وفي ظل قناعة كل الأطراف –وفي مقدمتها دول الحصار– بأن الطريق الوحيد للحل هو الحوار. بهذا المعنى، يمكن لأنقرة أن تلعب دوراً محورياً، لعلاقاتها المتميزة مع الدوحة والجيدة مع الرياض، ولتكاملها مع الوساطة الكويتية والجهود الدولية.

ليس من المنطقي توقع نتائج إيجابية كبيرة ومباشرة لجولة، إلا أنها ستكون خطوة أولية لإمكانية فتح مسار للحوار المباشر بين أطراف الأزمة وتحديداً قطر والسعودية، بعد إجراءات أولية لبناء الثقة وتجاوز الأزمة، وهو أمر قد يستغرق وقتاً لكن لا مفر منه. وفي الحد الأدنى، ستكون جولة أردوغان بداية لمسار يتخطى مرحلة فرض الشروط إلى مرحلة سماع الرأي الآخر، وتهيئة الأجواء لبدء الحوار.

من يعرف الرئيس التركي يدرك أنه ما كان ليبدأ جولته الخليجية إلا وهو مطمئن إلى عدم فشلها في الحد الأدنى، وما كان ليعرّض نفسه لحرج كبير. وبالنظر للأهمية التي تحملها زيارته كرئيس دولة" ثمة فرصة لطرح مسار للحل، أو مبادرة تقترحها تركيا بالتعاون والتنسيق مع الكويت أو بالتكامل مع وساطتها.

مستقبل العلاقات

رفعت هذه الأزمة العلاقات التركية/القطرية إلى مستوى ستراتيجي وفتحت لها آفاقاً وأبعاداً جديدة، وبلورت حضوراً تركياً فاعلاً ومؤثراً في المنطقة سيزداد عمقاً ورسوخاً مع الوقت.

فقد كان موقف تركيا من الأزمة نوعاً من رد الجميل لقطر على موقفها ليلة الانقلاب الفاشل، كما أن الحصار الاقتصادي عليها فتح لها أبواباً إضافية للتعاون مع أنقرة، فضلاً عن أهمية ودلالات "قاعدة الريان" العسكرية، وما سيفتحه اتفاق التعاون العسكري بين البلدين من آفاق مستقبلية ستراتيجية.

كان واضحاً –منذ أيام الأزمة الأولى– حرص أنقرة البالغ على العلاقات مع الرياض رغم اختلاف الرؤى والمواقف، وهو ما أمّن لها إمكانية لعب دور الوسيط أو المقرِّب لوجهات النظر.

وستستمر العلاقات التركية/السعودية بشكلها الحالي دون هزات كبيرة في المستقبل القريب، لكن الأزمة قد ألقت بظلالها فعلياً عليها، وأكدت خطأ الانطباع الذي ساد فترة عن "حلف" أو "محور" سعودي/تركي.

وهو ما يعني أن الطرفين سيحتاجان إلى جهد كبير لترميم ما أصاب العلاقة من تذبذب وانتكاسة إذا ما توفرت الإرادة لذلك، لا سيما في الجانب السعودي بعد المتغيرات الأخيرة في العائلة الحاكمة. ويعني أيضاً أن مستقبل العلاقات على خط أنقرة/الرياض سيحدده الجانب السعودي أكثر من التركي.

بالنسبة للإمارات، ولرغبة تركيا في عدم التصعيد والتوتير مع أي دولة أخرى" فمن المرجح أن تبقى العلاقات فاترة جداً وبمستواها الأدنى، بلا علاقات طبيعية، لكن أيضاً بلا قطيعة. فلم تنس أنقرة بعدُ دور الإمارات في دعم المحاولة الانقلابية الفاشلة التي أحيت ذكراها الأولى قبل أيام فقط، ولا يمكنها غض النظر عن الأدوار التي تلعبها أبو ظبي في دول عديدة في المنطقة، لكنها تفضل في كل الأحوال عدم التصعيد.

وفي الخلاصة، رسّخت الأزمة الأخيرة العلاقات الوطيدة بين أنقرة والدوحة أكثر فأكثر، وجعلت منهما ثنائياً أقرب للمحور لما لهما من رؤية ومواقف مشتركة أو متقاربة من مختلف القضايا، فضلاً عن شعورهما بالاستهداف المشترك والمصير الواحد إلى حد بعيد. أما إذا ما تصلبت دول الحصار في موقفها الرافض حتى الآن للحوار والحل، واستطالت الأزمة كثيراً أو تفاقمت" فإن ذلك قد يساهم في إعادة تموضع في المنطقة قد تنشأ عنها اصطفافات وتحالفات أعمق وأقوى وأطول مدى من الحاصلة حالياً، ويمكن أن تتخطى الثنائي التركي/القطري لتصل إلى إيران وغيرها. وذلك موضوع أكثر تعقيداً وأبعد مساحة من عجالة هذا المقال في كل الأحوال.

*الجزيرة/ المعرفة ٢٠١٧/٧/٢٥ :

قراءة في خطاب أمير قطر

*د. أحمد يوسف أحمد

ألقى أمير قطر خطاباً يوم الجمعة الماضي عرض فيه لوجهة نظره في الأزمة الراهنة وسبل الحل التي يتصورها، ومن المهم إمعان النظر في هذا الخطاب تقييماً لما ورد فيه على ألا نتوقف في هذا التقييم عند بعض الجزئيات كما في قول الأمير، إن قطر لها خلافات مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي بينما الخلاف مع نصف دول المجلس فضلاً عن كون عدم انحياز الكويت وعُمان لا يعني تأييدهما للمسلك القطري. وكذلك ليس مهماً التوقف عند بعض العبارات الطريفة كما في القول إن قطر تكافح الإرهاب بلا هوادة ودون حلول وسط! وإنما أود التركيز على نقطتين رئيسيتين أولاهما عن مفهوم الإرهاب في الخطاب، والثانية عن آفاق حل الأزمة كما يتصورها.

وبالنسبة لمفهوم الإرهاب ورد في الخطاب ما يفيد أن الدول المقاطعة لقطر قد انطلقت من مجرد وجود خلاف سياسي والأهم أنه حاول أن يصوره باعتباره خلافاً على الموقف من تطلعات الشعوب العربية! والأخطر من ذلك أن الخطاب اعتبر الخلاف أيضاً حول التمييز بين المقاومة المشروعة للاحتلال والإرهاب، وهو قول قد ينسحب على حالة «حماس» فقط أما باقي اتهامات التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية فهي تتعلق برعاية حركات تعتبرها الدول المقاطعة إرهابية ولديها براهينها على ذلك. ثم يواصل الخطاب الحديث عن الإرهاب بالإشارة إلى الخلاف بين قطر والدول المقاطعة لها حول مصادر الإرهاب، فقد ورد في الخطاب أن ثمة خلافاً مع «البعض» بشأن مصادر الإرهاب «فالدين وازع أخلاقي وليس مصدر الإرهاب»، وكأن الدول التي تقاطع قطر تعتبر أن الدين مصدر الإرهاب وليس الفهم الخاطئ للدين، بل إن الخطاب قد أعفى حتى ما أسماه بالأيديولوجيات المتشددة من مسؤولية الإرهاب، فهذه الأيديولوجيات لا تنتج الإرهاب وفقاً له إلا في «بيئة معينة»، وهو ما يعني أن البلاد التي تعاني من الإرهاب هي المسؤولة عن ذلك بسبب الاستبداد أو الظلم الاجتماعي وما إلى ذلك، والرد على هذا المنطق المغلوط أن أكثر الدول تقدماً وديموقراطية يعاني حالياً من الإرهاب.

ويلاحظ أن الخطاب تجاهل تماماً مسألة التدخل في الشؤون الداخلية للدول وأنشطة التخريب السياسي التي يقوم بها النظام القطري وهي لا تقل خطورة عن دعم الإرهاب، فبمَ نسمي التآمر على اغتيال حكام أو لتفكيك دولة، وهي أنشطة قد لا ينطبق عليها مفهوم الإرهاب، ولكنها تدخل بامتياز في باب التخريب السياسي؟ ولذلك فإن محاولة الخطاب تصوير الخلاف بين قطر والدول المقاطعة لها على أنه خلاف حول السياسة الخارجية لقطر هو نوع من المراوغة السياسية المكشوفة، فقطر حرة في اتباع ما تشاء من سياسات في مواجهة دول العالم وشعبها هو الأقدر على تقييم هذه السياسات ولكن الدول المقاطعة تتحدث تحديداً عن سياسات خارجية تخريبية يتبناها النظام القطري في مواجهتها، وهي بذلك صاحبة حق أصيل في رفض هذه السياسات والمطالبة بتغييرها، وليس في هذا أدنى مساس بالسيادة القطرية وإنما النظام القطري هو الذي ينتهك سيادة هذه الدول.

وتستمر المراوغة في الخطاب فيما يتعلق بقناة «الجزيرة» إذ إنه لما كان معلوماً أن بعداً أصيلاً من أبعاد التخريب السياسي يتمثل في الدعاية المغرضة التي تقوم بها هذه القناة فقد حاول الخطاب أن يُلبس المسألة ثوباً «نضالياً» بأن يُظهر أن ما تقوم به ليس سوى كسر لاحتكار المعلومة سعياً لحرية التعبير! وهو تكييف لدور القناة يعلم كل من اكتوى بنارها أنه تكييف مغلوط إذ لا تكسر «الجزيرة» احتكار المعلومة وإنما تكسر المعلومة ذاتها وتزيّف الحقائق وتشوهها سعياً لتحقيق الإخلال بالاستقرار السياسي في الدول التي تعاديها، والحديث يطول في هذا المقام والأدلة عليه ثابتة بالصوت والصورة.

أما النقطة المحورية الثانية في خطاب أمير قطر والمتعلقة بآفاق حل الأزمة فأكتفي فيها بالإشارة إلى أنه بنى الحل على أساسين، هما احترام السيادة وألا يتضمن إملاءات، والواقع أن الدول المقاطعة هي التي تطلب من قطر احترام سيادتها كما أن ما يُسميه الأمير إملاءات ليس سوى متطلبات هذا الاحترام وقد أعود إلى هذا الموضوع المهم لاحقاً.

*صحيفة (الاتحاد) الاماراتية ٢٠١٧/٧/٢٥ :

قطر هي من تحاصر الدول الاربع

ليس من السهل او العقلانية ان يتحرك كل من هب ودب ليعرض نفسه وسيطا لحل ازمة ما دون ان يحمل مقومات الوسيط أو الشروط الموضوعية التي يجب ان يتحلى بها ومنها الوقوف على مسافة واحدة من جميع الاطراف المتخاصمة والاهم من ك ذلك ان يكون جزءا من الحل وليس جزءا من المشكلة وهذا ما ينطبق تماما على الوساطة التي يقوم بها حاليا الرئيس اردوغان في جولته الخليجية زار خلالها السعودية والكويت وهو الان في قطر. والمعروف ان الرئيس اردوغان ندد منذ تفجير الازمة القطرية ومحاصرة الدول الاربع السعودية والامارات والبحرين ومصر لهذا البلد بالحصار ووصفه بغير الانساني. والامر الاخر انه سارع طيلة فترة الازمة التي لم تتجاوز بعد السبعة اسابيع، ارسال ست دفعات من الجنود الاتراك الى القاعدة التركية في قطر والذي وصل عددهم الى عدة الآف مع جلب اسلحتهم الثقيلة بعد ان كان عددهم لا يتجاوز الـ ١٥٠ عسكريا قبل الازمة. التصرف التركي يؤكد عمليا انها اصبحت جزءا من المشكلة في مواجهتها للدول الاربع التي تحاصر قطر اضافة الى ان تركيا رفضت شروط هذه الدول لاخراج قاعدتها من قطر لان وجود هذه القاعدة يغيض بشدة السعودية ويعتبرها تطاولا عليها بصفتها الاخ الاكبر لهذه الدول.

وبسبب الاحراج والارتباك الذي وقع فيه اردوغان بارسال هذه القوات الى قطر، خرج بتصريحات متناقضة ومربكة بالقول ان هذه القوات هي لحماية دول مجلس التعاون وانه مستعد لارسال قوات تركية مشابهة الى السعودية التي رفضت العرض ولا ننسى ان نذكر بان السعودية الغت خلال الاشهر الاخيرة صفقة سلاح بقيمة اكثر من ملياري دولار مع تركيا.

والامر الاخر الذي جعل من هذه الوساطة ان تكون مبتورة وغير قادرة على جمع الاطراف هو مقاطعة الرئيس اردوغان للقاهرة وابوظبي المعنيان بهذه الازمة وربما بوتيرة اكبر وهذا ما يعيق اي نجاح للوساطة في هذا المجال وان استبق ذلك الرئيس اردوغان للتخفيف من وطأة فشله بالقول بانه لا يسعى هو لوساطة بل يدعم الوساطة الكويتية.

فالرئيس اردوغان هو ادرى بحاله وموقعه سواءا وضعه المأزوم في الداخل وعزلته الاقليمية والدولية لذلك وجدها فرصة للتحرك لتحسين وجهة تركيا لما تعانيها من ازمات لانه يدرك جيدا ان الذين سبقوه في القيام بدور الوساطة على مستوى أمريكا والدول الاوروبية والكويت الذين يتصدرون الموقف ولهم وزنهم وثقلهم الدوليين وملاكاتهم وحتى تسلطهم على هذه الدول، قد فشلوا لانجاح هذه الوساطة فكيف بالرئيس اردوغان!

ولا يختلف اثنان ان الرئيس اردوغان هو رجل المكاسب عندما تشتد الازمات وهذه عادت الاتراك على طول الزمن. لذلك فان تحركه تجاه بعض دول التعاون باسم الوساطة هو لجني المكاسب واستغلال الظروف لتعزيز اقتصاده ولو كان هدفه الوساطة لاقتصر اعضاء وفده المرافق على السياسيين والخبراء. اما لماذا اصطحب شلة من الوزراء ومن مختلف قطاعات الدولة خاصة الاقتصادية والتجارية.

لكن الاهم من كل ذلك وهذا ما شجع الرئيس اردوغان ان ينتهز هذه الفرصة لتستقبله السعودية مرغمة رغم موقفها الكيدي وتعاملها القبيلي مع تركيا هو هزيمتها وفشلها في كل الساحات التي دخلتها وآخرها قطر وبالطبع ليست الاخيرة لشدة غبائها وعدم قرائتها واستشرافها على المستقبل، لذلك شعرت السعودية بشدة الاختناق فاستقبلت اردوغان نتيجة لوضعها المزري والفاشل والتي اضطرت معه التنازل عن شروط الـ ١٣ والاقتناع بالستة الباقية الا ان خطاب الامير الشبح يتم الذي جاء بنبرة عالية وفي قمة التشدد لم يترك مجالا للدول الاربع التي تحاصر قطر ان تناور سوى الاقلاع نهائيا عن شروطها المرفوضة والقبول بما تطرحه قطر وهو القبول بالحوار وفقا للمواثيق والمعاهدات الدولية التي تحافظ على استقلال واحترام سيادة الدول وهذه نقطة ايجابية سجلت لقطر لترفع من رصيدها في الاوساط الدولية وفي المقابل ان تعنت الدول الاربع المحاصرة لقطر في الظاهر والمتشبثة اليوم بقانون القبيلة والغاب لاركاع الشعوب وهي لغة مرفوضة قد وضعت الدوحة في موقع هي من تحاصر هذه الدول لا العكس لان الكرة اصبحت اليوم سائبة في ملعبها.

*افتتاحية صحيفة (كيهان العربي) الايرانية ٢٠١٧/٧/٢٥ :

تعليق: افاق انفراج أزمة مقاطعة قطر بعد تبادل غصن الزيتون

شهدت أزمة مقاطعة قطر بوادر انفراج خلال الأيام الأخيرة. حيث دعى أمير قطر إلى حل الأزمة من خلال الحوار. قبل ذلك، قامت السعودية وبقية الدول المقاطعة بتعديل قائمة المطالب من ١٣ مطلبا إلى ٦ مطالب. كما أعربت عن رغبتها في حل الأزمة وديا، مايمكن اعتباره تبادل لغصن الزيتون. فهل تشهد أزمة مقاطعة قطر منعرجا ايجابيا خلال الأيام القادمة؟

ألقى أمير قطر تميم في ٢١ يوليو الجاري، خطابا متلفزا اعرب فيه عن استعداد قطر للحوار مع الدول المقاطعة لحل الأزمة. وهو أول موقف لأمير قطر منذ اندلاع الأزمة.

لكن تميم أكد أيضا على أن حل الأزمة يجب أن ينبني على مبدئين اثنين. أولا احترام سيادة وارادة قطر، وثانيا مراعاة تعهدات ومطالب مختلف الأطراف. وحول قضية دعم قطر للإرهاب، اعترف تميم بوجود اختلاف بين الدول ذات الصلة في تعريف الإرهاب. لكنه في ذات الوقت عبر عن معارضته القوية لمختلف الأنشطة الإرهابية.

تنازل سعودي وتعديل في قائمة المطالب

اعلنت السعودية والإمارات والبحرين ومصر في وقت سابق عن تراجعها في الإلحاح على قائمة المطالب الثلاثة عشرة. وأعرب دبلوماسيون من الدول الأربعة في ١٨ يوليو الجاري عن رغبة بلدانهم في معالجة الأزمة بشكل ودي.

وتشير المصادر المطلعة إلى ان الدول الأربعة قد خفضت قائمة المطالب إلى ٦ مطالب، بما في ذلك مقاومة الإرهاب والتطرف، وعدم تقديم التمويل أو اللجوء للمنظمات الإرهابية، ووقف خطاب الكراهية والعنف، عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، الامتثال للاتفاق الإطاري لمجلس التعاون الخليجي،واحترام مخرجات القمة الإسلامية الأمريكية.

وأبرز ماتم إلغائه من قائمة المطالب الأولى، هي المطالبة بإغلاق شبكة الجزيرة، وطرد الدعاة المتطرفين. كما لم تفرض الدول الأربعة جدولا زمنيا لتنفيذ هذه المطالب، وتميزت مواقفهم بأكثر مرونة.

ورأت مختلف وسائل الإعلام أن تعديل قائمة المطالب يعد مؤشرا ايجابيا لمعالجة أزمة قطع العلاقات. حيث قالت صحيفة "الواشنطن بوست" أن الدول الأربعة المقاطعة قد لجأت إلى هذا الخيار لمعالجة الأزمة في أسرع وقت ممكن. وقال موقع قناة الجزيرة أن تعديل قائمة المطالب يمثل "منعرجا لحل أزمة قطع العلاقات الخليجية".

"ذوبان الجليد" يحتاج مزيدا من الوقت

تعليقا على خطاب الأمير تميم، قال وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير أن على قطر الإختيار بين "وقف دعم الأرهاب" أو "الإستمرار" في ذلك.

في المقابل قالت سفيرة قطر بالأمم المتحدة أن تعديل الدول الأربعة لقائمة المطالب جاء تحت ضغط المجتمع الدولي، وليس مؤشرا صادقا.

ويرى محللون أن تعديل قائمة المطالب يعبر عن تلين موقف الدول المقاطعة، وإجراء يهدف لإستئناف المفاوضات. ورأوا بأن معالجة الأزمة تصب في مصلحة مختلف الأطراف.

ويعتقد المحللون بأن أزمة قطع العلاقات مع قطر لن تنتهي بسرعة.حيث شهدت قطر خلال تاريخ عدة انقلابات، وتأزم الوضع في الوقت الحالي من الممكن أن لايخدم مصالحها.أما بالنسبة للدول الأربعة، فإذا لم تلبي قطر مطالبهم، فقد يكون ذلك بذورا لولادة أزمة جديدة.

من جهة أخرى، يرى مدير المعهد الصيني للدراسات العربية بجامعة نينغشيا والخبير في قضايا الشرق الأوسط لي شاوشيان، أن مختلف أطراف الأزمة بصدد البحث عن منزل قدم للتراجع. لذلك من المستبعد أن تتطور الأزمة بإتجاه المواجهة في الوقت الحالي. لكن حتى وان تم معالجة الأزمة، فإن ماحدث قد ترك شرخا داخل مجلس التعاون الخليجي.

*صحيفة(الشعب) الصينية ٢٠١٧/٧/٢٥ :

حان الوقت لفضح قطر بالوثائق أمام العالم أجمع

المرة الأولى التي ورد فيها ذكر المبادئ الجديدة بالنسبة إلى قطر والتي تبنتها الرباعية المناهضة للإرهاب، كانت عندما عقدت وزيرة الدولة الإماراتية للتعاون الدولي ريم الهاشمي مؤتمراً صحافياً ناقشت فيه تطورات الأزمة الخليجية. وانعقد المؤتمر في مقر البعثة الإماراتية في نيويورك في وقت سابق من هذا الشهر في حضور ممثلين عن دول أخرى منخرطة في النزاع الدبلوماسي.

عدد من الديبلوماسيين المصريين يعتقدون أن الإطار الأفضل لمعالجة القضية القطرية على الصعيد الدولي، يكمن في لجنة مكافحة الإرهاب، الآلية التي أنشاها مجلس الأمن بعد ١١ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ ومن تحدثوا في المؤتمر كان المندوب السعودي لدى الأمم المتحدة عبدالله المعلمي، الذي قال إن الدول العربية تصر على أن أي وساطة في المستقبل يجب أن تستند إلى ستة مبادئ اتفق عليها وزراء الخارجية في القاهرة في ٥ يوليو (تموز). وكانت هذه المرة الأولى التي يُشار فيها علناً إلى هذه المبادئ.

وكتب عبد اللطيف المناوي في صحيفة "آراب نيوز" أن البعض اعتبر هذا التحديث نقطة ضعف في موقف الرباعية، بينما اعتبرت قطر أن هذا الموقف انتصار لها، ولكن قراءة عن قرب لهذه المبادئ الستة، ومقارنتها بالمطالب الـ١٣ التي تقدمت بها السعودية والإمارات والبحرين ومصر في وقت سابق، لا تظهر اختلافاً مهماً في المحتوى.

ولفت إلى أن "اللغة في المبادئ الستة هي أقل حدة، لكنها في رأيي هي ترجمة أكثر دبلوماسية للمطالب ال١٣، والتزام قطر للمبادئ الستة– إذا ما التزمتها– ستؤدي إلى النتيجة ذاتها، إن الهدف الرئيسي هو منع قطر من دعم الإرهاب والتوقف عن التدخل في شؤون الدول الأخرى، الأمر الذي جرى التعبير عنه في المبادئ الستة".

ولفت إلى أنه كان من الضروري للرباعية أن تتحلى بالمرونة، في الوقت الذي تلتزم بجوهر هدفها الأساسي. إن هذا الموقف يتطابق مع خطوة أخرى، عندما اتهم المندوب المصري في مجلس الأمن إيهاب محمد مصطفى فوزي، الحكومة القطرية بمواصلة سياسة "مؤيدة للإرهاب" تنتهك قرارات مجلس الأمن، قائلاً: "عار ألا يحاسب أعضاء مجلس الأمن ال١٥ قطر" على سياستها في دعم الإرهاب"، مضيفاً إن "هذا الموقف المعيب لا يمكن أن يستمر... إن قرارات المجلس يجب أن تكون فعالة وتوقف أي انتهاك".

وأشار إلى أن عدداً من الدبلوماسيين المصريين يعتقدون أن الإطار الأفضل لمعالجة القضية القطرية على الصعيد الدولي، يكمن في لجنة مكافحة الإرهاب، الآلية التي أنشاها مجلس الأمن بعد ١١ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١. إن اللجنة تدعو الدول إلى تنفيذ اجراءات لمنع إيواء الإرهابيين ودعمهم، وتشجيع تبادل المعلومات بين الدول حول أفراد أو مجموعات إرهابية، والتعاون مع حكومات أخرى في التحقيق والاعتقال واسترداد المتورطين في الإرهاب.

وقال إن من الواضح من مراجعة هذه النقاط أن قطر تمارس الغطرسة في انتهاك قرارات مجلس الأمن. والدول المناهضة للإرهاب يجب أن تكشف ذلك للأسرة الدولية، وتطالب بالعقاب وباتخاذ إجراءات قانونية لبدء عملية تعويض. وثمة حاجة ملحة لإصدار وثيقة تفصل سلسلة الإنتهاكات للقانون الدولي من قبل قطر ودعمها للمجموعات الإرهابية. إن السياسة الخارجية لقطر تؤذي مصالح الجيران العرب وحتى الأمن الدولي، وعدم قدرته على حل هذه القضايا جعل منه مسؤولاً عن هذه الأزمة الأخيرة.

وذكّر الكاتب بأن دعم قطر لمجموعات مشبوهة في ليبيا كان واضحاً منذ ٢٠١١، عندما ساعدت الدوحة المجموعات المتطرفة ضد معمر القذافي وحتى زودتهم بأسلحة متطورة ضد الدبابات في انتهاك للحظر الذي فرضه مجلس الأمن على ارسال السلاح إلى ليبيا. ودعم قطر لمجموعات متطرفة في سوريا واضح جداً. وقالت وزارة الخزانة الأمريكية في فبراير (شباط) الماضي إن مموّلي الإرهاب يستمرون في العمل علناً من قطر.

وتحدث أيضاً عن الدعم الأعمى لقطر لجماعات الإخوان في أنحاء المنطقة. ومع تحول جماعات المعارضة ضد الإخوان في المراحل الأولى لما سمي الربيع العربي، اتخذت قطر موقفاً مغايراً كلياً لمواقف جيرانها، وبدأت في دعم الجماعة علناً. لقد حان الوقت لكشف الحقائق بالوثائق والأدلة للعالم أجمع كي يرى.

*صحيفة "آراب نيوز" اللندنية ٢٠١٧/٧/٢٥ :

السفير القطري بواشنطن: دول الحصار لم تظهر إرادة للحوار

قال السفير القطري في واشنطن مشعل بن حمد آل ثاني، إنّ دول الحصار على بلاده لم تظهر إلى الآن إرادة للحوار، مشدداً على أنّ وجود القوات التركية في الدوحة، جزء من التعاون بين البلدين، ولا يثير مخاوف من تفاقم الصراع في المنطقة.

وأوضح السفير القطري، في جلسة نقاش بمجلس الشؤون الدولية بواشنطن، اليوم الأربعاء، أنّ "فرض الحصار على قطر شوّه سمعة دول الخليج أمام العالم، وقوّض الحرب ضد الإرهاب وأثر على جهودنا في ذلك، ومزّق الأسر وأسكت الكثير من أصوات العقل والمنطق".

وأضاف أنّ "الدول العربية التي فرضت حصاراً على قطر، لم تقدّم في الواقع أي مبرر ملموس"، مشيراً إلى أنّ الإصلاحات السياسية التي اتخذتها بلاده، خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية، "أزعجت بعض الدول في المنطقة".

وأوضح السفير القطري، أنّ الأزمة الخليجية "لن تحلّ عن طريق قمع الإعلام، بل عن طريق طرح دول الحصار كل مباعث القلق على الطاولة، وأن يكون هناك حوار مفتوح بشأن القضايا التي تؤثر في منطقتنا. لسوء الحظ دول الحصار لم تظهر حتى الآن إرادة حقيقية للحوار".

وقامت السعودية والإمارات والبحرين ومصر، بقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية وفرض حصار ضد دولة قطر، في ٥ يونيو/حزيران الماضي، وذلك بعد حملة تحريض واسعة ومدبّرة ضد الدوحة، انطلقت بعد فبركة تصريحات لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وقرصنة موقع وكالة الأنباء القطرية الرسمية "قنا"، من قبل أبو ظبي.وأكد السفير القطري، أنّ الحصار جعل من قطر "أكثر قوة وأكثر وحدة"، وأوضح ذلك قائلاً "على عكس أهداف دول الحصار، فقد ساعدنا على تنويع اقتصادنا وخلق شراكات جديدة، كما رفع الحصار من درجة عزمنا في الوقوف مع طموحات الشعوب ضد الدكتاتوريين".

وفي السياق، قال سفير الدوحة لدى واشنطن، إنّ وجود القوات التركية في الدوحة، لا يثير مخاوف من تفاقم الصراع في المنطقة، كما أنه جزء من التعاون بين البلدين.

ولفت آل ثاني، إلى أنّ قطر تملك علاقات ثنائية "قوية جداً" مع تركيا، شأنها شأن بعض دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن أنّ تركيا بلدٌ عضوٌ في حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وأن قطر بذلك تملك علاقة متبادلة مع الحلف، مستغرباً سبب انزعاج بعض البلدان من العلاقات الجيدة بين الدوحة وأنقرة.

وأوضح آل ثاني، أنّ بلاده لا تواجه حالياً تهديدات عسكرية، و"بالتالي فإنّ الوجود العسكري التركي في قطر لا صلة له بالأزمة الراهنة التي ألحقت أضراراً بمجلس التعاون الخليجي"، مؤكداً أنّ الدوحة مستمرة بالعمل من أجل حل المسألة عبر الحوار والدبلوماسية.

وحول علاقات بلاده مع إيران، قال السفير القطري إنّ اتفاقات تجارة الغاز الطبيعي بين الدوحة وطهران، تم تنظيمها في إطار قواعد مجلس التعاون الخليجي، مذكراً بأنّ "دولة الإمارات العربية المتحدة تملك علاقات أفضل مع إيران".ونفى السفير القطري، أن تكون علاقات بلاده مع إيران، هي السبب الذي أشعل الأزمة مع بعض الدول العربية، ذلك أن قطر مثل الإمارات، تملك علاقات مع إيران، وأن كلا البلدين يسيّر ١٨ رحلة طيران أسبوعية إلى طهران.

وكان السفير القطري في الولايات المتحدة، قد ذكر في مقال بصحيفة "وول ستريت جورنال الأمريكية"، الشهر الماضي، إنّ الحصار الذي فرضته دول خليجية على بلاده يستهدف استقلالها، مشدداً على أنّ "قطر دولة مستقلة ذات سيادة".

*وكالات ومصادر متعددة ٢٠١٧/٧/٢٦ :

بعد أن دعمت قطر والإخوان.. هل تصلح تركيا للوساطة في الأزمة القطرية؟

غالباً ما تستخدم مفردتا "الصراع" و"النزاع" لتعطيا معنى واحداً. ولكن من خلال مقاربة أكاديمية يتضح أن هناك فرقاً بين الكلمتين. وقد شارك الدبلوماسي والأكاديمي الأسترالي جون بورتون في وضع مفهوم أفضل لهذا الاختلاف عبر تطوير مبدأ "حل الصراعات" كمنهج أكاديمي.

تركيا تواجه اليوم حالة من التوتر في علاقاتها مع الولايات المتحدة وألمانيا وأستراليا وهولندا والاتحاد الأوروبي ويشير أونال جيفيكوز، كاتب سياسي لدى صحيفة "حريت" التركية، إلى أن آراء بورتون وشروحه باتت مقبولة اليوم على نطاق واسع في الدراسات المتعلقة بحل سلمي لنزاعات أو صراعات. فالنزاع عبارة عن خلاف قصير الأمد، فيما الصراع طويل المدة. ونتيجة له، يصبح حل الصراعات أكثر صعوبة. كما تجدر الإشارة إلى أن الصراع ينشأ عموماً عن مجموعة واسعة من القضايا التي قد تنجم عنها نزاعات منفصلة ومحددة. وتبعاً لذلك، تبرز نزاعات عن صراع ما.

وبحسب جيفيكوز، تساهم عدة آليات في توفير حل سلمي لنزاعات أو صراعات. وغالباً ما يساعد "طرف ثالث" يكون غالباً شديد التأثير، في التوصل لحل سلمي لأية أزمة. وتتبع عادة أساليب دبلوماسية تتخذ أسماء مثل "وساطة" أو ما يسمى "أطرافاً محايدة" تسعى للتوصل لحل سلمي لأي نزاع.

ويقول الكاتب إن الوساطة آلية يعترف بها القانون الدولي. ونتيجة له، فهي عملية أكثر فعالية وذات سلطة لإحداث تغيير أو تواصل. وحتى أن التحكيم يعتبر بمثابة شكل من أشكال الوساطة القانونية.

ونظراً لأن كلاً من الوساطة والتحكيم ذو دلالات ونتائج، يفضل عادة أن يكون هناك طرف ثالث يلعب دور "الوسيط". وربما ينجح ذلك الوسيط في التقريب بين الأطراف المتنازعة للانخراط في حوار بناء يقوم على الاحترام المتبادل.

ويرى جيفيكوز أن صفاتٍ مشتركة عامة تجمع بين آليات الوساطة أو التحكيم أو الحوارات والتي تفيد في التوصل إلى حل سلمي لنزاعات أو صراعات. وتلك الإجراءات تشمل وجود طرف ثالث، يفترض أن يكون محايداً وموضوعياً وغير منحاز. كما يفترض ألا يكون لدى أي طرف ثالث أجندة خفية، أو أي بيان معد سلفاً.

ويرى جيفيكوز أن فرص نجاح أي طرف ثالث وسيط تكون أعلى إن كانت يتسم باللباقة ولديه قدرة على الإنصات. وفي حال عبر الوسيط عن آراء وعواطف شخصية فقد يثير فوراً الريبة لدى أطراف النزاع، وقد ينتج عنه فقدان الثقة في حياديته.

وبحسب الكاتب، يمكن اعتبار"الأزمة القطرية" بين قطر ودول أخرى أعضاء في مجلس التعاون الخليجي، الإمارات والسعودية والبحرين ومصر، كنزاع. ويعتقد كثر بوجود خلافات أعمق بين قطر وباقي الدول، ما يوحي بأن الأزمة الأخيرة نزاع ناتج عن صراع أوسع وأعمق. وتبعاً له، فإن السعي لإيجاد حل سلمي أمر ضروري.

ويتساءل الكاتب عما إذا كانت تركيا تصلح لأن تلعب دور الوساطة بين قطر وباقي الدول، مع إصرار الإمارات والسعودية والبحرين ومصر على أن توقف قطر دعمها للإخوان المسلمين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولكن لدى تلك الدول فكرة مشابهة عن تركيا، أيضاً. كما أن تركيا، وفور وقوع الأزمة، سارعت لتمرير قانون في برلمانها يجيز نشر قواتها في قاعدة بحرية أقامتها حديثاً في قطر. وقد أدى ذلك أيضاً إلى تقليل الثقة في نزاهة تركيا. وعلاوة عليه، دخلت تركيا في نزاع مع مصر، ما يعزز هواجس بشأن موضوعية وحيادية موقفها.

ويضيف جيفيكوز أن الوساطة تحتاج أيضاً لأن تتحلى الدولة الوسيط بمكانة عالمية جيدة يعتد بها. وتركيا تواجه اليوم حالة من التوتر في علاقاتها مع الولايات المتحدة وألمانيا وأستراليا وهولندا والاتحاد الأوروبي. فهل تستطيع تركيا أن تلعب دور الوسيط النزيه حيال الأزمة القطرية؟ يسأل الكاتب ثم يقول: " لننتظر ونرى....".

*صحيفة "حريت" التركية ٢٠١٧/٧/٢٦ :

أزمة الخليج.. معركة بين «مجانين العظمة»

*جيمس دورسي

منذ لحظة الاستقلال نظر القطريون إلى السعودية، وقرروا أن دولتهم ستكون كل ما لم يُقدر للمملكة أن تكونه.

منذ بداية الأزمة القطرية بين قطر من جانبٍ ودول الخليج مدفوعة من الإمارات من جانبٍ آخر، تبنى الطرفان ستراتيجياتٍ تتجاوز بكثير تلك المُتاحة للدول الصغرى على الساحة الدولية. يرجع هذا إلى «جنون العظمة» الذي تضخم على إثره طموح الأنظمة الحاكمة في هذه الدول، وعلى رأسها قطر والإمارات، واستعدادها لتجاوز الكثير من الحدود في سبيل ضمان بقاء أنظمتها. أضِف إلى هذا قدرًا من السذاجة يمنعها من رؤية عواقب هذه الأفعال.

جيمس دورسي، الزميل الرفيع بمدرسة «راجاراتنام» للدراسات الدولية بسنغافورة، يتحدث عن جنون العظمة الذي يدفع الإمارات وقطر إلى استخدام طرق القوى الكبرى وأدواتها في السعي إلى أهدافهما على الساحة الدولية.

سنغافورة.. دولة صغيرة تعرف أنَّها صغيرة

يبيِّن جيمس الأمر من خلال مقارنة الإمارات وقطر بدولته الصغيرة" سنغافورة. تتسم النقاشات حول دور الدول الصغيرة على الساحة الدولية في سنغافورة بتقبل أن سنغافورة دولة صغيرة، بغض النظر عن الموقف السياسي. وهذا يشكل النقاش العام حول ما ينبغي لسنغافورة أن تفعل وألا تفعل. وهو نقاشٌ عام لن يدور بين مواطني قطر أو الإمارات.

تقدم قطر والإمارات نفسيهما للعالم باعتبارهما مركزين إقليميين وعالميين يشيدان مجتمعات معرفية في القرن الـ٢١ فوق أنظمة مستبدة قائمة على القبلية، يستهدف تعليمها إكساب المواطنين مهارات تسويقية تمكنهم من التفاعل مع العالم عوضًا عن تنمية مهارات التفكير النقدي. وهما تسعيان إلى بناء قوةٍ ناعمة إقليميًا وعالميًا وصناعة هوية وطنية بطرقٍ متشابهة، تتضمَّن القواعد العسكرية الأجنبية وشركات الطيران العالمية والاستثمارات الضخمة في الشركات الكبرى والعقارات والفنون والرياضة، بهدف أن تصبحا مراكز للتفوق في مجالات عدة.

مثل سنغافورة، قطر والإمارات لهما مخاوفهما المتعلقة بالأمن القومي. لكن تحقيق الأمن القومي في الدولتين الخليجيتين يُساوي بقاء الأسر الحاكمة الديكتاتورية على رأس السلطة، وليس الحفاظ على مؤسسات الدولة من التفكك بفعل تبعات التحولات السياسية التي اجتاحت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأعوام الأخيرة. ورغم اختلاف موقفيهما من الإسلام السياسي، طورت قطر والإمارات مجتمعاتٍ لا يتمتع فيها العلماء والمشايخ بالكثير من السلطة، وتُفسَّر فيها أحكام الإسلام تفسيرًا ليبراليًا بدرجة ما.

مفترق طرق

لكن التشابه بين الإمارات وقطر ينتهي هنا، وتتفرع مواقفهما إلى تركة سياسية تجعل النزاع بين الطرفين محتومًا. ذلك لأن الإمارات ترى الأنظمة المستبدة عنصرًا أساسيًا من عناصر الأمن الإقليمي في المنطقة وبقاء نظامها الاستبدادي. نتيجة لذلك، دعمت الإمارات بقوة تغيير الأنظمة في عددٍ من الدول، على رأسها مصر وليبيا، ودعمت

الثوار المناهضين للحكومة في ليبيا، وانضمت إلى حملة التدخل العسكري في اليمن بقيادة السعودية، وتقود الآن محاولات فرض الحصار على قطر ومقاطعتها.

سعت قطر، في المقابل، إلى دور الوساطة الإقليمية عبر الحفاظ على علاقاتها قائمة بالكثير من الدول والجماعات الإسلامية والمسلحة والثورية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واحتضنت انتفاضات الربيع العربي شعبيًا، وبالأخص جماعة الإخوان المسلمين التي برزت إلى السطح باعتبارها القوة السياسية الأكثر تنظيمًا من بين باقي القوى، اعتقادًا منها في إمكانية تشجيع التحول السياسي في المنطقة بأسرها دون وصول رياح التغيير إلى شواطئ قطر نفسها.

ولا شك أن المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية لقطر جاءت بهدف «تلجيم» الدولة الخليجية المارقة. ويتطلب فعل ذلك التزام الآخرين بتعريفات الدولتين للأمن القومي والإرهاب، وضم الجماعات غير العنيفة الداعية إلى إرساء أنظمة حكومية بديلة إلى قائمة المنظمات الإرهابية كونها تهدد بقاء الأنظمة وتدعو إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية وحرية الصحافة وحرية التعبير. وفق هذه التعريفات، يمكن تسمية الملحدين في السعودية بالإرهابيين.

تاريخ استقلال قطر

قطر ليس بها مُفْتٍ أكبر مثل السعودية ومصر وعدد من الدول العربية، وتكتفي بوزارةٍ للشؤون الإسلامية والأوقاف أنشأتها بعد ٢٢ عامًا من استقلالها.

من أجل فهم مواقف قطر ومواقف الدول الخليجية منها، يرجع جيمس إلى تاريخ استقلال دول المنطقة، وكيف تم تعريف مبادئ الأمن القومي بناءً على العوامل الجغرافية، ولماذا يُعد التركيز على جماعة الإخوان المسلمين أمرًا بالغ لأهمية في فهم أزمة الخليج الحالية.

يقول جيمس «منذ لحظة الاستقلال نظر القطريون إلى السعودية، وقرروا أن دولتهم ستكون كل ما لم يُقدر للمملكة أن تكونه». في قطر لن تتفق السلطة الحكومية مع علماء الدين على اقتسام النفوذ. واليوم، تتباهى قطر بسجلٍ خالٍ من علماء الدين البارزين باستثناء يوسف القرضاوي، المصري الحاصل على الجنسية القطرية الذي يسمح لبناته بقيادة السيارة والخروج إلى العمل.

غياب علماء الدين عن الساحة القطرية يعكس ازدواجية في نظرة حكام قطر إلى الوهابية: من ناحية هي أداة تُمِدّ حكم عائلة آل ثانٍ بالشرعية، ومن ناحية أخرى قد تمثّل الوهابية أداة فعالة في يد السعودية تستخدمها في ترسيخ سيطرتها على قطر. لذا سعت قطر إلى توليد طبقة دينية خاصة بها بعيدًا عن الاستعانة برجال الدين السعوديين، وبعيدًا عن اقتسام السلطات معها. فقطر مثلًا ليس بها مُفتٍ أكبر مثل السعودية ومصر وعدد من الدول العربية، وتكتفي بوزارةٍ للشؤون الإسلامية والأوقاف أنشأتها بعد ٢٢ عامًا من استقلالها.

الإخوان المسلمون.. هوس بن زايد

بدأ الملك سلمان في إقالة حلفاء محمد بن زايد، بل وسعى إلى التقارب مع جماعة الإخوان.

لكن بن زايد كان له بابٌ خلفي إلى القصر، وهو محمد بن سلمان، الذي صار وليًا للعهد في انقلابٍ ناعمٍ على ولي العهد السابق محمد بن نايف.

هنا تدخل جماعة الإخوان المسلمين إلى المعادلة، والتي أصبحت جزءًا من نسيج المجتمع القطري من اليوم الأول، حين تواصل القطريون مع بائع كتبٍ في القاهرة من أعضاء الجماعة، ساعد القطريين على استيراد طاقم العمل في نظامها البيروقراطي والتعليمي.

ينتقل جيمس من هنا إلى «هوس» الإمارات، وولي عهدها محمد بن زايد، بجماعة الإخوان المسلمين وشبكة قنوات الجزيرة. الصراع بين الإمارات وقطر بدأ مبكرًا، قبل سحب السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من قطر في ٢٠١٤. انخطرت الدولتان في حربٍ خفية منذ ٢٠١١ شملت استثماراتٍ ضخمة في شركات العلاقات العامة والضغط السياسي، وتأسيس شبكة من المنظمات غير الحكومية وجماعات حقوق الإنسان الزائف المعتمدة من الأمم المتحدة.

يرى جيمس أن بصمات بن زايد واضحة على مطالب التحالف السعودي الإماراتي الموجهة إلى قطر، وبالأخص الإصرار على إعلان قطر جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، وإجراء إصلاحاتٍ على شبكة قنوات الجزيرة إن لم يكن إغلاقها بالكامل. ويرجع هذا الإصرار من جانب بن زايد إلى النفوذ الذي تحظى به جماعة الإخوان المسلمين داخل الجيش الإماراتي، وأيضًا إلى نتائج استطلاعات الرأي السرية التي أجرتها الحكومة الإماراتية، والتي أظهرت تراجع التأييد الشعبي للعائلة المالكة في أبو ظبي والمسيطرة على الحكومة الفيدرالية.

أما عن السعودية، فمشكلة انعدام الثقة بينها وبين الإخوان المسلمين ترجع إلى نشأة حركة الصحوة المعارضة في المملكة، وإلى دعم الإخوان للرئيس العراقي صدام حسين في غزوه للعراق عام ١٩٩٠، ما دفع بوزير الداخلية السعودي آنذاك، الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود، إلى إعلان أن الجماعة هي مصدر كل مشاكل المملكة العربية السعودية، بعد هجمات ١١ سبتمبر.

لكن يظل بن زايد هو المُبادر بالتحركات لحظر جماعة الإخوان، إذ استغل قصر مدة تركيز الملك عبد الله في أيامه الأخيرة لينتزع منه موافقةً على إعلان جماعة الإخوان منظمة إرهابية في نهاية اجتماعٍ بينهما. لكن بعد وفاة الملك عبد الله وصعود الملك سلمان إلى الحكم، كان ذلك القرار على المحك في ظل صراع السلطة الدائر داخل القصر الملكي. بدأ سلمان في إقالة حلفاء بن زايد، بل وسعى إلى التقارب مع جماعة الإخوان. لكن بن زايد كان له بابٌ خلفي إلى القصر، وفقًا لجيمس، وهو محمد بن سلمان، الذي صار وليًا للعهد في انقلابٍ ناعمٍ على ولي العهد السابق محمد بن نايف.

ينتهي جيمس إلى أن مطالب التحالف المواجه لقطر تضمنت إعادة تشكيل السياسات وتقويض السيادة الوطنية التي تفرضها عادةً القوى المحتلة على البلد المغتصب. وفي حالة نجاح هذه القوى في فرض مطالبها فإن هذا سيشكل سابقة دولية لدولٍ مثل روسيا والصين تسعى لفرض هيمنة مماثلة في مناطق نفوذها. واستمرار عجز السعودية والإمارات عن اجتذاب الدعم العالمي والإقليمي لحملتهما ضد قطر يُشير إلى أن الخيارات أمام أبو ظبي والرياض قد انحصرت إلى التفاوض على طريقٍ خارج الأزمة ينقذ ماء وجه الدولتين، أو تضييق الخناق اقتصاديًا أكثر وأكثر على قطر، أو محاولة هندسة تغيير النظام داخل الدوحة.

وأيًا تكن النهاية التي ستشهدها الأزمة، فإن كثيرًا من الدول الصغيرة تراقب الآن، إذ إن هذه النهاية ستكون لها تبعاتها على الضوابط المؤسسة للعلاقات الدولية مستقبلًا. خاصة بالنسبة لدول بحر الصين الجنوبي.

*هافنكتون بوست ٢٠١٧/٧/٢٦ :

الحصار لم يعزل قطر و«ترامب» تورط بدعم السعودية

بالنسبة إلى كل الدراما الحالية، فإنّ التصدع المتفاقم في الخليج بين قطر ومعسكر المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر، يعد بشكلٍ متزايد تهديداً حقيقيًا للاستقرار الإقليمي والمصالح الأمريكية. وبالانحياز إلى السعوديين، لم تساعد إدارة الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» الولايات المتحدة، لأنّها أقحمت نفسها الآن وسط نزاعٍ متصاعد بين شركائها الأمنيين المقربين في الخليج، إلى جانبٍ واحدٍ دون الآخر. ويجب الآن على واشنطن أن تخرج نفسها من تلك الأزمة.

وكانت آخر التطورات في هذا الصراع تقارير خرجت من مصادر استخباراتية أمريكية تؤكد اتهامات قطر للإمارات بافتعال الأزمة بأكملها والتخطيط لها، عن طريق قرصنة مواقع تخص الحكومة القطرية وزرع بيانات كاذبة واستفزازية نُسبت إلى أمير قطر، والتي استخدمها السعوديون وغيرهم بعد ذلك لبدء حملة الضغط على الدوحة. وكانت منظمة تدعى «غلوبال ليكس» قد قامت بإعلان وقوفها وراء اختراق حساب البريد الإلكتروني لسفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى واشنطن، وعرضت رسائل تهدف إلى إظهار أنّ الإمارات قد اتخذت الترتيبات اللازمة لاختراق مواقع الحكومة القطرية.

وقد نفت دول الحصار الأربعة بطبيعة الحال جميع الادعاءات. وقد حاولت جميع الأطراف الكيد للجانب الآخر في محاولة لكسب تأييد أمريكي أكبر لمواقفهم. ويبدو أنّ «ترامب» الذي سخر بوضوح من المعاملة الملكية التي حاز عليها عند السعوديين خلال زيارته الرسمية الأولى، بدا في البداية على خط الرياض التي قطعت العلاقات مع قطر لأنّها تدعم الإرهاب. ولكن في الواقع، تأمل دول الحصار، بقيادة ولي العهد السعودي الجديد المتهور والمضطرب، «محمد بن سلمان»، في إجبار قطر على إضعاف علاقاتها مع إيران وتركيا، التي تساند الإسلاميين في جميع أنحاء المنطقة، مثل جماعة الإخوان المسلمين.

لم تعزل قطر

إلا أنّ هذه الخطوة لم تعزل قطر كما كان يأمل السعوديون. ومن غير المدهش أنّ كلًا من الإيرانيين والأتراك قد سارعوا بتقديم المساعدات لقطر من خلال كسر الحصار على التجارة والسفر. (تعتمد قطر بشكلٍ كبيرٍ على السعودية في الواردات الغذائية، على سبيل المثال، وكان على شركات الطيران القطرية أن تأخذ مساراتٍ أطول وأكثر تكلفة بسبب حظر المجال الجوي). وقد أصبحت علاقات قطر مع البلدين أقوى الآن من أي وقتٍ مضى.

ولا تظهر الدوحة أي علاماتٍ على التخلي عن حماس والجماعات الإسلامية الأخرى. لكنّ واشنطن، التي أعطت الضوء الأخضر أساسًا للسعوديين وحلفائهم لمواجهة قطر، تشجعهم على تحمل المخاطر التي لم تكن قد وُضعت في الحسبان. وهذا هو الحال أيضًا في اليمن، حيث تواصل الولايات المتحدة تقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي الحاسم للسعوديين في حملتهم الوحشية لهزيمة المتمردين الحوثيين، الذين أطاحوا بالحكومة اليمنية من السلطة عام ٢٠١٤، وتتعرض الرياض للضغط من أجل التوصل إلى نهاية تفاوضية للنزاع. كما أنّ عداء إدارة «ترامب» تجاه إيران قد شجع السعوديين ضد إيران.

مبالغة في التدخل

وقد بالغت واشنطن في التدخل مما أدى إلى ضغوطٍ ذاتية بسبب الغوص في وسط هذا النزاع الفوضوي. وكانت المصالح الأمريكية الأساسية في الخليج العربي تستدعي الحفاظ على التدفق الحر للنفط، ومنع الهجمات الإرهابية المنبثقة عن المنطقة ضد الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، ومنع إيران من إقامة هيمنتها على المنطقة. ولا يتعرض أي من هذه المصالح للخطر بسبب النزاع. ولا يوجد أي تهديدٍ لحرية الملاحة في الخليج العربي، ولا يحتمل أن يحدث أي شيء نتيجة لهذه الأزمة. ولن تُخرج قطر ولا البحرين القوات الأمريكية من قواعدها. ولن يقطع السعوديون تعاونهم مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من أنّ إيران زادت من نفوذها في قطر بفضل السعوديين، غير أنّ الدوحة ليست على وشك الانضمام إلى الهلال الشيعي الإيراني.

لكنّ الأزمة قد قوضت حلم الإدارة الأمريكية في تشكيل تحالفٍ عربيٍ سنيٍ موحد لردع إيران ومحاربة الإرهاب الجهادي. ومع ذلك، فإنّ مجلس التعاون الخليجي، منذ تشكيله عام ١٩٨١ لمواجهة إيران، لم يكن نموذجًا مثاليًا للوحدة. فالكويت وعمان وقطر لديهم وجهات نظر مختلفة ومتقلبة تجاه إيران بعيدًا عن الخط الذي تنتهجه البحرين والسعودية والإمارات. وبالإضافة إلى انقساماتهم حول إيران، هناك أيضًا عدم ثقة كبيرة وطويلة الأمد في حرص السعودية على وحدة الخليج.

وتساعد هذه الانقسامات الداخلية على إيجاد تفسيرٍ لسبب إحراز مجلس التعاون الخليجي تقدم ضئيل جدًا نحو نظام الدفاع الجماعي. وعلى سبيل المثال، فإنّ هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ومحاربة الجهاديين العالميين ليست ببساطة أولوية عالية بالنسبة لأصدقاء الولايات المتحدة السنة.. بل على العكس من ذلك، فإنّهم ينشغلون كثيرًا بأجندتهم الطائفية والجيوسياسية، كما رأينا مع النزاع السعودي القطري، وسحب الولايات المتحدة إلى جانبها في هذه المعارك الإقليمية، من خلال اللعب على مخاوف الغرب من إيران وتنظيم الدولة.

ولا يوجد حل شامل للموقف الحالي ضد قطر. ومن المرجح أن تكون هناك فترات من التوتر. لكنّ الصراع الأساسي، هو اختبار الإرادة بين قطر، العازمة على الحفاظ على استقلالها في اختيار حلفائها، والسعودية والإمارات، اللتان تعتزمان معاقبة الدوحة على اتخاذ الخيارات التي تضر بمصالحهما، وهكذا، لا يوجد حل قريب. ويمكن لـ«محمد بن سلمان» أن يحكم السعودية على مدى عقودٍ قادمة، وباعتباره مهندس السياسة الجديدة المتشددة، فإنّه من المرجح أن يسعى إلى أي فرصة في المستقبل لإضعاف القطريين وتقليص نفوذهم.

ولزيادة تعقيد الأمور، فإنّ دعم قطر للإسلاميين والإخوان المسلمين، وهو أحد الشكاوى الرئيسية للسعوديين والإماراتيين، ليس مشكلة محلية فحسب، بل مسألة أيديولوجية على مستوى المنطقة من المرجح أن تستمر لعدة أعوام. وقد تكون المنطقة بصدد التعرض لمزيدٍ من القضايا والنزاعات المحلية، السنة مقابل الشيعة، والفرس مقابل العرب، وحتى السنة مقابل بعضهم البعض، ومن الصعب أن نرى واشنطن تلعب دورًا محوريًا في نزع فتيل أي أزمة، ناهيك عن حلٍ، أيًا منها.

وأفضل نصيحة لواشنطن هنا هي عدم الانخراط، خصوصًا بطريقة تجبرها على الانحياز إلى جانبٍ دون الآخر، ما يضيف طبقة أخرى من التعقيد إلى الانقسامات المستمرة. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى زيادة التوترات، وليس التقليل منها، وسيسحب الولايات المتحدة إلى الشؤون الداخلية المتشابكة للعرب، والتي لن يمكن لها أن تخلص منها. ونظرًا لأهمية هؤلاء الشركاء الأمنيين، لا تستطيع الولايات المتحدة تحمل نفقات في التوترات المستمرة، والتي من المرجح أن تكون قصة لا تنتهي أبدًا في العلاقات القائمة بين قطر ودول الحصار الأربعة.

*< فورين أفيرز > ٢٠١٧/٧/٢٦ :

فشل الوساطات رسالة للدوحة

*عبدالرحمن الراشد

لم يعد هناك شك في أن الأزمة القطرية باقية معنا، وليست وشيكة الحسم، كما كان البعض يسوق لذلك، أو يظن آخرون متمنين أن تكون سحابة صيف قصيرة. وبفشل كل زيارات وزراء الخارجية، ووساطات رؤساء الدول، من أنحاء العالم، كله يبرهن على أن الدول الأربع ماضية في مطالبها.

أما لماذا نتوقع أن تطول، فلأنها مشكلة قديمة وتراكمية. فقد بدأت الشكوى من قطر منذ زمن طويل، عشرين عاما تقريبا.

ورغم تكرر الخلاف فإن بيان الدول الأربع في مطلع يونيو (حزيران) الماضي يمثل تطورا جديدا وهي المواجهة الأولى، الأكثر جدية وخطورة، عبر عن ذلك البيان الأول، قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ومنع المرور والعبور والمتاجرة وغيرها. ومنذ ذلك اليوم، وإلى الآن، المواجهة تحتد من الطرفين، وكانت كلمة أمير قطر المذاعة قبل أيام تعبر عن تصعيد لا تجسير، وبالتالي فالأزمة قاعدة بيننا إلى أشهر طويلة.

من خسر ومن كسب حتى الآن في الجولة الماضية؟ في رأيي، أن دولا مثل مصر والسعودية معتادة على الهجوم والحملات الإعلامية المعادية لها، وتستطيع التعايش معها. أما قطر فهي دولة عاشت مترفة ومحصنة، لم تهاجمها التنظيمات المتطرفة مثل «القاعدة» إلا مرة واحدة في التسعينات، ولا تملك كثافة سكانية كبيرة، أو ذات تنوع ثقافي وديني يهدد استقرارها مثل البحرين، وتنام على وسادة وثيرة في ظل حماية قاعدتين أمريكيتين من الغزاة. ولقطر صورتان، حقيقية لا تزيد كثيرا عن الدولة العربية المعروفة سلبيا، وصورة إعلامية مزيفة، دولة حديثة وإيجابية وشبابية وذات سياسة معتدلة، وأنها بلد الحريات، والمستقل عن الضغوط والتبعية الأجنبية. وقليل من الناس كان يدري أن صورة قطر مزورة، أو على الأقل فيها مبالغة مفرطة.

في الأزمة الحالية هبط التراشق إلى أدنى مستوياته، والمتضرر بشكل أساسي هو الدوحة، لأن الطرف الآخر معتاد ومتعايش مع التشويه والاستهداف الإعلامي. لأول مرة يرفق اسم قطر بالإرهاب والفكر المتطرف، ومهما حاولت الحكومة هناك استئجار مزيد من شركات العلاقات العامة في واشنطن لإصلاح صورتها فلن تستطيع، لأن الضرر قد وقع، ولأن الطرف الآخر لا يزال يملك الذخيرة لإيصال رسالته. أما بالنسبة للجهود الإعلامية القطرية فإنها عمليا ذات رسائل مستهلكة ومكررة والحكومات معتادة على أن تتهم بها.

وفي المنطقة العربية فإن تكتيك الماكينة الدعائية القطرية قام على الأساليب القديمة مثل محاولة استغلال القضية الفلسطينية وربطها بمشكلتها، ولم تفلح. تحاول استعطاف مواطني هذه الدول بأن حكوماتهم متحاملة وكاذبة، وهي لن تجد من التعاطف إلا القليل نتيجة قيام الحكومات الأربع بتعطيل الجماعات «المحسوبة» على قطر من معلقين ودعاة وأكاديميين كانت قد استأجرتهم في السابق. وبالتالي أفسدت رقابة الدول الأربع على الحكومة القطرية استثمارها في هذه الأصوات بعد أن تم إسكاتها. والمسألة ليست حرية تعبير بقدر ما هي جماعات ضغط «لوبي» وعلاقات عامة مستأجرة بطريقة غير مشروعة من قبل حكومة أجنبية، الأمر الذي تمنعه معظم الأنظمة في العالم، أي تتلقى أموالا من حكومات أجنبية لقاء استئجار نشاطات سياسية.

الخلاف مع قطر سيصل إلى نهاية في آخر المطاف، ولا نستطيع أن نقول متى ولا كيف، ربما في العام المقبل.

وقطر هي التي تحت الضغط السياسي في المنطقة وستصل إلى طريق مسدود، لأنه لم يعد ممكنا لهذه الدول الصبر، وكذلك معظم دول المنطقة تشترك مع الدول الأربع في الشكوى من سلوك الحكومة القطرية وأذاها. معظم دول المنطقة تعتبر أن حكومة الدوحة تستهدف استقرارها، وبالتالي تعتبر الرد باستهداف قطر عملا مشروعا وضروريا. فهل الدوحة قادرة على تحمل مخاطر وتبعات سياساتها؟

استمرار الأزمة، ورفض الوساطات والضغوط، هدفه إرسال رسالة إلى الجارة والشقيقة قطر بأنها تلعب لعبة خطرة جدا، وعليها أن تقرر أمرا من اثنين التخلي تماما عن سياستها أو المغامرة بوجودها.

*صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٧/٧/٢٦ :

تقييم العلاقة بين الولايات المتحدة وقطر

"فيما يأتي مقتطفات من الملاحظات التي أعدها الدكتور ليفيت وألقاها أمام "اللجنة الفرعية المعنية بشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" التابعة لـ"مجلس النواب الأمريكي":

تستضيف قطر، الحليف القديم للولايات المتحدة أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط. ومع ذلك، لطالما انتقدت واشنطن الحكومة القطرية بسبب سياساتها التساهلية لمكافحة الإرهاب، وخاصة أوجه القصور فيما يتعلق بالجهود الرامية لمكافحة تمويل الإرهاب. ومنذ مطلع حزيران/يونيو، قطع تحالف ضمّ أربع دول عربية – المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين – العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع قطر بسبب ما وصفته هذه الدول قيام الدوحة "بتمويل المتطرفين وتبنيهم وإيوائهم". وقد تفاقمت أزمة قطر بسبب التصريحات المتضاربة الصادرة عن إدارة ترامب، وأصبحت تهدد بتقويض الشعور بالمهمة المشتركة لمكافحة الإرهاب التي شكّلت الهدف المنشود من القمة الأخيرة في الرياض. ولا بدّ من إنهاء الأزمة الخليجية في الفترة اللاحقة، وأفضل طريقة للقيام بذلك هي إيجاد سبل تحفظ ماء الوجه وتشكل طرق موضوعية وقابلة للتحقق، لكي تعالج قطر أوجه القصور الأكثر خطورة في موقفها من مكافحة الإرهاب والتطرّف.

ويجدر بالذكر أن بعض الاتهامات الموجهة مؤخراً إلى قطر مبالغاً فيها، أو مضخمة إلى حد كبير، أو ببساطة لا تستند إلى الحقيقة – على غرار قيام وسيلة إعلامية ممولة من الإمارات بإصدار فيلم وثائقي في السادس والعشرين من تموز/يوليو يدّعي تورّط قطر في هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. غير أن عدداً كبيراً من المزاعم ضد قطر هي ادعاءات جوهرية وتركّز على قضايا طويلة الأمد كان يتعين على الدوحة معالجتها منذ فترة طويلة.

وفي السنوات الأخيرة، استضافت قطر قادةً من حركة «حماس» وجماعة «الإخوان المسلمين» وحركة «طالبان»، كما وفرت منصة للقادة المتطرفين لنشر إيديولوجيتهم من خلال برامج على قناة "الجزيرة". وفي عام ٢٠١٤، أفاد وكيل وزير الخزانة الأمريكية لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية في ذلك الحين ديفيد كوهين أن قطر موّلت «حماس» بصورة علنية لسنوات عديدة، ولا تزال تسهم في عدم الاستقرار الإقليمي. وأشار كوهين أيضاً إلى أن قطر دعمت جماعات متطرفة أخرى تعمل في سوريا. وخلص إلى القول "على أقل تقدير،إن ذلك يهدّد بتفاقم الوضع المتقلب بالفعل بطريقة خطرة وغير مقبولة". وفي حين أقرّ كوهين بأن الدوحة قد بذلت جهوداً سابقة لمعالجة تمويل الإرهاب، إلا أنه دعا الحكومة القطرية إلى مواصلة العمل مع الولايات المتحدة لمكافحة تمويل الإرهاب، وعلى وجه الخصوص، التعامل مع الالتماس المستمر للتبرعات التي تموّل المتمردين المتطرفين تحت ستار العمل الإنساني. ووفقاً لكوهين، أصبحت هذه الظاهرة تحظى باهتمام متزايد.

وخلال الأسبوعين الماضيين، على الرغم من قيام قطر بتوقيع مذكرة تفاهم بشأن مكافحة تمويل الإرهاب مع الولايات المتحدة وتعديلها أيضاً قانونها لمكافحة الإرهاب من عام ٢٠٠٤، إلا أنه لا تزال هناك العديد من التدابير التي يجب على الحكومة القطرية أن تتخذها على محمل الجد والمتعلقة بمكافحة الإرهاب. ويسمح القانون القطري الجديد بإصدار قائمة تصنيف وطنية، غير أنها نُشرت من دون ملحق بالأشخاص أو الكيانات التي يجب إدراجهم (على قائمة الإرهاب) بموجب تلك السلطة. يجب على قطر ملء تلك القائمة بطريقة شفافة، بدءاً بالأفراد الذين سبق وأن صنّفتهم وزارة الخزانة الأمريكية والأمم المتحدة كإرهابيين وما زالوا أحراراً طليقين ويمكن أن يستمروا في تمويل تنظيم «القاعدة» والجماعات المتطرفة الأخرى وتقديم الدعم المادي لهم. على قطر مواصلة اتخاذ الخطوات المناسبة لتحميل هؤلاء الأفراد مسؤولية (ارتكاب أعمال إرهابية)، فضلاً عن فرض وتنفيذ تشريع شامل يمنع النشاط الإرهابي داخل حدودها وخارجها.

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى ٢٠١٧/٧/٢٩ :

الاستثمارات الإرهابية لقطر تقوّض الاستقرار العالمي

رأى ضابط العمليّات السابق في وكالة الاستخبارات الأمريكيّة شارل فاديس أنّه خلال الحديث عن مكافحة الإرهاب، تسترعي مشاهد كثيرة اهتمام المتابعين مثل رؤية تفجيرات انتحاريّة، هجمات طائرات بلا طيار واقتحام منازل آمنة.

على الولايات المتحدة أن تقدّم للدول المقاطعة لقطر "كل تشجيع وكل درجة ممكنة من الدعم" لكنّ بعضاً من الأعمال الأكثر أهمية يحدث خلف الكواليس، كخنق تمويل الإرهاب عالميّاً. ويشير فاديس في مقال في موقع "نيوزماكس" إلى ندرة أن تتصدّر هذه التحركات العناوين، بعكس ما يحصل مع خطوة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين ومصر لإجبار قطر على إيقاف دعمها لشبكات الإرهاب.

يكتب فاديس عن مدى ثراء قطر على الرغم من صغر حجمها. حيث تستفيد من أموال ضخمة بفضل حقول الغاز التابعة لها. غير أنّها خصصت نسباً من الثروة لصالح دعم الإرهاب حول الشرق الأوسط. وإلى جانب الرباعي المناهض للإرهاب، قطعت المالديف وليبيا واليمن علاقاتها الديبلوماسية مع قطر مطالبة إياها بوقف تمويل التطرف. "قد يرغب القطريّون في ادّعاء العكس، لكن الاتهامات المرفوعة (ضدهم) مشروعة."

الإخوان والعقيدة الغليظة

حماس هي الحزب الإرهابي الحاكم في قطاع غزّة، وأمّنت قطر الدعم لها منذ سنة ٢٠٠٨. فقد أعطت بشكل متكرر مئات الملايين من الدولارات إلى حماس وهي تسمح لزعيمها الأسبق خالد مشعل بالعيش على أراضيها. والإخوان المسلمون هم حركة متطرفة عالمية "ذات عقيدة غليظة ليست أقلّ خطراً بكثير من القاعدة". فهم بأشكال عديدة أصل جميع التنظيمات الإسلامية المتطرفة التي تعود إلى عشرينات القرن الماضي. وقد تمّ تصنيف الحركة كمجموعة إرهابية في العديد من دول الشرق الأوسط، لكنّ الرئيس السابق باراك أوباما نجح في إيقاف تمرير الكونغرس لقانون مشابه .

الملايين للقاعدة في شبه الجزيرة

يذكّر فاديس بعهد الرئيس المصري السابق محمّد مرسي حين أعطت قطر الإخوان ٧,٥ مليار دولار. أمّا الزعيم الروحي للحركة يوسف القرضاوي، فتسمح له الدوحة بالعيش على أراضيها، كما يسعى عدد من الدول الغربية إلى إصدار مذكرات اعتقال بحقه. والقاعدة في شبه الجزيرة العربية هي أهم فرع من هذا التنظيم وقد بدأت معها الحرب على الإرهاب إثر هجومها على الولايات المتحدة. ولم تتورّع قطر عن وهب الملايين لبناء مسجد يمني لصالح مموّل مشهور للقاعدة في شبه الجزيرة. هذا التنظيم استخدم الأموال المذكورة لتوسيع هجماته وتمويل شبكاته.

دعم النصرة والميليشيات الإيرانية

وينتقل فاديس للحديث عن جبهة النصرة في سوريا المرتبطة بالقاعدة والتي شنّت هجمات انتحاريّة وعمليات خطف وقتل. وفي سنة ٢٠١٥، بدأ القطريون اجتماعات رسمية مع زعماء النصرة قبل أن يشرعوا في شحن الأسلحة والأموال إلى المجموعة، بحيث بلغ أحد المدفوعات وحده ١٠٠ مليون دولار. ومنذ سنة ٢٠١٥، سمحت قطر لمسؤولين من النصرة ان يجمعوا التبرعات داخل حدودها. لقطر أيضاً، علاقات قريبة جداً مع إيران التي تشكل أكبر راعٍ للإرهاب حول العالم. وفي حين يجتمع مسؤولو البلدين غالباً، اتّهمت دول الرباعي قطر بتشجيع دور الميليشيات الإيرانيّة على أراضيها .

يرى فاديس ضرورة أن تضبط قطر سلوكها بالمعايير الدولية كي تنجح الحرب على الإرهاب. وتطلّب الأمر سنوات من العمل للوصول إلى مرحلة متقدّمة في مكافحة الإرهاب والأيديولوجيا المتطرفة ومن الواجب ألّا يتوقف هذا العمل اليوم. كما على الولايات المتحدة أن تقدّم للدول المقاطعة لقطر "كل تشجيع وكل درجة ممكنة من الدعم". وأضاف فاديس: "لدينا جنود ومنشآت على التراب القطري. نقلهم سيكون مكلفاً. لكن مع ذلك، لن يكون أي شيء مكلفاً بنفس المقدار كالتراجع وإشاحة النظر باتّجاه الطريق الآخر، فيما تذهب ملايين الدولارات دعماً للقتلة والمتعصبين. يمكننا بناء قواعد أخرى في أمكنة أخرى إذا كان هنالك من حاجة، لكن على قطر أن تغيّر المسار."

*موقع "نيوزماكس" ٢٠١٧/٧/٢٩ :

الأزمة الخليجية من التصعيد إلى التحييد

*مهنا الحبيل

جاء خطاب سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، في الاتجاه الذي توقعناه من انكسار الأزمة الخليجية، وتحوّلها إلى مرحلة التحييد المتوتر، لكنه توتر منضبط بناءً على مجمل الموقف الدولي الإقليمي، وخلاصات النتائج التي اكتشفتها كل الأطراف، سواءً كانت سعيدة بذلك أو مغضبة، وبقاء الحملات الإعلامية من دول المحور والرد القطري عليها سيستمر، لكن لن يمنع ذلك جهود الوساطات، وبقاء فرص أي قرار بوقف التصعيد الإعلامي والرد عليه.

وقبل أن نستعرض مرحلة التحييد المتوتر، التي سيعيشها الخليج العربي، في ظل فقدان توازن كبير، يسدده الخليج لصالح إيران وسوق المصالح الدولية، تسبب به قرار دول المحور تفجير الأزمة الخليجية، نحتاج أن نقف بعض الوقفات مع خطاب الشيخ تميم بن حمد، لنفهم بعض الأبعاد الستراتيجية له:

١- الخطاب ركّز على الحديث إلى الشعب والمتضامنين من المقيمين والعرب والإنسانية خارج الحدود، وكثّف بعده الوطني الاجتماعي، كركيزة أساسية.

يُفهم منها بوضوح أن قرار قطر، سيتجه إلى صناعة الوطن الجديد، مستفيداً من الوحدة الاجتماعية الصلبة، التي حوّلت الشعب القطري بادية وحاضرة، إلى قوة مجتمع مدني موحدة بمستوى غير مسبوق في تاريخها الوطني.

وأظن أنه ظاهرة خليجية جديدة للتوثيق، حين تتعرض الدولة لتهديد وجودي، وإن كان الشعب الكويتي مثّل هذه الروح بعد فجر الثاني من أغسطس ١٩٩٠.

٢- هناك الكثير مما يمكن فهمه من مقاصد الأمير المركزية، لصناعة العهد الجديد لقطر، للعبور إلى مرحلة مشروع النهضة، لكن لا يسعنا هنا تفصيل هذه الرسائل، فتركيزنا اليوم على البعد الستراتيجي الجديد للمنطقة في مرحلة التحييد.

٣- كانت هناك روح تحدٍ أخلاقية صامدة بقوة، أمام الإساءات الشخصية والطعن في الأعراض، الذي نال الأسرة الأميرية شخصيا، والإساءات التي طالت المجتمع القطري، وهي روح كانت تُسابق كلمات الأمير، وواضح للغاية وصولها إلى الشعب القطري، والمواطنين العرب، وخاصة من أبناء الشعب العربي في الخليج.

٤- حدد سمو الشيخ تميم منصة التلاقي بحزم واضح، وأعلن استعداد قطر لمرحلة القطيعة التي هدد بها الوزير قرقاش، كرسالة كُلف بها قبل تراجعه، وأبدى الأمير استعداداً كاملاً لخوض المرحلة، لكن عبر تحفيز الإنسان القطري لمهمة صناعة المستقبل الجديد، وفي ذات الوقت فتح مجال التسويات، خارج أي تلميح بإخضاع قطر عبر مطالب القائمة، لكسر سيادتها وكرامتها الوطنية.

٥- من هنا تكون مرحلة قائمة المطالب واتفاق ٢٠١٤ قد طُويت، ويتم التعامل مع التسويات بناء على احترام الاستقلال القطري القومي، الذي ربطه سمو الشيخ تميم مرة أخرى بسياق فكر الحضارة الإسلامية، والإيمان بأن مصدر الإرهاب ليس ما يروج له الغرب المنحاز ومشروع أبو ظبي الأيدلوجي، في اتهام (الإسلام السني).

وإنما هناك معايير سياسية وأخلاقية وحقوقية، واحتلال ومظالم تضطهد المجتمعات، كمحفّز رئيس للإرهاب، بمعنى أن الشيخ تميم أكد مواقفه التي تهاجمه بها دول المحور، لكن وفق مبدئها الأصلي وليس الذي خُلط باتهامات غير صادقة، وأعلن من جديد دعمه لفلسطين ومقاومتها.

٦- الباب الذي أكد بقاءه سمو الأمير هو باب الوساطة الكويتية، والتسويات الثنائية على قاعدة مصالح مشتركة، وأضرار تعتقد هذه الدولة أو تلك أنها تؤثر عليها سلبيا، فتقدم أدلتها بالمفاوضات المباشرة، وليس محاصرة الدولة والإنسان في قطر.

٧- أمام كل هذا يعتبر خطاب الأمير إيذانا، بالعهد السياسي الدولي الإقليمي الجديد، الذي سيبدأ من الخليج العربي بل بدأ، بعد إقرار مسقط والدوحة مشروع التكامل الستراتيجي، والذي سيتوسع اقتصاديا، وقد يسحب كامل تقاطعاته من أسواق دبي ومرافئها تدريجيا.

٨- كما أن تواجد القوات التركية سيتعزز بحسب الاتفاق، وعلاقة تركيا لها بُعدٌ خاص جداً، ونلاحظ أن الأمير وجه الشكر الخاص لها لموقفها والرئيس أردوغان، وأيضاً لفرز التقاطع الاضطراري الذي دفعت له دول المحور قطر، للاستفادة من متنفس إيران.

فذاك قرار اختياري وهنا واقع اضطراري ولذلك لم يسمّي الأمير إيران، وهي قضية حساسة جداً، فأطماع إيران ومشروعها الطائفي، لا يزال ذو بعد كارثي على كل المنطقة، دون أن يدفع هذا التقييم الستراتيجي، إلى قرار حروب أو مشاريع فوضى عشوائية تشتبك مع إيران دون جدوى، بل تعزز موقعها.

خاصة بعد استخدام الحرب المذهبية، كخديعة كبرى انتهت إلى أن المنطقة تخسر أمام إيران، وأن رياح التكفير المذهبي والصراع القومي لم تنقذ العراق من بصرته لموصله، ولم توقف تصفية ثورة سوريا.

بل وانتهت بعد كل تكاليف الحرب، إلى أن إبادة الإصلاح اليمني وإسقاط بنية الشمال في اليمن، هو هدف ستراتيجي لصفقة ابوظبي، والإدارة الأمريكية، مقابل مشروعها الاقتصادي الأمني في الجنوب، وهو مشروع سيجر على أهل اليمن، والخليج العربي ما يجر من مآسٍ مستقبلا.

٩- من الواضح أن موقف دول المحور ستخوض هذه المرحلة، لكن هناك رسائل تقييم قلقة لم تكن تتوقع خسائرها السياسية بعد صمود الدوحة، وتكلفة ما دفعت له أبو ظبي من واقع سياسي خطير.

وحالة التحييد المتوتر قائمة أصلا في سياقها الحالي، وبالتالي ستبقى آثار الأزمة إلى حين، لكن قد يطرأ موقف جديد بطلب غربي وخاصة واشنطن لأجل مصالحها، لطي ملف القطيعة، وحاجة دول المحور ذاتها إلى الخروج من هذه المرحلة.

١٠- ولكن كسر التحييد للأزمة مستقبلاً، يتزامن مع فقدان ثقة كامل من قطر تجاه شركاء المحور في المجلس الخليجي، كما أنه يبعث تشككات كبرى، في حسابات دول خليجية أخرى بعد التجربة المرة، والتساؤل عما هو الإطار المضمون لأمنها القومي السيادي، وكيف ستتعامل مع مواسم ترامب قبل عزله، ومع الثقة التي تعززت لإيران مع الغرب كخصم عاقل، أمام ظاهرة الأزمة الخليجية.

١١- هذه التأثيرات السياسية، التي تصاحبت مع عودة حميمية لدول المحور مع نظام بغداد، الذي كان ولا يزال موالياً لإيران، جرت في ذات الوقت الذي يُعزّز فيه حصار قطر، وهو في ذاته أزمة كبيرة، ولسنا نقصد هنا رفض جسور سياسية ودبلوماسية ذكية مع الدولة العراقية، لدعم كفاح المجتمع المدني العراقي أمام تغول إيران.

فهذا مطلوب بعد كارثة حصاد داعش الإرهابي، وتمركز الحشد الطائفي الإرهابي كقوة رسمية، وإنما الإشكال أن هذه العلاقات تأتي في ظل عشوائية مضطربة مع حكومة العبادي لكسب موقف ترامب، والبنتاغون في العراق، وليس القيام بتوازن سياسي ستراتيجي، لدول الخليج العربي، ما بعد حرب الموصل وخطة تصفية ثورة سوريا.

هنا يبدو أن مرحلة التحييد في الأزمة الخليجية تحمل تحديات خطيرة جدا، ما دام التفكير الستراتيجي غائب، وروح الانتقام والملاعنات الجاهلية، تخترق المشاريع السياسية، وكل ذلك يصب في ساحة المستثمر الغربي والإيراني/الإسرائيلي، ولقد دعونا مرارا لإطلاق مرحلة جديدة، تبدأ من اليمن بوقف حربها بتعاون نوعي بين مسقط والرياض، وتسوية ثنائية مع الدوحة.

ولعل انهاء ترتيبات الحكم السعودي الأخيرة، تدفع القرار المركزي في الرياض للتوجه لمعالجات ستراتيجية، بأطقم سياسية مخضرمة، بعد ان أُنهكت المنطقة بمغامرات إعلامية عاطفية، خسرت الصديق ومكنت للعدو العنيد.

*مهنا الحبيل مدير مكتب دراسات الشرق الإسلامي – إسطنبول

*صحيفة" الوطن" القطرية ٢٠١٧/٧/٢٩ :

قرصنة «قنا» هزت الثقة بين أبوظبي والمخابرات الأمريكية

اتخذت الأزمة الدبلوماسية داخل مجلس التعاون الخليجي منعطفًا آخر هذا الأسبوع. وقد ذكرت صحيفة«واشنطن بوست»، يوم الأحد، أنّ وكالات الاستخبارات الأمريكية لديها معلومات تشير إلى مسؤولية الإمارات العربية المتحدة عن ترتيب هجومٍ سيبراني على وكالة أنباء قطر الرسمية (قنا) أواخر مايو/أيار الماضي.

وادّعى مسؤولون في المخابرات الأمريكية لم يُكشف عن اسمهم أنّ أبوظبي نظمت خرقًا لموقع وكالة الأنباء القطرية وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بها لنشر تصريحاتٍ مفبركة منسوبة لأمير قطر الشيخ «تميم بن حمد آل ثاني»، جاء فيها إعرابه عن دعمه لإيران وحماس وحزب الله. ثمّ استخدمت الإمارات، جنبًا إلى جنب مع المملكة العربية السعودية والبحرين ومصر، الأقوال الكاذبة كذريعة لقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع قطر. ومما لا شك فيه أنّ هذا الكشف سيزيد من تعقيد العلاقات داخل وخارج مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت نفسه، ومع ذلك، لا يمثل الخبر مفاجأة كبيرة.

وعلى الرغم من أنّ المسؤولين الإماراتيين نفوْا تمامًا ادعاءات تورطهم في الأمر، إلا أنّ قادة قطر قد وصفوا الخرق بأنّه «عملٌ مخجلٌ من الإرهاب السيبراني»، وأبدوْا تصديقًا لأخبار تورط الإمارات. وبعد كل شيء، لدى الإمارات سمعة طويلة بالتدخل، إلى جانب السعودية، في شؤون قطر. وفي وقتٍ مبكرٍ من نشأة قطر والإمارات في الستينيات والسبعينيات، كان هناك تنازع على الحدود الإقليمية. وكانت هناك غلبة واضحة للرياض في النزاعات، وكذلك استفادت أبوظبي.

وبعد ذلك بأكثر من ٣٠ عامًا، اتهمت قطر الإمارات والسعودية بمحاولة التحرك ضد أمير البلاد الشيخ «حمد بن خليفة آل ثاني» الذي أطاح بوالده. وعندما جاء ابنه، الأمير الحالي، للسلطة مكان والده عام ٢٠١٤، حاولت أبوظبي والرياض إخضاع الأمير الجديد ليصبح تابعًا. وقد خفضوا علاقاتهم مع قطر، وطالبوا الدوحة بتغيير ما اعتبروه سياساتٍ مزعزعة للاستقرار. وحققت هذه الجهود بعض النجاح، لكنّها مهدت الطريق أيضًا للأزمة الحالية في مجلس التعاون الخليجي.

وفي ضوء تاريخها مع قطر، فإنّ فضيحة مشاركة الإمارات المزعومة في القرصنة التي أدت للأزمة تبدو قابلة للتصديق. ومن وجهة نظر الإمارات، فإنّ علاقة قطر مع مجموعات مثل جماعة الإخوان المسلمين وحركة طالبان وحماس وحزب الله، فضلًا عن الحرية التي تعطيها البلاد لوسائل إعلامها، تشجع التطرف وتأمر بالتخريب في المنطقة. وأثبتت أبوظبي نواياها كثيرًا من خلال تدخلاتها السابقة في شؤون الدوحة.

ومع ذلك، مع التكنولوجيا المتوفرة الآن للأفراد والمؤسسات والحكومات، من الصعب الحكم بتأكيد تورط الإمارات في الاختراق، وقد تم اتهام روسيا في وقتٍ سابق.

وفي كلتا الحالتين، فإنّ مجرد تأكيد الخرق جعل من المستحيل على الإمارات والسعودية حشد المزيد من الدعم الأمريكي لمبادرتها المناهضة لقطر. ومن المفارقة أنّ دعم الولايات المتحدة الواضح لجهود الرياض وأبوظبي لمكافحة الإرهاب قد ساعد على تحفيز الأزمة في المقام الأول. ومن خلال التركيز على مكافحة التطرف الإسلامي خلال قمة الرياض في مايو/أيار، قبل أيام قليلة من الاختراق المزعوم، ربما أرسل الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، عن غير قصد، رسالة إلى القادة السعوديين والإماراتيين، مفادها أنّ الولايات المتحدة تساندهم في مهامهم أيًا كانت. إلا أنّ وزارة الدفاع الأمريكية ووزارة الخارجية أخذتا نهجًا أكثر توازنًا تجاه الأزمة، احترامًا للعلاقة الحساسة للولايات المتحدة مع قطر، التي تستضيف إحدى أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط.

ويدفع الكشف عن الاختراق أيضًا للتفكير في تغير العلاقة، غير المستقرة أصلًا، بين مجتمع الاستخبارات الأمريكي ودولة الإمارات. وتعتمد الولايات المتحدة على علاقاتها مع الإمارات والبحرين والسعودية وقطر لضمان الأمن الإقليمي، فضلًا عن أمنها القومي. ولن تغير التفاصيل المتعلقة بالاختراق المزعوم ذلك كليا. لكنّ الحادث ربما يضر بالثقة التي تتشاركها واشنطن وأبوظبي، إلى جانب أنّ المسؤولين الأمريكيين قد سربوا معلومات عن الاختراق للصحافة.

وفي مجلس التعاون الخليجي، هز الكشف أيضًا أواصر الثقة، التي تعرضت لضربة كبيرة بالفعل، بين أعضاء الكتلة. وأشار وزير الخارجية الإماراتي يوم الاثنين إلى احتمال «إعادة تشكيل مجلس التعاون الخليجي»، وقال أنّ القمة السنوية المقرر عقدها في ديسمبر/كانون الأول من غير المرجح أن تتم إذا استمر النزاع. وقد واجهت الكتلة نصيبها من المشاكل في الماضي، لكنّ الاضطراب الأخير قد يترك مزيدًا من الضرر أكثر مما ترك في الأزمات السابقة. ومن المرجح أن تزداد العلاقات في مجلس التعاون الخليجي سوءًا قبل أن تتحسن، مما يعرض الجهود المستقبلية للتعاون الاقتصادي والأمني بين دول الخليج للخطر.

*مركز ستراتفور ٢٠١٧/٧/٢٩ :

واشنطن تدعو أطراف الأزمة القطرية لحوار مباشر: نعتقد أنهم يقتربون من العمل معا

دعت وزارة الخارجية الأمريكية قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين ومصر إلى الجلوس سويا وإجراء محادثات مباشرة من أجل حل الأزمة الجارية، مؤكدة استعدادها للمساعدة ودعمها لجهود الوساطة الكويتية.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية هيذر نويرت، في مؤتمر صحفي، ردا على سؤال عن عدم وجود تفاصيل من لقاء وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون ونظيره القطري محمد بن عبدالرحمن، الأربعاء الماضي، إنه "في بعض الأحيان لا نقد تفاصيل عما يدور في الاجتماعات لأنها محادثات دبلوماسية خاصة وحساسة". وأضافت أن الوزيرين "تحدثا كثيرا عن الوضع كما يتكشف هناك. نعتقد الآن أن النزاع متوقف. لقد مررنا بفترات قلنا فيه إنه وصل لطريق مسدود في مرحلة ما ثم كان هناك بعض التحرك، والآن يبدو في حالة جمود وهذا يشعرنا بالقلق". وتابعت بالقول: "نحن نحث على إجراء محادثات مباشرة بين جميع الأطراف لأننا نعتقد أنه من أجل حل الموقف، وهو يحتاج بالفعل إلى حل، عليهم أن يجلسوا معا لإجراء حوار مباشر. ونحن مستعدون للمساعدة وندعم جهود وساطة أمير الكويت ونأمل أن تجتمع هذه الدول لبدء محادثات".

وأكدت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية أنه "عندما تعمل كل هذه الدول سويا سيكون الأمر أكثر فاعلية بالنسبة لواحدة من أولوياتنا القصوى وهي هزيمة الإرهاب وهزيمة داعش". وقالت: "لذلك نأمل أن يجتمعوا ويعملوا على حل ذلك. قد يستغرق الأمر بعض الوقت ولكن نأمل أن يتمكنوا في نهاية المطاف من تحقيق ذلك". وأضافت: "قبل بضعة أسابيع كان الوضع متوترا بشكل لا يصدق، وذلك لا يعني أنه ليس متوترا الآن، ولكن أعتقد أن أطراف الأزمة، وهذا ما نأمله، يقتربون من العمل سويا على هذا. لقد طلبنا منهم أن يفعلوا ذلك ونأمل أن يفعلوا".

وعما إذا كانت واشنطن قد اقترحت أي إطار أو أسس للحوار المباشر، قالت نويرت إنه "يوجد أفكار مختلفة مقترحة ولكن لن أشرح ما هي". وبسؤالها عما إذا كانت هذه الأفكار قد تم طرحها خلال لقاء تيلرسون ونظيره القطري، قالت نويرت: "لا لا أقول ذلك على الإطلاق. ولكن مع بعد الأزمة منذ حوالي ٦ أسابيع كان هناك اقتراحات مختلفة جرى تداولها، ولكن لن أصف إلى أين وصل ذلك الآن".

*CNN) ٢٠١٧/٧/٣٠ :

الدول الأربع تشترط "الرغبة الصادقة في مكافحة الإرهاب" للحوار مع قطر

أبدت الدول الأربع المقاطعة لقطر استعدادها للحوار مع الدوحة بشرط "الرغبة الصادقة في مكافحة الإرهاب". وقالت السعودية والإمارات والبحرين ومصر، في بيان رسمي، إن التدابير التي اتخذتها ضد قطر "تتفق مع القانون الدولي".

وجاء البيان في نهاية لقاء وزراء خارجية الدول الأربع في العاصمة البحرينية المنامة الأحد لبحث الأزمة الخليجية التي قاربت على شهرها الثاني. وحسب البيان فإن هذه الدول مستعدة للحوار مع قطر بشرط "وجود رغبة عملية وصادقة في وقف تمويل ودعم الإرهاب".

ولم يصدر أي رد فعل عن قطر، التي ترفض اتهامات الدول الأربع بدعم الإرهاب.

وتعتبر قطر العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية التي تشمل إغلاق الحدود السعودية معها حصارا يخالف القانون الدولي.

*BBC ٢٠١٧/٧/٣٠ :

الدول المقاطعة تُدين عرقلة الدوحة لحجاجها

الجبير: طلب قطر تدويل المشاعر المقدسة إعلان حرب

*عبدالرحمن بدوي

رفضت السعودية الإجراءات التي تقوم بها قطر من محاولة تسييس الحج، فيما أدانت الدول المقاطعة العربية الأربع عرقلة الدوحة وصول الحجاج القطريين لأداء مناسك الحج.

وقال وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، الأحد، إن "طلب قطر تدويل المشاعر المقدسة عدواني وإعلان حرب ضد المملكة"، مؤكدًا أن المملكة "ترحب بأداء القطريين للحج مثلهم مثل بقية الحجاج".

وأكد الجبير خلال المؤتمر الصحافي المشترك لوزراء خارجية السعودية والإمارات والبحرين ومصر بعد اجتماعهم في المنامة، أن تاريخ المملكة واضح في تسهيل وصول الحجاج، مشيراً إلى أن المملكة تبذل جهودًا كبيرة في تسهيل وصول الحجاج والمعتمرين، رافضاً ما تقوم به قطر من محاولة تسييس الحج.

وعقد وزراء خارجية الدول الأربع اجتماعاً في المنامة أعقبه مؤتمر صحافي للوزراء الأربع، وجاء في بيان صادر عن الاجتماع أن الدول الأربع "استنكرت قيام السلطات القطرية المتعمد بعرقلة أداء مناسك الحج للمواطنين القطريين الأشقاء. وأشادت في هذا الصدد بالتسهيلات المتواصلة التي تقدمها حكومة خادم الحرمين الشريفين لاستقبال حجاج بيت الله الحرام".

الحوار المشروط

وأعربت الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب، في ختام اجتماعاتها عن استعدادها للحوار مع قطر، شريطة إعلان الدوحة عن رغبتها المسبقة والعملية في وقف دعمها وتمويلها للإرهاب والتطرف.

وقال وزير الخارجية البحريني، الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، في مؤتمر صحافي، عقب انتهاء اجتماع وزراء خارجية الدول الأربع، الأحد، إن هذا الاجتماع جاء ضمن أعمال التشاور المستمر حول أزمة قطر ودعمها للإرهاب وللمتورطين فيه، ونشرها لخطاب الكراهية، وتدخلاتها في شؤون دول المنطقة، مضيفاً أن المجتمعين استعرضوا آخر التطورات إزاء الأزمة، والاتصالات التي أجروها إقليميًّا ودوليًّا. مؤكدين استمرار التنسيق الوثيق في ما بينهم بما يعزز التضامن، ويضمن انتشار الأمن إقليميًّا ودوليًّا.

وأكّد المجتمعون على لسان "آل خليفة"، تمسكهم بالمطالب الستة التي تم الإعلان عنها في اجتماع القاهرة، والتي تمثل الإجماع الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف وتمويله ورفض التدخلات في شؤون الدول الأخرى، وهي المطالب التي لم تنفذها قطر.

مكافحة الإرهاب

كما أكّدت الدول الأربع، على أهمية استجابة قطر للمطالب الـ١٣ التي تقدمت بها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، بما يحقق أمن المنطقة والعالم، مبدية استعدادها للحوار مع قطر شريطة أن تعلن الدوحة عن رغبتها السابقة والعملية في وقف دعمها وتمويلها للإرهاب والتطرف ونشر خطاب التطرف والتحريض والالتزام بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وتنفيذ المطالب الـ١٣ كاملة.

وبين آل خليفة، أن جميع الإجراءات التي تم اتّخاذها تجاه قطر تعد من أعمال السيادة، مثمنة الدور الذي تقوم به القيادة في الكويت لحل الأزمة في إطارها العربي، مستنكرة في الوقت ذاته، قيام السلطات القطرية المتعمد بعرقلة أداء مناسك الحج للمواطنين القطريين الأشقاء، ومشيدة بالتسهيلات التي تقدمها حكومة خادم الحرمين الشريفين للحجاج من كل بلدان العالم.

*إيلاف ٢٠١٧/٧/٣٠ :

قطر تموّل القاعدة منذ ١٩٩٨ على الأقل

رأى الكاتب كينيث تيمرمان، في مقال نشرته صحيفة "ذا هيل" الأمريكية، أن قرار الإمارات والسعودية ومصر والبحرين بقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر بسبب دعمها للجماعات الإرهابية الجهادية تأخر كثيراً" لافتاً إلى أن دعم قطر لجماعة الإخوان المسلمين ووكلائها الإرهابيين كان معروفاً وموثقاً بشكل جيد منذ عقود.

عمدت قطر في البداية إلى تدريب الجهاديين بعيداً عن جبهة القتال في الجبال الغربية بالقرب من مدينة نالوت، وفي وقت لاحق أقامت بشكل علني معسكرات لتدريب المجلس العسكري في طرابلس ويتذكر الكاتب أنه كان في لندن خلال شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٩٨ يعمل على إعداد تقرير لمجلة "ريدرز دايجست" حول ممول سعودي للإرهاب غامض في ذلك الوقت يدعى أسامة بن لادن، وأجرى لقاءات مع مجموعة من مؤيديه، بينهم شاب كويتي اسمه خالد الفواز، وواعظ سوري غريب الأطوار يدعى عمر بكري محمد كان يتسكّع قرب مسجد فينسبيري.

قطر وتمويل القاعدة

وفي السنوات التي تلت هجمات ١١ سبتمبر (أيلول)، تم التعرف على هذين الرجلين باعتبارهما في مواقع بارزة في شبكة التجنيد الدولية لأسامة بن لادن، وأدين فواز في عام ٢٠١٥ في الولايات المتحدة بتهم تتعلق بالإرهاب، بينما عاد عمر بكري إلى سوريا واختفى عن الأنظار من وقتها.

ويقول الكاتب: "ما علمته في ذلك الوقت هو أن منظمة بن لادن كانت تتلقى أموالاً مباشرة من سفارة قطر في لندن، وأن المخابرات البريطانية والسعودية كانتا تتبعان تلك الأموال. وأتذكر أنه عندما نشرت التقرير عن بن لادن في أواخر شهر يونيو(حزيران) عام ١٩٩٨، لم نجد وقتها صورة متاحة للإرهابي السعودي ولجأت إلى استخدام أحد الفنانين في الرسم، وبعد ثلاثة أسابيع فقط، في أعقاب تفجير القاعدة لسفارتين أمريكيتين في أفريقيا، بات بن لادن اسماً مألوفاً".

ويشدد الكاتب على أنه عندما بدأت القاعدة في الظهور كتهديد إرهابي دولي، كانت حكومة قطر تصدر تعليماتها لسفارتها في لندن بإرسال حقيبة نقدية أسبوعياً إلى أكبر عملاء بن لادن في لندن، مضيفاً أن قطر تمول القاعدة منذ عام ١٩٩٨ على الأقل، تنظيم القاعدة، ويلفت إلى أن "سبب عدم تركيز الحكومة الأمريكية على هذا الأمر في التحقيقات الخاصة بهجمات ١١ سبتمبر لا تزال لغزاً بالنسبة ليّ؟"

تورط قطر في هجمات بنغازي

ويوضح الكاتب أنه من أجل التعجيل بسقوط ديكتاتور ليبيا معمر القذافي في عام ٢٠١١، لم تدعم قطر جماعات المعارضة بالأسلحة واللوجستيات التي تم إسقاطها من الجو فحسب، وإنما كان لدى قطر قوات خاصة على الأرض تعمل على تجنيد وتدريب الجهاديين.

وبحسب مجلة فورين بوليسي، عمدت قطر في البداية إلى تدريب الجهاديين بعيداً عن جبهة القتال في الجبال الغربية بالقرب من مدينة نالوت، وفي وقت لاحق أقامت بشكل علني معسكرات لتدريب المجلس العسكري في طرابلس بقيادة عبد الحكيم بلحاج الذي سلم الأسلحة الأمريكية إلى أيدى تنظيم القاعدة المركزية وفق ما أفضى به أحد عناصر جهاز المخابرات المركزية الأمريكية سابقاً إلى كاتب المقال.

ويلفت الكاتب إلى ما ذكره في كتابه "القوى المظلمة: حقيقة ما حدث في بنغازي" الصادر عام ٢٠١٤ بشأن دعم قطر للزعيم الإرهابي أبو سفيان بن قمو الذي يعتقد أنه لعب دوراً مهماً في الهجوم على البعثة الأمريكية في بنغازي يوم ١١ سبتمبر(أيلول) للعام ٢٠١٢، حيث كانت قطر تعمل على أرض الواقع في بنغازي من خلال ناشطين سريين من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني الذي تولى مسؤولية تجنيد وتدريب وتوجيه الميليشيات المستخدمة لتنفيذ هجمات بنغازي على البعثة الأمريكية.

قطر وجماعة الإخوان المسلمين

وتراجعت شعبية قطر إلى حد كبير بسبب دعمها للجهاديين الذين دمروا ليبيا في نهاية المطاف، لدرجة أن الخطوط الجوية القطرية اضطرت إلى تعليق جميع رحلاتها إلى بنغازي في شهر أغسطس (آب) للعام ٢٠١٣، وعندما حاولت استئنافها بعد شهرين، تظاهرت الحشود الغاضبة أمام مكاتب الخطوط القطرية لمطالبة القطريين بالعودة إلى ديارهم.

ويرى الكاتب أن مواصلة قطر دعم جماعة الإخوان المسلمين حتى بعد هزيمتها تماماً في مصر عام ٢٠١٢ وكذلك دعمها للجماعات الإرهابية المتطرفة في سوريا (القاعدة وجبهة النصرة وغيرها) هو السبب الحقيقي الذي دفع الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب إلى الضغط على قطر للتراجع عن ذلك خلال عام ٢٠١٣، حيث جرى الكشف مؤخراً عن سلسلة من الاتفاقات طالبت فيها السعودية وحلفاؤها قطر بالتوقف عن دعم جماعة الإخوان المسلمين وكذلك التوقف عن تخريب حكومة السيسي في مصر، فضلاً عن عدم دعم الجماعات الجهادية في سوريا واليمن التي تهدد البلدان المجاورة، إضافة إلى توقف قناة الجزيرة، التي تحولت إلى البوق الإعلامي للجهاديين أمثال القرضاوي وغيرهم، عن حشد الدعم لجماعة الإخوان المسلمين.

تأييد أوباما للإخوان المسلمين

ويشير الكاتب إلى أنه طوال أربع سنوات، انتهكت قطر بشكل علني ومتكرر هذه الاتفاقات، وأخيرا في شهر يونيو (حزيران) الماضي نفد صبر السعودية وحلفاؤها حيال سلوك قطر التي شعرت أن بقاء أوباما في السلطة يمكنها من الاعتماد على واشنطن لدعم قضيتها، بسبب دعم إدارة أوباما وكبار مستشاريه لجماعة الإخوان المسلمين وتأييدهم لتزويد الجماعات السنية المتطرفة في سوريا بالأسلحة والتي تحولت فيما بعد إلى داعش.

وبعد أيام قليلة من قطع الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب للعلاقات الدبلوماسية مع قطر، غرد مستشار بارز سابق للرئيس أوباما عبر توتير معلناً تأييده لقطر، الأمر الذي يعكس، برأي الكاتب، السياسات الكارثية المؤيدة لجماعة الأخوان المسلمين التي انتهجتها إدارة أوباما السابقة.

نقل القواعد العسكرية من قطر وتركيا

ويضيف الكاتب: "تحاول قطر الآن استخدام القاعدة الجوية العسكرية الأمريكية (العديد) للضغط على الولايات المتحدة، خاصة أنها باتت محور العمليات الجوية العسكرية الأمريكية في الحرب ضد داعش في جميع أنحاء المنطقة. ولكن حان الوقت لأن تكشف إدارة ترامب حقيقة خداع حكام قطر ودعمهم للجماعات الجهادية المتطرفة التي تسعى إلى تصدير الإرهاب إلى أوروبا وأمريكا".

ويحض الكاتب في ختام مقاله الولايات المتحدة على نقل القاعدة العسكرية الأمريكية من قطر إلى دولة أخرى حليفة مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك نقل قاعدة إنجرليك العسكرية في تركيا (حليفة قطر) إلى كردستان العراق، حيث أن مثل هذا التحرك سيقود إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة على المدى الطويل وإبعاد القوات الأمريكية عن براثن الأنظمة المناهضة للولايات المتحدة، وعلى الرغم من كلفة هذا الأمر على المدى القصير، فإنه سيعزز الوضع الأمني في المنطقة وينقذ الأرواح الأمريكية.

*صحيفة "ذا هيل" الأمريكية ٢٠١٧/٧/٣٠ :

دبلوماسي أمريكي: لهذه الأسباب لن تنتصر السعودية في العداء مع قطر

نشرت مجلة "التايم" الأمريكية مقالاً لباتريك ثيروس الذي شغل منصب السفير الأمريكي في دولة قطر، في الفترة ما بين ١٩٩٥-١٩٩٨.

وقال ثيروس إن المواجهة بين قطر وجيرانها الثلاثة المجاورة قد اصطدمت بحائط. خصوصاً بعد عوضت جهود وزير الخارجية ريكس تيلرسون، بدعم من وزير الدفاع جيمس ماتيس ورئيس مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية بوب كوركر جزئيا، الدعم المبكر الذي قدمه ترامب المتحمس للمملكة العربية السعودية وأصدقائها. ويبدو أن احتمال معارضة الرئيس ترامب لوزيري دفاعه وخارجيته يبدو بعيد المنال.

وأضاف ثيروس الذي عمل في مناصب دبلوماسية أخرى في المملكة العربية السعودية ولبنان أنه بغض النظر عن مفاجأة واشنطن، فإن التدابير الحالية ضد قطر لن تجبر الدوحة على التراجع.

وقال إن الحصار الجوي والبحري والأرضي على قطر لم يتسبب إلا في ألم مؤقت فقط. وأكثر من ٩٠ بالمئة مما كانت تستورده قطر من جيرانها من بضائع تم تأمينه عبر موردين آخرين. فقد فاجأت قطر المراقبين- وربما حتى شعبها- على ما يبدو بطريقة سلسة وجدت من خلالها طرقاً ومصادر بديلة لكل ما تستورده. وقد يكلف أكثر، لكنه يؤدي الغرض. ويضيف أنه حتى لو حلت الأزمة قريبا، فإن معظم الكيانات القطرية ستفضل جعل التدفقات الجديدة دائمة بدلا من أن تصبح مرة أخرى معتمدة على جيرانها.

وبالمثل، وجد البنك المركزي لدولة قطر حلا لمواجهة محاولات القطاع المالي لدولة الإمارات لتعطيل معاملات الريال القطري. وباختصار ينبغي أن تكون قطر قادرة على الحفاظ على الوضع الجديد إلى أجل غير مسمى في المستقبل.

ويضيف الدبلوماسي الأمريكي أنه فوق ذلك كله فقد تم توقيع اتفاق بين قطر والولايات المتحدة لمكافحة تمويل الإرهاب الأمر الذي ألقى بالكرة في ملعب الجيران. ومن الممكن لدولة قطر أن توقع اتفاقيات أخرى مع الولايات المتحدة. وسوف تجد المملكة العربية السعودية أن من المستحيل، تنفيذ مطالبها الـ١٣ والتي تم تخفيضها إلى ستة مطالب.

ويؤكد ثيروس أنه ليس لدى جيران قطر سوى خيارات قليلة لتغيير حسابات الدوحة. كما أن القوة العسكرية المباشرة ستؤدي إلى نتائج كارثية على الجميع. وأن فرض الحصار البحري والجوي سيكون خطرا. وسيواجه بخطر المواجهة المباشرة مع إيران.

ويتساءل الدبلوماسي الأمريكي في مقاله "هل سيكونوا يائسين بما فيه الكفاية لمحاولة اغتيال القيادة الحالية في قطر؟". ويجيب "بالتأكيد لا" حتى لو نجح ذلك، فإن الجيران سيعانون من صدام دولي ضخم – دون أي يقين بأن أسرة آل ثاني سوف تجد حاكما جديدا أكثر قابلية للاستسلام".

ويضيف أن لدى الجيران أيضاً خيارات اقتصادية قليلة. ومن شأن وقف الواردات الحالية من الغاز الطبيعي القطري إلى الإمارات ومصر أن يضر بتلك البلدان، في حين أن قطر للبترول وشركائها يمكن أن يجدوا أسواقا أخرى بسهولة. ومن شأن سحب ودائع الإمارات والسعودية من البنوك القطرية أن يضر بالسيولة ولكن لفترة قصيرة فقط. وبفضل احتياطيات البنك المركزي التي تبلغ ٤٠ مليار دولار (دون احتساب الحيازات الذهبية)، يمكن لقطر أن تحتفظ بسهولة بربط الريال دون الحاجة للمساهمة في أصول أجنبية بقيمة ٣٠٠ مليار دولار.

ويقول الكاتب إن حملة التشويه الكاملة وغير المقنعة التي أطلقتها "لجنة العلاقات العامة السعودية" الجديدة في الولايات المتحدة قد أدت إلى مزيد من الضرر بسمعة الجيران مقارنة بسمعة الضحية المقصودة.

وفي الوقت نفسه، أدركت الإمارات العربية المتحدة أن حرمان مواطنيها من الألعاب الرياضية الدولية المتلفزة كانت خطوة خطيرة جدا، وقررت بهدوء السماح للقناة الرياضية التي تملكها الجزيرة، بالإعفاء من الحظر العام.

ويختم ثيروس مقاله بأنه دون تغيير جذري في اللعبة، ستستمر هذه المواجهة في المستقبل إلى أجل غير مسمى. ومع ذلك، تحتاج الرياض إلى حل. وقد أثارت محاولات القيادة السعودية لإصلاح اقتصاد البلاد الاستياء بين من يستفيدون من النظام القائم. إضافة إلى أن المغامرة العسكرية في اليمن أدت إلى نتائج سيئة.

ويرى كاتب هذه السطور، أن الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق هو اقتراح وزير الخارجية الأمريكي تيلرسون. حيث يمكن حل مسألة تمويل الإرهاب من خلال ترتيبات ثنائية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي. وهناك قضايا أخرى تحتاج إلى حل من خلال الوساطة والتفاوض الهادئة، في حين تجد جميع الأطراف وسيلة لإصدار بيانات متفرعة بما فيه الكفاية للسماح لها بالتراجع، في حين لا تزال تدعي النصر.

* مجلة "التايم" الأمريكية ٢٠١٧/٧/٣٠ :

قطر وعلاقة الكويت مع إيران

*عبدالرحمن الراشد

الإخوة في الكويت يحتاجون دائماً إلى أن يكتشفوا الحقيقة بأنفسهم، ولديهم حساسية عالية جداً من أي تحذيرات خليجية أو إقليمية، وليست العلاقة مع إيران أولها.

ولحسن الحظ أن أذى طهران الذي أصاب الكويت تم إجهاضه مبكراً، سواء عند اكتشاف خلية حزب الله أو هروب أعضائها. الحكومة الكويتية تحركت بذاتها، ودون نصح أو تحريض، وطردت دبلوماسيي السفارة الإيرانية ولَم تبقِ إلا على أربعة فقط، وأغلقت ملحقياتها التي ثبت أنها كانت أوكاراً للتجسس وترتيب العمليات الإرهابية.

وقد لا يكون غريباً على النظام الإيراني نشاطه الإرهابي، هذه شهرته، من العراق وإلى لبنان وسوريا واليمن وحتى أمريكا اللاتينية. إنما المفاجأة أن إيران استهدفت واحدة من أكثر دول الخليج تصالحاً معها، وهي الكويت. فقد زار أمير الكويت طهران قبل ثلاث سنوات رغم سوء التوقيت خليجياً، وأبرق أعلى ثلاثة قادة في الكويت يهنئون طهران بالاتفاق النووي ويعتبرونه نقطة تحول إيجابية، ثم استقبلت الكويت بترحاب الرئيس حسن روحاني، الزيارة التي وصفها سفيره لدى الكويت بأنها نقطة بيضاء في المنطقة، وتم تشكيل لجان تعاون وصداقة متعددة في وقت كانت فيه علاقة طهران مع الرياض في انحدار وكانت ميليشيات الحرس الثوري تقاتل في سوريا، وبعد نحو أربعة أشهر من الزيارة كان الإيرانيون يدخلون صنعاء مع ميليشيات الحوثي في سبتمبر (أيلول) ٢٠١٤.

وبعد سنة واحدة فقط من هذا الانفتاح والسياسة الإيجابية الكويتية اكتشفت أجهزة الأمن كميات ضخمة من الأسلحة، مع خلية إرهابية كويتية فوق العشرين شخصاً تابعين لإيران، كانوا يبيتون النية لضرب استقرار الكويت التي لم تنخرط في أي عمل معادٍ ضد طهران، حتى لفظياً. برهنت الكويت، سواء تم ذلك بسذاجة سياستها أو محاولتها امتحان صدقية الجار الإيراني، على أنه من المستحيل التعامل مع النظام هناك دون الحذر واستشعار المخاطر المحتملة. وجاء هروب المساجين من أعضاء الخلية الإيرانية، اسمها كذلك لكن أعضاءها ليسوا إيرانيين، بل واحد فقط والبقية كويتيون. تمت إدارة العملية من داخل السفارة في عمل يعتبر عدواناً صريحاً على سيادة الكويت، حيث قامت أذرع الحرس الثوري الإيراني في سفارتهم في الكويت بالتخطيط وتهريب الإرهابيين المسجونين، ونقلهم بزوارق سريعة من المياه الكويتية إلى إيران.

الكويت تدرك، اليوم، أن التهاون في التعامل مع إيران، والقوى المحسوبة عليها، هو الذي جرأهم عليها، وسهل عليهم أن ينجحوا فيما فشلوا فيه في البحرين عندما جربت إيران إطلاق سراح مسجونين إرهابيين هناك وتهريبهم من السجن بالقوارب السريعة، لكن القوات البحرينية أحبطت المخطط في معركة بحرية كبيرة مطلع العام الحالي.

وما حدث في الكويت، ويحدث في البحرين بشكل مستمر، من تدخلات إيرانية خطيرة، يعيد الجميع إلى المربع الأول الذي على كل دول مجلس التعاون الخليجي أن تدركه، وهو أنها مجتمعة فقط قادرة على مواجهة إيران التي لم تتوقف عن استهدافها، وهو ما على دولة قطر أن تعيه أكثر من الكويت، لأنها ولسنوات طويلة ظلت تخدم السياسة الإيرانية بالتحالف معها في العقد الماضي، وبدعم الجماعات الخليجية المعارضة المتطرفة في السعودية والإمارات والبحرين، وحتى الكويت. ولهذا السبب تحديداً لا يمكن لهذه الدول أن تسكت عن ممارسات قطر غير المسؤولة، لأنها تفتح باباً خطيراً للإيرانيين وتحرض على قلب الأنظمة. وما تحاول أن تفعله الدوحة الْيَوْمَ، بجلب الأتراك بيد والتقارب مع الإيرانيين باليد الأخرى، سيكون عبئاً عليها أكثر مما هو عبء على غيرها. قطر اختارت ركوب كل المخاطر بالتعامل مع قوى لا تستطيع التخلص منها مستقبلاً فقط لأنها لا تريد التعاون مع الدول الأربع التي تطالبها بوقف تصدير الفوضى والتحريض إلى أراضيها.

الكويت جربت أن تبقى على مسافة معقولة من إيران، سياسياً، والنتيجة كما رأيناها، فما بالنا بقطر التي اختارت أن ترتمي في أحضان الطامعين في هذه المنطقة الثمينة.

alrashed@asharqalawsat.com

*صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٧/٧/٣٠ :

واشنطن تدعو أطراف الأزمة القطرية لحوار مباشر: نعتقد أنهم يقتربون من العمل معا

دعت وزارة الخارجية الأمريكية قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين ومصر إلى الجلوس سويا وإجراء محادثات مباشرة من أجل حل الأزمة الجارية، مؤكدة استعدادها للمساعدة ودعمها لجهود الوساطة الكويتية.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية هيذر نويرت، في مؤتمر صحفي، ردا على سؤال عن عدم وجود تفاصيل من لقاء وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون ونظيره القطري محمد بن عبدالرحمن، الأربعاء الماضي، إنه "في بعض الأحيان لا نقد تفاصيل عما يدور في الاجتماعات لأنها محادثات دبلوماسية خاصة وحساسة". وأضافت أن الوزيرين "تحدثا كثيرا عن الوضع كما يتكشف هناك. نعتقد الآن أن النزاع متوقف. لقد مررنا بفترات قلنا فيه إنه وصل لطريق مسدود في مرحلة ما ثم كان هناك بعض التحرك، والآن يبدو في حالة جمود وهذا يشعرنا بالقلق". وتابعت بالقول: "نحن نحث على إجراء محادثات مباشرة بين جميع الأطراف لأننا نعتقد أنه من أجل حل الموقف، وهو يحتاج بالفعل إلى حل، عليهم أن يجلسوا معا لإجراء حوار مباشر. ونحن مستعدون للمساعدة وندعم جهود وساطة أمير الكويت ونأمل أن تجتمع هذه الدول لبدء محادثات".

وأكدت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية أنه "عندما تعمل كل هذه الدول سويا سيكون الأمر أكثر فاعلية بالنسبة لواحدة من أولوياتنا القصوى وهي هزيمة الإرهاب وهزيمة داعش". وقالت: "لذلك نأمل أن يجتمعوا ويعملوا على حل ذلك. قد يستغرق الأمر بعض الوقت ولكن نأمل أن يتمكنوا في نهاية المطاف من تحقيق ذلك". وأضافت: "قبل بضعة أسابيع كان الوضع متوترا بشكل لا يصدق، وذلك لا يعني أنه ليس متوترا الآن، ولكن أعتقد أن أطراف الأزمة، وهذا ما نأمله، يقتربون من العمل سويا على هذا. لقد طلبنا منهم أن يفعلوا ذلك ونأمل أن يفعلوا".

وعما إذا كانت واشنطن قد اقترحت أي إطار أو أسس للحوار المباشر، قالت نويرت إنه "يوجد أفكار مختلفة مقترحة ولكن لن أشرح ما هي". وبسؤالها عما إذا كانت هذه الأفكار قد تم طرحها خلال لقاء تيلرسون ونظيره القطري، قالت نويرت: "لا لا أقول ذلك على الإطلاق. ولكن مع بعد الأزمة منذ حوالي ٦ أسابيع كان هناك اقتراحات مختلفة جرى تداولها، ولكن لن أصف إلى أين وصل ذلك الآن".

*CNN) ٢٠١٧/٧/٣٠ :

الدول الأربع تشترط "الرغبة الصادقة في مكافحة الإرهاب" للحوار مع قطر

أبدت الدول الأربع المقاطعة لقطر استعدادها للحوار مع الدوحة بشرط "الرغبة الصادقة في مكافحة الإرهاب". وقالت السعودية والإمارات والبحرين ومصر، في بيان رسمي، إن التدابير التي اتخذتها ضد قطر "تتفق مع القانون الدولي".

وجاء البيان في نهاية لقاء وزراء خارجية الدول الأربع في العاصمة البحرينية المنامة الأحد لبحث الأزمة الخليجية التي قاربت على شهرها الثاني. وحسب البيان فإن هذه الدول مستعدة للحوار مع قطر بشرط "وجود رغبة عملية وصادقة في وقف تمويل ودعم الإرهاب".

ولم يصدر أي رد فعل عن قطر، التي ترفض اتهامات الدول الأربع بدعم الإرهاب.

وتعتبر قطر العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية التي تشمل إغلاق الحدود السعودية معها حصارا يخالف القانون الدولي.

*BBC ٢٠١٧/٧/٣٠ :

الدول المقاطعة تُدين عرقلة الدوحة لحجاجها

الجبير: طلب قطر تدويل المشاعر المقدسة إعلان حرب

*عبدالرحمن بدوي

رفضت السعودية الإجراءات التي تقوم بها قطر من محاولة تسييس الحج، فيما أدانت الدول المقاطعة العربية الأربع عرقلة الدوحة وصول الحجاج القطريين لأداء مناسك الحج.

وقال وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، الأحد، إن "طلب قطر تدويل المشاعر المقدسة عدواني وإعلان حرب ضد المملكة"، مؤكدًا أن المملكة "ترحب بأداء القطريين للحج مثلهم مثل بقية الحجاج".

وأكد الجبير خلال المؤتمر الصحافي المشترك لوزراء خارجية السعودية والإمارات والبحرين ومصر بعد اجتماعهم في المنامة، أن تاريخ المملكة واضح في تسهيل وصول الحجاج، مشيراً إلى أن المملكة تبذل جهودًا كبيرة في تسهيل وصول الحجاج والمعتمرين، رافضاً ما تقوم به قطر من محاولة تسييس الحج.

وعقد وزراء خارجية الدول الأربع اجتماعاً في المنامة أعقبه مؤتمر صحافي للوزراء الأربع، وجاء في بيان صادر عن الاجتماع أن الدول الأربع "استنكرت قيام السلطات القطرية المتعمد بعرقلة أداء مناسك الحج للمواطنين القطريين الأشقاء. وأشادت في هذا الصدد بالتسهيلات المتواصلة التي تقدمها حكومة خادم الحرمين الشريفين لاستقبال حجاج بيت الله الحرام".

الحوار المشروط

وأعربت الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب، في ختام اجتماعاتها عن استعدادها للحوار مع قطر، شريطة إعلان الدوحة عن رغبتها المسبقة والعملية في وقف دعمها وتمويلها للإرهاب والتطرف.

وقال وزير الخارجية البحريني، الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، في مؤتمر صحافي، عقب انتهاء اجتماع وزراء خارجية الدول الأربع، الأحد، إن هذا الاجتماع جاء ضمن أعمال التشاور المستمر حول أزمة قطر ودعمها للإرهاب وللمتورطين فيه، ونشرها لخطاب الكراهية، وتدخلاتها في شؤون دول المنطقة، مضيفاً أن المجتمعين استعرضوا آخر التطورات إزاء الأزمة، والاتصالات التي أجروها إقليميًّا ودوليًّا. مؤكدين استمرار التنسيق الوثيق في ما بينهم بما يعزز التضامن، ويضمن انتشار الأمن إقليميًّا ودوليًّا.

وأكّد المجتمعون على لسان "آل خليفة"، تمسكهم بالمطالب الستة التي تم الإعلان عنها في اجتماع القاهرة، والتي تمثل الإجماع الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف وتمويله ورفض التدخلات في شؤون الدول الأخرى، وهي المطالب التي لم تنفذها قطر.

مكافحة الإرهاب

كما أكّدت الدول الأربع، على أهمية استجابة قطر للمطالب الـ١٣ التي تقدمت بها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، بما يحقق أمن المنطقة والعالم، مبدية استعدادها للحوار مع قطر شريطة أن تعلن الدوحة عن رغبتها السابقة والعملية في وقف دعمها وتمويلها للإرهاب والتطرف ونشر خطاب التطرف والتحريض والالتزام بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وتنفيذ المطالب الـ١٣ كاملة.

وبين آل خليفة، أن جميع الإجراءات التي تم اتّخاذها تجاه قطر تعد من أعمال السيادة، مثمنة الدور الذي تقوم به القيادة في الكويت لحل الأزمة في إطارها العربي، مستنكرة في الوقت ذاته، قيام السلطات القطرية المتعمد بعرقلة أداء مناسك الحج للمواطنين القطريين الأشقاء، ومشيدة بالتسهيلات التي تقدمها حكومة خادم الحرمين الشريفين للحجاج من كل بلدان العالم.

*إيلاف ٢٠١٧/٧/٣٠ :

قطر تموّل القاعدة منذ ١٩٩٨ على الأقل

رأى الكاتب كينيث تيمرمان، في مقال نشرته صحيفة "ذا هيل" الأمريكية، أن قرار الإمارات والسعودية ومصر والبحرين بقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر بسبب دعمها للجماعات الإرهابية الجهادية تأخر كثيراً" لافتاً إلى أن دعم قطر لجماعة الإخوان المسلمين ووكلائها الإرهابيين كان معروفاً وموثقاً بشكل جيد منذ عقود.

عمدت قطر في البداية إلى تدريب الجهاديين بعيداً عن جبهة القتال في الجبال الغربية بالقرب من مدينة نالوت، وفي وقت لاحق أقامت بشكل علني معسكرات لتدريب المجلس العسكري في طرابلس ويتذكر الكاتب أنه كان في لندن خلال شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٩٨ يعمل على إعداد تقرير لمجلة "ريدرز دايجست" حول ممول سعودي للإرهاب غامض في ذلك الوقت يدعى أسامة بن لادن، وأجرى لقاءات مع مجموعة من مؤيديه، بينهم شاب كويتي اسمه خالد الفواز، وواعظ سوري غريب الأطوار يدعى عمر بكري محمد كان يتسكّع قرب مسجد فينسبيري.

قطر وتمويل القاعدة

وفي السنوات التي تلت هجمات ١١ سبتمبر (أيلول)، تم التعرف على هذين الرجلين باعتبارهما في مواقع بارزة في شبكة التجنيد الدولية لأسامة بن لادن، وأدين فواز في عام ٢٠١٥ في الولايات المتحدة بتهم تتعلق بالإرهاب، بينما عاد عمر بكري إلى سوريا واختفى عن الأنظار من وقتها.

ويقول الكاتب: "ما علمته في ذلك الوقت هو أن منظمة بن لادن كانت تتلقى أموالاً مباشرة من سفارة قطر في لندن، وأن المخابرات البريطانية والسعودية كانتا تتبعان تلك الأموال. وأتذكر أنه عندما نشرت التقرير عن بن لادن في أواخر شهر يونيو(حزيران) عام ١٩٩٨، لم نجد وقتها صورة متاحة للإرهابي السعودي ولجأت إلى استخدام أحد الفنانين في الرسم، وبعد ثلاثة أسابيع فقط، في أعقاب تفجير القاعدة لسفارتين أمريكيتين في أفريقيا، بات بن لادن اسماً مألوفاً".

ويشدد الكاتب على أنه عندما بدأت القاعدة في الظهور كتهديد إرهابي دولي، كانت حكومة قطر تصدر تعليماتها لسفارتها في لندن بإرسال حقيبة نقدية أسبوعياً إلى أكبر عملاء بن لادن في لندن، مضيفاً أن قطر تمول القاعدة منذ عام ١٩٩٨ على الأقل، تنظيم القاعدة، ويلفت إلى أن "سبب عدم تركيز الحكومة الأمريكية على هذا الأمر في التحقيقات الخاصة بهجمات ١١ سبتمبر لا تزال لغزاً بالنسبة ليّ؟"

تورط قطر في هجمات بنغازي

ويوضح الكاتب أنه من أجل التعجيل بسقوط ديكتاتور ليبيا معمر القذافي في عام ٢٠١١، لم تدعم قطر جماعات المعارضة بالأسلحة واللوجستيات التي تم إسقاطها من الجو فحسب، وإنما كان لدى قطر قوات خاصة على الأرض تعمل على تجنيد وتدريب الجهاديين.

وبحسب مجلة فورين بوليسي، عمدت قطر في البداية إلى تدريب الجهاديين بعيداً عن جبهة القتال في الجبال الغربية بالقرب من مدينة نالوت، وفي وقت لاحق أقامت بشكل علني معسكرات لتدريب المجلس العسكري في طرابلس بقيادة عبد الحكيم بلحاج الذي سلم الأسلحة الأمريكية إلى أيدى تنظيم القاعدة المركزية وفق ما أفضى به أحد عناصر جهاز المخابرات المركزية الأمريكية سابقاً إلى كاتب المقال.

ويلفت الكاتب إلى ما ذكره في كتابه "القوى المظلمة: حقيقة ما حدث في بنغازي" الصادر عام ٢٠١٤ بشأن دعم قطر للزعيم الإرهابي أبو سفيان بن قمو الذي يعتقد أنه لعب دوراً مهماً في الهجوم على البعثة الأمريكية في بنغازي يوم ١١ سبتمبر(أيلول) للعام ٢٠١٢، حيث كانت قطر تعمل على أرض الواقع في بنغازي من خلال ناشطين سريين من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني الذي تولى مسؤولية تجنيد وتدريب وتوجيه الميليشيات المستخدمة لتنفيذ هجمات بنغازي على البعثة الأمريكية.

قطر وجماعة الإخوان المسلمين

وتراجعت شعبية قطر إلى حد كبير بسبب دعمها للجهاديين الذين دمروا ليبيا في نهاية المطاف، لدرجة أن الخطوط الجوية القطرية اضطرت إلى تعليق جميع رحلاتها إلى بنغازي في شهر أغسطس (آب) للعام ٢٠١٣، وعندما حاولت استئنافها بعد شهرين، تظاهرت الحشود الغاضبة أمام مكاتب الخطوط القطرية لمطالبة القطريين بالعودة إلى ديارهم.

ويرى الكاتب أن مواصلة قطر دعم جماعة الإخوان المسلمين حتى بعد هزيمتها تماماً في مصر عام ٢٠١٢ وكذلك دعمها للجماعات الإرهابية المتطرفة في سوريا (القاعدة وجبهة النصرة وغيرها) هو السبب الحقيقي الذي دفع الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب إلى الضغط على قطر للتراجع عن ذلك خلال عام ٢٠١٣، حيث جرى الكشف مؤخراً عن سلسلة من الاتفاقات طالبت فيها السعودية وحلفاؤها قطر بالتوقف عن دعم جماعة الإخوان المسلمين وكذلك التوقف عن تخريب حكومة السيسي في مصر، فضلاً عن عدم دعم الجماعات الجهادية في سوريا واليمن التي تهدد البلدان المجاورة، إضافة إلى توقف قناة الجزيرة، التي تحولت إلى البوق الإعلامي للجهاديين أمثال القرضاوي وغيرهم، عن حشد الدعم لجماعة الإخوان المسلمين.

تأييد أوباما للإخوان المسلمين

ويشير الكاتب إلى أنه طوال أربع سنوات، انتهكت قطر بشكل علني ومتكرر هذه الاتفاقات، وأخيرا في شهر يونيو (حزيران) الماضي نفد صبر السعودية وحلفاؤها حيال سلوك قطر التي شعرت أن بقاء أوباما في السلطة يمكنها من الاعتماد على واشنطن لدعم قضيتها، بسبب دعم إدارة أوباما وكبار مستشاريه لجماعة الإخوان المسلمين وتأييدهم لتزويد الجماعات السنية المتطرفة في سوريا بالأسلحة والتي تحولت فيما بعد إلى داعش.

وبعد أيام قليلة من قطع الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب للعلاقات الدبلوماسية مع قطر، غرد مستشار بارز سابق للرئيس أوباما عبر توتير معلناً تأييده لقطر، الأمر الذي يعكس، برأي الكاتب، السياسات الكارثية المؤيدة لجماعة الأخوان المسلمين التي انتهجتها إدارة أوباما السابقة.

نقل القواعد العسكرية من قطر وتركيا

ويضيف الكاتب: "تحاول قطر الآن استخدام القاعدة الجوية العسكرية الأمريكية (العديد) للضغط على الولايات المتحدة، خاصة أنها باتت محور العمليات الجوية العسكرية الأمريكية في الحرب ضد داعش في جميع أنحاء المنطقة. ولكن حان الوقت لأن تكشف إدارة ترامب حقيقة خداع حكام قطر ودعمهم للجماعات الجهادية المتطرفة التي تسعى إلى تصدير الإرهاب إلى أوروبا وأمريكا".

ويحض الكاتب في ختام مقاله الولايات المتحدة على نقل القاعدة العسكرية الأمريكية من قطر إلى دولة أخرى حليفة مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك نقل قاعدة إنجرليك العسكرية في تركيا (حليفة قطر) إلى كردستان العراق، حيث أن مثل هذا التحرك سيقود إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة على المدى الطويل وإبعاد القوات الأمريكية عن براثن الأنظمة المناهضة للولايات المتحدة، وعلى الرغم من كلفة هذا الأمر على المدى القصير، فإنه سيعزز الوضع الأمني في المنطقة وينقذ الأرواح الأمريكية.

*صحيفة "ذا هيل" الأمريكية ٢٠١٧/٧/٣٠ :

دبلوماسي أمريكي: لهذه الأسباب لن تنتصر السعودية في العداء مع قطر

نشرت مجلة "التايم" الأمريكية مقالاً لباتريك ثيروس الذي شغل منصب السفير الأمريكي في دولة قطر، في الفترة ما بين ١٩٩٥-١٩٩٨.

وقال ثيروس إن المواجهة بين قطر وجيرانها الثلاثة المجاورة قد اصطدمت بحائط. خصوصاً بعد عوضت جهود وزير الخارجية ريكس تيلرسون، بدعم من وزير الدفاع جيمس ماتيس ورئيس مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية بوب كوركر جزئيا، الدعم المبكر الذي قدمه ترامب المتحمس للمملكة العربية السعودية وأصدقائها. ويبدو أن احتمال معارضة الرئيس ترامب لوزيري دفاعه وخارجيته يبدو بعيد المنال.

وأضاف ثيروس الذي عمل في مناصب دبلوماسية أخرى في المملكة العربية السعودية ولبنان أنه بغض النظر عن مفاجأة واشنطن، فإن التدابير الحالية ضد قطر لن تجبر الدوحة على التراجع.

وقال إن الحصار الجوي والبحري والأرضي على قطر لم يتسبب إلا في ألم مؤقت فقط. وأكثر من ٩٠ بالمئة مما كانت تستورده قطر من جيرانها من بضائع تم تأمينه عبر موردين آخرين. فقد فاجأت قطر المراقبين- وربما حتى شعبها- على ما يبدو بطريقة سلسة وجدت من خلالها طرقاً ومصادر بديلة لكل ما تستورده. وقد يكلف أكثر، لكنه يؤدي الغرض. ويضيف أنه حتى لو حلت الأزمة قريبا، فإن معظم الكيانات القطرية ستفضل جعل التدفقات الجديدة دائمة بدلا من أن تصبح مرة أخرى معتمدة على جيرانها.

وبالمثل، وجد البنك المركزي لدولة قطر حلا لمواجهة محاولات القطاع المالي لدولة الإمارات لتعطيل معاملات الريال القطري. وباختصار ينبغي أن تكون قطر قادرة على الحفاظ على الوضع الجديد إلى أجل غير مسمى في المستقبل.

ويضيف الدبلوماسي الأمريكي أنه فوق ذلك كله فقد تم توقيع اتفاق بين قطر والولايات المتحدة لمكافحة تمويل الإرهاب الأمر الذي ألقى بالكرة في ملعب الجيران. ومن الممكن لدولة قطر أن توقع اتفاقيات أخرى مع الولايات المتحدة. وسوف تجد المملكة العربية السعودية أن من المستحيل، تنفيذ مطالبها الـ١٣ والتي تم تخفيضها إلى ستة مطالب.

ويؤكد ثيروس أنه ليس لدى جيران قطر سوى خيارات قليلة لتغيير حسابات الدوحة. كما أن القوة العسكرية المباشرة ستؤدي إلى نتائج كارثية على الجميع. وأن فرض الحصار البحري والجوي سيكون خطرا. وسيواجه بخطر المواجهة المباشرة مع إيران.

ويتساءل الدبلوماسي الأمريكي في مقاله "هل سيكونوا يائسين بما فيه الكفاية لمحاولة اغتيال القيادة الحالية في قطر؟". ويجيب "بالتأكيد لا" حتى لو نجح ذلك، فإن الجيران سيعانون من صدام دولي ضخم – دون أي يقين بأن أسرة آل ثاني سوف تجد حاكما جديدا أكثر قابلية للاستسلام".

ويضيف أن لدى الجيران أيضاً خيارات اقتصادية قليلة. ومن شأن وقف الواردات الحالية من الغاز الطبيعي القطري إلى الإمارات ومصر أن يضر بتلك البلدان، في حين أن قطر للبترول وشركائها يمكن أن يجدوا أسواقا أخرى بسهولة. ومن شأن سحب ودائع الإمارات والسعودية من البنوك القطرية أن يضر بالسيولة ولكن لفترة قصيرة فقط. وبفضل احتياطيات البنك المركزي التي تبلغ ٤٠ مليار دولار (دون احتساب الحيازات الذهبية)، يمكن لقطر أن تحتفظ بسهولة بربط الريال دون الحاجة للمساهمة في أصول أجنبية بقيمة ٣٠٠ مليار دولار.

ويقول الكاتب إن حملة التشويه الكاملة وغير المقنعة التي أطلقتها "لجنة العلاقات العامة السعودية" الجديدة في الولايات المتحدة قد أدت إلى مزيد من الضرر بسمعة الجيران مقارنة بسمعة الضحية المقصودة.

وفي الوقت نفسه، أدركت الإمارات العربية المتحدة أن حرمان مواطنيها من الألعاب الرياضية الدولية المتلفزة كانت خطوة خطيرة جدا، وقررت بهدوء السماح للقناة الرياضية التي تملكها الجزيرة، بالإعفاء من الحظر العام.

ويختم ثيروس مقاله بأنه دون تغيير جذري في اللعبة، ستستمر هذه المواجهة في المستقبل إلى أجل غير مسمى. ومع ذلك، تحتاج الرياض إلى حل. وقد أثارت محاولات القيادة السعودية لإصلاح اقتصاد البلاد الاستياء بين من يستفيدون من النظام القائم. إضافة إلى أن المغامرة العسكرية في اليمن أدت إلى نتائج سيئة.

ويرى كاتب هذه السطور، أن الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق هو اقتراح وزير الخارجية الأمريكي تيلرسون. حيث يمكن حل مسألة تمويل الإرهاب من خلال ترتيبات ثنائية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي. وهناك قضايا أخرى تحتاج إلى حل من خلال الوساطة والتفاوض الهادئة، في حين تجد جميع الأطراف وسيلة لإصدار بيانات متفرعة بما فيه الكفاية للسماح لها بالتراجع، في حين لا تزال تدعي النصر.

* مجلة "التايم" الأمريكية ٢٠١٧/٧/٣٠ :

قطر وعلاقة الكويت مع إيران

*عبدالرحمن الراشد

الإخوة في الكويت يحتاجون دائماً إلى أن يكتشفوا الحقيقة بأنفسهم، ولديهم حساسية عالية جداً من أي تحذيرات خليجية أو إقليمية، وليست العلاقة مع إيران أولها.

ولحسن الحظ أن أذى طهران الذي أصاب الكويت تم إجهاضه مبكراً، سواء عند اكتشاف خلية حزب الله أو هروب أعضائها. الحكومة الكويتية تحركت بذاتها، ودون نصح أو تحريض، وطردت دبلوماسيي السفارة الإيرانية ولَم تبقِ إلا على أربعة فقط، وأغلقت ملحقياتها التي ثبت أنها كانت أوكاراً للتجسس وترتيب العمليات الإرهابية.

وقد لا يكون غريباً على النظام الإيراني نشاطه الإرهابي، هذه شهرته، من العراق وإلى لبنان وسوريا واليمن وحتى أمريكا اللاتينية. إنما المفاجأة أن إيران استهدفت واحدة من أكثر دول الخليج تصالحاً معها، وهي الكويت. فقد زار أمير الكويت طهران قبل ثلاث سنوات رغم سوء التوقيت خليجياً، وأبرق أعلى ثلاثة قادة في الكويت يهنئون طهران بالاتفاق النووي ويعتبرونه نقطة تحول إيجابية، ثم استقبلت الكويت بترحاب الرئيس حسن روحاني، الزيارة التي وصفها سفيره لدى الكويت بأنها نقطة بيضاء في المنطقة، وتم تشكيل لجان تعاون وصداقة متعددة في وقت كانت فيه علاقة طهران مع الرياض في انحدار وكانت ميليشيات الحرس الثوري تقاتل في سوريا، وبعد نحو أربعة أشهر من الزيارة كان الإيرانيون يدخلون صنعاء مع ميليشيات الحوثي في سبتمبر (أيلول) ٢٠١٤.

وبعد سنة واحدة فقط من هذا الانفتاح والسياسة الإيجابية الكويتية اكتشفت أجهزة الأمن كميات ضخمة من الأسلحة، مع خلية إرهابية كويتية فوق العشرين شخصاً تابعين لإيران، كانوا يبيتون النية لضرب استقرار الكويت التي لم تنخرط في أي عمل معادٍ ضد طهران، حتى لفظياً. برهنت الكويت، سواء تم ذلك بسذاجة سياستها أو محاولتها امتحان صدقية الجار الإيراني، على أنه من المستحيل التعامل مع النظام هناك دون الحذر واستشعار المخاطر المحتملة. وجاء هروب المساجين من أعضاء الخلية الإيرانية، اسمها كذلك لكن أعضاءها ليسوا إيرانيين، بل واحد فقط والبقية كويتيون. تمت إدارة العملية من داخل السفارة في عمل يعتبر عدواناً صريحاً على سيادة الكويت، حيث قامت أذرع الحرس الثوري الإيراني في سفارتهم في الكويت بالتخطيط وتهريب الإرهابيين المسجونين، ونقلهم بزوارق سريعة من المياه الكويتية إلى إيران.

الكويت تدرك، اليوم، أن التهاون في التعامل مع إيران، والقوى المحسوبة عليها، هو الذي جرأهم عليها، وسهل عليهم أن ينجحوا فيما فشلوا فيه في البحرين عندما جربت إيران إطلاق سراح مسجونين إرهابيين هناك وتهريبهم من السجن بالقوارب السريعة، لكن القوات البحرينية أحبطت المخطط في معركة بحرية كبيرة مطلع العام الحالي.

وما حدث في الكويت، ويحدث في البحرين بشكل مستمر، من تدخلات إيرانية خطيرة، يعيد الجميع إلى المربع الأول الذي على كل دول مجلس التعاون الخليجي أن تدركه، وهو أنها مجتمعة فقط قادرة على مواجهة إيران التي لم تتوقف عن استهدافها، وهو ما على دولة قطر أن تعيه أكثر من الكويت، لأنها ولسنوات طويلة ظلت تخدم السياسة الإيرانية بالتحالف معها في العقد الماضي، وبدعم الجماعات الخليجية المعارضة المتطرفة في السعودية والإمارات والبحرين، وحتى الكويت. ولهذا السبب تحديداً لا يمكن لهذه الدول أن تسكت عن ممارسات قطر غير المسؤولة، لأنها تفتح باباً خطيراً للإيرانيين وتحرض على قلب الأنظمة. وما تحاول أن تفعله الدوحة الْيَوْمَ، بجلب الأتراك بيد والتقارب مع الإيرانيين باليد الأخرى، سيكون عبئاً عليها أكثر مما هو عبء على غيرها. قطر اختارت ركوب كل المخاطر بالتعامل مع قوى لا تستطيع التخلص منها مستقبلاً فقط لأنها لا تريد التعاون مع الدول الأربع التي تطالبها بوقف تصدير الفوضى والتحريض إلى أراضيها.

الكويت جربت أن تبقى على مسافة معقولة من إيران، سياسياً، والنتيجة كما رأيناها، فما بالنا بقطر التي اختارت أن ترتمي في أحضان الطامعين في هذه المنطقة الثمينة.

alrashed@asharqalawsat.com

*صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٧/٧/٣٠ :

الدول الأربع متمسكة بمطالبها شرطاً للحوار مع قطر

أكد اجتماع الدول الأربع في المنامة الاحد، أن السعودية والإمارات والبحرين ومصر مستعدة لـ «الحوار لإنهاء أزمة قطر، شرط تنفيذ الدوحة كل المطالب الـ١٣ في شكل كامل». وقال وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد: «هناك مجموعة من الخطوات التي يمكن أن تتخذها دولنا ضد قطر، ولكن هناك مبدأ أساسياً وهو أن أي خطوة يجب أن تكون في إطار القانون الدولي، ولا بد أن تقلل أي انعكاسات سلبية على المواطن القطري»، مضيفاً أن «المسؤولية الكبيرة تقع على الدولة القطرية، وعليها أن تختار النهج الذي تريده للسير فيه».

واعتبر وزير الخارجية السعودي عادل الجبير خلال مؤتمر صحافي لوزراء خارجية الدول الأربع في المنامة، تسييس قطر الحج: «مرفوضاً وغير معقول، وأنه بمثابة إعلان حرب على المملكة». وأكد أن «تعليمات المملكة واضحة في تسهيل أي مهمة للحجاج والمعتمرين، ولا تقبل أي تسييس في الحج». وتابع: «نعتبر أن التصريحات القطرية لا تحترم الحج ولا الحجاج، والأشقاء في قطر مرحب بهم مثل أي مسلمين آخرين».

وشدد على أن مطالبة قطر بتدويل قضية الحرمين والأماكن المقدسة «مرفوض وغير مقبول(...) والملك السعودي هو خادم الحرمين الشريفين وهذا شرف للمملكة شعباً وحكومة»، مؤكداً أن هذا الطلب «عدواني وإعلان حرب والمملكة تحتفظ بحق الرد على أي طرف يعمل في مجال تدويل المشاعر المقدسة».

وتابع أن «أي دولة تتعامل مع إيران ستكون النتيجة سلبية، ولا توجد دولة رأت الخير من إيران وإنما الفساد والدمار، والقطريون إذا رأوا مصلحة في التقارب (مع طهران) فهم لا يقومون الأمور، والشعب القطري لن يقبل بوجود إيراني في بلاده».

من جهته، قال وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد آل خليفة الأحد، إن اجتماع المنامة جاء «لمصلحة المنطقة ومستقبلها وللبحث في مكافحة الإرهاب»، وأكد أن لا صحة لوجود تحركات عسكرية مصرية- بحرينية في جزيرة حوار، وقال إن «التعاون العسكري بين البحرين ومصر موجود منذ عقود، وهناك تدريبات مستمرة وليست لها علاقة بالأزمة». وأكد أن محاولات قطر تسييس الحج «مرفوضة ومن ينادي بذلك فهو في خانة الأعداء مثل الإيرانيين».

وردا على سوال: هل الدعوة إلى الحوار مع قطر أثبتت أن كل الإجراءات التي اتخذت ضدها لم تنجح؟ وما شكل الحوار؟ هل سيكون بضمانة (غربية) أم مباشراً معها؟ فقال: «هناك شرط في الحوار وهو أن تلتزم قطر كل مواثيقها وتقبل تنفيذ المطالب الـ١٣، ونحن لن نسقط أياً منها. وسنكون على موقفنا ونقول للعالم المطالب بالحوار، إننا مستعدون ولكن كي ينجح يجب أن يكون على أسس واضحة ومعروفة»، وأكد أن لا دور للوساطة في الأزمة غير وساطة الكويت.

إلى ذلك، قال الجبير رداً على السؤال ذاته: «عندما نتحدث عن الحوار نعني بعد تطبيق المبادئ الست والمطالب الـ١٣ التي قدمتها الدول الأربع إلى قطر، ولا صحة لوجود تفاوت في النقاط، لأن الأمر يتعلق بدعم الإرهاب، فهل هناك دعم للإرهاب أم لا؟ أو هل هناك تمويل للإرهاب أم لا؟ ولا نستطيع أن نقول يجب على قطر تقليص دعم الإرهاب، لأن هذا الأمر يا أبيض يا أسود».

وتابع: «إذا كانت قطر جادة في الأمر، وهذا لا يبدو حتى الآن، لأنهم يتحدثون عن الحصار وهذا غير صحيح فالموانئ والأجواء والمطارات مفتوحة ودولنا مستعدة للحوار إذا كانت قطر ملتزمة بالشروط».

وقال إن «الحوار هو شريطة التنفيذ الكامل حول المطالب وليس هناك أي نوع من التفاوض لتنفيذ بعضها، وهذا التنفيذ يتطلب وضع آليات من الدول الأربع التي ستراقبها وربما دول أخرى تدخل معها في ذلك».

واختتم الوزير عبدالله بن زايد إجابات الوزراء على سؤال «الحياة»، فقال: «من المهم التذكير بأن الحوار مع قطر سبق أن تم في اتفاقات الرياض ٢٠١٣ و٢٠١٤، ولذلك فمسألة الحوار سبق أن تمت ووقعت الدوحة مواثيق ومع ذلك لم تنفذها ولا نستطيع إعادة العجلة من جديد: هل هي مستعدة للالتزام بتعهد آخر؟ أم ستستمر بنهجها السابق، ونقض التعهدات؟».

نص البيان الختامي

أكد وزراء خارجية السعودية والإمارات والبحرين ومصر أن اجتماعهم في المنامة الأحد، عقد في «إطار التشاور المستمر حول أزمة قطر، وضرورة وقف دعمها وتمويلها الإرهاب، وتهيئتها الملاذ الآمن للمطلوبين قضائياً لدى دولهم، وللمتورطين في الإرهاب وتمويله، ونشرها خطاب الكراهية والتحريض، وتدخلاتها في شؤون دول المنطقة». واستعرضوا آخر تطورات الأزمة، والاتصالات التي أجروها على الصعيدين الإقليمي والدولي، مؤكدين استمرار التنسيق الوثيق في ما بينهم، بما يعزز التضامن، ودعم الأمن القومي العربي، والقضاء على الإرهاب، حفاظاً على السلم والأمن الإقليمي والدولي.

وأكدت الدول الأربع المبادئ الستة التي تم إعلانها في اجتماع القاهرة، وتمثل الإجماع الدولي حيال مكافحة الإرهاب والتطرف وتمويله ورفض التدخلات في شؤون الدول الأخرى التي تتنافى مع القوانين الدولية، وأهمية تطبيق اتفاقي الرياض ٢٠١٣ و٢٠١٤ اللذين لم تنفذهما قطر. كما أكدت أهمية استجابة قطر المطالب الـ١٣ التي من شأنها تعزيز مواجهة الإرهاب والتطرف. وأبدت استعدادها للحوار شرط أن تُعلن قطر رغبتها الصادقة والعملية في وقف دعمها وتمويلها للإرهاب والتطرف ونشر خطاب الكراهية والتحريض، والالتزام بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وتنفيذ المطالب الـ١٣ العادلة التي تضمن السلم والاستقرار في المنطقة والعالم، وأضافوا أن كل الإجراءات التي تم اتخاذها تجاه قطر تعد من أعمال السيادة وتتوافق مع القانون الدولي.

وثمنت الدول الأربع الدور الذي يقوم به أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد لحل الأزمة في إطارها العربي.

واستنكرت الدول الأربع عرقلة السلطات القطرية المتعمد أداء مناسك الحج للمواطنين القطريين الأشقاء. وأشادت في هذا الصدد بالتسهيلات المتواصلة التي تقدمها حكومة خادم الحرمين الشريفين لاستقبال حجاج بيت الله الحرام، واتفق الوزراء على استمرار التشاور والتنسيق في ما بينهم، بما في ذلك في شأن اجتماعاتهم المقبلة.

قطر ترفض شروط الدول المقاطعة

الى ذلك رفضت قطر العرض المشروط الذي قدمته الدول الأربع المقاطعة لها من أجل التراجع عن قرار المقاطعة .

وقال وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ان المقاطعة تنتهك القوانين الدولية وإن الدول التي بادرت اليها ترفض بعناد الاقرار بذلك، وبلاده ترفض قائمة المطالب التي تقدمت بها الدول العربية المحاصرة لها، معتبرة ذلك خرقاً للقوانين الدولية.

*اعداد : الانصات المركزي ٢٠١٧/٧/٣١ :

الافتراءات تتواصل

استمرارا لمسلسل الافتراءات والأكاذيب التي ارتكز عليها قرار فرض الحصار على قطر، جاء أمس بيان وزراء خارجية دول الحصار بعد اجتماعهم بالمنامة ليكشف عمق الأزمة التي تعيشها تلك الدول، بعد تصعيدها ضد قطر، فضلا عن كونه محاولة ممجوجة للتلاعب بمشاعر الشارع العربي عامة وشعوب دول مجلس التعاون خاصة، وعلى وجه الخصوص عند الحديث عن أسس الحوار حول الأزمة مع قطر.

فهل نسي هؤلاء أن مبدأ الحوار للحل انطلق من الدوحة منذ بداية الأزمة، وهو ما لم يلتفت إليه المحاصرون طوال الشهرين الماضيين، ومن المستغرب أيضا أن يتحدثوا عن الحوار ويشيدوا بالوساطة الكويتية دون إبداء أي تفاعل معها!

كما إن ربط الإجراءات التي اتخذتها دول الحصار ضد قطر بمبدأ السيادة الوطنية أمر مثير للسخرية، ويعكس الفهم والتطبيق المغلوطين لهذا المبدأ لدى صناع السياسة الخارجية بدول الحصار، فكيف يتم اليوم الحديث عن السيادة الوطنية لتبرير جرائم الأمس بحق قطر، والتي تمثل قمة الانتهاك للسيادة الوطنية وخرق القانون الدولي، وما يحمله ذلك من خلط فاضح وتناقض فج بين مفهوم مبدأ السيادة الوطنية الذي تضمنه القانون الدولي، ومحاولة فرض الهيمنة كشكل من أشكال "البلطجة السياسية" والعودة إلى عصور شريعة الغاب!.

فمن حقنا أن نسأل: لماذا تجاهلتم مبدأ السيادة الوطنية عندما استيقظ القطريون والشارع الخليجي على فضيحة اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية، وما تبعه من بث تصريحات ملفقة ومنسوبة إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى لإثارة الفتنة ونسف البيت الخليجي؟.

أيضا نتساءل بمرارة لماذا غابت عنكم السيادة الوطنية عندما استيقظ القطريون وهم صائمون على فضيحة فرض الحصار على بلدهم فجر الخامس من يونيو الماضي؟ يظل السؤال أيضا لماذا لم تراع السيادة الوطنية عندما طرح المحاصرون ما أطلقوا عليه قائمة المطالب الثلاثة عشر لتسوية الأزمة وما يمثله ذلك من تدخل سافر في شؤون قطر؟.

وأخيرا لماذا يسهب البيان في الحديث عن الإرهاب والزج باسم قطر، ويتجاهل عن قصد الخطوات التي اتخذتها قطر لمكافحته وهي إجراءات وخطوات شهد بها المجتمع الدولي؟.

*افتتاحية صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠١٧/٧/٣١ :

ماذا سيحدث لو تخلت قطر عن «الإخوان»؟

*احمد الحمادي

من يسترجع أغلب خطابات الشيخ تميم بن حمد، أمير قطر، في الاجتماعات العربية والخليجية، وقبله والده، سيلاحظ إصرار قطر وتمسكها برأيها ومخالفتها لأغلب الدول العربية عند الحديث عن الإخوان وحماس، فهي تعتبر الإخوان حزباً سياسياً كبقية الأحزاب السياسية –على الرغم من نفي الإخوان الدائم وإصرارهم على أنهم جماعة دينية– أما حماس، فتصر على نظرتها المتحيزة لها باعتبارها حركة مقاومة، وتنسى قطر أن كل تصرفات هاتين المجموعتين ضد مواطنيهما وضد الأوطان، لا تعطي الإخوان صفة الحزب، وتنزع عن حماس صفة المقاومة بعد توجيه سلاحها ضد الفلسطينيين.

ونتيجة لنظرة الدوحة المنحازة لكل ما له علاقة بالإخوان، فإنها تخسر كثيراً، وهذا أحد الأسباب التي جعلتها في حالة المقاطعة التي تعيشها قرابة الشهرين وربما إلى الأبد، فالإخوان متهمون بالإرهاب، وبأنهم يتبنون وينشرون الفكر العنيف والمتطرف، وحماس مارست الإرهاب ضد الشعب الفلسطيني، والاثنان كانا مطيتين سهلتين ومطيعتين لإيران التي استقلتهما ولا تزال أسوأ استغلال.. لذا فإن الكل يتساءل باستغراب ما الذي تستفيده قطر من دعمها اللا محدود لـ«الإخوان» وإصرارها على أنها ليست إرهابية، وفي المقابل ما الذي ستخسره لو اتفقت مع الإمارات والسعودية والبحرين ومصر والأردن وغيرها من الدول في الاعتراف بأن الإخوان جماعة إرهابية؟

جزء من الإجابة عن هذا السؤال يكمن في تساؤل سفيرنا الفذ في واشنطن سعادة يوسف العتيبة عندما قال خلال مقابلته مع «Charlie Rose»: «إذا سألت دولاً مثل الإمارات والسعودية والأردن ومصر والبحرين كيف تريدون أن يكون الشرق الأوسط خلال عشر سنوات، أعتقد أن الجواب سيكون مختلفاً تماماً عما تريده قطر».. فقطر التي لم تتوقف عن دعم العنف والتطرف خلال السنوات الماضية، أصبحت مكشوفة للجميع، ومن الصعب أن يدافع عنها إلا مكابر أو جاهل، فمن لا يعرف كل تلك الخطايا التي تورطت فيها قطر وترفض أن تعترف بها أو أن تتوب عنها؟!

لن تخسر قطر شيئاً لو تخلّت عن الإخوان، بل ستستفيد قطر حكومة وشعباً وحاضراً ومستقبلاً، وستكون قادرة على التركيز على تنمية بلدها، وستتجنب عداوات الشعوب وتهديدات الدول التي تعبث فيها، وبالتالي تعود لتكون عنصراً إيجابياً في المنطقة، ومع محيطها.

قطر قبلت أن تسخر مؤسساتها الرسمية والخيرية لخدمة أجندة الإخوان في كل مكان، بل وسخرت مواطنيها لتنفيذ أدوار أقل ما يقال عنها إنها دنيئة ضد دول الجوار، ومنها ما اعترف به محمود الجيدة الذي كان الوسيط القطري لإنقاذ إخوان الإمارات ودعمهم بالمال وبجميع ما يحتاجون إليه من دعم لوجيستي وتنظيمي وإداري، فكيف قبلت الحكومة القطرية أن تلعب مؤسساتها ومواطنوها هذه الأدوار التخريبية ضد دول المنطقة وضد جيرانها؟ وقبل يومين شاهدنا «الوثائقي» الذي بثته قناة سكاي نيوز عربية تحت عنوان «قطر.. الطريق إلى منهاتن» والذي كشف الدور القطري المباشر أو غير المباشر في تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠١١ وتورط أحد مواطنيها بل أحد أفراد الأسرة الحاكمة في هذه الجريمة، من خلال علاقته بالعقل المدبر لأحداث ٩/١١ خالد شيخ محمد.

كل هذا يؤكد أن ما تخطط له قطر وما تحلم به وما تعمل من أجله قبل عقدين من الزمان مختلف عما تعمل عليه دول المنطقة! فما الذي يريد أن يحققه من يدعم طالبان وحماس والإخوان والقاعدة، ويتمسك بعلاقاته بإيران؟ وما الذي يسعى له من يزعزع أمن واستقرار السعودية ومصر والبحرين والإمارات واليمن وفلسطين ولبنان والعراق وسوريا وليبيا وحتى أفغانستان وغيرها؟ سؤال سنجد له جواباً قريباً، ولن يكون ذلك بعيداً.

*رئيس تحرير صحيفة "الاتحاد" الاماراتية ٢٠١٧/٧/٣١ :

الإرهاب والإخوان: أسئلة إلى أمير قطر

*حميد زناز

كغيري من المتابعين لما يجري في منطقة الخليج العربي أو لما تطلق عليه وسائل الإعلام التي تملكون وتوجهون "حصارا" على بلدكم، تابعت خطابكم الأخير بكثير من الاهتمام ولم أكن في الحقيقة أنتظر جديدا في ما يتعلق بالأزمة وبالرد على مطالب البلدان المتخاصمة معكم والمقاطعة، ولكنني استغربت بعض ما جاء على لسانكم، بل انتابني حزن وأسى وأنا أسمعكم تقدّمون تعريفا للإرهاب أقل ما يمكن القول عنه إنه تعريف أيديولوجي مستل رأسا من فكر جماعة الإخوان المصنفة إرهابية من أكثر من جهة اليوم.

كيف يمكن أيها الأمير المسؤول عن إمارة/ دولة القول بأن الإرهاب هو استعمال العنف ضد المدنيين العزل فقط؟ ماذا تقولون لعائلات عشرات الجنود وأفراد الشرطة الذين ذهبوا ضحية الإرهاب الإسلامي خلال عشرية كاملة في بلادي الجزائر؟

ماذا تقولون لأهالي عناصر الشرطة والجيش الذين راحوا ضحية الإرهاب الأصولي في مصر وتونس وفرنسا والسعودية والأردن وغيرها من البلدان؟ هل كان أبناؤهم الذين اختاروا العمل في صفوف القوى العمومية محتلين أجانب لأرض جاء الإسلاميون الجهاديون ومن يموّلهم لتحريرها بقتلهم؟

إذا كنتم تعتبرون، أيها الأمير، الاعتداء على كل من يحمل بدلة نظامية رسمية عملا لا علاقة له بالإرهاب، فما هو توصيف هذا الفعل الشنيع إذن. هل هو جهاد في رأيكم؟ وجهاد ضد من ومن أجل أي غاية؟

أنتم تعلمون أكثر من غيركم بحكم مركزكم السياسي في أعلى هرم السلطة في قطر أن ضرب رموز الدولة مهما كانت تلك الرموز ما هو سوى محاولة للنيل من الدولة ذاتها. هل قتل الأفراد المدنيين إرهابا وقتل العسكريين ورجال الشرطة الذين يحمون هؤلاء الأفراد ليس إرهابا؟

أليس هذا التعريف الغريب للإرهاب تشجيعا للإسلاميين الذين يروّجون بأن كل من يحمل الزي العسكري هو خادم لسلطة قائمة غير شرعية وعدو للشعب؟ ألا ترون بأن تعريفا مثل هذا قد يشكل دعما معنويا للإرهابيين الإسلاميين الذين يخططون للانقضاض على السلطة في البلدان العربية وزرع الرعب في الدول الأخرى؟

وككاتب علماني حر كتب دائما أن العلمانية هي الحل وأن الدولة الدينية مجرد وهم وأن الإخوان أصل الداء، وجدتُ حديثكم عن "الإرهاب العلماني" في خطابكم تجنيا على الحقيقة كي لا أقول وجدته تضليلا ومحاولة للدفاع عن الإرهاب الإسلامي.

هل حمل علمانيون عرب سلاحا في وجه مجتمعاتهم أو دولهم في يوم من الأيام، أو دعا أحدهم إلى سفك دماء الناس أو ترهيبهم، كما يفعل دعاة الدولة الإسلامية المرابطون في الدوحة، هؤلاء الإخوان الذين هم حسب كل الدراسات المتخصصة مصدر كل الحركات الإرهابية في كل بلداننا، بما فيها القاعدة؟

هل دعا المفكر فرج فودة إلى قتل أحد أو التنكيل بآخر؟ ولكن ألم يغتاله الأصوليون في مصر؟ ألم يفرح الإخواني محمد الغزالي بموته على يد أتباعه المتطرفين؟ هل أقصى المفكر العلماني الجزائري الكبير محمد أركون أحدا أو دعا إلى سفك دم مسلم أو كافر في حياته؟ ألم يتعرض لإهانة كبيرة واتهام بالكفر في بلده الجزائر ذات عام من طرف من دعا إلى قتل القذافي، الإخواني المقيم في بلدكم، يوسف القرضاوي؟

***كاتب جزائري**

*صحيفة (العرب) اللندنية ٢٠١٧/٧/٣١ :

قراءة تحليلية في خطاب سمو أمير قطر

*د. عبدالحميد الأنصاري

اتسم خطاب سمو أمير قطر، والذي جاء بعد ٤٧ يوماً من الحصار والمقاطعة، من قبل الشقيقات الخليجيات الثلاث وجمهورية مصر العربية، بالشفافية والوضوح والاتزان والعقلانية، وعلى خلاف ما كان يعتقده كثيرون، لم يأتِ الخطاب تصعيدياً تهديدياً انفعالياً، محكوماً بردود الفعل العاطفية المتسرعة، بل أتى منطقياً، هادئاً، يضع النقاط فوق الحروف، ويشخص الأزمة الخليجية الراهنة، ملتمساً حلاً واقعياً لها يقوم على مبدأ الحوار الصحي البناء، وفق قواعد الاحترام المتبادل لسيادة الدول وإراداتها، وبعيداً عن أساليب فرض الوصاية وصيغ الإملاءات.

جاء هذا الخطاب العقلاني المتزن، مبادرة من الأمير، وسعياً مخلصاً لوضع حد للأزمة الخليجية التي طالت، واستعصت على جهود الوساطة، حتى الآن، بهدف حماية وصيانة البيت الخليجي الكبير من التصدع، وتعزيز المصلحة الخليجية العليا.

أتى الخطاب مستوعباً أبعاد الأزمة الخليجية وتداعياتها السلبية على جميع الأطراف، ومنفتحاً على الحوار لإيجاد حلول للمشاكل العالقة، يحمل رسالتين: رسالة إلى الخارج، ورسالة إلى الداخل.

رسالة الخارج

حمل الخطاب رسالة خارجية شاملة، أبرز ما تضمنها:

١- تثمين جهود الوساطة المخلصة التي يقوم بها صاحب السمو أمير دولة الكويت الشقيقة، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه المولى تعالى ورعاه، منذ بداية الأزمة وحتى اليوم، والمدعومة من دولة قطر وكل دول العالم المعنية بوضع حد للأزمة، لقد ثمن سمو أمير قطر هذه الجهود، عالياً، معبراً عن شكره، ومؤملاً أن تكلل هذه الجهود المباركة بالنجاح.

٢- تقدير المساندة الأمريكية للجهود الكويتية.

٣-تقدير المواقف البناءة لكل من ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وأوروبا عموماً، وروسيا.

٤- الإشادة بالدور التركي المهم، في إقراره السريع لاتفاقية التعاون الستراتيجي، وتنفيذها المباشر، وشكرها على استجابتها الفورية لتلبية احتياجات السوق القطري.

٥- الشكر لكل من فتح لنا أجواءه ومياهه الإقليمية، حين أغلقها الأشقاء، والمقصود، إيران.

٦- توجيه رسالة إنسانية، بأنه قد آن الأوان لوقف تحميل الشعوب ثمن الخلافات السياسية بين الحكومات، مذكراً بأن منطقتنا عرفت أساليب العقاب الجماعي لمواطني الدولة الأخرى في حالة الاختلاف مع حكومتها، لكن خليجنا نجح في تجاوز هذه الأساليب، مؤكداً أن قطر تجنبت المعاملة بالمثل، ففي حين طالبت الدول الشقيقة، القطريين بالمغادرة، وطالبت مواطنيها في قطر بالتخلي عن أعمالهم، فقد أتاحت قطر لمواطني هذه الدول، حرية القرار بالبقاء أو المغادرة.

٧- الدين وازع أخلاقي، ليس مصدراً للإرهاب، وإنما هناك أيديولوجيات متطرفة دينية وعلمانية، وحتى هذه الأيديولوجيات المتطرفة تصبح مصدراً للإرهاب فقط في بيئة سياسية اجتماعية تنتج اليأس والإحباط... هذا صحيح، وليسمح لي، صاحب السمو، هنا، بإضافة، أن الإرهاب العولمي، اليوم، تجاوز هذه البيئات المحبطة إلى البيئات الأوروبية والأمريكية المزدهرة، التي لا تعاني فقرا أو طغياناً، لتصبح بيئات منتجة ومصدرة للإرهاب، أيضاً.

٨-قطر منفتحة على الحوار لحل الأزمة، في إطار احترام السيادة ورفض الإملاءات.

٩- قطر تكافح الإرهاب، بلا هوادة ودون حلول وسط.

رسالة الداخل... وأهم ما جاء فيها

١- طمأنة الجميع إلى أن الحياة في قطر، تسير بشكل طبيعي.

٢- الاعتزاز بالمستوى الأخلاقي الرفيع للشعب القطري، وصلابة موقفه تجاه حملات التحريض والحصار.

٣- دعوة الجميع إلى الاستمرار على هذا النهج، وعدم الانزلاق إلى ما لا يليق بنا وبمبادئنا وقيمنا.

٤- الإشادة بنجاح الحكومة في التعامل مع الأزمة بتوفير كل الاحتياجات السكانية.

٥-عدم التقليل من الألم والمعاناة الناتجة عن الحصار.

٦- تخصيص عائدات استكشافات الغاز للاستثمار من أجل الأجيال القادمة.

٧- رب ضارة نافعة، الأزمة ساعدت على حسن تشخيص النواقص والعثرات، لسد النواقص وتصحيح الأخطاء، كما ساعدتنا على استكشاف مكامن القوة والوحدة في المجتمع.

٨- توجيه الحكومة إلى ضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي، والاعتماد على الذات، وبخاصة في مجالات إنتاج غذائنا ودوائنا، وتنوع مصادر دخلنا، والانفتاح الاقتصادي وإزالة العوائق أمام الاستثمار، ومنع الاحتكار، والاستثمار في التنمية البشرية، وتطوير مؤسساتنا التعليمية والبحثية والإعلامية، ومصادر قوتنا الناعمة على المستوى الدولي.

وأخيراً: ضرورة استمرار الروح الإيجابية للقطريين والمقيمين، فلا تكون مجرد موجة حماسية عابرة.

ختاماً:

هذه التوجيهات السامية ترسم معالم الطريق لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ومن ثم يجب أن تترجم على أرض الواقع بفعالية وكفاءة، ونحن اليوم بحاجة إلى إنشاء هيئة وطنية، تضم الكفاءات القطرية مع أفضل الخبرات العربية والأجنبية، لوضع خريطة طريق للنهضة القطرية القادمة بإذن الله تعالى.

*كاتب قطري

*صحيفة (الجريدة) الكويتية ٢٠١٧/٧/٣١ :

اغسطس ۲۰۱۷

اجتماع المنامة.. البداية للنزول من الشجرة

اجتماع وزراء خارجية دول الحصار الاربع لقطر في المنامة، السعودية ومصر والامارات والبحرين يسجل فضيحة مدوية اخرى على مسلسل فضائحهم السابقة لانهم عجزوا عن اتخاذ اي قرار عقابي جديد يجبر قطر على التراجع او الاستسلام امامهم لذلك لم يكن لهذا الاجتماع اية اهمية تذكر كونه مجرد تظاهرة سياسية اعلامية لمزيد من الثرثرة والدخول في سجال التناقضات التي تكشف عجزهم للخروج من هذا المازق المفتعل الذي ورطوا انفسهم فيه. لكن الجديد واللافت في هذا الاجتماع انهم سجلوا خطوة تراجعية عندما استخدموا لاول مرة منذ نشوب الازمة مع قطر لغة جديدة يفهم منها الاستجداء وهو استعدادهم للحوار مع قطر شرط اعلان الاخيرة رغبتها في وقف دعمها للارهاب، في وقت كانت هذه الدول وعلى الدوام طيلة الشهرين الماضيين من تفجير الازمة مع قطر تصرخ وترعبد بانها ترفض اي شرط قبل ان تنفذ قطر مطالبها الـ ١٣ ومبادءها الستة دون قيد.

يبدو ان الدول الاربع المعروفة بدول الحصار اصبحت مازومة للغاية وكانت تنتظر من يسعفها للنزول من الشجرة شرط الحفاظ على ماء وجهها لكن دون جدوى لذلك اضطرت هي بنفسها لتتحمل هذا العناء مع تداعياته الفضائحية بانها جاهزة للحوار حتى بمجرد ان تعلن قطر عن رغبتها بذلك.

ان استخدام هذه اللغة الجديدة من قبل دول الحصار تدلل دون شك انها اصطدمت بالحائط المسدود وانها توصلت الى قناعة فرضها الواقع عليها بانها لا مخرج من ورطتها سوى اللجوء الى لغة الحوار التي اكدت عليها قطر منذ البداية.

الرياض التي تقود الحصار ضد قطر وهي من فجرت الازمة وتتحمل تبعاتها بشكل رئيس اصبحت اليوم تحت الاضواء وافتضح امرها اكثر من الاخرين لذلك فجرت ازمة جديدة مع الدوحة عبر المضايقة على الحجاج القطريين ككبش فداء وهذا خلافا للمبادئ الاخلاقية والاسلامية مما اضطرت الدوحة الرد على هذه الاجراءات اللاانسانية في المطالبة بتدويل ادارة الحرمين الشريفين مما اعتبرته الرياض عدوانا وبمثابة حربا عليها.

هدف هذه اللغة التصعيدية وغير المسبوقة للرياض اولا لحرف انظار الداخل السعودي عن الانتكاسات والهزائم المتوالية لنظام آل سعود وتدخلاتها السافرة في دول المنطقة والثاني التلويح للاستعداد لعملية عسكرية محتملة ضد قطر تريد الرياض مسبقا القاء اللوم على الدوحة بانها هي من اعلنت الحرب عليها وهذه خزعبلة لا تنطلي على احد وفي نفس الوقت لا تمتلك الرياض الجرأة ولا الرجال ولا الوضع الاقليمي ولا الدولي يسمح بتنفيذ تهديداتها بعد كل الذي فعلته في دول المنطقة وخرجت منها مهزومة وحالها اليوم كالغريق في الرمال اليمنية معما تواجه من صراع محتدم بين اجنحة الحكم قد ينفجر في اية لحظة ويختلط الحابل بالنابل ويتنفس ابناء الجزيرة الصعداء من حكم آل سعود الذي اذاقهم الويلات والكوارث وهم يواجهون القمع والقهر والفقر والتعسف والاستبداد فيما تصرف نصف ميزانية المملكة على الاف الامراء ظلما وعدوانا وهذا تجن واضح وصارخ بحق ابناء الجزيرة العربية الذين لابد من ان يتنعموا بثروات بلادهم كامر طبيعي وبديهي ويحصلوا على حقوقهم المشروعة في المواطنة والشراكة في صياغة القرار لبلادهم اسوة ببقية شعوب العالم.

*افتتاحية صحيفة (كيهان العربي) الايرانية ٢٠١٧/٨/١ :

تطورات الأزمة الخليجية: خمس ملاحظات

*د. مصطفى اللباد

تتدحرج الأزمة الخليجية بين قطر من ناحية، والسعودية والإمارات والبحرين من ناحية ثانية، لتصبح ثابتاً على أجندة العمل الدولي، وليس الخليجي أو العربي أو الإقليمي فقط. من ناحيته، يلعب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب دور المايسترو في تصعيد درجة حرارة الأزمة وتخفيضها، بتصريح يؤيد هذا الطرف، وتغريدة تؤيد ذاك الطرف، فيما تشتد الحملة الإعلامية بين الدول الأربع، لتبلغ مستويات غير مسبوقة في تاريخ مجلس التعاون الخليجي. ومع التسليم بأن موازين القوى ربما تميل لغير مصلحة قطر، فإن قدرات الدوحة المالية الضخمة تسعفها بعدم الرضوخ الناجز، بمعنى تقبلها لخسائر مالية في مقابل تجنب الخسائر السياسية كلما أمكن.

بعد متابعة الخطاب السياسي للدول المقاطعة، وكذلك قطر خلال الأيام الماضية، أمكن الخروج بالملاحظات التالية:

أولاً: الدول المقاطعة لقطر أصبحت أكثر توتراً لعدم رضوخ الدوحة السريع للمطالب والشروط، ولكنها تستمر في الضغط الإعلامي عليها، وتصف الاتفاقية الموقعة بين أمريكا وقطر لمكافحة الإرهاب بأنها «رضوخ قطري».

ثانياً: قطر تستمر في خط تهادني، وتحاول بنجاح نسبي تدويل الأزمة، والمثال محاولة إشراك فرنسا في الوساطات. بالمقابل، لن تفلح زيارات الرئيس التركي إلى الكويت وقطر في تغيير التموضع التركي من حليف لقطر إلى وسيط في الأزمة، وتعد تركيا أبرز الخاسرين من جراء الأزمة، بقطع النظر عن مآلاتها لتردي علاقات أنقرة مع الدول المقاطعة، لا سيما السعودية المهمة لتركيا من حيث قدرتها على تغيير التوازنات الإقليمية.

ثالثاً: أمريكا تتلاعب بكل أطراف الأزمة، فالمقاطعة ضد قطر لم تكن لتحدث ـ ابتداء ـ من دون ضوء أخضر أمريكي، والدليل أزمة عام ٢٠١٤ بين ذات الأطراف، حيث لم تقدم الدول المقاطعة على غلق الأجواء أمام قطر بسبب التوازنات الدولية وقتها، ووجود باراك أوباما في السلطة. بالمقابل، جاءت «فرملة» التصعيد ضد قطر بضغط أمريكي واضح، وصولاً حتى إلى اتهام مؤسسات في الدول المقاطعة بدعم الإرهاب. أي أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوزع شهادات البراءة والإرهاب وفقاً لإيقاع معين، لربح المزيد من الصفقات من كل أطراف الأزمة.

رابعاً: مرور الوقت لا يعمل في مصلحة الدول المقاطعة، حيث إن الحملة الإعلامية المنسقة ضد قطر لا يمكنها الاستمرار إلى الأبد، وفي عالم يموج بالصراعات، وشرق أوسط يفرخ المآسي والأخبار المحزنة، لا يمكنك وضع الأزمة مع قطر كعنوان رئيسي في نشرات الأخبار مزاحمة أخبار الصراعات الدائرة في العراق وسوريا واليمن من دون حدوث تطورات جديدة تبرر موقعها كعنوان رئيسي.

خامساً: من غير المتصور أن تعود قطر للعب دورها الإقليمي الذي كان، لأن ذلك يتصادم مع التصميمات الجديدة للمنطقة، التي لا ترى أدواراً لحركات الإسلام السياسي المعتدل أو الوسطي أو «السكر زيادة»، حتى كما كانت الحال إبان «الربيع العربي» وعصر أوباما. ومن هنا ستفقد قطر موضوعياً أهميتها السابقة بغض النظر عن قدراتها على الصمود بوجه الضغوط" كما أن علاقاتها بالشبكات الإسلامية الدولية على أطيافها لن تعود لها ذات القيمة، التي كانت في منطقة تستند تصميماتها الجديدة إلى أساس واضح يتمثل في مكافحة تلك الحركات تحديداً تحت عنوان «مكافحة الإرهاب».

وعلى الرغم من ذلك، فستستمر الدوحة في مواجهة الدول المقاطعة مضحية بخسائر مالية، ومحاولة الوصول إلى تفاهم شامل مع إدارة ترامب عبر المزيد من الصفقات. وفي المقابل، سيستمر التصعيد من الدول المقاطعة مع محاولة استمالة إدارة ترامب بالمزيد من الصفقات أيضاً.

وبالتالي، الحلول الوسط غير ممكنة حتى اللحظة لأسباب مختلفة، يتقدمها أن ترامب لم يحصل بعد على كل ما يريد تحصيله من أطراف الأزمة.فلنتابع توزيع الأدوار الأمريكي بين البيت الأبيض والخارجية والبنتاغون خلال الفترة المقبلة للوصول إلى النتيجة المبتغاة!

*صحيفة (القبس) الكويتية ٢٠١٧/٨/١ :

اجتماع المنامة والافتراءات جهارًا على دولة قطر

*د. محمد صالح المسفر

ليس في قطر عاقل، أو بنصف عقل، يدعو إلى تدويل الأماكن المقدسة في المملكة العربية السعودية، ولا حتى بيت المقدس في فلسطين، ولعلم الكاتب، فإن دولة قطر من أحرص الدول العربية على وحدة المملكة السعودية، وسيادتها على كامل أراضيها، ولا سلطان يعلو على سلطانها في أرض الحرمين الشريفين مكة والمدينة، وكل ما يقال عن قطر غير ذلك فلا صحة له.

(2)

اجتماع وزراء خارجية الحصار الأربعة (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) في المنامة الأحد الموافق ٣١ / ٧ لمراجعة الأزمة الخليجية التي خلقوها في الخامس من شهر يونيو الماضي على قاعدة أن قطر تدعم الإرهاب والإرهابيين وادعاءات آخر. جاء هذا الاجتماع بعد إجماع عالمي على أن دولة قطر شريك ستراتيجي لمحاربة الإرهاب والإرهابيين وتجفيف موارده وعدم إيواء عناصره، وأن هذه مسؤولية جماعية كما قالت منسقة الشؤون الخارجية في منظمة الوحدة الأوروبية في مؤتمر صحفي مع وزير خارجية الجنرال السيسي، وكما قال وزير خارجية ألمانيا، وغيرهما من وزراء الاتحاد الأوروبي وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

لم يأت هذا المؤتمر بجديد عما ذكروا في اجتماع القاهرة السابق في الخامس من يوليو المنصرم، لكن ظهر في بيانهم التناقض وعدم وضوح الرؤية عندهم عما سيفعلون بعد أن سمعوا من الدول الغربية وأمريكا والصين وروسيا تبرئة ساحة قطر من التهم التي وجهها الأربعة لدولة قطر. فمثلا في مذكرتهم المرفوعة إلى أمير دولة الكويت بصفته الوسيط المجمع عليه من كل الأطراف، والمتضمنة ثلاثة عشر بندا "وإن لم تستجب قطر لها في خلال عشرة أيام، فإنها تعتبر لاغية"، وعلى ذلك، هددوا باتخاذ إجراءات أخرى. في المنامة رجعوا مرة أخرى مطالبين وبعد مرور أكثر من خمسين يوما بما اعتبروه أنفسهم أن مدة صلاحية تلك المطالب انتهت ولا رجعة لها.

(3)

دائما إخواننا الثلاثة في مجلس التعاون الخليجي المحاصرين لقطر يرددون القول إن قطر لم تلتزم بما وقعت عليه من تعهدات عام ٢٠١٣و٢٠١٤، والمعروف عندهم أن تلك الوثائق أو الوثيقة المشار إليها تعني أن الجميع على قدم المساواة وأن قطر لم تخل بأي بند من بنودها، فلم تتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة من تلك الدول، ولم تمارس الإرهاب أو السماح لأطراف يقيمون على أرضها بأي أعمال إرهابية ضد تلك الدول، وأخيرا وقعت اتفاقية معلنة مع الولايات المتحدة الأمريكية بمحاربة الإرهاب ومنع التطرف وسد منافذ التسربات المالية لأي حركة إرهابية.

فيما يتعلق بالمقيمين على أراضي الدولة القطرية من دول أخرى فذلك حق تمارسه الدول طبقا لدستورها وأنظمتها الداخلية، وتشترط على المقيمين على أرضها عدم العمل بأي جهود سياسية تضر بالدول المعنية. وليس لأي دولة الحق في فرض إرادتها على أي دولة مستقلة أخرى تطلب عدم منح اللجوء السياسي على أراضيها لمن لجأ إليها طالبًا الحماية والرعاية. تلك أعمال إنسانية حرص الإسلام ديننا الحنيف على تطبيقها. الدول في القانون الدولي تمنح حق اللجوء السياسي لمن يدخل حرم سفارتها في الدولة المضيفة شرط أن يكون عمل بالشأن السياسي

وليس لمرتكب الجرائم المدنية، إنه من الأولى أن تمنح حق اللجوء السياسي لمن وصل أراضيها ينشد الحماية من بطش قد يلحق به نظرا لنشاطه السياسي.

السعودية لديها لاجئون سياسيون يتمتعون بكامل الحصانات والامتيازات، وكذلك دولة الإمارات والكويت ولم يطلب منهما ما يطلب من قطر. فهل يكف القادة الميامين في الرياض وأبو ظبي والمنامة عن مطالبة قطر بإخراج من لجأ إليها طلبا للحماية والأمان؟ أتمنى ذلك.

(4)

تناقلت وسائل الإعلام الموبوءة في خليجنا العربي أن دولة قطر طالبت "بتدويل الأماكن المقدسة "في المملكة السعودية (مكة والمدينة). وهذه أكذوبة ابتدعها وزير خارجية السعودية السيد عادل الجبير، وقد نفى تلك الأكاذيب وزير الخارجية القطري الشيخ محمد عبد الرحمن آل ثاني، وكثير من المسؤولين في الدولة القطرية. لعلي أعتذر للناس جميعا نيابة عن معالي الوزير عادل الجبير على قولة أن قطر طلبت تدويل الأماكن المقدسة في السعودية وأن ذلك بمثابة إعلان حرب. الرجل أيها السادة القراء ضعيف في اللغة العربية لأنه تعلم في مدارس أجنبية، فهو لا يفرق بين "تدويل قضية الحجاج القطريين" و"تدويل الحرمين" كما قال بذلك الشيخ عبد الرحمن بن حمد بن جاسم آل ثاني.

أكذوبة أخرى يرددها الإعلام الموبوء إعلام الأزمات، أن قطر "منعت حجاجها والمقيمين على أرضها من التوجه للسعودية لأداء فريضة الحج". وقد صدر تكذيب لذلك من جهات الاختصاص. وللعلم فقد تعرض المعتمرون القطريون في رمضان عقب فرض الحصار على قطر لانتهاكات عديدة، فمنعوا من البقاء في فنادقهم لإكمال مناسك العمرة وألغيت حجوزاتهم في الفنادق، ولم يقبل منهم دفع مصاريف إقامتهم بالريال القطري كما جرت العادة، ولم تقبل منهم بطاقات الائتمان البنكية إلا بشق الأنفس، وعلى ذلك كتبت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية إلى وزارة الحج والعمرة السعودية خطابا تطلب تأمين سلامة الحجاج القطريين وتسهيل قيامهم بأداء الفريضة في أمن وسلام كي لا تتكرر أحداث رمضان ضد القطريين. وقالت الوزارة السعودية إن مهمة أمن وسلامة الحجاج هي من مسؤوليات الجهات العليا في الدولة". وهذا دليل قاطع على أن الوزارة السعودية تنصلت من تقديم أي ضمانات لسلامة الحجاج القطريين. هكذا تفسير الوزارة القطرية.

صحيح أن الحكومة السعودية لم تمنع الحجاج القطريين من أداء مناسك الحج، لكنها صعبت طريقهم لأداء تلك الشعيرة بطرق مختلفة ومتعددة، الأمر الذي قد يعيق وصول الحاج قبل موعد يوم عرفة ويكون بذلك خسر مرتين، الأولى أنه لم يتمم مناسك الحج، والثانية أنه خسر مالًا وعانى من أسفاره متنقلا بين المطارات الخليجية للوصول إلى جدة ولم يتسن له أداء الحج.

آخر القول: أكاذيب يطلقها بعض المسؤولين الخليجيين للنيل من قطر وتشويه سمعتها بين الأمم. وأخيرًا يقول الحق عز وجل: "فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين" (آل عمران ٦١).

*صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠١٧/٨/١ :

"عادل الجبير" بين الخواء الفكري والعبث السياسي!

*د. ربيعة بن صباح الكواري

خلال الحصار على قطر.. تعلمنا الكثير من الدروس والعبر في السياسة، وأول هذه الدروس ما استخلصناه من نتائج عبر المؤتمرات الصحفية والإعلامية التي نشاهدها أو نستمع إليها عبر وسائل الإعلام المختلفة، وبخاصة تلك المصدرة إلينا من قبل دول الحصار الأربع، ولعل أبرزها تصريحات وزراء خارجية الحصار "المساكين".

فتجد كل وزير خارجية من هؤلاء الوزراء يستخدم أسلوب المراوغة والدجل والضحك على المشاهد العربي بكافة أنواع "الشلخ الصحفي" التي يعرفها الجميع، وإذا تحدث أحدهم تجده ينظر إلى الكاميرا بعيون مليئة بالتزييف للحقائق والتلون في التصريحات وقلب الحقائق وفبركتها.

هذا الوزير أو ذاك، يحول الظالم إلى مظلوم، ويقلب اللون الأبيض إلى لون أسود، والعكس صحيح عنده، وتجده أيضا يطيل في الكلام وكأنه "أبو العريف" الذي لا يكذب لأنه يحمل صفة "وزير" والوزير كعادته لا يكذب ولا يقول إلا الحق، فهو في نظر من يستمع إليه أو يشاهده بمثابة الإنسان النزيه والقدوة!.

** بينما الحقيقة تقول:

انظروا إلى واقع المؤتمرات الصحفية لوزراء خارجية دول الحصار الثلاث، مع إضافة الوزير التابع لهم، وهو الوزير المصري "صاحب البرواز المكسور" الذي حشر نفسه معهم من أجل الحصول على "فلوس الرز" كما يقول رئيسه عبر إطلاق هذه الصفة على دول الخليج وحكوماتها، وهو الرئيس المعين بلا انتخابات نزيهة وصاحب الانقلاب التاريخي على الرئيس االشرعي لمصر الدكتور محمد مرسي.

بينما نجد من خلال ذلك أن أغلب المؤتمرات الصحفية لوزراء الحصار جاءت بعكس ما تشتهي السفن، فهي تقوم على "الجدعنة" كما يقول إخواننا المصريون، واختلاق الأكاذيب المعدة مسبقا للإدلاء بها في مثل هذه المؤتمرات المتناقضة وغير الصادقة في حقيقة الأمر!.

** ولكن!.

عندما يظهر الجبير وزير الخارجية السعودي من بين هؤلاء الوزراء بشكل مختلف عن البقية، فسنجد أنه:

-متناقض في كل أقواله.

-غير متزن في كلامه وأقواله.

-متلعثم حتى النخاع.

-متلون ومزيف للحقائق.

-لا يسمي الأشياء بأسمائها.

-نظراته تقوم على الكذب.

-ضعف في أداء مهمته الصحفية.

-ينظر إلى الأرض ولا يرفع رأسه للكاميرا لأنه يشعر بالفشل والخيبة.

وكل هذه الصفات وغيرها، تنم عن شخصية مهزوزة وضعيفة، تشعر وأنت تستمع إلى "الجبير" وكأنه كان "مجبورا" على البوح بما يطلب منه، لا بما يمليه عليه ضميره!.

** وقد يشعر البعض:

إن الجبير بدأ كذلك يرتبك أكثر من أي وقت مضى بجانب عامل التلعثم في الكلام، ويبدو أنه كان يشعر بالفشل من خلال الهجوم الإعلامي عليه عبر الفضائيات العربية والأجنبية مؤخرا، أو من خلال توجيه الإعلام القطري له بالنقد اللاذع والمفحم بسبب أكاذيبه المضللة مؤخرا عن دولة قطر، وهذا ما انعكس على طريقة حديثه في مؤتمراته الصحفية بالأمس في المنامة، وقبلها في القاهرة أو في اجتماعه مع الساسة الألمان، وبخاصة عندما تحدث الجبير عن تعامل قطر مع الإرهاب، فرد عليه المسؤول الألماني فورا بأن الإرهاب مرتبط بالسعودية التي تموله بكافة أشكاله!.

** وكذلك نجد:

إن الفارق يعد شاسعا بين السعودي "عادل الجبير"، وبين سعادة الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني وزير الخارجية القطري الذي كان طوال جولاته المكوكية ومؤتمراته الصحفية يمتاز بالهدوء والتحفظ وعدم التهور أو التشنج في كل ما يقول.

** وفي الختام:

نذكر بكذبة "عادل الجبير" عن تسييس الحج من خلال كلمته الأخيرة في المنامة، عندما ادعى أن المملكة لا تقوم بتسييس الحج لأنه واجب على كل مسلم، "بينما الواقع يقول عكس ذلك، وهو أن "المملكة" هي التي لا تحترم الحجاج وزوار بيت الله الحرام بسبب معاداتها للقطريين من خلال هذا الحصار الظالم والجائر، وقد كان "الارتباك" واضحا على وجهه في تلك الكلمة التي تعني أنه لم يكن صادقا في كلامه ويسعى لحفظ ماء الوجه أمام شعبه!.. وهذا ما ينم عن العبث والخواء الفكري لديه.

** كلمة أخيرة:

لا نستبعد أن يكون "عادل الجبير" قد أصيب مؤخرا بـ "الزهايمر المبكر" لأن أعراض هذا المرض بدأت تظهر على ملامح وجهه بسبب الإرهاق والتلعثم والتخبط في الكلام، وهذا يعني بعبارة أخرى أنه "ما يجمّع" كما يقول العامة، ورغم ذلك لا تخلو عباراته أبداً من تكشير الأنياب ضد قطر!.

*صحيفة (الوطن)القطرية ٢٠١٧/٨/١ :

حماقات قطر إلى أين...؟؟

*د.هيا عبد العزيز المنيع

لم تشكل قطر في يوم من الأيام بعد استقلالها من الاستعمار البريطاني عمقا سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا في المجتمع الخليجي بل كانت الأقل نشاطا وتطورا، وتلك حقيقة معروفة للجميع وأكثر من يدركها قادة قطر وخاصة من باتوا يعبثون بقطر ومصالح أهلها وثروات وطنهم لتحقيق طموحاتهم الشخصية وذلك بعد إسقاط نظام الجد (خليفة) أي قبل اثنين وعشرين عاما تقريبا.

وبدأ العمل على تشكيل الوجه الجديد لقطر ليس في منطقة الخليج فقط بل والعالم العربي عموما، مع محاولة لتقديم هذا النموذج للعالم بشكل متقدم ومختلف وخاصة بحضور الوجه النسائي..؟؟

بعيدا عن هذا المظهر الخارجي وقع المشروع السياسي القطري في مستنقع خطير وهو دعم الإرهاب وإثارة الفتن في الشارع العربي واحتواء العناصر البشرية المطلوبة للعدالة في دولهم أو المعارضين في دولهم، وبلغ ذروته عند الشارع السعودي بكل مستوياته بظهور صوت بعض رجالاته وهم يخططون لاغتيال الملك عبدالله رحمه الله...

اليوم تحاول قطر استكمال مسلسل حماقاتها بالمطالبة بتدويل الإشراف على موسم الحج أي الاشراف على مكة والمدينة..؟؟ وفي ذات الخطاب السياسي تشتكي من الحصار وعدم احترام سيادتها في قرارها..؟ متلازمة التناقض في الخطاب السياسي القطري باتت لافتة للانتباه.

في عز الأزمة السياسية السعودية الإيرانية والممارسات الإرهابية من بعض حجاج ايران كان الحاج الإيراني يستطيع القدوم للحج بل ويجد عناية خاصة.. كان ينتقل وبسهولة من مكة إلى المدينة ويستمتع مثل غيره برفاهية الخدمات؟؟ السؤال هنا هل تخشى قطر على الحاج القطري وهو الذي سيقيم قبل أو بعد نهاية حجه مع قريب او صديق في مكة أو الرياض..؟ تهور الخطاب السياسي القطري يكشف مدى خبث القائمين عليه وأيضا سقمهم، ففي موسم الحج يتم سنويا استقبال أكثر من ثلاثة ملايين حاج (أكثر من سكان قطر) من مختلف الجنسيات ولم تكن هناك صعوبات أو معوقات تواجه أي حاج ورغم محاولات الإيرانيين القيام بأعمال إرهابية إلا أن متانة الأمن وأيضا تكامل الخدمات أفشل مخططهم فهل تعتقد قطر أنها ستنجح..؟؟ بعدد سكانها الأقل من عدد الحجاج...؟؟

لن نلوم قطر في تناقضها وعدم فهمها لدلالة الاستقلالية لأنها أساسا لا تملك قرارها والشاهد وجود عدة قواعد عسكرية لأكثر من دولة في منطقة سكانها لا يشكلون نصف سكان الرياض فقط..؟؟ السؤال المنطقي هل هذه المطالبة جزء من الصفقة مع إيران أي نحمي رجالات النظام القطري بشرط دعم مشروعهم الشيطاني في تكريس فكرة تدويل الإشراف على موسم الحج..؟؟

قطر بعنادها تطيل الأزمة وتضيق على نفسها لعدة أسباب، أهمها ليس من المنطق أن تسمح دولة باختراق سيادتها على أراضيها لأي سبب، وكان على قطر التعقل وحل أزمتها مع نفسها وشعبها بالبعد عن دعم الإرهاب وحماية مصالح شعبها بدلا من مساندة مطالب ايران في مشروع لاعقل له ولا منطق، كان الأجدى للنظام القطري الخلاص من مشروعه بعد أن بات مكشوفا للعالم بدلا من قرع حروب التهديد. فسيادة الرياض يصنعها أبناؤها وليس عصابات إرهابية ونظام قاطعه العالم بسبب دعمه ولسنوات للإرهاب عالميا، اللافت أن قطر تفتعل المواقف لدمج الدين والشعائر الإسلامية بالشأن السياسي والأمر طبيعي وهي تحتضن رجلا مثل القرضاوي قائد جماعة الإخوان أصحاب أشهر مشروع سياسي من بوابة الدين..

ما تقوم به المملكة العربية السعودية من خدمات متقدمة للحجاج وتسخير كافة إمكاناتها البشرية والمالية لا ينكره إلا جاحد وجاهل، وغير مدرك لعمق الرياض في وجدان العالم الإسلامي وأهمية دورها..

ليت الدوحة تعود لعقلها وتستعيد زمام قرارها بما تقتضيه مصالحها ومصالح شعبها وليس طموحات أفراد لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة.

*صحيفة (الرياض) السعودية ٢٠١٧/٨/١ :

تيلرسون: قطر تنفذ التزاماتها بمذكرة مكافحة الإرهاب وتمويله

قال وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون، الثلاثاء، إن الدوحة تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بمذكرة التفاهم الموقعة بين الولايات المتحدة وقطر، ورأى أن ذلك سيساعد في "بناء الثقة" في المنطقة.

وأضاف تيلرسون في مؤتمر صحفي: "الجزء المهم من رحلتي إلى المنطقة كان توقيع مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة وقطر للتعامل مع مكافحة الإرهاب وتمويله.. نحن ننفذ هذا الاتفاق وقطر تفي بالتزاماتها نحونا ضمن هذا الاتفاق، وأعتقد أن هذا سيكون مهماً لبناء الثقة في المنطقة أيضاً." وتابع: "نعلم أنه يجب أن يكون هناك قدر كبير من التصالح، وفي هذه اللحظة، اليوم، الأطراف لا يتحدثون حتى مع بعضهم. لذلك، هدفنا ليس أن يبدأوا التحدث مع بعضهم فحسب، وإنما أن يجلسوا حول الطاولة ويبدأوا النقاش والحوار."

وجدد الوزير موقفه من الأزمة القطرية الخليجية، قائلاً: "نحن نشعر بالقلق البالغ إزاء هذا الخلاف، لاعتقادنا بأنه يزعزع استقرار الخليج ويقوض الوحدة في مجلس التعاون الخليجي، الذي نؤمن بأنه منظمة مهمة للحفاظ على الاستقرار في المنطقة."

واستطرد تيلرسون: "عملنا مع أمير الكويت، الذي يتولى جهود الوساطة في هذا الخلاف، ومنذ اندلاع الأزمة، قمت بزيارة المنقطة، وقضيت ثلاثة أيام (في اجتماعات) مع الأطراف، وأعتقد أنها كانت مفيدة. وسنستمر بهذه الجهود، وأنا على اتصال مع جميع الأطراف كل يوم آخر، للتحدث معهم حول الوضع الراهن."

وحول جهود مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط بشكل عام، قال تيلرسون: "في الخليج، تذكرون أن الرئيس ترامب قام بزيارة تاريخية للرياض، ونرى أنها تاريخية لاجتماع جميع الرؤساء الشعوب المسلمة والعربية في العالم، وألقى الرئيس خطاباً تاريخياً في القمة لهؤلاء القادة أشار فيه لهم بأن عليهم تحمل المسؤولية لما حدث في العالم الإسلامي بسبب العنف المتطرف. الولايات المتحدة مستعدة لمساعدتهم ولكننا لا نستطيع حلها بالنيابة عنهم. عليهم حلها بأنفسهم."

*(CNN) ٢٠١٧/٨/٢:

«اجتماع الثعابين» في المنامة.. سموم لا تنتهي

*بقلم: أحمد علي

تبدو منطقة الخليج المضطربة، في ظل استمرار الأزمة المفتعلة ضد قطر، بكل تداعياتها المنفعلة، مثل رقعة شطرنج كبيرة، تمتلئ بالجنود والبيادق والبنادق..! وفي إطار تلك «الأزمة الشطرنجية» استضافت المنامة أمس اجتماعاً لوزراء خارجية دول «التحالف الشيطاني»، تم خلاله بحث الخطوات العقابية ضد الدوحة، لإجبارها على تغيير موقفها الثابت، الرافض لتدخلاتهم في سياساتها المستقلة... وفي ختام «اجتماع الثعابين» في العاصمة البحرينية أعلنت «دول التآمر» استعدادها لما تسميه «الحوار»، بشرط استجابة الدوحة للمطالب المرفوضة قطرياً ودولياً، لأنها تستهدف انتهاك سيادتها الوطنية.

وما من شك في أن هذا الموقف المشروط يعد التفافاً على الدعوات الدولية المطالبة بالحوار بلا شروط، في إطار الوساطة الكويتية، وبالتالي يعتبر إمعاناً في رفضهم الجلوس على الطاولة لبحث سبل إنهاء الأزمة... والمثير في الأمر أن من تم تكليفهم بعمليات «النفخ في الكير»، لإشعال النار في الأزمة، نجدهم يواصلون «نفخهم»، لدرجة قيامهم بإحراق ثياب من يقترب منهم، أو التسبب في إزعاجه بروائحهم الخبيثة، من خلال مطالبتهم قطر، بضرورة تنفيذ المطالب الـ ١٣ تنفيذاً حرفياً ـ على حد قولهم ـ والتزامها بتطبيق المبادئ الستة قولاً وفعلاً بضمانات دولية!

لقد جاء «اجتماع الثعابين» في المنامة في خضم نجاح قطر في إجهاض مخططاتهم الشيطانية،رغم الحصار الجائر الذي يفرضونه عليها، حيث تمضي دولتنا في طريق التصدي لتداعيات الأزمة، ومواجهة سيناريوهاتها المتعددة،

ضمن موقف سياسي ثابت، أعلنته منذ اندلاع الشرارة الأولى للمعضلة، وهو تمسكها بقواعد الحوار، باعتباره الخيار الاستراتيجي الوحيد لحلها.

.. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل عبرت الدوحة، مراراً وتكراراً، عن استعدادها لمناقشة أي «ملاحظات أخوية» لا تنتهك السيادة الوطنية، بشرط رفع الحصار غير القانوني وغير الشرعي وغير المشروع، كخطوة أولى تمهد الأجواء المناسبة لانطلاق الحوار المنشود.

.. والملاحظ اتساع دائرة التأييد الدولي للموقف القطري، حيث ترتفع أصوات الأسرة الدولية، مطالبة بضرورة الجلوس على طاولة الحوار من أجل الخروج من الأزمة.

.. ويكفي التوقف عند التصريحات التي أطلقتها المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية »هيذر نويرت»، التي أعلنت بكل وضوح موقف بلادها من الأزمة حيث قالت»:نحن نحث على إجراء محادثات مباشرة بين جميع الأطراف، لأننا نعتقد أنه من أجل حل هذه القضية، عليهم الجلوس معاً لإجراء حوار مباشر، ونحن مستعدون للمساعدة، وندعم جهود الوساطة الكويتية«.

.. وفي خضم تصاعد الدعوات الدولية الداعية للحوار، يواصل الكاتب السعودي عبدالرحمن الراشد «الخوار»، وهذا ما يظهر في مقاله المنشور في صحيفة «الشرق الأوسط» يوم الأربعاء الماضي، تحت عنوان «فشل الوساطات رسالة للدوحة«.

يقول «الراشد» غير الرشيد في مقاله إن «الشكوى من قطر بدأت منذ زمن طويل»، حدده بأكثر من «عشرين عاماً تقريباً!«

.. ولو توقفنا عند مزاعم الكاتب الكاذب، نجد أنه خلال العقدين الماضيين، التأمت أكثر من ٢٠ قمة لدول «التعاون الخليجي»، من بينها العديد من «القمم التشاورية»، لم نسمع قبلها أو خلالها أو بعدها عن وجود «شكاوى من السياسات القطرية»، من النوع الذي يتحدث عنه «الراشد«.

.. وأريد أن أحيل الكاتب العليل إلى البيانات الصادرة عن «مجلس التعاون»، طيلة العشرين عاماً الماضية، وسنجد أنها كلها تدعم المواقف القطرية في مختلف القضايا الإقليمية، منها «بيان تاريخي» أصدره «الأمين العام» عبداللطيف الزياني، في شهر فبراير عام ٢٠١٥، ندد خلاله باتهامات القاهرة الموجهة إلى قطر بدعم الإرهاب، على خلفية موقف الدوحة الرافض للغارات التي شنتها مصر على ليبيا في تلك الفترة... وأعرب «الأمين العام» لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفته الوظيفية، كممثل للدول الأعضاء، عن رفضه الاتهامات التي وجهها مندوب مصر الدائم في جامعة الدول العربية، إلى قطر بدعم الإرهاب، ووصفها بأنها «اتهامات باطلة تجافي الحقيقة، وتتجاهل الجهود المخلصة التي تبذلها قطر مع شقيقاتها دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب والتطرف على جميع المستويات...« ويبدو أن «الراشد» غير الرشيد لا يتابع البيانات الصادرة من منبعها في مقر «الأمانة العامة» لمجلس التعاون، الموجود قرب بيته في عاصمته الرياض..! وربما لم يقرأها على مدى العشرين عاماً التي مضت، ولهذا لا يعرف محتواها الداعم للمواقف القطرية، طيلة العقدين الماضيين وقبلهما..! وفي مثل هذه الحالة المستعصية على الفهم، ليس عندي سوى تفسيرين لموقف الكاتب السعودي غير المفهوم، أولهما أن عبداللطيف الزياني يمارس «الكذب» في بياناته، ويتبنى «دبلوماسية الخداع» في البيانات التي أصدرها عن «مجلس التعاون«.

أما التفسير الآخر فهو أن عبدالرحمن الراشد غير صادق في ادعاءاته الباطلة ضد قطر، وأنه يمارس التهويل والتضليل بعيداً عن التحليل الموضوعي المستند على الدليل..! وفي إطار تضليله يقول «الراشد» غير الرشيد في مقاله المذكور إن «معظم دول المنطقة تشترك مع الدول الأربع في الشكوى من سلوك الحكومة القطرية»، ـ وأتحداه ـ أن يكلف شركة عالمية مستقلة، متخصصة في قياس اتجاهات الرأي العام، لإجراء استطلاع على مستوى شعوب المنطقة، وسيجد أن الغالبية العظمى ترفض سياسات دول »التحالف الشيطاني»، التي تسببت في توتير الأجواء، وخلق العداوة والبغضاء بين الأشقاء.

.. وفي مقاله المنشور يوم الأربعاء يقول «الراشد» غير الرشيد «إن كلمة أمير قطر المذاعة تعبر عن تصعيد لا تجسير، وبالتالي فالأزمة قاعدة بيننا إلى أشهر طويلة..!« وما دام الكاتب الكاذب يتحدث عن «التصعيد» فلا أدري بماذا يسمي تصريحات عادل الجبير في المنامة، التي وصف فيها طلب قطر حل مشكلة حجاجها بأنه «إعلان حرب ضد المملكة!«

بل وصل «فحيح الثعابين» وأكاذيبها إلى درجة قلب الحقائق، واتهام «الدوحة بأنها هي التي تعرقل المواطنين القطريين عن أداء مناسك الحج!«

.. وفي خطوة تصعيدية أخرى، زج وزير خارجية البحرين بنفسه في قضية الحجاج القطريين، وأطلق العنان لأنفاسه معلناً أن «الأصوات التي تنتقد السعودية تضع نفسها في خانة العدو..!« ولا أدري على أي أساس يمكننا تصنيف تصريحات الشيخ خالد آل خليفة، أو «الجبير«، أو تغريدات «قرقاش» أو غيرهم، حيث لم نجد حتى الآن أي توصيف مناسب يمكنه التعامل معها!

.. وهل تدخل تلك المواقف العدائية ضد قطر في إطار «التبريد» أم «التجميد» للأزمة، أم أنها نوع من «التجديد» في الخطاب الرسمي الخليجي، الذي صار يعتمد على تكسير القواعد الدبلوماسية المتعارف عليها، في التعامل بين أعضاء «مجلس التعاون»، ولا أقول الأشقاء في ذلك المجلس.

.. ولأن «الراشد» غير الرشيد يعد واحداً من مروجي الفتنة في المنطقة، ومن صناع الأزمة، وأحد أبرز «نافخي الكير» فيها، نجده يكرر في مقاله المذكور نفس الكلام الذي أطلقه عند اندلاع شرارتها الأولى.

لكن ما يستدعي التوقف عنده كثيراً أنه ختم المقال بعبارة شيطانية، مهدداً قطر بالويل والثبور وعظائم الأمور، حيث كتب بالحرف الواحد:

»ينبغي للدوحة أن تقرر أمراً من اثنين، إما التخلي تماماً عن سياستها، أو المغامرة بوجودها!«

.. ويبدو واضحاً أن الكاتب غير الرشيد يحاول من خلال هذا التهديد والوعيد، الترويج لاعتداء عسكري وشيك ضد قطر، يستهدف وجودها على الخريطة!

.. وهذا يظهر جلياً من خلال استحضار «سيف صدام» البتار، عندما استيقظت دولة الكويت الشقيقة، في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ ـ الذي تصادف ذكراه السنوية يوم الأربعاء المقبل ـ على هدير «السمتيات» العراقية، وهو المصطلح العسكري العراقي للطائرات المروحية المقاتلة، التي قامت بتوجيه العدوان على الدولة الشقيقة، في ذلك اليوم المشؤوم، بعدما زحفت دبابات الغزاة، محطمة أسوار الكويت، في عملية غادرة، تعكس «إرهاباً» من نوع آخر، في خلسة من الزمن.

.. ولم يكن ذلك اليوم المشؤوم يوماً عادياً في تاريخ المنطقة، بل كل العالم لا سيما الكويت، حيث أشرقت الشمس على أرضها، لتجد «القوات الغازية» تنتشر في كل مكان، ويعلن أصحابها ضم الدولة الكويتية المستقلة، واعتبارها «المحافظة التاسعة عشرة»، للجمهورية العراقية، وطمس هويتها ومحو كيانها ووجودها، تماماً مثلما يهددنا الآن عبدالرحمن غير الرشيد بإلغاء الوجود القطري!

.. وما من شك في أن ما يكتبه «الراشد» غير الرشيد عن قطر هو، في حقيقة الأمر، يعكس خروجه عن إطار الوعي، بل هي تخاريف يكتبها ذلك الكاتب الخفيف بلا وعاء منطقي أو قانوني هدفها التخويف.

.. ومن المؤكد أن المنطق غير المنطقي الذي يروجه «الراشد» مرفوض دولياً، ومدان عالمياً، لأن أي محاولة لتغيير الوضع «الجيوسياسي» في المنطقة، تشكل عنصر تحدٍ لقوى العالم الحر، وتهديداً لمساعيها إلى بناء عالم يسود فيه القانون والشرعية الدولية.

.. وينبغي على «الراشد» غير الرشيد أن يعلم أن العالم لا يسمح بإلغاء وجود أي دولة، ولعله يذكر أن المجتمع الدولي أدان، منذ الساعات الأولى للغزو العراقي، تلك الجريمة الكبرى بحق دولة الكويت وشعبها الشقيق، حيث

تصدى «مجلس الأمن» لذلك العدوان الآثم بقرارات حاسمة، أولها القرار (٦٦٠) الذي أدان الغزو، وطالب أصحابه بسحب قواتهم دون قيد أو شرط، ثم توالت القرارات الدولية تباعاً لتضييق الخناق على النظام المعتدي.

لقد أصدر «مجلس الأمن» خلال الشهر الأول من الغزو ٥ قرارات حازمة، شكلت الركيزة الأولى لعملية إعادة الشرعية لدولة الكويت الشقيقة، من خلال عدم الاعتراف بكل الإجراءات غير القانونية التي اتخذها «النظام المعتدي» خلال تلك الفترة.

.. ورغم أننا ندرك تماماً أن دول «التحالف الشيطاني» لها مشروعها العدائي ضد قطر، المتمثل في محاولاتها الاعتداء على سيادتها الوطنية، والدفع بالأزمة إلى حافة الهاوية، لكن أريد تذكير «الراشد» غير الرشيد أن انتهاك سيادة دولة مستقلة، عضو في الأمم المتحدة، أمر لا يمكن السماح به، لأن المجتمع الدولي لو سمح بذلك لأي دولة تعتقد أنها كبيرة، فإن العديد من الدول الصغيرة في العالم لن تأمن لوجودها، ولن تشعر بالأمان على مستقبلها، وستتحول العلاقات بين الدول إلى فوضى دولية.

.. وما من شك في أن ذكرى غزو دولة الكويت الشقيقة التي تطرق أبوابنا بقوة هذه الأيام تؤكد ذلك، باعتبارها تذكرنا بجرح كويتي غائر لم يندمل حتى الآن، عنوانه «غدر الشقيق» الذي لم يراع حقوق الأخوة والجيرة والمصير المشترك، ولم تردعه علاقات القرابة والمصاهرة والعروبة.

لقد كان احتلال الكويت كارثة سياسية وأخلاقية وخليجية، مست ضمير الأمة العربية في صميم صميمها، حيث لم يكن أشد المتشائمين يتوقع أن تقدم دولة عربية على احتلال شقيقتها، مما يعكس المخزون الهائل من الحقد والحسد الذي تسبب في ذلك العدوان.

.. ويبدو أن الكاتب السعودي يعيش في عالم آخر غير عالمنا، أو كوكب آخر غير كوكبنا، أو زمن آخر غير زماننا، فنجده يهدد «وجود الدولة القطرية»، متجاهلاً في طرحه العقيم، ومنطقه السقيم ثوابت القانون الدولي.

.. والمؤسف أن «الراشد» غير الرشيد يحاول إحياء ذلك الماضي المؤذي، بطريقة عصرية من خلال التلويح بإلغاء وجود الدولة القطرية، وكأن أكثر من عقدين ونصف من الزمان لم يمضيا على غزو الكويت، بكل الدروس المؤلمة المتراكمة على ذلك الحدث المؤلم.

.. وبهذا يثبت الكاتب، من خلال طرحه، مدى الاضطراب في فكره السياسي، والخلل الحاد في المواقف التي يتبناها، والأيديولوجية العدائية التي يروجها ضد قطر، ويحاول فرضها على القراء لقبولها، ودفعهم للإيمان بها كحقيقة ثابتة.

.. وأتذكر أن الدوحة في إطار دعمها لوحدة الصف الخليجي استضافت قمة مجلس التعاون الحادية عشرة، التي عقدت في الثاني والعشرين من ديسمبر عام ١٩٩٠، تحت شعار «تحرير الكويت»، وأكدت وقوف دول المجلس معها، وتضامنهم مع قيادتها، والتزامهم بتنفيذ قرارات «مجلس الأمن» ذات الصلة بالقضية الكويتية.

.. وبعيداً عن الخوض في التفاصيل الأخرى للأحداث المأساوية التي شهدتها المنطقة، من جراء الغزو العراقي لدولة الكويت الشقيقة، فإن الأهم هو الدروس التي بقيت حاضرة من تلك المأساة الكبرى، لكن يبدو أن الكاتب السعودي غير الرشيد لم يستوعبها حتى الآن.

.. وأعتقد ـ ولعلي أكون مخطئاً ـ أن «الراشد» غير الرشيد، لكي يستوعب ما يجري حوله، يحتاج إلى تناول جرعات مكثفة من «سيريلاك»، باعتباره من المكملات الغذائية الضرورية لنمو عقله، بما يسمح له بالقيام بوظائفه الحيوية، وبالتالي يساهم في تطوير الأفكار التي يطرحها في مقالاته، لتبدو أكثر منطقية، وموضوعية.

.. وفي إطار الإرشاد الموضوعي، أدعو «الراشد» غير الرشيد إلى النظر بطريقة رشيدة إلى الأزمة التي افتعلتها «مملكته» وتوابعها ضد قطر ، ناصحاً إياه بأن يتعامل مع الدوحة بطريقة رومانسية مثل تعامله مع «ريما مكتبي!«

*صحيفة (الوطن) القطرية ٢/٨/٢٠١٧:

قطر تجاوزت خطاً أحمر.. الصبر بدأ ينفد

رأت صحيفة "غلف نيوز" في افتتاحية لها أن قطر تجاوزت خطاً أحمر، لافتة إلى محاولتها تدويل الحج.

منذ أربعة أسابيع تنتظر الدول الأربع جواب قطر الصائب بالنسبة إلى المطالب ال١٣، محذرة من أن الصبر بدأ ينفد وقال الصحيفة إن ثمة خطوطاً حمراء في أي حوار سياسي بين الأمم والمجتمعات والثقافات. وفي العالم الاسلامي، يعتبر دور المملكة العربية السعودية كحارس للحرمين الشريفين حجر الزاوية، وأساساً لا يمكن إنكاره، ولا لبس فيه. وهذه حقيقة ثابتة وغير قابلة للدحض موجودة منذ تأسيس المملكة نفسها. وعلى نحو مشابه، هو دور المملكة في تنظيم الحج أيضاً بالتوازي مع وصايتها على المسجد الحرام.

خط أحمر

ورأت أن هذين المبدأين الأساسيين هما قضيتان تشكلان خطاً أحمر بالنسبة إلى كل مسلم وكل عربي وكل حليف يقف إلى جانب المملكة– وهما مبدآن راسخان في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وطائفة واسعة من المنظمات الدولية والمعاهدات والاتفاقات والهيئات.

وأشارت إلى أن قطر تجاوزت هذه الخطوط الحمر– وقد فعلت ذلك عمداً، وبإرادتها وعزمها للتسبب بالإهانة وعدم الاحترام والحقد في العالم العربي. إن استخفافها مقصود ويهدف إلى تقويض مكانة السعودية، من خلال الطلب أن يكون تنظيم الحج دولياً. إن هذا الاقتراح غير حكيم وفي غير وقته وسيء القصد وغير مدروس– ويكشف بوضوح المدى الذي انحرفت إليه الدوحة بعيداً عن جيرانها العرب وشركائها في مجلس التعاون الخليجي.

أذن صماء

وفي الأسابيع الأربعة الأخيرة، عزلت حكومات دولة الإمارات العربية المتحدة والسعودية والبحرين ومصر، قطر لإرغامها على التوقف عن تأييد هؤلاء الذين ينشرون الإرهاب والتطرف، والالتزام بعهودها في وضع حد لتمويل الإرهابيين والقضايا الإرهابية.

ولكن الصحيفة أشارت إلى أن قطر أخفقت في رؤية الخطأ، وأدارت أذناً صماء لصوت العقل الذي يطالبها بوضع حد لمغازلة التطرف، وقد أثارت الآن مشاعر خيانة وتدنيس، ترقى بحسب وزير الخارجية السعودي إلى "إعلان حرب".

وأكدت أن الدول الأربع الشقيقة، الإمارات والسعودية والبحرين ومصر ستتخذ كل الخطوات الضرورية لضمان استئصال الضرر الناجم عن انتشار الإرهاب من الدوحة، لافتة إلى أن هناك العديد من الطرق لتحقيق ذلك، والدول الأربع تملك الوسائل والإجراءات والجدارة لضمان التزام قطر بالمعاهدات الدولية والتعهدات الإقليمية. ومنذ أربعة أسابيع تنتظر الدول الأربع جواب قطر الصائب بالنسبة إلى المطالب ال١٣، محذرة من أن الصبر بدأ ينفد.

*صحيفة "غلف نيوز" ٢٠١٧/٨/٢:

تيلرسون قادر على إنهاء الأزمة القطرية

*دينيس روس

يتصدر دحر تنظيم «الدولة الإسلامية» أولويات إدارة الرئيس ترامب فيما يخص الأمن القومي. لكن طرد «داعش» من الموصل والرقة قد يعني في النهاية غياب القدرة على ضمان أمن هاتين المدينتين وغيرهما وإعادة بنائها وحكمها. ويتطلب منع حصول فراغ خطير في السلطة في المناطق المحررة من قبضة تنظيم «الدولة الإسلامية» انخراط عاجل للدول العربية السنّية الموحدة.

ولسوء الحظ، ينشغل السعوديون والإماراتيون والبحرينيون والمصريون حالياً بالوضع الدبلوماسي المعقد مع قطر على خلفية دعمها لحركة «حماس» وجماعة «الإخوان المسلمين». وقد حاول وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون التوسط، لكنه ارتكب خطأً بسفره إلى المنطقة قبل التفاوض بشأن خطة لإنهاء الصراع. وتتطلب أصول الحكم الجيدة جعل رفض مطالب الولايات المتحدة أمراً غير مقبول.

وهناك بالفعل دلائل تشير إلى أن الجانبين قد يكونا أكثر استعداداً للتوصل إلى تسوية لحفظ ماء الوجه. فقد خفض التحالف الذي تقوده السعودية مطالبه الأساسية الثلاثة عشر التي شملت إغلاق قناة "الجزيرة" وقاعدة عسكرية تركية. وعوضاً عن ذلك، تطلب هذه الدول من قطر التصرف وفقاً لمجموعة مبادئ تشمل محاربة الإرهاب والتطرف، ورفض توفير التمويل والملاذ الآمن للجماعات الإرهابية، وإنهاء التحريض على الكراهية، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتُعتبر هذه المبادئ واسعة بكما يكفي لإفساح المجال لكلا الجانبين للتوصّل إلى تفاهم، كما أن أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني قال إنه منفتح على الحوار.

وتجدر الملاحظة أن نظام آل ثاني يسمح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة "العديد" الجوية، وقد دعا جامعات أمريكية مثل "نورثويسترن" و"تكساس إيه أند أم" و"جورجتاون" إلى فتح فروع لها في قطر. غير أن الإمارة الصغيرة الغنية بالنفط تؤمن المأوى لكبار قادة حركة "طالبان"، وتدعم الإسلاميين المتطرفين في ليبيا وسوريا، وتمول منصات إعلامية لجماعة «الإخوان المسلمين» لبث رسالتها. ولا بدّ لأي حل لهذا الصراع أن يضمن تخلي قطر عن هذه المعايير المزدوجة.

وعلى افتراض أن يحظى تيلرسون بدعم الرئيس ترامب، سيتعيّن على الرئيس التنفيذي السابق لشركة "إيكسون" إبلاغ كافة الأطراف بكيفية انتهاء الأزمة بسرية ولكن بصراحة – وذلك بقيام قطر بتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة مؤخراً مع الولايات المتحدة حول تمويل الإرهاب، والتزامها باعتقال أو طرد كافة الجهات

التي صنفتها الولايات المتحدة داعمة أو ميسّرة للإرهاب، والتوقف عن توفير أي دعم مادي لأي جماعة تعتبرها الولايات المتحدة تهديداً لاستقرار المنطقة.

ويتعيّن على تيلرسون أن يوضح أنه في حال رفض القطريون (تنفيذ مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة والتزاماتها الأخرى الآنفة الذكر)، ستسحب الولايات المتحدة قواتها من قاعدة "العديد". وهذا هو نوع التهديد الذي لا بدّ أن يشغل تفكير آل ثاني. فالقطريون يعتبرون الوجود العسكري الأمريكي بمثابة ضمانة أمنية. فمنع انسحاب الولايات المتحدة (من القاعدة العسكرية) يمنحهم الغطاء السياسي الذي يحتاجون إليه لإنهاء المواجهة الحالية. وآخر ما يرغب فيه القطريون هو أن يُنظر إليهم بأنهم استسلموا للسعوديين.

وبالتالي، فإن التدخل الأمريكي الفعال ضروري الآن لعدة أسباب. فتنظيم «الدولة الإسلامية» المهزوم قد يستغل الارتباك الحالي من أجل استعادة قوته. كما تستعد إيران وميليشياتها الشيعية أساساً لملء أي فراغ في السلطة في كل من العراق وسوريا، الأمر الذي يزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. وبالنسبة إلى تيلرسون، قد تتوقف كفاءته المستقبلية كوزير للخارجية على هذا الأمر.

إن تردد تيلرسون أو عدم قدرته على ملء المناصب العليا في وزارة الخارجية الأمريكية ورسائل إدارة ترامب المتناقضة في كثير من الأحيان أثارت الشكوك حول قدرته على التحدّث باسم الرئيس الأمريكي، وهو موقف ضعيف بالنسبة إلى وزير خارجية. لذلك، يتعين على تيلرسون أن يثبت بأنه يتمكن من حلّ المشاكل الدبلوماسية من خلال ممارسة النفوذ والتوصّل إلى نتائج. ولا بدّ من أن يحقق نجاحاً، لئلا يبدأ شركاء أمريكا وخصومها بالتشكك حول ما إذا كان من المنطقي العمل معه.

ولم يتميّز وزراء الخارجية الأمريكيين الأكثر كفاءةً بدهائهم الستراتيجي، بل بنفوذهم الذي لا لبس فيه. فلم يشكّك أحد فيما إذا كان هنري كيسنجر أو جيمس بيكر يتحدثان باسم الرئيس. فالسلطة والصلاحية التي أظهراها جعلت التهديدات التي أطلقاها والضغوط التي مارساها قابلة للتصديق. ونادراً ما تنجح الدبلوماسية من دون نفوذ.

وخلافاً لكيسنجر وبيكر، لا يمكن لتيلرسون الاعتماد على رسائل البيت الأبيض من أجل تعزيز دبلوماسيته. وما لم يرغب في اضمحلال سلطته تدريجياً مع الوقت، عليه تحقيق نجاح دبلوماسي على مستوى عالٍ – وقريباً. وتوفّر أزمة قطر فرصة مثالية لتحقيق هذا المسعى.

*دينيس روس هو مستشار وزميل "ويليام ديفيدسون" المتميز في معهد واشنطن والمساعد الخاص السابق للرئيس أوباما. وقد شغل أيضاً عدة مناصب متعلقة بالأمن القومي للولايات المتحدة في إدارات أمريكية مختلفة.

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، "وول ستريت جورنال" ٢٠١٧/٨/٥ :

من قطر إلى خطر

*نوف سالم

مازالت قطر تختار العزلة على قرار البقاء في السلِم وضمن دول مجلس التعاون الخليجي، بل وضمن الدول المحاربة للإرهاب بكل أشكاله، أصبح الإخونجية في قطر لهم الرأي والقرار! فأي عقلٍ نُحاور يا قطر؟!

ناهيك عن أزمة قطر، نجد مُكابرتها لا تقود لأي حل، حيث انتشر في الآونة الأخيرة فيديو يوضح وضع إعلامي ينقل أخباراً مفبركة وغير واقعية من منزله، موهماً المشاهد بأنه في قلب الحدث! بلا ضمير ولا مصداقية وبتشويه لأهمية الدور الإعلامي في نقل الواقع للمشاهد.. وهذه الأفعال ما هي إلا زيادة لإثبات الضلال الذي تسبحُ فيه قطر.

ثم بعدها بأسابيع يظهر لنا تميم في صورةٍ متناقضة، مؤكداً أسلوب العِناد وبلا أي نظرة واقعية أو منطقية تُقنع المشاهد أو المستمع، الغريب من هذا كله.. «شعب قطر» أين مكانهُم من كل هذا وما هو موقفهم من هذه التناقضات وأين حرية الرأي التي يتحدثون عنها؟

هل صمتُ فئة من الشعبِ تُعبر عن أريحيتهم وإمكانية إبداء آرائهم بحريَّة تامة؟ أم أن هجوم الفئة الأخرى التي انطلقت تبث سمومها وتُغرّد كُرهاً وإنكاراً هو معنى حُرية الرأي الذي يعرفونه؟! سؤال كبير يطرح نفسهُ في ساحة المعركة التي قررت قطر أن تخوضها بلا وعي ولا منطق. أين الشعبُ القطريّ المحب لوطنه؟ بل أين الثائرون ضد السياسات الإرهابية في قطر؟ أين المدافعون عن حقوق مقدساتنا الإسلامية وأين موقفهم عند إغلاق المسجد الأقصى ومنع إقامة الصلاة فيه خلال الأيام الماضية؟ أهكذا تُبنى الأوطان يا سادة قطر؟!

أهكذا تحفظ العهود وتحفظ العروبة وتصان مُقدسات الإسلام؟! أهكذا تكون السيادة بإهانةِ الجار والركض وراء المال واحتواء من يتنكرون بثوب الإسلام ويتحدثون تحت مُسمى الدّين، وديننُا سمحٌ كريم بريء من كل تلك الأفعال التي تنُم عن جهل وتخبُط وغدرٍ بالجار؟ في حادثة قندهار ودعنا ٤٢ شهيداً يُتِّم أبناؤهُم وتمزقت أفئدة أمهاتهم وآبائهم، ودّعناهم في مشهدٍ حزين، وكنا رغم الدموعِ فخورين بما قدّموه في سبيل الإنسانية وكرامتها، لكنها حُرقة الغدر التي راح ضحيتها رجال من الإمارات، حُرقة غدر الجار، و لا بُد من أخذ الثأر كما قال سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان: «ثأر الشهداء نأخذه بإذن الله»، ومع مماطلات قطر لا بد أن تتعلم قطر السياسة الصحيحة، وهذا الحصار جزء من الدرس!

أختم هذا المقال بما استنكره نائب رئيس الشرطة والأمن العام «ضاحي خلفان»: عند تعليقه على نقطة حرية الرأي بقوله: تدعونَ حرية الرأي وتسجنونَ شاعراً خمسة عشر عاماً على قصيدةٍ أبدى فيها رأيه.. أين حُرية الرأي؟

*صحيفة (الاتحاد) الاماراتية ٢٠١٧/٨/٥ :

تضليل وسقوط أخلاقي

على كل الأصعدة، ظلت دولة قطر تحقق النجاحات والمكاسب في مواجهة دول الحصار، التي لم يعد لديها ما تفعله سوى الاستمرار في حملات الكذب والفبركة والتضليل الإعلامي، من خلال الفبركة واختلاق القصص الكاذبة، حتى أصبحت وسائل إعلامها محط سخرية واستهجان الرأي العام العالمي.

وبالأمس سلّطت صحيفة فاينانشال تايمز الأضواء على أداء الأجهزة الإعلامية لدول الحصار، والتي تسيطر عليها تلك الدول سيطرة كاملة، وكيف تحولت إلى سلاح حرب تستخدمه دول الحصار ضد قطر.

وكان أبرز ما نقلته الصحيفة هو اعترافات صحفيين سعوديين قالوا إنهم وقعوا تحت ضغط المسؤولين وطلبهم بتوجيه انتقادات غير حقيقية ضد قطر، حيث كشف صحفي سعودي عن قيام المسؤولين بإدارة "قروبات" على الهواتف النقالة لتوجيه الصحفيين في إدارة الحملة الإعلامية، وتحديد نوع التغطيات المطلوبة والموضوعات التي يجب التركيز عليها. وقال إن هذه السياسة التحريرية ليست مقترحات، بل أوامر لازمة التنفيذ. وانتقدت الصحيفة سياسة قناة العربية التحريرية وتوجيه الإساءة إلى رموز ودولة قطر.

لقد كشفت حملة الأباطيل التي تقودها دول الحصار عبر وسائل إعلامها، عن مدى السقوط الأخلاقي لدول الحصار، بعد خسارتها على كل الجبهات في مواجهتها مع دولة قطر.

من إيجابيات هذه الأزمة، أنها أظهرت أفضل ما لدى الشعب القطري من قيم ومبادئ، حيث أذهل العالم بنجاحه الباهر في هذا الامتحان الأخلاقي من خلال تمسكه ومراعاته أدب الخلاف خلال الأزمة، إذ لم ينجر أو ينزلق إلى ما لا يليق به وبمبادئه وقيمه.

*افتتاحية صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠١٧/٨/٥ :

مآلات الأزمة في الخليج

*بدر شافعي

مع غياب أي أفق للحل، ومع عمومية وعدم منطقية المطالب الـ ١٣ التي قدّمتها الدول التي تحاصر قطر، والذي ظهر بوضوح في مؤتمر وزراء خارجيتها في الخامس من يوليو/ تموز الجاري في القاهرة، والذي بدا منه مدى الارتباك والحيرة، لاسيما بعد اتصال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالمصري عبد الفتاح السيسي، ثم حديثها بعد ذلك عن ستة مبادئ، تتضمن هذه المطالب من وجهة نظرها، فإن ما يبدو واضحا أن الهدف الأساسي لهذه الدول هو إخضاع قطر بكل ما تحمله من ملفات، حمساوية وإخوانية وملفات أخرى، تتعلق بتأييدها للربيع العربي، وحق المقاومة للشعوب المقهورة، سواء بما تمتلكه من أموال، أو ما تفعله "الجزيرة" في العقل العربي، وهو الأهم.

لكن، يبقى السؤال: هل ستنجح في ذلك، لاسيما بعد فشلها في الجولة الأولى في ظل ثبات الموقف القطري المتمسّك بثوابت السيادة ورفع الحصار قبل أي حوار. وهو ما أكّده أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد، في خطابه، في ٢١ يوليو/ تموز الجاري، من التركيز على مبدأي السيادة ورفض الإملاءات. وما الذي يمكن أن يتخذه هؤلاء لاحقا؟

مع انتهاء ما سموها المهلة الممنوحة لقطر، من دون أن يصل الجانبان إلى حل، وهذا التخبط الذي شهده المؤتمر الصحافي لاجتماع القاهرة وما تلاه، فإن المسرح مفتوحٌ على احتمالين، يشملان إجراءات سياسية واقتصادية، مع استبعاد الخيار العسكري، وهو ما أكد عليه تقرير أخير صادر عن مركز المعلومات واتخاذ القرار التابع للحكومة المصرية.

الاحتمال الأول، تشديد الحصار الاقتصادي والسياسي على قطر، ويدعم هذا الاتجاه أنه أقلّ كلفة سياسيا وعسكريا، وربما لا يلاقي معارضة دولية كبيرة. وخلال الفترة الماضية، سربت بعض وسائل الإعلام القريبة من دول الحصار بعض هذه الإجراءات التي يبدو أنها لاتزال في إطار التفكير والجدال النظري الشديد، على اعتبار تداعياتها السلبية على هذه الدول ابتداء. ومنها الضغط على شركات النفط والغاز العالمية، وتخييرها بين التعاون مع قطر أو دول الحصار. وثانيها إمكانية طرد "أو تجميد" عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي. إذ تحدث عن هذا الخيار وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، الذي قال إن "الطلاق" وشيك، كما تحدّث عنه وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتية، أنور قرقاش، إذ لوّح بخيار الفراق، إذا لم تستجب قطر لمطالب دول الحصار. ولكن، تبقى هناك إشكالية ترتبط بميثاق مجلس التعاون الخليجي نفسه، والذي تنص مادته التاسعة على أن تصدر قرارات المجلس الأعلى (الهيئة العليا على مستوى القادة) في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت. ومعنى هذا أن حضور الكويت واعتراضها يجعل أمر التجميد غير ذي جدوى، أما في حالة عدم حضورها، هي وسلطنة

عُمان، فإن اتخاذ قرار مهم كهذا بإجماع نصف الدول الأعضاء (دول الحصار) فقط يطعن في قانونيته. وإن كان أثره الفعلي لن يكون كبيرا لأن المجلس انتهى فعليا وإن ظل قانونا.

أما ثالث هذه الإجراءات، فيتمثل في مقاطعة قطر اقتصادياً، وتخيير الشركات الدولية بين التعامل معها أو مع دول الحصار، وسحب الودائع الإماراتية والسعودية من البنوك القطرية البالغة تقريباً ١٨ مليار دولار وتجميد ودائع قطر في الدول الأربع. وكذلك سحب وإلغاء تراخيص فروع البنوك القطرية في هذه الدول، وحظر امتلاك المستثمرين أصولاً قطرية. وإن كان هذا الأمر لا يخلو من أضرار اقتصادية، تصيب هذه الدول أصلا، اللهم إلا إذا تم ذلك في إطار المكايدة السياسية غير محسوبة العواقب. أما الإجراء الرابع فيتمثل في إلغاء (وحجب) اشتراك قناة الجزيرة وقنوات أخرى محسوبة على دولة قطر في القمر الصناعي "عرب سات" ومقرّه الرياض، و"النايل سات" ومقره القاهرة. ثم يأتي الإجراء الخامس، إنشاء قاعدة عسكرية مصرية في البحرين، خلال ٧٢ ساعة من انتهاء المهلة، في حال لم تستجب قطر لمطالبها، وهو ما يمثل أول وجود عسكري مصري ثابت ومتقدّم في دول الخليج. ولكن هذا الاقتراح تكتنفه صعوبات عدة تتعلق بالتكلفة الاقتصادية من ناحية، ولاسيما مع وجود قوات درع الخليج والقوات السعودية في البحرين، ناهيك عن ضرورة موافقة البرلمان المصري عليه (هذا أمر سهل)، فضلا عن ضرورة الحصول على ضوء أخضر من الولايات المتحدة.

الاحتمال الثاني هو الوصول إلى تسوية سياسية عبر الوساطة الكويتية، وبضوء أخضر من الولايات المتحدة تحديدا، وقد يتضمن هذا الحل تخفيض سقف المطالب، بحيث تقتصر على تغيير سياسة قناة الجزيرة، وتعهد الدوحة بطرد أي عناصر غير مرغوب فيها ومصنفة إرهابية في أيّ من دول الحصار أو القائمة الأمريكية (الإخوان المسلمون و"حماس" تحديدا)، وتقليص الدوحة تعاونها مع إيران في أي مجال من المجالات، ولو من باب الإعلان الشكلي. وربما يدعم اتجاه التسوية التحرّكات الدولية الحالية، سواء الأمريكية أو الفرنسية أو البريطانية أو حتى التركية.. وعلى الرغم من قبول طرفي الأزمة فكرة التسوية مبدأ، إلا أن التباين بينهما بشأن أجوائها وإجراءات بناء الثقة السابقة لعملية التفاوض، مثل اشتراط قطر رفع الحصار وعدم المساس بالسيادة وسياسة الإملاءات، في مقابل مطالب هلامية للطرف الآخر، تتحدث عن وقف دعم الإرهاب من دون تحديد دقيق له، والحديث كذلك عن عدم التدخل في شؤونهما!

ويبدو أن هذه الدول تراهن على عامل الوقت وطول أمد الأزمة، كما عبر عن ذلك الوزير الإماراتي أنور قرقاش. وفي المقابل، تسعى الدوحة إلى تعزيز موقفها التفاوضي، عبر مختلف وسائل القوة الناعمة، لأنها لا ترغب في تكرار سيناريو ٢٠١٤، وبفرض حدوث تسوية، فأغلب الظن أنها ستكون تسوية سياسية فقط، أشبه بحالة البينونة الصغرى في عملية الطلاق، لأن جراحاتها الاجتماعية، ربما لا تندمل سريعا.

*العربي الجديد ٢٠١٧/٨/٥ :

السجل الأسود لدول الحصار الأربع

ليس هناك من نموذج أسوأ لإنتهاكات حقوق الانسان، أكثر مما يجري في دول الحصار الأربع، السعودية والامارات والبحرين ومصر، من القتل والإبادة الجماعية والاعدامات إلى حملات القمع والتجريد من الجنسية إلى التمييز، وحتى التورط في ارتكاب جرائم الحرب في البلدان الأخرى.

لا يصدر تقرير من أي منظمة حقوقية، مثل العفو الدولية أو هيومان رايتس ووتش أوغيرها من المنظمات ذات الثقل، إلا وخصصت فيه فصولا للانتهاكات المروعة لحقوق الانسان التي تحدث في هذه البلدان. ولا يمر يوم دون أن تصدر إحدى المنظمات الحقوقية بيانا عن حالة انتهاك جديدة في هذه الدول.

وما من دول تسيء استخدام مصطلح "الارهاب" لقمع معارضيها مثلما تفعل الامارات والسعودية ومصر والبحرين.. فالرياض مثلا لديها لائحة سوداء خاصة لا علاقة لها بالامم المتحدة تدرج فيها من تشاء من معارضيها في قائمة الارهاب، بينما تشن أبوظبي حربها الخاصة ضد الاسلاميين المعتدلين تحت غطاء الارهاب، حيث تقيم لهم السجون السرية في الدولة وخارجها، وتوظف أموال شعبها لشن الحرب والتآمر على الدول الأخرى. أما القاهرة فلا أحد يستطيع ان يجاريها في القتل الجماعي وتصفية المعارضين خارج اطار القانون والزج بعشرات الآلاف في السجون والمعتقلات. وفي المنامة، يبقى التمييز والإبعاد القسري والتجريد من الجنسية والسجون المخصصة لتعذيب المعارضين وحرمانهم من أبسط الحقوق، السمة الأبرز لسجلها الاسود.لذا لم يكن مستغربا، ما أقدمت عليه هذه الدول من انتهاكات غير مسبوقة بسبب الاجراءات التي اتخذتها ضد قطر، والتي وجهت ضربة قوية لنسيج المجتمع الخليجي، وشكلت مساسا بأواصر اللحمة الخليجية بين دول التعاون.

*افتتاحية صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠١٧/٨/٦ :

كيف ستصمد قطر في حال استمرار الأزمة الخليجية لمدة طويلة؟

أمهلت منظمة التجارة العالمية مهلة ٦٠ يومًا لإجراء مشاورات بين كل من قطر الدولة التي اشتكت للمنظمة ضد دول الحصار التي فرضت حصار بحري وبري وجوي على قطر في ٥ يونيو/حزيران الماضي. وتعتبر هذه المهلة فترة "لمناقشة المسألة وإيجاد حل مرض دون المضي قدما في التقاضي"، لكن "بعد ٦٠ يوما، إذا أخفقت المشاورات في حل النزاع، يجوز لصاحب الشكوى أن يطلب من هيئة قضائية الفصل فيها".

وأردفت منظمة التجارة أن المشاورات الثنائية بين الطرفين هي المرحلة الأولى من التسوية الرسمية للمنازعات وهي تتيح للطرفين فرصة لمناقشة المسألة وإيجاد حل مرض دون اللجوء إلى التقاضي".

مع استمرار أمد الأزمة لستين يومًا وعدم ظهور ملامح حل في الأفق تنبئ بانتهاءها في وقت قصير، اتخذت قطر وسائل عديدة لكسر الحصار والصمود إثر توقعات باستمرار الحصار لفترة طويلة.

أشارت تقارير عديدة إن الحصار الذي فرض على قطر سمح لها بفتح ممرات تجارية جديدة مع دول حول العالم حيث تمكنت من توسيع علاقاتها التجارية مع العديد من دول العالم. بل وتعتبر قطر إن هذه المرحلة حساسة وهامة وتمثل بالنسبة لقطر مرحلة جديدة، لأن النجاح فيها سيمكن قطر من ترسيخ مكانتها على خريطة الاقتصاد العالمي وتحقيق استقلالها وأمنها الاقتصادي كما أشار لذلك وزير الاقتصاد والتجارة القطري الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني.

وتابع الوزير آل ثاني، أثناء افتتاح أعمال منتدى "لقاءات العمل الثنائية التركية القطرية" في ولاية إزمير التركية أن "قطر تمكنت من كسر الحصار في غضون ساعات من خلال تفعيل ستراتيجياتها وخططها الاستباقية التي وضعتها منذ سنوات طويلة للتصدي لمواجهة أية أزمات محلية أو عالمية"، حسبما نقلت عنه وكالة الأنباء القطرية الرسمية.

تكمن أسوأ السيناريوهات بالنسبة لقطر في حال تم عرقلة شحن الغاز القطري وهذا أمر سيكون بمثابة تصعيد عال من قبل دول الحصار، وسيقود إلى تدخل من قبل الدول المستوردة للغاز القطري وحلفاء قطر لمنع حصول هكذا أمر.

ومنذ بدء الأزمة، افترضت دول الحصار أن تطبيق ضغط على قطر عبر حصارها بريًا وبحريًا وجويًا، سيؤدي لرضوخ قطر لقائمة المطالب المقدمة من تلك الدول، وراهنت على أزمة غذائية تخلو فيها الرفوف من المنتجات، والآن بعد انقضاء نحو شهرين يؤكد المعنيون أن هذا التصور بعيد المنال وأن هناك خُططا مدروسة تحول دون وقوعه.

فبعد مضي ٦٠ يومًا على االحصار، عملت قطر على خطط طويلة الأمد تنفذ بالتوازي مع الخطط العاجلة من أجل منع أي نقص في الأسواق القطرية. وسعت قطر أيضًا لتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع بعض الدول حول العالم لكسر الحصار والتغلب عليه واليوم تسعى لاستدامة هذه العلاقات تحوطًا لاستمرار الحصار إلى أمد غير معلوم. ومن أمريكا إلى أوروبا إلى الدول الإقليمية، سعت قطر لتعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع تلك الدول.

وبالتوازي مع المسار السياسي الدبلوماسي الذي يقوم به وزير الخارجية والوزارات المعنية بتقديم شكاوي ضد المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بأضرار قطر بسبب الحصار. كما حصل لدى رفع قطر شكوى لمنظمة التجارة العالمية، وشكوى للمنظمة الدولية للطيران المدني، كما شُكلت لجنة للمطالبة بتعويضات عن أضرار الحصار للقطاعين العام والخاص.

أما على الصعيد الدولي، فقد عملت على توقيع صفقة شراء مقاتلات إف- ١٥ مع الولايات المتحدة بقيمة ١٢ مليار دولار، كما توصلت كل من قطر وألمانيا، لاتفاق يتيح فتح قطر ملفاتها أمام الاستخبارات الألمانية، وفي آخر الصفقات القطرية في خضم الأزمة الخليجية، عمدت قطر لتوقيع صفقة مع إيطاليا بقيمة ٥ مليارات يورو لشراء سبع قطع عسكرية بحرية من إيطاليا، سيتم البدء بها ابتداءًا من العام المقبل في إطار بنود العقد المبرم عام ٢٠١٦.

ومن الدول التي تسعى قطر أن يكون لها دور كبير في تجاوز الأزمة، تركيا، والتي تعد أحد الدواعم الرئيسية التي ساهمت في درء السوء عن قطر بسبب الحصار، بالأخص بعد إعلان تركيا إرساء القاعدة العسكرية التركية في قطر وتعزيزها بالمعدات والجنود الأتراك.

إضافة إلى الجانب الاقتصادي، حيث زادت الصادرات التركية للدوحة زادت بنحو ١٥٪ الشهر الماضي وارتفعت الاستثمارات المتبادلة بين البلدين، لتتعدى ٣٥ مليار دولار. وحققت الصادرات التركية من المنتجات والسلع إلى دولة قطر خلال شهر حزيران/ يونيو الماضي، ارتفاعًا وصل إلى ٥١,٥٪، مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي. حيث بلغت قيمة الصادرات التركية نحو ٥٣,٥ مليون دولار بحسب مجلس المصدرين الأتراك.

وأرسلت تركيا نحو ٢٠٠ طائرة و١٦ شاحنة وسفينة واحدة، تحمل مياها ومنتجات حيوانية وفواكه وخضرًا لقطر، منذ بداية الحصار، ولا تزال عمليات التصدير مستمرة، وسط توقعات بزيادتها وتنوعها، لتشمل مواد البناء، بعد اللقاءات المستمرة بين رجال الأعمال والمسؤولين من كلا البلدين.

إلى ذلك اعتمدت قطر أيضًا أحد أهم البدائل في مواجهة الأزمة، وهي توطين الكفاءات العليا، وأصحاب الخدمات الجليلة في قطر عبر منحهم إقامات دائمة، حيث وافق مجلس الوزراء القطري على مشروع قانون بشأن بطاقة إقامة دائمة لغير القطريين، تُمنح بضوابط لعدد من الفئات، من بينهم "الذين أدوا خدمات جليلة للدولة، وذوو الكفاءات الخاصة التي تحتاج إليها الدولة".

وستمنح بطاقة الإقامة الدائمة بحسب وكالة الأنباء القطرية، حامليها عددًا من الامتيازات، "والتي تتمثل في معاملتهم معاملة القطريين في التعليم والرعاية الصحية في المؤسسات الحكومية". كما "تمنحهم الأولوية في التعيين بعد القطريين في الوظائف العامة العسكرية والمدنية". كما يكون لحامل تلك البطاقة "الحق في التملك العقاري وفي

ممارسة بعض الأنشطة التجارية من دون شريك قطري، وذلك وفقاً للقرارات التنفيذية التي سيصدرها مجلس الوزراء وفقاً لأحكام هذا القانون".

علاقات ثلاثية بين قطر وتركيا وإيران

تسعى قطر عبر التقارب الحاصل بين قطر وتركيا وإيران، لتفعيله بشكل أكبر ليصبح أكثر استدامة لها مع استمرار الحصار وطول أمده. حيث عطَّلَ حظر النقل، الذي فرضته دول الحصار، على الطرق التجارية لقطر، مؤثرًا على واردات حيوية مثل الطعام ومواد البناء. علمًا أن لقطر حدود برية مع السعودية فقط، بينما توجه جزءًا كبيرًا من بضائعها عبر الموانئ في الإمارات.

وقبل فرض العقوبات كانت قطر تستورد نصف إلى أكثر من ثلثي سلعها وخدماتها عبر معبر سلوى مع السعودية وعن طريق الموانئ الإماراتية. وأُجبِرَت خطوط الطيران القطرية على إعادة توجيه رحلاتها لتتجاوز المناطق المفروض عليها حظرٌ في المجال الجوي، ما يزيد من طول الرحلات وتكلفتها. وباستثناء مصادر الطاقة تستورد إمارة قطر تقريبا جميع مستلزمات الحياة اليومية من أغذية وأدوية وألبسة ومواد بناء وأدوات منزلية وغيرها الخارج. ولولا نجدة تركيا ونوعًا ما إيران، عن طريق إقامة جسر جوي شكلت عموده الفقري الخطوط الجوية القطرية لحصلت كارثة حقيقية في الإمدادات الحيوية.

من المقرر أن يشارك وزير الاقتصاد القطري والتركي مراسم أداء اليمين الدستورية للرئيس الإيراني حسن روحاني، والاجتماع مع المسؤولين الإيرانيين بهدف إقامة علاقات ثلاثية تتناول مسألة النقل والتوصل إلى اتفاق بهذا الشأن.

ومن المتوقع أن قطر استهلكت في الفترة الماضية جزءًا من الاحتياطيات المالية والاستثمارات الأجنبية التي تصل قيمتها إلى نحو ٣٠٠ مليار دولار بعد الصدمة التي حصلت في الأسواق جراء الأزمة الخليجية. بإمكان قطر تعويض الخسائر التي تمنى بها بسبب قطع الإمدادات وارتفاع تكاليف المنتجات والخدمات الموردة من تركيا وإيران مقارنة مع السعودية والإمارات، عبر احتياطاتها المالية الضخمة، ولكن لمنع استنزاف تلك الاحتياطيات تدفع قطر إلى حلول خلاقة أكثر عملية عبر فتح طرق بحرية وبرية أخرى تخفف من تكاليف النقل لينعكس تكاليف المنتجات الموردة.

ولتوطيد العلاقة مع البلدين أكثر، عقدت الخميس الماضي فعاليات ملتقى الأعمال القطري – التركي في مدينة أزمير التركية، وتم خلال الملتقى الاتفاق على تعزيز التعاون، سواء في مجالات التصدير أو الإنتاج المشترك، إضافة الى التعاون في النقل البحري بشكل خاص، وتم الكشف عن افتتاح خط بحري جديد من ميناء طارجة قرب اسطنبول إلى ميناء حمد بحيث يساهم هذا الخط في تقليل زمن الرحلة من شهرين إلى ٨ أيام فقط، ما سيقلل أيضًا كلفة الشحن.

وفي هذا السياق ذكر وزير الاقتصادي التركي، نهاد زيبكجي، في تصريحات له للأناضول أمس الجمعة ٤ أغسطس/آب، نرغب بشكل ثلاثي من العلاقات بين تركيا وقطر وإيران، لبحث مسألة نقل المنتجات إلى قطر بشكل عملي وبأقل تكلفة والتوصل إلى اتفاق.

وأشار الوزير أنهم يبحثون عن بدائل مختلفة للتجارة الخارجية مع قطر عن طريق البر، مشيرًا إلى أن أسهلها ستكون عبر إيران. ومن المقرر أن يشارك اليوم وزير الاقتصاد القطري والتركي مراسم أداء اليمين الدستورية للرئيس الإيراني حسن روحاني، والاجتماع مع المسؤولين الإيرانيين، بهدف إقامة علاقات ثلاثية تتناول مسألة النقل والتوصل إلى اتفاق بهذا الشأن.

زادت الصادرات التركية للدوحة بنحو ١٥٪ الشهر الماضي وارتفعت الاستثمارات المتبادلة بين البلدين، لتتعدى ٣٥ مليار دولار.

وإلى عدم إمكانية استدامة استخدام طائرات الشحن لنقل المنتجات كما ذكر الوزير، مؤكدًا مواصلة نقل بعض المنتجات جوًا، ولاسيما الحليب ولحم الدجاج الطازجين. وتابع الوزير أنه "سيكسب النقل عن طريق البحر أهمية، ونخطط إرسال ٤ سفن كبيرة على الأقل إلى قطر شهريًا. أما البديل الآخر فهو النقل عن طريق البر لنقل طرود مرنة وصغيرة. ونفكر ببدائل مختلفة وأسهلها هي الإرسال عبر إيران".

ومن المتوقع أن تحظى تركيا بعقود أكثر في الفترة المقبلة فيما يخص البناء والتطوير العقاري وبالأخص في مشاريع كأس العالم ٢٠٢٢ الذي تستضيفه قطر. حيث فازت أول من أمس، شركة إنشاءات تركية، وهي شركة "تكفين إنشاءات" بعقد مشروع في قطر بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، خاص بإنشاء طريق ويستكمل المشروع خلال ٢٧ شهرًا.

وكانت قطر وتركيا قد صادقتا الخميس الماضي، على مذكرة تفاهم في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية، تشمل تبادل الخبرات التقنية ونتائج الأبحاث العلمية في هذين القطاعين. وسيعمل البلدين على تشجيع التعاون الاستثماري بين المؤسسات والشركات الخاصة المعنية في مجال التسويق الزراعي. ونصت المذكرة على تعاون الطرفين في مشاريع مشتركة في مجال الري وحماية النباتات وإقامة المختبرات البيطرية، فضلاً عن تأسيس لجنة توجيهية زراعية مشتركة لمراقبة سير التعاون وتقييمه، وستعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل دوري في كلا البلدين.

أخيرًا فإنه حتى مع استمرار الحصار لفترة طويلة، فإن استمرار تدفق الغاز الذي يعد شريان الحياة بالنسبة لقطر حيث تشكل صادرات قطر من الغاز والنفط نسبة ٨٠٪ من عائداتها، وإذا لم تحصل هناك أي اختناقات في شحن الغاز الطبيعي المسال إلى دول العالم حيث تعد تتربع قطر على عشر مصدريه فإن طول فترة الحصار لن يؤثر سوى إيجابًا على قطر عبر تعزيز قدراتها المحلية أكثر والاستعداد أكثر لمستقبل مستدام.

فيما تكمن أسوأ السيناريوهات لقطر في حال تمت عرقلة شحن الغاز القطري وهذا أمر سيكون بمثابة تصعيد عال من قبل دول الحصار، وسيقود إلى تدخل من قبل الدول المستوردة للغاز القطري وحلفاء قطر لمنع حصول هكذا أمر.

في حال استثناء سيناريو عرقلة خطوط الغاز من قبل دول الحصار، فإن قطر ماضية في تطوير اقتصادها واستدامة مواردها عبر مجموعة من الدول التي تربطها بها علاقات تجارية متينة، فيما ستكون دول الحصار على مسافة واحدة من خسارة إيرادات التصدير إلى بلد، يعد امتداد طبيعي وجغرافي لها، فضلا عن أن قطر ستظهر بمظهر منتصر بسبب كسرها للحصار المفروض عليها.

تعد العلاقات بين تركيا وقطر بشكل خاص وإيران من جهة أخرى، من أهم البدائل التي أسهمت في التخفيف من حدة الأزمة الخليجية على قطر والتي من المتوقع أن تستمر إلى أمد غير معلوم. إضافة إلى الإجراءات المحلية التي اتخذتها قطر من رفع الشكاوى للمنظمات الدولية وتشجيع الاستثمارات المحلية وإقرار تشريعات جديدة كنوع من تشجيع المستثمرين وأصحاب الكفاءات على الاستقرار في قطر، والاستمرار في الخط السياسي الدبلوماسي الداعي لتغليب لغة الحوار والرافض لأي إملاءات من قبل دول الحصار على قطر.

*نون بوست ٢٠١٧/٨/٦ :

التسريبات الخليجية وحكاية الضفدع والعقرب

*زاهر المحروقي

منذ بداية الأزمة الخليجية، غرق المتابعون في طوفان من التسريبات والتسريبات المضادة، فكلُ طرف يريد أن يكسب ودّ الرئيس ترامب، بأن يثبت أنّه بريءٌ من تهمة تأييد الإرهاب وأنّ الطرف الآخر هو المتهم، في خطوة كشفت الكثير من المخبوء والمستور.

وخلاصةُ ما ظهر من تلك التسريبات والتسريبات المضادة، هو أنّ بعضاً من الدول الخليجية قد تورّط تورطًا مباشرًا في كلّ الأزمات التي حدثت في الوطن العربي، من قتل وتدمير وثورات وانقلابات" وهذا لم يكن خافيًا على المتابعين، إلا أنّ هذه التسريبات أثبتت تلك التهم بما لا يدع أيّ مجال للشك، ممّا يعني أنّ الأمر قد يكون له تبعاتٌ قانونيةٌ مستقبلاً" وهذا بدوره سيفتح بابًا آخر لابتزاز هذه الدول أكثر من الابتزاز الحالي، الذي يمارسه الرئيس الأمريكي، إذ أنّ الكلّ قد وقع في الفخ.

فبعد أن تخفُت الأزمة الخليجية، سيتم فتح ملفات المحاسبة، وقد ينال المخطئون جزاءهم إذا لم يدفعوا، لأنّ أمر الابتزاز لا يقع إلا على الضعفاء" فلم نر مثلاً أنّ الرئيس ترامب ابتز كوريا الشمالية أو كوبا أو إيران، وإنما يبتز من يرى أنّه لقمة سائغة ويستأهل ذلك الابتزاز.

إنّ التسريبات الخليجية جعلت الدول الغربية، ومعها الإدارة الأمريكية، في حالة "دهشة حقيقية"، بسبب كم ونوع المعلومات الاستخبارية التي تُقدّم لها، وتُثبت تورط الدول الخليجية في دعم وتمويل نشاطات أو جماعات إرهابية في المنطقة وخارجها" ومن ذلك ما نسبته صحيفة "رأي اليوم" إلى دبلوماسيٍّ غربيٍّ لم تسمه، من شعور الكثير من المسؤولين الغربيين الذين زاروا الدوحة أو أبوظبي أو الرياض بما وصفه "الصدمة الحقيقية" من حجم المعلومات الاستخبارية التي قدّمها الخليجيون ضد بعضهم البعض.

وطالت هذه المعلومات أزمات ومحطات إقليمية مثيرة ومهمة تخص مصر وليبيا والسودان واليمن وسوريا. ووصف هذا الدبلوماسيُ ما توفر من حصيلة استخبارية بأنّه مثيرٌ جداً للدهشة.

ولماذا لا تثير تلك المعلومات الدهشة؟. فما الذي جعل مثل هذه الدول تتدخل في ليبيا وتدفع أكثر من ثلاثة مليارات دولار للإطاحة بالعقيد القذافي؟ وما الداعي بأن تتدخل هذه الدول في سوريا، وهي – أي سوريا – التي لم تتدخل في شؤون الآخرين؟

وماذا يضير هذه الدول إنْ حكم الإخوان المسلمون مصر وتونس وتركيا وغيرها من البلدان، خاصة أنهم وصلوا إلى الحكم عبر الصناديق؟

وماذا قدّمت هذه الدول من تضحيات في تاريخها لقضية العرب الأساسيّة وهي القضيّة الفلسطينية والمسجد الأقصى؟

وماذا إذا أقامت الدول العربية علاقات مع إيران أو تركيا؟

ألم يكن الأولى أن تهتم هذه الدول بالداخل وببناء الإنسان، وحماية الحريات لشعوبها، ومكافحة الفساد المالي المستشري فيها؟!

ألم يكن الأولى بهذه الدول أن تصرف هذه المبالغ الطائلة لشعوبها في الداخل، ولتحقيق التنمية في الوطن العربي، بدلاً من أن تذهب سدىً في المؤامرات والحروب الوهمية المفتعلة، وكذلك إلى الموازنة الأمريكية؟!

إنّ ما تفعله الدول الخليجية الآن وما تقدّمه من معلومات استخباراتية ضد بعضها البعض هو أشبه بكونها تذبح نفسها وتقدّم السكين الحادة إلى الجزّار.،

وهذا ملفٌ سوف يُفتح فوراً عقب انتهاء الأزمة القطرية" فهذه الأزمة في الأساس مفتعلة لأنّ سيد البيت الأبيض هكذا أرادها، وهو الذي وفى بوعوده الانتخابية عندما أعلن عن خطة "الأموال الخليجية.. مقابل البقاء"، عندما قال: "لا تملكون غير المال ولا وجود لكم بدوننا"!

وهذا ما يفعله الآن بأن يعقد صفقات بمليارات الدولارات مع السعودية، ثم يتم مقاطعة قطر، فإذا قطر تعقد صفقات مماثلة مع أمريكا وتوقّع معها اتفاقيات ضد الإرهاب، مما حيّر الكلّ، ولكن دون اتعاظ" فترامب ماض في تحقيق خطته لابتزاز الدول الخليجية.

والدليلُ ما نشرته الخارجية الأمريكية عما أسمته بتورط الإمارات في شراء الأسلحة من كوريا الشمالية بمئة مليون دولار وإرسالها لليمن، وأنّها – أي الإمارات – لم تقم بدورها لمواجهة الإرهاب، بعد أن أصبحت مركزًا ماليًا لغسل الأموال وتهريب الأسلحة، وكذلك اتهام أفرادٍ وجهاتٍ سعودية في تمويل الإرهاب حول العالم "وبعلم الدولة السعودية التي لم تقم بواجبها لمنع التطرف".

ورغم أنّ التقرير كُتب عام ٢٠١٦، إلا أنّ توقيت نشره الآن، يدخل ضمن خطة الابتزاز" هذا غير الخبر الذي نشرته صحيفة "واشنطن بوست" نقلاً عن مسؤولين في المخابرات الأمريكيّة من أنّ الإمارات تقف وراء اختراق وكالة الأنباء القطرية ومواقع حكومية أخرى، وهو ما أدّى إلى اندلاع أزمة الخليج الحالية.

تُلقي دول الخليج بنفسها الآن إلى التهلكة، وليس معلوماً هل هذه الدول تعي ذلك أم لا؟ والشعوب مغيّبة تماماً، فما عليها إلا أن تتبع الأنظمة كالقطيع.

إلا أنّ السيئ في الموضوع كله، أن تتحوّل القضية من اختلاف الحكومات إلى تحميل الشعوب تكاليف تلك الخلافات، وكذلك انتقال العداوة إلى الشعوب" فما يقرأه الإنسان عن التراشق بين الشعوب الخليجية يندى له الجبين، إذ أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي ساحات لمعارك سب وقذف وشتم بين الشعوب الخليجية، مما يعمّق الأزمة مستقبلاً. وهو ما أشار إليه الشيخ تميم بن حمد أمير دولة قطر في كلمته المتلفزة يوم الجمعة ٢١ يوليو ٢٠١٧، عندما قال: "آن الأوان لوقف تحميل الشعوب ثمن الخلافات السياسية بين الحكومات".

تشير قصة الضفدع والعقرب برمزيتها، إلى واقع الدول الخليجية بعد معركة نشر التسريبات. فيُحكى أنّ ضفدعًا كان يستعد لعبور النهر" وإذ به يجد عقربًا يطلب منه أن يساعده في العبور.

فقال الضفدع: لماذا لا تعبر بمفردك؟ فأجابه العقرب: أنا لا أعرف العوم، ولكي أعبر النهر يجب أن تحملني فوق ظهرك حتى نصل سويًا.

فقال الضفدع: ولكنك مشهورٍ بأنك تلدغ كلّ من تقابله، فهل يُعقل أن أسلمك ظهري وجسمي كله، وأين، في النهر؟! فلو لدغتني سأموت ونغرق معا.

فأجابه العقرب بثقة: لستُ غبيّا لأفعل ذلك، فحياتي بيدك! هنا اقتنع الضفدع ووافق أخيراً على مساعدته" وتسلق العقرب ظهر الضفدع وبدءا في العبور" ولكن في منتصف الطريق فوجئ الضفدع بالعقرب يغرس زبانه السام في ظهره، فخارت قوى الضفدع، وبدأ الاثنان يغرقان تدريجيّا.

وسأله الضفدع وهو يبكي: لماذا فعلتَ ذلك؟ ألم أقل لك إننا سنغرق معًا لو لدغتني، فأجابه العقرب: يا عزيزي أنا عقرب، وأنت تعرف ذلك، ولو لم ألدغك وأخدعك لما استحققتُ أن أكون عقربًا.

فغرق الاثنان، فيما لم يستفد العقرب من غرقه، سوى إثبات أنّه عقرب.

لقد حدث الفجور في الخصومة، وتصرفت الدول الخليجية المُقاطِعة لقطر وكأنّ الأمر قد بلغ منتهاه، وأنّه لا التقاء بعد الآن مع الدوحة" وهذا بعيدٌ عن الدبلوماسية.

والفجورُ في الخصومة وتدبيرُ المؤامرات صفةٌ خليجيةٌ أصيلة، كانت في الماضي لا تظهر في العلن كما ظهرت في الأزمة القطرية.

فقد سقطت كلُّ الحواجز والخطوط الحُمر والقيم والأخلاق والتقاليد، لدرجة أنّ من يقرأ صحف الدول الخليجية المقاطعة الثلاث وعناوين صفحاتها الأولى يُصاب بحالةٍ من الغثيان شديدة. (ورغم بعض المآخذ على الإعلام القطري، إلا أنّه يُسَجّل له أنّه لم ينزلق إلى حضيض الفبركات الكاذبة، أو الخوض في الأعراض والأنساب، كما فعل إعلام الدول المقاطعة).

وفي كلّ الأحوال فإنّ هذه الدول قد وفّرت لمخابرات الدول الغربية، كلّ المستندات التي تدينها بدون أيّ مقابل، وعليها أن تنتظر مزيداً من الابتزاز، فما تملكه هذه الدول من المبالغ في الصناديق السيادية يُسيل لعاب الكبار، في وقت نشاهد فيه عبر قنوات اليوتيوب شعوبًا خليجية تعيش في الأكواخ، وتقتات من التسوّل.

ستبقى التسريبات الخليجية خنجراً مسلطاً على رقاب هذه الدول، وهي أقرب ما تكون من قصة الضفدع والعقرب تمامًا، والكلُّ خاسر. وستوفر تلك التسريبات أرضية خصبة لمن يهتم بتاريخ المنطقة، بأن يؤرخ للدور المشبوه الذي قامت به هذه الدول في تشتيت المنطقة العربية لصالح الكيان الإسرائيلي، وبالتأكيد فإنّ التاريخ لن يرحم.

*كاتب صحفي عماني

*صحيفة (الرؤية) العمانية ٢٠١٧/٨/٦ :

لا مهادنة في التصدي لـ«المشروع القطري»

*سوسن الشاعر

معظم الوساطات التي دخلت على خط الأزمة القطرية تحاول أن تجد مخرجاً لقطر يخفف عنها قرار المقاطعة، ولا تحاول أن تحل المشكلة الأساسية، وذلك خطأ ستراتيجي لا تكتيكي في دور الوساطة ويهدمها من أساسها ويقوض فاعليتها.

إضافة إلى أن دول التحالف تتصدى للإرهاب بجدية تامة لتحمي المجتمع الدولي برمته لا لتحمي نفسها فقط، إلا أن الخلاف بين دول التحالف الرباعي وقطر يتجاوز وقف تمويل بعض الجماعات الإرهابية، والخلاف مع قطر قائم على أن قطر تعمل على «مشروع إسقاط دول التحالف الرباعي»، وتعمل على إسقاط أنظمتها، وتعمل على اغتيال زعمائها، وتعمل على تمويل ودعم كل من يعاديها، وتلك ليست هواجس لا أساس لها، بل هي تهمة مدعمة بالأدلة والبراهين، وليس اعتراف حاكم قطر بتلك الممارسات وطلبه السموحة وفتح صفحة جديدة وتعهد بوقفه وتوقيعه، إلا واحداً من عشرات بل مئات الأدلة.

ورغم ذلك فإن دول التحالف الرباعي لم تقم بأي عمل عدائي تجاه قطر، إنما استخدمت حقها السيادي بقطع أي نوع من أنواع العلاقة بينها وبين قطر، من أجل حماية نفسها والدفاع عن أمنها واستقرارها، إلا أن الوساطات التي مرت على الأزمة دارت حول عودة العلاقات إلى سابق عهدها ووقف المقاطعة دون ضمانات بتوقف المشروع القطري وإلغائه.

لهذا كانت الوساطة غير مجدية، خصوصا بعد كشف حجم التورط القطري فيما تتعرض له دول التحالف من عمليات إرهابية خطيرة وصلت إلى حد الضلوع في محاولات اغتيال الزعماء، وإلى تشكيل خطورة على قواتنا المسلحة، سواء التي في اليمن حين ذهب ضحيتها شهداء من أبناء دول التحالف، أو في مصر حين ذهب ضحيتها شهداء من أبنائها.

على من يلعب دور الوسيط أن يوسع دائرة اهتماماته، ويأخذ مطالب الدول الأربع بجدية، ويعمل معنا على وقف المشروع القطري الذي تبناه الأمير السابق، وما زال قائماً يعمل عليه من خلف الستار، ويضمن تعهدات ابنه الكاذبة التي نكث بها أكثر من مرة.

الخلاف جذري إذن وضارب للعمق، وما لم تدرك الوساطات خطورة هذا المشروع القطري على منظومة مجلس التعاون برمتها، فإن منظومة المجلس فعلاً في خطر، إنما ليس بسبب المقاطعة بل بسبب المشروع القطري الذي ما زال قائماً.

تقديرنا لأمير الإنسانية الشيخ صباح الأحمد تقدير عظيم، ولا نشك لحظة في إخلاصه ورغبته في رأب الصدع، خصوصاً أنه الباقي أطال الله في عمره، وأسبغ عليه ثوب الصحة والعافية من المؤسسين، وما زلنا متمسكين بوساطته ونأمل منها خيراً، ويعز علينا كشعوب خليجية مثلما يعز عليه أن نرى هذه المنظومة تتفكك، إنما لا أحد يملك ضمان حاكم قطر على إبعاد أبيه عن المشهد وإلغاء مشروعه، تلك معضلة رئيسية نتمنى من الوساطة الكويتية أن تضعها في حسبانها، لأننا نعول عليها كثيراً في الحفاظ على الأسس والمبادئ التي وضعها المؤسسون لهذه المنظومة، ولا أحد غير الوساطة الكويتية الباقية من الآباء المؤسسين قادر على أن يخير قطر بين الالتزام بها أو التخلي عن المجلس.

فلم يعد ممكنا الاستمرار بالترقيع بعد أن سقط لنا ضحايا ووصلنا إلى استحالة الثقة والائتمان على أرواح قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية بوجود ممثلين عن قطر في اجتماعاتنا!!

فإن كان لـ«مجلس التعاون» تلك الأهمية القصوى التي نشارك جميع الوساطات بتقديرنا لأهميتها، فإن التدخل في الأزمة القطرية يجب أن ينحصر في تقديم الوساطات «لضمانات» إلغاء قطر لمشروعها التخريبي.

أما الوساطات الأجنبية فتأتي لقطر وتعقد الصفقات وتتسلم المليارات، وتصرح بأنها ضد المقاطعة وتذهب، حتى أصبحت قطر سوقاً للابتزاز دون فائدة ترجى، فليست سوى مضيعة للوقت وهدر للمال القطري.

أما الوساطة الأمريكية فتحتاج أن تركز على مطلب الدول الأربع الأهم ألا وهو أن توقف قطر دعمالإرهاب نهائياً إذا أرادت المصالحة، ولا أدري ما الذي سيضيفه الجنرال زيني أو الدبلوماسي ليندر كينغ إن ظلا محتفظين بوجهة نظر من أرسلهم.

فحجة تيلرسون أن قطر تبذل جهداً «مرضياً» في الالتزام بعدم دعم الجماعات الإرهابية، وأن قرار المقاطعة إجراء مبالغ فيه، وأن المصالح الأمريكية تتضرر في «كثير» من إجراءات المقاطعة، أو حتى حجتها أنها بحاجة إلى الدور القطري وسيطاً مع الجماعات المقاتلة في سوريا واليمن وأفغانستان وليبيا، إذ بإمكان قطر أن تلعب دوراً في التفاهمات بين الجماعات المتقاتلة في تلك المناطق، فتلك حجة تخدم المصالح الأمريكية الممثلة في حاجتها للتفاوض على مساحات نفوذها هناك، حجة لا تعني لنا شيئاً ولا تقترب من أزمة قطر معنا.

الخلاصة من يهون من خطر «المشروع القطري» على أمن المنطقة واستقرارها، ويرى في مخاوف الدول الأربع مبالغة، لا يمكنه أن يلعب دور الوسيط، ولن يخدم الشعب القطري، بل لن يخدم قطر نفسها كدولة.

*صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٧/٨/٦ :

لا تفاوض.. والحل في آلية لتنفيذ المطالب

أكدت الدول الداعية لمكافحة الإرهاب أنه لا تفاوض مع قطر حول بنود المطالب الـ١٣ مع إمكانية التحاور حول آلية التنفيذ، وسط استنكار لمحاولات قطر الكذب عبر الادعاء بتعرضها إلى حصار.

فيما واقع الأمر أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب تتخذ إجراءات لحماية أمنها، في وقت كشفت ملفات الدعم القطري للإرهاب بعد أكثر من شهرين من المقاطعة التي أعلنتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب خريطة الأذرع الإرهابية لتنظيم الحمدين في المنطقة والعالم، وكذلك الأموال السرية المخصصة لدعم التطرف وخطاب الكراهية فضلاً عن صفقات فساد قطرية هزت العالم.

واستنكر وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة في مقابلة مع قناة العربية، محاولات قطر تسييس ملف الحج. وأوضح: «لا أعلم ما الذي تريده قطر من هذه المسألة ولا ما تطمح إلى تحقيقه من هذا الشأن. الحج مسؤولية كبرى، وتسييس قطر الملف خطوة خطيرة من قبل السلطات القطرية». وأضاف أن هذه مسألة «بالنسبة لنا حيوية ولن نقبل أي إساءة للملكة العربية السعودية ونتمنى أن لا تقحم هذه المسألة في هذه اللعبة الخطرة».

وأكد وزير الخارجية البحريني أن محاولات قطر سبق أن قامت بها إيران حيث ترسل عملاءها من ضمن الحجاج وتثير الفتن والحرائق، ومن ثم تدعو مباشرة إلى تدويل الحج. وأردف: «الآن نسمع هذا من دولة شقيقة. هذا شيء غير مقبول. أرجو أن لا يكون هناك تنسيق بين الايرانيين والقطريين».

وحول تهرب قطر من حل الأزمة، قال الشيخ خالد بن أحمد إن «محاولة الهروب من اتفاقات تم التوقيع عليها ستكون فاشلة. محاولة الهروب من مطالبات العالم وقف دعم الإرهاب والمتآمرين لن تحقق أي شي». وأضاف: «عليها أن تتجاوب مع أشقائها. كان عليها من اليوم الأول أن تتوجه إلى الرياض وتبدأ مسألة إحقاق الحق وعودة الأمور إلى نصابها والعودة إلى اتفاق الرياض ٢٠١٣، و٢٠١٤. غير ذلك لن يفيد. لا رفع الإعلانات على السيارات ولا التوجه إلى الدول الكبرى».

وأكد الشيخ خالد بن أحمد أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب لا ترفض الحوار، لكنها ترفض أن يتم التفاوض على المطالب والمبادئ. وأردف: «جاهزون للحوار إن فهمنا أن قطر ستنفذ المطالب والمبادئ. ما المشكلة أن تقبل قطر تنفيذ هذه المطالب التي وقعت عليها بنفسها. لكن مسألة أن نتحاور على هذا المطلب وذاك المطلب، لن يحدث. يمكن أن نتحاور على آلية تنفيذ هذه المطالب». وأوضح أن استمرار قطر على موقفها سيعمق الخلاف، لافتاً إلى أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب لا تطمح إلى الإساءة لقطر. وأن ما قامت به هذه الدول من إجراءات وتدابير «دفع للظلم».

وطالب وزير الخارجية البحريني المسؤولين في قطر بأن يراجعوا لغة الخطاب التي يروجونها، ومنها الزعم بتعرض قطر لحصار. وأوضح: «المسألة ليست حصاراً. منذ البداية نقول هناك إغلاق للحدود والأجواء الخاصة بالدول الداعية لمكافحة الإرهاب لكن مطار الدوحة مفتوح ٢٤ ساعة وكذلك موانئها. عن أي حصار يتكلمون؟ كلمة حصار خطيرة. في القانون الدولي تعني إغلاق الأبواب من كل النواحي». وأضاف أن جميع المسؤولين القطريين بأنفسهم يقولون إن الأمور على ما يرام، بالتالي مزاعم الحصار تدخل في خانة الكذب على العالم، وإن أصروا فليثبتوا لشعبهم أن هناك حصاراً. وأردف: «اتخذنا إجراءات لحماية أنفسنا ولم نتعد على سيادة قطر».

يد الخراب

وفيما توضحت أدوات التخريب التي استخدمها تنظيم الحمدين في كل من مصر وليبيا واليمن والعراق وسوريا، فإن الأدلة التي تشير إلى تورط قطر في تمويل منظمات إرهابية في القرن الإفريقي، تزداد، وفقا لمقال للباحثين، عوض مصطفى وكرم سينغ، نشرته مجلة «سمول وورز» الأمريكية.

وجاء في المقال المنشور بعنوان «قطر في القرن الأفريقي: صديق أم عدو؟» ما أفاد به مسؤول استخباراتي عربي من أن الأموال القطرية كانت تستخدم في تمويل معسكر تدريب إرهابي في كينيا. باعتبار ذلك دليلاً إضافياً بقيام قطر بتمويل منظمات إرهابية في محيطها، مستشهدين بما قاله المسؤول العربي من أن: «المجندين الذين يخرجون من هذا المرفق يذهبون في الأغلب عبر الحدود للانضمام إلى حركة»الشباب«في الصومال، فيما بعض الخريجين من هذا المعسكر ذهبوا للقتال في أماكن أخرى في إفريقيا مع جماعات مثل بوكو حرام«.

و«حركة الشباب»، تلك الجماعة المسلحة المتشددة في شرق أفريقيا، هي مسؤولة عن العديد من التفجيرات الانتحارية والهجمات الإرهابية خلال قتالها ضد الحكومة الانتقالية الصومالية وبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، وفقاً للباحثين، اللذين ينقلان عن المسؤول العربي قوله إن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز أجرى اجتماعاً استمر لساعتين أخيرا مع مسؤولين روس حول هذه القضية، بالإضافة إلى استقباله الرئيس السوداني عمر البشير لإجراء محادثات حول دور قطر في إفريقيا.

وأكد الباحثان في مقالهما أن روابط قطر بـ «حركة الشباب» ليست جديدة، إذ سبق أن اتهمت الصومال أيضا قطر بتمويل الحركة وفقاً لوثيقة صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية قام بتسريبها موقع ويلكليكس.

فيما أشارت برقية أخرى إلى قيام السفيرة رايس بالإعراب عن قلقها بشأن الدور القطري في تمويل متمردين وقيام وزارة الخزانة الأمريكية بتحديد تورط أحد رجال الأعمال القطريين وهو عبد الرحمن النعيمي في عام ٢٠١٤، في جانب منه لأن النعيمي قدم مبلغ ٢٥٠ ألف دولار إلى «حركة الشباب»، على الرغم من أن هذا المبلغ ليس سوى جزء يسير بما قدمه هذا الأخير لاتباع القاعدة في العراق واليمن.

*وام ٢٠١٧/٨/٧ :

خلفان: قطر راهنت على الإخوان وفشلت ولن أتحدث عنها حتى يتغير حكمها

دعا نائب رئيس الشرطة والأمن العام في دبي، الفريق ضاحي خلفان تميم، إلى تجاهل قطر، قائلا إنه لن يتحدث عن الدولة الخليجية التي وصفها بـ"المعزولة" حتى "يتغير حكمها" مضيفا أن الدوحة راهنت على نجاح مشروع الإخوان وحاولت لعب دور أكبر منها ولكنها "ستعود إلى حجمها" على حد تعبيره.

وقال خلفان إن قطر "قبلت التحدي" بأنه "إما ان ينجح مشروع حكم الإخوان ويكون تنظيم الحمدين فارس الحصان.. وإما يفشل المشروع فتلاقي الملاحقة والعزل والخسران.. وشاء الله ان يفشل حكم الاخوان ويلاقي الذل والهوان والحقران الذي يلاحقه طوال الزمان."

وحض خلفان متابعيه على "تجاهل قطر" مضيفا: "لا حاجة للامة بقطر في حجم قطر.. احتسبوه وكأنه بلد لم يكن من قبل.. لدينا تقارير من زمان أن قطر ستعطى في المنطقة دورا أكبر من حجمها...قبل عشر سنوات من خروج هذا الكيان في حجمه الجديد اليوم ستعود قطر مرغمة إلى حجمها الصغير جدا. المهم.. اتركوها... فإنها لا تستحق كل هذا الاهتمام."

واعتبر خلفان أن قطر "لم تعد قطر شعبيا مقبولة في الوسط العربي و الخليجي...فلتذهب الى حيث تريد.. إيران وتركيا. اللهم إلا إذا تغير الحكم.... أما حكم الحمدين فهو حكم فاسد. قبلت قطر أن تلعب دور العميل لاسرائيل... اليوم اسرائيل ترى دور الحمدين انتهى... باي باي همد."

وختم خلفات تغريداته صباح الاثنين بالقول: "من الآن فصاعدا...لن أتحدث عن قطر المعزولة... حتى يتغير حكمها.. لدي ما هو أهم من التغريد عن بلد فاشل خليجيا وعربيا وإسلاميا" على حد تعبيره.

*(CNN) ٢٠١٧/٨/٧ :

النظرية القطرية والثمن الفادح

*محمد صلاح

سيظل الأسلوب الذي تتعاطى به الدوحة مع أزمتها نموذجاً فريداً وغير مسبوق في التعامل مع معضلة سياسية، وذلك بصب مزيد من الزيت على مستصغر شرر المعضلة ذاتها. فالدول الأربع (السعودية ومصر والإمارات والبحرين) نبهت قطر إلى ضرورة التوقف عن دعم الإرهاب واحتضان رموزه، ووقف خطاب الكراهية والتدخل في شؤونها، ووضع الأمن القومي الخليجي خصوصاً والعربي عموماً في الاعتبار بالنسبة الى العلاقات مع إيران، فكان الرد القطري إصراراً على دعم الإرهاب واحتضان المزيد من رموزه وتوسيع منصات خطابات الكراهية، والتنقيب في كل تفاصيل الحياة في الدول الأربع، واستغلالها لنشر الفتنة واختلاق الأزمات والغوص أكثر في الحضن الإيراني، والاستعانة بالعسكر التركي لطلب الحماية!

ابتكرت قطر نظرية جديدة في العلوم السياسية وحل الأزمات وعلاج الخلافات، واستندت إلى شبكة المصالح التي أنفقت عليها كثيراً على مدى سنوات في دعم موقفها، واستخدمت «الإخوان المسلمين» في كل مكان ذئاباً منفردة ومتجمعة، للهجوم على الدول الأربع والدفاع عن الدوحة بكل الوسائل.

تجلس أمام شاشة التلفزيون وتتنقل بين القنوات القطرية، سواء تلك التي تبث من الدوحة أو التي تنفق عليها قطر وتبث من إسطنبول أو بريطانيا، لتتعرف إلى الأحوال في المدن القطرية، وكيف يتم التعامل مع مسألة المقاطعة وردود فعل المواطن القطري على تسرطن «الإخوان» في مفاصل الإمارة، ورأي الشارع هناك في تنامي العلاقة مع إيران، ووجهات النظر في مسألة الوجود التركي بعد القاعدة الأمريكية، وحركة التجارة والبيع والشراء والسفر، وأحوال المواطنين والمقيمين والوافدين، فلا تجد شيئاً من هذا. ثم تفتح هاتفك الصغير أو حاسوبك الآلي وتعرج على مواقع صحف الدوحة أو عشرات، بل مئات، الصفحات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي التي خصصت لها قطر آلاف الحسابات المضروبة، فلا تجد إلا دفاعاً عن التصرفات القطرية، وسباباً وشتائم ضد رموز الدول الأربع وشعوبها. بالطبع ستجد مساحات من التعليقات والأخبار والآراء المؤيدة للموقف القطري، وستلاحظ أيضاً تلميعاً لوجود رموز «الإخوان المسلمين» وتبريراً لجرائم «داعش» و «النصرة» و «القاعدة»، لكن المساحة الأكبر والزخم الأعظم يكون دائماً للتنقيب عن أزمة في مصر أو مشكلة في السعودية أو خناقة في الإمارات أو حادث مرور في البحرين، ناهيك بالطبع عن آلاف التقارير والأخبار «المفبركة» عن اضطهاد هنا أو تعذيب هناك وعن معاناة للمواطن المصري أو غضب لدى المواطن السعودي أو ضجر لدى أهل الإمارات أو عن رعب البحرينيين! قد تعتقد أن الدوحة فطنت مبكراً إلى مسألة الحروب اللامتماثلة التي يطلق عليها «حروب الجيل الرابع»، لكن الحقيقة أنها كانت أداة من أدواتها، إذ عملت على مدى سنوات في تجهيز منصاتها وأسلحتها وأذرعها الإعلامية ووزعتها على جبهات مختلفة لتقصف منها كل مجتمع ترغب في تفتيته وكل نظام تسعى إلى إسقاطه.

وحينما تستغرب مواقف دول غربية «تطنطن» بمواجهة الإرهاب عليك أن تتذكر أن أجهزة الاستخبارات ومؤسسات أخرى في تلك الدول هي نفسها التي كانت تنسق مع الأجهزة القطرية في ملاحقة هذا النظام والسعي الى إسقاط تلك الحكومة أو تفتيت ذلك المجتمع. بالطبع ستجد «الإخوان المسلمين» حاضرين دائماً، إذ يبدأ العزف من كل كائن إخواني مهما كان موقعه أو مكانه للتخديم على الفكرة أو الهدف من وراء هذه الحملة أو تلك. الأمر هنا لا يتعلق بشركات العلاقات العامة التي تعاقدت معها الدوحة لتبييض وجهها وفتح قنوات اتصال مباشرة وغير مباشرة مع مراكز صنع القرار في الدول الغربية، فهذا أمر آخر، لكنه يرتبط بكون قطر اختارت معالجة أزمتها بعيداً من العلوم السياسية أو العلاقات الدولية أو المعضلات الإقليمية، وما كانت تمارسه سراً صار علنياً وبمنتهى الفجاجة.

عموماً الدول الأربع حددت مطالبها وشروطها ولن تحيد عنها. وقطر كانت أداة رئيسة في محاربة مصر رداً على خلع «الإخوان» بعد ثورة الشعب المصري على حكم الجماعة، إذ جيّشت الدوحة إمكاناتها لمحاولة إسقاط الحكم وإفشال كل مشروع وهدم كل بناء وحرق الأخضر واليابس، ولم تنجح خططها ولم يسترد الإخوان السلطة، بل دفعوا ثمناً فادحاً لرهانهم الخاسر. إذاً النتيجة المتوقعة للاختيار القطري محسومة ولن تختلف كثيراً عن مصير الإخوان، ففي السياسة يمكن أن تجتهد، أما الرهان فثمنه غالباً ما يكون فادحاً.

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٨/٧ :

تكاليف الحرب الإعلامية التي تديرها دول «أزمة الخليج» في واشنطن

*جيمس رينيل

كلمة جديدة يجري تداولها في واشنطن: «قطرية Qatarism». ظهر هذا المصطلح من قبل الصحفيين الممولين من السعودية في العاصمة الأمريكية في محاولة لإشعال غضب صناع القرار ضد ما وصفوه بأنه جار متقلب يدعم المتطرفين اسمه قطر.

هكذا بدأ الصحافي جيمس رينل تقريره المنشور في موقع «ميدل إيست آي» وفي ما يأتي الترجمة الكاملة للنص:

أما الدوحة، فلا تقف مكتوفة الأيدي" إذ بدأت في إنفاق الملايين على الإعلانات وجماعات الضغط والمحامين لإقناع ساسة الولايات المتحدة بأن قطر حليف يعتمد عليه وضحية بريئة للسعوديين والإماراتيين ومن شايعهم. ويبدو أن كل طرف – في هذا السباق الدبلوماسي المستعر منذ شهرين – يؤمن بمزايا إنفاق الأموال على الحكومة الأمريكية التي تنقسم بين الرئيس دونالد ترامب – الذي ندد بقطر – وبعض كبار مساعديه الذين سعوا إلى نزع فتيل أزمة الخليج.

في الوقت نفسه، ينقسم المحللون حول ما إذا كانت جهود الرياض قد فشلت، أو إذا كانت الجيوب السعودية ستفوز في نهاية المطاف بما يكفي من كبار الشخصيات الأمريكية لجعل الدوحة معزولة دبلوماسيًا وترضخ لمطالبها. شاهَدَ سيجورد نيوباور – الخبير في الشأن الخليجي المقيم في واشنطن – الإعلانات الجريئة التي تربط قطر بمقاتلي القاعدة، فضلًا عن الدعاية المضادة من جانب الدوحة، وقال إن كلا الجانبين يبددان الأموال على حبل قديم.

«بالنسبة إلى ساسة أمريكا الذين يجيدون لغة مجلس التعاون الخليجي، فمن الواضح أن هذا نزاع طويل الأمد من الأفضل تجنبه. بعض الناس أكثر تعاطفًا مع الجانب السعودي، ولكن معركة العلاقات العامة هذه هي مجرد ضجيج لن يؤثر على أي شخص» هذا ما قال نيوباور لميدل إيست آي.

في ٥ يونيو (حزيران)، قطع حلف تقوده السعودية – ويضم الإمارات والبحرين ومصر – علاقاته مع قطر، متهمين إياها بدعم المسلحين والتقارب مع إيران، وهي ادعاءات تنكرها الدوحة.

وقد فشلت الوساطة الكويتية المدعومة من الغرب في إنهاء النزاع، حيث أوقفت الدول الأربع رحلات السفر والاتصالات مع قطر، مطالبين الأخيرة بتقليص دعمها لجماعة الإخوان المسلمين وإغلاق قناة الجزيرة الإعلامية، من بين خطوات أخرى. كما حثت قائمة أولية تضم ١٣ طلبًا قطر على وقف تمويلها لموقع ميدل إيست آي، على الرغم من رفض محرري الموقع الإخباري الذي يتخذ من لندن مقرًا له الزج بهم في هذه الأزمة.

في بداية الأزمة، ظهر ترامب داعمًا لحلف الرياض عندما وصف قطر بأنها «ممولة للإرهاب». إلا أنه في غضون أيام، حصلت قطر على دعم وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس بإتمام صفقة بقيمة ١٢ مليار دولار لبيع طائرات مقاتلة من طراز F-١٥ إلى الدوحة.

وفي الشهر الماضي، وقع وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون اتفاقًا مع قطر حول مكافحة الإرهاب وتمويله، وقد اعتُبر الاتفاق على نطاق واسع بمنزلة دعم دبلوماسي لبلد معزول يستضيف قاعدة «العديد» الجوية الأمريكية وهي منصة لإطلاق القنابل ضد تنظيم داعش. ومنذ ذلك الحين، انتقلت الحرب الدعائية إلى قلب واشنطن.

كان السعوديون قد دشنوا منذ فترة طويلة حملة للعلاقات العامة في الولايات المتحدة، والتي استُخدمت مؤخرًا، دون جدوى، لعرقلة قانون «جاستا» الذي صدر في عام ٢٠١٦ في الولايات المتحدة ويسمح للأمريكيين بمقاضاة الرياض على دورها في هجمات ١١ سبتمبر.

وفي الشهر الماضي، أنفقت لجنة شؤون العلاقات العامة الأمريكية السعودية (سابراك) ١٣٨ ألف دولار على سبعة إعلانات تلفزيونية مدتها ٣٠ ثانية على قناة إن بي سي–٤ في واشنطن تتهم قطر بدعم الإرهاب وزعزعة استقرار حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.

إن عرض الإعلانات في قناة محلية فضلًا عن توقيتها – خلال عرض الأخبار الأسبوعية (لقاء مع الصحافة) وبطولة الغولف المفتوحة البريطانية – يشير إلى أنها كانت تستهدف المواطن العادي والمشرعين وليس كبار الساسة الأمريكيين. لم تستجب سابراك، التي تنتهج خطًا مناهضًا لقطر على وسائل التواصل الاجتماعي، إلى طلب من ميدل إيست آي بإجراء مقابلة.

التشهير

كما صاغ القائمون على الدعاية السعودية مصطلح «القطرية». فقد وصف فيلم وثائقي على الإنترنت يحمل هذا الاسم قطر بأنها «ذات وجهين»" فبينما تدعي الصداقة مع العم سام (أمريكا)، تموّل سرًا تنظيم القاعدة وأعداء أمريكا الآخرين.

وتشارك في هذه الحملة مراكز الأبحاث المدعومة من الخليج. تصف «المؤسسة العربية» الخاصة الممولة من المملكة السياسة الخارجية لدولة قطر بـ«التخريبية»، في حين أن «معهد دول الخليج العربي» المدعوم من دولة الإمارات العربية المتحدة في واشنطن عقد مؤتمرات حول سبل وقف تمويل الإرهاب في الخليج.

وفي الوقت نفسه، أطلقت قطر إعلانات على شبكة الإنترنت في الصحف الأمريكية، فروجت لنفسها كأقوى حلفاء واشنطن ضد داعش، وتعهدت لترامب بأنها ستستثمر ٤٥ مليار دولار في الولايات المتحدة على مدى خمس سنوات وتستحدث ٦٠ ألف وظيفة أمريكية.

وقد شوهدت شاحنة إعلانية تحمل شعار «ارفعوا الحصار المفروض على شعب قطر» وهي تجوب العاصمة، في إشارة إلى العقوبات التي أجبرت الدوحة على الاعتماد على تركيا وإيران وعمان لجلب وارداتها.

وقد وقعت قطر مؤخرًا اتفاقات مع مجموعة من المحامين ومجموعات الضغط في واشنطن لتلميع صورتها، بما في ذلك صفقة بقيمة ٤٠ ألف دولار شهريًا مع ماكديرموت ويل آند إيمري و٢,٥ مليون دولار مع شركة أشكروفت للمحاماة. ووقعت أيضًا صفقة بقيمة ١٥٠ ألف دولار شهريًا مع شركة أفينو ستراتيجيس جلوبال، وهي شركة ضغط شارك في تأسيسها مدير حملة ترامب السابق، كوري ليفاندوفسكي، وعضو آخر في الحملة هو باري بينيت.

وقال متحدث باسم حكومة قطر لموقع ميدل إيست آي إن «عدة دول مجاورة لقطر أنفقت ملايين الدولارات على الإعلانات والعلاقات العامة ومجموعات الضغط من أجل دق إسفين بين قطر والولايات المتحدة». وأضاف «إن الإعلانات التي نديرها وجهود الاتصالات التي بذلناها هي جهد متواضع لمواجهة حملة التشويه بالحقائق».

عرض المحللون الذين اتصلت بهم ميدل إيست آي نظريات مختلفة حول نتيجة حرب الدعاية الخليجية، ولكن الجميع اتفقوا على أن تطويع وسائل الإعلام أقل فعالية من اللقاءات المباشرة مع صناع القرار التي يمكن لجماعات الضغط تدبيرها.

«هذه الحملات ليس لها تأثير». يقول المحلل في بيروت رامي خوري لميدل إيست آي. ويضيف «إن هذه الطريقة هي وسيلة أخرى للأمريكيين واللندنيين من أجل كسب المال في عقود مع الأثرياء العرب المتأخرين الذين يعتقدون أن الإعلانات على الحافلات ستغير سياسة الحكومة الأمريكية».

ويواصل بالقول «كنا نعلم دائمًا أن السعوديين والإماراتيين غير أكفاء في الدبلوماسية العامة، ولكنهم الآن يضرون أنفسهم بشكل غير مبرر من خلال تدمير آخر مظاهر المصداقية لصحفهم عن طريق تحويل وسائل الإعلام إلى كلاب هجومية».

بالنسبة لنيوباور، فإن التأثير الصافي للنزاع إيجابي. قطر لا تختلف عن دول الخليج الأخرى عندما يتعلق الأمر بالأموال القذرة والمسلحين. وبما أن جميع اللاعبين يغسلون لباسهم القذر في الأماكن العامة، فإن التمويل الخليجي غير المشروع إلى المتشددين سصبح من الصعب إيجاد مبرر له.

ويرى علي الأحمد، مدير معهد الشؤون الخليجية في واشنطن، أن أيادي سوداء تعبث في الخليج. وقال في مقابلة مع ميدل إيست آي إن حملة التشويه المناهضة لقطر تشبه في مضمونها فرية أسلحة الدمار الشامل التي استند عليها الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. وقال أن إدارة ترامب يستخدم تكتيكًا أمريكيًا متعمدًا للظفر بمليارات من الدوحة والرياض وغيرها، ولكنه سيعطي الضوء الأخضر إلى السعودية في نهاية المطاف لوقف حملتهم عندما يحصل على ما يريد.

قال الأحمد لميدل إيست آي «في واشنطن، يكذب الناس. يقدمون لك وعودًا برّاقة ثم يأخذون أموالك، ولكن هذا القرار يقع في نهاية المطاف بيد رئيس الولايات المتحدة، فهو سيقرر ما سيحدث. لكن السعوديين والإماراتيين ضمنوا وقوف ترامب إلى جوارهم».

*Middleeasteye ٢٠١٧/٨/٧ :

سفير السعودية بأمريكا يهاجم توجهات قطر وإيران

قال الأمير خالد بن سلمان بن عبدالعزيز، سفير السعودية في أمريكا، إن بلاده ترى السياسات التي تتبعها قطر "تهديدا" لأمن المملكة الوطني، لافتا إلى موقف الدوحة من ملفات مثل سوريا والعراق.

جاء ذلك في مقابلة أجراها السفير السعودي مع صحيفة، واشنطن بوست الأمريكية، حيث قال وفقا لما نقلته وكالة الأنباء السعودية الرسمية: "أعتقد أن سياسات قطر تشكل تهديدًا لأمننا الوطني، خصوصًا عندما تتدخل في سياساتنا الداخلية وتدعم المتطرفين، لقد دعموا في سوريا التنظيمات التابعة للقاعدة وبعض المليشيات الإرهابية في العراق، ونأمل أن تتوقف قطر عن تمويل الإرهاب."وتابع قائلا: "حكومة المملكة العربية السعودية تقف في الخطوط الأمامية لمكافحة الإرهاب، وقد يكون هناك أشخاص كثر من بلدان مختلفة يدعمون الإرهاب، غير أن المشكلة في قطر تكمن في أن الحكومة هي التي تمول الإرهاب.."

وحول العلاقات السعودية الأمريكية، قال السفير: "إن هناك تقدمًا كبيرًا في العلاقات السعودية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس ترامب، وأعتقد أن الرئيس ترامب عازم على العمل مع حلفائه في المنطقة لمواجهة التوسع الإيراني والإرهاب ونحن سعداء بالسياسات الحالية تجاه المنطقة."

وحول سياسات إيران في المنطقة، قال السفير السعودي: "إيران هددت عدة مرات بإغلاق الخليج العربي، وأن العالم بأسره، بما في ذلك حكومة المملكة العربية السعودية، يشعرون بالقلق إزاء ذلك، فمضيق هرمز مهم ليس فقط لاقتصادنا فحسب، بل للاقتصاد الدولي،" مبيناً أن "الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها يدركون مدى التهديد الإيراني الكبير للأمن الدولي، ونحن على استعداد للعمل معاً لاحتواء التصرفات الإيرانية وسياساتها التوسعية."

*CNN ٢٠١٧/٨/٨ :

دول الحصار.. الخاسر الأكبر

باتت دول الحصار، تتكبد الخسائر يوماً تلو يوم، لعل أفدحها فقدانها مكانتها وسط محيطها وشعوبها، ذلك لأنها تورطت في مؤامرة ضد جوارها الطبيعي، لكن الأثر الإنساني في النسيج الخليجي لن يزول.

لجوء قطر إلى المنظمات الدولية الحقيقية، لمناهضة الحصار الخاسر، وجبر الضرر والتمسك بالحقوق التي كفلها ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية لمنظمتي التجارة الدولية والطيران، وهذا المسار القانوني في صالح قطر، وسيلزم دول الحصار باتفاقية شيكاغو لحرية وسلامة الطيران، وأيضا فان عرقلة حقوق قطر في التجارة ومحاولة عزلها قسرياً مخالفان لقوانين التجارة الدولية، وسيترتب على ذلك أحكام قانونية ملزمة.

هناك تداعيات سلبية للأزمة الخليجية، وانتهاكات مست مصالح وحقوق آلاف المواطنين والأسر الخليجية، فضلا عن حرمان القطريين من أداء مناسك الركن الخامس، وهذا مخالف للحقوق الأساسية للإنسان، والشرائع السماوية والأعراف، ومكارم الأخلاق.موقف قطر الواضح والمستند إلى المسار القانوني، أكسبها احترام وتقدير العالم، وتضامن الشعوب، تتحمل دول الحصار مسئولية الأزمة الخليجية وما يترتب عليها من تداعيات وستدفع ثمن ما ارتكبته من انتهاكات مخالفة للقانون الدولي وكل القيم الإنسانية.

في المحصلة، فان حل هذه الأزمة يبدأ برفع الحصار أولاً، وأن يكون الحل في إطار احترام السيادة والإرادة لكل دولة وألا يوضع في صيغة إملاءات بل كتعهدات متبادلة والتزامات مشتركة ملزمة للجميع، ذلك لان الظلم مرفوض وأن الشعوب بوعيها لا تقبل التلاعب بمصيرها أو تحميلها الخلافات السياسية.

*افتتاحيةصحيفة (الشرق) القطرية ٢٠١٧/٨/٨ :

أزمة قطر ومصير مجلس التعاون

*حبيب الصايغ

أزمة قطر هي أزمة قطر وحدها. هذا مبدأ أول. الأزمة قطرية في الأساس والمسألة قطرية، وما حدث من تجليات وتداعيات منذ إعلان المقاطعة، بل منذ فجر الأزمة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ إنما هو صنيعة قطر، فمن يزرع الشوك لا يحصد الورد. هذه نتائج طبيعية وصحيحة لتلك المقدمات، وسياسة قطر الترقيعية لا يمكن أن ترتب، وقد ارتبكت أولوياتها، إلا وضعاً قطرياً مرتبكاً كهذا الذي تعيش. السؤال المطروح هنا، الذي لا بد أن يطرح بموضوعية وشجاعة في هذه المرحلة هو سؤال مجلس التعاون، وسؤال مجلس التعاون تحديداً إزاء أزمة قطر، فماذا عن مستقبل الأزمة ؟ وما هو مصير مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

المنطلق من الاتفاق أولاً على أن مجلس التعاون في وضعه الحالي ليس هو المجلس الذي يجسّد حلم الآباء المؤسسين أو شعوب الدول المنضوية تحت مظلة المجلس، لكن، كما يعلم المتابعون المطلعون، فإن دول المجلس تعتبر استمراره مسألة مهمة وضرورية، ومعنى ذلك أن المحافظة على مجلس التعاون هدف أساسي لدى دول «التعاون»، أبعد من ذلك، تتجه الرؤية إلى اعتبار أزمة قطر عاملاً مساعداً على تأمل التجربة والخروج منها بالاعتبارات والعبر.

هنا لا بد من إثبات نقاط عدة، كونها مفاتيح لأفق نقاش أبعد:

أولاً – أزمة قطر حقيقية وليست مفتعلة كما يدعي نظام تميم وواجهاته السياسية والإعلامية، وجذور الأزمة ممتدة ومتشعبة عبر إرهاصات تراكمت منذ تكوين تنظيم الحمدين، إثر انقلاب حمد بن خليفة على أبيه، والاستيلاء على نظام الحكم، وسط ذهول في أوساط عقلاء وحكماء الشعب القطري والعائلة الحاكمة معاً، وتجليات المسألة القطرية الراهنة بدأت قبل تصريحات تميم التي زعمت قطر أنها مقرصنة، وأن أبوظبي هي من قامت بعملية القرصنة عبر أجهزة هواتف نقالة «تحمل أرقام دول الحصار»، ثم «تحمل أرقام الإمارات». في ضوء هذه الحقيقة تسقط نظرية القرصنة جملة وتفصيلاً، فلم تكن دول المقاطعة بحاجة أصلاً إلى تصريحات مفبركة للأمير الذكي، بهذه الطريقة الساذجة أو بغيرها، حتى تعلن عن موقفها من دولة جارة وشقيقة تدعم الإرهاب، وكان آخر ذلك ضخها أموالاً طائلة لتنظيمات إرهابية في العراق، ما كان مثار تساؤلات في القمة العربية الإسلامية الأمريكية في الرياض قبل تصريحات تميم، وإذا حدثك نظام قطر بما لا يليق وصدقته فلا عقل لك.

ثانياً – قابلت قطر إجماع ثلاث من دول مجلس التعاون، هي دولة الإمارات، والمملكة العربية السعودية، بثقلها العربي والإسلامي والدولي، ومملكة البحرين، ومعها مصر بما تمثله من عمق وثقل عربيين، بعدم الاكتراث واللامبالاة، كما قابلت جهود الوساطة الكويتية الكريمة بكل تبلد وجمود، فالقرار القطري مسبق، ومشكلته أنه مرتبط، كما يبدو، بعقيدة الإخوان المسلمين.

ثالثاً – تقدر الدول الأربع الداعية إلى مكافحة الإرهاب مساعي أمير الإنسانية، الشيخ صباح الأحمد الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة، وتنظر دولة الإمارات، بعظيم اعتبار، إلى الشيخ صباح، مستذكرة مواقفه المشرفة، وخبرته الدبلوماسية والسياسية وحكمته، وكما أصغت إليه سابقاً فهي تصغي إليه لاحقاً، وإذ يستقبل صاحب السمو

الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، اليوم الثلاثاء، موفد أمير الكويت، فإن في المؤكد أن الحل السياسي القائم على تفهم الوضع من جميع جوانبه هو الأمل، وأن الحل لن يكون، لا يكون، إلا داخل البيت الخليجي، وبمباركة الرياض، كما أنه لا يكون إلا بتلبية المطالب المشروعة المعلنة.

رابعاً – اليوم، هناك قلق كبير على مصير مجلس التعاون، كما أن هناك توجهاً جماعياً مؤداه أن أداء المجلس ينجح من دون أن يمس سيادة الدول، وهناك قناعة بأنه لامحور جديدا أو يستجد يمكن أن يحل محل المجلس.هذا التوجه يمثل رداً حاسماً على المتربصين ومروّجي الشائعات خصوصاً عن موقف سلطنة عمان الشقيقة من الأزمة ومن مجلس التعاون، وكذلك موقف دولة الكويت الشقيقة، ولئن اتخذت السلطنة، في بعض الأحيان، سياسة النأي بالنفس، فإن هذا لا يعني تخليها عن المشاركة الإيجابية، فلعُمان كلمتها المؤثرة في الاجتماعات واللقاءات، ولها رأيها المنسجم مع شقيقاتها في مجمل القضايا، ولم يسمع أحد من قبل أو بعد، أن أياً من عمان أو الكويت قد أضرّ بجيرانه، فهنا فهم واع ومتقدم لمفهوم السيادة، وهو فهم مشترك مع بقية الدول، عدا قطر، فدول مجلس التعاون، عدا السعودية، دول صغيرة، وأطر سيادتها هي مكونات المجلس، وحرصها على سيادتها طبيعي وبالقدر نفسه مكون أساسي، لكن من غير المقبول تعريف السيادة بأنها حق الدولة في تقويض أمن واستقرار الدول الأخرى، ودعم التطرف والإرهاب، وهذا بالضبط ما تمارسه قطر، وهو مرفوض.

خامساً – الراصد للمشهد الكويتي يرى أن هناك رأياً عاماً يقول بأن الكويت عانت من التدخلات القطرية في شأنها الداخلي، وفي المقابل يرى أن إخوان الكويت فقط هم المؤيدون لقطر في الكويت، لأنهم يرون أن هذه هي معركة الإخوان المسلمين، وعدا هذه الجماعة المسيسة، فإن أغلب الآراء التي ظهرت من الكويت كانت حريصة على الوئام الخليجي، أو ناقدة للموقف القطري.

سادساً – مع أن اتباع سلطنة عمان سياسة النأي بالنفس أمر يتفق عليه المراقبون والمطلعون، إلا أنهم يرون أن الرأي العام العماني، في شقيه الرسمي والشعبي، يسعى إلى الحفاظ على البيت الخليجي، حيث الارتباط الوجداني والاجتماعي بدول الخليج العربي، وبدولة الإمارات خصوصاً، مهم ورئيسي في تكوين الشعب العُماني الشقيق، أما الأصوات النشاز في مقال أو تغريدة أو نحوهما، فأصوات هامشية، وفي أحيان كثيرة، تعبر عن رأي حزبي.

لذلك كله، وأكثر منه، ولأن مجلس التعاون في وضع لا يحسد عليه، خصوصاً لجهة كسر عادته الحسنة في الاجتماعات المنتظمة، سواء على مستوى القمة أو الوزراء أو الخبراء، علينا أن نكون واقعيين لدى إثارة سؤال مجلس التعاون ومصيره. نعم للمحافظة على فكرة مجلس التعاون، لكن مجلس التعاون الذي تريده الدول وتتطلع إليه شعوبها، هو مجلس أقوى وأكثر تأثيراً بالنسبة لدول المنطقة وبالنسبة للعرب. المجلس القوي والفاعل، تكويناً وأداء ونتيجة أداء، هو المطلوب، وهو ما لا يتحقق بشطب تاريخ وتجربة مجلس التعاون حتى الآن، وفيهما من الإيجابيات والسلبيات ما فيهما، ومن المهم في المرحلة المقبلة التخلص من المجاملات التي لا تكاد تخفيها «اليافطات الجميلة».

ومن مصلحة الجميع الخروج من الأزمة بوضوح في الرؤية، وبعمل جماعي، وبوعي جديد، رافض، عبر أداء جديد، ممارسات قطر السابقة في مجلس التعاون.

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٨/٨ :

حرب الإعلام الخليجي: الكل يخسر وقطر الأكثر كفاءة

*جيمس دورسي

ترجمة- الخليج الجديد: يبدو أنّ الدول الخليجية التي ضخت ملايين الدولارات في شبكات العلاقات العامة الدبلوماسية قد ركزت بشكلٍ أكبر على إلحاق الضرر بسمعة خصومها بدلًا من تحسين صورتها.

وتتدهور صورة كل من والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر بشكلٍ سيء، وفق دراسة حديثة للرأي العام الأمريكي. غير أنّ استجابة المجتمع الدولي لأزمة الخليج التي استمرت لشهرين حتى الآن تشير إلى أن قطر قد نجحت حتى الآن في الحصول على دعمٍ لدعوتها إلى إجراء محادثاتٍ مباشرة لحل الأزمة، وهو الموقف الذي رفضه خصومها.

وفي الاستطلاع الوحيد الذي أُجري في الوقت الراهن عن التصورات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية عن الأزمة في الخليج من قبل يوغوف البريطانية، نيابةً عن صحيفة «عرب نيوز» التي تصدر باللغة الإنجليزية، لم تكن السعودية والإمارات، كمحرضين على المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية للدولة الخليجية الصغيرة أفضل حظا من قطر من الناحية الشعبية.

وأظهرت نتائج الاستطلاع أنّ ٢٧٪ فقط من بين ٢٦٦٣ شخصًا شاركوا كعينات في الاستطلاع اعتبروا قطر صديقًا أو حليفًا للولايات المتحدة، مقارنةً بـ ٣٧٪ للسعودية و٣٩٪ للإمارات. وتحدثت «عرب نيوز» بشكلٍ مكثف عن الاستطلاع وتضمنت التقرير الكامل في إحدى القصص المنشورة. ومن المقرر أيضًا أن يكون التقرير متاحًا على موقع يوجوف على الإنترنت يوم الاثنين. وكانت تقارير «عرب نيوز» حول التصويت هي الأحدث في حرب العلاقات العامة التي تشنها وسائل الإعلام المملوكة للدولة أو المملوكة للقطاع الخاص على جانبي الانقسام الخليجي، والتي تعمل في بيئة من حرية الصحافة المقيدة للغاية وغالبًا ما تكون على علاقة وثيقة مع الحكومة أو الأسر الحاكمة.

ونقلت صحيفة «فاينانشيال تايمز» عن الصحفيين السعوديين قولهم أنّهم تعرضوا للضغط من قبل الحكومة لأجل انتقاد قطر. ووصف أحد المحررين السعوديين كان المسؤولون يستخدمون الرسائل الهاتفية المتنقلة لتوجيه الصحفيين حول كيفية تشكيل التغطية وما هي القصص التي يجب التركيز عليها. وقال المحرر: «كانت أوامر وليس اقتراحات».

وقال «فيصل عباس»، رئيس تحرير «عرب نيوز»، الذي ركز حصرًا على قطر في نتائج الاستطلاع، أنّ هناك «مفاجأة في مدى سرعة تأثير الخلاف الدبلوماسي على سمعة قطر، على الأقل في الولايات المتحدة... وكان من المثير للاهتمام أن ترى أنّه على الرغم من المليارات التي أنفقتها قطر على مختلف مبادرات القوة الناعمة، من التعليم إلى الجمعيات الخيرية إلى الرياضة الدولية، وجدت الدراسة أنّ المزيد من الأمريكيين يربطونها بدعم الإرهاب أكثر من أي شيءٍ آخر».

ولم يذكر عباس أي إشارة إلى حقيقة أنّ السعودية والإمارات أيضا قد أنفقتا مبالغ ضخمة على جماعات العلاقات العامة الأمريكية للضغط على المؤسسات في محاولة للحصول على دعمٍ لمواقفها. كما أنّه لم يناقش أي عائدٍ من هذا الاستثمار لديهم.

قطر الأكثر نجاحا

وكانت غالبية الدول العربية والإسلامية قد امتنعت عن الانضمام إلى الحملة التي تقودها الإمارات، بينما حصلت على قليل من الدعم من بعض الدول الأفريقية والآسيوية التي تعتمد على دول الخليج الغنية بالنفط من الناحية المالية أو السياسية أو كليهما معًا.

وقد رفض المجتمع الدولي بالإجماع تقريبًا تأييد شروط التحالف بقيادة الإمارات لحل أزمة الخليج. وقد دعمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا بشكلٍ فعال دعوة قطر لإجراء محادثاتٍ مباشرة بين دول الأزمة، وهو اقتراحٌ رفضه التحالف.

وقال الصحفي «رامي خوري»: «يرجع عدم الدعم لهذه المطالب، على نطاقٍ واسع، إلى أنّ اتهاماتهم مبالغٌ فيها إلى حدٍ كبير، كما اعتُبرت الشكاوى الأساسية نفاقًا، مثل تمويل الحركات الإسلامية، أو العلاقات الودية مع إيران، أو التدخل في شؤون الدول الأخرى. كما اعتمدت الدعاية الإعلامية للترويج للأزمة من قبل دول الحصار على معلوماتٍ تفتقر إلى الحقيقة، ما أدى إلى نتائج عكسية لا تخدم سوى زيادة الضرر بالمصداقية التي تتمتع بها بعض وسائل الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي في الأعوام الأخيرة».

وأضاف: «ويبدو أنّ القطريين في ميزان الرأي العام العالمي كانوا أكثر تركيزًا ودقة، في حين يبدو أنّ الدول التي تقودها الإمارات تعبر عن غضب وخوف حقيقيين مصحوبين بمطالب غير واقعية وغير معقولة، لكن بدون أدلة مقنعة على اتهاماتها».

وطالب التحالف الذي تقوده الإمارات بأن تغلق قطر قناة الجزيرة ووسائل الإعلام الأخرى التابعة لها، وتقليل علاقاتها مع إيران التي تشترك معها في أكبر حقل للغاز في العالم، وطرد القوات التركية من الإمارة، وقطع العلاقات مع الجماعات المسلحة والإسلامية بغض النظر عما إذا كانت الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة تحظرها أم لا. وقد رفضت قطر هذه المطالب واعتبرتها انتهاكًا لسيادتها.

تبادل الاتهامات

وبالنسبة للكثيرين، يشوب النزاع الكثير من تبادل الاتهامات وإلقاء اللوم على الغير في أمورٍ قامت بها غالبية الأطراف. ومن الناحية العملية، يشتبه في أنّ جميع أطراف النزاع كانوا، على الأقل في بعض الأوقات، على صلة بالجماعات المسلحة. وباستثناء السعودية، تحافظ باقي دول النزاع على علاقاتٍ اقتصادية مزدهرة في كثير من الأحيان مع إيران، ولديها العديد من القواعد العسكرية الأجنبية على أراضيها.

وقال الصحفي المحقق «غلين غرينوالد» في مقالٍ يشرح بالتفصيل استثمار الخصوم في الخليج في العلاقات العامة في واشنطن وجماعات الضغط، قبل ٤ أعوام من أزمة الخليج الحالية: «"النقطة هنا ليست في أنّ قطر بريئة تماما... لكنّ هذا الهجوم الإعلامي المنسق عليها، باستخدام مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى وحلفائهم في وسائل الإعلام، يعد سلاحًا يستخدم من قبل الإمارات و(إسرائيل) والسعوديين وغيرهم لدفع أجنداتهم... والتضليل هنا ليس الادعاء بأنّ قطر تمول المتطرفين، لكن تصوير أنّ القطريين يفعلون ذلك أكثر من الحلفاء الأمريكيين الآخرين في المنطقة... والواقع يؤكد أنّ بعض متهمي قطر يفعلون نفس الشيء على الأقل، وفي حالة السعودية، فهي تقوم بأكثر من ذلك بكثير».

*ميد إيست سوكر ٢٠١٧/٨/٨ :

قطر.. الاختيار بين الأشقاء والأعداء

*رسالة دبي: شريف أحمد شفيق

نعم.. ستظل أرضي ملاذا آمنا ومأوى للارهابيين، نعم... ستبقى قناة «الجزيرة» منصة اعلامية لنشر الفكر المتطرف وترويج الأكاذيب، نعم... سأستمر بالتدخل في شئون الدول والاستقواء بالخارج... هذه ليست أقوال وتصريحات دولة قطر المارقة التي تشيح بوجهها عن خليجها العربي وترتمي في أحضان أعداء أشقائها أمثال ايران وتركيا

بل هي أفعالها التي تنكشف يوما بعد يوم أمام البلدان العربية والعالم أجمع، مواصلة بذلك حملتها الكاذبة ضد الدول الداعية لمكافحة الإرهاب (مصر والسعودية والإمارات والبحرين). فمع استمرار الأزمة الخليجية التي دخلت شهرها الثالث دون أي تطور ملموس على مسار الوساطة او التسوية، انتقلت الدوحة بكل كبر وتعنت من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم على جيرانها العرب حاملة في جعبتها رزمة من الشكاوى إلى منظمات دولية وأممية ضد دول المقاطعة في محاولة يائسة لكسب الأزمة في صفها. نعم... ستظل أرضي ملاذا آمنا ومأوي للارهابيين، نعم... ستبقى قناة «الجزيرة» منصة اعلامية لنشر الفكر المتطرف وترويج الأكاذيب، نعم... سأستمر بالتدخل في شئون الدول والاستقواء بالخارج...

وبالرغم من أن الدول الأربع قد أعلنت في أكثر من محفل سواء كان إقليميا أو دوليا أنها مستعدة للحوار شريطة أن تعلن الدوحة عن رغبتها الصادقة والعملية في وقف دعمها وتمويلها للجماعات الإرهابية وعدم نشر خطاب الكراهية والتحريض، والالتزام بعدم التدخل في شئون جيرانها وتنفيذ المطالب الثلاثة عشر، إلا أن قطر قابلت طلبات دول المقاطعة بتحرك دولي غير مسبوق يحمل في طياته الأكاذيب والإفتراءات، بدأ بتقديم ملف إلى منظمة الطيران المدني التابعة للأمم المتحدة (إيكاو) تطلب فيه ادانة إغلاق دول المقاطعة أجوائها أمام طائرتها، كما تقدمت بخطاب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المرسل إلى منظمة «اليونسكو»بشأن مناسك الحج يفيد، كذبا، أن وزارة الحج والعمرة في السعودية امتنعت عن التواصل مع الدوحة لتأمين سلامة الحجاج في محاولة لتسييس وتدويل فريضة الحج، وكذلك شكوى مقدمة إلى منظمة التجارة العالمية ضد السعودية والإمارات والبحرين لمقاطعتهم لها تجاريا.

وأخيرا، وعلى ما يبدو، ليس آخرا، تقدمت بشكوى إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش وإلى مجلس الأمن ضد مصر، التي ترأس المجلس حاليا، متهمة القاهرة، بهتانا وزورا، باستغلال عضويتها لتحقيق أغراض سياسية خاصة. ولم تكتف قطر بهذه الأفعال الخسيسة فقط، بل سارعت منذ أيام قليلة بعقد صفقة عسكرية مع الجانب الإيطالي بقيمة ٥ مليارات يورو لتزويدها بقطع بحرية، وذلك في نفس الوقت التي تواصل فيه قواتها مناورات عسكرية مشتركة مع القوات التركية. كما أن مشاركة الأمير تميم في مراسم تنصيب الرئيس الإيراني لفترة ثانية مؤخرا يعني أن حفل التآمر بين البلدين مازال مستمرا، وهذا تأكيد

جديد آخر على أن الدوحه ماضية في خطواتها الاستفزازية غير المسئولة تجاه جيرانها. إن جميع المؤشرات تدل على أن قطر لن تنفذ مطالب الدول الراعية لمكافحة الإرهاب، وإن السمة الأساسية التي تميزسياستها حاليا هي الإلتفاف والتملص من تلك المطالب. والسؤال الآن ما هي الأسباب التي تمنع قطر من إجراء حوار مفتوح مع الدول الأربع والعودة إلى الصف العربي؟ ولماذا تصر على مواصلة دعمها للإرهاب والإستقواء بالخارج والتغريد خارج السرب؟ يقول ضرار الفلاسي كاتب إماراتي إن تورط الدوحة في دعمها للإرهاب يجعلها تقف في خانة لا تستطيع أن تتراجع عنها خوفاً من أن ينقلب السحر على الساحر، فتنقلب عليها المنظمات الإرهابية التي تأويهم على أراضيها مثل جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية والقاعدة وحزب النصرة وغيرها من المنظمات المتطرفة التي من الممكن أن تنفجر في وجه قطر إذا ما قررت الأخيرة الكف عن دعم هذه الجماعات، وفي الوقت نفسه، لا تستطيع الدوحة أن تقدم على حوار غير مشروط كما تطالب دول المقاطعة بعد ما إنكشف حجم التخريب والجرائم التي إرتكبتها في حق الشعوب العربية وخاصة دول ثورات الربيع العربي التي لن تسقط حقها حال قبولها المطالب الثلاثة عشر. إن هذه المعضلة التي تقع فيها قطر تفسر تعنتها وعدم قبول الحوار مع الدول الأربع ولجوئها الى إيران وتركيا معتقدة أنهما تمثلان ورقة ضغط على دول المقاطعة وطوق نجاه بالنسبة لها.

ويرى بعض المحللين، أن قطر واهمه إذا ما أعتقدت أنها تستطيع أن تلتف على مطالب الدول الراعية لمكافحة الإرهاب، كما أنها واهمه أيضا إذا إعتقدت أن حل هذه الأزمة سينتهي بمرور الوقت كما حدث في مارس ٢٠١٤ عندما سحبت السعودية والامارات والبحرين سفراءهم من الدوحة لمدة ثمانية أشهر قبل عودتهم مرة أخرى. فالأمر الآن يختلف كثيرا بالنسبة لدول المقاطعة بعد ما تبين لهم بالدلائل الصوتية والمصورة أن الدوحة تمول وتدعم الجماعات الإرهابية أمثال داعش والحوثيين والحشد الشعبي وغيرهم، كما إنكشف أمرها بإستخدام مؤسساتها الخيرية لتحويل المليارات من الأموال للمنظمات المتطرفة، وحيل دفع الفدية عن الرهائن المختطفين لدعم هذه المنظمات. ويبدو أن قطر في ورطة لن تخرج منها نتيجة أمرها الذي إنفضح أمام العالم بالإضافة الى تناقضاتها ليس في تصريحاتها فقط بل على أراضيها أيضا. فهي تحتضن أكبر قاعدة أمريكية في الشرق الأوسط (العديد) وعددا ليس بالقليل من القوات التركية وكذلك الحرس الثوري الإيراني بالإضافة الى وجود سفارة لحركة طالبان وجماعات إرهابية كالإخوان المسلمين والقاعدة.

وأخيرا على قطر، إذا أرادت الأمن والإستقرار، أن لا تحلق بجناحيها بعيدا عن محيطها الخليجي وأن لا تدول أزمتها وتعادي أشقاءها في المحافل الدولية والأممية على حساب بلدان أمثال إيران وتركيا، وأن تستغل ثرواتها وإقتصادها لتنفيذ أجنداتهم الخاصة معتبرين أن مواقف الدوحة المارقة فرصة ذهبية للتدخل في المنطقة وضرب استقراره.

*الاهرام اليومية ٢٠١٧/٨/٨ :

مبادرة كويتية جديدة لحل الأزمة الخليجية.. هذه تفاصيلها

‹ ضمانات › كويتية وأمريكية لإطلاق الحوار بين الدول الأربع وقطر

*كتب حمد العازمي

مع تواصل الجهود الكويتية المكثفة لتهيئة الأرضية لحوار مباشر بين الدول الأربع وقطر، كشفت مصادر ديبلوماسية خليجية لـ «الراي»، الثلاثاء، عن «ملامح اختراق» في الأفق، في ظل الأجواء الإيجابية المحيطة بالزيارات الخمس التي قام بها مبعوث سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد إلى السعودية ومصر وعُمان والإمارات والبحرين، في الساعات الثماني والأربعين الماضية.

وأكدت المصادر أن أجواء اللقاءات كانت «إيجابية جداً»، وأن الكويت حريصة على تدوير الزوايا والبناء على المشتركات بهدف إطلاق حوار مباشر بين السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة وقطر من جهة ثانية، مشيرة إلى حرص الكويت على الحفاظ على البيت الخليجي ككيان موحد في مواجهة التحديات التي تعصف بالمنطقة.

وأحاطت المصادر الخليجية «الراي» ببعض ما ورد في الرسالة التي نقلها مبعوث الأمير إلى قادة الدول الخمس التي زارها، وأهمها التشديد على ضرورة تجاوز الأشقاء خلافاتهم للحفاظ على منظومة مجلس التعاون ككيان يحفظ دول المجلس وشعوبها.

وكشفت أنه في إطار الوساطة، أعربت الكويت عن استعدادها لتقديم «ضمانات» مشتركة مع الولايات المتحدة إلى الدول الأربع تكفل «عدم تكرار أي ضرر من الشقيقة قطر»، الأمر الذي لاقى ارتياحاً كبيراً لدى المسؤولين الذين التقاهم الوسيط الكويتي، لاسيما في ظل الثقة المطلقة التي تتمتع بها الكويت من قبل الأطراف كافة.

وإذ أوضحت أن المسؤولين الذين التقاهم الوفد الكويتي أكدوا دعمهم التام لجهود الأمير وأن الوساطة الكويتية هي الوحيدة القابلة للحياة والنجاح، كشفت المصادر لـ «الراي» أن الكويت، الحريصة على تماسك مجلس التعاون، سترسل وفوداً في الفترة المقبلة إلى كل دول المجلس لضمان حضور كل الزعماء القمة الخليجية المقبلة بهدف إنجاحها.

ونقلت عن العاهل البحريني تأييده التام لجهود الأمير، وقوله للوفد الكويتي: «اللي يشوفه الشيخ العود حنا معاه».

وختمت المصادر بالتعبير عن تفاؤل حذر إزاء قرب تحقيق اختراق جدي في الأزمة، عبر إطلاق حوار مباشر بين الأطراف، وهو ما تؤيده أيضاً الولايات المتحدة التي تحركت بدورها دعماً للوساطة الكويتية، عبر إيفاد مبعوثين إلى المنطقة.

وفي هذا السياق، استقبل نائب وزير الخارجية خالد الجارالله، المبعوثين الأمريكيين وهما الجنرال المتقاعد انتوني زيني ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى تيم لندركنغ، وبحث معهما في الجهود التي تبذلها الكويت وواشنطن لحل الأزمة.

وأكد المسؤولان، خلال اللقاء، استمرار دعم بلادهما المساعي الخيّرة التي تقوم بها دولة الكويت ومضاعفة الجهود لإنجاحها.

ومن الكويت، ينتقل المبعوثان الأمريكيان إلى الدوحة لإجراء محادثات مع وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، على أن يكملا جولتهما لاحقاً بزيارتين إلى السعودية والإمارات.

وبالعودة إلى الجولات المكوكية، قام مبعوث سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله، بتسليم رسالة من سمو الأمير إلى أخيه العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة في المنامة، تضمنت آخر المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وحضر اللقاء مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السفير الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد، وعميد السلك الديبلوماسي سفير دولة الكويت لدى البحرين الشيخ عزام المبارك.

وفي وقت سابق، التقى الخالد والوفد المرافق نائب رئيس الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وسلمه رسالة من سمو الأمير إلى رئيس الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان.

وكان مبعوث الأمير استهل جولته، صباحاً، بزيارة إلى مسقط، حيث سلم رسالة خطية من الأمير إلى سلطان عُمان قابوس بن سعيد، خلال لقائه مع أسعد بن طارق بن تيمور آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي والممثل الخاص للسلطان.

وجاءت الزيارات الثلاث أمس في إطار الجولة التي كان الخالد قد بدأها أول من أمس، بزيارتين إلى السعودية ومصر، لتسليم رسالتين من سمو الأمير إلى كل من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

في سياق متصل، أعلنت المنظمة الدولية للطيران المدني «الإيكاو» أن البحرين والإمارات وافقتا على فتح ممرات جوية لطائرات الخطوط القطرية.

وقال الناطق باسم المنظمة انطوني فيلبين، في تصريحات لوكالة الصحافة الفرنسية (ا ف ب)، مساء أمس، ان المنظمة عملت مع «مختلف دول الشرق الاوسط لضمان الدخول العادل للطائرات المسجلة في قطر إلى الأجواء»، مضيفاً انه «تم التأكيد على توافر عدد من الخطوط الجوية الحالية كما تم فتح عدد من الممرات الموقتة أو الطارئة» بما في ذلك عبر أجواء البحرين والامارات.

*صحيفة (الراي) الكويتية ٢٠١٧/٨/٩ :

موقف ثابت

تكشف الكويت والولايات المتحدة جهودهما لحل الأزمة الخليجية بإطلاق حوار مباشر بين الأطراف المعنية، ومنذ بداية الأزمة وفرض الحصار الجائر في ٥ يونيو الماضي، كان موقف قطر واضحا، بأن تحل الأزمة عبر الحوار ورفع الحصار أولا، وأن يشمل ترتيبات تضمن عدم العودة إلى هذا الأسلوب في التعامل مع المواطنين الأبرياء عند حدوث خلاف سياسي.

تجاوبت قطر مع المبادرة الكويتية، فالحوار أقصر الطرق لحل المشاكل وهو ما ينبغي أن تدركه دول الحصار وتلتزم به، كونه يوفر الجهود في خدمة قضايا الأمة، وفي صالح الشعوب.

حظي الموقف القطري المتزن والمستند إلى المواثيق الدولية بتقدير واحترام العالم، لأنه يستند إلى مبدأ احترام السيادة الذي ضحت من أجله الإنسانية جمعاء، وأن يكون الحل كتعهدات متبادلة والتزامات مشتركة ملزمة للجميع.

مما لا شك فيه أن الحصار فعل مخالف للقانون الدولي، وترتبت عليه تداعيات أضرت بالشعوب واللحمة الخليجية، إن الحوار المبني على قواعد وأسس واضحة وصحيحة هو الكفيل بحل الأزمة الخليجية ولكن بعد رفع الحصار، وثبت أن المسار القانوني كان لصالح قطر الذي تجسد بفتح المسارات الجوية والبحرية. فالحصار لا يتناقض مع القانون الدولي فحسب بل يمس قيم وأعراف التعامل، كما إنه يمس السيادة. فتوجيه اتهامات مرسلة مرفوض جملة وتفصيلا، والقرصنة وزرع تصريحات ملفقة جريمة نكراء يتحمل مسؤوليتها من نفذها.

*افتتاحية صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠١٧/٨/٩ :

هذه هي الكيانات المدرجة على قوائم الإرهاب

أعلنت الإمارات والسعودية والبحرين ومصر، إدراج أفراد وكيانات من ليبيا واليمن وقطر والكويت على قوائمها لمكافحة الإرهاب، مؤكدة أن النشاطات الإرهابية لهذه الكيانات والأفراد ذات ارتباط مباشر أو غير مباشر بدولة قطر.وقالت الدول الأربع في بيان مشترك إنها قررت "إضافة ٩ كيانات و٩ أفراد إلى قوائم الإرهاب المحظورة لديها، وذلك في إطار التزامها الثابت والصارم بمحاربة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله وملاحقة المتورطين فيه، ومكافحة الفكر المتطرف وحواضن خطاب الكراهية.

وفيما يأتي معلومات عن أبرز الكيانات المدرجة على قوائم الإرهاب:

مؤسسة البلاغ الخيرية

يترأس هذه المؤسسة ومقرها حضرموت في اليمن، أحمد علي برعود المدرج على القوائم، وكان برعود أيضاً مديراً لمؤسسة الرحمة الخيرية الداعمة للقاعدة في شبه الجزيرة العربية، والتي أدرجت على لائحة العقوبات التابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٦.

وفي عام ٢٠١٤، تولت مؤسسة عيد الخيرية التابعة لقطر رعاية فعالية تابعة لمؤسسة البلاغ الخيرية الإرهابية في محافظة حضرموت، حسبما ورد في تقارير الإعلام المحلي التي غطت الفعالية.

جمعية الإحسان الخيرية

يرأس عبدالله اليزيدي المدرج في القائمة، جمعية الإحسان الخيرية اليمنية، والتي تستضيف فعاليات مع مؤسسة الرحمة الخيرية الداعمة للقاعدة في شبه الجزيرة العربية.

وفي يونيو (حزيران) ٢٠١٧، تعاونت جمعية الإحسان الخيرية مع مؤسسة قطر الخيرية لتنفيذ مشاريع في اليمن، وذلك بناءً على تقارير صادرة عن الجمعية الخيرية اليمنية، وفي يوليو (تموز) ٢٠١٧، حددت جمعية الإحسان الخيرية المؤسسات القطرية: راف ومؤسسة عيد الخيرية وقطر الخيرية كـ "شركاء لها في التنمية" على موقعها الإلكتروني الرسمي.

مؤسسة الرحمة الخيرية

أدرجت مؤسسة الرحمة الخيرية في محافظة حضرموت على لوائح العقوبات الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٦، لعملها كواجهة للقاعدة في شبه الجزيرة العربية.

ومنذ يونيو (حزيران) ٢٠١٧، عملت مؤسسة الرحمة الخيرية كشريك مع جمعية الإحسان الخيرية، لتنفيذ مشاريع في اليمن بدعم من عدد من المؤسسات الخيرية القطرية ومنها مؤسسة راف ومؤسسة عيد الخيرية وقطر الخيرية، وتتخذ المؤسسة العمل الخيري ستاراً لتمويل الإرهاب.

مجلس شورى ثوار بنغازي

ظهر المجلس في يونيو (حزيران) ٢٠١٤، بعد أسابيع قليلة من انطلاق "عملية الكرامة" التي أطلقها الجيش الليبي لتطهير المدينة من الجماعات الإرهابية، حيث ضم تحالفاً لكل من ميليشيا أنصار الشريعة وميليشيا راف الله السحاتي وميليشيا شهداء ١٧ فبراير (شباط) وميليشيا درع ليبيا الأولى.

وجماعة أنصار شريعة بنغازي مدرجة على لائحة العقوبات الصادرة عن الأمم المتحدة والولايات المتحدة.

ويعتبر الإرهابي إسماعيل محمد الصلابي وهو من المدعومين الأساسيين مالياً وعسكرياً من قبل دولة قطر خلال الثورة الليبية وقائد سرايا الدفاع عن بنغازي، أحد القيادين في مجلس شورى ثوار بنغازي، وقائد كتيبة سرايا راف الله السحاتي.

وفي يونيو (حزيران) ٢٠١٧، تم إدراج إسماعيل محمد الصلابي من قبل دول التحالف، ويعتبر أحد أخطر الإرهابيين في ليبيا.

وكان قائد تنظيم أنصار الشريعة محمد علي الزهاوي شخصية قيادية في مجلس شورى ثوار بنغازي حتى وفاته في يناير (كانون الثاني) ٢٠١٥، كما يُعد محمد سعيد الإدريسي من كبار قياديي مجلس شورى ثوار بنغازي الذي أدين في الأردن في عام ٢٠٠٧ لقيامه بتنسيق سلسلة من الهجمات الإرهابية التي باءت بالفشل على مطار عمّان الدولي وأهداف مدنية أخرى.

وعام ٢٠١٥ ولغاية مطلع عام ٢٠١٦، قاتل مجلس شورى ثوار بنغازي جنباً إلى جنب مع فرع داعش في ليبيا، وفقاً للأمم المتحدة وتصريحات من قبل قيادة مجلس شورى ثوار بنغازي.

ويمتلك مجلس شورى ثوار بنغازي ترسانة أسلحة ضخمة وسجون خارج النظام القضائي الرسمي الليبي، كما يملك علاقات بمجموعات متطرفة كالقاعدة وداعش.

ويعتبر مجلس شورى بنغازي، الذي لا يخفي ارتباطه بتنظيم القاعدة والذي أعلن في أكثر من مرة تحالفه مع داعش، أكبر تحالف لأكثر التنظيمات تشدداً وتطرفاً في ليبيا، وقام منذ تأسيسه كتحالف لميليشيات متطرفة، بتنفيذ العديد من العمليات الارهابية الدامية التي استهدفت المدنيين والعسكريين.

مركز السرايا للإعلام

يعتبر مركز السرايا للإعلام الجناح الإعلامي لمجلس شورى ثوار بنغازي، ويستخدم مجلس شورى ثوار بنغازي مركز السرايا للإعلان عن عمليات الجماعات التابعة للمجلس، والترويج لأجندته المتطرفة.

وأوقف تويتر وفيس بوك حسابات مركز السرايا للإعلام، لدعمه تنظيمي القاعدة وداعش صراحة، وكونه منبراً للشخصيات المتطرفة.

وكالة بشرى الإخبارية

تعتبر وكالة بشرى الإخبارية الجهة الإعلامية الرسمية لسرايا الدفاع عن بنغازي في ليبيا، وهي ميليشيا إرهابية مدرجة من قبل الدول الداعية لمكافحة الإرهاب في يونيو (حزيران) ٢٠١٧.

وتشكل الوكالة منبراً للميليشيات الإرهابية، إذ نشرت البيان التأسيسي لسرايا الدفاع عن بنغازي التي أعلنت فيه عن قيادي سرايا الدفاع عن بنغازي إسماعيل محمد الصلابي، المتلقي الرئيسي للدعم المالي والعسكري من قبل حكومة قطر في ليبيا.

وفي يوليو (تموز) ٢٠١٦ استخدمت سرايا الدفاع عن بنغازي وكالة بشرى الإخبارية للإعلان عن مسؤوليتها عن الهجوم على مروحية عسكرية خارج بنغازي، والذي أسفر عن مقتل أفراد من القوات الفرنسية، كما قامت بإصدار تهديدات ضد فرنسا بزعم تدخلها في الشأن الليبي.

وفي مارس (آذار) ٢٠١٧، قامت قناة الجزيرة بتغطية المؤتمر الصحافي لسرايا الدفاع عن بنغازي إلى جانب وكالة بشرى الإخبارية.

كتيبة راف الله السحاتي

تعتبر كتيبة راف الله السحاتي ميليشيا إرهابية وهي عضو بمجلس شورى ثوار بنغازي، وقائد الكتيبة السابق إسماعيل محمد الصلابي، قيادي في سرايا الدفاع عن بنغازي والمُتلقي الرئيس للدعم القطري في ليبيا والدرج على قوائم الإرهاب.

وتأسست الكتيبة عام ٢٠١١ في سياق الحرب الليبية، وكانت تابعة لـ"كتيبة شهداء ١٧ فبراير" قبل أن تستقل تنظيمياً وتصبح ميليشيا متطرفة مستقلة بذاتها.

وكان زعيم فرع القاعدة المسمى تنظيم أنصار الشريعة في بنغازي محمد علي الزهاوي قائداً للكتيبة.

قناة نبأ

تعتبر قناة نبأ منصة إعلامية ليبية يسيطر عليها عبد الحكيم بلحاج، القائد السابق للمجموعة الإسلامية لمقاتلي ليبيا التابعة للقاعدة، والذي تم إدراجه على لائحة العقوبات الصادرة من قبل الدول الداعية لمكافحة الإرهاب.

وقاد بلحاج خلال الثورة الليبية في ٢٠١١ كتيبة ثوار طرابلس، وهي ميليشيا مسلحة مدربة من قبل القوات الخاصة القطرية في غرب ليبيا.

ويستخدم بلحاج ومعاونيه قناة نبأ لترويج ايدلوجية وأجندة الإرهاب في ليبيا، وتقوم قناة نبأ بنشر بيانات تدعم من خلالها الميليشيات الإرهابية ومن ضمنها سرايا الدفاع عن بنغازي ومجلس شورى ثوار بنغازي.

كما تقوم قناة نبأ بتأييد هجمات وأنشطة تقوم بها الميليشيات الإرهابية في ليبيا، كما قامت أيضاً ببث تقارير عمليات مسلحة من إنتاج مركز السرايا للإعلام، والذي يعتبر الجناح الإعلامي لمجلس شورى ثوار بنغازي.

وعمل أحد مؤسسي قناة نبأ سابقا كمنتج في قناة الجزيرة في دولة قطر، كما تلقى مراسلي قناة نبأ تدريبهم من مركز قناة الجزيرة للتدريب والتطوير الإعلامي في الدوحة.

مؤسسة التناصح للدعوة والثقافة والإعلام

استخدم القائد الديني لسرايا الدفاع عن بنغازي، صديق عبد الرحمن الغرياني، مؤسسة التناصح للدعوة والثقافة والإعلام في ليبيا لتأييد الهجمات وبث رسائل للميليشيات الإرهابية في ليبيا وفقاً لبيانات منشورة من قبل مؤسسة التناصح.

وفي عام ٢٠١٤ حظرت الحكومة البريطانية صديق عبدالرحمن، لاستخدامه مؤسسة التناصح للدعوة والثقافة والإعلام في دعم جماعات فجر ليبيا للاستيلاء على طرابلس وفقاً للتقارير الإعلامية.

وأدرج صديق الغرياني على لائحة العقوبات الصادرة من الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، ويدير الغرياني ابن صادق الغرياني مؤسسة تناصح.

واستضاف القائد السابق للجماعة الليبية الإسلامية المُقاتلة سامي مصطفى خليفة الساعدي برامج تتعلق بمؤسسة التناصح، كما أن المسؤول الرسمي لمؤسسة التناصح هو عبدالباسط غويلة، الذي كان مساعداً لسلمان عبيدي مرتكب جريمة الهجوم الإرهابي في ميدان مدينة مانشستر في مايو (أيار) ٢٠١٧.

*موقع ٢٤- ٢٠١٧/٨/٩ :

كيف سيكون رد الكويت؟ وهل ستستمر في الوساطة؟

*عبدالباري عطوان

علّمتنا تجارب المنطقة العربية، وما أكثرها، أنه عندما يتحرّك الوسطاء بحثًا عن حُلول لأزمةٍ ما، فإن هذا يعني أن هذه الأزمة في طريقها إلى المزيد من التدهور، ولا بُد من عملٍ سريعٍ لنزع فتيل الانفجار، وتهدئة الأوضاع، حتى يَهدأ الغُبار، وتتراجع حدّة الغضب.

لا نَعرف ما إذا كانت هذه "القاعدة" تنطبق على جُهود الوساطة الكويتية التي تجدّدت في اليومين الماضيين في الأزمة الخليجية، وتمثّلت في الجولة التي يقوم بها الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي، وتَشمل عواصم أطراف الأزمة الخمسة، إلى جانب سلطنة عمان، بعد مَرحلة من الصّمت دامت لأكثر من ثلاثة أسابيع.

مصادر كويتية رفيعة أكّدت أن الشيخ صباح الأحمد، أمير دولة الكويت، استطاع الحيلولة دون حُدوث مُواجهة عسكريّة بين دولة قطر وخُصومها الأربعة، عندما طار في جولة مكوكية بين الرياض وأبو ظبي والدوحة، في الساعات الأولى من الأزمة، وقالت المصادر نفسها في لقاءٍ خاص في لندن، وصل مَضمونه إلى "رأي اليوم"، أن الشيخ صباح تحرّك بسرعة، وهو مريض جدًا لإدراكه خُطورة المَوقف، ونَجح في امتصاص الغضب، وإن كان لم ينجح في إيجاد حُلول سريعة للأزمة بسبب تمسّك طرفيها بآرائهم وشُروطهم.

***

اللافت أن جولة الوفد الكويتي برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية، وعضوية الشيخ محمد عبد الله المبارك الصباح، تتزامن أيضًا مع زيارة وفد أمريكي أرسله ريكس تيلرسون، وزير الخارجية، إلى المنطقة برئاسة الجنرال انطوني زيني، نائب وزير الخارجية ليندر كينغ، بهدف دعم الوساطة الكويتية، ومُحاولة إيجاد حُلولٍ للأزمة.

لا يَلوح في الأفق، في الوقت الرّاهن على الأقل، أي مؤشر على وجود توتّر اكبر، أو "تسخين" عسكري، للأزمة الخليجية يَستدعي التوسّط للتهدئة، اللهم إلا إذا كانت هناك قرارات جرى اتخاذها في اجتماع وزراء خارجية التحالف الرباعي المُضاد لقطر في المنامة وجاءت على درجةٍ كبيرةٍ من الخُطورة، ستنتقل في الأيام المُقبلة إلى مرحلة التنفيذ، واستشعرت الكويت والولايات المتحدة بقرونها الاستخبارية هذا الخطر، وتحرّكت لاحتوائه، أم أن هناك تغيّرًا في المَوقف الكُويتي، وحَماسة للوساطة بسبب تطوّرات خطيرة طرأت مُؤخّرًا.

دولة الكويت تتعرّض لضُغوطٍ كبيرةٍ من قبل الطرف السعودي، تصل إلى درجة اتهامها بالانحياز إلى دولة قطر، ونُكرانها لجميل المملكة العربية السعودية التي أنفقت عشرات المليارات، وعَرضت أمنها واستقرارها للخطر، عندما استقدمت نصف مليون جندي أمريكي لإخراج القوّات العراقية من الكويت في صيف عام

١٩٩٠، ومقالة الزّميل عبد الرحمن الراشد التي نشرها في صحيفة "الشرق الأوسط"، المُقرّبة جدًا من القيادة السعودية، تضمّنت هذه المعاني، وجرى تفسيرها على أنها "رسالة غضب" سُعودية مُوجّهة إلى الأسرة الحاكمة في الكويت، صادرة من جِهات في قمّة السلطة في المملكة، وهذا ما يُفسّر الأنباء التي تردّدت عن مَنعها، أي السلطات الكويتية، دخول صحيفة "الشرق الأوسط" من التوزيع في الأراضي الكويتية.

الزميل الراشد حاول تذكير القيادة الكويتية بأن قطر "كانت الدولة الخليجية الوحيدة التي حاولت عَرقلة تحرير الكويت بمَنعها صُدور قرار عن مجلس التعاون يتبنّى الحرب العسكرية لتحرير الكويت في اجتماع قمّة ديسمبر عام ١٩٩٠، حيث أصرّ ولي العهد في حينها الشيخ حمد بن خليفة على أنه لا تحرير للكويت إلا بعد إجبار البحرين على التنازل عن الجزر المُتنازع عليها مع قطر، مما أغضب الدول الخمس، وأجبروه على التراجع أو مُغادرة الدوحة".

لا نعتقد أن الزميل الراشد يُمكن أن يَنشر مقالة بهذه القوّة، ويَنتقد فيها موقف دولة خليجية تقوم بجهود وساطة في الأزمة، ويتّهم إعلامها بالترويج للدعاية القطرية، وتشبيه أزمة قطر باحتلال الكويت، دون أخذ ضوء أخضر من جِهات عُليا في السلطة السعودية، فأبواب الاجتهاد الإعلامي ليست مَفتوحةً على مِصراعيها أمام الكُتّاب في المملكة.

عندما يقول الزميل الراشد "أن على الأخوة في الكويت أن يتذكّروا أن هذه الدول الأربع (السعودية، مصر، الإمارات، البحرين) هي التي هبّت لنجدة بلدهم عندما أسقط صدام نظامها، ومن الوفاء أن تقف الكويت إلى جانبها، أو على الأقل ألا تترك ساحتها للاستخدام القطري سياسيًا وإعلاميًا واقتصاديًا" فإن هذا يعني أن العلاقات بين الكويت والمملكة العربية السعودية "مُتأزّمة"، أو في طريقها للتأزّم، وأن السعودية لا تُريدها، أي الكويت، أن تكون وسيطًا، وإنّما عُضوًا خامسًا في التحالف المُعادي لدولة قطر، وعليها الاختيار.

في ظِل هذه الأجواء المُتوتّرة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، لا نعتقد أن أي استئناف للوساطة الكويتية يُمكن أن يكون أفضل حظًا من المُحاولات السابقة، بل لا نستغرب أن تكون الرسائل التي يَحملها الوفد الكويتي من الشيخ صباح الأحمد إلى زُعماء الدّول العربية والخليجية التي سيَزور عواصمها، تَحمل اعتذارًا عن المُضي في الوساطة في ظِل الظّروف الحالية، وأبرز ملامحها العلاقة الكويتية السعودية "الباردة"، ولا نقول أكثر من ذلك، وتمسّك كل طرف من أطراف الأزمة بمُوافقة ورفض تقديم أي تنازلات للطرف الآخر.

الوسيط الكويتي، بات بحاجةٍ إلى وسيط لترطيب علاقاته مع أبرز أطراف الأزمة، أي المملكة العربية السعودية، وهُنا تكمن المُعضلة الكُبرى.. والله أعلم!

*رئيس تحرير صحيفة (راي اليوم) اللندنية ٢٠١٧/٨/٩ :

الإمارات وقطر وأزمة النظام العربي

*محمد حامد العيلة

"خلافنا مع قطر يتجاوز الخلاف الدبلوماسي، وإذا سألت الإمارات والسعودية والأردن ومصر والبحرين، أي شرقَ أوسطٍ يُريدون رؤيته في السنوات العشر المقبلة، فسيكون شرقاً أوسط مختلفاً بشكل أساسي عما تريده قطر".

بهذه الكلمات، وضع سفير الإمارات في واشنطن، يوسف العتيبة، يده على أحد أهم أوجه الخلاف بين دول الحصار وقطر، وهو تضاربُ رؤية كُل منهم بشأن مستقبل الشرق الأوسط وطبيعته، وانعكاس ذلك سلبًا على تنافس الدور والتأثير في ملفات الإقليم الذي آل لاحقاً إلى صدام مباشر بينهم.

شكلت السياسة الخارجية القطرية، منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة الحكم عام ١٩٩٥ حالة جديرة بالدراسة لسلوك دولةٍ صغيرة في منطقةٍ مشتعلة لسياسة الباب المفتوح، وإقامة علاقات مع الفاعل والفاعل المضاد. وشكّل ذلك رافعة للدور القطري في المنطقة، ومدخلًا ليكون هذا الدور فاعلا في القضايا الشائكة، لتمكنها من أن تكون جسرًا خلفيًا فوق المناطق الحمراء التي لا يمكن لأطراف الخلاف الوصول إليها لأسباب قانونية أو مبدئية.

ونسجت شبكةً ممتدة من الحلفاء في المنطقة العربية، جُلّهم من الفواعل ما دون الدولة، وفي طليعتهم حركات الإسلام السياسي، فقدمت لبعضهم دعمًا سياسيًا وماديًا، بجانب الدعم المعنوي الذي عمّ الجميع. ثم راكمت قطر، بسياستها الناعمة، مكانةً دبلوماسية في الإقليم، هيّأتها لتصير قوة إقليمية صاعدة، قادرة على الانغماس في قلب تفاعل "سياسة الشارع"، وأن تكون القوة الإقليمية الأقدر على مراكمة مكاسب التغييرات المستقبلية في بُنية النظام العربي، وراهنت في استثمارها بهذه الشبكة التي كانت أقرب إلى نبض الشعوب على قدرتها على ملء أي فراغ سياسي محتمل في بلدانهم.

مرّت السنوات، لتشهد المنطقةُ العربية حركة تغيير ثورية غير مسبوقة نتيجة مسبّباتٍ سياسية، اقتصادية، اجتماعية وغيرها، تراكمت عبر عقودِ الاستبداد السياسي، وشكّلت محطةً مهمة في المشروع القطري، حيث رأت فيه الدوحة فرصةً لتحقيق مكاسبَ ستراتيجيةٍ، وحفّزها تسارُعُ عجلة الثورات وقوة تأثيرها، والتي نتج عنها إسقاطُ رؤساء أربعة نُظم سلطوية عربية متأصلة في الجسم السياسي للنظام العربي السلطوي!

كما وهزّت هذه الثورات عروش رؤساء آخرين، شعروا بأنهم ليسوا بمنأى عن موجات التغيير الشعبية، فدفعتهم الثورات إلى تطبيق اصلاحات سياسية ودستورية، أتاحت هامشًا أوسع للقوى المتحالفة والصديقة لقطر للعب دورٍ أكبرَ في السياسة المحلية لبلدانهم، وعزّزت هذه النجاحاتُ المتقدمة لقطر من نفوذها وقرّبتها أكثر من إنجاز مشروعها، وجعلت من الدوحة أحد مراكز ثقل القرار العربي، متجاوزةً بذلك قيودها الجغرافية والديمغرافية في لعب أدوار سياسية غير مقيّدة في حدود مجالها الحيوي فقط.

ثم فرضت التحولاتُ الإقليمية التي شهدتها المنطقة العربية على الإمارات أن تُجري تقييمًا ستراتيجيًا لتلك التحولات، وانعكاسات تنامي حركات الإسلام السياسي على المشروع الإماراتي الذي اتضحت معالمه، بعد أن غيّبَ المرضُ خليفة بن زايد عن الحكم، فخطّطت أبوظبي لإعادة إنتاج تكتلٍ سياسي وأمني واقتصادي عربي جديد من داخل النُظم السلطوية، واتخذت خطواتٍ لمعالجة التراجع الإماراتي عبر كبح النفوذ القطري المتصاعد، في ظل تسيُّد حركات الإسلام السياسي المشهد في المنطقة العربية.

لم يقتصر الأمر على ذلك" بل قامت بخطوات تصعيدية غير مسبوقة، وبشكل متزامن، تمحورت حول حصر دولة قطر وعزلها عن محيطها الخليجي، وتحجيم نفوذها في المنطقة إلى ما قبل عام ٢٠١١، ومحاربة أطرافها في الأقطار العربية. وتظلُّ كامنةً لاقتناص الفرصة المناسبة للانقضاض عليها، وذلك بعد استمالة القوى العربية المؤثرة إلى صفها، وفي مقدمة هذه القوى السعودية، منتهزةً الفرصة للولوج إلى لحظةَ بروز ملامحَ لخلافٍ داخل العائلة الحاكمة في السعودية! فتسللت إلى مراكز صنع القرار، واستقطبت كبار الشخصيات للتأثير في القرارات العليا للمملكة، ما أدى إلى توافق مصلحي في إدارة ملفات الإقليم، ولا سيما المصري واليمني والسوري، بالإضافة إلى استثمار ولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، في شخص محمد بن سلمان، التواق للحكم بتسويقه إلى قيادة واشنطن، مقدّما له الدعم والتوجيه.

وارتكز المشروع الإماراتي، والذي أصبح لاحقًا مشروعا إماراتيا– سعوديا، على إعادة بناء نظامٍ عربيٍ جديد، بعقيدة رئيسية، قائمة على محاربة الإرهاب، فاتخذت الدولتان، والدولُ المنضمة لها سلوكًا سياسيًا يضيّق الخناق على شبكة حلفاء قطر، ويقوّض نفوذهم" واستحداث لباسٍ جديد لتعريف مصطلح الإرهاب، يتّسع لجر حركات الإسلام السياسي فيه، وحشْره في تلك العباءة، بصبغةٍ دوليةٍ، وبقرارات وتشريعات وسلوك سياسي وبتمهيدٍ إعلاميٍ مركّز! ما شكّل ضربةً لجوهر المشروع القطري. وتجاوز التضييق على حلفاء قطر في الإقليم، وملاحقتهم إلى خارج حدود الشرق الأوسط، ومن ذلك محاولة تصنيف جماعة الإخوان المسلمين إرهابية في بريطانيا، وقد باءت جهود الابتزاز الإماراتي لتبني وجهة نظر بريطانية معادية لـ "الإخوان" بالفشل.

من بابٍ آخر، لعلّ اقتلاع موجةِ الثورات المضادة للإخوان المسلمين من الحكم في مصر شكّل حدثًا فارقًا، وأثّر على موازين القوى في المنطقة، فمنذ حدوث انقلاب ٣ يوليو (العام ٢٠١٣) ومجملُ الأحداث السياسية تصب في غير صالح المشروع القطري، مع تزايدٍ مستمر في الثقل الإقليمي للإمارات، على حساب رصيد ما راكمته قطر، وعزّز ذلك جنوحُ السعودية عن مواقف كانت قريبة للموقف القطري، وتقاربها مع الموقف المصري، كالموقف من الأزمة السورية، وما تلا ذلك من علاقاتٍ إماراتية سعودية من نوع خاص مع مصر، وانتقال مصر إلى صف المعسكر الإماراتي.

لم ينته الأمر عند ذلك، ولم تتوقف فصول صدام المشاريع القطرية والإماراتية في الشرق الأوسط" بل انتقلت إلى ساحة الولايات المتحدة، لتمتع واشنطن بنفوذ في الخليج العربي لا ينافسها فيه أيُّ لاعب دُولي، مع علم دول الخليج أن الولايات المتحدة تتخذ قراراتها وفقًا لأولوياتها ومصالحها، وأن المصالح الخليجية– الأمريكية المشتركة متغيرة، وإدراكها أيضًا أن واشنطن تغضُّ الطرف عن هامش الخلافات البينية بين الدول الخليجية بمحدّد الحفاظ على الاستقرار، وتحييد الحلول العسكرية.

لهذا، شكلت واشنطن ساحةَ خلاف رئيسية، وسعت الأطراف إلى التأثير على الرأي العام الأمريكي، والنُخبة الحاكمة في واشنطن، لإصدار قراراتٍ تصب في مصلحة كُل طرف.

كانت الإمارات المستعدّة الأولى، قبل غيرها، للمناورة في معركة واشنطن، فبدأت ضخّ الأموال لشراء الذمم بشكلٍ أساسي، وعلى المؤسسات الأمريكية بدرجة أقل، فتمكّنت من استمالة عشرات من النخب الأمريكية من كبار موظفي الإدارة الأمريكية ونواب الكونغرس، والكُتاب والإعلاميين، والباحثين الكبار، لتلحق بها قطر متأخرة، فوثّقت علاقتها بالمؤسسات الرسمية، كالخارجية والدفاع، واستثمرت في كبرى مراكز الأبحاث الأمريكية والباحثين فيها، أما السعودية فكانت آخر الملتحقين وأسرعهم وصولًا باستغلال "لحظة ترامب"، وإغرائه شخصيًا بالمال.

بعد انتكاسة الربيع العربي، استمرت قطر في ستراتيجيتها وسياستها في المنطقة، مع تغييرات طفيفة في أدواتها، فأبرمت اتفاقيات احتمائية، مثل الاتفاق الأمني والعسكري مع تركيا، فيما لم تتخلّ عن قوى الإسلام السياسي، لغياب القوى البديلة الأخرى، ولاحتفاظ هذه القوى، على الرغم من تهاوي نفوذها، بتأثير إقليمي وتشابك مع بعض دوائر الحكم في المنطقة. لهذا، وظفت الإمارات والسعودية "لحظة ترامب" للانقضاض مجددًا على قطر، بعد فشل أزمة العام ٢٠١٤ في إعادة الدوحة إلى المقعد الخلفي في الملفات الإقليمية.

ووجدت قطر نفسها بعد قرار الحصار المفاجئ في مهب عاصفةٍ إقليمية عاتية، واجهتها باتزان وحكمة" رغم تسارع الأحداث، لارتباط تلك الأحداث بالبيئة الداخلية الأمريكية بوجود دعاوٍ لعزل ترامب عن الحكم" ما يعني انهيار الجهود السعودية–الإماراتية في تثبيت وقائع، وفرض ميزان قوى جديد في الشرق الأوسط.

فجاء قرار الحصار المفاجئ ليكشف فقدان رصانة ممارسة السياسة الخارجية لتلك الدول وصوابها، وبالذات السعودية التي قامرت سابقًا في أرصدة تأثيرها في بغداد وبيروت وصنعاء ومقديشيو، وتجاوزتها إلى باكستان وأفغانستان. وانعكس هذا الضعف على البيئة الداخلية لحكامها، فأضعفها وعمّق من الانقسامات بداخلها، لم يكن أوّلَها إطاحة الأمير أحمد بن عبد العزيز في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢ لصالح محمد بن نايف، ولم تنتهِ بإطاحة الأخير لحساب الشاب محمد بن سلمان في يوليو/ تموز ٢٠١٧. من هنا وهناك.. قريباً أو بعيدًا.. كان المواطن العربي يستقبل صباحه بتلك الأحداث وتفاصيلها على مواقعَ التواصل الاجتماعي وشرائط الأخبار.

ويبقى السؤال مفتوحًا: ماذا ينتظر المواطن العربي من سيناريوهات لما بعد الحصار، وإعادة بناء النظام العربي؟

*العربي الجديد ٢٠١٧/٨/٩ :

قطر تدعم الإرهاب وكذلك السعودية

لا تزال المواجهة بين قطر والسعودية بشأن اتهام الرياض للدوحة بدعم التطرف والإرهاب، محيرة، والسبب ليس لأن قطر بريئة، حيث إنها بالفعل تدعم وتستضيف العديد من الجماعات المتطرفة، ولكن لأن السعوديين يعترضون على تمويل التطرف، الذي يمولونه هم أيضًا.

يجب اتهام قطر بدعمها للإرهاب والتطرف، ولكن ليس من قبل الدول التي تنفق الكثير لتمويله، وللتوضيح لم تمول السعودية بشكل مباشر المنظمات الإرهابية، ومع ذلك فإن ما حدث في السنوات الأخيرة كان نتيجة الفكر الوهابي الذي نشرته المملكة.

تخلق هذه المعتقدات نظرة عالمية غير متسامحة ومعادية للغرب، وتروج لأفكار عنيفة، وحين تدخلت بعض الحكومات الغربية لمحاولة نشر وتعزيز التسامح، كان هناك اعتراض كبير من الدول التابعة للفكر الوهابي المحرض على التعصب والكراهية.

ومن خلال تقديم المنح الدراسية والمكافآت السخية، سافر عدد من الشخصيات الدينية الإسلامية من الدول الغربية إلى السعودية للتدرب على الأيدولوجية الوهابية في مؤسسات، مثل الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

من بين خريجي هذه الجامعة أبو أسامة الذهبي، والذي يخطب في المساجد البريطانية، حيث دعا إلى تعزيز الحرب المقدسة وقتل مثلي الجنس والمرتدين، وبالمثل دعا الشيخ عبد الله الفيصل، الذي درس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في الرياض إلى إبادة غير المسلمين.

زار علماء الدين السعوديون الدول الغربية لتقديم نفس الرسالة، ومن بينهم الشيخ محمد العريفي، والذي قال إن الجهاد جزء من حياة المسلمين، وبدونه لا توجد حياة، ولدى العريفي علاقات مع مجندي داعش في بريطانيا.

نشر الثقافة الوهابية المتطرفة في بريطانيا وأوروبا أحد أهم أهداف الوهابيين، لينشروا أسوأ الكتب المتوفرة الآن في المساجد البريطانية، وما يثير الاستياء بشكل كبير هو وجود نحو ٥ آلاف طفل بريطاني كانوا يدرسون المناهج الدراسية في السعودية، وفقًا لتقرير هيئة الإذاعة البريطانية في عام ٢٠١٠.

المناهج التي درسها الأطفال تدعو للتطرف بدرجة كبيرة، حتى إن داعش اعتمدتها كتبًا مدرسية في مدارسها، في عام ٢٠١٤.

تضيع أصوات الإسلام المعتدلة وسط الدعم المالي السعودي للوهابية، فهذه الأصوات المعتدلة لا تحظى بنفس الدعم الذي تتلقاه الوهابية السلفية.

يصر السعوديون على رفض دعمهم للتطرف، ولكن هذا الرفض يصعب أخذه على محمل الجد، وفي ديسمبر الماضي أفاد تقرير تم تسريبه من وكالة الاستخبارات الألمانية أن المؤسسات الخيرية التابعة لحكومات مثل السعودية وقطر والكويت تمول جماعات سلفية متطرفة وكذلك أنشطة في ألمانيا منذ سنوات.

كشفت التقارير عن اتباع هذه البلدان ستراتيجية طويلة الأمد لممارسة النفوذ، حيث إن الجمعية العالمية للشباب الإسلامي لها صلات بالأسرة المالكة السعودية، وهي واحدة من أبرز المؤسسات المتهمة بتمويل التطرف.

لدى الجهود السعودية تأثير على المجتمعات الأوروبية، وفي السنوات الأخيرة ظهرت دلائل على أن المجتمعات المسلمة في القارة الآسيوية قد بدأت تبني الممارسات الأكثر صرامة في الإسلام. كلما انتشرت الوهابية السعودية في أوروبا، ازدادت العزلة والإقصاء، ولعل البلد الأوروبي الذي أخذ هذه المسألة على محمل الجد هو النمسا، ففي عام ٢٠١٥ سنت فيينا تشريعات تمنع التمويل الأجنبي للمساجد والأئمة.

تمول قطر أيضًا التطرف في الغرب، ولكن حين يركز العالم على الدور القطري عليه ألا ينسى دور السعوديين في نشر الكراهية والمعتقدات المتطرفة، وبالنظر إلى التهديد المستمر للإرهاب الإسلامي، على الحكومات الغربية التحقيق مع حلفائهم السعوديين بشأن دعمهم هذه الأيديولوجية.

*صحيفة (نيويورك تايمز) ٢٠١٧/٨/١٢ :

أزمة قطر وتحولات المجتمع الخليجي

*د. مشاري بن عبدالله النعيم

شخصيًا تألمت كثيرًا لقرارات قطر المتعنته، وحديثها الغريب عن «السيادة» الواهمة، لأنه يفترض أن تكون السيادة مشتركة ومتشابكة مع الأشقاء والحلفاء في دول الخليج، أو على الأقل هذا ما كنت أتمناه..

دعوني أقول: إن الأحلام ليست هي الأحلام، والناس لم يعد هم الناس الذين نعرفهم، قد يسأل البعض "وما الذي تغير"، وقد لا يكون هناك إجابة محددة لمثل هذا السؤال، لكن الأكيد أن أغلب أبناء الخليج العربي يشعر بغصة للمآل الذي آلت إليه أحلام "خليجنا واحد وشعبنا واحد". المجتمع الخليجي يتجه للتفكك ليس بسبب أزمة قطر لوحدها، وإن كانت هذه الأزمة بينت عورات البنية الاجتماعية في الخليج، ولكن من الواضح أن التفكك بدأ منذ وقت مبكر، وبالتحديد منذ أن فشل مجلس التعاون في إيجاد صلات ووشائج اقتصادية وثقافية بين ابناء المنطقة تمنع أي تشرذم مستقبلي.

أتذكر هنا البرامج التلفزيونية التي أنتجتها مؤسسة الانتاج البرامجي المشترك لدول الخليج، مثل افتح يا سمسم وسلامتك وغيرها، للأسف لم تستمر ولم يتم إنتاج برامج تدعم فكرة "الوحدة الاجتماعية" لأن الإرادة السياسية لم تكن راغبة في هذه الوحدة بشكل جاد، وأنا هنا أذكر الجانب الإعلامي التوعوي ولا أقصد إهمال العوامل الأخرى لكن المجال لا يتسع الإتيان بها جميعاً. أزمة قطر جعلتني أراجع الكثير من الأحداث والفرص التي فوتها مجلس التعاون خلال العقود الأخيرة من أجل بناء وعي مجتمعي يدافع عن وحدة المنطقة وعن مستقبلها، لأن "استخفاف" قطر بمجلس التعاون وعدم اكتراثها بوجودها ضمن هذه المنظومة يدل دلالة قاطعة على غياب وعي مجتمعي وسياسي لا يخص قطر لوحدها، ولكنه يخص كل مجتمعات المنطقة التي يبدو أنها صارت لا ترى في الوحدة الخليجية أي قيمة حقيقية.

شخصيًا تألمت كثيرًا لقرارات قطر المتعنته، وحديثها الغريب عن "السيادة" الواهمة، لأنه يفترض أن تكون السيادة مشتركة ومتشابكة مع الأشقاء والحلفاء في دول الخليج، أو على الأقل هذا ما كنت أتمناه، لأنه يبدو أن افتراضي في غير محله والدليل على ذلك أن قطر غير عابئة بكونها جزءاً من منظومة وليست دولة منفردة تعمل ما يحلو لها دون الالتفات لمصالح أشقائها وحلفائها. بالطبع لا نريد لقطر أن تبتعد كثيراً لكنها يبدو مصرة على الابتعاد والشعب القطري نفسه للأسف في مأزق حقيقي، فإما أنه مؤيد للابتعاد والانفصال عن الجسد الخليجي، وهذا في حد ذاته يشكل أزمة ثقافية عميقة يجب طرحها بشفافية، وإما أنه غير واعٍ بخطورة المغامرة السياسية لقادة بلاده وما سيترتب على ذلك من تحولات كبيرة سيعاني منها المجتمع القطري بالدرجة الأولى.

لا أستطيع أن أقول: إننا بدأنا ننسى الأزمة القطرية فهي لا تؤثر علينا كثيراً، رغم أننا نتمنى أن تكون قطر معنا وبيننا وأن يكون الأشقاء القطريون شركاء لنا في أفراحنا وأحزاننا. لن أقول: إن هذه الدولة الصغيرة التي أختارت أن تعمل بمفردها، وأن توظف كل مواردها للتآمر على أشقائها وجيرانها، لن أقول: إنها دولة غير محسوس بها إلا من بوق الجزيرة فقط، وهذا لن يخدمها ولن يصنع منها دولة حقيقية. سيادة قطر وقوتها في انتمائها الإقليمي العميق وامتدادها الثقافي مع قلب الجزيرة العربية، فالدوحة لن تكون فارسية أو تركية لمجرد أنها تفكر في بناء طريق بري يربطها بأعداء جيرانها نكاية بهم. فهذا الطريق مجرد وهم كما هي أوهام السيادة التي يتنطع بها ساسة قطر.

المشكلة الفعلية التي ستترتب على الأزمة القطرية هي اجتماعية/ ثقافية بالدرجة الأولى، وليست سياسية أو اقتصادية، على الأقل بالنسبة لدول المقاطعة الأربع التي لا تملك قطر أي تأثير سياسي أو اقتصادي عليها، وجل ما تستطيع الدوحة هو القيام ببعض المناوشات ومحاولة إثارة البلبلة دون أي تأثير حقيقي. الأكيد أن الثقة في منظومة مجلس التعاون تضعضعت، كما أن مفهوم المجتمع الخليجي الواحد أصبح مشكوكاً فيه بقوة إضافة إلى أن "الثقة" بشكل عام تراجعت، وبالتالي فإن المنطقة مؤهلة لتحولات كبيرة قد ينتج عنها حالة ثقافية جديدة قد تكون ملامحها مرعبة تحث على المزيد من التباعد بين شعوب المنطقة بدلاً من التقارب الذي كنا نأمله.

*صحيفة (الرياض) السعودية ٢٠١٧/٨/١٢ :

قوة قطر في الأزمة

أثبتت الأزمة الخليجية أن قطر قادرة على مواجهة الظروف والتحديات بمختلف المجالات. فقد كشفت الأسابيع القليلة الفائتة عن قوة حقيقية تمتلكها الدوحة مكنتها من مواجهة الحصار بثبات وفاعلية.

تلك القوة الناعمة دفعت القاصي والداني للاعتراف بنجاح قطر في التعامل مع سيناريوهات وتداعيات الأحداث على أكمل وجه.

هذه الشهادة سجلتها صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية بقولها "إن قطر واجهت أعتى موجة تصعيد ضدها، واستطاعت تحويلها من الدفاع إلى الهجوم بفعل الحكمة والصبر والتعامل برقي وذكاء".

فعلى المستوى السياسي، اتخذت الدوحة من الأزمة أداة لتوسيع تحالفاتها الإقليمية والدولية بعيدا عن التقيد السابق بالتحالفات التقليدية، بما يعيد تشكيل تحالفات المنطقة وتوازناتها لأمد طويل، كما أن دبلوماسيتها النشطة استطاعت ربط العالم الخارجي بالأزمة وتأثيراتها على المصالح الاقليمية والدولية. علاوة على تقوية الروابط مع الأطراف الدولية الفاعلة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تمكنت قطر من تقوية أدواتها عبر خلق فضاءات اقتصادية وتجارية جديدة استطاعت من خلالها مواجهة الحصار، ورسم نهج اقتصادي يعتمد على تنمية وبناء القدرات الذاتية، وتوسيع الاستثمارات الداخلية والخارجية، والانفتاح على العالم بدرجة أوسع.

والجانب الأكثر أهمية هو ظهور روح التضامن والتلاحم بين القيادة الرشيدة، والشعب القطري الذي جيش قدراته وإمكاناته لمواجهة تداعيات الحصار. وكان هذا التضامن واضحا أيضا عند المقيمين على أرض قطر لما يجدونه من حسن معاملة، بما دفع وسائل الإعلام العالمية للحديث عن تلك المشاهد التضامنية التي أبهرت العالم.

الإمارات.. وخيانة الأمة

التسريبات التي تخرج علينا كل يوم بجديد من البريد الإلكتروني لسفير الإمارات لدى واشنطن يوسف العتيبة، تفصح عن عمق النزعة التآمرية التي أصبحت سمة من سمات النظام الإماراتي الذي أصبح لا همّ له سوى الإضرار والتحريض ضد الأشقاء والحلفاء، ومحاولة التدخل في شؤون الدول الأخرى وتشويه صورتها والإضرار بمصالح الأمة، وتعمد إمارة أبوظبي اغتيال أحلام الشعوب العربية وإجهاض تطلعاتها، وذلك باستغلال المال والإعلام والنفوذ وجماعات الضغط في العالم الغربي.

ورغم أن توجه الإمارات العدائي تجاه أشقائها وشعوب المنطقة كان معلوماً للجميع، فإن هذه التسريبات كشفت بالأدلة الموثقة حرص أبوظبي على فعل كل ما يمكن فعله ودون اعتبار للوسائل، لزعزعة استقرار المنطقة، حتى ولو كان ذلك من خلال التحالف مع أعداء الأمة، ويمكن النظر فقط كنموذج إلى تآمرها ضد القضية الفلسطينية من خلال السعي لتشويه صورة المقاومة بالتماهي مع العدو الصهيوني.

تحالف أبو ظبي ونظامها مع إسرائيل ودوائرها المشبوهة في واشنطن للتآمر على قطر وتركيا وقضية الأمة المركزية وحتى الكويت، تشكل جريمة خيانة مكتملة الأركان للأمة العربية والإسلامية.

لكن أخطر ما في التسريبات هو محاولة إمارة أبوظبي السيطرة على القرار السعودي، واختراق مؤسساته، وفرض رؤيتها "العلمانية" والتخريبية على الشعب السعودي والأمة الإسلامية.

إن جرائم النظام الإماراتي في المنطقة، من اليمن الى ليبيا وفلسطين ومصر، تخطت كل الحدود، والخطوط الحمراء إلى درجة أن أبو ظبي أصبحت خنجرا في خاصرة الأمة.

الحوار وفق السيادة

جاءت تصريحات سعادة الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني وزير الخارجية، أمس، خلال لقائه مع مبعوثي وزير الخارجية الأمريكي سعادة الجنرال المتقاعد انثوني زيني، وسعادة السيد تيم لندركنغ، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الخليج العربي في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي شدد فيها على دعم قطر التام للوساطة الكويتية الداعية للحوار، جاءت تجديدا وتأكيدا على موقف الدوحة الثابت في الحوار البناء لحل الأزمة الخليجية.

هذا التوجه القطري لا يعني التخلي عن المطالب الأساسية المتمثلة في احترام سيادة قطر، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، أو محاولة فرض شروط مسبقة للحوار من قبل دول الحصار.

إن رؤية قطر الواعية والحكيمة تنسجم مع جهود الوساطة الكويتية منذ بداية الأزمة، حيث ظلت الدوحة متمسكة بدور أمير الكويت في حل هذا الخلاف، وهو ما يترجم موقفها في التمسك بالدبلوماسية الهادفة للحوار المتكافىء، وليس حوار الإذعان كما تريده دول الحصار.

لقد حظي موقف قطر المرحب بجهود الوساطة الاقليمية والدولية بتقدير عالمي واضح، وهو ما عبر عنه حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى في خطابه إلى الشعب مؤخرا، بأن يكون الحل في إطار احترام سيادة كل دولة وإرادتها، فضلا عن عدم فرض إملاءات من طرف على طرف، بل تعهدات والتزامات مشتركة ملزمة للجميع.

لقد بات ملحا حل الخلاف الخليجي عبر الحوار واحترام كل دولة بمجلس التعاون لسيادة باقي الدول، فالظروف الاقليمية والدولية تستوجب العمل الجاد على استقرار الخليج حتى لا يضيع مصيره ومستقبل شعوبه.

*افتتاحيات صحيفة (الشرق) القطرية ١٢/٨/٢٠١٧ :

العتيبة رداً على "نيويورك تايمز": هذه حقيقة عرض الإمارات استضافة طالبان

كشف السفير الإماراتي في وشنطن يوسف العتيبة، أن المقال الذي نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" في الأول من أغسطس (آب) بعنوان "الإمارات نافست قطر على استضافة سفارة طالبان" تضمن نصف الحقيقة عن تحول قطر إلى البلد الثاني لطالبان.

بناء على تشجيع من الولايات المتحدة، أبدت الإمارات استعدادها لاستضافة حضور لطالبان في أبو ظبي، إلا أن الإمارات قدمت أيضاً شروطاً صارمة وأوضح في بيان مقتضب نشرته الصيحفة الأمريكية، أنه بناء على تشجيع من الولايات المتحدة، أبدت الإمارات استعدادها لاستضافة حضور لطالبان في أبو ظبي، إلا أن الإمارات قدمت أيضاً شروطاً صارمة، هي:

أولاً: على طالبان التنصل من القاعدة ومؤسسها أسامة بن لادن.

ثانياً: على طالبان الاعتراف بالدستور الأفغاني.

ثالثاً: على طالبان رفض الإرهاب وإلقاء أسلحتها.

وأضاف العتيبة، أن طالبان رفضت الشروط الثلاثة، فسحبت الإمارات عرضها. وفي المقابل، لم تضع قطر أية شروط، واستقرت طالبان بحماسة في الدوحة التي لا تزال المركز الإعلامي والمالي والإيديولوجي الأكثر نشاطاً للإرهابيين في المنطقة.

*وام ١٢/٨/٢٠١٧ :

لا حل في الأفق لأزمة قطر

*جويس كرم

عاد نهاية الأسبوع وفد أمريكي ترأسه المبعوث أنتوني زيني من الخليج ومصر وسيلحقه وفد آخر يقوده صهر دونالد ترامب، جاريد كوشنر، قبل نهاية الشهر لإنعاش حظوظ التسوية إنما من دون تمخض أفق للحل عملياً في الأزمة القطرية.

فمع دخول الخلاف الشهر الثالث، ما من مؤشرات على نضج مسار الحوار ولا على ردم الهوة الشاسعة بين الدول الأربع والدوحة. لا بل يمكن القول إن حدة الهجوم والتراشق الإعلامي ازدادت في الآونة الأخيرة، وخصوصاً في واشنطن حيث وقعت قطر عقوداً جديدة مع مجموعات ضغط، وزادت التسريبات من صحافيين محسوبين على الدوحة لرسائل السفير الإماراتي يوسف العتيبة الالكترونية بعد أن جرت قرصنة الحساب منذ شهرين ونصف الشهر. ومن الطرف الآخر، اجتاحت الإعلانات التلفزيونية المنددة بسياسات قطر الشاشات الأمريكية ومواقع الأخبار الالكترونية الأبرز في واشنطن.

الجانب الأمريكي يدرك اليوم حجم التعقيدات، وهو غير متفائل بتسوية شاملة قريبة. زيارة زيني ومعه مساعد الخارجية تيموثي ليندركينغ لم يكن الهدف منها الوصول الى حل، بل تحريك عجلة الحوار وحصد حوافز من قطر تتعلق بمراقبة تمويل الإرهاب والوجود الدفاعي في الخليج تمهيداً لإطلاق حوار بين الأطراف. إنما حتى على هذا المستوى المتواضع، لم يحدث الجانب الأمريكي اختراقاً بعد وهو يعول على الطرف الكويتي وزيارة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الى واشنطن خلال ثلاثة أسابيع لإمكانية جمع الأطراف.

تعقيدات الحل تكمن في عمق الخلاف والذي يتخطى نطاق التغطية الإعلامية ومواقع إخبارية محسوبة على هذا الطرف أو ذاك. جذوره أعمق من ذلك وتطاول الاستقرار الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي، ودور مخرب ينسبه البعض الى قطر في دعم جهات دينية وسياسية تهدد هذا الاستقرار. مصادر مطلعة في واشنطن تقول إنه إذا توقف هذا الدعم، من السهل عندها تحريك عجلة المفاوضات وأن الدوحة تعرف بالأسماء والمناطق والمجموعات من البحرين الى المملكة العربية السعودية الى مصر وليبيا من يصله هذا الدعم.

في الوقت ذاته، إحداث تغيير في هذه السياسة لا يمكن أن يتم من دون تحول جذري في ستراتيجية قطر الخارجية والتي اعتمدت طوال عقدين ونصف العقد على نهج بناء جسور وتواصل مع حركات دينية او مسلحة أحياناً خارج الحكومات لشراء نفوذ. هذا التوجه جعل قطر لاعباً مفيداً لبعض الدول الغربية في الوصول لحركة طالبان التي فتحت مكتباً في الدوحة، والى حركة «حماس» وربما قريباً الى جبهة النصرة وأحرار الشام التي تتلقى دعماً قطرياً وفق وزارة الخزانة الأمريكية أنما جاء على حساب الدول التي نشأت فيها هذه الحركات. هذا لا يعني أن هذه الحركات لا يمكن أن توجد وتنجح عسكرياً وسياسياً من دون قطر.

المشكلة اليوم أن ترابطات الأزمات باتت وثيقة ومتصلة وتهدد البيت الخليجي. فخطر «جبهة النصرة» ليس محصوراً بسورية، والاستقرار بات الأولوية الأولى لواشنطن ودوّل في المنطقة بعد مخاض الربيع العربي واقتراب انقضاء مرحلة «داعش». من هنا فإن دعم مجموعات او رجال دين في دول خليجية تتم قراءته كتجاوز لخط أحمر في أمن هذه الدول. ولذلك بات يرتبط الخلاف بإعادة رسم الصورة الإقليمية في شكل يقوي

الحكومات والأنظمة ويضعف الحركات المسلحة وهو أمر يتعارض بجوهره مع عقيدة السياسة الخارجية القطرية التي تعطي أولوية لبناء شبكة نفوذ سياسية واقتصادية تجعلها وسيطاً ومؤثراً أكبر من حجمها الجغرافي.

أوراق الحل لهذه العقد لا تملكها الوساطة الأمريكية والتي يمكنها المساعدة في وضع جهاز رقابة أفضل لمكافحة تمويل التطرّف او تقوية البنية الدفاعية للخليج وليس أكثر. أما التناقضات السياسية بين الأطراف وإعادة رسم الستراتيجية الخارجية لقطر في شكل ينسجم أكثر مع أمن مجلس التعاون هو في يد الدوحة بالتنسيق مع دول الجوار. ومن دون هكذا تحول لا يمكن الحديث عن أي تسوية قريبة للأزمة او عن بنية متعاضدة دفاعية او اقتصادية لمجلس التعاون الخليجي في هذا الظرف.

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٨/١٣ :

السعودية والحج.. مرة أخرى

لا تزال السعودية مستمرة في عرقلة إجراءات الحج للمواطنين والمقيمين من دولة قطر، على الرغم من أنه لم يتبق سوى عشرة أيام أمام حجاج قطر، حيث إن آخر موعد للحجاج عن طريق البر هو تاريخ التاسع والعشرين من ذي القعدة الموافق الحادي والعشرين من أغسطس الجاري، وآخر أجل للحجاج للسفر عبر الجو بتاريخ الرابع من ذي الحجة الموافق السادس والعشرين من أغسطس.

لقد طالبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مؤتمر صحفي عقده رئيس اللجنة الدكتور علي بن صميخ المري أمس السلطات السعودية الإيفاء بالتزاماتها بتسهيل إجراءات الحج للقطريين هذا العام، مذّكرا بأن عدم سفر الحجيج القطريين يعد سابقة خطيرة في تاريخ المملكة العربية السعودية.

لقد دفعت هذه العراقيل والقيود التي تفرضها السعودية، لجنة حقوق الانسان الى مخاطبة المؤسسات الدولية لرفع الغبن عن حجاج قطر، وإزالة العراقيل أمامهم وتسهيل عملية الحج.

وتبدو اليوم مسؤولية دينية وأخلاقية كبرى أمام علماء الأمة وحكمائها للقيام بدورهم في إثناء السعودية عن اجراءاتها الحالية، وضمان سلامة وأمن الحجاج القطريين، وحقهم في إتمام فريضة الحج لهذا العام بيسر ودون أي مُضايقات أو عراقيل.

إن الزج بالخلافات السياسيّة مع دولة قطر وإقحامها في أداء مناسك الحج في السعودية، وعدم الاستجابة للمطالب المشروعة، يعطي قطر كل الحق في الذهاب إلى أبعد الحدود في المحافل الحقوقية الدولية لإلزام السعودية بواجباتها في كفالة حق المسلمين في اداء مناسك الحج.

*افتتاحية صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠١٧/٨/١٣ :

كيف هزَّ «الشيوخ الصغار» الشرق الأوسط؟

حاولت الدراسات الغربية الحديثة عن سياسات الشرق الأوسط التوصل إلى الأسباب الحقيقية وراء شنّ السعودية والإمارات هجومهما الدبلوماسي على جارتهما قطر. وفي حين عزت العديد منها الأمر إلى مساعي تأمين أركان الأنظمة الخليجية القائمة، تُظهر الأحداث الأخيرة ارتباط آليات اتخاذ القرار بهدفٍ آخر: تأمين توارث السلطة. في تقريره التحليلي بصحيفة «واشنطن بوست»، يستعرض راسل لوكاس كيف هزَّ القادة الشباب في المنطقة ركائز السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي.

بن سلمان.. الصعود إلى القمة

بعد وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز في ٢٠١٥، خلفه أخوه الملك سلمان بن عبد العزيز البالغ من العمر ٨١ عامًا، وعند تلك النقطة اضطربت آليات انتقال السلطة السعودية، التي كانت في المعتاد مبهمة تغيب عنها الأحداث الساخنة. ألغى الملك سلمان خطط أخيه لانتقال السلطة، فعزل الأخ الأصغر مقرن بن عبد العزيز من ولاية العهد، ثمَّ تبع ذلك عزل محمد بن نايف، ابن أخي سلمان الأكبر.

في حين صعد نجم محمد بن سلمان، البالغ من العمر ٣١ عامًا، ليتولى منصب وزير الدفاع ومنه إلى ولاية العهد. يُشير لوكاس إلى أن بن سلمان يُعدُّ مهندس التدخل في حرب اليمن الأهلية بقيادة السعودية، وأن حصار قطر على ما يبدو كان بمبادرة منه، وبالطبع الخطط الاقتصادية الكُبرى المعروفة باسم «رؤية السعودية ٢٠٣٠». هذه السياسات الخارجية والداخلية تستهدف خدمة أجندة الأمير الصغير وهز ركائز السياسة السعودية.

ولم يكُن صعود بن سلمان خاليًا من التوترات. تناولت التقارير كواليس الساعات الأخيرة لمحمد بن نايف في ولاية العهد، وكيف أزيح عنها بالاحتجاز والإجبار على التنازل. ومع الشكوك المحيطة بصحة الملك سلمان، ربَّما يعتلي ابنه الثلاثيني عرش المملكة بعد وفاته قريبًا.

داعمٌ آخر لحصار قطر، هو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد الإمارات. يتولَّى محمد البالغ من العمر ٥٦ عامًا أغلب مهام القيادة بتفويضٍ من أخيه الأكبر، خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات وحاكم إمارة أبو ظبي.

ولا يخفى على مراقبي الشرق الأوسط دور محمد بن زايد بالغ الأهمية في تشكيل السياسات الداخلية والخارجية لأبو ظبي، وبالتبعية باقي إمارات الاتحاد، خاصةً بعد تدخل أبو ظبي لإنقاذ دبي ماليًا من أزمة ٢٠٠٨، ما أدَّى إلى التهميش الواضح لحاكمها، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، من قيادة الاتحاد.

بن حمد.. العدو المشترك

تحالف «الشيخان الشابَّان» بن سلمان وبن زايد في وجه عدوهما المشترك، الأمير القطري تميم بن حمد آل ثان، البالغ من العمر ٣٧ عامًا.

النزاع بين السعودية والإمارات وبين قطر تضرب جذوره في توازنات القوى الجيوسياسية الإقليمية. فقد نجحت حكومات الخليج في الخروج بسلام من موجة الاحتجاجات الشعبية التي ضربت المنطقة في ٢٠١١، عن طريق «الاستخدام الحصيف للمقدرات الاقتصادية والتاريخية» على حد قول لوكاس.

لكن اختلفت استجابة الجانبين لأصداء الربيع العربي والنفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة. دعمت قطر الأصوات الجديدة مثل شبكة قنوات الجزيرة التليفزيونية المتمركزة في الدوحة، ولاعبين سياسيين أبرزهم جماعة الإخوان المسلمين في مصر. وفي المقابل، تحركت السعودية والإمارات لتأمين الأنظمة الاستبدادية. وفي ذلك تنافست قطر مع خصومها الخليجيين، في عدة ساحاتٍ منها البحرين ومصر وليبيا وسوريا.

في ٢٠١٣، توصلت قطر مع دول الخليج إلى عددٍ من الاتفاقات في محاولة لتخفيف حدة التوترات. وبعدها بأشهر تنازل الأمير حمد عن السلطة لصالح ابنه تميم، في قرار بدا مرتبطًا بهذه الاتفاقات. إلا أن النفوذ المستمر المحسوس لحمَد والد تميم أسهم في اشتعال الأزمة الحالية.

كيف ستؤثر صراعات الخليج على انتقال السلطة في المنطقة ؟

إلا أن لوكاس يُرجع توقيت اندلاع الأزمة إلى ديناميكية أكثر شخصية، إذ تتهافت قوى المنطقة على ملء الفراغ الذي خلفته سياسة الخندقة في عهد أوباما، ثمَّ تبعته عشوائية الرئيس ترامب في تعاملاته الخارجية. سارعت دول الحصار إليه خدمةً لأهداف داخلية وخارجية. في السعودية، ربَّما كانت معارضة محمد بن نايف لحصار قطر هي القشة التي قسمت ظهر البعير وأطاحت به من مسار انتقال السلطة.

أضِف إلى هذا أن الحصار يحمل رسالة إلى قادة الكويت وسلطنة عُمان، دولتان فضلتا التريث وعدم الانضمام إلى مقاطعة شقيقتهما الخليجية. هما أيضًا على أعتاب انتقالٍ في السلطة، مع بلوغ الأمير الكويتي الشيخ صباح الأحمد العقد التاسع من عمره، وتدهور الحالة الصحية للسلطان العُماني قابوس. في الوقت نفسه، قدَّم الحصار خدمة كُبرى لتميم بن حمد، إذ مكَّنه من الخروج من ظل والده بفضل موجة الدعم والالتفاف الشعبي حوله في مواجهة دول الحصار.

ينتهي لوكاس إلى أن جولات تأمين توارث السلطة بهدف تأمين نفوذ الأسر والعصب الحاكمة أدى سابقًا إلى زعزعة استقرار الشرق الأوسط. اجتاحت موجة من الانقلابات العسكرية قصور الخليج إضافة إلى مصر وليبيا والعراق في خمسينيات وستينيات القرن الماضي. وفي التسعينيات رأى البعض اتباع الحكام الجدد في الأردن والمغرب والبحرين وقطر سياساتٍ شعبوية باعتباره إيذانًا بعهدٍ من الديمقراطية. لكن الأمر لم يكن كذلك.

*صحيفة (واشنطن بوست) ٢٠١٧/٨/١٣ :

قطر مسؤولة عن ضياع جيل في التطرف.. يجب استئصال هذه الجرثومة

رأى الباحث تود وود في صحيفة "واشنطن تايمز" الأمريكية أن كبح جماح قطر يساهم في وضع حد للإرهاب الشيعي في الشرق الأوسط.

وقال إن إيران وحلفاءها يحصلون على مزيد من الأسلحة الفتاكة الروسية، مثل نظام "أس ٣٠٠" وصواريخ مضادة للطائرات، وهو ما يجعل مهمة تدمير منشآت إيران النووية أكثر صعوبة. ولكن إيران ليست وحدها، ذلك أن قطر تؤوي المتطرفين من أنحاء العالم، لا من الشرق الأوسط فحسب، وتمولهم. ومنحت الجزيرة رجال دين متطرفين القدرة على نشر الكراهية والتحريض على العنف في العالمين المسلم والغربي.

نشر التطرف

ولفتت وود إلى أن هذا الأمر لا يمكن أن يستمر. ففي جلسة استماع أمام الكونغرس، شرح ماثيو ليفيت، وهو باحث في "معهد واشنطن" ومسؤول في وزارة الخزانة في ولاية بوش، أخطار الدعم المالي القطري المستمر للإرهابيين الإسلاميين والقتلة، إضافة إلى إيوائهم داخل حدودها. وأشار أيضاً إلى أن "الولايات المتحدة انتقدت أيضاً السياسات الرخوة لقطر لمكافحة تمويل الإرهاب. وفي السنوات الأخيرة استضافت قطر زعماء من حماس والإخوان المسلمين وطالبان، ووفرت أيضاً منصة للزعماء المتطرفين لنشر إيديولوجيتهم من خلال برامج الجزيرة".

ربيع للمتطرفين

وأكد وود أن الاستقرار في الشرق الأوسط واجه تهديدات مستمرة، وجزء كبير منها سببه نشاطات النظام القطري. ورأت أن الدعم القطري للربيع العربي أطلق موجة من القتل والخسائر المادية لا مثيل لها منذ الحربين العالميتين، مما حول الربيع العربي سريعاً إلى ربيع للمتطرفين، مع تمكين الدوحة الإخوان في مصر من تسلم السلطة، ومحاولتها تكرار الأمر في سوريا وليبيا مع نتائج كارثية.

سياسة الوجهين

وأضاف أنه يمكن إلقاء مسؤولية عدم الاستقرار والدمار على عائلة آل ثاني، بما فيها الأب حمد الذي حكم حتى ٢٠١٣ قبل أن يطيح به ابنه تميم الذي استمر في انتهاج سياسة الوجهين القائمة على الصداقة مع الولايات المتحدة ودعم أعدائها إيران والإخوان وحماس وطالبان.

كثير من المال والوقت

وفي رأي الباحث، سيتطلب إصلاح الفوضى التي تسببت بها الإمارة الصغيرة في المنطقة كثيراً من المال والوقت وجيلاً جديداً.

وأبدى خشيته من أن يكون جيل كامل قد ضاع بسبب إيديولوجية التطرف والقتل.ولكن قبل بد عملية التعافي، يبرز أهمية بذل جهد لتنظيف العالم العربي والإسلامي من جرثومة التطرف الإسلامي الذي نشرته قطر. وأوضح أنه يجب إنهاء الدعم القطري للمتطرفين، ووقف البرامج التي تحرض على الكراهية على قناة الجزيرة، ووضع حد لتغاضي قطر عن تمويل الإرهاب.

كبح الإرهاب الإيراني-القطري

ورأى أن الحلف غير المقدس بين موسكو وطهران ودمشق في الشرق الاوسط هو حقيقة مرة. كما إن خسارة القدرة الأمريكية على السيطرة في المنطقة هي حقيقة أكثر مرارة. ومع ذلك، ثمة خطوات يمكن اتخاذها لدفع أمريكا وحلفائها في المنطقة قدماً.

ولمواجهة هذا التحالف الشيعي–الروسي، على واشنطن أن تنشئ جداراً عربياً سنياً –أمريكياً ضد التوسع الإيراني المدعوم من روسيا. وعلينا إعادة ترسيخ علاقاتنا مع حلفائنا في الخليج التي تشوهت خلال حقبة أوباما ومهادنة إيران، وبالتالي المساعدة في كبح الإرهاب الإيراني والقطري.

*صحيفة (واشنطن بوست) ٢٠١٧/٨/١٣ :

الولايات المتحدة والسعودية لا تتشاركان القيم

*كريستيان بيشوف وإيمي هاوثورن

في مقالٍ نُشر في منتدى "فكرة" في ١٣ تموز/يوليو الأخير تحت عنوان " القواسم المشتركة بين الولايات المتحدة والسعودية لا تقتصر على المصالح فقط"، ألقى فهد ناظر تصريحًا جدليًا بأنّ العلاقات الأمريكية–السعودية ليست مبنية على المصالح الأمنية والاقتصادية المعروفة فحسب، بل أيضًا الآن على "قيم جوهرية" مشتركة من التسامح الديني والحقوق المدنية وحقوق المرأة. ويقول ناظر إنّ المملكة قد شهدت "تحولًا مهمًا في الثقافة السياسية" لكي تصبح أكثر انفتاحًا وشموليةً، ويأتي على ذكر الخطط الإصلاحية "الطموحة" لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان. ويضيف ناظر أنّ كل ذلك يخدم الحفاظ على الروابط مع الولايات المتحدة. بيد أنّ حقيقة المملكة – هي نظامٌ ملكي تامّ وأحد أكثر البلدان قمعًا في العالم – لا تشبه الولايات المتحدة بأي شكلٍ من الأشكال، حتى في ظل الضغوطات الراهنة على الولايات المتحدة الأمريكية والديمقراطيات الأخرى.

ويرى ناظر أنّ المؤسسات السعودية اليوم تنشر روايةً من "السلام والتسامح والاعتدال". بيد أنّ التعصّب يقبع في قلب النظام السعودي المبني على التحالف بين مجموعةٍ من رجال الدين المسلمين المحافظين إلى أقصى الحدود من جهة، وعائلة آل سعود المالكة. ويميّز النظام القانوني السعودي كلَ فرد غير مسلم سنّي. وبناءً على وثائق منظمة "هيومن رايتس ووتش" و"منظمة العفو الدولية"، يتّخذ الإجحاف في حق الأقلية الشيعية في البلاد شكل التمييز القانوني والاجتماعي وعمليات الاعتقال وحتى الإعدام تحت غطاء مكافحة الإرهاب ردًا على الانشقاق الديني. وقد دعا رجال الدين السعوديون إلى قتل الشيعة. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٥، انتشر تسجيلٌ صوتي لإمام الحرم المكي الشريف عبد الرحمن السديس يعلن فيه الحرب المفتوحة على الشيعة.

ولا وجود لحرية الدين في السعودية، إذ يلزم القانون كافة المواطنين بأن يكونوا مسلمين. ويحظَّر على الأجانب غير المسلمين ممارسة شعائرهم الدينية علنًا. وبحسب "اللجنة الأمريكية المعنية بالحرية الدينية الدولية"، تستمر الشرطة الدينية في تعنيف واعتقال العمال الأجانب غير المسلمين (ويعيش الملايين منهم في المملكة) بسبب ممارسة شعائر دينية في منازلهم، ولا تغض الحكومة البصر عنهم كما ادعى ناظر. ويمكن لكل من يتجرأ أن ينتقد الإسلام أن يعاقَب بالجَلد والسجن والإعدام. وبحسب عددٍ كبير من التقارير، يقضي المدوّن السعودي رائف بدوي عقوبة السجن لمدة عشر سنوات وبالجَلد ألف جَلدة علنية بسبب "الإساءة للدين الإسلامي عبر القنوات الإلكترونية" نتيجة المقالات التي ينشرها على موقعه الشبكة الليبرالية السعودية الحرة Free Saudi Liberals. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر القانون السعودي أي إعلان عن الإلحاد عملًا إرهابيًا ويعاقب عليه بالسجن لمدة تصل إلى ٢٠ عامًا.

وللإضافة على تصويره للتسامح في المملكة، يناقش ناظر ما يدعوه بـ "الجهود الصادقة" التي تبذلها السلطات السعودية لإصلاح النظام التربوي والخطاب الديني الرسمي. بيد أنّ الكتب الدراسية للتعليم الثانوي في السعودية ما زالت مليئة بلغة التحريض وتروّج للتعصب وتفتري على المسلمين غير السنّة (بما في ذلك منع بناء الصداقات مع "الكفّار") وتغذّي معاداة السامية الخسيسة. وبحسب الشهادات التي أدلى بها عددٌ من الخبراء أمام الكونغرس

الأمريكي هذا الأسبوع، تضمّ الكتب الدراسية "توجيهاتٍ بقتل الناس ردًا على خياراتهم الحياتية غير العنيفة". وبحسب صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، استخدم تنظيم "الدولة الإسلامية" الكتب الدراسية السعودية لتدريس الأطفال في الأراضي الخاضعة لسيطرته. زمن ثم، فان هذا يعتبر مؤشرا على التقارب بين جوانب الخطاب الرسمي للمملكة وبين الفكر الجهادي.

ويبقى واقع المؤسسة الدينية، التي يسيطر عليها رجال دين محافظون إلى أقصى الحدود ويروّجون للتفسيرات المتعصبة للإسلام ويصدّرونها، واقعًا مقلقًا للغاية. ويعظ رجال الدين الأكثر تحريضًا، على غرار محمد العريفي (الذي يشغل منصبًا في جامعة الملك سعود) ومحمد المنجد، بمعاداة السامية وبدونيّة المرأة. وأعلن الإمام السابق للحرم المكي الشريف عادل الكلباني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ أنّ تنظيم "الدولة الإسلامية" "يستقي أفكاره من كتبنا نحن، ومن مبادئنا".

ويتحدّث ناظر أيضًا عن التقدم الذي شهده دور المرأة في المملكة. والأكيد أنّه تم تعيين عددٍ ضئيل من السيدات الرائدات في مناصب اقتصادية مهمة، وأنّ عدد السيدات السعوديات يفوق عدد الرجال في جامعات المملكة. وصار للسيدات – والرجال – الحق في الانتخاب والترشح في المجالس المحلية (التي لا تتمتع إلا بسلطة ضئيلة). بيد أنّ ذاك النظام الذي يضع المرأة في الطبقة الثانية ويعتبرها إنسانًا أقل شأنًا ما زال قائمًا وصامد. وينصّ القانون السعودي بالفعل على عدم المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، وبحسب وصف منظمة "هيومن رايتس ووتش"، يعتبر القانون السعودي المرأة قاصرًا وتعتمد حياتها العامة بكافة أوجهها على الرجل. ويقضي نظام ولاية الرجل بأن يكون لكل امرأة سعودية ولي أمر يتخذ القرارات نيابة عنها – أي زوجها أو والدها أو شقيقها أو ابنها الراشد. ويتعين على المرأة السعودية أن تأخذ اذن ولي أمرها من أجل الزواج وتقديم طلب جواز سفر والسفر وفتح حساب مصرفي وتلقى العلاج وغيرها من الأمور الأساسية. وفي أبريل / نيسان أصدر الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود أمرا لمراجعة وربما رفع بعض قواعد الوصاية" لكن يبقى أن نرى ما إذا كان هذا سيؤدي إلى تغيير فعلي ويحظّر على المرأة أيضًا قيادة السيارة وهي ملزمة قانونًا بارتداء عباءة في الأماكن العامة. فتشكّل بذلك التفرقة النافذة بين الجنسين جزءًا لا يتجزأ من المجتمع السعودي.

أخيرًا، يزعم ناظر أنّ المملكة "قد اتخذت خطوات فعلية للتوعية على الحقوق المدنية الكثيرة التي تحميها القوانين والأنظمة السعودية". ففي الواقع، قليلةٌ هي حقوق الإنسان التي يحميها القانون السعودي. فلا وجود مثلًا لحرية التعبير والتنظيم والمعتقد. كما أنّ انتقاد الحكومة يعتبر مخالفةً فعلية للقانون ويعاقَب عليه بالسجن والجَلد. أمّا الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات المستقلة المعنية بحقوق الإنسان فممنوعة منعًا باتًا، ويتم اعتقال السعوديين المنخرطين في مثل هذه المجموعات ومحاكمتهم. ومؤخرًا، بات يحق للسعوديين تشكيل منظمات غير حكومية معينة، إلا أنّه يحق للسلطات حل أي مؤسسة لا تحترم معايير غامضة للغاية من الإساءة للأخلاق العامة والوحدة الوطنية. ويبدو أن نظام العدالة الجرمية في المملكة يفتقر إلى أبسط العمليات اللازمة ويتّسم بعمليات

الاعتقال العشوائية وغياب المحاكمات العادلة والتجاهل التام للمعايير القضائية الدولية. واستنادًا إلى عددٍ كبير من تقارير حقوق الإنسان، يتمّ اللجوء إلى التعذيب من أجل الحصول على "اعترافات". ويتمثل حكم الإعدام بقطع الرأس علنًا. وتم إعدام ٤٤ شخصًا في عام ٢٠١٧ حتى الآن، ويقال إن ٤١٪ من عمليات الإعدام هذه جاءت بسبب أفعال غير عنيفة على غرار المشاركة في تظاهرات سياسية. ويؤكد ناظر على أنه في نظام المملكة من أعلى إلى أسفل، "لطالما حرص الملوك السعوديون على اتخاذ القرارات بالإجماع". بيد أنّه في النظام الملكي التام، لا يحمل مصطلح "إجماع" أي معنىً عندما لا يتمتع الشعب بأي حقوق فعلية ويخضع لحكم عائلة مالكة لا يمكن محاسبتها.

بيد أنّ ناظر على حق في إشارته إلى أنّ المملكة تشهد تغييرًا اجتماعيًا واقتصاديًا في بعض المناحى. إذ إنّ جدول أعمال صاحب السمو الملكي الإصلاحي الخاص بـ "الرؤية ٢٠٣٠" يخطط لتقليص الاعتماد على النفط والتخفيف من البيروقراطية الكبيرة للدولة وتوسيع القطاع الخاص وإعطاء المزيد من الحرية الاجتماعية (من خلال بناء مدن الملاهي العامة الأولى في البلاد). ويبدو أن هذه المبادرات الاجتماعية بالأخص تلقى ترحيبًا كبيرًا من الشباب السعودي الذي يطمح إلى العيش في أمةٍ عصرية ومنفتحة على العالم. ومن الواضح أن السعودية، على غرار كل دولة، سوف تتغير بالسرعة التي تتناسب معها، وما زال من المبكر جدًا تقييم الأثر الأعمق الذي سوف تحمله "الرؤية ٢٠٣٠" على المملكة، إيجابيًا كان أم سلبيًا. بيد أنّ المحللة المحترمة جين كينينمونت تحذّر من أنّه عوضًا عن الانفتاح، قد تعزز العائلة المالكة حكمها المتسلط من أجل الحفاظ على سيطرتها مع تطور النظام الاقتصادي.

وعلى أي حال، من المرجح جدًا أن تستمر الولايات المتحدة في السعي وراء مصالحها الأمنية والاقتصادية القديمة في السعودية، وهي دولةٌ مهمة نظرًا لثروتها النفطية الهائلة (حتى مع تراجُع اعتماد الولايات المتحدة على النفط الأجنبي) وموقعها كمكان ولادة الإسلام واحتوائها لأهم الأماكن المقدسة. بيد أنّ الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية لا يجمعهما أي قاسم مشترك من حيث القيم. فوراء الخطاب شبه العصري الراهن، ما زالت السعودية نظامًا ملكيًا محافظًا للغاية وقامعًا إلى درجاتٍ صادمة أحيانًا يستمر في نشر رؤية متعصّبة وخطيرة للإسلام. ومن ثم، فهناك قواسم مشتركة بين المملكة وبين الفكر السلفي الجهادي الذي يحاول الغرب مواجهته بسياسات مكافحة الإرهاب. لذلك فإنّ ادّعاء أنّ السعودية تشاركنا مبادئنا المقدسة من التسامح الديني والمساواة بين الجنسين والحقوق المدنية، كما فعل ناظر، ليس تضليلًا فحسب، بل إهانةً للمجتمعات الديمقراطية ومناصري الكرامة الإنسانية حول العالم. ولن تتّسم العلاقات الأمريكية مع دولةٍ كهذه أبدًا بالجذور العميقة والمنافع المستدامة التي تكتسيها الروابط التي تجمعنا بحلفائنا الديمقراطيين.

*كريستيان بيشوف هو باحث متدرّج في "مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط."

*إيمي هاوثورن هي نائب رئيس الأبحاث في "مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط".

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى ٢٠١٧/٨/١٣ :

الخليج يمر بنقطة تحول تاريخية

لم يجنِ الحصار السياسي والاقتصادي الذي تقوده السعودية على قطر حتى الآن ثماره، ولم يظهر أي علامات على نجاحه في ردع الدوحة عن إرادتها، والأخطر أن الأزمة الخليجية أصبحت ذات إشارات مشؤومة على المستقبل الجغرافي السياسي في شبه الجزيرة العربية.

السعودية تعد زعيمة الثورة المضادة في المنطقة، ويظهر ذلك منذ ثورات الربيع العربي في عام ٢٠١١، حيث شهد الشرق الأوسط تغيير أربعة أنظمة (تونس ومصر وليبيا واليمن)، بالإضافة إلى الحرب الأهلية في سوريا، والأكثر إثارة للقلق أن الرياض تعمل على توسيع سلطتها، وفي نهاية المطاف السيطرة على شبه الجزيرة العربية بفكرها الوهابي المتشدد، الذي يعد أحد أسباب انتشار التطرف في بريطانيا وإندونيسيا وحتى جنوب إفريقيا، كما أن الرياض لا تدعم الإرهاب بشكل مباشر، لكنها تساهم في بناء وتمويل المدارس والمساجد التي تنشر الإيديولوجية الإرهابية، والتوسع السعودي في المنطقة سيزيد من المشكلة.

تتسم السياسة الخليجية باتباع الأعراف الاجتماعية المحافظة والحكم الاستبدادي، الذي يعد غير محبب لأنه نوع من أنواع التطرف السياسي، وتسعى السعودية بصفتها أكبر دولة خليجية إلى الهيمنة على الدول المجاورة الصغيرة مثل سلطنة عمان والإمارات والبحرين، وقطر، إلا أن الكويت تحاول بشكل كبير الابتعاد عن الهيمنة السعودية، ونجحت في الحفاظ على مسافة بعيدة عن الضغوط السعودية. وتغيرت الظروف مؤخرا في شبه الجزيرة العربية، وانقلبت السياسة السعودية بظهور الأمير الصغير محمد بن سلمان، الذي سيصبح ملكا على البلاد قريبا، ولفت بن سلمان الانتباه بعد إعلان رؤيته للاقتصاد السعودي والابتعاد عن الاعتماد على النفط، بجانب تخفيف القواعد الدينية الصارمة.

تستحق أفكار بن سلمان الثناء، لكن من غير المرجح تحقيقها، والأهم، أنه يتبنى سياسة خارجية عدوانية تتجه نحو الحروب والعسكرة، فأعطى الإشارة الأولية لحرب اليمن في عام ٢٠١٥، مدعيا توسع النفوذ الإيراني هناك، لكن الحقيقة أن المملكة منذ نشأتها تكره الطابع المستقل لليمن، الذي حافظ على بعض مظاهر البرلمانات المنتخبة، وهي مؤسسات ترفضها الرياض.

تأسس مجلس التعاون الخليجي تحت قيادة السعودية عام ١٩٨١، ووضع سياسات مشتركة بشأن القضايا الإقليمية والنفط في شبه الجزيرة العربية، وتستورد دول الخليج الأسلحة من أمريكا وبريطانيا وأحيانا فرنسا وروسيا، ويعمل التحالف السعودي في المنطقة ضد إيران، لكن الأخيرة تمتلك هوية ثقافية قوية تعطيها الثقة والجرأة والإرادة على تحدي ممالك الخليج، ولذلك ترى الرياض طهران تهديدا رئيسيا في الخليج.

وتثير الأزمة الحالية مع قطر رهانات لم يسبق لها مثيل، قد تؤثر على جغرافيا شبه الجزيرة العربية، خاصة مع وجود العراق وإيران، حيث تتمتع الكويت بعلاقات جيدة معهم، وتقع البحرين التي تبعد أميال قليلة عن الساحل السعودي تحت سيطرة الرياض، حيث تدعم الأخيرة نظام آل خليفة هناك. وتمكنت سلطنة عمان بحكم موقعها الجغرافي وثقافتها الابتعاد عن الهيمنة السعودية وطموحاتها، لكن اليمن لم تتمكن من فعل ذلك نظرا للفقر الذي تعانيه" حيث لا تمتلك نفطا مثل باقي دول الخليج، وحين خالفت السياسة السعودية، شن بن سلمان الحرب عليها بحجة التدخل الإيراني هناك، لكنه حتى الآن أثبت فشله، وتتفق السعودية والإمارات على السياسات المتبعة، وتدعم السياسات الخليجية التي ترعاها السعودية.

لدى القوى البدوية الوهابية تاريخ توسعي إلى شمال شبه الجزيرة العربية وحتى جنوب العراق، وكان ذلك في عام ١٨٠١، وبعد الحرب العالمية الأولى، توسع إلى البحر الأحمر حتى الأردن، ولكن بعدها تم تقسيم المنطقة والدول كما هي عليه الآن، وعلى المرء أن يكون حذرا من الصمت الوهابي، حيث يبدو مع قدوم بن سلمان إلى الحكم، سيبدأ الحرب التي تجعله يستعيد هذه المناطق.

هناك سببان فقط قد يوقفان التوسع السعودي من ضم الدول الخليجية الصغيرة، أولا القانون الدولي، وثانيا مصالح دول كبرى في المنطقة مثل العراق وإيران وتركيا، كما أن مصر ستعارض هذه التحركات السعودية، وكل هذه الأفكار المتضاربة تتحرك بسرعة في المنطقة، وأصبحت التحركات السعودية نحو الهيمنة أكثر وضوحا وواقعية مما سبق، وتجعل من التكهنات أمرا أكثر مصداقية.

*فورين افيرز ٢٠١٧/٨/١٤ :

لماذا تغير قطر قوانين الإقامة الآن؟

ترجمة– الخليج الجديد: تتعرض قطر منذ أكثر من شهرين لحصار سياسي واقتصادي تقوده السعودية، وفي الأسبوع الماضي فقط، وافقت قطر على مشروع قانون يمنح الإقامة الدائمة لبعض المقيمين غير المواطنين، بمن فيهم أبناء المرأة القطرية المتزوجة من رجل غير قطري.

مع كل ما تقوم به الدولة المحاصرة، من تغيير طرق الشحن، وإيجاد مستوردين جدد للمنتجات الغذائية الأساسية، وتثبيت دفاعاتها، لماذا تقوم قطر في هذا الوقت بتغيير قوانين الإقامة الخاصة بها؟

من خلال دفع أهداف السياسة المحلية التي ليس فقط من شأنها إعادة تشكيل البلاد بل مجلس التعاون الخليجي ككل، فإن هذا التحرك يدل على أن القيادة القطرية تستخدم هذه الأزمة لصالحها.

كما أنها أوضح علامة على أن تأثير السعودية على دول مجلس التعاون الخليجي الست يتراجع، وكان الحصار الذي تقوده السعودية محاولة لإجبار قطر على الانسجام مع أعضاء مجلس التعاون الخليجي الأكثر تحفظا، لكن تحرك دولة قطر بشأن قوانين الإقامة يدل على أن الحصار له على تأثير معاكس.

قوانين المواطنة في دول الخليج

شكلت الممالك الست في شبه الجزيرة العربية مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١ كجبهة موحدة للحماية من التعديات العراقية والإيرانية، وقد أظهر غزو العراق للكويت الغنية بالنفط في عام ١٩٩٠ ضعف حماية دول مجلس التعاون الخليجي من التهديدات الخارجية، ولكن مجلس التعاون الخليجي كان جيدا جدا في حماية حكامه الاستبداديين ضد التهديدات الداخلية، وفي ظل نفوذ السعودية، اتبع مجلس التعاون الخليجي طريقا متحفظا، ككتلة موحدة بشأن القضايا المحلية الحساسة، وأعطى كل بلد قدرا من الغطاء السياسي أمام المواطنين المعارضين.

وتماشيا مع دول مجلس التعاون الخليجي، طبقت قطر قوانين المواطنة التي تنتقل فقط من الأب إلى الابن، ولا يحق لمن يولد في قطر أي مطالبة بالجنسية، حتى أطفال النساء القطريات المتزوجات من غير القطريين لا يحصلون على الجنسية عند الولادة.

إن القانون الجديد في قطر هو الأول في الاتحاد الذي يمنح الجنسية لغير المواطنين مع فوائد اقتصادية مماثلة للمواطنة الكاملة، بما في ذلك التعليم المجاني والرعاية الصحية المجانية والأولوية في التوظيف، فضلا عن استقرار الإقامة الدائمة، بدلا من التأشيرات المؤقتة التي يجب تجديدها سنويا.

الدعم العام للتغييرات القانونية

خلال ١٠ سنوات من عيشي وعملي في قطر، حققت في طلب القطريين للتغييرات، وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، أجريت مسحا لمواقف المواطنين القطريين بشأن أدوار الجنسين، والرضا الاقتصادي، والفعالية السياسية، وأفضليات السياسات، وفي كلتا الحالتين، أيد ٩ من كل ١٠ قطريين – رجالا ونساء – تغيير القوانين للسماح للنساء القطريات بنقل جنسيتهن إلى أطفالهن.

وكثيرا ما تبث وسائل الإعلام المحلية شكاوى من المستبعدين من المواطنة وما يقابلها من فوائد موزعة من الدولة، بما في ذلك الزيادات في مرتبات القطاع العام، وملكية الأراضي، ومنح التعليم، والعمل، وفي حين اعترفت الحكومة القطرية بهذه المخاوف وتعهدت باستعراض القوانين في ستراتيجيتها الإنمائية الوطنية، لم تكن هناك أي حركة.

لماذا تغير القانون الآن؟

في حين أن قطر كثيرا ما رسمت صورة مستقلة في الشؤون الخارجية، فإن الضغط السعودي وأصوات المحافظين من الأسر القوية داخل البلاد أبقت قطر بطيئة في تجربة التغيير الداخلي، ويبدو أن الأزمة الإنسانية الناجمة عن الحصار أعطت النظام القطري الغطاء السياسي المحلي للعمل، حيث يتزوج آلاف المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي من بعضهم البعض، ولكن مع صعوبة نقل المواطنة الزوجية في أحسن الأحوال، فإن معظمهم يحتفظون بمواطنة بلدهم حتى عندما يتزوجون ويعيشون ويعملون في دولة أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي.

عندما بدأت الأزمة، استدعت بلدان الحظر مواطنيها من قطر وأجبرت المواطنين القطريين على المغادرة، وتم تفريق الأسر عبر المنطقة خلال شهر رمضان المبارك، إن منح دولة قطر الإقامة الدائمة لأعضاء المجتمع المستبعدين سابقا هو تحرك سياسي دؤوب لاستخدام الأزمة الإنسانية الفورية للحصار من أجل حل مشكلة محلية أطول أجلا، وقد كانت الموافقة العامة فورية، فعلى موقع تويتر، أعرب المواطنون القطريون والسكان المقيمون بشكل كبير عن دعمهم للخطوة، مع التشجيع على التوسع في قوانين الإقامة والمواطنة.

مجرد بداية

قد يبرر قانون الإقامة الدائمة المزيد من التغيير، ومن المقرر أن يتم فرض ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٨ لمساعدة هذه الدول التي تعاني من عجز في الميزانية ومن دعم غير مستدام للطاقة، لكن انشقاق وحدة دول مجلس التعاون الخليجي يلقي بظلال من الشك على هذه المبادرة.

وقد تم بالفعل تعليق خطط قطر لزيادة الضرائب داخليا، ما يشير إلى أن قطر أقل اهتماما بكسب المال من الحفاظ على مجتمعها المغترب، بما في ذلك المصالح التجارية الهامة، ومن المنتظر أيضا أن تغير قطر قواعد الاستثمار الأجنبي والملكية لجذب المزيد من الأعمال التجارية بعيدا عن جيرانها المحاصرين.

وعلى غرار الستراتيجية التي اتبعتها الكويت في الستينات والتسعينات من القرن الماضي للحصول على شرعية سياسية في مواجهة التهديدات الإقليمية العراقية، قد نشهد تغيرات سياسية متزايدة في قطر بما في ذلك الانتخابات البرلمانية التي طال انتظارها.

وقد يتوقع المواطنون القطريون أنفسهم هذه الخطوة، فقد أظهر استطلاع عام ٢٠١٣ أن أغلبية ساحقة من رأوا أن انتخاب الهيئة التشريعية الوطنية، كما وعد بذلك دستور عام ٢٠٠٤، سيكون أمرا جيدا.

ومع أن الحصار قد يستمر لفترة طويلة، فإن تحرك قطر لتوسيع قوانين الإقامة فيها قد يكون أول محاولات عديدة لإحراز تقدم في القضايا الاجتماعية التي كانت تحتاج لفترة أطول بكثير بدون الحصار نفسه، وستواصل التحركات القطرية المقبلة إلقاء الضوء على العواقب غير المقصودة للحصار.

*صحيفة (واشنطن بوست) ٢٠١٧/٨/١٤ :

«قطر تدعم التطرف».. فما الذي تفعله السعودية؟

*توم ويلسون

ما زال الخلاف بين قطر والسعودية التي تتهم الأولى بدعم التطرف الإسلامي والإرهاب، محيرا، والمحير ليس لأن قطر بريئة تماما– فقد قامت برعاية واستضافة عدد كبير جدا من الجهاديين ولا أحد يدعي خلاف ذلك – ولكن لأن السعوديين الذين يعترضون على تمويل التطرف لم يقوموا بفعل الكثير ضد التطرف الذي لديهم.

ولكي نكون واضحين، لم تكن السعودية تمول بشكل مباشر المنظمات الإرهابية، ومع ذلك، فإن ما حدث منذ سنوات عديدة هو أن مجموعة من المعتقدات قد انطلقت من السعودية تمثل السلفية الوهابية، هذه المعتقدات تخلق نظرة عالمية غير ليبرالية، غير متسامحة ومعادية للغرب وتروج لفكر يجعل الأتباع أكثر عرضة لخطاب الجماعات الإسلامية العنيفة، لذلك، حتى عندما سعت عدة حكومات أوروبية رائدة إلى تعزيز التسامح والمساواة بين الجنسين، كان هناك تدفق للتمويل بلا هوادة من البلدان الوهابية من أجل تعزيز التعصب والتحريض على الكراهية.

ومن خلال تقديم منح دراسية ومكافآت سخية، سافر جيل من الشخصيات الدينية الإسلامية من الدول الغربية إلى السعودية ليتم تدريبهم على أيديولوجية الوهابية في مؤسسات مثل الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، من بين خريجيها «أبو أسامة الذهبي»، الذي بشر في المساجد البريطانية، وبخطاب مثل تعزيز الحرب المقدسة وقتل الرجال مثليي الجنس والمرتدين، وبالمثل، دعا الشيخ «عبد الله الفيصل»، الذي تعلم في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، إلى إبادة غير المؤمنين.

كما زار رجال الدين السعوديون الغرب لتقديم نفس الرسالة، ومنهم رجل الدين «محمد العريفي» الذي قال إن «المسلمين ليس لهم حياة من دون الجهاد»، وهو مرتبط بعدد من مجندي الدولة الإسلامية من بريطانيا.

وكان توزيع النصوص والفكر المتطرف طريقة أخرى لنشر المواقف الوهابية في المجتمعات الإسلامية في بريطانيا وأوروبا، وقد نشرت العديد من أسوأ الكتب المتوفرة في المساجد البريطانية من قبل الوكالات التي تتبع للسعودية. ومما يبعث على الانزعاج بشكل خاص تقرير عام ٢٠١٠ من قبل هيئة الإذاعة البريطانية أن حوالي ٥٠٠٠ طفل في بريطانيا كانوا يدرسون من المناهج الدراسية الرسمية في السعودية، وهذه الكتب متطرفة لدرجة أنها اعتمدت في عام ٢٠١٤ ككتب مدرسية من قبل تنظيم الدولة الإسلامية.

وفي مواجهة هذا الدعم المالي السعودي الواسع والممارسات المحافظة للغاية، غالبا ما تغرق أصوات المسلمين التقدمية والمعتدلة في البلدان الغربية في مجتمعاتهم وأماكن عبادتهم، لا يمكن للدوائر التقدمية الوليدة التي تحاول تطوير نهج أكثر تحررا في الكتب الإسلامية أن تأمل أن تحصل على الدعم الذي تتلقاه الرؤية الوهابية السلفية للدين.

ويصر السعوديون على عدم دعمهم للتطرف، ولكن هذه الاحتجاجات يصعب أخذها على محمل الجد نظرا لأسماء بعض المؤسسات المعنية، وأحيانا هناك تمييز بين ما تفعله المؤسسات السعودية الخاصة وما تفعله الحكومة، لكن الفكرة هي أنه يصعب تصديق أن المؤسسات الكبرى التي تتخذ من دول الخليج مقرا لها يمكن أن تعمل لعقود دون أن يكون هناك مباركة من حكامها الاستبداديين.

في ديسمبر/كانون الأول الماضي، خلص تقرير تم تسريبه من وكالات الاستخبارات الألمانية إلى أن المؤسسات الخيرية المرتبطة بحكومات السعودية وقطر والكويت كانت تمول الجماعات السلفية المتطرفة والأنشطة في ألمانيا منذ سنوات. وتفيد التقارير أن التحقيق كشف عن «ستراتيجية طويلة الأمد لممارسة النفوذ»، وأن الجمعية العالمية للشباب الإسلامي، التي لها صلات بالأسرة المالكة السعودية، هي واحدة من أبرز المؤسسات المتهمة بتمويل التطرف، ولكن التحقيق الألماني أورد أيضا أسماء رابطة العالم الإسلامي في السعودية، وجمعية إحياء التراث الإسلامي الكويتية.

هذا الجهد لتغيير طابع ومزاج العقيدة الإسلامية في الغرب له آثار عميقة على اندماج المجتمعات الإسلامية في المجتمعات الأوروبية، في السنوات الأخيرة، كانت هناك دلائل على أن المجتمعات المسلمة ذات الأصول الآسيوية بدأت في تبني الممارسات الأكثر صرامة في الإسلام العربي، وبحسب المعلومات الدبلوماسية المزعومة التي أفرج عنها ويكيليكس في عام ٢٠١١، أشار مسؤولون أمريكيون زاروا بريطانيا في عام ٢٠٠٧ إلى أن مجتمع الغوجارات الهنود في ليستر، واقع تحت تأثير الوهابية، وأصبح «أكثر محافظة» من أي مكان في أوروبا.

إن مسألة التكامل والتماسك المجتمعي تعلقان في أذهان القادة الأوروبيين، وردد العديد من القادة الأوروبيين إعلان المستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل»، في خطابها عام ٢٠١٠، بأن التعددية الثقافية في ألمانيا قد فشلت.

وفي ديسمبر/كانون الأول، نشرت الحكومة البريطانية استعراضا رئيسيا أثار إنذارا بشأن الكيفية التي يؤدي بها الفشل المتزايد في الاندماج فيما بين بعض الأقليات إلى تفاقم عدم المساواة، ولاسيما الإضرار بالمرأة.

وكلما ازدادت هذه النسخة السعودية من الإسلام في أوروبا، ازدادت العزلة والإقصاء، ولعل البلد الأوروبي الذي أخذ هذه المسألة على محمل الجد هو النمسا، وفي عام ٢٠١٥، سنت فيينا تشريعات منعت التمويل الأجنبي للمساجد والأئمة، وكان وزير الخارجية النمساوي، «سيباستيان كورز»، صريحا حول هذا الهدف: «أرادت الحكومة وقف بعض الدول الإسلامية من ممارسة النفوذ المالي داخل مجتمعاتنا».

إن تمويل التطرف في الغرب ليس بأي حال من الأحوال ظاهرة سعودية، وقد لعبت قطر وإيران في أجزاء حاسمة أيضا، ولكن لا ينبغي أن يشتت الانتباه عن نشر السعوديين لمعتقدات الكراهية، وبالنظر إلى التهديد المتواصل، يجب على الحكومات الغربية أن تسأل حلفاءها السعوديين أسئلة صعبة حول دعمهم لهذه الأيديولوجية السامة.

*صحيفة (نيويورك تايمز) ٢٠١٧/٨/١٤ :

الأزمة والقاعدة التركية في الخليج

*خالد الدخيل

على رغم الحجم الكبير للسجال حول الأزمة القطرية، يلاحظ أن ظهور قاعدة عسكرية تركية في قطر في إطار هذه الأزمة لم يلتفت إليه أحد تقريباً. لماذا ينبغي الاهتمام بهذا الموضوع؟ أولاً لأن فكرة هذه القاعدة كانت موجودة قبل الأزمة بسنوات. ثانياً، هي سابقة تحمل في طياتها أخطاراً كثيرة. لا أقول هذا من منطلق مناهض لتركيا ودورها في المنطقة. (انظر «الحياة» ١٣ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٤، و ٣ كانون الثاني ٢٠١٦). بل أقوله من منطلق أن هذا الوجود العسكري يعد سابقة ستفرض مع الوقت حسابات وتوازنات جديدة ستشكل تهديداً لمصالح دول مجلس التعاون واستقرارها، وللمصالح العربية عموماً، وربما المصالح التركية أيضاً.

لنأخذ الموضوع من بدايته. هل انفجار الأزمة الحالية هو الذي فرض على قطر استدعاء الوجود العسكري التركي على أراضيها؟ الإجابة القطرية هي أنه بعد مقاطعة أربع دول عربية لها، ومحاولة فرض مطالب عليها ترى الدوحة أنها تنطوي على انتهاك لسيادتها، وأن ذلك قد يكون مقدمة لعمل عسكري ستقوم به هذه الدول ضدها، وهو ما فرض عليها الاستعانة بتركيا عسكرياً حماية لسيادتها واستقرارها. وبالتالي فهي تعتبر أن ما أقدمت عليه في هذه الحال ليس أكثر من عمل احترازي مبرر. هنا يجب التوقف أمام مسألتين مهمتين. الأولى أن الإخوة في قطر استعانوا بدولة ليست عربية في خلاف لها مع دول عربية أخرى، وهو ما يتناقض رأساً مع خطابها السياسي والإعلامي الذي يجعل من العروبة مرتكزه الأول. ثم ما الحاجة إلى قوات تركية، حتى لو افترضنا أن هناك تهديداً محتملاً، مع وجود قاعدة أمريكية في العديد، هي الأضخم خارج الولايات المتحدة، هل أن قطر لا تثق بالحماية الأمريكية؟ أم أن الاتفاق الذي جاء بهذه القاعدة لا يلزم واشنطن بالدفاع عنها إلا ضمن حدود وشروط معينة؟ أم أن مروحة التحالفات الأمريكية في المنطقة هي المشكلة هنا؟ الأهم من كل ذلك أن استعانة قطر بتركيا لم تكن رد فعل احترازياً ضد تهديدات محتملة من دول المقاطعة الأربع. وهذا واضح من حقيقة أن الدوحة وقعت اتفاق دفاع مشترك مع تركيا عام ٢٠١٤، أي قبل الأزمة الحالية بحوالى ثلاث سنوات. والسؤال: لماذا كانت قطر في حاجة إلى هذا الاتفاق آنذاك؟ هل كانت ترى في الأفق أزمة مقبلة؟ المعلومات المتداولة داخل دوائر صنع القرار القطرية أن الدوحة قررت بعد وفاة العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أنها لم تعد ملزمة لا باتفاق الرياض الذي وقعته عام ٢٠١٣، ولا بالاتفاق التكميلي له، والذي وقعته أيضاً في ٢٠١٤. مبررها في ذلك أن الموقف السعودي من جماعة «الإخوان المسلمين» تغير بعد رحيل الملك عبدالله. اللافت، وهذا غريب، أن القيادة القطرية اتخذت هذا القرار في شكل فردي ومن دون التشاور مع الرياض، أو أي من أطراف الاتفاقين. الواضح الآن أن انفجار الأزمة بعد ذلك كشف أن الدوحة انزلقت إلى خطأ كبير في حساباتها. وهو ما يضع عليها مسؤولية تحمل هذا القرار، وما ترتب عليه.

ما مبررات هذا التوجه القطري؟ وما مدى التزام القيادة القطرية في هذه الحال بمفهوم مجلس التعاون وأهدافه؟ المفترض أن أولى مهمات هذا التكتل حماية أمن دوله الأعضاء واستقلالها. من هذه الزاوية، لا تضفي الأزمة القطرية ظلالاً جديدة حول هذه المهمة المركزية، بل تعمق ظلالاً كانت موجودة قبل الأزمة الحالية. سيقال إن هناك قاعدة عسكرية فرنسية في أبو ظبي، ووجوداً عسكرياً أمريكياً مكثفاً في كل من البحرين والكويت، فلماذا الاحتجاج على الوجود العسكري التركي؟

وهذا نوع من السجال لا طائل من ورائه، ولا يبرر الوجود التركي في الدوحة. فمن ناحية، قاعدة العديد جزء من الوجود الأمريكي. وإذا كان فيه من إثم، فللدوحة نصيب الأسد منه. من ناحية ثانية، هو وجود فرضه الغزو العراقي للكويت، ومع الدولة الأعظم في العالم، وتم على أساس من توافق إقليمي حوله، في إطار مصالح مشتركة. من هذا المنطلق ليس هناك مبرر بإضافة وجود عسكري إقليمي إلى جانب الدولي، فضلاً عن أنه وجود تم في شكل انفرادي، وضداً على المصالح المشتركة. ومن ثم فإن إقدام قطر على ذلك يعد سابقة خطرة، وقد ينم عن نيات ليست معروفة، تعزز شكوك وشكاوى دول المقاطعة الأربع. هذا إضافة إلى أنه وجود فجر الأزمة الحالية، ولم يكن نتيجة لها. وإذا كان الوجود العسكري الغربي فرضته ظروف أمنية وسياسية من خارج دول مجلس التعاون، وموجه بالتالي ضد تهديدات إقليمية تستهدف هذه الدول من خارجها، فإن الوجود العسكري التركي في قطر موجه من دولة عضو في مجلس التعاون ضد أعضاء آخرين في المجلس، ومن دون مسوغ مقنع.

وعليه لا تبرر الأزمة الحالية بأي شكل إسراع الإخوة في قطر إلى استدعاء العسكر التركي. هذه سابقة تتناقض مع أسس المجلس وروحه وأهدافه، وتهدد بتفاقم أزمة المجلس الأمنية والسياسية، وهي أصلاً أزمة ليست جديدة. من ناحية ثانية، تعزز هذه الخطوة الشكوك في نيات القيادة في قطر، ومدى التزامها بأهداف مجلس التعاون. اتفاق الدفاع المشترك مع تركيا يعني ليس فقط أن ثقة القيادة القطرية موجودة في مكان آخر، بحلفاء من خارج المجلس وخارج العالم العربي، واستعداد سابق للاستقواء بهؤلاء الحلفاء ضد أعضاء من دول المجلس. وبما أن اتفاق الدفاع المشترك تم التوصل إليه بعد اتفاقي الرياض المذكورين، يشير إلى أنه كان خطوة استباقية اتخذتها القيادة في قطر لأنه لم يكن في نيتها الالتزام بمضمون وروح هذين الاتفاقين. وإلا ما هي الحاجة أصلاً لتوقيع هذا الاتفاق بمعزل عن مجلس التعاون، وفي ذلك التوقيت تحديداً؟

خطورة السابقة القطرية أنها قد تؤسس لانفلات مسألة الوجود العسكري الإقليمي والدولي في المنطقة بما يجعلها رهناً لمصالح الدول فرادى، خارج إطار منظومة التعاون، ومن دون ضوابط التوازنات والمصالح المشتركة لدول المنظومة. وفي ظل خلافات وحساسيات لم تحسم بعد، وكشفت عنها الأزمة الحالية، قد تفتح هذه السابقة الباب مشرعاً أمام سباقات إقليمية على النفوذ داخل الجزيرة العربية والخليج العربي. وهذا تطور يتطلب التعامل معه مبكراً ووضع حد له قبل أن يستفحل. وذلك من خلال تغيير نظام مجلس التعاون ليتضمن قواعد ومعايير تحكم هذه المسألة وفقاً للمصالح المشتركة لدول المجلس، والتوازنات التي يجب أن تخضع لها.

*كاتب وأكاديمي سعودي

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٨/١٤ :

الثورة قادمة في السعودية

ترجمة– الخليج الجديد: تعرف جدة على أنها المدينة السعودية النابضة بالحياة والمركز الاقتصادي للبلاد. حسنًا، ليس بعد الآن. يشعر المرء قليلًا بأنها اليوم مثل مدينة أشباح. لم تع الأشياء تبدو براقة وواعدة كما كانت في السابق.

وهذا الحال ليس خاص بجدة وحدها، مع وجود العديد من الشركات في جميع أنحاء البلاد التي تكافح من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية. وتشمل هذه الالتزامات التكاليف الثابتة والتشغيلية، مثل المرتبات والإيجارات والرسوم والمتطلبات الحكومية المتزايدة باستمرار.

وترى الحكومة أنّ الأجانب العاملين في سوق العمل السعودي مصدر مشروع لتوليد الدخل بشكلٍ مستمر. ووفقًا لتقرير البنك السعودي الفرنسي، الذي صدر في يوليو/تموز ونُشر في وسائل الإعلام السعودية، هناك ما يقدر بنحو ١١,٧ مليون أجنبي في السعودية، ٧,٤ مليون منهم يعملون، والباقي ٤,٣ مليون موجودون كمرافقين.

وفي ١ يوليو/تموز، بدأت السلطات في تحصيل الرسوم على المرافقين عند تجديد بطاقات الهوية الخاصة بهم، وتجديد تصريح الإقامة السنوي. وسوف يدفع المرافق الآن ١٠٠ ريال (٢٦,٦٦ دولار) كل شهر. وبحلول عام ٢٠٢٠، وفقًا للبنك، سيرتفع هذا الرقم إلى ٤٠٠ ريال (١٠٦,٦٦ دولار)، ومن المتوقع أن يولد هذا ٢٠ مليار دولار للناتج القومي.

ويبدو أنّ صناع السياسات في دوائر اتخاذ القرار لم تتجاوز رؤيتهم الأرقام النظرية لهذه المبادرة. نعم، قد تؤدي هذه الرسوم الجديدة إلى زيادة الإيرادات المباشرة، لكنّها ستدمر أيضًا ريادة الأعمال في البلاد والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتعمل هذه المؤسسات على ميزانيات وموارد محدودة للغاية. وبدلًا من دعم هذا القطاع الذي يكافح بالفعل، فإنّ هذه الأنظمة الجديدة سوف تضغط عليها فقط بهذا القرار.

ولهذا السبب، رد العديد من أصحاب العمل بنقل هذه الرسوم الجديدة إلى موظفيهم وعمالهم. ونتيجةً لذلك، يتعين على الغالبية العظمى من العمال الأجانب دفع هذه الرسوم من دخلهم الخاص. وبدلًا من الدفع، في الأسابيع التي أعقبت تطبيق القانون، فرّ عشرات الآلاف من البلاد، وسيتبع ذلك المزيد.

ونتيجةً لذلك، فإنّ سوق العمل آخذٌ في التقلص إلى اليوم، في حين أنّ تكاليف العمل والخدمات آخذة في الارتفاع. كما سترتفع أسعار العديد من الخدمات التي تقدمها الشركات المتأثرة.

وتذكر، كل هذا يحدث في اقتصادٍ يتقلص بالفعل.

الأضعف منذ حرب الخليج

وستتسبب الضغوط المتصاعدة والمفرطة على هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة في دفع الكثيرين منهم إلى مغادرة البلاد في وقتٍ تعد فيه القوة الشرائية للسعوديين في أدنى مستوياتها منذ عقود وتزداد سوءًا.

وفي تقريرٍ له عام ٢٠١٦، ذكر البنك التجاري الوطني في جدة أنّه في فبراير/شباط عام ٢٠١٥، «انخفضت السحوبات النقدية بنسبة ١٣,٣٪ (على أساسٍ سنوي)، وتراجعت قيمة البيع بنسبة ٩,٠٪ سنويًا، وهو أكبر انخفاض منذ عام ٢٠٠٩».

وأضاف: «نعتقد أنّ انخفاض الدخل المتاح مع ارتفاع أسعار الطاقة والمياه، بالإضافة إلى الآثار السلبية للانخفاضات السنوية المتتالية في السوق المالية السعودية، سوف يضعف الإنفاق الاستهلاكي...».

كما أشار التقرير إلى أنّ إجمالي الودائع في النظام المصرفي السعودي عام ٢٠١٥ قد نما بنسبة ١,٩٪، وهو المعدل الأضعف منذ حرب الخليج.

ونلاحظ أنّ هذا التقرير قد نُشر في عام ٢٠١٦. وأنّ معظم الزيادة في أسعار المياه والطاقة والرسوم الحكومية الجديدة لم تكن قد أصبحت سارية المفعول بحلول ذلك الوقت. لكن عندما يبدأ تأثيرها هذا العام وأوائل العام المقبل، من المرجح أن تكون الشركات المتوسطة والصغيرة السعودية، التي تشكل نحو ٩٠٪ من جميع مؤسسات الأعمال في المملكة، قد تعرضت لضررٍ أكبر.

لماذا قد يثور السعوديون

قد يسأل البعض، إذًا، ما هو المختلف هنا؟ لا تعتبر المشقة الاقتصادية بالضرورة العامل الحاسم الذي يدفع الناس إلى الوقوف ضد حكوماتهم. وهناك عشرات وربما مئات البلدان في جميع أنحاء العالم تعاني أوضاعًا اقتصادية أسوأ من المملكة العربية السعودية. وانظروا إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو أمريكا اللاتينية أو أماكن أخرى كثيرة، حيث لا تزال الحكومات القسرية موجودة، بغض النظر عن الحقائق الاقتصادية السيئة.

حسنًا، الوضع مختلف قليلًا في المملكة. وتخيل إذا كان لديك منزل للأسرة، استطعت شراءه بعد أعوامٍ طويلة من العمل الشاق. ولقد عشت في هذا المنزل لأجيال، وفجأة، كنتَ على وشك أن تفقد ذلك. كيف يمكن أن تشعر أنت أو أي شخص قد يكون مكانك؟

تخيل خيبة الأمل التي ستصيبك، ستنحدر أسرتك نحو الفقر والتشرد، بعد أن كنت تعتقد لعقود أنها بعيدة عن كل هذا. بالنسبة للأفراد، سيكون من السهل أن نتصور أنّ هذا قد يدفع البعض للجنون أو حتى الانتحار، في حين سيبدأ البعض الآخر من الصفر.

أما بالنسبة للمجتمع السعودي ككل، فإنّ هذا لا يعني سوى شيءٌ واحد، الثورة. عندما يفقد الناس كل ما لديهم، يكون رد فعلهم الوحيد هو تفريغ الغضب والإحباط في الشوارع.

ولم يصل الاقتصاد السعودي بعد إلى القاع. ولا يزال هناك بعض المساحة \ لأن تزداد الأمور سوءًا. وعلى سبيل المثال، هناك شائعات بأنّ الحكومة، بعد أن جمدت رسميًا التوظيفات الجديدة في القطاع العام، وهي تنظر بجدية في إنهاء خدمة عشرات الآلاف من موظفي الحكومة.

وبالإضافة إلى الصدمات النفسية والمالية، ستنحدر أعدادٌ أكبر من الأسر إلى الفقر، نتيجةً للبطالة الجماعية.

وبصرف النظر عن الفقدان المفاجئ للثروة، يكمن الفارق الآخر في السعودية في حقيقة أنّ الفقراء في المملكة، وبقية السكان إلى حدٍ كبير، يتركزون في المدن. وعلى هذا النحو، فهم قادرين على التحرك بفاعلية، على خلاف الفقراء في بلدان العالم الثالث الأخرى.

وكما أظهر الفقراء التونسيون والمصريون في ثورات بلدانهم، يتمتع الفقراء السعوديون ببنية تحتية متينة للاتصالات، وهم على اتصالٍ جيدٍ جغرافيًا، وبالتالي يمكنهم بسهولة التنظيم والتجميع.

وهناك عاملٌ مهمٌ آخر، وهو المال في السياسة السعودية، حيث كانت القيادة السعودية تستخدمه دائمًا كأداة لتوسيع النفوذ وتعزيز الاستقرار، من خلال الإنفاق الداخلي على عقود العمل والبناء. وبالتالي، فإنّ تجفيف السيولة سيزيد من زعزعة الاستقرار في المملكة في المستقبل القريب.

رفض رؤية ٢٠٣٠

لم يعد الجمهور السعودي ينظر إلى الحكومة كجزء من الحل. بل إنّهم يشعرون بالخيانة. وللتغلب على أزمة مصداقيتها، سيتعين على الحكومة أن تعمل بجد في الأشهر والأعوام القادمة.

ومن الأمثلة على ذلك، الرفض واسع النطاق لرؤية ٢٠٣٠، برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي عرضه «محمد بن سلمان» العام الماضي. فالناس يستيقظون على واقعٍ قاسٍ وغير متوقع، ويشعرون بالذهول أنّ حكومتهم، التي كان من المفترض أن تهتم بمصالحهم، تتصرف في الواقع بطريقة غريبة وغير مسؤولة في منتصف أزمةٍ اقتصادية وحرب استنزافٍ في اليمن.

وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» مؤخرًا إلى المملكة، وقعت الحكومة اتفاقات قيمتها ٣٥٠ مليار دولار على مدى ١٠ أعوام، وتعامل السعوديون على نطاقٍ واسعٍ على أنّ هذا الاتفاق مهين. كما قدمت الحكومة السعودية مليارات الدولارات إلى حكومة الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»، في صور مختلفة من الوقود والنقد والمنح الأخرى.

ويتصاعد الغضب العام ولا أحد يعرف حقًا متى سيصل إلى نقطة التحول. ويزداد شعور الجمهور بالضجر إزاء سلوك الحكومة في الإنفاق، ويطالبون بتمويل مبادرات الصحة والإسكان والعمل التي تشتد الحاجة إليها.

الصوت الحر مرفوض

في خضم كل هذه الفوضى، لا يزال القادة السعوديون يتصرفون مثل الغزاة، حتى بين مواطنيهم. ولا يسمح نظام الملكية المطلقة بأي انحرافٍ عن الرأي أو الموقف الرسمي، بما في ذلك التعبير عن التعاطف مع قضية لا توافق عليها الحكومة أو بلدٍ لا تحبذها مثل قطر.

وعلى سبيل المثال، إذا ثبت أنّ أي مواطنٍ سعوديٍ مذنبٍ بتعاطفه مع موقف دولة قطر في النزاع الدبلوماسي الأخير، قد يواجه عقوبة السجن التي تصل إلى ١٥ عامًا، وغرامة تصل إلى نصف مليون دولار. فأي نوعٍ من الأنظمة يعاقب على مثل تلك الأمور بهذه القسوة؟

ومن الواضح أنّ هذا القانون قد ولد موجة من السخرية في منصات وسائل التواصل الاجتماعي. لكنّ النقطة هنا هي أنّ الحكومة لا تلامس الواقع ولا تفهم إحساس الناس بالإحباط إزاء مواقفها وسلوكياتها.

وعلاوةً على ذلك، تعمل الحكومة على تهميش الثقافات الفرعية المحلية لكل منطقة في السعودية إلا نجد، التي تنحدر منها أسرة آل سعود الحاكمة. وقد ألغوْا اللباس التقليدي الإقليمي لكل منطقة، وأجبروا الجميع على اعتماد اللباس النجدي كزي رسمي للدولة.

ويجب على موظفي الخدمة المدنية في المملكة الالتزام بهذا اللباس الوطني ولا يمكنهم ارتداء لباسهم المحلي في العمل. ويجب على السعوديين ارتداء اللباس الرسمي «النجدي» عند التقاط الصور لبطاقات الهوية الوطنية وجوازات السفر، وإلا لن يتم إصدارها.

ولك أن تتخيل أنّ الناس لا يستطيعون ارتداء اللباس التقليدي الإقليمي في عسير أو الحجاز مثلًا، ولكن يجب ارتداء لباس الأسرة المنتصرة. وهذه هي الطريقة التي تعامل بها عدوًا هزمته، وليس شعبك.

كيف قد تبدأ الحرب الأهلية

والآن، لكي تنشأ الحرب الأهلية، تحتاج إلى شرارة. وأنا لست هنا لا أدعو إلى اشتعال الحرب الأهلية. على العكس من ذلك، أنا أكتب هذا بمثابة محاولة للإيقاظ.

وتعد العوامل الاجتماعية والاقتصادية للحرب الأهلية قائمة. وكذلك يفتقر المجتمع إلى التعددية الثقافية التي تكون بمثابة جدارٍ دفاعي ضد عسكرة أي اضطراباتٍ سياسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الأداء السياسي والاقتصادي للحكومة ينتج مستوياتٍ غير مسبوقة من الإحباط.

ويظهر ذلك عبر جميع منصات التواصل الاجتماعي، التي تعد الوسيلة الوحيدة للتعبير السياسي المتاحة في البلاد. وقد تعمل أيضًا كوسيلة للاتصال والحشد عندما يصل الجمهور إلى نقطة تحول.

ولن يحتاج الأمر سوى بضعة آلاف ينقلون غضبهم من المنصات الاجتماعية إلى الشوارع، مع رد قوات الأمن بالعدوان والعنف، لكي ينزلق الأمر إلى ما يمكن وصفه بالمراحل الأولى لحربٍ أهلية.

وضع في تفكيرك ليبيا وسوريا في هذا السياق. وخلال الربيع العربي، ردت الدكتاتوريات الوحشية في البلدين بقوة مفرطة عندما طالب المتظاهرون بتغيير النظام. ويؤدي هذا عادةً إلى العصيان بين بعض قوات الأمن، وانشقاق الفصائل الكبيرة. وهذه هي الطريقة التي تم بها إنشاء الجيش السوري الحر.

وبمجرد أن يحدث ذلك، تصبح البلاد مفتوحة أمام التدخل الخارجي. خلاصة القول، يدعو المنطق إلى أن تتصرف الحكومة السعودية الآن وأن تحتوي الغضب العام قبل فوات الأوان.

العلاج الوحيد

ولم يعد الانفتاح السياسي، وهو المخرج الوحيد للحكومة، خيارًا أخلاقيًا، بل هو على نحوٍ متزايدٍ ستراتيجية البقاء على قيد الحياة السياسية.

وهناك حاجة إلى هيئة تشريعية مفتوحة وشفافة وفعالة ومنتخبة للتوزيع السياسي العادل للمسؤولية. فالناس، بوصفهم ناخبين، سيتحملون نصيبهم من المسؤولية، كونهم مشاركين حينها في تشكيل السياسات ونتائجها. وهذا من شأنه أن يخفف من بعض الضغوط الداخلية والتوترات التي تواجهها الحكومة السعودية اليوم.

وعلاوةً على ذلك، ينبغي للحكومة أن تسمح بحرية التعبير. فهي ليست حقًا من حقوق الإنسان فحسب، وإنما هي أيضًا حاجة إنسانية. ومن الناحية النفسية، يحتاج الناس القدرة على التعبير بحرية، ويشعرون بالارتياح عندما يفعلون. فذلك يجعلهم يشعرون بالثقة والقيمة عندما يكون لديهم رأي في المسائل ذات الاهتمام العام. وسيكون من المصلحة إعطاء الجمهور انطباعًا جديدًا وإيجابيًا أنّ حكومتهم مشغولة أخيرًا بقضايا أكثر أهمية من القلق بشأن مراقبة أفواههم.

وبصورة عامة، تعد السعودية في مرحلة حاسمة من تاريخها. ويمكنها إما التطور والتكيف للبقاء على قيد الحياة، أو مقاومة الحداثة والاختفاء. ولا يمكن للإصلاح الاقتصادي تحقيق الحداثة في غياب التدقيق العام والمساءلة، لأنّ دوافع الفساد وسوء الإدارة تلغي المصلحة العامة وتضر بها.

وفي أوقاتٍ كهذه، عندما تكون الاحتياجات أكبر من الموارد المالية في البلاد، فإنّ زيادة الاندماج العام في عملية صنع القرار لم تعد ترفًا، بل ضرورة، إذا أراد القادة احتواء الغضب العام واغتنام الفرصة.

وتغذي العوامل الاجتماعية والاقتصادية العداء تجاه الحكومة. والعلاج هو الحكم الرشيد. وأي تأخيراتٍ في اعتماد هذا العلاج لن تؤدي إلا إلى أسوأ السيناريوهات التي لا مفر منها.

*< ميدل إيست آي > ٢٠١٧/٨/١٣ :

الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون

*د. ناصر التميمي

التداعيات الجيوسياسية للأزمة الخليجية على سياسات مجلس التعاون في المستقبل المنظور ومكاسب وخسائر بعض الفاعلين الإقليميين والدوليين

مقدمة:تقترب الأزمة الخليجية من إكمال شهرها الثالث ولا يلوح في الأفق القريب ما يشير إلى أنها في طريقها إلى الحل أو حتى الحلحلة. صحيح أن خلافات سابقة قد عصفت بالعلاقات السياسية بين دول الخليج، إلا أن هذه الأزمة غير مسبوقة بإجراءاتها وتفاعلاتها منذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١. ويبدو أن قرار تكثيف الضغوط على قطر الذي أعلنته السعودية والإمارات والبحرين ومصر من أجل إحداث تغيير في سياسات قطر، ربما كان يستند إلى ثلاثة افتراضات أساسية:

الدعم الأمريكي بقيادة الرئيس دونالد ترامب.

تأييد الرأي العام المحلي.

قدرة الضغوط القوية والمباغتة على تغيير سلوك الدوحة خلال فترة قصيرة.

وإذا كانت هذه الافتراضات صحيحة، من المؤكد أنها أخطأت في قراءتها للأوضاع الإقليمية والدولية، أو ربما أساءت تقدير رد الفعل القطري على الأقل في المدى القصير. وبغضِّ النظر عن احتمالات حل الأزمة خلال الفترة القادمة، إلا أن التطورات الأخيرة تشي بتداعيات آنية ومستقبلية لا يستهان بها، بعضها بدأ يمس أساسات بناء مجلس التعاون الخليجي ذاته.

التداعيات الجيوسياسية

من المبكر الحديث عن الآثار الشاملة والمحتملة للأزمة الخليجية" لأن تفاعلاتها لا تزال مستمرة، ومع ذلك يمكن رصد بعض التداعيات الجيوسياسية التي من المؤكد أن تترك بصماتها على سياسات مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور:

١. تصدع الجبهة الخليجية: وجَّهت أزمة الخليج الحالية ضربة قوية لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك. وبغضِّ النظر عن آفاق حل تلك الأزمة، من المنطقي الاستنتاج أن قطر من الآن فصاعدًا، لن تنظر إلى الدول الخليجية التي أعلنت عليها الحصار باعتبارها دولًا حليفة، بل جيرانًا يُشكِّلون تهديدًا لأمنها الوطني. ومن المؤكد أن مثل هذه الاعتبارات لن تغيب أبدًا عن أذهان صانعي القرار السياسي في دول خليجية أخرى مثل الكويت وسلطنة عُمان. ولعل أهم الخطوات التي أقدمت عليها دول مجلس التعاون الخليجي سابقًا في إطار السياسات الدفاعية، مثل قوات درع الجزيرة، أو نظام الدفاع الصاروخي في الخليج، باتت موضع شك وتطرح العديد من التساؤلات حول آفاقها المستقبلية. ومن المرجح أيضًا أن تثير الأزمة الحالية الشكوك حول العديد من المشاريع الوحدوية بين دول الخليج. وهنا، يمكن القول: إن دولة مثل قطر (في حال بقائها في إطار مجلس التعاون الخليجي)، بالإضافة إلى الكويت وسلطنة عُمان، من المتوقع أن تصبح أكثر تحفظًا أو تدقيقًا تجاه مشاريع التكامل الإقليمي الخليجي.

٢. نصر سياسي لإيران: الفوائد السياسية التي قد تجنيها طهران على الأقل في المدى القريب لا يمكن تجاهلها" حيث إن الأزمة الخليجية الحالية أدَّت إلى تشتيت الجهات الفاعلة الرئيسية وإعاقة جهود السعودية في تشكيل تحالف عريض للتصدي لما تعتبره تزايدًا في الخطر/النفوذ الإيراني. كما أن تصدع الجبهة الداخلية لمجلس التعاون الخليجي قد يُسرِّع من تراجع مكانة مجلس التعاون الستراتيجية على المستوى العالمي، وربما يعيد حسابات العديد من الدول الآسيوية الصاعدة مثل الهند والصين" الأمر الذي قد يؤدي بالمحصلة إلى تزايد أهمية إيران في نظر تلك الدول.

الأهم، أن دولًا خليجية مثل الكويت وسلطنة عُمان وقطر ستُبقي خطوطها السياسية والاقتصادية مفتوحة مع إيران تحسبًا لأية تطورات مستقبلية. وهنا، يمكن القول: إنه رغم المساعي الإيرانية لتسجيل المزيد من النقاط في الأزمة الخليجية لصالحها، فإن سياسة طهران تبدو إلى حدّ ما حذرة في استغلال الانقسامات الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي خوفًا، في حال تصاعدها، من أن تتطور إلى صراع إقليمي أوسع قد يكون له عواقب وخيمة على إيران وحلفائها في المنطقة.

٣. إضعاف الدور السعودي: التطورات الإقليمية والدولية التي تترافق مع تصاعد الأزمة الخليجية قد تقود إلى نتائج عكسية لا تصب بالضرورة في مصلحة المملكة. لقد باتت دول خليجية مثل قطر، وسلطنة عُمان، وحتى الكويت، تنظر بشكل معلن أو مستتر إلى توجهات الرياض على أنها محاولات لفرض الوصاية السياسية والهيمنة على مصالح جيرانها. وفي هذا السياق، قد تسعى هذه الدول بشكل متزايد للتحوط ضد النفوذ السعودي من خلال تعزيز الروابط مع القوى الفاعلة الأخرى في المنطقة.

ولا شك في أن العديد من الدول العربية أو شرق الأوسطية، بعد أن لمست الطريقة التعسفية وربما العدوانية في التعامل مع دولة قطر، باتت لديها مخاوف من احتمال استغلال العلاقات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية. كما أن الإجراءات التي تقودها السعودية ضد الجماعات الإسلامية السنية تهدد أيضًا بدفع حركات مؤثّرة نسبيًّا، مثل حماس وبعض فروع الإخوان المسلمين في المنطقة، نحو الاقتراب أكثر من إيران. ويمكن لطهران استغلال هذه الظروف من أجل توسيع نفوذها في المنطقة والخليج.

كما أن البيئتين الإقليمية والدولية لم يعد يُعوَّل عليهما، وربما تحملان مفاجآت غير سارة للرياض" فعلى سبيل المثال، ليس هناك ما يضمن استمرار دعم الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، للتوجهات السعودية، وربما يكون رهينة للتطورات السياسية المتسارعة في الداخل الأمريكي أو في مناطق أخرى من العالم ككوريا الشمالية على سبيل المثال. وقد يؤدي هذا الدعم، مع استمرار التهديد بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران، إلى تعميق الانقسامات السياسية في الشرق الأوسط بين واشنطن من جانب، والدول الأوروبية المؤثّرة مثل فرنسا وألمانيا، وكذلك روسيا والصين من جانب آخر. هذا الوضع، في حال حصوله، من المؤكد أن يمنح طهران فرصة ذهبية لتحقيق اختراقات حقيقية داخل هذه الجبهات المنقسمة.

بالمحصلة، حتى لو نجحت السعودية في إجبار قطر على الاستجابة لمطالبها بطريقة أو بأخرى، فإن ذلك سيتحوَّل إلى سابقة تثير مخاوف الدول الأخرى بما في ذلك سلطنة عُمان والكويت وحتى إيران. في المقابل، إذا استمر صمود قطر في وجه ضغوط دول الحصار، فإنها قد توجِّه ضربة قاصمة لهيبة السعودية الإقليمية، وهذا يمكن أن يتحوَّل إلى نموذج ضد الرياض.

٤. تراجع مصداقية واشنطن: أظهرت الأزمة الخليجية بشكل جلي أن وجود القواعد الأمريكية غير كاف لتأمين الحماية، بل إن تلك القواعد تحوَّلت إلى ما يشبه أداة من أدوات الابتزاز السياسي. هذا الوضع من المرجح أن يدفع العديد من دول المنطقة إلى مراجعة سياساتها الخارجية، والعمل على تنويعها" الأمر الذي قد يفتح المجال لدول كبيرة مثل روسيا والصين وحتى تركيا إلى تعزيز وجودها في الشرق الأوسط وربما في منطقة الخليج نفسها.

هذه العوامل مجتمعة قد تؤدي إلى تراجع نفوذ السعودية الإقليمي وربما الدولي، وإلى إضعاف قدرة الرياض على تشكيل السياسات الإقليمية، وكل ذلك يصب في صالح إيران.

المخاطر الاقتصادية

لا تقتصر تداعيات الأزمة الخليجية على السياسة، بل إن شظاياها الكبيرة بدأت تصيب العجلة الاقتصادية. في هذا الإطار، يمكن القول: إن مجلس التعاون الخليجي قد مثَّل فرصة تاريخية للدول الأعضاء لتشكيل تكتل يُحسب له حساب على الصعيد العالمي، نظرًا لما يمثله هذا الكيان الإقليمي من ثقل اقتصادي نتيجة إمكاناته المالية الهائلة، ودوره المحوري في أسواق الطاقة العالمية. كما تحوَّلت منطقة التعاون الخليجي إلى فضاء اقتصادي ينعم بالرخاء والاستقرار، وملاذ آمن في منطقة تعج بالصراعات. لكن الأزمة الخليجية الحالية التي تترافق مع حروب

إقليمية دموية، خصوصًا تلك المستعرة في اليمن وسوريا، قد أسهمت في الإضرار بسمعة منطقة الخليج بشكل كبير. وفي حال استمرار الأزمة لمدة طويلة، من المؤكد أن تتزايد المخاطر الاقتصادية على دول المنطقة.

١. ضرب المناخ الاستثماري: لقد عانت جميع دول مجلس التعاون الخليجي اقتصاديًّا منذ الهبوط الحاد في أسعار النفط في منتصف العام ٢٠١٤. وقد دفع تراجع الإيرادات المالية بشكل حاد إلى إعادة النظر في العديد من السياسات الاقتصادية للتأقلم مع الأوضاع الجديدة. في ظل هذه الأوضاع، فإن طول أمد الأزمة الخليجية سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالثقة في الأعمال التجارية وضرب فرص نمو الائتمان في المنطقة. وإذا ما رغبت دول المنطقة في اجتذاب أعمال جديدة، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنها ستحتاج بالتأكيد إلى استعادة الاستقرار وتشكيل بيئة ملائمة للأعمال التجارية.

لكن على أرض الواقع، تضررت سمعة اقتصادات دول الخليج كملاذ آمن للمستثمرين، وتوالت عمليات تخفيض التصنيفات الائتمانية من قبل المؤسسات الدولية. ويلاحظ رجال الأعمال، الذين يعانون بالفعل من التباطؤ الإقليمي الناجم عن انخفاض أسعار النفط، أن الأزمة الخليجية تتسبب أيضًا في إشاعة أجواء عدم اليقين والارتباك وارتفاع في التكاليف. وكلما تصاعدت احتمالات عدم الاستقرار الذي أحدثته ديناميات الأزمة الخليجية، أصبح المستثمرون الأجانب أكثر حذرًا وترددًا تجاه أسواق المنطقة.

أحد المؤشرات على عدم اليقين في الأسواق هو السعر المخصص لما يسمى مقايضة الائتمان الافتراضي، (The CDS Swaps)، وهي في الأساس علاوة مخاطر على معايير الاقتراض الدولية مثل سعر الفائدة بين المصارف في لندن (ليبور). وفي ظل استمرار تراجع أسعار النفط العالمية، واستمرار تداعيات الأزمة الخليجية فإن علاوات المخاطر من المرجح أن ترتفع بشكل متفاوت حسب الأوضاع الاقتصادية لكل دولة على حدة. وعلى المدى الطويل، يمكن للأزمة الخليجية أن تُغذّي المشاعر السلبية تجاه المنطقة بأسرها، بشكل يُبعد المستثمرين الأجانب، ويحد من زيادة مشاركة القطاع الخاص. كما أن للأزمة الخليجية تأثيرات على تعطيل مفاوضات إقامة مناطق التجارة الحرة (المتعثرة أصلًا) مع شركاء تجاريين رئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي والصين وبريطانيا. ومن ناحية أخرى، فقد هزَّت الأزمة الحالية صورة منطقة الخليج كمركز أو حلقة ربط لشبكات الطيران العالمية بين الشرق الأوسط، وأوروبا، وآسيا.

٢. تراجع التجارة البينية: من المتوقع أن تؤثّر الأزمة الخليجية سلبًا على التجارة البينية بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، خصوصًا مع مساعي قطر (وربما دول خليجية أخرى) إلى تنويع تجارتها بعيدًا عن دول الحصار. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن نسبة التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي هي في الأصل متدنية وتبلغ أقل من ١٠ في المئة. في المقابل، تصل هذه النسبة في أوروبا إلى ٦٠ في المئة، وفي منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" ٤١ في المئة، وفي شرق آسيا ٣٥ في المئة.

٣. تعثر المشاريع المالية: من أهم المشاريع التي ستتأثر سلبًا بالأزمة الخليجية مشروع إصدار عملة خليجية موحدة، وهو مشروع تعثر في بدايته عام ٢٠١٠ بعد انسحاب الإمارات احتجاجًا على اختيار الرياض مقرًّا للبنك المركزي الخليجي، في حين لم تنضم سلطنة عُمان منذ البداية. وبالرغم من تواتر الدعوات بين الفينة والأخرى إلى إجراء محادثات لإحياء هذا المشروع، إلا أنه لم يحرز أي تقدم حقيقي. ويبدو أن الأزمة الراهنة ستضيف مزيدًا من العراقيل أمام مساعي إطلاق عملة خليجية موحدة.

ومن المشاريع الأخرى التي ستتأثر سلبًا بالأزمة الخليجية، مشروع ضريبة القيمة المضافة على مستوى منطقة الخليج بداية العام المقبل" فمن الصعب التنبؤ في الأجواء السياسية الحالية بكيفية المضي قدمًا في تنفيذ هذه الخطوة. هذا بالإضافة إلى المشاريع المتعثرة أصلًا قبل الأزمة الخليجية مثل الاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة التي بات تنفيذها ضربًا من ضروب الخيال.

٤. نهاية شبكة الغاز الموحدة: على الرغم من إنتاج قطر الوفير من الغاز الطبيعي الذي يمكنه تلبية الطلب المتزايد في دول مجلس التعاون الخليجي بكل سهولة، إلا أن صادراتها لدول المجلس تبقى محدودة، رغم أنها تلبي نحو ثلث احتياجات دولة الإمارات العربية عبر خط أنابيب "دولفين". لقد فشلت في السابق خطط مد شبكات غاز موحدة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة الخلافات السياسية وقضايا التسعير. ومن المرجح جدًّا أن

تقضي الأزمة الخليجية على الآمال المتبقية بإنشاء شبكة الغاز الموحدة، لا بل إن التعاون عبر خط "دولفين" ربما يتعثر في حال تصاعدت الأزمة إلى مستويات خطيرة.

٥. شكوك حول مشروع القطار الخليجي: كما ألقت الأزمة الخليجية بظلالها على مشروع القطار الخليجي الموحد، الذي تُقدَّر تكاليف تشييده بنحو ٢٠٠ مليار دولار. ورغم أن توفير التمويل يظل القضية الرئيسية، إلا أن المشروع يحتاج إلى التوافق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات الجمارك والهجرة والرسوم وقواعد البيانات.

٦. حرب الموانئ: هناك خطر اقتصادي آخر يتمثل في احتداد التنافس من أجل التوسع في بناء الموانئ في دول الخليج، بشكل قد يؤثّر على ربحيتها على المدى الطويل. في هذا السياق، تشير نشرة ميد الاقتصادية إلى أن هناك مشاريع تتعلق بهذا القطاع تقدر بمليارات الدولارات في دول مجلس التعاون الخليجي. وهي تشمل بناء ميناء مبارك الكبير في الكويت، ومحطة رابعة في ميناء جبل علي في دبي. بالإضافة إلى ذلك، تشهد الموانئ في الإمارات الشمالية لدولة الإمارات توسعًا كبيرًا، كما أعطت قطر الضوء الأخضر من أجل تنفيذ المرحلة الثانية من ميناء حمد.

وبصرف النظر عن المنافسة بين دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن تواجه بعض الموانئ الخليجية تحديات جديدة من الموانئ في باكستان وإيران وجيبوتي، بالإضافة إلى المشاريع الصينية الممتدة على طريق الحرير بشقيه البحري، والبري. ومن الآثار المحتملة لأزمة الخليج أنها ستزيد من تصميم دول مثل قطر والكويت، وحتى سلطنة عُمان على التسريع في تنفيذ مشاريعها المطروحة، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى إضعاف عملية التكامل الخليجي في هذا المجال.

آفاق المستقبل

في سياق التداعيات المذكورة آنفًا، يمكن رسم بعض التصورات أو السيناريوهات المستقبلية لما قد تؤول إليه الأزمة الخليجية:

استمرار الجمود الحالي: في سياق هذا السيناريو، يمكن أن تمتد الأزمة الخليجية لفترة طويلة نتيجة عدم إمكانية التوصل إلى حل توافقي يُرضي جميع الأطراف. وهنا، تتوقع وحدة الاستخبارات الاقتصادية (الإيكونوميست) أن تستمر الأزمة على الأقل حتى العام ٢٠١٩، وأن تبقى قطر خاضعة للمقاطعة أو الحصار الحالي لعدة سنوات، بشكل يؤدي إلى خسائر اقتصادية لجميع الأطراف بما في ذلك الدوحة.

في المقابل، تشير توقعات مؤسسة بي إم آي للأبحاث (BMI Research) إلى أن دولة قطر قادرة على الصمود في وجه الضغوط السياسية والاقتصادية، نظرًا لما تملكه من مصادر للقوة الاقتصادية التي تتمثل في الأصول والاحتياطات المالية الكبيرة، فضلًا عن التحالفات الدولية الوثيقة، والقدرة على إعادة تنظيم طرق النقل والتجارة. بالمحصلة، هذا الوضع له تداعيات سلبية، ولكنه سيقوِّي موقف الدوحة التفاوضي في حال مواصلة الجهود الكويتية والدولية للتوصل إلى حل توافقي في المستقبل.

الحل التوافقي: مع استمرار جهود أمير دولة الكويت، الشيخ صباح الأحمد، الوسيط الأساسي في الأزمة، بمساعدة وزير الخارجية الأمريكي، وبعض الدول الأوروبية، هناك احتمال التوصل إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف. قد يسمح هذا الحل لأطراف الأزمة بحفظ ماء الوجه، نظرًا لأنه يراعي المخاوف السعودية بشأن الدعم القطري لحركة الإخوان المسلمين وحماس، وعلاقات قطر مع إيران، وفي الوقت ذاته يسمح للدوحة بالحفاظ على استقلالها النسبي في سياستها الخارجية، لكن بشكل لا يضر التوجهات الإقليمية للرياض.

التصعيد السياسي والاقتصادي: وسط حالة الجمود السائدة، والشعور بالإحباط نتيجة عدم تحقيق نتائج سريعة، فإن دول الحصار ربما تلجأ إلى تشديد الإجراءات والعقوبات ضد الدوحة. وبعض هذه التدابير قد تتسم بالعدوانية. في سياق هذا السيناريو، قد تعمد هذه الدول إلى إنهاء عضوية قطر في بعض التجمعات والتحالفات الإقليمية بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي، والجامعة العربية، والتحالف العسكري الإسلامي. مع ذلك من الصعب تحقيق هذا الخيار" حيث من غير المرجح أن يتم طرد قطر من مجلس التعاون نظرًا لاحتمال استخدام الفيتو من الكويت و/أو سلطنة عُمان، فضلًا عن عدم التمكن من حشد الأغلبية العددية في إطار الجامعة العربية. ولكن في حال حدوث هذا السيناريو، فإنه سيوجه ضربة قاصمة لهذه التجمعات الإقليمية بشكل يقود إلى شل حركتها وبالتالي تفككها بشكل تام.

من ناحية أخرى، مع الصعوبات التي تواجهها دول الحصار في تشديد العقوبات التجارية نظرًا لعدم اعتماد تجارة قطر على مجلس التعاون الخليجي، يمكن أن تطلب دول الحصار من بنوكها سحب أموالها من المؤسسات المالية القطرية. مع أن ذلك قد يثقل كاهل البنك المركزي في قطر، إلا أنه سيحرم أيضًا البنوك الخليجية الأخرى من كسب أسعار فائدة أعلى على الريال –وهو السبب الرئيسي لوجود تلك الأموال في قطر في المقاوم الأول.

الابتزاز الأمريكي: يستند هذا السيناريو إلى تقدير، غير مؤكد، بأن الموقف الأمريكي منحاز بالكامل إلى دول الحصار عبر ربط الاستثمارات القطرية بقضايا دعم الإرهاب، والتهديد الفعلي بإغلاق قاعدة العديد في قطر. ورغم أن هذا السيناريو ممكن نظريًا، إلا أنه مستبعد على الأقل على المدى القصير" فقاعدة العديد تعد أكبر القواعد التي تستخدمها القوات الأمريكية خارج الولايات المتحدة، ويمكنها التعامل مع كافة أنواع الطائرات التي يملكها الجيش الأمريكي بصلاحيات كاملة وبدون إعاقة منذ إنشائها. كما تضم القاعدة المقر المتقدم للقيادة المركزية للعمليات الخاصة الأمريكية (SOCCENT) والقيادة المركزية لقوات الطيران الأمريكية (AFCENT).

بالتالي، فإن عملية نقل القوات الأمريكية من قاعدة العديد إلى دول أخرى سيكون من الصعوبة بمكان تنفيذها (على الأقل في المدى القصير) لأسباب ستراتيجية ولوجستية وفي ظل ما يسمى بالحرب على الإرهاب. هذا، بالإضافة إلى أن الإدارة الأمريكية منقسمة على نفسها في كيفية التعامل مع الأزمة الخليجية، فضلًا عن تخوفات واشنطن من دخول أطراف أخرى على الخط خصوصًا روسيا وإيران وربما الصين. الأهم، أن تطورات أخرى مثل الملف النووي في كوريا الشمالية قد صعدت إلى سلم أولويات إدارة ترامب.

الحل العسكري: هذا الخيار يتردد في تصريحات بعض الأطراف غير الرسمية في كل من السعودية والإمارات. ومع ذلك لا يوجد حتى الآن أي دلائل تشير إلى احتمال حدوث أية مناوشات عرضية أو مواجهات مباشرة. أما في حال تطور الأزمة إلى الخيار العسكري، فإننا سنكون إزاء كارثة عالمية تتجاوز آثارها منطقة الخليج أو حتى الشرق الأوسط" لأن من شأنها تعطيل إمدادات الطاقة العالمية بما لها من تبعات خطيرة على الاقتصاد العالمي. هذا بالإضافة إلى أنه قد يتسبب في توريط تركيا وإيران وربما الولايات المتحدة في الصراع المسلح. بالتالي، يمكن القول: إنه ليس من مصلحة جميع الأطراف الدولية والإقليمية بما في ذلك قطر، والولايات المتحدة، والسعودية، وتركيا، وإيران، اللجوء إلى الخيار العسكري" لأن تداعياته المدمرة ستقع على الجميع.

خاتمة

في النهاية، يبقى التوصل إلى حل توافقي يُرضي جميع الأطراف هو الخيار الأمثل، ويصب في مصلحة جميع الأطراف وربما المنطقة بأسرها. لكن في ظل المعطيات السائدة في الوقت الراهن يبدو أن السيناريو الأكثر احتمالًا هو استمرار الجمود وبقاء المقاطعة أو الحصار لفترة طويلة.

ومع ذلك، حتى لو نجحت الوساطة الكويتية في التوصل إلى حل توافقي، فإن الشكوك التاريخية وأجواء عدم الثقة لن تتبدد بسهولة، لا بل إن الخلافات السياسية قد تطفو مجددًا على السطح في حال تبدل الظروف الإقليمية والدولية. وفي جميع الأحوال، لن يستطيع أي حل يمكن التوصل إليه محو الأضرار التي ألحقتها الأزمة بالفعل بمنطقة الخليج، والشرق الأوسط عمومًا. وسوف تظل التداعيات التي ذكرناها سابقًا تلقي بظلالها السلبية على مجلس التعاون وعلى المجتمعات الخليجية لسنوات قادمة.

*ناصر التميمي– باحث وخبير في الشؤون الخليجية
*مركز الجزيرة للدراسات ١٥/٨/٢٠١٧:

خبراء: الأزمة الخليجية فرصة لبناء تحالفات قوية

استضاف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوم الأربعاء الموافق ٩ آب / اغسطس ٢٠١٧، نخبة من الباحثين والمختصين القطريين ناقشوا الجوانب والآثار الاقتصادية والقانونية والسياسية المترتبة على الأزمة الخليجية التي تفجرت يوم الخامس من حزيران ٢٠١٧ بقيام ثلاث دول خليجية ومصر بإعلان قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر وفرض حصار جوي وبري وبحري عليها.

شارك في الندوة د. خالد الخاطر الخبير في السياسة النقدية وعلم الاقتصاد السياسي، ود. محمد الخليفي عميد كلية القانون بجامعة قطر، ود. ماجد الأنصاري أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قطر.

رأى الخاطر أنّ ما تقوم به دول الحصار يعد بمثابة اعلان حرب على دولة قطر، لكنه أكد أن الاقتصاد القطري تمكن من مواجهة الأزمة مستندا الى مصدرين للقوة" وهما، الموارد الطبيعية التي تمتلكها قطر والسياسات الاقتصادية الحكيمة، ويعتبر أن هذين المصدرين أسهما منذ قبل الأزمة في تحقيق التنمية وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية وتشجيع السياسات الاستثمارية والتحول نحو التنويع الاقتصادي وصولًا إلى توفير البدائل من المنتجات والسلع واحتياجات التنمية عبر الانفتاح على أسواق جديدة بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول الاجنبية.

وشدّد الخاطر على أنّ القطاع المالي والقطاع المصرفي محصن بفضل السياسات الائتمانية التي اتبعها المصرف المركزي منذ بداية الأزمة. وأنّ السياسات المتبعة حدّت من انكشاف وتأثر القطاع المالي والمصرفي القطري وذلك عبر ضخّ الأموال والودائع. ورأى أن العملة القطرية تعرضت لمحاولات المضاربة خلال الأزمة ولكنها أثبتت أنها عملة قوية حيث تعتبر الأكثر استقرارا في المنطقة منذ عقود طويلة وذلك بفضل الاحتياطات المالية وصندوق الدولة السيادي.

ويؤكد الخاطر بأنّ دول الحصار ستفقد مصداقيتها على المدى الطويل نظرًا لتدميرها بيئة الأعمال ومشاريع التكامل الاقتصادي، وأنّ هذا الصدع سيمتدّ ليطال نموها الاقتصادي وأضاف أنّ الدروس المستفادة عديدة من هذه الأزمة تبدأ بضرورة العمل على سياسات اقتصادية جديدة تضمن للاقتصاد القطري أن لا يعود إلى ظروف ما قبل الأزمة في الاعتماد على تقلبات سياسات دول الجوار وتقلبات أسعار النفط وهذا يلزم إعادة رسم السياسات لتحفيز التنويع الاقتصادي في المجالات المختلفة لتحقيق الأمن والتنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وذلك عبر ثلاثة مرتكزات، وهي" الاعتماد على الذات، وتقليص الاعتماد على دول الجوار، وتنويع وكلاء الاستيراد. هذا إلى جانب تشجيع السياسات الصناعية في خضمّ عملية التنويع الاقتصادي.

وأنهى مداخلته، بأن على الأزمة قدمت لنا درسًا في ضرورة التركيز على البحث العلمي والجامعات في دولة قطر، فمراكز الأبحاث باتت تشكّل معامل القوة للعقول في طور التحول للتنويع الاقتصادي" والذي يوّصي أن يتم عبر بناء رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام وتعزيز الحوكمة وإعطاء فرص للكفاءات، وإصلاح القطاع الخاص.

أما الورقة الثانية التي قدمها محمد الخليفي، فركزت على الجوانب القانونية للأزمة، فالقانون الدولي يعتبر المرجع الرئيسي للعلاقات الدولية إلى جانب قوانين حقوق الإنسان على اعتبار أنّ الفرد جزء من كيان المجتمع الدولي، وأسهب الخليفي في الحديث عن شقين" الأول، المبادئ والأحكام التي خالفتها دول الحصار عبر قرارها بمقاطعة وحصار دولة قطر، والثاني هو ماهية الاجراءات التي يحق للدولة أن تأخذها أمام الهيئات والمنظمات الدولية.

ويرى الخليفي أنّ قرار حصار دولة قطر يخالف المبادئ العامة للقانون الدولي، فاستخدام أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية، يندرج ضمن استخدام العنف التي تمارسه دولة على دولة، ويعتبر الخليفي أنّ المقاطعة الاقتصادية والسياسية هي عمل انتقامي، وكما يشدد على أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة هو مبدأ سيادي للدول وأنه يعطي الدولة الحرية في اتخاذ سياساتها دون ولاية أو وصاية من قبل دولة أخرى عليها. ويرى الخليفي أنّ دول الحصار لم تتجه لمبدأ فضّ المنازعات بالطرق السلمية وخالفت القانون الدولي في ذلك، وهذا يوضح وجود نيّة لإضرار دولة قطر.

ويشدّد الخليفي على أنّ دول الحصار خالفات مبادئ حقوق الانسان وخالفت مواثيق دولية وقعت عليها هذه الدول من بينها تنظيم حركة المرور الجوي التي تمنع التمييز في الطيران بحسب الجنسية إلا في وقت الحرب. ويرى بأنّ احتكام الدول

لقواعد القانون الدولي ينمّ عن الثقافة القانونية للدولة وهذه الثقافة هي التي تدفع لاحترام حقوق الانسان وحقوق الجوار، وإنّ عدم تجاوزها هو ثقافة تدعو للاحترام والتعقل فهذه المواثيق هي مبادئ سامية.

وفي الورقة الأخيرة، التي ناقشت الأبعاد السياسية، طرح ماجد الأنصاري تشخيصه للأزمة انطلاقا من بعد زمني، ففي مرحلة ما قبل الازمة، يرى بأن هناك مجموعة من المسلمّات التي كنا نؤمن بها وأضحت غير حقيقية، فالخلاف التاريخي بين هذه الدول هو قديم وليس جديد. ويعتبر أن الثورات العربية كشفت عن دولٍ داعمة للتغيير وتميل لخيار الشعوب ومحور آخر ضد خيار الشعوب، ويرى أنّ الموقف القطري كان ثابتًا بدعم التغيير في الدول العربية والوقوف إلى جانب الشعوب.

ويؤكد الأنصاري أنّ الصراعات داخل بيت الحكم في المملكة العربية السعودية ولعبة الكراسي لعبت دوراً في قرار حصار قطر، واعتبر أن مؤتمر الرياض ووصول الرئيس دونالد ترامب إلى المملكة العربية السعودية وفّر لدول الحصار فرصة للانفراد به واقناعه باتخاذ موقف ضد دولة قطر.

ويرى الأنصاري أنّ دول الحصار تسعى الى إقناع الإدارة الأمريكية بضرورة إعادة فرض الأنظمة السابقة والوقوف ضد التغيير، ويؤكد بأن أمرين رئيسيين كان لهما أثر خلال الأزمة، فشل دول الحصار في استجلاب موقف امريكي حقيقي وليس شخصي من ترامب وهذا ما اوضح دور المؤسسة الأمريكية في إدارة الأزمة لاحقًا عبر وزير الخارجية الأمريكي، ومؤتمر القاهرة والذي يعتقد أنه نقطة نهاية التصعيد لهذه الازمة، حيث أثبتت دول الحصار بأنها باتت غير قادرة على التصعيد، ليأتي بعد ذلك مؤتمر المنامة الذي أثبت هذه الرؤية. ويرى الأنصاري أن للأزمة العديد من التداعيات التي ستنقل قطر إلى الاستقلال السياسي الحقيقي والاعتماد على تنويع العلاقات الثنائية والخروج من مبدأ المجاملة السياسية الذي كانت تعتمده قبل الأزمة.

وفي ختام الندوة، دار نقاش جرى فيه تناول مجموعة من القضايا كمستقبل مجلس التعاون الخليجي، والسياسات الخارجية لدولة قطر ودور إيران خلال الأزمة وموقف المنظمات الدولية والتداعيات الاقتصادية على دول الخليج العربية.

ومن الجدير ذكره أن هذه الندوة تندرج ضمن نشاطات منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية والذي يعقد مطلع كانون أول / ديسمبر من كل عام ويناقش هذا العام في مجموعة كبيرة من الأوراق مسارات الأزمة الخليجية ومستقبلها بمشاركة باحثين وجامعيين وخبراء من منطقة الخليج والوطن العربي والعالم.

*السبيل الاردنية:""

قرقاش: موقف قطر متخبط ولا يبشر بحل قريب للأزمة

أكد أنور قرقاش وزير الدولة الإماراتي للشئون الخارجية أن الموقف القطري مكابر ومتخبط، مشيراً إلى أن موقف قطر يتهم الإمارات بتصدير الحملة ضده ويفتح جبهات مع السعودية ويرى أن تقويضه لأمن البحرين ومصر حق طبيعي،

وهذا «منطق اللامنطق».وقال قرقاش –في تغريدات على حسابه الرسمي في «تويتر»– إن التحرك القطري وصل إلى مرحلة اليأس، ويحرق جسوره مع محيطه، ورغم ضجيجه يرمي في خيبته كل أوراقه أملاً في تدخل خارجي يمكن الوساطة، وأن ذلك «تخبط لا يبشّر بتقصير الأزمة».

وأضاف:»إذا كانت الإمارات المحرضة فلم تسييّس الحج؟ والتغطية الخبيثة لأحداث العوامية؟ والاستدارة المخزية في ملف اليمن؟ موقف متخبط بعيد عن المنطق». وقال قرقاش «أما شعارات السيادة التي رفعت زيفاً في بداية الأزمة فأطلالها هزيلة في خضم تنازل عن كل صورها، سريع ومنحدر، كم تمنيت إدارة أعقل للأزمة في الدوحة». واختتم قرقاش تغريداته قائلاً: «للخروج من هذه المتاهة وهذا النفق المظلم أمام الدوحة فرصة للعودة للمنطق والواقع أساسه المطالب الـ ١٣ كإطار للتفاوض والإقرار بأن الحل في الرياض».

*الاهرام ٢٠١٧/٨/١٦ :

إعلام قطر.. إعدام قطر

كما دعم إعلام قطر التطرف والإرهاب على مدى عقدين، ها هو يذهب في التوحش إلى المدى الأبعد، مسهماً في تعجيل انهيار نظام لم يعد يثق فيه أحد" لأنه، ببساطة، ليس أهلاً للثقة. ها هو إعلام دولة الكراهية يمضي بعيداً في تبني خطاب البغضاء، وكل غايته، الدفاع عن تيارات الجهل والظلام، خصوصاً تنظيم «الإخوان المسلمين» الإرهابي، وصولاً إلى تنظيم «داعش» الإرهابي، الذي وفر له إعلام قطر المنابر والمنصات، فاستضاف قيادات في حوارات مباشرة، كما تعامل مع أخباره، أخبار بيع النساء وذبح البشر على الهوية، بتعاطف واضح جلي. هذه حقائق لم تعد خافية على أحد، بعد أن بدأت قناة «الجزيرة» وأخواتها تحث الخطى نحو هاوية سحيقة أكيدة، وتجر معها إلى الهاوية نفسها، بالتوازي والتوازن، نظام قطر، فاقد الأهلية والثقة.

خطاب إعلام قطر وهو يتناول الشؤون العربية، في المجمل والمفصل، غيره وهو يتناول الشأن القطري. رسائله موجهة إلى الخارج، خصوصاً الخارج القريب، فيما يغض النظر عن الأوضاع القطرية في كل شأن، في انتهازية تدل على أخلاق النظام وواجهاته السياسية والإعلامية. هو يدعو إلى الديمقراطية والانتخابات في الوطن العربي، ويسكت عن قطر" حيث لا مجلس يمارس الاختصاصات التشريعية والرقابية" وحيث لا انتخابات حتى على مستوى جمعيات النفع العام" بل إنه لا جمعيات مهنية مطلقاً، لا للمعلمين أو الأطباء أو المهندسين أو المحامين أو الصحفيين أو الكتّاب، بالرغم من المطالبات الكثيرة وكل الوعود، فأين قناة «الجزيرة» وأبواق عزمي بشارة من كل ذلك؟!

أبعد من ذلك، فَلَو أن منظمة حقوقية بين قوسين، أصدرت تقريراً تناولت فيه، من وجهة نظرها، المتحاملة في الأغلب الأعم، ملفات في الإمارات والسعودية والبحرين ومصر وقطر مثلاً، فإن الخبر في «الجزيرة»، وفي إعلام قطر يستثني قطر، وكأنها لم ترد في التقرير، فليست إلا الانتهازية، وليس إلا عدم المهنية وانعدام الأخلاق.

بين التغريدات المركزة الدالة للدكتور أنور بن محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية في عنوان الإعلام القطري، وما ورد في حوار وزير شؤون الإعلام البحريني في العنوان ذاته، يتكشف المزيد من الحقائق حول إعلام قطر المنطلق من انعدام الضمير، والمؤدي، لا محالة، إلى انهيار كأنه الإعدام.

إعلام قطر يعبر عن المستشارين والأبواق والمرتزقة، ولا يعبر عن الشعب القطري الشقيق، وكما أسهم، بالنصيب الأكبر، في دعم تيارات الظلام وتنظيمات الإرهاب، وكما أسهم في تعميق مآسي ما يُسمى «الربيع العربي»، عبر خطاب التحريض والفتنة والكراهية، وكما دعم المعارضات الخليجية الانقلابية والمسلحة، ها هو السهم يرتد إلى نحر راميه، وها هو إعلام قطر يسرع بنظام الدوحة إلى مصيره الوشيك.

*افتتاحية صحيفة (الخليج) الاماراتية ٢٠١٧/٨/١٦ :

الأزمة الخليجية وفقدان الثقة

تتحمل دول الحصار مسؤولية الأزمة الخليجية وتداعياتها الحالية والمستقبلية، التي أضرت بمنطقة الخليج، ركيزة الاستقرار في المنطقة، وبمجلس التعاون، الذي قام على مفهوم الأمن الاستراتيجي وشيد على الثقة، ولكن كل تلك المبادئ فقدت في ظل هذه الأزمة، والحصار الجائر المفروض على قطر.

سقط من حساب دول الحصار أن إعادة بناء الثقة يحتاج لوقت طويل، لان أثر هذه الأزمة سيظل باقيا، لأنها مست علاقات الاخوة، وأضرت بالشعوب وما يربطها من وشائج وصلة أرحام وقرابة.

كان موقف قطر أكثر حكمة، فهي تنظر إلى المستقبل في تعاملها مع الأزمة، ولذا تمسكت بالحوار وقدمت الأخلاق على الخلاف، وراعت الجوار والمصير المشترك، وفي ذات الوقت تمسكت برفع الحصار أولا، وحل الأزمة داخل البيت الخليجي، فالالتزام بذلك واجب الجميع، لكن من يصعد يهدم هذا الصرح، فليس مقبولا تقديم مطالب بلا أدلة تستند على اتهامات مرسلة، رغم مرور ٧٢ يوما.

لا أحد يستطيع المزايدة على مواقف قطر، فقد ظلت وما تزال تتبع نهجا يقوم على المبادئ، والنهوض بالعمل المشترك، في إطار احترام السيادة والجوار، وهو لم تراعه دول الحصار، فلا يمكن المساس بالسيادة وهو مبدأ ضحت من أجله الإنسانية جمعاء.. اقصر الطرق لحل الأزمة هو الحوار المباشر ورفع الحصار أولا، وأن يقوم الحل على احترام سيادة كل دولة وإرادتها. وألا يوضع في صيغة إملاءات من طرف على طرف، بل تعهدات متبادلة والتزامات مشتركة ملزمة للجميع.

*افتتاحية صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠١٧/٨/١٦ :

٣ أركان للاستراتيجية الخارجية لقطر.. العديد والجزيرة والجماعات المتطرفة

لفت الكاتب أنور علام، في مقال تحليلي نشره موقع The Pioneer، الى أن الهند اعتبرت الأزمة بين الرباعي العربي وقطر قضية داخلية تتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي، ولكن إذا لم يتم حل هذه الأزمة قريباً، فإن الهند سوف تضطر إلى التخلي عن هذا الحياد واتخاذ موقف متسق مع سياستها الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

يمكن لكل من تركيا وإيران المطالبة بسلطة إقليمية نظراً إلى تاريخها وديموغرافيتها وتقاليدها السياسية وحجمها الجغرافي، أما قطر فهي تفتقر إلى كل ذلك ويستهل الكاتب مقاله بالإشارة إلى أنه منذ قرابة ثلاثة أشهر اندلعت هذه الأزمة التي بدأت بقطع الرباعي العربي (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) للعلاقات الدبلوماسية مع قطر وفرض حظر جوي وبري وبحري لدعم الأخيرة للإرهاب، وحتى الآن لا تلوح في الأفق بوادر لانفراج هذه الأزمة، وذلك على الرغم من أن القوى العالمية لديها مصلحة كبرى في استقرار منطقة الخليج نظراً لأهميتها الاستراتيجية لتعزيز الأمن وتجنب المزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة.

ويوضح الكاتب أن الرباعي العربي قدم ١٣ مطلباً لقطر لتنفيذها لحل الأزمة، وأبرزها إعلانها قطع جميع العلاقات مع الإرهابيين والجماعات الإرهابية على المستويين الدولي والإقليمي بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين ومرشدها الروحي يوسف القرضاوي، وغلق جميع القنوات الإعلامية التي تدعمها وبخاصة قناة الجزيرة التي تعتبر البوق الإعلامي لنشر التطرف، وكذلك وقف التقارب مع إيران وإغلاق القاعدة العسكرية التركية.

ويشكك الكاتب في صحة ما تروج له قطر بأنها "ضحية" ضلوعها بدور "ليبرالي وإصلاحي وديمقراطي" في المنطقة، وكذلك وجهات نظر بعض المعلقين الغربيين التي تعتبر تحركات الرباعي العربي ضد قطر وبخاصة المطالبة بإغلاق قناة الجزيرة بمثابة ثورة مضادة ضد قوى ما يُطلق عليه الربيع العربي.

الربيع العربي وأكاذيب قطر

ويذكر كاتب المقال عدة أسباب تدلل على أكاذيب قطر، وهي:

أولاً: الربيع العربي لم يكن له تأثير خطير على منطقة الخليج باستثناء البحرين، بيد أن التحركات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية وبمشاركة قطر نفسها سرعان ما أحبطت الربيع العربي في البحرين، ومن الغريب أنه لم يتم اتهام قطر بالثورة المضادة للمشاركة في ذلك أو حتى لمشاركتها في التحالف العسكري الذي تقوده السعودية ضد الحرب الأهلية في اليمن.

ثانياً: الربيع العربي ارتبط بصورة وثيقة بتآكل الطابع الاجتماعي والفساد وفشل سياسة العدالة التوزيعية في الدول العربية الفقيرة نسبياً وغير النفطية. وفي واقع الأمر يمكن القول إن الربيع العربي كان أقل ارتباطاً بالقضايا المتعلقة بالحرية والديمقراطية، وللأسف سرعان ما تحول إلى حرب أهلية في سوريا وليبيا، وتعود الجذور الأولية للفوضى الحالية في البلدين إلى المجازفة السياسية لكل من تركيا وقطر.

ثالثاً: الربيع العربي أسفر عن تسليم السلطة إلى قيادات الإسلام السياسي في أنحاء كثيرة من العالم العربي، وذلك على الرغم من أن الجماعات الإسلامية لم تلعب دوراً مهماً في تشكيل الانتفاضات والثورات العربية.

صعود الإسلام السياسي

ويرى الكاتب أن صعود الإسلام السياسي، سواء في جماعة الإخوان المسلمين في مصر أو حماس في غزة أو تنظيم القاعدة في اليمن أو النصرة وداعش في سوريا والعراق أو حركة النهضة في تونس أو التنظيمات التابعة للقاعدة في ليبيا، أثار القلق لدى دول الخليج العربي بسبب التداعيات المترتبة على الأمن الإقليمي، لاسيما مع الانسحاب التدريجي للقوات الأمريكية من المنطقة والتقارب الأمريكي مع إيران في عهد أوباما، فضلاً عن توغل إيران في السياسة الإقليمية منذ الإطاحة بنظام صدام حسين وظهور التنظيمات الإرهابية السنية مثل داعش.

ومن أجل مواجهة هذه الظروف الاستثنائية، طالبت السعودية دول مجلس التعاون الخليجي بالتماسك والتضامن، ولكن قطر لم تتراجع فقط عن التزامها بمكافحة الإرهاب كما تعهدت في اتفاق الرياض خلال عام ٢٠١٤، ولكنها أيضاً فتحت أبوابها لإيواء جميع أنواع العناصر المتطرفة، وعلاوة على ذلك عمدت إلى توطيد علاقتها مع إيران.

تحالف قطر مع تركيا وإيران

ويقول الكاتب: "في حقيقة الأمر كانت التطورات التي شهدتها المنطقة في أعقاب الربيع العربي مريحة تماماً بالنسبة إلى قطر وتركيا وإيران، وهو ما يفسر جزئياً التحالف بين الدول الثلاث في السياسة الإقليمية، وبصرف النظر عن التجانس الإيديولوجي" حيث يتشاركون في النظرة الإسلامية للعالم، فقد وجدت الدول الثلاث في سياسات الربيع العربي وتناغمه مع الإسلام السياسي أداة لتعزيز أنظمتها السياسية وتوسيع نفوذها الإقليمي، ومنحهم ذلك أيضاً شعوراً بأنهم أبطال الديمقراطية والحرية في المنطقة".

ويضيف الكاتب: "ولكن وضع قطر يُعد الإشكالية الأكبر بين الدول الثلاثة" إذ يمكن لكل من تركيا وإيران المطالبة بسلطة إقليمية نظراً إلى تاريخها وديموغرافيتها وتقاليدها السياسية وحجمها الجغرافي، أما قطر فهي تفتقر إلى كل ذلك، واعتمدت فقط على قوتها المالية للسعى إلى بناء مكانتها الإقليمية من خلال انتهاج سياسة خارجية نشطة بعيدة عن السياسة الإقليمية لدول الخليج تقوم على ثلاثة عوامل إستراتيجية وهي القاعدة العسكرية الأمريكية الموجودة في قطر (القوة الصلبة) وقناة الجزيرة (القوة الناعمة) ورعاية وولاء مجموعة من الجماعات الإسلامية المتطرفة".

لا ديمقراطية في قطر

ومع الغطاء الأمني الأمريكي والشرعية الديمقراطية المكتسبة حديثاً من خلال قناة الجزيرة، شعر النظام القطري، بحسب الكاتب، بالثقة في تعزيز صورته الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال تسهيل المناقشات العالمية والمفاوضات بين الإسلاميين والغرب في العاصمة القطرية الدوحة، ومن خلال ذلك، حاولت قطر ترسيخ صورتها بأنها "أمة إصلاحية إسلامية حديثة" تقف ضد الوضع الراهن وتؤيد التغيرات الديمقراطية.

ولكن الواقع يختلف كثيراً عن هذه الإدعاءات" وبالمقارنة مع كل الدول العربية فإن قطر هي الأقل تاريخاً في ممارسة أي نوع من الإصلاحات الليبرالية، ومن الناحية الاجتماعية لا يزال المجتمع القطري منغلقاً جداً ومحافظاً، وعلاوة على ذلك لا توجد هيئة تشريعية منتخبة في قطر على الإطلاق، وذلك على النقيض من معظم دول الخليج الأخرى التي تتحقق فيها مظاهر مشاركة الشعب في السلطة.

ويعتبر الكاتب أن قناة الجزيرة من السمات الأخرى المتناقضة للسياسة القطرية" إذ يتم الاحتفاء والإشادة بها لأنها "صوت الديمقراطية" في المنطقة، ولكن هذه القناة ظلت صامتة على نحو مثير إزاء قضية إضفاء الطابع الديمقراطي على حكومة ومجتمع قطر، كما اكتفى هذا البوق الديمقراطي بتسليط الضوء على سخط وإحباط الشباب العربي فقط من دون تقديم أي نوع من التوجيه للاحتجاجات المشروعة والمفاوضات بشأن القضية الفلسطينية أو البطالة أو الفساد أو الإصلاحات الديمقراطية. وكرست الجزيرة إمكاناتها لبث رسائل المتطرفين والإرهابيين وتوفير منصة إعلامية لقادتهم من أجل التسريع بعملية "إضفاء الطابع الإسلامي على السياسة العربية".

ويرى الكاتب أن الدوحة تجسد بوضوح النفاق الذي تنتهجه قطر حيث توفر ملاذاً آمناً للإسلاميين والمتطرفين والإرهابيين المصنفين من الغرب، وفي الوقت نفسه تضم أراضيها قاعدة عسكرية أمريكية ضخمة. وتنطلق من الدوحة الخطابات المعادية المناهضة للغرب وبقية الأنظمة العربية المختلفة باستثناء قطر بالطبع. واستمر النظام القطري الحاكم في هذه الازدواجية الصارخة لفترة طويلة رغم التحذيرات المتكررة من دول مجلس التعاون الخليجي حتى تفاقمت الأزمة الحالية، ومن ثم فإن قطر تتحمل اللوم بسبب امتداد هذه السياسة الميكافيلية لفترة طويلة واختراق التقاليد والأعراف الداخلية للمجتمع العربي الخليجي.

خيارات الهند

وفيما يتعلق بالخيارات المتاحة بالنسبة إلى الهند التي تقيم علاقات جيدة مع كل دول الخليج ومصر، ولكن ليس لديها الكثير من النفوذ للتأثير على مسار الأحداث في المنطقة، يعتقد الكاتب أنه إذا لم يتم حل هذه الأزمة قريباً فإن الهند سوف تضطر إلى التخلي عن الحياد واتخاذ موقف متسق مع سياستها لمكافحة الإرهاب.

ويختتم الكاتب قائلاً: "عندما تفقد باكستان شرعيتها في المنطقة، يجب أن تشجب الهند قطر لرعايتها للتطرف والإرهاب، وبخاصة لأن أهمية قطر بالنسبة إلى الهند قاصرة على توفير الاحتياجات من الغاز الطبيعي المسال فقط (على النقيض من المصالح مع السعودية والإمارات في الطاقة والتجارة والتحويلات المالية والاستثمار ومكافحة الإرهاب والصفقات الدفاعية)، ولأن الهند هي إحدى أكبر أسواق قطر، فإن الأخيرة لن تتمكن من خفض إمدادات الغاز الطبيعي، ومن ثم فإن الالتزام بالحياد في هذه الأزمة لا يصب في مصلحة الهند وصعودها".

*موقع The Pioneer ٢٠١٧/٨/١٦ :

سقوط الإعلام القطري

منذ قيام الدول الداعية لمكافحة الإرهاب بإسقاط القناع عن الوجه الحقيقي للنظام القطري، واتخاذها للعديد من الإجراءات ضده حماية لسيادتها وأمنها ومقدرات شعوبها لم تتوقف وسائل إعلام الدوحة عن محاولة تصوير ما يحدث على أنه أزمة سياسية افتعلتها هذه الدول للتحكم في القرار القطري.وفي خلط عجيب للأوراق صورت هذه الوسائل سواءً الرسمية منها أو تلك التي تدور في فلكها دعم الإرهاب من قبل الحكومة القطرية على أنه ممارسةٌ لحق سيادي، ووضعت تدخلها السافر في الشؤون الداخلية للغير في إطار موقفها الثابت لدعم الدول الشقيقة، ومع هذا الخلط تساقطت أوراق التوت عن عقول كثيرة اتخذت من مفاهيم وسياسات هذا النظام منهجاً لدعمه بعد أن حول قطر إلى مجرد جزيرة معزولة عن الجميع باستثناء الإرهاب وداعميه من دول ومؤسسات.

شخصيات ومنظمات اتخذت مواقف لا يوجد تفسير منطقي لها سوى الطمع في الأموال المتدفقة من الدوحة والتي تمثل السلاح الوحيد الذي تمتلكه بعد أن حولتها سياسات نظام تميم المتناقضة من نعمة للشعب القطري إلى أحزمة ناسفة تقتل الأشقاء وتدمر مقدرات أوطانهم، فبدأت حملات مسعورة تهاجم الدول الأربع التي اتخذت قرارها التاريخي بالتصدي للمشروع الإرهابي القطري.المحاولات اليائسة ورغم كثرتها إلا أنها تنتهي بالفشل السريع بالكشف يومياً عن معلومات موثقة تجدد ارتباط قطر ودورها الرئيس في دعم الإرهاب مالياً ولوجستياً وإيواء القتلة وصناع الاضطرابات والإغداق عليهم لتنفيذ أجندة إحداث الفوضى وزعزعة الأمن في الدول الخليجية والعربية.

وبعد أن أصبحت معركة الإعلام محسومة لصالح الدول الأربع التي استخدمت الحقائق لمواجهة الكذب والتدليس لم يعد أمام الدوحة إلا الحملات المدفوعة الثمن المكشوفة من خلال مؤسسات علاقات عامة وصحف ووكالات أنباء وقنوات تلفزيونية عالمية للنيل من الدول التي اتخذت موقفاً حازماً من سياسات قطر بعد استحالة تجميل وجه الدوحة الذي شوهته ممارسات حكومتها.

*افتتاحية صحيفة (الرياض) السعودية ٢٠١٧/٨/١٩ :

مزاعم دول الحصار بلا دليل

يوماً بعد يوم تثبت دول الحصار أنها أقدمت على خطوة غير محسوبة الأبعاد، بتقديمها شروطا غير واقعية، تهدف في المقام الأول للحد من السيادة القطرية، والتدخل في سياستها الخارجية، إضافة إلى أنها لا تتسق مع المعايير الدولية، وتنتهك الاتفاقات والمواثيق العالمية، وتضر بمصالحها قبل مصالح قطر.

فبينما تتهم دول الحصار قطر بدعم الإرهاب، تتصدر قطر مؤشر السلام العالمي، وتحتل مراكز متقدمة في درجات السلم والتنافسية والبيئة الجاذبة للاستثمار والأمن، والتي لم تبلغها دول الحصار.

وعلى الطرف الآخر نجد أن دول الحصار تواجه بالكثير من الانتقادات لانتهاكها حقوق الإنسان، وآخرها تقرير الخارجية الأمريكية، الذي اتهم السعودية والبحرين بانتهاك حقوق الإنسان، والتضييق على الحريات، وملاحقة المعارضين السياسيين، وإخفائهم قسريا، كما حدث مع بعض الأمراء السعوديين في عدد من الدول الغربية.

وجاءت كلمة سعادة الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني وزير الخارجية في لقائه مع نظيره النرويجي بورجه برندي مفندة لمزاعم دول الحصار، حيث أكد "أن دول الحصار لم تقدم إلى الآن وبعد ٧٣ يوما من الحصار أي دليل يدعم اتهاماتها لقطر بدعم الإرهاب".وهذه المزاعم تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن دول الحصار لا تملك أي دليل على دعم قطر للإرهاب، وأن دول الحصار بحسب التقارير الدولية هي أهم مصدر للعناصر الإرهابية، وأهم داعم وممول لهذه العناصر، التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

*افتتاحية صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠١٧/٨/١٩ :

الرابح والخاسر في أزمة قطر

*عبدالرحمن الراشد

تقدير الوضع في مواجهة الحكومات الأربع: السعودية، ومصر، والإمارات، والبحرين، ضد قطر، لا يحتاج إلى الاستعانة بخبراء السياسة والإعلام لمعرفة النتائج" لأنها ليست معركة عسكرية ولا سياسية معقدة. وأول الاستنتاجات أن الأزمة قد تطول، نحن في الشهر الثالث منذ إعلان الدول الأربع أنها لم تعد تحتمل سياسة قطر العدائية ضدها، وأنها جادة في الاستمرار في خيار القطيعة على العلاقة.

وبعد نحو تسعة أسابيع، هل تراجعت الرباعية عن قراراتها؟

لا، ولا قطر تراجعت. فالعلاقات الدبلوماسية لا تزال مقطوعة، والسفارات خالية. الحدود البرية مع السعودية مغلقة، والأجواء أيضاً محظورة، وكذلك المياه الإقليمية للإمارات والسعودية والبحرين. ومثلها حركة المواطنين متوقفة.

معظم الضغط يقع على كاهل الحكومة القطرية، وهي المتضرر من القرارات، وفي المقابل لا تملك وسائل تعاقب بها أياً من الدول الأربع. وتكلفة العقوبات عالية على الدوحة، ونراها تركض في كل اتجاه تحاول تعويض غياب علاقة الدول الأربع، في حياتها الاقتصادية والخدمية والاجتماعية وغيرها. تبدو كأنها فوجئت بالتحرك ضدها، مع هذا يبقى حجم اقتصاد قطر من الصغر بما يمكّن الحكومة من تدارك النقص وتعويضه، وتحاول تأسيس بدائل محلية وخارجية، بتكلفة عالية عليها.

قطر قادرة على الاستمرار في تمويل موقفها" لكن بثمن باهظ، طالما أنها تملك من فائض المال، معتمدة على مداخيل الغاز والبترول بالمعدلات الحالية، إنما يبقى وضعها غير عادي، وثمنه سيأكل كثيراً من مدخراتها، وعلى حساب تمويلها نشاطاتها السياسية والعسكرية الأخرى في المنطقة، وللعلم فإن فاتورتها ضخمة. وهناك خسائر غير منظورة بعد، نتيجة تخفيض تصنيفها الائتماني في القطاع المصرفي، وانعكاسات الأزمة على تكاليف إنشاءات مشروعها العملاق، كأس العالم في ٢٠٢٢. ونقص في العمالة الأجنبية للحرف المتقدمة نتيجة المخاوف التي تردد صداها في العالم، فقطر، ولأول مرة، صارت تصنف من ضمن الدول المأزومة في المنطقة.

والذي يجعل إدارة الأزمة مكلفة وفاشلة، أن حكومة قطر، بسبب أسلوب تعاطيها معها، تتعامل بتحدٍ وبفوقية، كأنها الدولة الأقوى والأكبر. فقد أشغلت المنظمة الدولية للطيران المدني «إيكاو»، مصرة على أن تجبر الدول المقاطعة على فتح أجوائها، وقد كررت المنظمة في اجتماعاتها تذكير قطر بأنها ليست مسؤولة عن الخلافات السياسية، ولا تستطيع أن تجبر أحداً على أن يفتح سماءه" إلا في حالات الطوارئ فقط. وكذلك أبلغتها بقية المنظمات الدولية. لهذا قطر، من قبيل المكابرة، تنقل ركاب طيرانها «القطرية» بخسارة وبتكاليف أعلى من السابق، فقط لإثبات أنها قادرة على الصمود.

أيضاً، قطر بذلت كثيراً، بما في ذلك إبرام صفقات ضخمة، لاستمالة الحكومات الدولية حتى تضغط على الدول الأربع لإعادة العلاقات معها. وبالفعل جربت الدول الكبرى: أمريكا، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، التوسط لدى الرياض، وأبوظبي، والقاهرة، والمنامة، تريد رفع العقوبات عن قطر، وفشلت.

من هذا الموقع المرتاح، تتفرج الدول الأربع على الحكومة القطرية في حالة انشغال واضطراب، تستخدم كل أسلحتها السياسية، والإعلامية، والمالية، ومع هذا لم تفلح في زحزحة الدول الأربع متراً واحداً إلى الوراء.

المقاطعة حاصرت وأنهكت قطر في غيرها من القضايا، صارت ضعيفة في سوريا وليبيا والعراق، الساحات التي كانت تعتبرها جزءاً من نشاطها الرئيسي. وفي تعاملاتها مع الدول الأخرى، أيضاً أصبحت أضعف من ذي قبل، تحرص على كسب تأييد دول العالم أو تحييدها، بما يأتي معه من تكاليف ومخاطر، كما نراها تسرع من وتيرة التصالح مع إيران.

ستراتيجية قطر في المعركة هي إكراه الدول الأربع على التراجع بدلاً من الاستجابة، وفي النهاية سترضخ لمعظم المطالب بغض النظر عما تقوله وتحاول فعله. ترفض التفاوض تحت المطالب والمبادئ المعلنة، وتريدها مفاوضات حرة. الدول الأربع ليست مضطرة للتفاوض، فالوضع الحالي مريح لها تماماً" خاصة أنه عكس اللعبة ضد قطر. فقد كانت الدولة مصدرة المشكلات والأزمات لمصر والسعودية والبحرين والإمارات. الآن هي التي تعيش جملة أزمات بسبب هذه الدول. لهذا، وبعد أن دفعت الغالي والنفيس لإقناع كل القوى، واستنفدت ذخيرتها الإعلامية وتحريضها، ولم يخرج أحد في صفها ضد حكومته، في الأخير ستفاوض قطر في إطار المبادئ الستة، وقد تتراجع عن بقية توقعاتها الشكلية، مثل عقد المفاوضات على أرض محايدة. كل هذا كان بوسعها أن تفعله في الأسبوع الأول من الأزمة، وتوفر على نفسها كثيراً من المتاعب والإحراج.

alrashed@asharqalawsat.com

*صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٧/٨/١٩ :

كيف تواجه الكويت رياح الأزمة الخليجية

*لوري بلوتكين بوغارت

صادف يوم ٢ آب/أغسطس، الذكرى السابعة والعشرين لاقتحام قوات صدام حسين حدود العراق الجنوبية واضعةً نصب أعينها هدف ضمّ جارتها الصغيرة الحجم، الكويت، إلى أراضيها. وفي غضون يومين فقط، كانت قواته قد استولت على الكويت بكاملها. وخلال الاحتلال الذي استمر سبعة أشهر، قام الجنود العراقيون بتعذيب وقتل مئات المدنيين، وأخذوا آلاف الرهائن، وتم نهب البلاد. وعندما أُجْبِر العراقيون على الانسحاب من قبل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، قاموا بإشعال النار في ٧٠٠ بئر نفط كويتي، مما أدى الى تدمير اقتصادي وبيئي هائل.

ولا يزال الغزو والاحتلال العراقيَيْن للفترة ١٩٩٠–١٩٩١ يشكلان عنصراً أساسياً من الوعي الوطني الكويتي. فقد أظهرت هذه التجربة أكثر من أي حدث آخر في تاريخ البلاد الحديث الضعف الهائل في كونها دولة صغيرة غنية بالموارد ومحاطة بجيران أكبر وأكثر قوة في منطقة متقلبة. كما رسمت طريقة تفكير عائلة آل صباح الحاكمة في الكويت، والنخب السياسية الأخرى، وعامة الشعب حيال الأمن الإقليمي. وتحدّد هذه التجربة التاريخية إطار مقاربة الكويت تجاه أزمة الخليج الحالية التي تؤلّب ثلاث دول خليجية هي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، بالإضافة إلى مصر، على دولة خليجية رابعة صغيرة هي قطر.

ويتمثل نهج الكويت الأسمى تجاه الخلاف مع قطر في الاضطلاع بدور الوسيط الحذر بل الفعال. وحظيت الكويت بتأييد دولي كبير لدورها، الأمر الذي وفّر بدوره المزيد من الأمن للبلاد خلال هذه الفترة المتوترة. ويُعتبر أمير الكويت الذي يقود جهود الوساطة، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أحد الشخصيات الحكيمة والمتمرسة في المنطقة. فقد أمضى عقود كدبلوماسي ووسيط، من بينها قبل بضع سنوات فقط حول نفس القضايا الأساسية مع معظم الجهات الفاعلة نفسها كما في الأزمة الحالية.

وفي حين تعود تقاليد الوساطة في الكويت إلى عقود مضت، فقد كان لها معنى خاص في السنوات التي أعقبت تحرير البلاد من العراق. وكما وصفت الأستاذة في "جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا" في الكويت، مريم الكاظمي، أن "ذكرى الغزو العراقي يشكل حافزاً قوياً". وكان الأمير نفسه شخصية رائدة في إعادة الكويت إلى ما كانت عليه بعد تحريرها.

وفي هذا السياق، تسلّط الكويت أيضاً الضوء على الحاجة إلى الاستقرار، والعلاقات السلمية بين دول «مجلس التعاون الخليجي»، وسلامة الهيئة الإقليمية. وفي خطب رئيسية منذ بداية الأزمة، أعرب أمير البلاد عن (شعوره بـ "المرارة") و"تأثره البالغ" بالتطورات "غير المسبوقة" (التي يشهدها "البيت الخليجي")، ودعا إلى وحدة وتماسك الموقف الخليجي و "رأب الصدع بالحوار (والتواصل)". وترى الكويت أن المظلة الأمنية التي يوفرها «مجلس التعاون الخليجي» والولايات المتحدة إلى الدول الأعضاء أساسية لاستمرارها. وكان هذا «المجلس» الإقليمي نفسه مبادرة من قبل أمير الكويت السابق، الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح. وكما قال حمد الثُنيان، باحث يحمل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية في "جامعة ميريلاند"، "إن «مجلس التعاون الخليجي» هو هيئة مهمة جداً بالنسبة للكويت".

ويتعين على هذه الدولة الصغيرة أيضاً السير بحذر لإقامة توازن بين الحفاظ على نهجها السياسي المستقل وبين سيادتها، مع الحفاظ في الوقت نفسه على تحالفها الأمني مع المملكة العربية السعودية – مركز الثقل السياسي في شبه الجزيرة العربية. وهناك قلقاً في الكويت حول ما إذا كانت البلدان التي وقفت على الحياد في الأزمة الخليجية، كما فعلت الكويت وعُمان، ستكون التالية التي ستخضع للضغوط من أجل إحداث تعديلات كبيرة على سياستها. ولطالما كانت الكويت طرفاً محايداً في السياسة الإقليمية ولا تمثل التهديد نفسه للبلدان المُقاطِعة كقطر. ومع ذلك، تمتعت الكويت دوماً بحياة سياسية أكثر حيوية ومجتمع مدني أكثر قوة من معظم دول «مجلس التعاون الخليجي» المجاورة لها. وكان ذلك أمراً مهيّجاً في بعض الأحيان، وخاصة للمملكة العربية السعودية، التي سعت للحفاظ على بيئة أكثر تقييداً داخل المملكة.

وتشكّل جماعة «الإخوان المسلمين» مثالاً على مقاربة الكويت المختلفة في سياق الأزمة الراهنة. إذ إنّ حركة "حدس"، وهي الفرع السياسي لـ «الجماعة» في الكويت، تعمل كرابطة قانونية تتنافس على مقاعد في البرلمان الكويتي الناشط المعروف بـ "مجلس الأمة". ومن ناحية أخرى، أعلنت الدول المقاطِعة أن جماعة «الإخوان المسلمين» هي منظمة إرهابية (مع قيام البحرين بتوفير الفرص لجماعات «الإخوان» الاجتماعية والسياسية الخاصة بالجزيرة التي تخلت عن علاقاتها الخارجية). ولدى الكويت أيضاً تاريخ طويل من التسامح مع الصحافة المتنوعة مع حريات ليس لها مثيل في دول «مجلس التعاون الخليجي». وتُعتبر مناقشة السياسات الداخلية والخارجية في الكويت أمراً طبيعياً، ومرة أخرى خلافاً لأماكن أخرى في الخليج. ومن المهم ملاحظة الطبيعة النسبية التي تطبع هذه الحريات. ففي السنوات الأخيرة، اتخذت الكويت أيضاً تدابير قاسية ضد أشكال التعبير السياسي والاحتجاجات تخطت في بعض الأحيان خطوطاً حمراء غير واضحة.

ومن وجهة نظر الكويت، فإن ما يحدث مع قطر يحمل تداعيات على الكويت (أيضاً). وكما قال لي أحد الناشطين الكويتيين، لو تعمل الدول المقاطِعة على إجبار قطر على تغيير قيادتها، أو تفرض بالقوة على القيادة الحالية في الدوحة إعادة توجيه سياستها الخارجية بالكامل، فإن ذلك سيشكل تهديداً للاستقلال السياسي الكويتي أيضاً.

وفي الوقت نفسه، تتصاعد التوترات في الكويت لأسباب لا علاقة لها بأزمة قطر. وهناك قلق متزايد بشأن أنشطة الميليشيات المسلحة الشيعية المرتبطة بإيران، التي تشمل « قوات الحشد الشعبي » و «حزب الله »، عبر الحدود في العراق التي يمكن أن تشكل تهديداً للكويت. وقد ازداد التوتر الطائفي داخل البلاد بعد صدور حكم قضائي نهائي في السادس عشر من تموز/يوليو ضد مواطنين شيعة ومواطن إيراني واحد بتهمة "التخابر" مع إيران و «حزب الله» والتخطيط للقيام بـ "أعمال عدائية" ضد الكويت وحيازة كميات كبيرة من الأسلحة. وتقوم الكويت بطرد دبلوماسيين إيرانيين من البلاد. وهذه الظروف الحساسة بالنسبة للكويت، كما وصف ذلك الناشط الكويتي، "تجعل التحالف الستراتيجي مع السعودية أكثر أهمية".

لقد أدّى موقف الكويت الأساسي الذي ما زال ضعيفاً من الخلاف الخليجي إلى إحداث وحدةً وطنية كبيرة. ويبدو واضحاً أن الأمير يحظى بتأييد واسع بين الكويتيين لدوره في هذه الأزمة. وقال لي حمد الثُنيان: "يمكنني القول بسهولة إن الغالبية الساحقة تؤيد الجهود المستمرة التي يبذلها الأمير". وأضاف، "يبدو أن معظم الكويتيين فخورون بمعالجة الأمير للأزمة ومتّحدون خلفه بصورة لم نراها في السنوات الأخيرة". وأوضح لي عبد الله الخنيني، باحث مساعد في "معهد الرأي للدراسات والبحوث الستراتيجية" في الكويت: "نحن جميعاً نثني على هوية 'وسيطنا'".

وحتى يبدو أن هناك نزعة قومية تستعيد نشاطها في الكويت مرتبطة بتأييد الكثيرين لموقف دولة قطر الصغيرة. فقد قالت الدكتورة الكاظمي: "إن الأزمات السياسية المفاجئة التي تهدد الإمدادات الغذائية تثير ذكريات راسخة في أذهان الكويتيين الذين عاشوا خلال الحرب العراقية". وفي وقتٍ تحظّر فيه السعودية والإمارات أي انتقادات لسياستهما تجاه قطر، يشعر الكثير من الكويتيين بالامتنان إزاء المساحة الأوسع نطاقاً للجدال السياسي في بلدهم. وفي هذا الإطار، قال عبد الله الخنيني: "إن قدرتنا على مشاركة رأينا حول هذه القضية عبر وسائل الإعلام، ومتابعة المناقشات الرامية لمعالجة القضية عبر وسائل التواصل الاجتماعي تجعلني أدرك قيمة دستورنا".

ولقد برزت مؤشرات على إقدام الدول الرئيسية التي قاطعت قطر على ممارسة ضغوط على الكويت لتحذو حذوها. ويتمثل التحدي الذي يواجهه أمير الكويت في إيجاد حل للأزمة يعالج أسباب امتعاض الدول المجاورة من دون خلق تصوّر بأن قطر تفقد استقلاليتها في خضم العملية. ويدعم شركاء الكويت الأمريكيون دور الأمير، كما اتضح عندما اتخذ وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون من الكويت قاعدة لإجراء "دبلوماسيته المكوكية" في الخليج في تموز/يوليو. وسيكون من الحكمة أن تواصل واشنطن العمل مع الكويتيين للمساعدة في تعزيز موقفهم وحمايتهم من العواقب السلبية لدورهم المتوازن.

*لوري بلوتكين بوغارت هي زميلة "باربارا كاي فاميلي" في معهد واشنطن.

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى ٢٠١٧/٨/١٩ :

الدول المتاجرة بمكافحة الإرهاب

*فوزية علي

منذ بداية الأزمة الخليجية استندت حملات دول الحصار على قطر إلى شماعة الإرهاب في محاولات مسعورة لتشويه الدولة واستغلال تخوف العالم من هذه الآفة الخطيرة لكسب تعاطفه ومواقفه وفرض الضغوط على قطر لتحقيق أهداف دول الحصار.

وحتى قبل افتعال الأزمة بعدة أسابيع تابعنا العديد من المقالات في الصحافة الأمريكية التي تثير الشبهات حول مدى مكافحة قطر للإرهاب في إصرار غريب على ترديد معزوفة واحدة بأن قطر غير جادة في هذا الملف، ما بدا وكأن غرفة واحدة تقف خلف حملة التشويه والتحريض تلك التي اتضح أنها كانت مجرد تمهيد للأزمة الحالية!

ولأن الشمس لا تغطى بغربال تكشفت مع شروقها خيوط المؤامرة ولا تزال تتكشف يوما بعد يوم، ليظهر مدى انفلات دول الحصار من كل القيم والأعراف والمواثيق في أزمتها المفتعلة، حيث إنها مستعدة لاستخدام المزاعم والأكاذيب ونسج القصص الوهمية، في سبيل تحقيق أهدافها الحقيقية والخبيثة، إذ إن قصة الإرهاب ليست إلا غطاء لما تخفيه هذه الدول من عمل دؤوب للاستيلاء على قرار قطر وانتهاك سيادتها، بل الذهاب ابعد من ذلك عبر أطماع دول الحصار في مقدرات قطر، كل ذلك في ثوب من الحقد والحسد وعقدة تفوقها عليهم.

وغني عن القول أن قطر لا تحتاج صكوك غفران أو شهادات براءة من احد حول دورها في مكافحة الإرهاب الذي تقوم به عن قناعة راسخة بخطورة هذا المرض، وهي لا تنتظر دعوة من احد لمواصلة مسيرتها في هذا المجال، ويكفي في هذا الإطار الإشارة إلى ثلاثة أمور فقط.

الأول: الدور الكبير لدولة قطر في دعم المشاريع التنموية على مستوى العالم لا سيما في مناطق النزاعات والحروب، حيث تساهم المشاريع التعليمية والصحية والإغاثية وغيرها في تخفيف معاناة آلاف الناس وإبعاد الشباب عن بيئة التطرّف والتشدد من خلال إعادة الأمل لهم وتوفير فرص العمل ومقومات الحياة الكريمة.

الثاني: النموذج الحضاري الذي تقدمه قطر والقائم على نهضة تعليمية وصحية واجتماعية واقتصادية ومعيشية، حيث حققت مستويات مرتفعة في النمو والأمن ودخل الفرد والرفاهية، كل ذلك يوفر بيئة طاردة للإرهاب بكافة أشكاله وصوره، حيث لا نجد أي قطري على سبيل المثال مدانا في عملية إرهابية بدءا من أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة مرورا بالاعتداءات في أوروبا ووصولا إلى جرائم داعش في المنطقة.

الثالث: الإشادة الدولية على غير صعيد بدور قطر في دعم مكافحة الإرهاب، ويأتي في هذا الإطار توقيع الاتفاقية الأخيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة تمويل هذه الآفة، وما صرحت به مختلف المؤسسات الأمريكية بشأن ما تقدمه قطر من مساعدة في عمليات مكافحة الإرهاب باعتبارها شريكا في هذا المجال.

لقد ظنت دول الحصار أنها بالدسائس والافتراءات يمكن أن تغير الحقائق وتحرف الأنظار عن أدوارها المشبوهة متسترة بتسمية الدول الداعية لمكافحة الإرهاب وهي في الحقيقة الدول المتاجرة بمكافحة الإرهاب، بل أكثر من ذلك فإنها دول حاضنة للتطرف والتشدد، ولنا في سجلات أفرادها وتاريخ أعمالها ودعم حكوماتها لقوى العنف والانقلاب على الشرعية في العالم العربي خير دليل على ذلك، لا سيما في ليبيا واليمن ومصر.

قبل طلوع الفجر:

"من بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجارة"

*صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠١٧/٨/١٩ :

الأزمة الخليجية تعزز سباق التسليح.. ومخاوف من «النووي»

الترجمة: ريهام التهامي

تهدد الأزمة الخليجية بتصعيد سباق التسليح في الشرق الأوسط، ما يساهم في تطوير القدرات النووية، ففي الوقت الذي يركز فيه العالم على كوريا الشمالية وبرنامجها النووي، تظهر أزمة الخليج لتركز على العلاقات العسكرية خاصة في قطر والإمارات والسعودية.

ومن المفارقات أن جانب التغيير الاجتماعي يتخلله البعد العسكري للأزمة، فالأزمة أقنعت دول الخليج بأن ستراتيجيتها القديمة كانت لينة، وتحتاج إلى جعلها أكثر صلابة لضمان الأمن.

زادت قطر جذريا من شراء الأسلحة" حيث عقدت صفقة بقيمة ١٢ مليار دولار لشراء طائرات مقاتلة أمريكية من طراز "اف ١٥"، وبقيمة ٧ مليارات دولار سفن بحرية من إيطاليا.

وذكرت وزارة التجارة الدولية البريطانية، أن قطر منذ عام ٢٠١٥ انتقلت من سادس أكبر مشترٍ في العالم إلى ثالث أكبر مشترٍ للمعدات العسكرية، وقال معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، إن مشتريات الأسلحة القطرية زادت بنسبة ٢٨٢٪ منذ عام ٢٠١٢.

وبدأت قطر تغيير سياستها الدفاعية والأمنية في عام ٢٠١٤، والعام نفسه الذي حاولت فيه الإمارات والسعودية لأول مرة إخضاع الدوحة لإرادتهما بسحب سفرائهما من قطر.

تتناقض صفقات الأسلحة القطرية مع سمعة الدولة، التي تتركز فيها القوات الدفاعية الكبرى، لكن ربما الإحباط من بعض التصرفات الأمريكية دفعها إلى شراء الأسلحة.

سلط ما تفعله قطر الضوء على سباق التسليح الذي يحتمل أن يكون له عواقب بعيدة المدى، حيث رغبة دول الخليج في إبقاء الباب مفتوحا أمام تطوير الصواريخ والأسلحة النووية.

قال سفير دولة الإمارات لدى واشنطن، يوسف العتيبة، في رسالة مسربة بالبريد الإلكتروني من حسابه المخترق، إنه يهتم بشراء أسلحة صغيرة وخفيفة من كوريا الشمالية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، في عام ٢٠١٥، وستتم الصفقة بوساطة شركة إماراتية مملوكة لشريك مقرب جدا من ولي العهد الإماراتي، محمد بن زايد.

وحذر التقرير من أن كوريا الشمالية تعتمد على مبيعات الأسلحة للخارج من أجل الحفاظ على برنامجها النووي وتعزيز صواريخها البالستية.

ليس لدى الإمارات مشكلة في الحصول على أسلحة من مصدر آخر، ويبدو أن الشراء كان محاولة لضمان الوصول إلى تكنولوجيا الصواريخ النووية وإقناع كوريا الشمالية بتقييد أي تعامل مع إيران وكذلك الحوثيين في اليمن.

وحذر معهد العلوم والأمن الدولي ومقره واشنطن في وقت سابق خلال العام الجاري، من أن السعودية سوف تسعى بنشاط أكبر للحصول على الأسلحة النووية، بدافع مخاوفها بشأن وضع حد للقيود النووية الكبرى لإيران، والوضع الحالي يشير إلى أن المملكة لديها الآن رغبة كبيرة في متابعة امتلاك الأسلحة النووية على المدى القصير ودافع كبير لمتابعة امتلاك هذه الأسلحة على المدى الطويل.

يذكر أن تغيير المواقف والسياسات في قطر يركز على برامج الخدمة الوطنية وتعزيز قواتها الأمنية في محاولة ليس فقط لتعزيز الدفاع الوطني، لكن أيضا التماسك الوطني، ويشارك في التغيير مدينة قطر التعليمية للبحوث والتي من شأنها دعم الجهود العسكرية.

*Theglobalist ٢٠١٧/٨/٢١ :

وساطة عبدالله آل ثاني.. على قادة قطر الشعور بالخوف

في تقرير لها عن وساطة عبدالله بن علي آل ثاني لدى السعودية، قالت وكالة "بلومبرغ" الأمريكية إن الشيخ القطري لم يكن معروفاً قبل أن يدفع تحت الأضواء مع محاولة دول المقاطعة الضغط على الدوحة لتقديم تنازلات لإنهاء الخلاف السياسي الذي يقسم الخليج العربي منذ يونيو (حزيران) الماضي.

الوساطة الدبلوماسية أكسبت الشيخ عبدالله شهرة على وسائل التواصل الاجتماعي. فبعد ثلاثة أيام من انضمامه إلى تويتر، اجتذب حسابه أكثر من ربع مليون متابع وقالت الوكالة إن الشيخ عبد الله بن علي آل ثاني، سليل مؤسس قطر، استقبل بحرارة في المملكة العربية السعودية من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، ثم توجه إلى المغرب، حيث استضافه الملك السعودي سلمان في مقر إجازته في طنجة. وبينما قالت الحكومة القطرية إن الشيخ كان في زيارة شخصية، وصفت بعض وسائل الإعلام القريبة من التحالف اجتماعاته بجهود دبلوماسية.

زيادة الضغط

وقال الشيخ عبدالله إن الملك سلمان وولي العهد وافقا على فتح حدود السعودية البرية مع قطر للسماح للحجاج القطريين بالسفر إلى مكة المكرمة. وحتى أن الملك عرض إرسال طائرات على نفقته الخاصة لنقلهم من بلدان أخرى وانشاء مركز للعمليات تحت قيادة الشيخ عبدالله لمساعدة القطريين في الأزمة.

ونقلت "بلومبرغ" عن عبد الخالق عبد الله المحلل السياسي في الإمارات العربية المتحدة إن الترويج للشيخ عبدالله يشكل على الأرجح جزءاً من خطة لزيادة الضغط على أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الذي رفض الاذعان للشروط الـ١٣ للتكتل لإنهاء النزاع.

شبكة دعم

وأضاف عبدالله: "المملكة العربية السعودية لديها العديد من أدوات الضغط التي لم تستخدمها حتى الآن وهذا واحد منها"، مشيراً إلى أنه "لا يعتقد أن التحالف يتبع حالياً سياسة لتغيير القيادة القطرية. ولكن إذا قررت المملكة العربية السعودية أن هناك حاجة لذلك، يمكنها تعبئة شبكة دعم داخل المجتمع القطري والأسرة الحاكمة لتحفيز انقلاب في القصر".

ووصفت صحيفة "البيان" الاماراتية الشيخ عبد الله على صفحتها الأولى بأنه "صوت العقل الذي فتحت له القلوب". وقالت أيضاً إنه معروف بأنه "مقبول على نطاق واسع داخل أسرة آل ثاني خصوصاً، والقطريين عموماً".

والشيخ هو سليل من فرع العائلة الحاكمة التي كان في السلطة حتى عام ١٩٧٢. وأعدم شقيقه أحمد في عام ١٩٧٢ من قبل جد الشيخ تميم، بحسب قناة "العربية".

ولاحظت "بلومبرغ" أن الوساطة الدبلوماسية أكسبت الشيخ عبدالله شهرة على وسائل التواصل الاجتماعي. فبعد ثلاثة أيام من انضمامه إلى تويتر، اجتذب حسابه أكثر من ربع مليون متابع. عرض فيه تفاصيل الاتصال بمركز العمليات، وقال إنه "تحدث مع حاكم المصرف المركزي السعودي الذي نفى أن تكون المصارف في المملكة توقفت عن صرف الريال القطري للمواطنين القطريين".

وقال أندريس كريغ، المحاضر في قسم الدراسات الدفاعية في كلية كينغز في لندن، إن الشيخ رجل أعمال مقره لندن ولديه مصالح تجارية في الخليج، لكنه يفتقر إلى الدعم العام الذي من شأنه أن يساعد بدفعه إلى السلطة. إلا أن ظهوره يمثل وسيلة لإبلاغ القادة القطريين والقوى العالمية أن الأزمة لم تنته بعد.

*(بلومبيرك نيوز سيرفز) ٢٠١٧/٨/٢١ :

سفير قطر بتركيا: الإمارات دعمت الثورات المضادة بالعالم العربي

أعلن السفير القطري لدى تركيا، سالم آل شافي، إن "الإمارات قامت بدعم الثورات المضادة في العالم العربي بهدف استعادة أنظمة ديكتاتورية، على اعتبار أن من شأن هذه الأنظمة أن توقف مد الثورات"، نافياً "إنفاق قطر الملايين على دعم الإسلاميين والمتطرفين في المنطقة".

وأشار السفير آل شافي إلى أنه تم تأكيد الأمر من خلال"تحقيقاتنا التقنيّة والقانونية التي أجريناها بالتعاون مع أجهزة دولية كمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي ووكالة الجريمة القومية البريطانية، هذا الأمر بشكل قاطع نقوم الآن بمتابعة الإجراءات القانونية ضد الإمارات فيما يتعلق بهذا الجرم".

وبين آل شافي أن "الإمارات وباقي دول الحصار رفضت منذ البداية أيضاً أي وساطة خارجية، وعبّرت عن ذلك من خلال تصريحات رسمية، لذلك فإن الإدعاء بأنّ موقف تركيا حرمها من الوساطة هو أمر غير صحيح".

وأشار السفير إلى أن "المجتمع الدولي، ومعظم دول العالم بما في ذلك الدول الكبرى الرئيسية كلها رفضّت مزاعم وإجراءات الإمارات غير القانونية ضد دولة قطر، لقد تصرفنا بهدوء كدولة مسؤولة ولم نتخذ إجراءات انتقامية كما فعلوا هم، ولو قمنا بايقاف صادراتنا من الغاز إلى دبي مثلا والتي تغطي حوالي ٤٠٪ من احتياجاتها لانهارت على الفور".

المؤامرة إلى زوال

افتتاحية صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠١٧/٨/٢١ :

ستظل قطر حرة، بقوة قيادتها وتلاحم شعبها صفا واحدا، في مواجهة ما يحاك ضد الوطن من مؤامرات لم تنقطع منذ تأسيس الدولة ١٨٧٨، وستظل راية الاستقلال التي رفعها المؤسس الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني، رحمه الله، عالية خفاقة بيد حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى.

لقد أدرك الشعب القطري بالحس السليم والوعي السياسي خطورة الحملة على وطنهم، ومرامي الحصار الجائر الذي فرض عليه، فتوحدوا خلف القيادة الرشيدة دفاعا عن سيادة الوطن، هذه الوقفة التلقائية الصلبة، تكشف عن عزيمة، واستعداد للتضحية، في مواجهة كل من يحاول المساس بالسيادة والقرار الوطني.

قدم القطريون درسا في الثبات وهم يواجهون حصارا بددته وحدتهم وإرادتهم، وتلاحمهم وأظهروا للعالم أجمع مكامن قوتهم وعزتهم في قهر الظلم والانتصار لقيمهم ومبادئهم، ذلك لأنهم يدركون أن ما يجري من دول الحصار يستهدف وجودهم، وليس مجرد خلاف حول سياسات أو توجهات حكم.

انتصر القطريون لقيم الإنسانية، وبينوا في أسلوب حضاري أن الإجراءات التي اتخذتها دول الحصار باطلة، ومخالفة لكل الشرائع، فنالوا احترام وتقدير العالم، ومنظماته التي جرمت الحصار المخالف للقوانين الدولية.

دروس التاريخ تؤكد أن الشعوب الحرة تنتصر في مواجهة المؤامرات، فقد حاولوا من قبل في ١٩٩٦ و٢٠١٤، لكنهم فشلوا وخاب مسعاهم، ووقتها كان عفو الحليم عن قوة وحكمة ورسالة لمن يعتبر، والدرس الان لم يدرك أن للصبر حدودا، وان المؤامرة إلى زوال.

***وكالات ومصادر متعددة ٢٠١٧/٨/٢١ :**

غباء الإعلام السعودي

*أحمد المهندي

مازال مسلسل غباء الإعلام السعودي مستمرا..

من يصدق أن يطلب الملك سلمان السماح للحجاج القطرين دخول السعودية على نفقته الخاصة.. وفي أقل من ٢٤ ساعة نجد الإعلام السعودي يستقبلهم على الحدود..!.

طيب متى هؤلاء الحجاج جهزوا أنفسهم ؟!

العدد البسيط الذي دخل السعودية عن طريق البر هم أصحاب حلال وجدوها فرصة للاطمئنان على حلالهم على الرغم من عودة البعض منهم الذين رفضوا إجراء مقابلات للإعلام السعودي حيث اشترط ذلك مقابل السماح لهم بالخروج..!

ومن إحدى حماقات الإعلام السعودي أنه وضع سيارات قطرية تحمل لوحات قديمة على أنهم حجاج قطريون أتوا للدخول من منفذ سلوى.

الغريب أن السعودية لا تعرف أن الغالبية العظمى من القطريين يذهبون للحج جوا ولديهم الإمكانيات الهائلة بفضل الله لتحمل نفقات الحج..

فلتوفر السعودية نفقاتها للمحتاجين من شعبها..

الحدود البرية أكثر من يستخدمها هم المقيمون و للأسف لا يستطيع الملك إخراجهم حيث لم يوفر لهم سفارة تعطيهم تأشيرات..!

لو حاول الإعلام السعودي أن ينقل لنا نقلا مباشرا للحجاج من مطار جدة وهم بلباس الإحرام ولديهم جوازات قطرية ويتحدثون بكل حرية.. حينها سنقول بأنه بدأ يتعلم الحرفية..

وليس الآن هو الوقت المناسب للذهاب للحج لدى القطريين..

فكيف لعاقل أن يصدقهم وأن يأمن على نفسه عندهم بعد أن تم طرد المعتمرين من الفنادق وفي شهر رمضان وأخرجوا القطريين من المستشفيات وأهينوا في الطرقات ولا يمكنهم استعمال البطاقات ولا التحويلات..!

فمن يفبرك مثل تلك المشاهد الإعلامية يستطيع أن يلفق التهم والمكائد الإجرامية..

الحل الوحيد لأهل قطر التصدق بمصاريف الحج للفقراء والمساكين ونسأل الله أن يكشف عنا الغمة وإن لم تكن في هذا العصر فنتمنى أن تكون للأجيال القادمة لأن التعنت السعودي وخاصة في شعائر الحج أو الحرمين الشريفين يتضح لي بأنه سيستمر في ظل وجود بعض العلماء المطبلين..

*صحيفة (الوطن) القطرية ٢٠١٧/٨/٢١ :

إيران.. ومتناقضات دول الحصار !!

المتناقضات التي وقعت فيها دول الحصار وبالأخص السعودية في أزمتها مع قطر كثيرة أبرزها أنها طالبت الدوحة بشيء وفعلت نقيضه تماما.

أود الاشارة بأن احد المطالب الرئيسية التي طالبت بها دول الحصار من ضمن المطالب الـ١٣ لقطر، أن تعلن الدوحة رسميا خفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران وإغلاق البعثات الإيرانية الرسمية لديها مع الاحتفاظ بتبادل تجاري تحت المراقبة، فقد اعتمدت دول الحصار على حجّة «علاقات قطر العميقة بإيران»، كإحدى ذرائعها لقطع علاقاتها مع الدوحة، بينما تقوم اليوم بالتقرّب رسمياً من إيران، عبر طلب الوساطة من العراق.

بالأمس يطالبون قطر بتخفيض علاقتها مع إيران، واليوم يوسّطون العراق لإعادة العلاقات بين السعودية وإيران..!! ومن الأسباب أيضاً تهمة دعم قطر للحشد الشعبي وهم يستقبلون قادته استقبال الأبطال وبالأحضان..! هل يجوز فرض الحصار على دولة قطر، بسبب هذه المزاعم، بينما يهرول المحاصرون لطلب ودها. وفي الوقت الذي تتقدم فيه الإمارات صفوف دول الحصار التي تطالب قطر بقطع العلاقات مع إيران، نجدها أول الدول التي تحتفظ بعلاقات قوية مع طهران، حيث لم يقتصر التعاون بين البلدين على العلاقات الاقتصادية، بل امتد ليشمل العلاقات السياسية والستراتيجية والعسكرية.

أول فصول العلاقات الستراتيجية مع إيران وحلفائها في المنطقة زيارة زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، إلى السعودية والإمارات، والعلاقة مع الإمارات لخصها وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد في أبريل عام ٢٠١٤، حين قال إن إيران شريك ستراتيجي لدولة الإمارات، لا يقتصر الأمر معها على التجارة والعلاقات الاقتصادية فحسب، رغم أهميتها، بل يعود إلى روابط ثقافية وحضارية مشتركة.

إيران بالفعل شريك ستراتيجي للإمارات، سياسيا واقتصاديا، رغم الخلاف مع معظم دول الخليج، ورغم احتلال إيران ٣ جزر إماراتية منذ عقود. العلاقات الإماراتية الإيرانية تعبر عن حالة انفصام وتناقض واضح للجميع، فرغم التنافر الظاهري بين البلدين، نجد تقاربا سياسيا قويا وتعاونا اقتصاديا لا مثيل له في الخليج. ولا يكاد يمر اجتماع سياسي خليجي أو دولي تشارك فيه الإمارات إلا وتطالب الأخيرة بتحرير جزرها الثلاث التي تحتلها إيران، لكن في الوقت ذاته تكاد لا تمر مناسبة يلتقي فيها مسؤولون من البلدين إلا ويؤكد كلا الطرفين رغبتهما في تطوير العلاقات وتنميتها.

وفي أكثر من تصريح للأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي أكد مراراً وتكرارا أنه لا يمكن حدوث أي تقارب مع النظام الإيراني، بحكم أنه يستخدم حكم ولاية الفقيه، كما أنه يأتي مرة برئيس معتدل وأخرى برئيس متشدد.!

وأود أيضا الإشارة إلى تصريحات وزير الداخلية العراقي الأعرجي، التي أكد فيها أن المملكة هي من طلبت وساطة العراق مع إيران، وأن الرياض لم تستشر دول الخليج في مسألة إعادة العلاقات مع طهران، وإن هذا يعكس أن هناك تغيرات كبرى تحدث. ناهيك التغريد خارج السرب في مطلع ٢٠١٥، ورغم الخلاف السعودي– الإيراني في أزمة النفط، كانت الإمارات تغرد خارج سرب الخليج" حيث وقعت أبوظبي وطهران مذكرة تفاهم مشتركة، تتضمن ١٧ بندا حول تسهيل تأشيرات الدخول والإقامة بين البلدين" بالإضافة إلى مواصلة التعاون القضائي في مجال مكافحة المخدرات..!!

ألا يعتبر انبطاح السعودية لإيران خيانة للبحرين، أم البحرين لم تنتبه لجارتها السعودية وتعشق خيانة السعودية لها وتكره نزاهة قطر؟؟

ما أسباب التخبط الحاصل في السياسة السعودية والاماراتية، وعن مدى شرعية طلب الوساطة السعودية من العراق، تخبط غير مسبوق بالأخص في تاريخ سياسة السعودية لأن «العراق هي إيران».

هل تخلت المملكة عن الملف السوري مقابل تقاربها مع إيران وروسيا على حساب دماء أهل السنة في سوريا ثم تدعي حرصها على الإسلام..!؟؟

تحركات دول الحصار، مقتدى الصدر للسعودية ثم الإمارات ثم مصر بدعوة منهم، وزير خارجية البحرين إلى العراق، ما أهداف هذا الانبطاح.!!؟؟

يذكر أن آخر زيارة قام بها «مقتدى الصدر» للسعودية كانت عام ٢٠٠٦، وعقب الزيارة الأخيرة، قال الزعيم الشيعي، إنه بحث مع السلطات السعودية افتتاح قنصلية عامة للمملكة في النجف، تسهّل التواصل بين البلدين، إلى جانب المسارعة في إنشاء خطٍّ جوي، وافتتاح المنافذ الحدودية، لتعزيز التبادل التجاري..!!

إن الشيء الطبيعي والمنطقي هو قيام افضل العلاقات فيما بين الدول، خاصة دول الجوار، إذ أنه عبر علاقات حسن الجوار يمكن التوصل إلى حلول للكثير من القضايا العالقة، ولا يزعج قطر على الإطلاق تحسن العلاقات بين دول المنطقة، وفي كل الأحوال فإنها لاتتدخل بعلاقات الدول، لكن أن يفرض علينا آخرون طبيعة العلاقات التي يتعين أن نقيمها وحدودها وشكلها، فإن ذلك يدخل في صميم السيادة القطرية، وعندما نتحدث عن الهرولة السعودية باتجاه إيران فليس من باب معارضة وجود علاقات طبيعية بين البلدين، فهذا شأن سيادي يخصهما، ولكن من باب مقارنة مافعلته دول الحصار وهي تحاول إملاء سياساتها على قطر فيما يخص العلاقات مع إيران وما تفعله اليوم وهي تخطب ودها عبر الوسطاء الإيرانيين.

أخيرا.. آمل في أن يصب هذا التقارب في صالح تهدئة المنطقة، ولكن في الوقت ذاته لا يجوز محاصرة قطر بحجة أنها عميلة لإيران، ثم يهرولون طالبين ودها.

*صحيفة (الشرق) القطرية/ مدير التحرير ٢٠١٧/٨/٢١ :

الاستقرار المحلي في قطر وأزمة الخليج

*ديفيد روبرتس

في أيار/مايو الماضي، قادت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حصاراً دبلوماسياً وتجارياً وجوياً غير مسبوق ضد جارتهما قطر. وفي أعقاب ما بدا على أنها علاقات ودية قبل أيام ﴿من فرض الحصار﴾، كان من المفترض أن تؤدي تلك الإجراءات إلى إثارة صدمة ورعب تفرضان إجراء تغييرات فورية من قبل الدوحة – ظاهرياً رداً على تعليقات الأمير القطري، التي تَبيَّن أنها مزيفة. ومع ذلك، إذا كان مهندسو الحصار في الرياض وأبوظبي والقاهرة والمنامة يأملون في أن تقوم العائلة المالكة القطرية أو القطريون عموماً بالضغط على الحكومة للإذعان، فإن الأحداث حتى الآن أظهرت خلاف ذلك.

فيما يأتي لمحة تاريخية موجزة عن التغييرات في قيادات آل ثاني، تساعد في تحديد الخلفية:

- الأربعينيات: حمد بن عبدالله يشغل منصب حاكم قطر الفعلي" توفي عام ١٩٤٨
- ١٩٤٩: علي شقيق حمد يستلم السلطة من والده، الأمير عبدالله، الذي تنازل عنها
- ١٩٦٠: أحمد بن علي، نجل علي بن عبدالله، يتولى السلطة
- ١٩٧٢: خليفة بن حمد آل ثاني يستولي على العرش، بخلعه ابن أخيه أحمد
- ١٩٩٥: حمد نجل خليفة يستولي على السلطة بينما كان والده في الخارج
- ٢٠١٣: حمد يتنازل عن العرش لنجله تميم

فتنة بين عائلة آل- ثاني

من الناحية النظرية على الأقل، كانت لدى السعوديين والإماراتيين والبحرينيين، إلى جانب المصريين أسباب تدعو إلى الأمل في أن تؤدي ضغوطهم إلى بروز قيادة أكثر إذعاناً في أوساط آل ثاني. وتشكل عائلة آل ثاني أكبر عائلة ملكية في العالم بالنسبة لعدد سكان البلاد، وقد تميزت فترة ولايتها بالقسوة. وفي الأعوام ١٩٦٠ و ١٩٧٢ و١٩٩٥، وبدرجات متفاوتة، أرغمت النزاعات السياسية داخل العائلة المالكة حصول عمليات انتقال ﴿للسلطة في صفوف﴾ القيادة. ولم يؤدِ بروز ثروة قطر النفطية، التي يرجع تاريخها إلى الخمسينيات، سوى إلى تشديد حدة تلك المناورات. ومن بين عمليات الانتقال الثلاث التي أُشير إليها هنا، بشّر انتقال القيادة إلى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، عام ١٩٧٢، درجة معينة من التغيير، حيث أن الأخير قلل اعتماده على عائلة آل ثاني للحصول على الدعم وسعى بنشاط إلى تنويع قاعدة دعمه لتشمل جميع القطريين، مؤسساً بذلك دولة الرفاه المطلية بالذهب التي يعهدها القطريون اليوم.

وقد حصل أحدث انتقال للقيادة في قطر في عام ٢٠١٣، عندما تخلّى الأمير حمد بن خليفة آل ثاني طوعاً عن السلطة لصالح نجله الذي كان يبلغ من العمر ثلاث وثلاثين عاماً، وهو ولي العهد، تميم بن حمد آل ثاني. وقد أثارت خطوة "الأمير الوالد" حمد الكثير من التكهنات. ويشير البعض إلى أن أسباب صحية لعبت دوراً في قراره، في حين يرى آخرون أن حمد أراد أن يُظهِر بأن التنازل الطوعي في العالم العربي أمراً ممكناً.

وفي غضون ذلك، أكد آخرون أنه تم الضغط على حمد ليتنحى جانباً بعد أن كشفت العديد من التسجيلات المزعومة أنه كان قد ناقش عام ٢٠٠٣ مخططاً ضد ولي العهد السعودي عبدالله مع العقيد الليبي معمر القذافي. إلا أن هذه الحجة غير مقنعة. أولاً، إن التوقيت واستخدام المراجع السعودية وسط مناخ خليجي محموم يضعفان مصداقية هذه الحجة. ثانياً، على الرغم من أن حمد قد يكون قد سئم من التعامل مع سياسات الرياض، إلا أنه أمضى ربع قرن وهو يتمرس على مقاومة الضغط الممارَس من قبل السعودية، والذي شمل العديد من المناوشات الحدودية بين

السعودية وقطر في أوائل التسعينات، وشهد على الأقل انقلاباً مضاداً مزعوماً واحداً برعاية السعودية في عام ١٩٩٦، فضلاً عن قيام الرياض بسحب سفيرها من الدوحة لفترة دامت ثمانية أعوام في العقد الأول من القرن الحالي.

وفي المقابل، إن تنحي حمد يثبت للكثيرين أنه ما زال يدير الدولة من وراء الكواليس. ووفقاً لهذه النظرية المستمرة وإن غير المقنعة، يتشارك حمد السلطة الوهمية بطبيعة الحال مع حمد بن جاسم آل ثاني، وزير الخارجية السابق (١٩٩٢–٢٠١٣)، ورئيس الوزراء (٢٠٠٧–٢٠١٣) الذي يتمتع بثقته. بيد، هناك بعض التطورات التي أدت إلى إثارة هذه الشكوك، مثل ظهور حمد بن جاسم في واشنطن ولندن في الأشهر الأخيرة. وليس هناك شك في أن حمد بن جاسم، يشارك في بعض الاجتماعات. كما ظهر على برنامج "شارلي روز" في الولايات المتحدة في حزيران/يونيو ٢٠١٧، وتحدث نيابة عن دولته. وينطبق الشيء نفسه على الأمير السابق حمد، الذي يكاد يكون من المؤكد أنه يعمل كأحد المقربين من نجله.

ولكن بالنظر إلى أن الدولة القطرية تواجه حالياً أكبر أزمة في تاريخها، فما الذي يمكن أن نتوقعه؟ إذا كانت الولايات المتحدة تواجه حالة طارئة مماثلة وكان لدى الدبلوماسيين السابقين أصدقاء نافذون تثقفوا على مر عقود من الدبلوماسية، فهم أيضاً قد يُجبرون على الخدمة. وبالنسبة لقطر، وهي بلد يقل عدد سكانه عن مدينة بلانو بولاية تكساس، لا يُعتبر هذا النشاط الدبلوماسي مفاجئاً على الإطلاق. إلا أن المفهوم القائل بأن حمد، أو والدة تميم، الشيخة موزة، ما زالا يخططان بشكل بذئ سياسات قطر، يفتقر لنقص حاد في الأدلة. وإذا أراد الأمير حمد أن يكون مسؤولاً وأن يؤثر على سياسات حكومته، فلم يكن قد تخلى طواعية عن هذه الصلاحيات في ظل عدم وجود ضغط واضح للقيام بذلك.

الشكاوى والمُتَحَدّون

لطالما كانت الشعبية المحلية التي تحظى بها مناورات السياسة الخارجية القطرية غير مؤكدة. وقد بدا القطريون مسرورين، على سبيل المثال، عندما انهمر عليهم المديح عام ٢٠٠٨، بما في ذلك من خلال قرن البوظة المعد من قبل شركة "هاجن داز" لتجسيد "اتفاق الدوحة" كـ "مناسبة خاصة"، على خلفية دور الوساطة الذي لعبته قطر للتوصل إلى حل سلمي للنزاع السياسي اللبناني المرير. وكان هناك أيضاً صدى كبير من دعم الأمير حمد للثوريين في ليبيا في عام ٢٠١١، عندما رفرفت الأعلام القطرية حول بنغازي ومدحت الملصقات الأمير ﴿القطري﴾. وعلى الرغم من هذه الحالات، فإن الأسلوب المستفرد الذي تنتهجه الدوحة في السياسة الخارجية قد أثار النزاع الحالي الذي لم يسبق له مثيل، ولا شك في أن بعض القطريين يتوقون لمرتسمات وطنية أكثر سهولة وأقل إثارة للجدل. بالإضافة إلى ذلك، أصبح العديد من المواطنين منقطعين الآن عن أفراد أسرهم، وعن الشركات والممتلكات في دولة الإمارات والبحرين والسعودية.

ولا يضم مجلس الوزراء حالياً سوى ثلاثة من أفراد الأسرة المالكة – وإن كانت مناصب رئيس الوزراء/ وزير الداخلية، ووزير الخارجية، ووزير التجارة مهمة – مما يشير إلى عدم وجود حاجة ملحة لاسترضاء المنافسين من داخل عائلة آل ثاني. وفي الواقع، فإن مثل هذا التمثيل المنخفض لـ آل ثاني كان أمراً مستحيلاً في الخمسينيات والستينيات، عندما استنهض الكثير من أفراد العائلة للحصول على أدوار ﴿في الدولة﴾، مما دفع إلى قيام سياسة توزيع وظائف محترمة لإسكات المعارضة داخل العائلة الحاكمة.

وقد طرحت مصادر خارجية بعض الأسماء كمعارضين نظريين للأمير تميم، ولكن هذه التصريحات لا تحمل قيمة كبيرة. ففي ١ حزيران/يونيو ٢٠١٧، أفادت صحيفة "الحياة" المحترمة نسبياً التي تدعمها السعودية ومقرها في لندن، بأن سعود بن ناصر آل ثاني قد دُعي لزيارة الدوحة للعمل كوسيط لقطر في الأزمة. وكرّرت صحيفة "ذي ناشيونال"، التي تصدر باللغة الإنجليزية ومقرها في أبو ظبي، القصة ﴿نفسها﴾ في ٣ حزيران/يونيو، في مقالة خالية من الخطوط العريضة، ورفعت مكانة سعود بن ناصر ووصفته بأنه "أبرز الشخصيات المعارضة في قطر". وفي ٣

حزيران/يونيو تراجعت صحيفة "الحياة" عن عدد من النقاط التي ذكرتها في مقالتها الأصلية. وقد وصف عنوان هذه المقالة الثانية، سعود بن ناصر بأنه "رجل غامض"، ولخصت الموضوع بقولها: إنه غير معروف تماماً تقريباً. ﴿ويمكن﴾ الافتراض بأنه سعود بن ناصر بن أحمد آل ثاني، وبالتالي ابن الأمير أحمد بن علي آل ثاني، الذي خُلِع في عام ١٩٧٢ من قبل خليفة، جد الأمير تميم. وإذا كان إثبات الشخصية هذا صحيحاً، فقد يكون سعود أيضاً شقيق إحدى زوجات أبناء "الأمير الوالد" حمد.

ومع ذلك، لم يتولَ فرع بن علي من العائلة المالكة السلطة لعدة أجيال، مما قلّل من مطالباته بتولي القيادة. وفي حين أن أعضاءه يحملون مظالم من قيام خليفة باغتصاب السلطة من أحمد عام ١٩٧٢، فإن فرع بن حمد (الذي يضم تميم، وحمد، وخليفة) يرد بأن أفراد بن علي هم في الواقع من قاموا بقلب النظام المعتمد في قطر، نظراً لأن والد الأمير خليفة، حمد، كان الحاكم الفعلي في الأربعينيات. وعلى هذا النحو، ومن الناحية المنطقية، لطالما كان خليفة العاهل المفترض الذي يخلفه. ولم يتم منع عملية انتقال السلطة الطبيعية تلك إلّا بفعل وفاة حمد عندما كان خليفة شاباً، مما مهد الطريق لتولي أميرين من بن علي زمام السلطة بشكل متتالٍ.

وفي نهاية المطاف، وفي ضوء مجموعة من القصص الخيالية الأخرى في الصحافة الإقليمية، تُعتبر التغطية الإعلامية لـ "رموز المعارضة" القطرية مؤشراً على الطبيعة الحزبية المحبطة للتغطية الإعلامية في العالم العربي أكثر منها تعليقاً على السياسة الحاكمة في قطر. وربما يكون الاجتماع الذي عُقد في جدة في ١٦ آب/أغسطس بين ولي العهد السعودي محمد بن سلمان والشيخ عبدالله بن علي بن عبدالله آل ثاني، نجل الأمير الراحل علي بن عبدالله آل ثاني، أحدث تطور في التناحرات السياسية. وقد رحب المسؤولون القطريون بهذه المبادرة، على ما يبدو، التي تهدف ظاهرياً إلى إعطاء الضوء الأخضر للعبور المباشر للحجاج القطريين إلى السعودية، ولكنهم قالوا إن هذه الخطوة يجب أن تترافق مع رفع كامل للحصار. وفي تقريرها، لم تذكر قناة "الجزيرة" دور الشيخ عبدالله بن علي في التوصل إلى هذه الخطوة.

القطريون يوحدون صفوفهم

بالرغم من حملات الهمس والشكوك الداخلية المختلفة، أتى الرد القطري الساحق على أزمة الخليج الحالية موحداً. فقد انتشرت رسائل الدعم العفوية على وسائل التواصل الاجتماعي بينما زيّن القطريون – والمغتربون – سياراتهم بصورة لتميم من إعداد فنان قطري. ولا توجد أدلة تشير إلى وجود منافس محلي جدي للأمير. وعلى ما يبدو، لا يوجد سكان، بمن فيهم القطريون، يحبذون الخضوع لضغوط خارجية. وسواء وافق القطريون على السياسات الخارجية لبلادهم أم لا، فإنهم يؤيدون على الأرجح الحق السيادي لقيادتهم في تنفيذ سياساتها الخاصة.

ونظراً لعدم تأثر البلاد من صادرات الطاقة، واحتمال توسعها في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، ﴿وامتلاكها﴾ لما يقدر بنحو ٣٥٠ مليار دولار من صندوق الثروة السيادية، واستضافتها لإحدى أهم القواعد الجوية الأمريكية في العالم على بعد بضعة كيلومترات من قصر الأمير، تبقى الدولة القطرية سليمة من الناحية المالية والدفاعية. وعلى الرغم من أن أسعار الواردات سترتفع على نحو سريع نتيجة الحصار، نظراً لأن الطرق البديلة هي أكثر تكلفة على الأرجح، تقوم الدولة بتغطية تلك التكاليف وغيرها التي تتكبدها الشركات. وعموماً، فباستثناء الاجتماع الذي عُقد في جدة في ١٦ آب/أغسطس، لا توجد إشارة مباشرة على أن أفراد العائلة المالكة أو أشخاص فرديين أو جماعات يعملون بشكل متضافر ضد القيادة الحالية أو لديهم أسباب تدفعهم للقيام بذلك.

*ديفيد ب روبرتس أستاذ مساعد في كلية كينغز لندن ومؤلف الدراسة، "قطر: تأمين الطموحات العالمية لدولة – مدينة".

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى ٢٠١٧/٨/٢٢ :

سر التآمر القطري

*أمل عبد العزيز الهزاني

لا أحد يتصور، مهما بلغت الأحقاد وأوغرت الصدور، أن يخطط رئيس دولة لارتكاب جريمة قتل في حق رئيس دولة شقيقة مجاورة، تجمع بين شعبيهما روابط عميقة ودقيقة ليس من الهين التضحية بها. إن الكل يتساءل، ليس في الخليج فحسب، بل وكل من سمع بقصة تآمر حمد بن خليفة آل ثاني لاغتيال الملك عبد الله بن عبد العزيز رحمه الله، لماذا؟ ما الذي أوصل هذا الرجل إلى عمل العصابات، وقاده إلى وضع يده بيد شخصية غريبة الأطوار مثل العقيد معمر القذافي داعم الإرهاب الدولي، ليحرضه على تنفيذ عملية القتل؟

مهما اختلفنا سياسياً، وتعددت ميولنا الفكرية، كيف يجرؤ حاكم ما على التفكير في عملية تصفية جسدية لحاكم دولة أخرى، فالدول تُحكم بقوانين وعلاقات دولية.

والقصة ليست مجهولة لدى الدائرة الضيقة لحمد بن خليفة، لكنها ليست معروفة لدى معظم القطريين والسعوديين كذلك، وهي بدأت في عهد الملك فيصل، رحمه الله، عام ١٩٧٢ حينما انقلب خليفة بن حمد، الأمير الأسبق، وجدّ أمير قطر الحالي على ابن عمه الحاكم الشيخ أحمد بن علي إبان ولايته للعهد. والشيخ أحمد كان رجل دولة محنكاً، عرف عنه أنه أبو الاقتصاد القطري مع اكتشاف حقول النفط، وله الفضل في البناء الإداري للإمارة الصغيرة، واتسمت فترة حكمه بالنماء والعلاقات المتميزة مع الجوار والدول العربية، وشهدت قطر الاستقلال عن بريطانيا في عهده.

بعد انقلاب الشيخ خليفة بن حمد على ابن عمه، توجه إلى السعودية للقاء الملك فيصل، رحمه الله، طلباً للاعتراف بنتيجة الانقلاب. كان رد الملك فيصل بأن المملكة لا ترى تعيين حمد ابنه ولياً للعهد، واختارت الشيخ سحيم بن حمد، شقيق خليفة، بدلاً عنه، لما عرف عن الشيخ سحيم من نفاذ البصيرة وقوة الشخصية والخبرة الدبلوماسية التراكمية، حيث كان يشغل منصب وزير الخارجية وله أفعال مشرفة في لم الصف العربي. تعهد خليفة بن حمد بتعيين شقيقه سحيم ولياً للعهد بناء على المطلب السعودي، لكنه نقض اتفاقه إثر وصوله إلى الدوحة وقام بتعيين ابنه حمد. كان نقض خليفة لعهده مع الملك فيصل أول الأفعال الصادمة التي تعاقبت بعد ذلك، لكن لم يصدر من الملك فيصل سوى اتصال مع خليفة يذكّره بالاتفاق، ورد عليه بأن ابنه حمد أولى من الشيخ سحيم.

ظل حمد بن خليفة مستاءً من الموقف السعودي ضد توليه الحكم، وتنامت عقدة الرفض في نفسه، حتى نازع والده وانقلب عليه ليعزز موقعه أمام الرياض. منذ ذلك الحين وحتى اليوم، تحولت قطر إلى دولة متآمرة، غريبة عن محيطها الخليجي، عدوة لمحيطها العربي.

آل ثاني، أسرة عريقة النسب، رفيعة الذكر، منها رجال شهد لهم التاريخ بالحكمة والشجاعة، وما نراه اليوم من تشويه لسمعة الأسرة عربياً ودولياً هو نتيجة طبيعية لأعمال القيادة الحالية التي انحرفت عن طريق آبائها وأجدادها إلى طريق مظلم لم يكن لها أن تختاره.

هذا ما يفسر الاستقبال الكريم من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز للشيخ عبد الله بن علي بن عبد الله، أخي حاكم الاستقلال أحمد بن علي، وابن الحاكم علي بن عبد الله، وهو أحد أبرز رجالات الأسرة الحكماء الوطنيين، الذي تقدم بشفاعة للعاهل السعودي بتيسير أمور مواطنيه للحج هذا العام، ولقي حفاوة وتكريماً وتجاوباً من الملك سلمان، بتخصيص غرفة عمليات للحجاج القطريين لمتابعة دخولهم المملكة للحج ولقاء أقاربهم ومتابعة أملاكهم ومصالحهم، كما استضاف من يريد الحج منهم على حسابه الخاص.

السعودية ليس لديها حسابات شخصية عالقة مع قطر أو أسرة آل ثاني، مأخذها الوحيد أن القيادة الحالية ارتكبت فظائع في حق جيرانها، وحاكت المؤامرات لزعزعة أمن واستقرار معظم دول الخليج، ليس فقط من خلال تدبيرها لمقتل الملك عبد الله بن عبد العزيز، رحمه الله، بل تمادت إلى تمويل الإرهابيين من السنة والشيعة، وإيواء المحرضين من الجماعات الضالة كجماعة الإخوان المسلمين، واستخدام عوائد النفط والغاز لتقوية حضورها السياسي في سوريا وليبيا ومصر على حساب استقرار هذه الدول، وتعزيز علاقتها بالجمهورية الإيرانية" عدو العرب.

مقاطعة قطر هي أقل ما يمكن للسعودية ومصر والبحرين والإمارات أن تقوم به ضد كل هذه الأعمال الشريرة التي شاء حمد بن خليفة أن يتبناها منذ عقود، وصبرت عليه هذه الدول تقديراً للتاريخ والجوار حتى اكتفت. ومن المهم ذكره، أن من محاسن استقبال الملك سلمان للشيخ عبد الله بن علي ليس فقط ما صب في مصلحة المواطنين القطريين، رغم أهمية هذه الناحية، ولكنه كذلك جاء ليقول للخليجيين والعرب والعالم إن آل ثاني لا يعدمهم الرجال الصالحون، ولا يشوب قطر المراهقة السياسية التي يمارسها حمد بن خليفة، لأن فيها من الوطنيين العروبيين من يرفض هذه الممارسات، سواء من داخل قطر أو خارجها، من أسرة آل ثاني أو من غيرهم من الأسر القطرية التي عانت ولا تزال من قمع داخلي وصل إلى حد سجن شخصيات من المخضرمين والشباب من الأسرة أو اضطرارهم للخروج من بلدهم. هذه الأزمة أخرجت للساحة العامة أسماء من الخيّرين لم يكن المجتمع الخليجي يعرفها، تقود هذا الحراك السلمي ضد قيادة وشمت سمعة الدولة والأسرة الحاكمة بالعار.

a.alhazzani@asharqalawsat.com

*صحيفة (الشرق الاوسط) السعودية ٢٠١٧/٨/٢٢ :

من القرصنة إلى الإرهاب

*فوزية علي

تتوالى فصول المؤامرة الإجرامية التي تقودها مجموعة الحصار على دولة قطر من دون رادع أخلاقي ووازع ديني أو مسوغ قانوني، وتنتقل مهازل الساقطين من درك إلى آخر في مشهد عبثي يدعو للأسى والغثيان.

بدأ المتآمرون بقرصنة وكالة الأنباء القطرية وما رافقتها من حملة إعلامية مشبوهة تمهيدا لإغلاق الحدود وفرض الحصار، ثم انتقلوا إلى سيناريو الإشاعات والفبركات حول الأوضاع الداخلية في قطر، وما رافقه من شتائم وتعريض بالرموز، حتى وصلنا إلى حد التهديد والوعيد بالقتل والاغتيال ونشر الخراب والدمار.

وقائع وأمثلة كثيرة تظهر حجم الحقد والكراهية في نفوس من يقفون خلف هذا الحصار الظالم، حيث وصل الأمر بقناة العربية السعودية إلى عرض تقرير يحاكي إسقاط طائرة للخطوط الجوية القطرية، حال دخولها المجال الجوي لدول الحصار في مشهد إرهابي جبان.

هل وصل الأمر بإعلام دول الحصار المنفلت من كل ضمير حد ترويع وإرهاب المسافرين على متن الطائرات المدنية؟ وهل وصل الأمر بالإرهابيين في العربية إلى محاكاة اختراق طائرة قطرية للأجواء السيادية لدول الحصار؟ وأي نفوس مريضة تقف خلف عرض مشهد طائرة حربية تطلب من طائرة قطرية مغادرة مجال جوي غير مصرح لها، ومشهد تعرضها للنيران؟

مستويات غير مسبوقة من السقوط الأخلاقي والانحدار القيمي دفعت العديد من المنظمات الحقوقية إلى الاستهجان من المحتوى التحريضي لوسائل الإعلام في دول الحصار ومن بينها قناة العربية التي لم تكتف بترويج الأكاذيب والمزاعم حول قطر بل تورطت في ترديد المسوغات لتبرير العنف ضد الدولة لا سيما الخطوط القطرية، حيث حمل تقريرها ما ادعت أنه نصوص قانونية دولية، دون تحديد مواد تلك النصوص أو الاتفاقيات الواردة فيها.

لقد ارتكبت القناة جريمة تحريض على عمل إرهابي خطير باختلاق نصوص من القانون الدولي لتبرير ما ترتكبه من أفعال، مدعية أن "القانون الدولي يكفل للدول إسقاط أي طائرة تدخل أجوائها وتميز على أنها هدف معاد، خاصة في المناطق العسكرية، حيث يكون الدفاع الجوي غير مقيد."

وقد تضمن التقرير رسما متحركا حول قيام مقاتلة جوية بقصف طائرة مدنية تابعة للخطوط الجوية القطرية، في حين أن القانون الدولي لم يتح في أي من نصوصه أو اتفاقياته الاعتداء على الطيران المدني حتى وإن كان أحد ركابه مطلوبا أمنياً.

وعلى العكس مما جاء في تقرير قناة العربية، فإن النصوص الدولية التي تحدثت عن التعامل مع الطيران المدني حال اختراقه لأجواء غير مصرح له المرور فوقها، كما جاء في اتفاقية شيكاغو للطيران المدني على سبيل المثال، والتي حددت "التزاماً على الدول الأطراف يقضي بعدم خرق الأجواء الوطنية كما يتعارض مع أهداف وأحكام الاتفاقية وفي حالة حصوله فلا يجوز لتلك الدولة أن تحتج على استخدام القوة من قبل الدولة التي دخلت أجوائها" إلا أن النص كان واضحا في أن ذلك يعتبر خاصا بالطيران الحربي واستثنى بشكل واضح الطيران المدني قائلا "مع الأخذ بعدم إسقاط الطائرات المدنية وذلك حفاظاً على الأرواح البشرية."

إن ما نشرته قناة العربية يعتبر تجنيا على قواعد القانون الدولي وتحريضا على ارتكاب جريمة خطيرة، الأمر الذي يحتم ملاحقة ومحاسبة المسئولين عن بث هذا الخطاب، فأرواح المدنيين لا يمكن أن تكون محلا لخطاب إعلامي تحريضي مشبع بالكراهية.

*صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠١٧/٨/٢٢ :

تركيا وقطر في محور المقاومة.. حلف دائم أم مؤقت؟

تناول المحلل السياسي إلياس فاهيدي، في مقال نشره الموقع الإلكتروني لمجلة "أوراسيا"، تداعيات أزمة قطر مع دول الرباعي العربي الداعية لمكافحة الإرهاب على التحالفات الإقليمية في المنطقة، لافتاً إلى التحالف الثلاثي الجديد بين قطر وتركيا وإيران. التقارب الثنائي بين قطر وتركيا ومن "محور المقاومة" يمكن اعتباره نقطة تحول من وجهة نظر مصالح دول إقليمية أخرى وتحديداً إيران ويستهل الكاتب مقاله بالإشارة إلى أن تركيا اتخذت منحى جديداً في سياستها الخارجية في عام ٢٠١٦ يرتكز على تحسين العلاقات مع روسيا، والتعاون مع إيران، والإصرار على معارضة إقامة دولة كردية في سوريا بدلاً من محاولة إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

خيانة الولايات المتحدة لتركيا

ومذاك، انحرفت السياسة الخارجية التركية من الناحية العملية عن المسار الذي حددته الولايات المتحدة ومن ثم اتخذت الأخيرة وأوروبا مواقف "فاترة" إزاء الانقلاب الفاشل الذي شهدته تركيا في عام ٢٠١٦، وادعى بعض المحللين السياسيين أن الولايات المتحدة كانت العقل المدبر لهذا الانقلاب بطريقة أو بأخرى.

ويقول الكاتب: "رأت غالبية النخبة السياسية التركية أن إصرار الولايات المتحدة على مساعدة الميليشيات الكردية في سوريا (بما في ذلك وحدات حماية الشعب الكردية) وكذلك رفضها تسليم الناشط السياسي فتح الله غولن، الذي تتهمه تركيا بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة الأخيرة، يُعد بمثابة إشارات على عداء واشنطن تجاه أنقرة أو على الأقل نوع من الخيانة للعلاقة المشتركة بين البلدين، وقادت هذه التطورات إلى تعميق حالة التشاؤم تجاه سياسات الولايات المتحدة في تركيا".

تحالفات جديدة

وتعكس الأزمة بين قطر وحلفاء الولايات المتحدة (الرباعي العربي) الدعم الكبير الذي تحصل عليه قطر من إيران وتركيا، وفي سياق فرض الولايات المتحدة لعقوبات جديدة ضد إيران وروسيا. وبحسب كاتب المقال يكشف ذلك عن تحالفات سياسية جديدة بين اللاعبين الإقليميين والدوليين في منطقة غرب آسيا، إضافة إلى الجهود المبذولة من قطر وتركيا للتقرب من المحور الذي شكلته روسيا وإيران والصين "محور المقاومة" في مقابل التحالف "الغربي – العربي".

ولكن التساؤل المهم الآن، من وجهة نظر الكاتب، هو: "هل الاتجاه الحالي في المنطقة يشير إلى تشكيل تحالف جديد أو على الأقل يعني حدوث تغيير في التحالفات القديمة، أم أن المواقف التي تتخذها تركيا وقطر هي مجرد إجراءات مؤقتة؟"

ويجيب كاتب المقال على هذا التساؤل من خلال طرح فرضية مفادها أن التغيير في التحالف السابق في المنطقة الذي ضم محور الولايات المتحدة والدول العربية وتركيا في مواجهة المحور المعاكس الذي شكلته إيران وروسيا والصين قد أسفر عن ابتعاد لاعبين إقليميين (قطر وتركيا) عن المحور "الغربي – العربي" وتقربهما من المحور الشرقي "محور المقاومة".

المحور "الغربي – العربي"

ويلفت الكاتب إلى أن الفجوة في العلاقات بين الولايات المتحدة والرباعي مع تركيا وقطر قد بدأت منذ سنوات بسبب دعم الدولتين لجماعة الإخوان المسلمين واعتبارها حركة اجتماعية وسياسية في العالم العربي. ونظراً إلى اتفاق السياسة الخارجية لكل من تركيا وقطر على إطاحة نظام الأسد، ورغم الاختلافات الجوهرية بين كل منهما مع السعودية والولايات المتحدة، فإن تركيا وقطر كانتا تتقربان بشكل ما نحو المحور "الغربي – العربي" الذي يعارض أيضاً استمرار نظام الأسد.

ولكن بعد أن عمدت تركيا إلى تغيير موقفها الرسمي من القضية السورية بسبب رفض الولايات المتحدة التوقف عن إنشاء منطقة كردية مستقلة بالقرب من الحدود التركية مع سوريا، باتت المشاورات الثلاثية بين روسيا وتركيا وإيران حول حل الأزمة السورية أكثر خطورة، وأسفرت حتى الآن عن عقد خمسة اجتماعات ثلاثية والاتفاق على وقف إطلاق النار وتبادل المساعدات الإنسانية في بعض مناطق الصراع المهمة مثل حلب، فضلاً عن إنشاء مناطق آمنة في سوريا.

تكتيك لا استراتيجية

ويلفت الكاتب إلى أنه مع تصاعد التوتر بين قطر والرباعي، بدأت الدوحة في الانحراف بعيداً عن المحور "الغربي – العربي" في ما يتعلق بالأزمة السورية وفي الوقت نفسه عمدت إلى التقرب من تركيا وإيران. ويبرهن ذلك على تشكيل تحالفات جديدة فعلاً في المنطقة. واللافت في هذا الخصوص أن تركيا أيضاً انتهجت سياسات مستقلة عن الغرب والحلفاء الإقليميين ولكن مع الحفاظ على علاقاتها السابقة مع الولايات المتحدة والسعودية من ناحية، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.

ويصف الكاتب قرار تركيا وقطر بالابتعاد عن المحور "الغربي – العربي" بأنه مجرد تكتيك يتم اتباعه في ظل الظروف الحالية ولكنه ليس إستراتيجية دائمة، بيد أنه يجب الآخذ في الاعتبار أن بعض التحالفات مثل التحالف العسكري والاقتصادي بين تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد بدأت بمثل هذه التكتيات وعلى هذا النحو من وسائل التعاون.

تركيا والناتو

ويقول الكاتب: "إن قطر في نهاية المطاف دولة عربية ولن تتمكن من الحفاظ على وضعها الحالي في غياب العلاقات الجيدة مع جيرانها العرب وكذلك تحتاج إلى الروابط مع الولايات المتحدة، وبالنسبة إلى تركيا التي لديها ثاني أقوى جيش بين الدول الأعضاء في حلف الناتو، فإن معظم هياكلها الدفاعية والأمنية ترتبط بصورة وثيقة مع الناتو". ويؤكد الكاتب أن هذه العلاقة تتجسد في قاعدة انجرليك الجوية بمدينة أضنة التركية حيث تنتشر عشرات الطائرات الحربية التابعة لحلف الناتو، كما تشير مصادر مختلفة إلى وجود من ٥٠ – ٩٠ قنبلة ذرية من طراز B61 تحتفظ بها الولايات المتحدة في هذه القاعدة العسكرية.

ولذلك يعتقد الخبراء أنه حتى إذا قررت تركيا الخروج من الناتو فإن هذا لن يكون ممكناً قبل قرابة ٢٠ عاماً، وعلاوة على ذلك فإن ٦٠٪ من التجارة الخارجية التركية تتم مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومن ثم فإن تركيا لن تغير موقفها من السعي للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي أو حتى استبدال الشركاء التجاريين بغيرهم على الأقل على المدى القصير.

التحالف الثلاثي لقطر وتركيا وإيران

وفي ضوء ما سبق، يستنتج الكاتب أنه رغم تقارب تركيا وقطر من "محور المقاومة" ضد الغرب، فإن هذا القرار ليس إستراتيجياً ولا طويل الأمد، ولكنه سيؤدى إلى توسع نوعي وكمي في وقف إطلاق النار في سوريا، وربما تقرر تركيا تجاهل عقوبات الغرب الجديدة المفروضة على إيران وروسيا وقطر. ومن ناحية أخرى، يشدد الكاتب على أن التقارب الثنائي بين قطر وتركيا ومن "محور المقاومة" يمكن اعتباره نقطة تحول من وجهة نظر مصالح دول إقليمية أخرى وتحديداً إيران" حيث يقود المزيد من التعاون بين المحور الثنائي الجديد (الذي شكلته قطر وتركيا) وإيران إلى تقويض جهود المحور "الغربي – العربي" لعزل إيران. وفي الوقت نفسه يمنع تعاون إيران مع كل من قطر وتركيا دون تحول هذا المحور الثنائي إلى تهديد لإيران، ومع الآخذ في الاعتبار الوجود العسكري المتزايد لتركيا في قطر، تتضح أهمية وضرورة حرص إيران على التواجد في هذا التحالف الإقليمي جنباً إلى جنب مع تركيا وقطر.

*الموقع الإلكتروني لمجلة "أوراسيا" ٢٠١٧/٨/٢٤:

نهاية «الحاكم بأمره»!

*جميل الذيابي

الحديث عن حتمية انصياع قطر لمطالب الدول التي قطعت العلاقات معها ليس تشفياً، ولا هو شماتة" بل هو نتيجة حتمية سعت إليها قطر بظلفها وبأفعالها الرديئة.

كيف لا تدور عليها الدوائر، وتدول عليها الأيام، وهي التي ما نام أميرها السابق والحاكم الفعلي للإمارة حمد بن خليفة آل ثاني إلا واستيقظ على تسديد طعنات لأشقائه وجيرانه وأهله، لكي ينصب نفسه حاكماً بأمره لإمبراطورية «الجزيرة» الكبرى، من قطر إلى الأحساء.

فهو كارهٌ مُبْغِضٌ للسعودية والإمارات والبحرين ومصر، ولأي دولة تتقارب مع حكوماتها. ويتجلى ذلك في تصرفات القيادة القطرية، التي نقضت كل العهود، وقال كثر من المطلعين إنها بيد «الأمير الوالد» وليست بيد «الأمير الابن» الشيخ تميم.

وقّع «الأمير الشاب» على صفحات «اتفاق الرياض»، الذي تم التوصل إليه بوساطة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد، وهو بكامل أهليته، وطوع إرادته. لكنه حين عاد من الرياض للدوحة كانت كلمة «الأمير الوالد» قد سَبقت، وتم إرغامه على التجاهل التام للاتفاق.. وكأن شيئاً لم يكن، واعتبار ما وقّع عليه حبراً على ورق، مستمراً على سياسته المؤذية التي استمرأها على مدى عقدين كاملين، ولم يتمكن خلالها من إسقاط حتى ذبابة، فما بالك بدول كانت ترقب تحركاته وترصد مخططاته ونياته السيئة.

وهكذا استمرت الدوحة في سياسة التآمر والكذب والغدر ضد الأشقاء" السعودية، والإمارات، والبحرين، وواصلت تشجيع الإرهاب والتطرف لضرب الأمن والاستقرار فيها، واستمرت في دعم كل المخربين والطامعين والحاقدين، موهماً تنظيم «الحمدين» نفسه بـ«ربيع» يحرق الأخضر واليابس لإسقاط الأنظمة الخليجية، اعتقاداً منه أن بلاده ستسلم وستنتفخ مساحتها وسينصب زعيماً كبيراً.

وهكذا كتب لاتفاق الرياض الموت في غضون ساعات من توقيعه، لأن إرادة الحاكم الفعلي لقطر «الأمير الوالد» شاءت أن تئده وهو في مهده، بسبب أوهامه وهلوساته وأفكاره السوداء، متناسياً أن الدول أوزان وأحجام، وتاريخ وجغرافيا، وعلاقات احترام وحسن جوار لا أذى.

سياسة «الحمدين» القائمة على الكراهية والحقد أوصلت إمارة قطر إلى ما هي عليه اليوم من مقاطعة تئن منها وإن كابرت وناورت وزعمت غير ذلك. قطر معزولة في الإقليم وسياستها مكروهة حتى من شعبها الشقيق عدا من الطامعين الترك والحاقدين الفرس، ولم تعد قادرة على التصرف أمنياً واقتصادياً ودبلوماسياً وإعلامياً كما كانت قبل ٥ يونيو ٢٠١٧، فقد أضحت تحت المجهر الدولي، والأزمة تزداد تعقيداً بسبب أوهام «الأمير الوالد»، ولن تحلها الهرولة بين عواصم العالم.ولا شك أن توجيه خادم الحرمين الشريفين باستضافة حجاج قطر على نفقته وفتح منفذ سلوى أمامهم وإرسال طائرات سعودية لمطار الدوحة لنقلهم لأداء مناسك الحج، يعكس مكانة الشعب القطري في وجدان السعوديين والخليجيين، بوساطة من أحد شيوخ آل ثاني، وهو عبدالله بن علي، وهو تأكيد لرفض محاولات حكومة قطر تسييس الحج، واستخدام الشعب القطري الشقيق ورقة لاستعطاف العالم والمنظمات الدولية، والهروب من الاستحقاقات الضرورية! لقد استيقظ «الأمير الوالد» على الحقيقة التي يصر على تجاهلها، وهي أن تلك المسميات كلها عنوان واحد لما تتطلبه مبادئ المواثيق الإقليمية والدولية، والأعراف الدبلوماسية، والأخوّة وحسن الجوار. ولن يجد من يصبر على سلوكياته المؤذية كمثل أشقائه تقديراً لشعب هو جزء من منظومة خليجية متكاملة.الأكيد أن «الأمير الوالد» سيشقى أكثر في جحيم تصوراته وأوهامه إذا كان يعتقد بأنه سينفذ هذه المرة عبر التذاكي والمناورة. والحقيقة المطلقة أن ليست هناك صيغة تقبل بعودته مجدداً، سوى الإذعان والانصياع للمطالب والمبادئ المعلنة من قبل الدول المقاطعة.. فما ظهر حتى الآن ليس إلا رأس جبل الجليد.. والقادم أصعب وسيخنق عنقي «الحمدين» ومعهما حكومة قطر الحالية.. والشواهد الراهنة واضحة لكل ذي لُب!

*صحيفة (عكاظ) السعودية: ٢٠١٧/٨/٢٤

أزمة الحكم القطري

* محمد خلفان الصوافي

سمعة نظام الحكم في دولة قطر، التي يمثلها حالياً كل من الأمير (الأب) حمد بن خليفة آل ثاني ووزير خارجيته حمد بن جاسم آل ثاني، أو ما يعرف إعلامياً بنظام «الحمدين»، صارت بحاجة إلى إنقاذ كي لا تشمل تلك السمعة السيئة الدولة القطرية بالكامل، على اعتبار أن الحمدين يعملان بإصرار على إدخال قطر والشعب القطري كله في أزمة مع الحكومات والمجتمعات العربية للدول الأربع: السعودية ودولة الإمارات والبحرين ومصر.

لا أتحدث هنا فقط عن الأصداء العالية الصوت في دعم التنظيمات الإرهابية المنتشرة في المنطقة والعالم، ولا عن خروجهما على «المألوف الخليجي» باللجوء إلى نظام الملالي في إيران أو تركيا لحماية قطر من أشقائها، ولا أتحدث عن العناد السياسي المحير للكثيرين من أبناء المنطقة فيما يخص رفض قطر للمطالب الخليجية، وإنما أتحدث عن محاولة «تسييس الحج»، الفريضة الخامسة للمسلمين ومحاولة توظيف المواطنين القطريين في هذه الأزمة ليظهر النظام وكأن الشعب القطري موافق على سياسته التخريبية، وهو أسلوب عهدناه من تنظيم «الإخوان المسلمين» وكذلك نظام الملالي في إيران.

تخويف الحجاج القطريين من أن وجودهم في الأماكن المقدسة غير آمن وقد يتعرضون لمضايقات لمجرد كونهم قطريين فقط، سلوك غير مقنع للشعب القطري، وزبانية الحمدين يدركون أن مكة المكرمة والمدينة المنورة من أكثر أماكن العالم استقراراً بتعليمات ربانية.

لا شك، أن موقف نظام الحمدين من حج القطريين يمثل أكبر إهانة للشعب القطري، خاصة بعد أن أصبح حجاج قطر في ضيافة خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، حيث تأكد أن إساءة القطريين صارت تتم من داخل نظام بلادهم وليس من خارجه، خاصة عندما رفضت الحكومة القطرية –يوم الأحد – هبوط الطائرات السعودية لنقل الحجاج القطريين.وبالتالي يبدو أن هناك فجوة بين مصلحة الشعب القطري ونظام الحمدين، لذا يكون طبيعياً ما يشعر به نظام الحكم القطري من قلق بعدما استجاب الحجاج القطريون لدعوة الملك سلمان.

يمكن اعتبار هذه الدعوة وطريقة تعامل النظام القطري معها بمثابة استطلاع للرأي على ثقة الشعب القطري في هذا النظام، خاصة بعدما تحدى الحجاج القطريون قرار حكومتهم بالاستجابة لدعوة العاهل السعودي.

واضح جداً أن نظام الحكم القطري الحالي لم يعد مقنعاً في ادعاءاته بأن الآخرين هم من يستهدفون قطر، ويريدون الإساءة إليها، بل بات جلياً أن إعلام قطر غير بريء من الدور السياسي الذي يسيء للقطريين ويعقّد علاقاتهم مع أشقائهم، بل تأكد القطريون أنه يتم توظيفهم إعلامياً وفق نظرية «المظلومية» التي يجيدها تنظيم «الإخوان المسلمين»، لأن الحقيقة أن الخلاف الخليجي مع نظام الحمدين لا يعني بتاتاً مسوغاً لوضع الشعب القطري في السلة نفسها، لأن الذين يديرون النظام السياسي في قطر حالياً ليسوا من أبنائها، وبالتالي لا تهمهم مصلحة الشعب القطري.

من مفارقات نظام الحكم القطري أنه يخوف شعبه من ممارسات معينة ويرفع شعارات ضد الآخرين، لكن من خلال الممارسة تجد أنه هو الذي يطبقها، مثل زعم النظام أن المواطن القطري مستهدف من أشقائه الخليجيين، وأن دول المقاطعة تهدد استقرار قطر، لكن وفق المعلومات المنشورة تجد أن النظام القطري هو من يستهدف الاستقرار في المنطقة، وبالتالي يستهدف المواطن الخليجي، أما ما يخوفون به القطريين من دول الخليج فليس موجوداً إلا في خيالهم المريض!

في أجواء البلبلة الراهنة لم يعد ممكناً الفصل بين قلق النظام القطري على مستقبله بعد التحرك السعودي «خارج الصندوق الإعلامي»، الذي برع فيه مرتزقة الحمدين وبين رغبتهم في استمرار حالة المقاطعة، لأن ذلك يضر بالشعب أكثر من الإضرار بمشاريعهم السياسية في المنطقة وسياسة خلق الأزمات.

فالتحرك السعودي أظهر حقيقة أن الأزمة هي أزمة حكم، وليس أزمة قطر ولا القطريين، والدليل حالة الترحيب بالقطريين في السعودية، على المستوى السياسي والمجتمعي. إن ما يقوم به نظام الحكم في دولة قطر فصل سياسي محزن ويبعث على الأسى، إذ يُفترض في النظام القلق على مصلحة الإنسان القطري والمنطقة التي يعيش فيها، وأن يسعى حكام قطر ككل القادة السياسيين في العالم إلى إسعاد مواطنيهم، لكنهم يستخدمون أساليب «صبيانية» تثير سخرية مواطنيهم قبل الآخرين.

والرائع في الموضوع أن أغلب أبناء الخليج واثقون من أن الإساءات التي تصدر من قطر محصورة في شريحة محدودة لا تتعدى فريق الحمدين وأتباعهما من داخل قطر وخارجها.

أيام الحج التي نعيش نفحاتها الروحانية ستكشف سخط الشعب القطري على ما يقوم به نظام الحمدين من إساءة إليهم، ومن استغلالهم في إثارة الأزمة مع أشقائهم، وما يمارسه إعلام النظام القطري ليس إلا تعبيراً عن تضييق الخناق على حكم الحمدين.

*صحيفة (الاتحاد) الاماراتية: ٢٠١٧/٨/٢٤

حقيقة قطر التي يخفيها تحالف الحصار

جاري واسيرمان –ترجمة – الخليج الجديد:عشت لمدة ثمان سنوات في قطر، وأجد في بعض المواقع الإلكترونية التي ترعاها السعودية إدانة مسؤولين من إدارة «ترامب» مساعدات قطر للإرهابيين، بينما توقد الحرائق في الخلفية، إن هذا حكم قاس وغير عادل إلى حد كبير على الدولة السلمية والعالمية التي عرفتها.

تعد قطر دولة غنية وصغيرة عسكريا في منطقة خطيرة على نحو غير عادي، وقد اتبعت بحكمة سياسة خارجية تهدف إلى تجنب الأعداء، وأن تصبح «صديقة للجميع»، يدخل في هذا دعم هادئ لـ«لإخوان المسلمون» وبعض الجهاديين المحتمل أن كثيرين سيصنفونهم على أنهم إرهابيون، ولكنها أيضا استضافت قاعدة «العديد» الجوية الضخمة، المقر الإقليمى للولايات المتحدة، التي يقيم بها أكثر من ١٠ آلاف من الجنود الأمريكيين في راحة وسلامة، وقد رحب بالجيش الأمريكي في قطر بعد الضغط عليه لمغادرة السعودية، وحتى الآن، لا يعرب الجيش عن قلقه من العلاقات المزعومة التي يقيمها مضيفوه مع الإرهابيين.

انتهجت قطر العولمة الليبرالية نفسها، وسعت أن تنسجم مع القيم الغربية أكثر من جيرانها الأصوليين. وبغض النظر عن استثماراتها الضخمة في الاقتصادات الغربية، فإن سياسات قطر العامة تهدف إلى جعلها موطنا عالميا محترما.

وفي مجال السياسة الخارجية، قدمت قطر المساعدات الإنسانية، بما في ذلك ١٠٠ مليون دولار للضحايا الأمريكيين في إعصار كاترينا، وقد عرضت خدمتها كوسيط في الصراعات الإقليمية من «إريتريا» إلى «غزة»، وقد وفرت ملاذا للمنفيين والمعارضين الذين ينتمون إلى طائفة واسعة من الآراء في السياسة والدينية، ورحب المسؤولون الأمريكيون بوجود خصوم في «الدوحة»، حيث يمكن رصدهم بسهولة.

وعلى الصعيد المحلي، احتضنت قطر المؤسسات التعليمية الأمريكية من خلال دعوة ست من الجامعات الأمريكية («نورث وسترن»، و«كارنيجي ميلون»، و«كلية طب وايل كورنيل»، و«تكساس A & M»، و«فرجينيا كومنولث»، و«جورج تاون») إلى مدينة تعليمية في «الدوحة»، ويعمل في هذه الكليات أعضاء هيئة التدريس وإداريون، مع حرية أكاديمية كاملة، وبموجب معايير جامعية خاصة بهم، وعلى الرغم من أن معظم الطلبة ليسوا من مواطني دولة قطر، فإن هذه الجامعات يتم تمويلها بالكامل، وبسخاء من قبل الدوحة.

أيضا هي البلد الذي تقود فيه النساء سياراتهن الخاصة، ويحضرن دروسا تعليمية مشتركة، ويخدمن على مستويات عالية في الحكومة، وكذلك في المجتمع، فالنساء القطريات، على نحو متزايد، أفضل تعليما وأفضل استعدادا من نظرائهن من الذكور.

أنشأت قطر، وقدمت الدعم والحماية لشبكة «الجزيرة»، وهي القناة الإخبارية الأكثر مشاهدة على نطاق واسع في العالم العربي، وهي موثوق بها لأن قطر أعطتها حرية غير مسبوقة في المنطقة لتغطية الأخبار العالمية، بما في ذلك استضافة المنشقين، و(الإسرائيليين) ومنتقدي الأنظمة الاستبدادية، وجعلها دورها في الربيع العربي مصدرا للتغطية الصادقة للمظاهرات والانتفاضات، وليس من المستغرب أن إغلاق قناة «الجزيرة» كان مطلبا رئيسيا بالنسبة للدول العربية التي تختلف مع قطر.

وفي دراسته «قطر التاريخ الحديث»، وصف البروفيسور «ألين فرومهيرز» قطر بأنها نموذج للفكر المستقل في الشرق الأوسط، فمع أنها لا يتم التسامح مع انتقاد العائلة الحاكمة، لكن يوجد هناك بيئة للنقاش المفتوح وكذلك التسامح الديني، وقطر، من جهة أخرى، لم تتبع جيرانها السنة في رفع مستوى العداء الطائفي بين السنة والشيعة.

وهذا جعلها محفلا للقضايا الدولية، وقد جمع مؤتمر الدوحة المشترك للأديان بين القادة المسلمين والمسيحيين واليهود عشرات المرات، واستضافت «قطر» «تغير المناخ» في عام ٢٠١٢، وقد أنفقت قطر ملايين الدولارات على مركز «سيدني» الطبي للبحوث ذي المستوى العالمي المكرس لقضايا صحة المرأة والطفل.

وتقف قطر بذلك على النقيض مع العائلة الحاكمة في السعودية المقيدة بتحالفها مع رجال الدين الوهابيين، وقد دفع حكام قطر باتجاه تصميم المجتمع التقليدي نحو العولمة، وإذا سمح لهم بذلك، فإنهم سيواصلون القيام بذلك.

*صحيفة (واشنطن بوست) :٢٠١٧/٨/٢٤

استياء كويتي من تجاهل دول «حصار قطر» رسالة الأمير

لا تزال القيادة الكويتية تنتظر رداً رسمياً من دول الحصار، حول مبادرتها لإنهاء الأزمة الخليجية، والحصار الذي فرضه محور الرياض – أبوظبي ضد قطر، بموجب الرسالة الموحدة التي سبق أن وجّهها أمير الكويت، الشيخ «صباح الأحمد الجابر الصباح»، إلى الدول الأربع (السعودية، الإمارات، البحرين ومصر) بالإضافة إلى قطر وسلطنة عمان، في الأسبوع الأول من أغسطس/آب الحالي، عبر وزير الخارجية، «صباح الخالد الصباح».

وقد عرض أمير الكويت، في الرسالة، بحسب ما أكدته مصادر خليجية، عقد قمة لدول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى مصر، في الكويت، وبإدارة وزير الخارجية الكويتية، وبضمانة شخصية منه، وبدعم أمريكي.

وحدها دولة قطر ردّت على رسالة أمير الكويت، عندما سلّم وزير خارجيتها، «محمد بن عبد الرحمن آل ثاني»، ردّ أمير قطر الشيخ «تميم بن حمد آل ثاني» المكتوب، إلى أمير الكويت، في ١٦ من أغسطس/آب الحالي.

وأعرب وزير الخارجية القطري، في حينها، عن استعداد الدوحة للتعامل مع الوساطة الكويتية واحترامها لها، فيما لم تقم دول الحصار الأربع بالرد على رسائل أمير الكويت، واختارت السير في طريق التصعيد الإعلامي والسياسي في المنطقة، وهو ما يطرح علامات استفهام حول احترام البروتوكول الدبلوماسي، لناحية عدم الرد على رسالة مكتوبة من أمير الكويت، بغض النظر عن مضمون الرد.وفي هذا الإطار، قال «حماد النومسي»، رئيس حزب المحافظين المدني الكويتي، لـ«العربي الجديد»، إنّه «منذ اليوم الأول للأزمة (٥ من يونيو/حزيران الماضي) ودول الحصار ناقمة على الموقف الكويتي المحايد، والذي اكتسب ثقة إقليمية ودولية كبيرة، ولا عجب في أن تقوم هذه الدول بعدم الرد على رسالة الأمير، أو حتى عدم إعطاء موعد للرد عليها، لأنّها تشعر بالغضب من الموقف الكويتي».

وسبق لدول الحصار، أن قامت بعدد من المحاولات لإفشال الوساطة الكويتية، أبرزها قيام أطراف محسوبة عليها، بتسريب بنود اتفاق الرياض التكميلي الموقّع عام ٢٠١٤، وهو ما تسبب في غضب المسؤولين في الخارجية الكويتية آنذاك، بسبب محاولات إحراج أمير الكويت ودفع وساطته نحو الفشل، فضلاً عن غضبهم المتكرر من هجمات إعلام دول الحصار، والمقربين من النظام السعودي ضدّ الكويت.

وقالت مصادر مقرّبة من الديوان الأميري، إنّ القيادة في الكويت تشعر بالغضب بسبب تصعيد الحرب الإعلامية يوماً بعد يوم، خصوصاً مع تعهّد الجميع للأمير في جولته الخليجية بالتهدئة، فضلاً عن أنّ نيران هذه الحرب بدأت تطاول الكويت، على خلفية موقفها المحايد.

وقال الأكاديمي والباحث السياسي «عبدالرحمن المطيري»، إنّه «لا شك أنّ الجميع يشعر بالغضب من سياسات دول الحصار تجاه الكويت، خصوصاً فيما يخص مسألة تجاهل رسالة الأمير المكتوبة إلى دول الحصار، والتي نقلها مسؤولو الخارجية الكويتية، لكن هذا ليس بالأمر الجديد». وأضاف أن «محاولات انتقاص الوساطة الكويتية أمر مستمر منذ بداية الأزمة، وهذا ما تبيّن على لسان وزير شؤون خارجية الإمارات، أنور قرقاش، حينما وصف الوساطة الكويتية بأنّها سوق وبازار، وهو أمر مهين لها بلا شك».

وأعرب «المطيري» عن اعتقاده بأنّ «القيادة الكويتية شعرت بخيبة الأمل، خصوصاً بعد تدخّل دول الحصار في محاولة فرض أمير على دولة ونزع الشرعية عن أمير، وهو عمل خطير لم يسبق لأحد أن قام به بهذه الصورة، بعد تأسيس منظومة دول مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨٠، وإذا ما استمر فإنّ ناره ستطاول كل الدول بلا شك».

وسبق للأستاذ في كلية العلوم السياسية بجامعة الكويت، الدكتور «فيصل أبوصليب»، أن تحدّث عن الوساطة الكويتية وعدم رضا دول الحصار عنها، مشيراً إلى أنّ سياسة الرياض وأبوظبي حولها اتسمت بعدم الوضوح.

*العربي الجديد ٢٠١٧/٨/٢٦ :

سياسة «المكايدة» السعودية تجاه قطر تفشل في تحقيق أهدافها

ترجمة وتحرير- الخليج الجديد: أعادت قطر علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، في وقت مبكر من صباح الخميس، متجاهلة مطالب الدول العربية المحاصرة لها حاليا، في نزاع إقليمي مع الدول الغنية بالطاقة، التي طالبتها بتخفيض علاقاتها مع طهران.

ولم تذكر قطر، في إعلانها عن قرارها، الأزمة الدبلوماسية التي تعصف بالدول العربية الخليجية منذ يونيو/حزيران الماضي، عندما أغلقت السعودية والإمارات والبحرين الطرق البرية والبحرية والجوية أمام قطر، بزعم اتهامات للدوحة تتعلق بسياساتها فى جميع أنحاء الشرق الأوسط.إلا أن هذه الخطوة تأتي بعد أيام من بدء السعودية في الترويج لرجل من العائلة المالكة القطرية، من الفرع الذي أطيح به في انقلاب القصر عام ١٩٧٢.وقال «كريستيان كوتس أولريخسن»، زميل الأبحاث في معهد جيمس بيكر الثالث للسياسة العامة في جامعة رايس:«لقد أظهرت قطر أنها عازمة على الذهاب في اتجاه مختلف». وأضاف: «وقد تعتبر هذه الخطوة تعزيزا لفكرة أن قطر لن تنحني أمام هذا الضغط الإقليمي الذي فرض عليها».

وكانت وزارة الخارجية القطرية قد أعلنت، في وقت مبكر الخميس، أنها ستعيد سفيرها إلى طهران. وكانت قطر قد سحبت سفيرها مطلع عام ٢٠١٦، بعد هجوم على موقعين دبلوماسيين سعوديين في إيران ردا على إعدام السعودية لرجل دين شيعي بارز، في محاولة لإظهار التضامن مع المملكة.وقال بيان لوزارة الخارجية «تعرب دولة قطر عن تطلعاتها إلى تعزيز العلاقات الثنائية مع جمهورية إيران الإسلامية في كافة المجالات».واعترفت وسائل الإعلام الإيرانية بهذا التطور دون تفاصيل.

وعلى الرغم من سحب السفير عام ٢٠١٦، حافظت إيران وقطر على علاقاتهما التجارية القيمة. وتتشارك قطر وإيران في حقل ضخم للغاز الطبيعي البحري، يسمى حقل بارس الجنوبي من قبل طهران، وحقل الشمال من جانب الدوحة.وقد ساعدت احتياطيات حقل الغاز الضخمة في حصول القطريين على أعلى دخل للفرد في العالم، كما قام بتمويل شبكة الجزيرة الفضائية في البلاد، وأمن استضافة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢.ومنذ بدء النزاع الدبلوماسي مع الدول العربية في يونيو/حزيران، أرسلت إيران شحنات غذائية إلى قطر. وقامت إيران الشيعية أيضا بإدراج الأزمة في انتقاداتها المنتظمة للمملكة العربية السنية، في جزء من الحرب طويلة الأمد بين القوى في الشرق الأوسط.ولم تخرج ردود فعل فورية من الدول العربية التي تقاطع قطر. وأعلنت دولة تشاد، الواقعة في وسط أفريقيا، الأربعاء، أنها ستغلق سفارتها في الدوحة، متهمة قطر بمحاولة زعزعة استقرارها بدورها في ليبيا المجاورة.وكانت الأزمة الدبلوماسية قد بدأت في ٥ يونيو/حزيران، عندما قطعت البحرين ومصر والسعودية والإمارات علاقاتها مع قطر، بسبب مزاعم بتمويل الدوحة للمتطرفين، وتمتعها بعلاقات ودية جدا مع إيران. وقد نفت قطر منذ فترة طويلة تمويل المتطرفين.وقد أصدرت الدول المقاطعة فيما بعد قائمة بـ ١٣ مطلبا إلى قطر، بما في ذلك تخفيض الدوحة لعلاقاتها الدبلوماسية مع إيران. وتجاهلت قطر المطالب، وسمحت للموعد النهائي للالتزام بتلك المطالب بالمرور، الأمر الذي يخلق حالة من الجمود في تلك الأزمة. وقد فشلت محاولات الكويت والولايات المتحدة وغيرها في إحراز أي تقدم.

إلا أن السعودية قد أعلنت في الأيام الأخيرة أنها ستسمح للقطريين بالحج. وذكرت وسائل الإعلام السعودية أن ذلك جاء جزئيا بسبب شفاعة من قبل الشيخ «عبد الله آل ثاني»، عضو العائلة المالكة الذي اجتمع مع ولي العهد السعودي «محمد بن سلمان»، ثم الملك «سلمان»، الذي يقضي عطلته في المغرب.لكن الشيخ «عبد الله» ليس له دور في حكومة قطر، وكان آخر ما قام به شغله لمنصب رئيس اتحاد سباقات الفروسية والإبل منذ عقود. وكان جد الشيخ ووالده وشقيقه حكام قطر حتى تمت الإطاحة بفرعه من العائلة المالكة عام ١٩٧٢، واقترح كاتب سعودي بارز أن يرأس «عبد الله» حكومة قطرية في المنفى.

وحذر «أولريخسن» من أن التحركات السعودية قد لا تبدو حتى الآن أكثر من مجرد مكايدة.وأضاف: «نظرا لأن التصعيد الرسمي من حيث العقوبات قد يكون مطروحا على الطاولة الآن، نشهد هذا الضغط غير الرسمي على قطر لمحاولة تحريك الماء الراكد». وأضاف: «أعتقد أن الضغط غير الرسمي آخذ في التزايد بسبب عدم وجود تدابير بديلة رسمية قد يأملون من خلالها تغيير رأي قطر».

*< أسوشيتد برس > ٢٠١٧/٨/٢٦ :

تعليق: أزمة قطع العلاقات مع قطر، طريق طويل قبل النهاية

وصلت أزمة قطع العلاقات مع قطر شهرها الثاني، في حين واصلت الدول الأربعة بقيادة السعودية فرض عقوبات عالية على قطر. وأمام موقف الدول الأربعة، لم تبد قطر أي تراجع إلى الخلف، وتمسكت بمقاومة هذه الضغوطات. ورغم جهود الوساطة التي بذلتها الكويت وأمريكا وأطراف أخرى، إلا أن الأزمة لم تشهد منعرجا حقيقيا. بإستثناء سماح السعودية للحجاج القطريين بالدخول إلى أراضيها، وهو ماكشف عن بريق أمل لحل الازمة.

فتح الحدود أمام الحُجاج

ذكرت وكالة بلومبرغ نيوز الأمريكية أن قرار فتح الحدود أمام الحجاج القطريين قد أُتخذ بعد أن إلتقى ولي العهد السعودي محمد بن سلمان المبعوث القطري الشيخ عبدالله. حيث أكد محمد بن سلمان على العلاقات التاريخية بين شعبي البلدين والعائلتين الحاكمتين في البلدين.

وتحدثت وسائل إعلام سعودية عن حرص الملك سلمان على مشاركة الحجاج القطريين موسم حج هذا العام. وأضافت بأن سلمان قد كلف الطيران السعودي ببرمجة رحلات إلى الدوحة لنقل الحجاج القطريين على نفقاته الخاصة. لكن الرد القطري على الخطوة السعودية، لم يصدر إلا بعد ١٢ ساعة من الإعلان السعودي. حيث ذكرت قناة الجزيرة القطرية أن وزير الخارجية القطري قد أبدى ترحيبه بالإعلان السعودي، وأكد على ضرورة عدم تسييس الحج. وقال أن تحسين العلاقات يحتاج من السعودية وبقية الدول المعنية إتخاذ جملة من الإجراءات السياسية والإقتصادية.

يذكر أن مئات الحجاج القطريين قد دخلوا السعودية بعد فتح السعودية حدودها.

معركة الرأي العالم

مع اقتراب موسم الحج للعام الحالي، أدانت قطر منع السعودية دخول حجاجها، وتسييس الحج. في المقابل عبرت السعودية عن رفضها لمخطط قطر بتسييس وتدويل قضية الحجاج. في هذا الصدد، قالت وكالة بلومبرغ، "ان تبادل التهم بتسييس الحج، قد أصبح وسيلة لتسجيل النقاط من هذا الجانب أوذاك". لذا، فإن إعلان السعودية عن فتح الحدود للحجاج القطريين، قد أتى في إطار عكس هجوم الإدانة القطرية، وكسب الرأي العام.

في هذا السياق، يرى نائب مدير مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة شنغهاي للدراسات الأجنبية، سون ده قانغ: "ان السعودية لاترغب في إحداث قطيعة نهائية مع قطر، وأكثر من ذلك لاترغب في دفع قطر نحو إيران وتركيا. ولاشك في أن سماح السعودية للحجاج القطريين بدخول حدودها، يعد دليلا على عدم رغبة السعودية في القطيعة التامة مع قطر، ولاترغب في إنقسام مجلس التعاون الخليجي، مايقدم فرصة للقوى الخارجية".

بوادر استمرار الأزمة

قالت صحيفة "الغاردين" البريطانية في ١٧ أغسطس الجاري، أن بعض المراقبين حذروا من أن قرار السعودية بفتح الحدود أم الحجاج القطريين قد لاينهي الأزمة. "لأن هذه الخطوة تعبر عن حسن نية من السعودية تجاه الشعب القطري وليس تجاه الحكومة القطرية."

من جهة أخرى، يشير سون ده قانغ إلى ظهور مؤشرات إيجابية حول تحسن العلاقات السعودية القطرية، لكن قطر من الصعب أن تستجيب للشروط المبدئية التي طرحتها السعودية على المدى القريب. بما في ذلك وقف دعم حماس وحزب الله، والتخلي عن التعاون السياسي مع إيران. لذلك فإن الجليد في العلاقات بين البلدين قد يحتاج مزيدا من الوقت للذوبان.

*صحيفة(الشعب) الصينية ٢٠١٧/٨/٢٦ :

إعلام أردوغان والدفاع المستميت عن قطر وتميم!

*رسالة أنقرة- سيد عبدالمجيد

إن الدوحة ستنتصر في معركتها ضد البلدان العربية التي فرضت الحصار عليها، وإنه مع الوقت ستتخفف حدة المطالب رويدا رويدا إلى أن يتأكد المقاطعون أنه لا جدوى من حصارهم وعليهم بالدخول مباشرة في حوار مع الحكومة القطرية».هذا هو الإعلام الموالي للرئيس التركي رجب طيب أردوغان ولم يكن غريبا عليه أن يولي اهتماما على مدار الساعة بتصريحات لوزير الخارجية الامريكي المنصفة التي أثنت على سلامة الموقف القطري.

ولا تنسى كل الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة التأكيد على أن « قطر مستعدة للحوار والجلوس على طاولة المفاوضات دون إملاءات» غير أن «الأشقاء يتعنتون وبناء على أجندات خاصة بهم، يرفضون رفع الحصار والاستمرار في التنكيل بالأواصر الأسرية ضاربين عرض الحائط بالروابط الاجتماعية والدينية.وبشكل ممنهج عكفت تلك الميديا ومازالت على اتباع سياسات محددة الهدف منها تأليب الرأي العام في وريثة الإمبراطورية العثمانية ضد البلدان التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع «الإمارة الصغيرة المظلومة»، ولا بأس من سرد خيالات ساذجة كتلك التي زعمت أن «المملكة العربية السعودية، التي تضم أقدس الأماكن الإسلامية تسعى إلى تطبيق نظام علماني.

على الجانب الآخر وانطلاقا من عبارات مراوغة، تظهر تلك الميديا اردوغان وكأنه «الزعيم الاسلامي الوحيد الذي وقف وقفة جسورة لإنقاذ المسجد الأقصي مستشهدة بالصحف الإسرائيلية نفسها التي حذرت من أن المال التركي الذي يقدم عبر المؤسسات الإنسانية يدعم صمود المقدسيين، في نفس الوقت الذي تقوم دولة عربية بشراء العقارات الفلسطينية لصالح الصهاينة.وعندما تهاجم الصحف العبرية والمسئولون الإسرائيليون الرئيس التركي لدعمه للقدس تعلن هذه الدوريات أن دولا عربية تفهمت وضع إسرائيل للبوابات الإلكترونية وأيدتها، وبالتزامن تصرح أدبيات عربية بأن حماس إرهابية في محاولة لشيطنتها، ولا تجد دليلا سوى مقاومتها للصهاينة المحتلين، بينما تحارب قطر لدعمها لها.

ويمضي هذا الإعلام في دفاعه عن الامارة الأقرب إلى الوجدان التركي قائلا إن «دول العالم الفاعلة والمؤثرة الرافضة لسياسات البلدان الأربعة المقاطعة لقطر تزداد عددها»، منوها إلى الهند وباكستان وقبل ذلك تركيا وايران وروسيا واليوم تدخل الصين على الخط الرافض لاستمرار حصار الإمارة الصغيرة وهو ما يعني أن بكين تقف في صف أنقرة.لكن الأعداء المتربصين بتركيا وأصدقاءها الصينيين سيحاولون زرع بذور الفتنة فـ «بعد أن قامت منظمة جولين الإرهابية باغتيال السفير الروسي أندريه كارلوف نهاية العام الماضي عن طريق أحد من عناصرها المسلحة، تقوم الآن بتوجيه الهدف في هذه المرة إلى السفير الصيني لدى أنقرة.

وبفضل التمويل السخي من «قصر البحر» بات لاعلام اردوغان أذرع بالخارج وهاهو موقعhuffpostarabi.com الذي يزعم أنه أمريكي وناطق باللغة العربية ويصف نفسه بالليبرالي، يتحدث وكأنه أناضولي حتى النخاع بل ويدار من «ضاحية بلجت» بالعاصمة أنقرة، حيث مقر العدالة والتنمية الحاكم، فلا حديث البتة عن تردي حرية التعبير في ظل حكم الرجل الواحد، ولا إشارة إلى سلطوية أردوغان، ومع الدوحة قلبا وقالبا وكذا «جزيرتها التي تجسد تطلعات الشعوب العربية في الحرية والديمقراطية ولهذا يريدون وأدها ولكن هيهات فلن يتمكنوا منها». المثير أن انتقادات الاتحاد الأوروبي التي صارت قاعدة وليس إستثناء للقمع الاردوغاني المتواصل ضد المعارضة لا وجود لها على الموقع الذي يبث على مدار الساعة.والتغطية تقتصر فقط على كل ما هو جميل في إسطنبول والأنشطة الفنية والثقافية، والقاء الضوء على الفنانين والفنانات واعمالهم التي غزت العالمين العربي والإسلامي، كما أنها –اي تركيا– وعكس ما يشاع في بعض الوسائل الإعلامية الغربية المغرضة تحتل موقعا طيبا في الذهن الأوروبي وهذا ما شهد به سفير بريطانيا في العاصمة التركية أنقرة «ريتشارد مور»، الذي يعشق نادي بيشتكاش حينما قال إنه وجد سيارته تقف بجانب طريق تم رصفه بالكامل بالإسفلت، باستثناء القسم الذي تقف فيه السيارة وقال السفير مازحاً في تغريدته التي نشرها بالإنجليزية والتركية: «إن فرق رصف الشوارع في أنقرة متسامحون، أعتقد لو وقعت هذه الحادثة في بريطانيا لكانت السيارة قد سحبت من مكانها، أو حتى وضع الأسفلت فوقها«!

ويستمر الخداع الإعلامي الأردوغاني ومعه الأكاذيب والذي ينفق عليها بسخاء بلا توقف بالتزامن مع حصار ما هو مغاير لمنع وصوله للقطاعات العريضة من الشعب الذي يراد له أن يكون ضد البلدان الخليجية الثلاث ومعهم مصر مقابل المجد لتميم.

*الاهرام المصرية ٢٠١٧/٨/٢٦ :

الأمين العام: الأمم المتحدة تدعم وساطة الكويت في الأزمة الخليجية

قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش يوم الأحد، إن المنظمة الدولية تؤكد دعمها للوساطة التي تقوم بها الكويت لحل الأزمة الناجمة عن قطع السعودية والإمارات والبحرين ومصر العلاقات الدبلوماسية وخطوط النقل مع قطر.

وقال جوتيريش في مقابلة مع رويترز، بعد لقائه أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، إنه فيما يتعلق بالأزمة التي حدثت مؤخرا في الخليج فإن "موقف الأمم المتحدة بسيط جدا، إننا هنا لدعم الوساطة الكويتية". وأكد أن "الكويت ليس لها أجندة (خاصة في هذا الصراع) وأن أجندة الكويت هي السلام والتفاهم".

والكويت من الدول الرئيسية المساهمة في العمل الإنساني للأمم المتحدة كشريك موثوق به للغاية وأبدى جوتيريش تأييده للوساطة الكويتية في النزاع بين قطر والدول العربية الأخرى.

وفرضت السعودية والإمارات والبحرين ومصر عقوبات على قطر بعد أن اتهمتها بدعم الإرهاب وهو ما نفته الدوحة.

وأكد جوتيريش أن الأمم المتحدة لا تتعرض لضغوط من قبل السعودية أو أي من دول التحالف الذي تقوده المملكة للحرب في اليمن بشأن تقرير المنظمة الدولية المرتقب حول الأطفال والصراعات المسلحة. وقال "نحن لا نواجه أي ضغوط ونعتبر أن الضغوط لا تقود إلى شيء، ولكن لا نواجه أي ضغوط. إنه عمل فني يتم القيام به وفي النهاية سيتم عرضه علي وسوف أخذ القرار طبقا لما أراه صحيحا".

وأشاد جوتيريش بما تقوم به الكويت من جهود إنسانية على صعيد المنطقة لاسيما في الأزمة السورية التي عقدت لها عدة مؤتمرات على أراضيها شاركت فيها دول عدة وأطراف مختلفة من المجتمع الدولي لجمع الأموال للأزمة الإنسانية في سوريا.

وكان الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان جي مون قد منح أمير الكويت لقب قائد إنساني للجهود التي تقوم بها بلاده في المجال الإنساني في المنطقة.

وحول إمكانية استئناف المفاوضات اليمنية من جديد قال "نحن نبذل قصارى جهدنا لتهيئة الظروف اللازمة للتغلب على المأزق الحالي". وأضاف أن الكويت كانت "ناجحة للغاية" في عقد المؤتمر الأول للمفاوضات بين الفرقاء اليمنيين "وسوف نعمل عن كثب مع السلطات اليمنية لمعرفة متى وكيف يمكن أن تكون هناك إمكانية لمبادرة قوية جديدة للسلام هناك".

وقال جوتيريش إن الهيئة الدولية تسعى إلى تهيئة الظروف لاستخدام ميناء الحديدة ومطار صنعاء في عمليات الإغاثة الإنسانية في اليمن.

واتهمت منظمات حقوقية التحالف الذي تقوده السعودية برفض دخول السفن التي تحمل مساعدات إلى الحديدة أو تأجيل دخولها بشكل مفرط وحثت التحالف على السماح للطائرات المدنية بالهبوط في مطار صنعاء.

وأشار جوتيريش إلى أن هناك حاجة للعمل بشكل كامل "لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب اليمني الذي يعاني من هذه الطريقة الفظيعة ويستحق تضامننا والتزامنا".

*وكالة رويترز ٢٠١٧/٨/٢٧ :

ستراتيجية المماطلة

*سالم الكتبي

قائمة المطالب الخليجية من قطر ليست سوى محاولة لإعادة السياسة القطرية إلى مسارها الطبيعي والاصطفاف مجدداً ضمن حاضنتها الخليجية والعربية التي تعد شرطاً طبيعياً للبقاء ضمن منظومة مجلس التعاون والجامعة العربية، إذ لا يعقل أن تضم المنظومتان من يعمل ضد مصالح شعوب بقية الدول الأعضاء، بل يمارس أعمالاً عدائية بكل ما تعنيه الكلمة من معان! فكيف يعقل أن تعالج الأمور بحكمة في ظل وجود من يحرّض على الإرهاب ضد شعوب هذه الدول؟!

المسألة ليست فرض وصاية ولا ابتعاداً عن قيم أخلاقية مزعومة ولا شيء من هذا الكلام الخاوي من المعاني والادعاءات التي ترددها آلة الدعاية القطرية، بل هي محاولة جادة لوضع مرآة أمام القيادة القطرية كي تستطيع مكاشفة نفسها والتطهر من هذا الكم الهائل من المغالطات.

قيادة قطر لا يهمها مصلحة شعبها، ولو كان الأمر عكس كذلك لما أنفقت وأهدرت كل هذه البلايين في مشروعات ضد مصلحة هذا الشعب وبقية الشعوب العربية، لكن قائمة المطالب هي مسعى جاد لاستعادة قطر المخطوفة وتطهيرها. وبالتالي فإن الظهور بمظهر الضحية والإصرار على ترويج فكرة المظلومية سيعرضان الدولة القطرية لمزيد من الضغوط والعقوبات. وكان على القيادة القطرية أن تقرأ «الرسالة» جيداً منذ البداية بدلاً من الرهان على عامل الوقت والوساطات في الضغط على الدول المقاطعة للتنازل عن مطالبها، فقد كان واضحاً منذ البداية أن الكيل قد فاض، وقيل ذلك تصريحاً وتلميحاً، من عواصم الدول المقاطعة، لكن القيادة القطرية راهنت كعادتها على حسابات لم يكن لها نصيب من الدقة منذ البداية، فكان هذا المأزق المعقّد الذي يواجه الشعب القطري بأكمله الآن.

لم تقدم القيادة القطرية أي بوادر حسن نية تجاه دول الجوار كي يمكنها بناء قضية وتسويق موقفها لدى العالم، بل التزمت العناد، وصممت على انتزاع نصر سياسي مزعوم، بغض النظر عن البلايين التي خسرها الاقتصاد القطري في هذه الأزمة، ومضت وتكبّرت ولم يكن في البال سوى الرهان على ضغوط المجتمع الدولي والتلويح بورقة إيران وتركيا، من دون إدراك دقيق لحجم هذه الورقة التي لم تعد تثير قلق أي طرف.

بكل الموضوعية: الملالي لن يخوضوا حرباً من أجل الدفاع عن قطر، والسلطان أردوغان سيكون أول المشيعين لمرحلة القيادة القطرية الحالية، في حال لاحت له في الأفق مصالح ستراتيجية أهم وأكثر فائدة، ومقدرة الدوحة على الإمساك بكل الخيوط والأوراق لعبة خطرة ستكون هي أول الخاسرين فيها، بعدما تغيرت الأمور وتبدلت الأحوال والحسابات الستراتيجية، وموازين القوى الاقليمية والدولية نوعاً ما، فالموقف تغير جذرياً، والإرهاب ينهزم ويتلقى الضربات واحدة تلو الأخرى، ورهان الدوحة عليه مسألة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً في سوء التقدير بل الانتحار السياسي.

*صحيفة (الحياة) ٢٠١٧/٨/٢٧ :

حقيقة الجزيرة.. إعلام دعائيّ كاذب ذو وجهين

عندما طالب الرباعيّ المناهض للإرهاب الدولة القطرية بإغلاق الجزيرة التي تحرّض على الكراهية وتؤمّن منصّة للمتطرّفين، ردّ المسؤولون القطريّون بأنّ المطلب منافٍ لحريّة الإعلام. لكن حين قرّرت تلك القناة فتح مكاتب لها في الولايات المتّحدة للوصول إلى الجمهور الأمريكي في أغسطس (آب) ٢٠١٣، تنبّه كثر آنذاك إلى حقيقة الجزيرة وأهدافها المغرضة.

الجزيرة الإنكليزية وُجدت لتهدئة الغربيين الذين يتم استدراجهم لتصديق أنّ القناتين بما أنهما تحملان الاسم نفسه فهذا يعني أنّهما يبثّان المواد نفسها حكماً فقد كتبت شوشانا براين في مؤسسة الرأي الأمريكية "غايت ستون إنستيتيوت" أنّ المشاهدين الأمريكيين كانوا قلقين من الحكومة التي تقف خلف القناة والاختلاف بين نسختيها العربيّة والإنكليزية.

حاولت الجزيرة كما زعمت أن تكون بمثابة قنوات "سي أن أن" أو "فوكس" أو "أم أس أن بي سي" من حيث تأمين الأخبار بطريقة موضوعية. أشارت براين إلى أنّ الأمريكيين يعلمون أنّ إعلامهم ينحاز يميناً أو يساراً، لكنّ الشبكات الإعلامية هي مستقلة من التلاعب والتوجيه الحكومي. غير أنّ الجزيرة هي عكس ذلك لأنها ذراع حكومي بالكامل تابع للحكم الديكتاتوري في قطر.

تشبه الإعلام السوفياتي

كتبت براين أنّ الجزيرة ليست "CNN" ولا "فوكس" بل هي "برافدا" و "إيزفستيا" (صحيفتان روسيّتان من العهد السوفياتي). وشرحت أنّ الأمريكيين حين كانوا يشاهدون الدعاية السياسية السوفياتية، كانوا حذرين من انحيازها تجاه الشيوعية وضدّ الأنظمة والأسواق الحرّة. ثمّ لفتت الانتباه إلى أنّ قطر هي داعمة للإخوان المسلمين، بحيث كان الأمير حمد أوّل رئيس دولة يزور حماس إضافة إلى تقديمه ٤٥٠ مليون دولار لها خلال زيارته. ومولت قطر الثوار الليبيين الذين تربطهم علاقة بالقاعدة، كما موّلت بالاشتراك مع النظام الإخواني في تركيا مقاتلين على علاقة بجبهة النصرة وقوى إخوانية أخرى.

الجزيرة وفضيحة التمثيليّات

دعمت الجزيرة الإخوان المسلمين ضدّ حكومة السيسي فيما قدّم ٢٢ موظفاً من الجزيرة استقالاتهم في يوليو (تموز) ٢٠١٣ متهمين المحطة ببث الأكاذيب وتضليل المشاهدين. وقال الإعلامي المصري كارم محمود بأنّ هناك تغطية منحازة للجزيرة في مصر، وأضاف أنّ الإدارة في القناة أصدرت توجيهاً لإعلامييها بالانحياز لصالح الإخوان. وتحدّثت عن فضيحة الجزيرة حين صوّرت مناصراً لمرسي مغطّى بالدماء حول بطنه. لكنّ المصاب نسي أن يخبر المسعفين المحلّيين أنّ الدماء كانت تمثيليّة، فلمّا اقترب أحدهم ليساعده ورفع ثيابه ليكشف على الجرح في بطنه، تبيّن عدم وجود أي جرح على الإطلاق فرفع ساقه ليقطع التصوير. وشاهد الفيديو أكثر من ٣ ملايين ونصف المليون مشاهد منذ الحادثة وحتى اليوم.

الاختلاف بين النسختين

سردت براين مشكلة ثانية تكشف أنّ الجزيرة الناطقة الإنكليزية هي غيرها الناطقة بالعربية. وشرح المؤرخ هارولد رود المسألة بالقول إنّ القناتين تملكان سياستين تحريريتين منفصلتين وموظفين منفصلين. فالجزيرة الإنجليزية ليس عدائية للغرب بشكل عام، على عكس الجزيرة الناطقة بالعربية والتي هي مناهضة للسامية ولأمريكا ومحرّضة للعرب ضدّ الغرب. وشدّد على أن الجزيرة الإنجليزية وُجدت لتهدئة الغربيين الذين يتم استدراجهم لتصديق أنّ القناتين بما أنهما تحملان الاسم نفسه فهذا يعني أنّهما يبثّان المواد نفسها حكماً.

إعلام دعائي كاذب ذو وجهين

وكتبت براين أنّ كل ذلك يضرب جوهر النزاهة الصحافية التي لا تملكها الجزيرة. إنّ ترك الأمريكيين يظنون بأن البرامج غير المؤذية أو حتى المثيرة للاهتمام في نسختها الإنجليزية هي نفسها التي يراها ملايين العرب، هو أمر يساوي كذباً بالامتناع عن قول الحقيقة. وأكدت أنّ الجزيرة تنشر الكراهية ضدّ الأمريكيين وحلفائهم وتروّج للإرهاب. ثمّ شدّدت على أنّ الجزيرة ستستمرّ في كونها مجرّد جهاز للدعاية السياسية بوجهين تابع لديكتاتور يدعم الإخوان المسلمين يخبر أكاذيب باللغة العربية وقصة مغايرة باللغة الإنكليزية. وهي ستستمر بتصعيد سياستها العدائية تجاه الأمريكيين وتثير العنف في الشرق الأوسط والعالم العربي.

*مؤسسة "غايت ستون إنستيتيوت" ٢٠١٧/٨/٢٧ :

تحالف قطر مع إيران علناً أفضل

*سلمان الدوسري

بينما تكشف السعودية عن تورط خلية مكونة من خمسة سعوديين في التخابر لصالح إيران، وتأسيسهم خلية إرهابية داخل المملكة تهدف للقيام بأعمال إرهابية وأعمال تفجير واغتيالات شخصيات دينية سنيّة (كما كشفت «الشرق الأوسط»)، والبحرين تعلن أنها قبضت على ٧ من أصل ١٠ أشخاص شكلوا خلية إرهابية تابعة لتنظيم سرايا الأشتر المدرج على قائمة الإرهاب التي أعلنتها الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب «السعودية ومصر والإمارات والبحرين» يديرها مطلوب أمني هارب إلى إيران، ومحكوم عليه بالسجن ٩٠ سنة في قضايا إرهابية، وله صلة وثيقة بالحرس الثوري الإيراني، في هذا الوقت نفسه، تعكس قطر اتجاه البوصلة تماماً بإعادة سفيرها إلى طهران معبرة عن تطلعها «لتعزيز العلاقات الثنائية مع الجمهورية الإيرانية في جميع المجالات». الحقيقة أنه سواء كان لقطر سفير في طهران أو لا أو لطهران سفير في الدوحة أم لا، فإن سعي البلدين للحفاظ على علاقات متوازنة حتى في أسوأ التوترات التي عاشتها المنطقة لم يتوقف، فرغم كل القنابل المتفجرة بين الدوحة وإيران، في سوريا تحديداً، لم تنفجر أي منها حتى الآن، بل إنهما تعاونتا في عملية تهجير كفريا والفوعة ومضايا والزبداني، واتفقت فيها قطر وجبهة النصرة من جهة، وإيران و«حزب الله» من جهة ثانية، ولولا العلاقات القطرية الإيرانية المتميزة لما تم مثل هذا الاتفاق أبداً.

في تقديري، حسناً فعلت قطر بإعادة سفيرها لطهران، وحسناً فعلت أيضاً عندما عززت تحالفها مع إيران، فأسوأ ما عانى منه جيرانها طوال سنين هو ازدواج المعايير التي تتفنن في العزف على أوتاره قطر، واللعب من تحت الطاولة بخلاف ما هو معلن، فالسياسة القطرية تشتهر بالتناقضات وتعتبرها أحد عناصر قوة سياستها الخارجية، وأكبر مثال على ذلك استضافتها مكتباً دبلوماسياً إسرائيلياً، ثم تقوم لاحقاً بإبعاد أعضاء البعثة وضم «حماس» تحت لوائها ورعايتها مالياً ودبلوماسيا، غير أن الفصل الجديد في التحالف القطري الإيراني أنها تفعل ذلك بشكل مباشر وصريح وواضح، لذلك فهي تختصر الطريق على الدول الرباعية في مشوار مقاطعتها وتؤكد أنهم كانوا على حق، وإلا فمن يصدق خدعة سحب الدوحة سفيرها من طهران، في حين هناك اتفاقية أمنية ضخمة سارية المفعول بين البلدين تقضي في أحد بنودها أن يتم التصدي لما «يهدد الأمن الوطني» في أحدهما، وهذا يفسر المشاركة الخجولة للحكومة القطرية في عاصفة الحزم باليمن ضد الحوثيين، وهذا يفسر أيضاً كيف أفصحت الدوحة عن حقيقة مواقفها في الاصطفاف مع الحوثيين مؤخراً ضد التحالف العربي ولصالح الحليف الإيراني. إنه الدفاع عن الأمن الوطني الإيراني!

لا تخسر السعودية ودول الخليج كثيراً من ميل قطر إلى الضفة الفارسية للخليج العربي بشكل واضح ومعلن، وإن كان مستفزاً، فإيران رأس حربة الإرهاب عالميا، والتحالف معها سيضع قطر في المصاف نفسه، وإيران تعمل على نشر الفوضى وزعزعة أمن واستقرار المنطقة والعالم، وإذا أرادت قطر أن تكون في الخانة ذاتها فهذا تأكيد أنها تمارس سياسة تضر بالمنطقة والعالم، وتأكيد للمخاوف التي دفعت الدول الرباعية بقطع العلاقات معها، بل على العكس كانت الدول الرباعية تنظر بعين الريبة والشك لعلاقات الدوحة مع إيران، ولم يكن لها من بد سوى التعاطي مع قطر على أنها دولة «شقيقة» وجزء من المواجهة العربية الإيرانية، وهو ما ثبت خطؤه متأخراً للأسف بعد أن استغلت الدوحة المظلة الخليجية كغطاء لعلاقتها الستراتيجية مع إيران.

لو لم تعد قطر سفيرها إلى طهران، أو تؤكد حرصها على تعزيز تحالفها الإيراني، لأحرجت الدول الرباعية بعدم صحة اتهاماتها بعلاقات مشبوهة مع إيران، إلا أن الدوحة تفضح نفسها المرة تلو الأخرى، وتقدم خدمات جليلة للدول الرباعية من جديد، ألا ينبغي بعد هذا كله أن نقول شكراً قطر!

*صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٧/٨/٢٧ :

حلف قطر - إيران يؤكد التهمة

*عبدالرحمن الراشد

عودة قطر إلى إيران لم تفاجئنا. فالتحالف دليل دامغ على ما تقوله الدول الغاضبة من سلوك قطر وأفعالها، دليل على أن قطر، مثل إيران، مصدر للفوضى والعنف. في الحلف القطري – الإيراني، الذي وُلد هذا الأسبوع، يلتقي أهم قطبين في تمويل العنف في المنطقة. فإيران هي الداعم الرئيسي للجماعات الشيعية المسلحة المتطرفة مثل «حزب الله»، وعصائب الحق، و«الفاطميون»، وغيرها. وقطر هي الراعي منذ التسعينات للتنظيمات السنية المسلحة المتطرفة، مثل القاعدة و«داعش» والنصرة، وأنصار الشريعة، وغيرها.

ولا توجد هناك قواسم مشتركة بين قطر وإيران تضطرهما إلى التقارب سوى التعاون الأمني والسياسي الإقليمي" فقطر ليست شريكاً تجارياً مهماً لإيران، ولا يوجد بين سكانها شيعة تريد تسهيل زياراتهم للأماكن المقدسة، وليس هناك توافق ثقافي أو شعبي يمكن أن يبرر التقارب المرسوم سياسياً. وليس صحيحاً ما تقوله قطر بأن المقاطعة الاقتصادية من جاراتها الخليجية الغاضبة عليها اضطرتها إلى الارتماء في الحضن الإيراني" فسوقها الاستهلاكية هي الأصغر في المنطقة، حيث يسهل تموينها، ومعظم احتياجات قطر تتم تلبيتها من أسواق أخرى في المنطقة ومن وراء البحار.

إنما التجارة المُحتملة بين الحكومتين تقوم على بضاعة واحدة: تشكيل جبهة معادية للسعودية والبحرين والإمارات. وبهذه الخطوة تعود قطر إلى سياستها الخارجية قبل عام ٢٠١٠ والتي تم تجميدها نتيجة الاختلاف حول الثورات، وتحديداً في سوريا. فقطر كانت حليفاً لإيران، وداعماً أساسياً لسوريا الأسد، ولـ«حزب الله» في لبنان، وكانت موجهة آنذاك ضد الحلف السعودي – المصري. دامت تلك العلاقة بين الدوحة وطهران لأكثر من عقد، ووجهت نشاطها ضد السعودية، ودعمت الحكومتان «حزب الله» وحماس بلا حدود.

وقد سبقت زيارات المسؤولين القطريين للعاصمة الإيرانية إشارات تمهد للتغيير والتعاون، حيث غيرت قناة «الجزيرة»، لسان الحكومة القطرية، فمالت تغطيتها إلى الحوثيين، حلفاء إيران في حرب اليمن، ودافعت عن الجماعات المسلحة الموالية لإيران في بلدة العوامية السعودية، وغيرت لهجتها حيال تغطيتها للانتفاضة في سوريا.

نلاحظ أن ما ترفض قطر التنازل عنه للدول الأربع، مصر والسعودية والإمارات والبحرين، وتعتبره تدخلاً وانتقاصاً من سيادتها تهبه الآن مجاناً للإيرانيين وحلفائهم. لماذا؟ ليس طمعاً في الحماية العسكرية، كما هو حال علاقتها مع تركيا، بل إن التعاون مع النظام الإيراني هو خطوة هجومية عدائية. وفي المقابل، تتوقع طهران من قطر أن تمد يد الدعم المالي والدعائي للقوى الإيرانية في أنحاء المنطقة بهدف زيادة الضغط على خصومها.

هذه التحركات تبدو من مدرسة مألوفة، وتؤكد على ما يعرفه الجميع أن الشيخ حمد بن خليفة، الأمير المتنحي، لا يزال هو من يدير الخلافات في قطر، وليس ابنه تميم، الأمير الحالي. ولسوء حظ الدوحة، بغض النظر عمن يديرها اليوم، سياسة الولايات المتحدة تحت إدارة دونالد ترمب، وهي اللاعب الدولي الرئيسي في المنطقة، تبدلت عما كانت عليه خلال الرئيس السابق باراك أوباما، حيث تغيرت إلى تبني مواجهة إيران بدلاً من مهادنتها.

وانتقال الدوحة للتعاون مع النظام الإيراني خطوة غبية وخير دعاية للدول الأربع أمام الحكومات الدولية، فهي دليل آخر على طبيعة النظام القطري وعلاقته بالتطرف والعنف. وهي صعب تبريرها للجمهور العربي الكبير الذي يكره كثيراً نظام الملالي في طهران بسبب أفعاله في سوريا والعراق ولبنان واليمن.

alrashed@asharqalawsat.com

*صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٧/٨/٢٧ :

الخليج العربي والأزمة الحتمية

*طارق نافع المطيري

لا أبالغ إذا عُدْتُ بالأزمة الخليجية الحالية إلى فترة نشأة الأنظمة السياسية بشكلها الحالي كدولغرد النص عبر تويتر في منطقة الخليج العربي" فقد وُلدت الكيانات السياسية في الخليج العربي من رحم السياسة البريطانية التي كانت تسيطر على المنطقة.

وكانت قيادات الأنظمة الحاكمة في منطقة الخليج –نتيجة لوحدة ظروف الولادة والأم المشتركة (بريطانيا) – ذات عقليات منسجمة ومتقاربة التجربة والممارسة والعمر، وكانت الاعتبارات الاجتماعية ذات الأثر الأكبر في السلوك السياسي لتلك الأنظمة، وتلقى استجابة شعبية كبيرة في ظل غياب دولة المؤسسات والنظام الديمقراطي في ذلك الوقت.

انسجامٌ ثم تبدل

في ظل هذا التقارب في ظروف النشأة وتلك البدائية في إدارة الكيانات السياسية" لم تظهر أي اختلافات سياسية جذرية في المنطقة، بالإضافة إلى أن الواقع الإقليمي والدولي ساهم في جعل الأنظمة الخليجية آنذاك أكثر تماهيا فيما بينها، وتمثّل ذلك التقارب في إنشاء منظومة "دول مجلس التعاون الخليجي" في مايو/أيار ١٩٨١، وإن كان تأسيسها جاء بدواع أمنيّة إقليمية أعقبت الثورة الإيرانية ١٩٧٩.

لكن في عام ١٩٩٥ –وبشكل مفاجئ يتّفق مع طبيعة تولّي ولي عهد قطر آنذاك الأمير حمد بن خليفة آل ثاني السلطة بطريقة غير معتادة في دول الخليج الحديثة– طُرحت في دول الخليج العربية الست مسألتان كانتا غاية في الحساسية: الأولى مسألة تداول السلطة وآلياتها في بيوت العوائل الحاكمة في هذه الدول الحديثة.

وأما الثانية فكانت مسألة غير معتادة أو نادرة وظهرت بشكل متسارع في قطر ألا هي مسألة "مشروع الدولة"، بمعنى الخروج بالدولة القُطرية في الخليج العربي من كونها دولة "رعاية" لشعبها فقط ممتثلة للنظام العالمي الذي وُلدت فيه، إلى دولة فاعلة أو على الأقل باحثة عن الفاعلية في هذا النظام الدولي.

العقلية الجديدة في إدارة الحكم بدولة قطر كانت صادمة للمنطقة وأسرع من قدرة بقية قادة المنطقة على التفهم والإدراك، فلم تفق المنطقة من طريقة تولي السلطة في قطر حتى أعقبها فتح خط للتعامل مع الكيان الصهيوني (إسرائيل)، ثم إنشاء صوت إخباري عالٍ في المنطقة وغير تقليدي تمثّل في قناة الجزيرة (عام ١٩٩٦) التي تتلقّى دعما مباشرا من رأس الدولة.

وبعيدا عن الحكم على صواب أم خطأ ذلك السلوك المختلف لقطر" فإنه بلا شك كان سلوكا خارجا عن الخط التقليدي لأنظمة الحكم في دول الخليج العربي.

لقد عبّرت أنظمة خليجية عن رأيها في هذا الاختلاف بطريقة تقليدية، فكان أول "إبداء للرأي" من تلك الأنظمة هو محاولة الانقلاب في قطر على القيادة الشابة الجديدة ١٩٩٦، وذلك بحسب حديث لرئيس جريدة "العرب" القطرية عبد الله العذبة على قناة الجزيرة في ١١ يونيو/حزيران ٢٠١٧، ثم بمحاولات احتواء طويلة اصطدمت بقوّة بجدار الثورة العربية التي انطلقت أواخر ٢٠١٠.

الثورات وتفجر الخلاف

ظهر الاختلاف بين الدول الخليجية تجاه الثورة العربية بأشكال مختلفة، بدءا من الخطاب السياسي والإعلامي ومرورا بالدعم المالي واللوجستي ووصولا إلى التدخل العسكري المباشر" فكان ردّ بعض أنظمة الخليج على هذا الاختلاف متشنجًا جدا وغير متوقّع.

وتمثّل هذا الرد فيما عُرف بأزمة "سحب السفراء" ٢٠١٤، ثم في الأزمة الأخيرة (٢٠١٧) التي قُطعت فيها العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، وقادتها الدول الخليجية الثلاث (الإمارات والسعودية والبحرين) ومعها مصر الملحقة بالسياسة الخليجية مؤخّرا.

تعتقد قطر أن وجودها في خطر إذا ما استمرت موازين القوى في الإقليم بهذه الحال، فوجودها في المنتصف بين إيران والسعودية سيجعلها إذا نشبت أي حرب جبهة مشتعلة، وستجد كل منهما (إيران والسعودية) مبررات للتدخل بأي شكل في قطر كخط جبهة متقدم، هذا في سيناريو الحرب وهو سيناريو بعيد ولكنه محتمل.

أو ربما تكون الخطورة على قطر من تدخّل السعودية في شأنها كما حدث أكثر من مرة، وقد يصل القلق القطري من توقع تدخل عسكري سعودي تحت أي مبرر. وفي المحصلة" لا تشعر قطر بالأمان في ظل ظروف المنطقة وموازين القوى فيها، وكانت الأزمة الخليجية الأخيرة نموذجا حيًّا للسيناريو الذي كانت قطر تخشاه وتستعد له.

لقد كانت الثورة العربية فرصة قطر في عقد تحالف مع قوة عربية كبيرة "سنّية" متمثّلة في مصر تحت حكم قوى ديمقراطية مختلفة عن المنظومة العربية السائدة، قوة مستقلة قادرة على اتخاذ مواقف صلبة في وجه أي تغيير بالمنطقة، بمعنى قوة عربية سنيّة تستطيع أن تحقق التوازن مع السعودية التي تشعر قطر حيالها بالخطر، وهذا ما يفسّر وجود "قاعدة العديد" على الطريق الواصل بين الحدود مع السعودية والعاصمة الدوحة.

وفي الجهة الأخرى أقامت قطر علاقات ستراتيجية مع قوة إسلامية "سنّية" تحقق توازنا مع إيران "الشيعية"، وبذلك تكون قطر قد حققت ضمانات مهمة وليست بالقليلة من خلال ذلك التغيير المتوقع في موازين القوى الإقليمية.

بل إن قطر استخدمت قوتها العسكرية "غير الناعمة" في تحقيق ستراتيجيتها حين سمحت الظروف لها، ومثال ذلك تدخلها عسكريا تحت مظلة حلف الناتو في الثورة الليبية ضد نظام معمّر القذافي، بحسب تصريح لرئيس الأركان القطرية آنذاك على هامش اجتماع "لجنة الأصدقاء لدعم ليبيا" في ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، حيث قال: "لقد أشرفت قطر على خطط الثوّار على الأرض، لقد كنّا بينهم بالمئات وكنّا حلقة الوصل بين الثوّار وحلف الناتو".

إن هذه الستراتيجية القطرية جعلت قطر تتبنى مشروعا يحقق لها الاستقرار والضمانات الكافية، ولذلك – وكما سنرى– فإن المشروع المقابل –وهو "مشروع الإمارات"– يقوم على نقيض المشروع القطري.

المشروع الإماراتي الوظيفي

إمارة أبو ظبي كانت لها وجهة نظر أخرى للمنطقة يتبنّاها ولي عهدها محمّد بن زايد الذي كانت الحالة الصحيّة المعتلّة لأخيه الأكبر رئيس الدولة خليفة بن زايد فرصة لتصدّره المشهد، بالإضافة لغياب المنافسة الداخلية خاصة بعد تراجع دور إمارة دبي نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨.

ترى الإمارات أن منطقة الخليج العربي –والمنطقة العربية عموما– قد بُنيت وفق إرادة قوى عظمى لا تزال تقود العالم ولا يزال نفوذها في منطقتنا كبيرا ورئيسيا، وبالتالي فغن السير في ركاب تلك القوى العالمية واتباع سياساتها في المنطقة كفيل باستمرار المنطقة والنظام السياسي فيها.

فكان مشروع الإمارات يقوم على فكرة القيام بالدور الذي تريده القوى الكبرى وتحقيق مصالحها في المنطقة، مما سيجعل تلك القوى تحافظ على أنظمتها السياسية وتوازن القوى فيها من أجل استمرار مصالحها.

وقد استخدمت الإمارات في سبيل ذلك ستراتيجية القوى الناعمة أيضا –كما فعلت قطر– عبر استضافتها لقناة "العربية" السعودية، وكذلك عقدها شراكة بين شركة أبو ظبي للاستثمار الإعلامي وشركة "سكاي" (skynews) البريطانية، أنتجت مؤسسة إخبارية متعددة المنصات تنطلق من أبو ظبي هي "سكاي نيوز عربية"، وأيضا استضافت "سي أن أن عربية" وغيرها.

كما استخدمت صناديقَها السيادية في الاستثمارات الخارجية المختلفة، وخاصة المجال الرياضي عبر شراء بعض الأندية الأوروبية، وأيضا ظهر النشاط الإماراتي في بعض الدول الغربية وأمريكا عبر النشاط في مراكز الدراسات والنخبة السياسية الغربية، وقد ظهر جانب من ذلك في مراسلات سفير الإمارات في أمريكا يوسف العتيبة.

أما القوى غير الناعمة فكانت عبر التعاقد مع عدد من الشركات الأمنية "القتالية" العابرة للحدود مثل شركة "بلاك ووتر" (Black water) السيّئة السمعة والمتورّطة في عدد من الجرائم الوحشية. وذلك بحسب تصريحات رسمية نقلتها وكالة الأنباء الإماراتية –في ١٦ مايو/أيار ٢٠١١– دفاعا عن الموقف الإماراتي في استخدام تلك الشركات، بعد نشر تقرير عنها في صحيفة نيويورك تايمز قالت فيه إن قيمة بعض تلك التعاقدات بلغت ٥٢٩ مليون دولار

كما أنشأت دولة الإمارات قواعد ومطارات عسكرية خارج الأراضي الإماراتية، مثل القاعدة العسكرية الإماراتية في مدينة بربرة بـ"جمهورية أرض الصومال" على ساحل خليج عدن.

بل حاولت الإمارات عبر قواها "غير الناعمة" استهداف نظام الحكم في سلطنة عُمان (بحسب وكالة الأنباء العمانية الرسمية بتاريخ ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١١)، بإنشاء خلية تابعة للإمارات في عُمان هدفها قلب نظام حكمها.

هذا إضافة لدعم الأنظمة التي كانت قبل الثورة العربية وتثبيتها وإعادة إنتاجها كما في مصر عبد الفتاح السيسي وليبيا خليفة حفتر وفلول زين العابدين بن علي في تونس وعلي عبد الله صالح باليمن وابنه أحمد المستضاف في الإمارات.

الاصطفاف الخليجي وتبعاته

في ظل وجود مشروعين واضحين بمنطقة الخليج هما "المشروع القطري" و"المشروع الإماراتي"، وفي ظل طبيعة المشروعين المتناقضين وحالة الاستقطاب بينهما" انقسمت الأنظمة الخليجية الأربعة الباقية إلى موقفين رئيسيين:

الأول موقف منحاز للمشروع الإماراتي، وقد اختارت السعودية هذا الموقف وتبعتها فيه –بطبيعة الحال– البحرين، التي أصبحت سياساتها "منسجمة" مع السياسة السعودية خاصة بعد أحداث البحرين إبّان الثورة العربية ٢٠١١، والتدخل السعودي العسكري فيها لتثبيت نظام الحكم وحمايته.

إن الموقف السعودي في الانحياز للإمارات كان متوقعا وطبيعيا، ففي فترة حكم ملكها الراحل عبد الله بن عبد العزيز كان صوت السياسة الإماراتية موجودا بقوة في الديوان الملكي السعودي، عبر الانحياز الأيديولوجي للعاملين فيه ضد كل ما يشير لحركات "الإسلام السياسي".

وهو الموقف الذي تتبناه بقوّة دولة الإمارات ضد تلك الحركات الإسلامية وخاصة "الإخوان المسلمين"، كما أن الإمارات عبر قواها الناعمة تشابكت مع القوى الناعمة السعودية وخاصة الإعلامية منها، حيث تستضيف مقرّات مؤسساتها على أرضها مثل قناة "العربية" ومجموعة "MBC".

بعد عهد الملك عبد الله وقدوم عهد الملك سلمان بن عبد العزيز أصبحت السعودية أكثر انسجاما مع السياسات الإماراتية، وذلك من خلال محمد بن سلمان الذي أصبح وليا للعهد، ولا يُخفي إعجابه بالنموذج الإماراتي وعلاقاته الشخصية بولي عهد أبو ظبي محمّد بن زايد، حتى إن نيويورك تايمز وصفت تلك العلاقة بأنها أشبه بعلاقة التلميذ بأستاذه.

وبكل هذا التشابك في العلاقات ووجهات النظر بين الإمارات والسعودية –وبالتبعية البحرين– انقسم الموقف الخليجي، وكانت الثورة العربية هي مفترق الطرق بين قطر و"الحلف الإماراتي" في الخليج.

أما عُمان والكويت فقد اختارتا عدم الانحياز لأي من الطرفين لأسباب عدّة متعلّقة بكل بلد، أهمها أن نمط القيادة في عُمان والكويت ما زال ينتمي للنمط التقليدي المتّسم بثقل الحركة والاتزان والبعد عن المغامرات، وهي الصفات التي كان "الحلف الإماراتي" قد تحرر منها إلى حد بعيد بسبب عامل العمر وانتقال السلطة في دوله، وكذلك الجانب القطري.

كما أن السلوك السياسي لعُمان تقليديا كان بعيدا عن التجاذبات أو حتى التدخل في سياسات الدول الأخرى، وكذلك سياسة الكويت خاصة بعد الغزو العراقي الغاشم عليها وتحررها منه، إذ انكفأت السياسة الخارجة الكويتية وانشغلت بداخلها عكس نشاطها الملحوظ قبل الغزو العراقي.

من الواضح أن ما حدث في الأزمة الخليجية وما صاحبها من إجراءات وخطاب سياسي بين الأطراف" قد خلق قواعد جديدة في منظومة التعاطي السياسي فيما بين الدول الخليجية" خاصة فيما بين قطر و"الحلف الإماراتي".

وتقوم هذه القواعد الجديدة على أساس المفارقة والتباين وانكشاف النوايا بين الفريقين، واتضاح الطبيعة المتناقضة لمشروعيهما في منطقة الخليج التي تقترب في صورتها الحالية من "المعادلة الصفرية".

أي أن الحال في منطقة الخليج لن يستوعب وجود المشروعين المتناقضين متجاورين، فلا بد من حدوث أحد أمرين: الأول أن يتنازل أحد الطرفين عن مشروعه واستثمارات السنين لصالح الطرف الآخر بتبدّل في القناعات أو تراجع عن الرؤية والمشروع، والثاني أن يضطر أحدهما إلى الاستسلام للآخر تحت وقع الهزيمة المحقّقة.

*كاتب وباحث كويتي

*الجزيرة نت ٢٠١٧/٨/٢٩ :

الحقيقة أمام التضليل

على مدى عقود طويلة واجهت المملكة العديد من الحملات الإعلامية الشرسة سواء من الشرق أو الغرب أو حتى على المستوى الإقليمي لأسباب متعددة كونها قلب العالم الإسلامي وقبلة المسلمين، وكذلك ثقلها وحضورها السياسي والاقتصادي إضافة إلى مواقفها الداعمة للقضايا العربية والإسلامية.

هذه الحملات رغم اتخاذها العديد من الأشكال سعت إلى تحقيق هدف واحد وهو خلق صورة نمطية مضللة في الخارج عن المملكة ومؤسساتها وبنائها المجتمعي، وهو ما أدى إلى تحول كل ما يتعلق بالدولة السعودية حكومة وشعباً إلى بضاعة رائجة في وسائل الإعلام الدولية يتم تغييرها إلى صور سلبية.

ما يحدث كان مفهوماً من قبل السعوديين حكومةً وشعباً فلم تنلْ هذه الحملات رغم تواصلها من وحدة الوطن ولا عزيمة المواطن ولم تتوقف أمامها عجلة التنمية والتحديث في البلاد، ولكن مع تحول العالم إلى قرية صغيرة نتيجة الثورة الهائلة في وسائل الاتصال الجماهيري أصبح من المهم نقل الصورة الصحيحة لما تعيشه المملكة من أحداث إلى الخارج بعيداً عن انتقائية وسائل إعلامية لا هم لها إلا تشويه كل ما يتعلق بهذه الدولة التي تحولت في فترة زمنية قصيرة –بمقياس تاريخ الدول– إلى محور سياسي مهم تجاوز المفهوم الإقليمي، وأصبحت المملكة شريكة في صنع القرار الاقتصادي العالمي.

ولهذا كان إطلاق "مركز التواصل الدولي" من قبل وزارة الثقافة والإعلام محل ترحيب مختلف شرائح المجتمع السعودي، فالمركز الذي سيعمل وفق ما خطط له بعيداً عن دوائر التقليدية في العمل سيكون حلقة وصل بين الوزارة ووسائل الإعلام الإقليمية والعالمية ومختلف مراكز الأبحاث والمؤسسات الثقافية من خلال تأمين تقارير وبيانات موثقة عن ما يحدث في البلاد في جميع المجالات وبعدة لغات تسقط ذريعة كانت تتحجج بها هذه الوسائل وهي عدم توفر المعلومة أو صعوبة الحصول عليها.

من خلال هذا المركز لن يكون هناك أي مبرر لنقل خبر خاطئ أو معلومة غير دقيقة وبالتالي فإن صدقية أي وسيلة إعلامية ستكون على المحك فإما أن تكون ملتزمة بأخلاقيات المهنة الإعلامية وتحمل مسؤولية الكلمة وأمانة الحرف أو سينكشف وجهها الحقيقي كمؤسسة علاقات عامة تروج للدعاية السوداء في سبيل تحقيق مصالح سياسية بحتة تقف المملكة وبكل شموخ أمام تحقيقها.

*افتتاحية صحيفة (الرياض)السعودية ٢٠١٧/٨/٢٩ :

سپتمبر ۲۰۱۷

نيويورك تايمز: محاولة ترامب لإنهاء الأزمة الخليجة عمَّقت الخلاف بين قطر ودول الحصار

باءت محاولة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لكسر حالة الجمود التي قسَّمت أغنى بلدان الشرق الأوسط بالفشل يوم السبت، ٩ سبتمبر/أيلول، عندما تبادل زعماء قطر والسعودية الاتهامات والتصريحات المتناقضة بعد التحدث على الهاتف للمرة الأولى منذ شهور.

وكان ترامب هو من رتب المكالمة الهاتفية، التي وقعت في وقتٍ متأخر من يوم الجمعة، ووعد بانفراجةٍ في هذا النزاع المرير الذي دفع بالخليج إلى حالةٍ من الفوضى هددت المصالح الأمنية الأمريكية، بحسب تقرير لصحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية.

وكان الأمير تميم بن حمد آل ثاني قد أجرى اتصالاً بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، في وقت مبكر من صباح السبت، لحلحلة الوضع الجامد في الأزمة الخليجة، ولكن بعد ساعات من الاتصال سارعت السعودية بالإعلان عن وقف الحوار مع قطر بحجة تلاعب وكالة أنباء قطر الرسمية بالكلمات فيما يخص الاتصال الأول بين الزعيمين منذ بدء الأزمة قبل ٣ أشهر.

وفرضت السعودية الإمارات ومصر والبحرين منذ شهر يونيو/حزيران حصاراً برياً وجوياً وبحرياً على الدولة الغنية بالغاز، متهمةً إياها بتمويل الإرهاب والتمتع بعلاقةٍ حميمة مع إيران. وقد رفضت قطر هذه الاتهامات، وردت بأنَّ خصومها يحاولون تقويض سيادتها وترويض شبكة الجزيرة الإعلامية.

وقد تدخل ترامب الأسبوع الماضي، عارضاً خدماته بصفته وسيطاً، وتوقع نصراً سريعاً.

وقال ترامب في البيت الأبيض يوم الخميس وهو يقف بجانب أمير الكويت، الذي قاد الجهود العربية لإنهاء هذا الركود: "أظن أننا سوف نحظى باتفاقٍ سريعاً جداً."

لكن يبدو أنَّ مكالمة يوم الجمعة بين أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، لم تؤدِ إلا إلى تأكيد صعوبة حل هذا النزاع الغاضب التافه في أغلبه، بحسب الصحيفة الأمريكية.

وأصدرت وكالة الأخبار القطرية بعد ساعاتٍ من المكالمة بياناً قالت فيه إنَّ الأمير "رحب بالمقترح" الذي تقدم به الأمير السعودي الشاب بتعيين مبعوثي سلام للمساعدة على حل الخلافات.

وقد أغضبت هذه اللغة السعوديين، الذين يبدو أنَّهم قد أُهينوا من اقتراح أنَّهم هم من تنازلوا أولاً في النزاع. فردت وكالة الأخبار السعودية بتقريرٍ نقلت فيه عن مسؤولين لم تذكر أسماءهم اتهام قطر بتشويه الحقائق، وأعلنت أنَّ الحوار بين البلدين قد عُلِّق.

وبحسب الرواية السعودية، فالقطريون هم من اقترحوا أولاً فكرة تعيين وسطاء لتحقيق السلام.

وقد سافر عددٌ من المبعوثين خلال الصيف الجاري إلى الخليج لعقد محادثات، بما في ذلك وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون.

*هاف بوست عربي ٢٠١٧/٩/١٠ :

الجبير: أزمة قطر تعود لأكثر من ٢٠ عاما والدوحة تعلم ما المطلوب منها

قال عادل الجبير، وزير الخارجية السعودي، إن الأزمة مع قطر تعود إلى ٢٠ عاما، لافتا إلى أن الدوحة تعلم ما هو المطلوب منها، في إشارة إلى المطالب الـ١٣ التي قدمتها دول المقاطعة المتمثلة بالسعودية والإمارات والبحرين ومصر لقطر.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده الجبير مع نظيره الروسي، سيرغي لافروف في السعودية، حيث أضاف قائلا: "موقف المملكة واضح وقطر تعلم ما هو مطلوب منها ونريد وضوحا من الدوحة وجدية في إيجاد حل للازمة وتطبيق المبادئ التي تدعمها جميع دول العالم ومنها دعم الإرهاب والتدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى".

وتابع قائلا: "على قطر أن تدرك بأن سياساتها مرفوضة وهذه السياسات لا يوجد دولة في العالم تقبل بها كدعم الإرهاب أو التدخل بالشؤون الداخلية.. الآن إذا كان هناك رغبة جادة من قطر فعليها أن تتجاوب مع هذه الطلبات لفتح صفحة جديدة".

من جهته قال لافروف إن بلاده "تدعم جهود الكويت وأمريكا ومن مصلحة روسيا إعادة توحيد مجلس التعاون الخليجي،" ملقيا الضوء على أن روسيا "ليس لدينا تناقضات مع السعودية بشأن التسويات في المنطقة".

روايتان حول الاتصال بين محمد بن سلمان وتميم بن حمد

استيقظت منطقة الخليج والعالم، السبت، على اخبار الاتصال الهاتفي الذي جرى بين ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان وأمير قطر، الشيخ تميم بن حمد، إلا أن الروايات الرسمية لما حدث اختلفت، حول من بادر بالاتصال ومن قدم المطالب.

وكالة الأنباء السعودية الرسمية قالت إن "الأمير محمد بن سلمان تلقى اتصالاً هاتفياً من الشيخ تميم بن حمد، الذي أبدى رغبته بالجلوس على طاولة الحوار ومناقشة مطالب الدول الأربع بما يضمن مصالح الجميع،" وأن الأمير محمد بن سلمان "رحب برغبة الشيخ تميم بن حمد." لافتة إلى أن "إعلان التفاصيل سيتم لاحقاً بعد أن تنتهي المملكة العربية السعودية من التفاهم مع الإمارات والبحرين ومصر."

من جهتها قالت وكالة الأنباء القطرية الرسمية أنه جرى "اتصال بين أمير قطر وولي العهد السعودي بناء على تنسيق من الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب)". وأضافت أن "أمير قطر يؤكد على حل الأزمة بالجلوس إلى طاولة الحوار لضمان وحدة مجلس التعاون". وتابعت بالقول إن "أمير قطر يوافق على طلب ولي العهد السعودي بتكليف مبعوثين لبحث الخلافات. والمبعوثون سيبحثون الأمور الخلافية بما لا يتعارض مع سيادة الدول."

وتلى هذه الأنباء إعلان وزارة الخارجية السعودية على لسان مصدر في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية أن "المملكة العربية السعودية تعلن تعطيل أي حوار أو تواصل مع السلطة في قطر حتى يصدر منها تصريح واضح توضح فيه موقفها بشكل علني، وأن تكون تصريحاتها بالعلن متطابقة مع ما تلتزم به، وتؤكد المملكة أن تخبط السياسة القطرية لا يعزز بناء الثقة المطلوبة للحوار."

*CNN ٢٠١٧/٩/١٠ :

كبرياء زائف

الاتفاقات التي تُبرم بين الدول دائماً ما تكون ملزمة لأطرافها وإلا لما كان لها أن تكون، فما يبرم من اتفاقات لا يتم نقضه إلا باتفاق آخر بتوافق الأطراف.

في الحالة القطرية الأمر مختلف فما يتم الاتفاق عليه لا يُنفذ بل يُنقض بكل سهولة وكأنه لم يكن ما يدل على أن القرار في قطر لا مسؤول ولا يمكن التعويل عليه واعتماده كما هو حاصل في الاتفاقيات بين الدول.

يوم الجمعة كان هناك اتصال بين سمو ولي العهد وأمير قطر بشأن الأزمة القطرية "أبدى فيه أمير قطر رغبته بالجلوس على طاولة الحوار ومناقشة مطالب الدول الأربع بما يضمن مصالح الجميع"، قلنا بعد ذلك الاتصال أن قيادة قطر عادت إلى رشدها وأصبحت سيدة قرارها ورأت أن مواقفها كانت خاطئة وتراجعت عنها ما كان سيحسب لها أنها وصلت الى درجة من الوعي المؤدية إلى تحكيم العقل والمنطق، لكن ما حصل بعد ذلك الاتصال وبفترة وجيزة يدل على أن من يحكم قطر لازالت تأخذه العزة بالإثم ولم يستطع التخلص من كبرياء زائف ليس في مصلحته بتاتاً بل على العكس، فتلك القيادة وضعت نفسها في مواقف لا تحسد عليها عرّت واقعها وكشفت عن وجهها الحقيقي الذي لا يمكن التعامل معه بواقعه الحالي، ولا يمكن الوثوق به طالما لم يحترم كلمته وقراره وهذا ما فعل وسيفعل طالما ظل على حاله التي أصبحنا جميعاً نعرف ماهيتها.

*افتتاحية صحيفة (الرياض) السعودية ٢٠١٧/٩/١٠ :

ما هي "كلمة السرّ" التي نسفت مفاجأة الاتصال الهاتفي القطري السعودي وبدّدت آفاق التفاؤل؟

*عبد الباري عطوان

حالة التّصعيد المُفاجِئ الذي تَشهده الأزمة الخليجيّة في الوقت الرّاهن بعد انهيار "مُبادرة" الحِوار القَطريّة المُفاجئة، وازدياد حدّة الحَملات الإعلاميّة شراسةً بين قُطبيها الرئيسيين، أي السعودية وقطر، لا بُد أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يَضرب كفًّا بكف أسفًا على رِهانه على إقامة حِلف خليجي عربي، يُمكن أن يَتصدّى لمُواجهة التهديدات الإيرانيّة في مَرحلة ما بعد هزيمة "الجماعات الإرهابيّة" في سورية والعراق، وتغلغل النّفوذ الإيراني في البَلدين، على حَد وَصفه. اللّيلة الماضية كانت ليلةً "عاصفةً" فعلاً، جاءت استمرارًا لليالٍ أُخرى مُماثلة حَفلت بها الأزمة الخليجيّة مُنذ بدايتها قبل مئة يوم تقريبًا، فقد كانت بداياتها (أي الليلة) سعيدةً، ومُفاجئة، تمثّلت في احتفال قناة "العربية"، الذّراع الإعلامي الأقوى للتّحالف الرّباعي ضد قطر، ببثّ بيانٍ حُكوميّ عاجلٍ، وَرد على وكالة الأنباء السعوديّة الرسميّة، يُؤكّد أن الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، بادر بالاتصال بالأمير محمد بن سلمان، ولي العهد، عبّر خلاله عن استعداده للجُلوس على مائدة الحِوار مع مُمثّلي الدّول المُقاطعة (بكَسر الطّاء)، ومُناقشة مَطالبها بما يَحفظ مصالح الجميع، وأكّدت المحطّة أن الأمير محمد بن سلمان رحّب بالاتصال، ووعد بردٍ رسميّ بعد التّشاور مع شُركائه في التّحالف.هذا الخَبر الذي جاء قبل مُنتصف الليل، ولا نَعرف لماذا تأتي جميع أنباء وتطوّرات الأزمة الخليجيّة في ساعةٍ مُتأخّرةٍ، أثار حالةً من التّفاؤل بقُرب انتهاء الأزمة، ولكن "الحُلو لا يَكمل"، مِثلما يَقول المَثل العَربي العامّي، فبَعد أقل من ساعةٍ بثّت "العربية" نفسها خبرًا عن اتخاذ المملكة قرارًا بوَقف جميع الاتصالات مع دولة قطر، واعتبار مَوقفها المُرحّب باتصال الأمير القطري "مُجمّد" ريثما تُؤكّد دولة قطر حقيقة موقفها، وفتحت المحطّة، أي العربية، شاشتها لمُحلّلين سعوديين ومصريين هاجموا دولة قطر بشراسةٍ، وتحدّثوا عن "دولةٍ عميقةٍ" تُدير شؤونها، وأكّدوا صراحةً أن الأمير تميم ليس صاحب القرار الأول والأخير، في تلميحٍ إلى والده، وأن بلاده غير جادّةٍ في حل الأزمة وتتمسّك بسياسة "التسويف" السّابقة.

كلمة السّر التي فجّرت مَوجة الغَضب السعودي هذه كانت قناة "الجزيرة"، التي تُشكّل صُداعًا مُزمنًا للدّول الأربع، ولهذا تصدّرت المُطالبة بإغلاقها الطلبات الـ ١٣ التي قدّمتها لدولة قطر عبر الوسيط الكويتي لرَفع الحِصار وإنهاء الأزمة.

"الجزيرة" بثّت بيانًا رسميًّا تحدّثت فيه عن "اتصالات" بين الشيخ تميم والأمير بن سلمان، وبناءً على تنسيقٍ من قِبل الرئيس ترامب، ولم تَذكر أن الشيخ تميم هو الذي بادر بالاتصال، وأوحت أن هذه الاتصالات جاءت تلبيةً لجُهود الرئيس ترامب لحَل الأزمة، وأعادت التأكيد على أن أيّ حواراتٍ مُستقبليّةٍ ستتم على أرضيّة احترام سِيادة الدّول.

الطّرف السعودي يُريد أن تَظهر دولة قطر بمَظهر الطّرف المُتنازل والمُبادر بطلب المُصالحة، والقُبول بالمَطالب الـ ١٣ كاملةً، والتّفاوض على آليات تطبيقها فقط، بينما يُريد الطّرف القطري في الناحية المُقابلة أن يُؤكّد عدم تقديمه أيّ تنازلاتٍ تَمس سيادته، وأنّه لبّى طلبًا من رئيس الدّولة الأعظم في العالم.الأزمة الخليجيّة عادت إلى المُربّع الأول، ومَنسوب الثّقة بين أطرافها انخفض إلى أدنى مُستوياته، وفُرص التسوية السياسيّة باتت مَعدومةً في المُستقبل المَنظور، إلا إذا رفعت دولة قطر الراية البيضاء، وذهب أميرها إلى الرياض طالبًا الصّفح والغُفران، ولا نَعتقد أنه سيَفعل هذا في الأيام المُقبلة على الأقل، لأن جُرح الكِبرياء السّعودي ازداد عُمقًا.أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد، أراد أن يُضيف بُعدًا وصلابةً أمريكيّة لمُبادرة بلاده أثناء زيارته لواشنطن، واجتماعه بالرئيس ترامب يوم الخميس الماضي، ولكن النّتائج جاءت عَكسيّةً تمامًا، وأدّى تدخّل الرئيس الأمريكي ومُهاتفته لزُعماء السعودية والإمارات وقطر (جرى استثناء البحرين ومصر)، إلى تَعقيد الأزمة، أكثر ممّا هي مُعقّدة، وانطبق عليه المَثل الذي يقول "جاء يكحّلها عماها".هذه الأزمة وتطوّراتها كَشفت أنّه لا سيادة لأيّ دولةٍ خليجيّةٍ، أو حتى عربيّة، فمن يَملك السيادة الحقيقيّة هو البيت الأبيض وساكنه، وأيّ حديثٍ مُخالفٍ، هو مُجرّد ضَحكٍ على الذّقون، وخِداعٍ للنّفس.الحَل العَسكري للأزمة الخليجيّة، بات أقرب من أيّ وقتٍ مَضى في ظل انسداد الأُفق الدبلوماسي وتفاقم الخِلافات، ولم يُبالغ أمير الكويت عندما أكّد في مُؤتمره الصّحافي في واشنطن أن وَساطته مَنعت التدخّل العَسكري، ونَعتقد أنّها "أجّلته".

العاصمة البريطانيّة لندن ستَستضيف مُؤتمر للمُعارضة القَطرية يوم الخميس المُقبل، ويَجري تحشيدٌ إعلاميٌّ وسياسيٌّ كبيرٌ له، وعلى أعلى المُستويات، وقد تكون هُناك قنوات تتولّى تغطية وقائعه على رأسها "العربية" و"سكاي نيوز عربية"، ومُعظم القنوات السعوديّة والإماراتيّة، وتردّد تكهّنات بأن الشيخ عبد الله بن علي آل ثاني، "أمير الظّل" القطري، هو الذي سيقوم بافتتاحه، بإلقاء خِطابٍ فيه، ربّما يتضمّن "مُفاجآت".لا نَستبعد أن يتدخّل الرئيس ترامب في الأزمة بشكلٍ مُباشرٍ في الأيّام المُقبلة، ويَفرض حُلوله على جَميع الأطراف، يبدي انحيازًا لصالح طرفٍ ضد آخر، والأرجح أن يَميل إلى المُعسكر الذي يَملك جيبًا ماليًّا أعمق، وحَجمًا سياسيًّا واقتصاديًّا أكبر، ويَملك قُدرةً أكبر على فَهم عَقليّة رِجال الأعمال.. والله أعلم.

*رئيس تحرير صحيفة (راي اليوم) اللندنية ٢٠١٧/٩/١٠ :

الانتصار على الحصار

* محمد حمد المري

صمود وتكاتف وتلاحم وتآلف، هذه هي محصلة أيام الحصار الـ«١٠٠» التي طبعت حياتنا بمذاق آخر، عنوانه التحدي والإصرار، من أجل العبور بوطننا إلى آفاق أرحب، وكان لنا ما أردنا بفضل الله أولا ثم قائد مسيرتنا حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، وهذا التآزر الرائع لشعبنا والتلاحم مع القيادة والوطن، والذي قل نظيره بين الأمم «100».يوم من الحصار وتأليب الرأي العام العربي والعالمي والتحريض على قطر وتأليف الأخبار والتزييف والتحريف والطعن في الأنساب والأعراض وقطع الأرحام، لكنها عندنا كانت «١٠٠» يوم مذهلة من الانتصارات والإنجازات والمكتسبات والوفاء والولاء والتطور والبناء، وكان آخرها الافتتاح الرسمي لميناء حمد، بوابتنا العظيمة لكسر الحصار، ووضع حجر الأساس لاستاد الثمامة أحد ملاعب مونديال ٢٠٢٢ أكبر وأهم حدث تستضيفه منطقة الشرق الأوسط وبوابتها نحو الرياضة العالمية.

خلال هذه الأيام المائة تتالت الانتصارات، حيث تم الإعلان عن زيادة إنتاج الغاز بنسبة ثلاثين في المائة، واستطعنا عبر منظمة «إيكاو» إجبار دول الحصار على فتح ممرات طوارئ، وواصلت الخطوط القطرية منجزاتها وحققت المزيد من الألقاب كأفضل شركة طيران وتم انتخاب رئيسها التنفيذي السيد أكبر الباكر رئيسا لمنظمة «أياتا»، وأوصلنا قضية الحصار إلى منظمة التجارة العالمية، وتحركنا قانونيا على أكثر من صعيد لدى المنظمات الأممية.

سنمضي في الطريق الذي رسمناه رغم الحصار الآثم، والمؤامرات الخبيثة، وخطط الأشرار الذين اعتقدوا أن في مقدورهم إجبار قطر على الركوع والخضوع والاستسلام، لكننا أثبتنا لهم وللعالم أجمع أن قطر لاتركع إلا لله ولا تخضع إلا لمشيئته، ولا تستسلم إلا لإرادته، فكان أعظم معين لنا في محنة ما أردناها ولا طلبناها ولا سعينا وراءها، لكنها تحولت إلى نعمة بفضل الله ثم عين ساهرة لاتنام وهي قيادتنا الرشيدة التي بذلت الغالي والنفيس لنواصل حياتنا بأمن وأمان واستقرار.

قبل الخامس من يونيو كانت قطر شبه جزيرة، تحدها الدول المحاصرة من ثلاث جهات وبعد هذا التاريخ وبالإصرار القطري والعزيمة الفولاذية أصبحنا على نقاط اتصال وتواصل مع بحار العالم، عبر البوابة الكبرى ميناء حمد الأحدث والأكثر تطورا في الشرق الأوسط، لذلك لن يضيرنا إغلاق طريق بري، أو مجال جوي فما صدمنا حقا حقد القلوب وليس ضيق الدروب!فجر الرابع والعشرين من مايو ٢٠١٧ استيقظنا على وقع حملةٍ إعلاميةٍ شديدةٍ قادتها وسائل إعلام إماراتية وسعودية نسبت تصريحات إلى صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني مفبركة بصورة كاملة. بعد أن تم اختراق وكالة الأنباء القطرية بعد منتصف ليل الثلاثاء/ الأربعاء ٢٣/ ٢٤ مايو. وعلى مدى أسبوعين تقريبًا تناولت وسائل الإعلام الإماراتية والسعودية قطر وسياستها، ووصل الهجوم حدًا خرج فيه حتى عن الأعراف والتقاليد العربية الخليجية.

وبأسلوب الصدمة أيضًا، وفيما يشبه إعلان حرب، أعلنت كلٌ من السعودية والإمارات والبحرين ومصر صباح الخامس من يونيو قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع قطر، وإغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية معها، ومنع العبور في أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية، ومنع مواطنيها من السفر إلى قطر، وإمهال المقيمين والزائرين من مواطنيها فترةً محددةً لمغادرتها، ومنع المواطنين القطريين من دخول أراضيها وإعطاء المقيمين والزائرين منهم مهلة أسبوعين للخروج.

اتخذ الهجوم الإعلامي الخليجي الأخير، وما استتبعه من قطعٍ للعلاقات الدبلوماسية، من سياسة قطر الخارجية ركيزةً أساسيةً لتحقيق أغراضه، وجاء على رأسها اتهامات لقطر بدعم الإرهاب، وتنمية علاقاتها مع إيران، وزعزعة استقرار دول مجلس التعاون، إلى غير ذلك من الاتهامات التي تسقط بسهولة أمام أي تحليلٍ موضوعي. فقطر هي حليفٌ فعالٌ في الحرب على الإرهاب، وهذا ما أكّده الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال لقائه بصاحب السمو على هامش قمة الرياض. أما فيما يتصل بالعلاقة مع إيران، فمن نافل القول إن تعاملات قطر كانت الأقل، في حين حققت الإمارات أعلى العوائد نتيجة علاقاتها الاقتصادية المتنامية مع إيران، حيث تُمثل الإمارات ما نسبته ٨٠ في المائة من حجم التبادل التجاري الخليجي مع إيران، وتمثل المنفذ الأهم لتجارة الترانزيت الإيرانية، ومركزًا ماليًا مهمًا للتحويلات الإيرانية .

في لقاء جرى قبل ثلاثة أعوام، وجمع أعضاء الوفد التجاري الإماراتي بغرفة التجارة الإيرانية في طهران، صرّح سفير إيران لدى أبو ظبي محمد علي فياض أنّ الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين إيران والإمارات بلغ ١٥,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣، ونحو ١٧,٨ مليار في عام ٢٠١٢، و٢٣ مليارًا في عام ٢٠١١، و٢٠ مليارًا في عام ٢٠١٠. لكن عام ٢٠١٤ شهد قفزةً كبيرةً في حجم التبادل التجاري بين البلدين وأصبحت الإمارات أكبر الدول المصدّرة لإيران، إذ شكلت ما نسبته ٢٧ في المائة من مجموع الواردات الإيرانية، وبلغ حجم التبادلات ٤١,٦٢٠ مليار دولار (حجم الصادرات ١٩,٦٣٩ مليار

وحجم الواردات ٢١,٩٨١ مليار). وكانت الإمارات أهم الدول المصدرة للبضائع إلى إيران وتأتي بعدها الصين، فالهند، وكوريا الجنوبية، ثم تركيا. ومع ذلك، تحتفظ الإمارات بالخطاب السياسي الأكثر تصعيدًا ضد إيران.

سياسة الوجهين هذه لم تعرفها قطر، فمنذ العام «١٩٩٥» وسياستنا الخارجية تتسم بالديناميكية والمرونة ومحاولة إيجاد علاقات متوازنة مع أكثر القوى الإقليمية والدولية. فبنت علاقاتٍ متينةً مع الولايات المتحدة الأمريكية، واستضافت في «العُديد» إحدى أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، في الوقت الذي انفتحت فيه على القوى الإقليمية الأخرى، وعلى المبادرات والمؤتمرات الحوارية التي غدت جزءًا من أدوات السياسة الناعمة التي تستخدمها، وأطلقت ثورةً إعلاميةً عبر إنشاء قناة الجزيرة، وشرّعت من خلالها الباب أمام مناقشة قضايا كانت تعد «تابوهات» في الفضاء السياسي العربي المغلق. وعلى الصعيد الداخلي، اتسمت سياسة قطر بالانفتاح، فأولت قضايا المرأة اهتمامًا كبيرًا، وقامت بتطوير التعليم وفتح فروع للجامعات الأمريكية والغربية، وفتحت المجال لقيادات إسلامية منفتحة كي تقوم بدورٍ مؤثرٍ في تجديد الخطاب الديني .

هذه هي قطر المحاصرة، وربما لكل تلك الأسباب أرادوا حصارها، فهي بقعة الضوء التي أرادوا إطفاءها، والنموذج الذي يريدون تدميره، والصوت الذين يسعون لإسكاته، لكن شيئا من ذلك لم ولن يتحقق، ولأن «الضربة التي لا تصيبك تقويك»، كما يقول المثل الشائع، فإن دول الحصار زادتنا قوة، فضربتها طائشة وطلقتها لم تصب الهدف بل ارتدت عليها وأصبحت هي من تعاني من حصارها، في الوقت الذي تفتحت فيه عيوننا على حقائق تجاهلناها طويلا وأصبحت اليوم محل الاهتمام والدعم اقتصاديا وصناعيا وزراعيا مما سينعكس ايجابيا على البلاد ومستقبل الأجيال.

صحونا يوم الخامس من يونيو، على مطامع وتآمر، وكان واضحا أنها محاولة مكشوفة من الإمارات والسعودية لفرض سياسة خارجية معينة تلتزم بها قطر خاصة فيما يتصل بالعلاقة مع مصر، والتي تتمتع كلٌ من الإمارات والسعودية بعلاقة متينة معها ومع نظامها الذي يمثل بالنسبة إليها سدًا منيعًا في وجه التغيير الذي يمكن أن تدفع به مجددًا قوى الشباب العربي. كما يبدو أن هذه الحملة تحظى بدعمٍ كبيرٍ من اللوبي الإسرائيلي في واشنطن، والذي كشفت التسريبات الأخيرة للبريد الإلكتروني للسفير الإماراتي في واشنطن عن حجم التنسيق بينه وبين أنصار إسرائيل في واشنطن لتشويه صورة قطر وتقديمها كدولة راعية للإرهاب.كل ماقدمته دول الحصار، وفي مقدمتها إمارة الشر والسوء أبوظبي، كان فبركات وأكاذيب وافتراءات، لذلك اصطف العالم بأسره معنا، وكان لافتا أن الذين انضموا لتحالف الشر كانوا بضع جزر تحت الضغط زادتها تشاد بدلا من السنغال التي عادت لجادة الصواب.

حملة الافتراءات هذه لعزل قطر كان هدفها إحداث تغيير ملموس في بنية السياسة القطرية، وإجبارها على التحول من مربع الانفتاح على الربيع العربي إلى خندق الثورة المضادة كمرحلة أولى، ثم إلى خندق مشروع القرن الذائع الصيت لتصفية القضية الفلسطينية وإعادة ترتيب المنطقة إسرائيليا في مرحلة أكثر تقدماً.

لم يكن التصعيد وليد لحظة فهو أخذ سنوات وإن كان دخل مراحله المتقدمة بمجرد انفضاض القمة الإسلامية الأمريكية التي شهدتها الرياض، وهو ينم عن جهل سياسي بقدرات قطر وتماسك شعبها وقيادتها وتمسكها بمبادئ لن تحيد عنها، وجهل أيضا بموازين القوى والأبعاد الجيوسياسية الإقليمية والدولية، وغياب الاستيعاب الدقيق لطبيعة التحالفات والمصالح والمتغيرات والثوابت، لكن ضيق أفق دول الحصار وافتقادها للمهارة السياسية وللمواقف الأخلاقية، كل ذلك أوقعها في شر أعمالها، فبدت متخبطة عاجزة بعد أن اعتقدت بأن مافعلته يوم الخامس من يونيو سوف ينجح في كسر إرادتنا ويعجل باستسلامنا.

بعد «١٠٠» يوم من الحصار نحن الأكثر قوة وصمودا وتكاتفا، وهم الأكثر ضعفا وحيرة ويأسا، لذلك لجأوا إلى الأكاذيب والافتراءات وقطع الأرحام وتشتيت الأسر، وطرد الطلاب، ومنع الحجاج والمعتمرين، وهي سابقة سيذكرها التاريخ بحروف سوداء في ملف السعودية، التي استسلمت لأبوظبي وسلمتها رقبتها وجعلت مصيرها وسياستها بيدها !

وإذا كان هناك نجاح لابد من الاعتراف به لدول الحصار فهو ما عبر عنه سفير إسرائيل في واشنطن بقوله إن الأزمة الخليجية الراهنة تشير إلى «خط جديد رُسِمَ في رمال الشرق الأوسط،أصبحنا مع العرب ضد قطر!!«

يكفيهم عارا أنهم تحولوا حلفاء لإسرائيل، ويكفينا شرفا هذا الالتفاف الشعبي العربي حولنا.

يكفيهم خزيا أنهم يخططون لغزو قطر عسكريا بلا أخلاق أو مروءة أو دم، ويكفينا فخرا أننا ندافع عن المستضعفين من العرب والمسلمين ونغيث المنكوبين واللاجئين وننشر السلام والوئام.. والعمل والعلم.. في العالم.

يكفيهم إنتاج فيلم أو شيلة أو أوبريت يتهجّم على قطر ويسيء لها، ويكفينا افتتاح المصانع والمستشفيات والملاعب والموانئ، فرؤيتهم تقوم على الأغاني وحفلات الردح ورؤيتنا على الإعمار والتحدي والانتصار ..

فهذه هي قطر بعد «١٠٠» يوم من الحصار.

*رئيس التحرير المسؤول في صحيفة "الوطن" القطرية ٢٠١٧/٩/١٠ :

فوكس نيوز: السعودية مولت هجمات ١١ سبتمبر

كشفت شبكة فوكس نيوز الأمريكية أدلة جديدة مقدمة في إحدى القضايا الرئيسية التي وقعت في ١١ سبتمبر ضد الحكومة السعودية، كشفت عن أن سفارتها في واشنطن قد تكون مولت "عملية محاكاة " من عمليات الخطف التي قام بها سعوديان، في هجمات ١١ سبتمبر.

من جانبها قالت صحيفة "نيويورك بوست" الأمريكية إنه قبل عامين من الهجوم بالطائرة، دفعت السفارة السعودية لاثنين من الموظفين السعوديين، اللذين يعيشان سراً في الولايات المتحدة كطلاب، للسفر من فينيكس إلى واشنطن "في جولة قبل هجمات ١١ سبتمبر"، كما تزعم شكوى مقدمة نيابة عن أسر حوالى ١٤٠٠ ضحية لقوا مصرعهم فى الهجمات الإرهابية منذ ١٦ عاما.

وقال المحامون للمدعين إن "ملف القضية يقدم تفاصيل جديدة ترسم "نمطا من الدعم المالي والتشغيلي" لعملية ١١ سبتمبر من مصادر رسمية سعودية. في الواقع، قد تكون الحكومة السعودية قد تكون متورطة في تمويل الهجمات من المراحل الأولى".

وقال شون كارتر، المحامي الرئيسي للمدعين في ١١ سبتمبر: "لقد أكدنا منذ زمن طويل أن هناك علاقات طويلة الأمد وثيقة بين تنظيم القاعدة والمكونات الدينية للحكومة السعودية". وأضاف "هذا دليل آخر على ذلك".

وكان المحامون الذين يمثلون المملكة العربية السعودية الشهر الماضي قد رفعوا التماسا لرفض الدعوى التي قد توجه في النهاية إلى المحكمة بعد أن أزال الكونغرس عقبات الحصانة الدبلوماسية. وطلب قاض فيدرالي في منهاتن من المدعين في ١١ أيلول/ سبتمبر، ممثلة في مكتب المحاماة الرئيسي كوزين أوكونور، الرد على الطلب بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر.

ونقلت الصحيفة عن وثائق مكتب التحقيقات الفيدرالية قولها إن الطالبين السعوديين، محمد القضاين، وحمدان الشلاوي، كانا في الواقع أعضاء في "شبكة عملاء المملكة في الولايات المتحدة" وشاركوا في المؤامرة الإرهابية. وقد دربوا في معسكرات القاعدة في أفغانستان في الوقت نفسه الذي كان يتواجد بعض الخاطفين هناك.

وتتابع الصحيفة، بينما كانا يعيشان في ولاية أريزونا، كانا على اتصال منتظم مع طيار سعودي من الخاطفين وقائد كبير للقاعدة من السعودية سجن الآن في غيتمو. وحاول واحد على الأقل العودة إلى الولايات المتحدة قبل شهر من الهجمات كخاطف محتمل لكنه رفض قبوله لأنه ظهر على قائمة مراقبة الإرهابيين.

مال سعودي

وقد عمل كل من محمد وحمدان من أموال الحكومة السعودية وحصلا عليها، وكان محمد يعمل لدى وزارة الشؤون الإسلامية. وكان حمدان "موظفا منذ فترة طويلة في الحكومة السعودية"، وأضافت الوثائق التي

نشرتها الصحيفة أن "الزوج" كانا على اتصال دائم مع المسؤولين السعوديين بينما كانا في الولايات المتحدة.

وأفيد أنه خلال رحلة طيران في نوفمبر ١٩٩٩ إلى واشنطن حاول الرجلان عدة مرات الوصول إلى قمرة القيادة في الطائرة في محاولة لاختبار أمن الطيران قبل عملية الخطف.

وتقول الصحيفة "بعد أن استقلوا الطائرة في فينيكس، بدأوا يسألون الأسئلة الفنية عن المضيفات وحول الرحلة ووجدها المضيفون مشبوهة"، وفقاً لملخص ملفات قضية مكتب التحقيقات الفدرالي. "عندما أقلعت الطائرة، سأل محمد أين الحمام" فأشار أحد المضيفين إلى خلفية الطائرة. ومع ذلك، ذهب محمد إلى مقدمة الطائرة وحاول في مناسبتين الدخول إلى قمرة القيادة".

وتضيف "نيويورك بوست"، أدرك الطيارون سلوك الراكبين السعوديين "العدواني" وقاموا بهبوط اضطراري في ولاية أوهايو. وعلى الأرض هناك، قيدت الشرطة السعوديين وأخذتهما رهن الاحتجاز. وعلى الرغم من أن مكتب التحقيقات الفيدرالي استجوبهما فيما بعد، إلا أنه قرر عدم ملاحقتهما قضائيا. ولكن بعد أن اكتشف مكتب التحقيقات الفدرالي أن المشتبه به في تحقيق مكافحة الإرهاب في فينيكس كان يقود سيارة حمدان، فتح المكتب قضية مكافحة الإرهاب على حمدان. ثم تلقى مكتب التحقيقات الفيدرالي نوفمبر ٢٠٠٠ تقارير تفيد بأن حمدان درب في معسكرات الإرهابيين في أفغانستان وتلقى تدريبا على المتفجرات للقيام بهجمات على أهداف أمريكية. كما اشتبه المكتب في أنه كان عميلا للاستخبارات السعودية، استنادا إلى اتصالاته المتكررة مع المسؤولين السعوديين، حسب الصحيفة الأمريكية.

وتضيف الصحيفة، علم المحققون أن السعوديين سافرا إلى واشنطن لحضور ندوة استضافتها السفارة السعودية بالتعاون مع معهد العلوم الإسلامية والعربية في أمريكا برئاسة السفير السعودي — قبل إقفاله لعلاقاته الإرهابية — واستخدم فيها رجل الدين الراحل أنور العولقي كمحاضر. وقد عمل العولقي مع بعض الخاطفين وساعدهم في الحصول على مساكن. وأكد مكتب التحقيقات الفدرالي أيضا أن سفارة المملكة العربية السعودية دفعت تذاكر طيران لمحمد وحمدان في فترة ما قبل ١١/٩.

*الخليج الجديد ٢٠١٧/٩/١٠ :

هل يوقف ابن سلمان برنامج السعودية لنشر الوهابية في العالم؟

*أحمد فوزي سالم

صاحب برنامج رؤية السعودية ٢٠٣٠، الموكول والمنسوب إلى الأمير محمد بن سلمان ولي عهد المملكة العربية السعودية، بروباجندا ضخمة وتسويق إعلامي وسياسي في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية كافة، باعتباره دستور المملكة الذي سيحدد سياساتها خلال المرحلة المقبلة وخاصة بعد التداعيات المتسارعة التي جرت بالقصر الحاكم، وأقصت الأمير محمد بن نايف عن ولاية العهد وحّل مكانه أمير شاب، خرج قليلًا في تصوراته المستقبلية عن الصورة النمطية للاقتصاد السعودي، ولكنه لم يقترب من الحالة السياسية أو حتى مشروع المملكة لتعزيز السلفية، الذي كان على مدار نصف قرن من أهم الأسباب الرئيسية لشيوع وانتشار الفكر الوهابي في العالم.

أغلب التحليلات التي تناولت هذه القضية، ترى أن ابن سلمان رغم تطلعاته الحداثية، لن يستطع الاقتراب من برنامج بلاده لنشر السلفية في العالم، رغم تكلفته الباهظة التي تتجاوز ٤ مليارات دولار سنويًا بحسب تقديرات بحثية، في وقت تزداد فيه الصعوبات المالية على المملكة، فضلاً عن الحنق الدولي على البرنامج باعتباره أحد مكونات نشر الانعزالية والتطرف وحجب المسلمين عن الذوبان في العولمة والمجتمع العالمي، وترجع التحليلات ذلك إلى أطر ثابتة تضع هذا البرنامج ضمن أهم مفردات سياسات السعودية الخارجية، والتي تهدف من خلاله لضرب عصفورين بحجر واحد.

من ناحية تضع عقبة شرعية أمام دعوات التحول الديمقراطي، من ملكية مطلقة إلى دستورية مُسايرة لسنن التطور والحداثة، ومن ناحية أخرى تضمن الصمود بقوة من خلال مشروعها السلفي، أمام المشروع الإيراني الشيعي، وتيارات الإسلام السياسي وفي القلب منها جماعة الإخوان المسلمين، بما يضمن لها الحصانة الدينية في مواجهة اللاعبين الدينيين على نفس الميدان، بالإضافة إلي مساعدة السلفيين الوهابيين بالمال لخوض النزال السياسي بعد عقود من تقوقعهم بعيدًا عن أي تفاعل سياسي، وبات ذلك واضحًا بشدة بعد ثورات العربي، وخاصة في اليمن ومصر والكويت، فيما ما زال ممثلوهم في دول أخرى يقاتلون لدخول المعترك السياسي، كما هو الحال في سوريا.

"إسرائيل" تفتح الملف مجددًا

قبل أيام عزز هذه الاستنتاجات القديمة مركز "بيجن – السادات"، ونشر دراسة بموقعه الإلكتروني خلص فيها إلى استحالة إيقاف ولي العهد السعودي برنامج بلاده لتعزيز السلفية في العالم، باعتباره الكنز والشريان الذي يمد نفوذ آل سعود بين المسلمين ويربطهم نفسيًا وعقائديًا بالمملكة، واعتبر المركز البرنامج واحدًا من أهم برامج تغيير العالم الذي شهده التاريخ، مرجعًا ذلك إلى آليات عملية تدوير الفكرة السلفية بشكل دائم من خلال أئمة المساجد الذين يسوقون النسخة السعودية ومشروعها السلفي من المنابر المدعومة سعوديًا والتي ينفق عليها بسخاء في جميع أنحاء العالم.

واستند المركز إلى نتيجة مفادها أن قوة الإسلام الراديكالي مقارنة بالإسلام المعتدل، زادت بشكل حاد في دول العالم أجمع، وأشار إلى أن الزيادة الملحوظة في استخدام الحجاب والنقاب واللحى الطويلة يعد دليلاً قطعي الثبوت والدلالة على عدم نجاح أعتى دول الحداثة في تغيير عقائد الكثير من المسلمين تجاه نظرتهم للدين والحياة، بسبب العمليات المستمرة لتدعيم الصورة الذهنية والتي يقوم بها أئمة المساجد الذين يعملون بجد وتفان لزرع السلفية السعودية في الوجدان الإسلامي وجعلها أسلوب حياة لا يمكن تجاوزه.

ورغم اعتراف الدراسة الإسرائيلية، أن البرنامج السعودي لا يعطي خلفيات للإرهاب ولا يروج للمنظمات الإرهابية بل يحاربها وعلى نطاق واسع، فإنها اعتبرت أن المشروع السلفي السعودي، يوفر دعمًا وتعاطفًا شعبيًا مع الجماعات الإسلامية التي ترى في محاربة الغرب وتفجيره واقتلاع عقائده العلمانية من جذورها مهمة موكولة إلى الدين الإسلامي.

كما خلصت الدراسة إلى الاستفادة الكبرى الذي حققها برنامج نشر الوهابية للأسرة الحاكمة في السعودية طيلة عقود من الزمن، وساعدها على مواصلة وحدتها طويلة الأمد بشكلٍ ملحوظٍ إلى ما بعد جيل أبناء الملك المؤسس، ويمكن استنتاج ذلك ببساطة من عملية تصعيد ابن سلمان وليًا للعهد دون أدنى مشكلة أو انقسام رغم تجاوز الأمير الشاب لجيل بأكمله كان يرى في تصعيده إلى سدة الحكم عملية طبيعية وتسلسل منطقي في نقل القيادة.

كيف نشأ برنامج السلفية السعودي؟

في عام ١٩٧٩ جاءت الثورة الإسلامية في إيران بالخميني وكانت ساعة الصفر التي جعلت السعوديين يستشعرون الخطر، فتولدت الحاجة إلى مشروع سني يقف سدًا منيعًا أم الطموح الجامح لإيران، وبشكل متسارع تم تدشين البرنامج السعودي لتصدير السلفية وانطلق يجوب بلدان العالم، ولم ينتبه لأخطاره الكثير من القوى الدولية والإقليمية، إلا بعد ظهور الجماعات الدموية التي استحلت دماء الشرق والغرب.

نشأت الوهابية على نزعات احتجاجية ذات طابع طائفي، وحاولت فرض استقلالية تامة عن العلاقات الاجتماعية السائدة في أي بلد تتسلل إليه عبر تدين طائفي راديكالي، يرفض مفاهيم الحريات إلى أقصى حد، ويشكل جهازًا عقائديًا يشجب كل محاولة تجنح للحداثة، ويشد الوثاق للحفاظ على العادات والسلوكيات الدينية المتشددة، كما يرفض أي مذهبية دينية، وخاصة لو كانت أفكارًا مستوردة من دولة تميل إلى الاعتدال والاندماج في مفاهيم المجتمع الحر.

وتعتبر الوهابية من أهم ثوابت الشرعية السياسية والدينية للنظام السعودي، وتوفر المؤسسة الدينية الرسمية التي تدين بالوهابية في المملكة، الإطار الشرعي والإيديولوجي لآل سعود في السلطة، وفي سبيل ذلك لا تنفي السعودية عن نفسها الصفة الدينية للدولة، ولا تنكر غياب معالم الدولة المدنية الحديثة عن آليات الحكم فيها. فطوال العقود الماضية كانت جهات صنع القرار السعودي، ترى أن التحالف مع المؤسسة الدينية هو الصيغة التاريخية الوحيدة المضمونة لحفظ الاستقرار السياسي وحماية الملكية المطلقة في البلاد، لذا يتمتع رجال الدين بقوة وهيبة داخل الدولة، وغالبية أفراد الأسرة الحاكمة يتجنبون مواجهتهم أو الدخول في صراعات معهم.

ومشروع نشر السلفية الوهابية فلسفة تخوض فيها الرياض بشكل معلن ولا تخفيه، وتقدم الدعم السخي للمؤسسات الدعوية في الخارج وتبني المعاهد والجمعيات العلمية التي تروج للفكر السلفي الوهابي دون أدنى مقاومة من الأنظمة العربية التي تبارك المشروع السعودي بل وتسعى لتوظيف هذا الفكر والتيارات التي تمثله ضد التيارات العلمانية والدينية المعارضة لها.

أصدقاء الوهابية ينقلبون عليها

تخلصت بعض الدول مؤخرًا من قيود الدبلوماسية ولغة المصالح النفطية، وبدأت تشير علانية إلى خطورة نشر الوهابية المتشددة، وسعت واشنطن على وجه التحديد لتحجيم الفكرة عبر الضغط على قيادات المملكة لتقليل النفقات ببعض البلدان، ومنعها في بلدان أخرى مثل إندونيسيا والهند باعتبارهما يضمان ربع المسلمين في العالم أجمع، نحو ٤٠٠ مليون مسلم.

وتتخوف الولايات المتحدة من عواقب البرنامج السعودي على تطرف المجتمعات الإسلامية بإندونيسيا والهند في ظل الصراع الدائر هناك بين الإسلام المعتدل والإسلام الراديكالي، وتغليب الكفة لصالح الأول حتى الآن، ويربط معظم الخبراء الغربيين عدم شيوع التطرف في إندونيسيا والأقلية المسلمة في الهند، بشرط تحييد استخدام المبالغ السعودية التي تعمل على إحداث الفارق لصالح المنهج المتشدد، وهو الأمر نفسه الذي أثارته بعض الصحف الهندية وأشارت إلى امتلاك السعودية برنامجًا ضخمًا قيمته ٣٥ مليار دولار لبناء مساجد ومدارس دينية في جنوب آسيا، لخدمة الجاليات المسلمة الرئيسية في الهند وباكستان وبنجلاديش.

كما تحدث مانويل فالس رئيس وزراء فرنسا السابق دون مواربة، وإن لم يختص البرنامج السعودي وحده بالأزمة، فقبل أشهر قليلة من مغادرة منصبه هذا العام، هاجم انتشار الأفكار المتطرفة للسلفية في أوروبا، واعتبر أن عملية بروكسل الإرهابية التي هزت العاصمة البلجيكية قبل عام، وخلفت عشرات القتلى بجانب تدمير نفسي مستمر حتى الآن لعائلات الضحايا، من شأنها فتح مسألة بناء المساجد وتمويلها الخليجي في الدول الأوروبية خصوصًا فرنسا وبلجيكا، والأخيرة احتوت الوهابية منذ سبعينيات القرن الماضي، عندما اضطرت الدولة التي تستضيف مقر الاتحاد الأوروبي وعدد من المنظمات الدولية الأخري، إلى شراء نفط رخيص من السعودية مقابل الموافقة على إقامة مساجد للأئمة والدعاة، حتى تتمكن من تنفيذ برنامجها الطموح في الصناعة.

في تحقيق نشره موقع "أوراسيا ريفيو" الآسيوي قبل عام، كشف ملامح تقرير للجنة من مجلس الشيوخ الأمريكي رصدت إنفاق السعودية خلال السنوات الـ٢٠ السابقة وتحديدًا منذ عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٠، نحو ٨٧ مليار دولار على تعزيز الفكر الوهابي في جميع أنحاء العالم، وشمل ذلك تمويل ٢١٠ مركز إسلامي و١٥٠٠ مسجد، و٢٠٢ معهدًا دينيًا.

وقال الموقع إن المبالغ التي تنفقها الحكومة السعودية عبر عدة جبهات على هذه المؤسسات الموجهة، تصل إلى ٣ مليارات دولار سنويًا، واعتبر "أوراسيا ريفيو" أن الوهابية التي ترعاها السعودية، مدرسة فكرية مسيسة وخطيرة للغاية هدفها الرئيسي مواجهة النفوذ المتزايد للقيم الليبرالية الحديثة، وقبل كل شيء مواجهة فكرة الديمقراطية نفسها، فتنزيل المسألة في إطار ديني ربما يكون أفضل طريق للهروب من محاججة مدنية، تعتبرها أنظمة الحكم الدينية "بدعة" تكشف عن سوء طوية الإنسان المعاصر والحداثي.

*وكالة نون بوست ٢٠١٧/٩/١٠ :

واشنطن: الأزمة الخليجية على سكة الحل رغم تعليق الحوار

***واشنطن- من حسين عبدالحسين:**

في المعايير المحلية، كانت زيارة سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد واشنطن من أفضل الزيارات التي شهدتها العاصمة الأمريكية منذ بدء عهد الرئيس دونالد ترامب، مطلع العام الحالي. وتزامنت زيارة سموه مع اعتقاد ترامب أنه كان حقق أكبر انتصار سياسي له منذ انتخابه، عبر التوصل مع الحزب الديموقراطي المعارض إلى تسوية قضت بموافقة الكونغرس على إنفاق ١٥ مليار دولار لتعويض الجنوب الأمريكي المنكوب بالإعصارات، وبتمويل عمل الحكومة حتى نهاية العام.

هكذا، كان ترامب مزهواً ويتمتع بمزاج جيد وروحية عالية لدى استقباله سمو الأمير. وساهم مزاج ترامب في رغبته بتحقيق اختراق آخر والتوصل إلى صفقة في السياسة الخارجية يُضيفها إلى سجله الرئاسي، بعد صفقته الداخلية مع الديموقراطيين، فالرئيس الأمريكي وصل البيت الابيض بعدما وعد الأمريكيين أنه رجل الصفقات والتسويات، وهو يحاول إثبات أنه كذلك.

وهكذا، عندما التقى ترامب سمو الأمير في المكتب البيضاوي، خرج الرئيس الأمريكي عن النص الذي كان مُعدّاً له، حسب مصادر أمريكية، إذ كان من المفترض أن يشكر أمير الكويت على جهوده في الوساطة ومساعيه لحل الأزمة الخليجية، وأن يبلغ ضيفه الكويتي أن المصلحة القومية للولايات المتحدة تقضي بإعادة لم شمل حلفائها، خصوصاً الخليجيين، وأن واشنطن مستعدة لتقديم أي دعم وإيفاد أي موفدين تعتقد الكويت أنهم قد يساهمون في دعم الوساطة الكويتية والتوصل إلى حل للأزمة بين قطر والدول الأربع (السعودية والإمارات ومصر والبحرين).

على أن ترامب تجاوز البروتوكول مرات عدة أثناء استقباله سمو الأمير، بتخصيص ضيفه بتغريدات ترحيب من حسابه الشخصي حول الزيارة، وهذا قلّما يفعله ترامب على حسابه على «تويتر» الموجه عموماً للداخل الأمريكي، وخصوصاً اليمين منه المعادي لكل ما هو خارجي. كذلك تجاوز ترامب العادات بمضيه في فسح مجال واسع للصحافيين الأجانب بتوجيه الأسئلة إليه ولسمو الأمير، أكثر من المتعارف عليه في العادة.

وفي لقاء القمة، ذهب ترامب أبعد من المتفق عليه في الحوار مع الوفد الكويتي حول الأزمة الخليجية، فقال لسمو الأمير إنه مستعد للقيام بما يلزم لحل هذه الأزمة، فأبلغه الأمير بما يمكن أن يفعله للتوصل إلى تسوية، فرد الرئيس الأمريكي، حسب المصادر، أن أولويته أن توقف أي دولة معنية «تمويل الإرهاب»، فأبلغ سمو الأمير ترامب بأنه

يكفل قطر في حال تم التوصل لاتفاق، فرد ترامب (حسبما سبق ان أوردت «الراي») بالقول «ديل» بالانكليزية، وتعني «اتفاق» بالعربية.

هكذا، لم يكد ينته لقاء القمة الأمريكي – الكويتي، حتى أجرى ترامب ثلاثة اتصالات بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد، وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد، وحض الثلاثة على بدء التواصل فوراً، ووعد باستضافتهم في الولايات المتحدة قريباً. وفعلاً بادر أمير قطر بالاتصال بولي العهد السعودي، واتفقا على لقاء موفدين عنهما لتسوية النقاط العالقة.

ورغم إعلان السعودية في ما بعد «تعطيل» الحوار مع قطر حتى إشعار آخر، تتمسك المصادر الأمريكية بالقول إن «المصالحة ستتم في غضون أسابيع». على أنه في الوقت نفسه، ما زالت التعليمات الى دوائر الديبلوماسية الأمريكية تقضي بالتعامل مع الأزمة الخليجية وكأنها طويلة الأمد، بالرغم من التفاؤل غير المسبوق الذي ساد القيادة السياسية. ويقول المسؤولون ان «السياسة والبيروقراطية تعملان بتوقيت مختلف»، وتوقع احدهم أن تصدر تعليمات سياسية جديدة إلى الديبلوماسية الأمريكية في وقت قريب.

الشق الثاني، والأكبر، من زيارة سمو الأمير الى واشنطن، كان له تفاعلات إيجابية أوسع لدى الادارة الأمريكية، إذ وصف أحد المسؤولين الأمريكيين تحالف الولايات المتحدة مع الكويت بأنه «نموذجي»، معتبراً أنه «لو كانت علاقة الولايات المتحدة مع كل أصدقائها وشركائها على شاكلة علاقتها بالكويت، لكان العالم في موقع أفضل مما هو عليه».

وتضمن الشق الثاني لقاءات على كل المستويات، تصدرها غداء العمل في البيت الأبيض بين الرئيس والأمير، بمشاركة وفديهما، تلى ذلك اجتماعات ثنائية على مستوى الوزارات، وتوقيع معاهدات تجارية وجمركية، وإبرام عقود مالية بين الدولتين.

في المحصلة، يعتقد الأمريكيون ان زيارة سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الى الولايات المتحدة وقمته مع ترامب «حققت كل المتوقع منها، بل أكثر من ذلك». ويعتقد بعض المسؤولين أن «المزيد من النتائج الإيجابية ستظهر في المستقبل القريب»، في إشارة إلى احتمال التوصل إلى حل للأزمة الخليجية، في وقت لم يعد كثيرون يؤمنون بأن هذه الأزمة ستصل إلى خاتمتها في المستقبل المنظور.

*صحيفة (الراي) الكويتية ٢٠١٧/٩/١٢ :

الدول المقاطعة تُفنّد مزاعم وادعاءات وزير خارجية قطر

أكدت السعودية والإمارات ومملكة البحرين ومصر، أن كلمة وزير خارجية قطر، محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، أمام مجلس حقوق الإنسان، تعكس النهج القطري في تضليل الرأي العام الدولي تجاه حقيقة الأزمة.

وقالت الدول الأربع في بيان مشترك تلاه المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى السفير عبيد سالم الزعابي، أمام الدورة السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان: "إن مزاعم الوزير القطري حول استعداد حكومة بلاده للحوار هي محاولة لتحسين صورتها أمام المجتمع الدولي والرأي العام العالمي دون تغيير في سياساتها العدائية".

وأكدت الدول الأربع أنها تستخدم حق الرد على محاولة تزييف الحقائق، الذي ورد في بيان وزير خارجية دولة قطر، والذي لا يعكس سوى استمرار النهج القطري في محاولة تضليل الرأي العام الدولي تجاه حقيقة الازمة السياسية مع سياسة إنكار حقيقة دعمهم للإرهاب والتطرف وتمويلهما ونشر خطاب الكراهية والفتن والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وليس كما ادعى وزير خارجية قطر أنها تنحاز لحقوق الانسان وحق تقرير الشعوب لمصيرها. وأضافت أن المزاعم التي ساقها وزير خارجية قطر بأن حكومة بلاده على استعدادها للحوار ما هي إلا محاولة لتحسين صورتها أمام المجتمع الدولي والرأي العام العالمي، دون تغيير في سياساتها العدائية تلك، كما أن محاولة التضليل القطري لم تسلم منها الجهات الدولية، الأمر الذي دفع مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان لإصدار بيان بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٧ يعرب عن بالغ أسفه للتقارير المضللة في وسائل الإعلام القطرية.

منصة إرهابية

وأكد البيان الذي نقلته وكالة الأنباء السعودية "واس"على ضرورة توقف قطر عن دعم الأيديولوجيات المتطرفة والأفكار الإرهابية ونشر خطاب الكراهية والتحريض على العنف الذي تقوم به بشكل ممنهج منذ سنوات، حيث قامت قطر وعلى مدى عشرين عامًا ببناء منصة داعمة للتطرف والإرهاب تشمل الدعم المادي والملاذ الآمن والترويج للفكر الإرهابي والشخصيات الممثلة لهذا الفكر، والذي بعضها مدرج بالفعل على قائمة الإرهاب الدولية، والذي طالت آثاره العديد من حكومات وشعوب المنطقة، بل امتد ليشمل شعوب دول أخرى خارجها، وليس أدل على ذلك من قيام مجموعة دول شقيقة وصديقة من خارج الشرق الأوسط باتخاذ تدابير مماثلة ضد قطر.

وأكدت الدول الأربع أن الإرهاب مفهوم معروف، وكل من يحمل السلاح والمتفجرات، ويروع المواطنين الأبرياء هو إرهابي وكل من يحرض عليه ويدعمه ويموله ويوفر له الملاذ الآمن فهو مثله، مما يتناقض مع الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب التي يحاربها المجتمع الدولي بأسره.

وقالت: كان أولى بوزير خارجية قطر استغلال هذا المنبر الدولي للإعلان عن التزام بلاده بوقف دعمهم للإرهاب، كما طالبت دولنا بدلاً من أن يطلع مجلسنا الموقر بادعاءات ومزاعم لا أساس لها من الصحة، حيث لا يوجد ما تسميه قطر (بالحصار) فمنافذها البحرية والجوية والبرية مفتوحة لكافة الدول باستثناء الدول المقاطعة التي اتخذت هذا الإجراء لحق سيادي في مواجهة السياسات العدائية القطرية، بعد استنفاد جميع الوسائل المتاحة وممارسة الصبر لسنوات طويلة تجاه سياسات لا تتوافق مع مبدأ حسن الجوار.

التناقض القطري

وأضافت أنه في الوقت الذي يأتي فيه وزير خارجية قطر للتحدث أمام المجلس عن آثار المقاطعة، تتشدق المؤسسات القطرية بعدم وجود أية آثار للإجراءات التي اتخذتها الدول الأربع وأن الحياة تجري بشكل طبيعي وهو ما يكشف الكم الهائل من التناقضات التي تنتهجها قطر ومؤسساتها.. بينما تغفل تلك المؤسسات تمامًا القرارات التي تم اتخاذها من قبل دولنا مراعاة للحالات الإنسانية للأسر المشتركة وللشعب القطري الشقيق.

وعبرت الدول المقاطعة في ختام بيانها عن أسفها لغياب الحكمة في كلمة الوزير القطري، حيث أن كلمته لا تعبر عن وجود نوايا صادقة للتعاطي إيجابًا مع جهود الوساطة المقدرة التي نقدرها، والتي يقوم بها أمير دولة الكويت، ولا تعبر عن استعداد حقيقي لتفهم شواغل الدول الأربع والدول الأخرى التي تضررت من تلك السياسات العدائية".

*إيلاف ٢٠١٧/٩/١٢:

قطر ردا على بيان دول المقاطعة :

من يمارس الإرهاب الفكري على مواطنيه أولى بتصحيح أوضاعه

قال سفير قطر لدى الأمم المتحدة بجنيف، خلفان المنصوري، إن من الأولى بالدول التي وصفها بأنها تمارس الإرهاب الفكري على حد تعبيره، أن تصحح أوضاعها لا بإلقاء اللائمة على الآخرين، وذلك في رد على البيان الذي أصدرته دول المقاطعة الممثلة بالسعودية والإمارات والبحرين إلى جانب مصر.

ونقلت الخارجية القطرية على لسان المنصوري قوله: "إن دولة قطر حرصت على تمليك الحقائق للمجلس بشأن الانتهاكات التي ترتبت على التدابير القسرية الانفرادية التي اتخذتها دول الحصار على دولة قطر بغية تمكينه عن طريق آلياته المعنية من القيام بواجبه في العمل على وقف هذه الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها."

وأضاف: "دولة قطر تعاملت مع الأزمة الخليجية بكل حرفية واقتدار وبخطوات سياسية ودبلوماسية مدروسة أكسبتها احترام وتأييد العديد من دول العالم والمنظمات الدولية التي رفضت الانتهاكات المستمرة من دول الحصار بحق قطر ومواطنيها والمقيمين على أراضيها منذ أكثر من ثلاثة أشهر،" مشيرا إلى أن "قطر ظلت منذ بداية الأزمة تؤكد أن الحوار يمثل السبيل الوحيد لحلها، لذلك رحبت بوساطة دولة الكويت الشقيقة وأكدت على ضرورة حل الأزمة في إطار مجلس التعاون الخليجي، مضيفا أن قطر ما زالت تتمسك بالحوار سبيلاً وحيداً لتجاوز هذه الأزمة."

واردف السفير القطري قائلا: "دول الحصار فشلت في تقديم أي دليل حقيقي مبني على أسس متينة حيال المزاعم التي أوردتها بشأن دعم دولة قطر للإرهاب، وفشلت أيضا في تقديم المبررات والحجج القانونية للإجراءات القسرية التي فرضتها والتي تعتبر بمثابة 'عقاب جماعي' يمثل انتهاكا صارخا للقوانين والمعاهدات الدولية ذات الصلة."

*(CNN) ٢٠١٧/٩/١٢ :

الحقيقة القطرية

الممارسات القطرية الأخيرة والتي أفشلت كل جهود الوساطة التي قام بها سمو أمير دولة الكويت تثبت أن النظام في الدوحة قد حقق إخفاقاً ذريعاً في إدارة الأزمة، فبارقة الأمل التي حملها الشيخ صباح الأحمد والرئيس الأمريكي بددتها رعونة صانع القرار في الدوحة، الأمر الذي فتح المجال للعديد من التكهنات حول ما حدث ويحدث في دائرة الحكم في قطر، ومن هو الشخص صاحب الكلمة الفصل هناك؟!

ارتباك المواقف وتباين الرسائل الصادرة من الدوحة يجعل من المستحيل التعامل مع قطر كدولة –ذات سيادة– أو كنظام سياسي يراعي القوانين الدولية أو الأعراف التي تربط العلاقات بين الدول خاصة إذا كانت هذه الدول متشابهة في تركيبتها الثقافية والاجتماعية، وبالتالي فإن أهمية تغيير السلوك السياسي القطري المرتبك تكون مقدمة على البحث عن حل لهذه الأزمة.

دول العالم أجمع وليست المجموعة الداعية لمكافحة الإرهاب وحدها ضاقت ذرعاً بالممارسة السياسية المتذبذبة لحكومة قطر التي تدرك جيداً أن العالم لن يتسامح مطلقاً مع داعمي الإرهاب وممولية واستضافة أشخاص مطلوبين

ونشر الكراهية والتطرف والتدخل في شؤون الدول الأخرى، وهذه ركائز المطالب الثلاثة عشر التي قدمتها الدول الأربع لأمير الكويت.

ما يحدث من قطر تجاه هذا الموقف الموحد أمر لا يمكن تصديق أنه نتاج فكر سوي لمسيري دولة تدعي أنها تمارس حقها السيادي، وأنها تدافع عن هذا الحق، فلا ردود منطقية ولا أطروحات قابلة للتصديق تصدر من الجانب القطري، الأمر الذي يقود إلى حقيقة واحدة فقط، وهي أن هذا النظام لا يرغب في حل لهذه الأزمة رغم محاولة إظهار قطر في موقع الضحية من خلال حملات دعائية مدفوعة الثمن تستهدف كسر حاجز العزلة الذي فرضته الممارسات المشينة للحكومة القطرية ورموزها تجاه دول وشعوب كانت تعتقد أن قطر جزء من منظومة عمل عربي وإسلامي مشترك يمكن من خلالها المضي قدماً إلى آفاق أرحب من التعاون والتكامل.

مرتزقة الإخوان

لا أحد يستطيع أن ينكر أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان أنجح تجمع عربي وُلد ليستمر ويحقق إنجازاً تلو آخر، لم توجد منظمة عربية فاعلة استطاعت أن تحقق ما أنجزه مجلس التعاون إلى يومنا على كافة الأصعدة التنموية وأولها بناء الإنسان الخليجي الذي هو الثروة الحقيقية وأساس التنمية وهدفها.

الأزمة مع قطر أضرت كثيراً بالمجلس بل عطلت مسيرته، فقطر التي كانت دولة فاعلة ضمن أعضاء المجلس أصبحت خنجراً في خاصرته بممارساتها اللامسؤولة وتعاملها غير اللائق مع بقية دول المنظومة الخليجية، فعوضاً عن أن تكون عضواً فاعلاً عاملاً من أجل تنمية المنطقة ورخائها وتنميتها اختطت لنفسها طريقاً مفروشاً بالأشواك التي ستصيبها دون غيرها من دول المجلس، والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا اختارت قطر تلك الطريق؟ لماذا اختارت أن تكون عوناً علينا بدلاً من أن تكون عوناً لنا؟

الإجابة تكمن في أن قطر كانت تبحث عن دور اعتقدت أنه سيحقق لها مكاسب خارج حدودها، فكان أن استخدمها مرتزقة (الإخوان) لتكون مطيتهم التي ستوصلهم إلى أهدافهم بإيهامها أنها ستصل إلى زعامة العالم العربي وربما الإسلامي التي هي في الأساس فكرتهم، فألبسوها رداءً ليس لها ولا يناسبها وأكبر من حجمها الحقيقي فوقعت في المحظور في دلالة واضحة على عقم في الفكر السياسي وقصر نظر أدى إلى تخبط واضح وضوح الشمس في رابعة النهار. (مرتزقة الإخوان) استطاعوا أن يتحكموا في مفاصل القرار القطري ليس حباً في قطر وشعبها ولكن حباً في المال القطري الذي وجدوا فيه وسيلة لتحقيق أهدافهم التي ستخرجُ قطر منها خالية الوفاض، بل ستكون الخاسر الأكبر دون أي شك كونها خسرت أموالها وستخسر مكانتها التي تحققت بعضويتها في مجلس التعاون حال لم تعد إلى رشدها وتعرف أن ما يحاك على أرضها هو عليها وليس لها.

*افتتاحية صحيفة (الرياض) السعودية ٢٠١٧/٩/١٢ :

تحولات الأزمة الخليجية

*خليل العناني

كشفت تصريحات أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد، في المؤتمر الصحفي مع الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، الخميس الماضي، والتي قال فيها إن وساطة بلاده نجحت في وقف أي عمل عسكري عقب اندلاع الأزمة الخليجية في الخامس من يونيو/ حزيران الماضي عن النوايا الحقيقية لدول الحصار تجاه قطر. وأكدت هذه التصريحات أن الأزمة المفتعلة التي بدأتها الإمارات والسعودية والبحرين ومصر قبل ثلاثة شهور لم يكن لها سوى هدف واحد، هو "تغيير النظام في قطر"، وأن كل ما كان يقال، ولا يزال، عن علاقة الدوحة بطهران وجماعة الإخوان المسلمين، وتمويل الإرهاب، مجرد هراء وكلام فارغ. وقد جاء رد فعل دول الحصار على تصريحات أمير الكويت سريعاً، حيث أصدرت بياناً بعدها بساعات تنفي وتأسف فيه لما جاء في تصريحات الشيخ صباح الأحمد، وأن "الخيار العسكري لم ولن يكون مطروحاً بأي حال".

لم تكن تصريحات أمير الكويت مفاجئة، خصوصا لمن يتابع تطورات الأزمة عن كثب، حيث سعت دول الحصار، منذ بدء الأزمة، إلى تحقيق نصر سريع وحاسم على قطر، ولولا ذكاء الأخيرة وتحركاتها السريعة داخلياً وخارجياً، وعدم انزلاقها نحو التصعيد، ناهيك عن غباء ستراتيجية دول الحصار، ورفع سقف طموحاتها، لكان الوضع مختلفاً الآن.

وهناك شواهد عديدة تؤكد أن الخيار العسكري من دول الحصار كان مطروحاً في بداية الأزمة، ولم يكن مستبعداً بأي حال، أولها أن هذه الدول لم تصدر أية مطالب واضحة للأزمة، وكانت تصريحات مسؤوليها متناقضة، فتارة يبرّرون الأزمة بالعلاقة بين الدوحة وطهران، وتارة أخرى بالعلاقة مع جماعة الإخوان، وثالثة بتمويل الإرهاب من دون تقديم دلائل على ذلك، وهو ما أربك الوسطاء الذين ضغطوا من أجل مطالب محدّدة. ثانيها، أن هذه البلدان أخذت وقتاً طويلا حتى تحدّد قائمة مطالبها الثلاثة عشر من قطر، وهي المطالب التي جاءت أيضا متهافتة، وغير واقعية لمن يريد حلا فعلياً للأزمة، وذلك قبل أن تعتبر لاغية. ثالثها، ما سرى من شائعات عديدة، في بداية الأزمة، عن تحرّك قوات مصرية باتجاه البحرين عن طريق أبوظبي، فضلا عن تحركات أحد مستشاري الرئيس السوداني (الفريق طه عثمان) الذي تم اعتقاله في مطار الخرطوم، وكان على وشك الهروب إلى السعودية، بعدما افتضح أمره بالتآمر مع أبو ظبي من أجل تنفيذ انقلاب عسكري في قطر. ورابعها، تصريحات وزير الدفاع القطري، خالد بن محمد العطية، بأن بلاده "مستعدة للدفاع عن نفسها إذا لزم الأمر" وهو تصريح يبعث رسالة واضحة لدول الحصار ولغيرها بشأن خطورة الأزمة وجديتها. وأخيراً، التحريض الصريح والعلني في وسائل الإعلام التابعة لدول الحصار على النظام في قطر بشكل غير مسبوق.

وكان واضحاً، منذ بداية الأزمة، أنها استحدثت لتبقى، وأن دول الحصار لن تتراجع عن رغبتها في تغيير الأوضاع في قطر، كي تتماشى مع رؤيتها للمنطقة. ومن يتابع التغطية الإعلامية للأزمة، خصوصا على الجانب السعودي، يكتشف أنها كسرت كل الخطوط الحمراء في العلاقة بين الرياض والدوحة، على الرغم من عدم انجرار الأخيرة إلى المستوى نفسه من التغطية، رفضاً للتصعيد، وأملا في إمكانية تحسّن هذه العلاقات مستقبلاً.

إذاً، كانت دول الحصار تخطط، ولا تزال، لتغيير النظام في قطر بأي طريقة، وإن باستخدام القوة العسكرية. وعندما فشل هذا الخيار، ولو مؤقتا، تم الانتقال إلى العبث بطرق أخرى، من خلال محاولة بث الفرقة والانقسام داخل قطر، واستحضار رموز هامشية لتسويقها بديلا للنظام الحاكم في قطر في مشهد يثير الغثيان.

أما وأن هذه الدول رفضت، ولا تزال، كل الوساطات الإقليمية والدولية من أجل حلحلة الأزمة، وكان جديدها، أخيرا، الضغط الذي مارسه ترامب على أطراف الأزمة قبل أيام، وأثمر المحادثة الهاتفية بين أمير قطر الشيخ تميم بن حمد وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، قبل أن تعلن الرياض وقف الاتصالات مع الدوحة بحجة "تحوير" ما جاء في المحادثة، فذلك يعني أننا إزاء تحول جديد في مسار الأزمة الخليجية، ينقلها من طور الخلاف السياسي إلى صراع وجود وبقاء، وهو تحول من شأنه تعقيد الأمور، والدفع بالأزمة نحو مستوى جديد من الصراع الذي سوف تُستخدم فيه كل الأوراق، وذلك بعدما انكشفت النوايا والحسابات.

*العربي الجديد ٢٠١٧/٩/١٢ :

القيم الأخلاقية الخليجية تتهاوى

*د. محمد صالح المسفر

عشت الأزمات العربية ـ العربية على مدار خمسين عاما، وتابعت أحداث الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨ والمؤامرة عليها ١٩٦١، كما تابعت الاتحاد الهاشمي بين المملكتين الأردنية الهاشمية والعراقية الهاشمية والذي لم يكتب له التاريخ النجاح لأسباب وأسباب، وتابعت وقائع انفصال الوحدة المصرية السورية ١٩٦١.

وتابعت أحداث الثورة اليمنية سبتمبر ١٩٦٢ وما تلاها من تدخل و حرب ضروس كان للجمهورية العربية المتحدة (مصر) والمملكة العربية السعودية أيد في تلك الحرب التي استمرت أكثر من خمسة أعوام، الطرف الأول مؤيدا للنظام الجمهوري في اليمن، والثاني يرفض النظام الجمهوري ويؤيد عودة النظام الملكي الإمامي هناك، فبقي النظام الجمهوري وانتهى العهد الملكي الإمامي في اليمن إلى غير رجعة.

* * *

تابعت كغيري من الناس في تلك الفترة بشغف تلك الأحداث عبر وسائل الإعلام المسموعة، وما تنشره وسائل الإعلام الصحفية والمجلات التي كانت تصل إلى القاري العربي في كثير من إمارات الخليج والسعودية في تلك المرحلة، إما تهريبا أو عبر مسافرين، قرأنا وسمعنا الكثير مما يكتب وما يقال.

والحق أنني لم أجد إسفافا وانعدام أخلاق بين أطراف الخصومة بين تلك الدول. كانت الخصومة بين حكام ذلك الزمان على أشدها إلا أن الصحافة لم تكن بذيئة في تناول أوجه الخلاف بين الحكام، ولم تمس كرامة وكبرياء أي شعب من شعوب الدول المختلفة.ولم يتنابز الحكام بالألقاب إلا مرة واحدة، كانت بين عبد الناصر والملك حسين ملك الأردن، والثانية بين الملك فيصل وعبد الناصر ولكل أسباب، لكن لم ينجر الملك فيصل والملك حسين رحمهما الله إلى ميدان التنابز بالألقاب، وهم الآن الثلاثة بين يدي الله عز وجل.

والرأي عندي، أنه، عندما تكون راقيا في خصامك فأنت تخبر العالم بأنك على حق ويحترمون ما تقول، وعندما تنجر إلى غير ذلك من أدوات الردح فاعلم أن العالم يعلم بأنك على باطل.

الصحافة العربية في ذلك الوقت، السيادة فيها لصحافة مصر ولبنان، ولكل دولة عربية صحافتها في لبنان، إلى جانب الصحافة الداخلية، لكنهم والشاهد الله عز وجل، لم ينزل الصحفيون في لبنان، أو أي دولة عربية على خلاف مع دولة أخرى إلى مستوى الانحطاط الصحفي والإعلامي الذي نشاهده ونقراه اليوم. لم يتعرض أي مواطن من مواطني تلك الدول العربية يعيش في أي من تلك الدول لأي إهانة لكرامته أو اعتداء عليه بأي طريقة كانت.

* * *

لا جدال بأننا في دول مجلس التعاون نعيش مرحلة من السفه والانحدار الأخلاقي والأعمال اللاإنسانية نتيجة لحصار إخواننا في السعودية والبحرين والإمارات على دولة قطر وشعبها المسالم كريم الخلق. ذلك

الحصار/ المقاطعة نشر إعلاما سفيها وليس من أخلاقنا في هذه البقعة من العالم. هناك تحريض على المواطن القطري من قبل وسائل الإعلام اللاأخلاقية التي انتشرت في سماء الخليج العربي.

اضرب مثلا: مواطن قطري ينتمي إلى قبيلة من أعرق القبائل العربية بني مرة، ويُجرَ عن غير إرادته، إلى منطقة معزولة رملية من قبل مواطنين سعوديين ويكبلون يدية خلف ظهره، ويصورونه وهو يتعرض للإهانة تحت شعار "أنه يسب السعودية" وهو يؤكد أنه لم يسب السعودية ولا دخل له في السياسة، ويتعرض للضرب والسباب ليس عليه فقط وإنما تطاول مختطفوه على أمير دولة قطر وأمه وأبيه، فأي أخلاق تلك، وذلك مسجل على اليوتيوب بالصوت والصورة. هل نستطيع أن نقول هذه أخلاق النبلاء وتريدون عودة المياه إلى مجاريها بين أفراد الشعب الخليجي!!

لقد عمق الحصار المفروض على قطر روح الكراهية والحقد والثار بين أبناء مجلس التعاون الخليجي. لم نعهد من آل سعود في عمرنا أن مسؤولا منهم حرض وعمق روح الكراهية بين أفراد الأمة العربية، رغم خلافات وصراعات مسلحة حدثت بين بعضهم وبعض الدول الأخرى، فما بالك بدول الجوار الشركاء في مجلس التعاون.

مثال آخر أرسله إلى الخلق جميعا، مجموعة من الرعاع من مواطني دول الحصار/ المقاطعة رفعوا صوراً لسمو أمير دولة قطر الشيخ تميم ووالده ووالدته وعليها علامة (X) وتحتها تعليق لا يليق بهم. إنه عمل حاقدين، وليس من أخلاقنا الخليجية العربية. مثل هذه الأحداث لم تحدث من أي قطري ضد مواطن سعودي أو ضد أي قائد خليجي حيا كان أو ميتا محبا لقطر أو كارها لها.

في الآونة الأخيرة جد علينا عمل كريه ذلك هو إقحام الفن الغنائي والموسيقى – التي تروض الروح على سمو الخلق – في ميدان الخصومة بين الحكام، وأقحموا (الأدب) والشعر وكذلك الرياضة ليعمقوا جذور الكراهية بين الناس. لمصلحة من، كل هذا؟

هل يقبل خادم الحرمين الملك سلمان حفظه الله كل هذه الأفعال؟ وهل يقبل سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان هذه الأفعال ضد قطر وأهلها؟

أشك في أنهما يقبلان، ولكن عليهما أن يضربا بيد من حديد " ليكون هؤلاء المسيئون نموذجا يحتذى به على كل من يتطاول على الذات الحاكمة أو التطاول على أفراد الشعب جماعة أو فرادى باليد أو القول، وأن يكون الخلاف بين ولاة الأمر محصورا بينهم ولا يصل إلى الشعب لأن تمدد الخلاف إلى العامة أمر خطير، وخاصة أننا مجتمع قبلي لا يقبل بالضيم ولا المهانة.

آخر القول: اتقوا الله يا ولاة الأمر فينا، ولا يمتد خلافكم إلى الشعب، واعلموا علم اليقين بأنه لا رابح فيكم في هذا الخصام ولا المنطقة رابحة برمتها، واعلموا أنه لا يحمل الحقد من تعلو به الرتب، وأنتم أصحاب القامات العالية.

*أستاذ العلوم السياسية بجامعة قطر

*صحيفة (الشرق) القطرية ٢٠١٧/٩/١٢ :

مؤتمر لندن: سياسات النظام القطري مناقضة للحكمة والمنطق

أعربت الهيئة المنظمة لمؤتمر "قطر في منظور الأمن والاستقرار الدولي" المنعقد في ١٤ سبتمبر (ايلول) ٢٠١٧، في العاصمة البريطانية لندن، عن تقديرها لمساعي الشيخ صباح الأحمد الصباح، أمير الكويت، وما يضطلع به من جهود دبلوماسية مقدرة لرأب الصدع الذي تسببت فيه سياسات النظام القطري، المناقضة للحكمة والمنطق، وتغريدها خارج السرب بما يضر بمصالح قطر، ويخلق العداء المبرر مع أشقائها الخليجيين والعرب، بل والعالم أجمع.

وقالت الهيئة في بيان اليوم (الجمعة): "لم يكن مفاجئا لنا مسارعة النظام القطري إلى محاولة نسف جهود أمير الكويت، فحيثما غابت الحكمة، وسادت الظلمة، لن يجد الشعب القطري المتعطش إلى الحرية ودولة القانون والمؤسسات سوى ردود الأفعال الفطيرة، والتصرفات غير المدروسة."

وأضافت أنها تعلن عن دعمها الكامل لجهود الوساطات المحمودة، التي "تهدف إلى إثناء النظام القطري عن سياساته الرعناء، التي عصفت بكل الاتفاقيات والعهود والمواثيق الإقليمية والدولية."

*صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٧/٩/١٦ :

أمير قطر يقول إنه مستعد للمحادثات لإنهاء الأزمة الخليجية

قال أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني يوم الجمعة في برلين إن بلاده على استعداد للجلوس على طاولة التفاوض لمحاولة إنهاء النزاع مع جيرانها العرب.

وقطعت السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع قطر في الخامس من يونيو حزيران متهمة أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم بتمويل الإرهاب والتودد إلى منافستها إيران. وتنفي الدوحة ذلك.

وتلقى ولي عهد السعودية الأمير محمد بن سالمان اتصالا هاتفيا من الشيخ تميم قبل أسبوع فيما وصف بأنه انفراجة نحو حل الأزمة. لكن السعودية سارعت بالإعلان عن وقف أي حوار مع قطر متهمة إياها بتحريف الحقائق في تقرير بثته وكالة الأنباء القطرية عن المحادثة الهاتفية.

وقال أمير قطر خلال مؤتمر صحفي مشترك مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في برلين "كما تعلمون، إحنا الآن أكثر من ١٠٠ يوم من الحصار على دولة قطر. وتحدثنا عن استعداد قطر للجلوس على الطاولة لحل هذه القضية".

وقالت ميركل إنها قلقة من عدم التوصل لحل للأزمة مضيفة أنها تدعم جهود الوساطة التي تقوم بها الكويت والولايات المتحدة لإنهاء الأزمة.

وقال أمير قطر أيضا إن بلاده لديها ثقة كبيرة في الشركات الألمانية وستبقي على حصصها في دويتشه بنك وفولكسفاجن.

وقال الأمير "ثقتنا كبيرة بالاقتصاد الألماني والشركات الألمانية".

وفي تطور منفصل حذرت قطر مواطنيها يوم الجمعة من السفر إلى مصر بسبب الإجراءات الأمنية.

وقالت وزارة الخارجية القطرية في موقعها على الإنترنت "حذرت إدارة الشؤون القنصلية بوزارة الخارجية المواطنين القطريين من السفر إلى جمهورية مصر العربية... هذا التحذير فرضته الإجراءات الأمنية من قبل السلطات المصرية بحق القطريين عند الدخول إلى مصر".

*وكالة رويترز ٢٠١٧/٩/١٦ :

تسريبات «بريد العتيبة»: هجومٌ على قطر يحلّ مشاكل الجميع!

كشفت تسريبات جديدة من بريد السفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة، أن السعودية كانت تخطط لشن هجوم على قطر، في خطوة رأى السفير أنها «ستحل مشاكل الجميع.»

ووفق الرسائل التي نشرها موقع «ميدل إيست آي» البريطاني،، فإن العتيبة كتب حرفياً في محادثة بينه وبين الدبلوماسي الأمريكي السابق، إليوت أبرامز، أن الهجوم على قطر «سيحل مشاكل الجميع»، مؤكداً أن الملك السعودي الراحل عبدالله بن عبد العزيز، أوشك على القيام بهذه المهمة قبل أشهر من وفاته مطلع عام ٢٠١٥.

وتأتي التسريبات لتؤكد ما أعلنه أمير الكويت صباح الأحمد الصباح، أن وساطة بلاده نجحت في وقف التدخل العسكري في قطر، الأمر الذي نفته الدول العربية الأربع التي قطعت علاقاتها مع الدوحة في الخامس من حزيران الماضي (السعودية ـ الإمارات ـ البحرين ـ مصر)، في الثامن من الشهر الجاري، في بيان جاء فيه: «نأسف على ما قاله أمير الكويت عن نجاح الوساطة في وقف التدخل العسكري، إذ إن الخيار العسكري لم ولن يكون مطروحاً بأي حال.»

وفي التفاصيل، كتب أبرامز، الذي كان يشغل منصب نائب مساعد الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش، وكذلك نائب مستشار الأمن القومي في إدارته، في رسالة إلى العتيبة في أيار الماضي، أي قبل اندلاع الأزمة الخليجية بنحو شهر واحد، «على الهاشميين (الأردن) أن يغزوا قطر. فهذا سيحل مشكلة السيولة النقدية لديهم، وكذلك مشكلة دعم قطر للتطرف»، ليجيبه السفير الإماراتي بأن غزو قطر من شأنه «أن يحل مشاكل الجميع... والعاهل السعودي الملك عبدالله كان على وشك القيام بشيء ما في قطر.

مندهشاً، ردّ أبرامز بالقول «لم أكن أعرف ذلك. هذا خطير! لكن ما مدى صعوبة ذلك؟»، وأشار إلى أن أعداد المواطنين القطريين تتراوح بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف نسمة، في حين يشكل الأجانب النسبة الأكبر من السكان، وهؤلاء الأجانب لن يتدخلوا في تلك الحالة، ولن يكون هناك من يقاتل حتى الموت من أجل البلاد. هنا، علّق العتيبة قائلاً: «نعم، هذا هو الملخص، كان الأمر ليتم بسهولة.»

ووفق الرسائل المسربة، فإن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي غرّد مؤيداً مقاطعة قطر في بداية الأزمة، قبل أن يأخذ موقفاً أكثر «حيادية»، لم يكن سيقبل بمثل هذه الخطوة، إذ قال أبرامز إن الرئيس السابق باراك أوباما كان ليعارض، «أما الرجل الجديد...»، في إشارة إلى ترامب، ليرد السفير الإماراتي: «بالضبط.»

وتأتي التسريبات الجديدة بين العتيبة وأبرامز، بعد أيام من انتشار رسائل بين الطرفين، يسخر فيها العتيبة من نائب رئيس شرطة دبي ضاحي خلفان.

ووصف العتيبة خلفان بـ«المعتوه» بعد استفسار أبرامز من السفير عن التغريدة التي كتبها المسؤول الأمني في دبي إبان الحرائق الكبيرة التي شبت في مناطق بالأراضي الفلسطينية المحتلة العام الماضي.

وقال أبرامز إن «قائد الأمن في دبي ضاحي خلفان، يقول في تغريدة على تويتر: منعت إسرائيل رفع الآذان فشبت فيها النيران. سبحان الله. في الوقت الذي يتمنى فيه القارئ الكويتي مشاري راشد العفاسي، أفضل التمنيات للنيران»، ليرد عليه العتيبة بالقول: «إنه معتوه. لا أحد يستمع إليه... فقط الق نظرة على تغريداته وستعرف لماذا»، ليرد أبرامز متسائلاً:«اممم.. هل يعقل أن يكون قائد الأمن معتوهاً؟.»

وبعيداً عن الخلافات الخليجية، كشفت رسائل نشرها «ميدل إيست آي» أن الولايات المتحدة كانت على علم بشحنات السلاح غير الشرعية التي وصلت إلى المتمردين الموالين للواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر.

وكتب السفير الإماراتي في رسالة إلى مستشارة الأمن القومي الأمريكي سوزان رايس، في عام ٢٠١٤، «لقد طلب مني (ولي عهد أبو ظبي) محمد بن زايد أن أعلمكم بأننا سنرسل معدات لأصدقائنا في الجزء الغربي من ليبيا خلال اليومين أو الثلاثة أيام المقبلة»، مضيفاً «سوف تصل المعدات على متن طائرة شحن إماراتية، وسترافقها وحدة عسكرية إماراتية فقط لضمان عبورها بأمان.. لقد طلب مني فقط أن أحيطكم علماً بأن ذلك سيحدث حتى لا يتفاجأ أحد بالموضوع». بدورها، ردّت رايس بالقول: «عُلم... شكراً.«

ويربط الموقع بين المعدات التي وردت في رسالة العتيبة المسربة، على الرغم من عدم ذكر أسلحة صراحةً، وتقرير التقصي المسرب من مجلس الأمن الدولي في حزيران، الذي كشف أن الإمارات وردّت شحنات سلاح غير مشروعة للمتمردين الليبيين الموالين لحفتر.

وعلى الرغم من أن حظر تصدير السلاح لليبيا لا يزال قائماً من قبل الأمم المتحدة منذ عام ٢٠١١، إلا أن التقرير يكشف بالتفاصيل أنواع وكميات الأسلحة والمعدات التي وصلت إلى المتمردين الليبيين. ويؤكد التقرير أن الإمارات سلمت قوات حفتر مروحيات قتالية روسية الصنع من طراز Mi-24 وطائرة خفيفة مقاتلة مزودة بمحرك واحد.

كما أظهر شحن ما يزيد على تسعين حاملة جنود مصفحة وأكثر من ٥٠٠ عربة أخرى لقوات حفتر في طبرق شرق ليبيا في نيسان عام ٢٠١٦.

وبالإضافة إلى المروحية الروسية، فإن التقرير وجد طائرة هجومية خفيفة منتجة في الولايات المتحدة الأمريكية تحمل اسمAT-802i ، وهي مخصصة بالأصل لمكافحة الحرائق، لكن تحولت إلى طائرة هجومية، مضيفاً أن شركة Air Tractorالأمريكية صدرت ٤٨ طائرة من هذا الطراز إلى الإمارات، إلا أن واحدة فقط وصلت إلى البلاد.

*صحيفة (الاخبار) اللبنانية ٢٠١٧/٩/١٦ :

انتصار الدبلوماسية القطرية

باءت محاولات دول الحصار لاستغلال اجتماعات المنظمات الدولية والإقليمية في تكرار ادعاءاتها بالفشل، كما تلقت هذه الدول صفعة برفض المنظمات لانتهاكاتها بحق قطر التي مارست حق الرد في التصدي بكل قوة لمندوبي دول الحصار ومحاولتهم للتنمر وتوجيه إساءات، بأسلوب يجافي سلوك الدول المتحضرة، وبات سلوكهم أقرب إلى الهمجية والبلطجة والابتذال.

سقطت دول الحصار سقوطا مدويا في اجتماع الجامعة العربية، وفي مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بخطابها المبتذل والذي فضح نواياها الحقيقية بتكرارها اتهامات ممجوجة، بلغة الإرهاب التي فضحت مؤامرتهم للنيل من سيادة قطر وقرارها الوطني.

لقد كان رد قطر في الجامعة العربية قويا بقوة الحق وصلبا صلابة الموقف القطري الثابت على العزة والكرامة بوجه كل محاولات النيل من السيادة، ولذلك لجأ ممثلو دول الحصار إلى الانسحاب لتغطية عجزهم على صوت الحق القطري، ولم يكن أمامهم من وسيلة سوى قطع الإرسال، لكن الرسالة وصلت للعالم أجمع ولم تفلح معها محاولة طمس الحقيقة على نحو ما حاول مندوبا السعودية ومصر.

سجلت قطر انتصارا دبلوماسيا، بقوة موقفها ما أكسبها احترام العالم، وأفشلت بكل اقتدار وقوة محاولة دول الحصار استغلال المنابر الدولية والإقليمية في حملة التحريض، وقدمت دروسا في الأخلاق وقوة المواقف في الدفاع عن الوطن، وبات واضحا للعيان أن دول الحوار تتخبط لتسقط أمام قوة الموقف القطري، الذي كشف للشعوب طبيعة هذه الأنظمة التي تمارس الإرهاب الفكري، وترتكب انتهاكات بحق جوارها ومواطنيها.

*رأي الشرق القطرية ٢٠١٧/٩/١٦ :

التحدي: من يضمن قطر؟

*عبدالرحمن الراشد

معضلة الدول الأربع العربية، التي قررت التصدي لقطر، ليس في إجبارها على تلبية مطالبها الثلاثة عشر، بل في مصداقية قطر، في ضمان ما تقوله، وتوقع عليه، وتتعهد به.

نحن لا نعرف أن قطر وقعت على اتفاق واحترمته. وحتى بوساطة شخص مهم ومؤثر، كالرئيس الأمريكي، لا يستغرب إن نقضت لاحقاً ما ستتعهد به، بأن تكف عن التدخل في شؤون جيرانها، وتنهي دعمها للجماعات المتطرفة، والمسلحة، وغيرها.

نقض العهود، والتحايل عليها، هي سياسة حكومة الدوحة، تعتبرها ذكاء للتخلص من الضغوط والتهرب من المواجهة المباشرة. مثال ذلك أنها عندما وافقت على الذهاب للرياض عام ٢٠١٣، ووقعت بضمان الوسيط أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، كانت تريد فقط تهدئة غضب العاهل السعودي، الملك عبد الله، رحمه الله، بعد شكاوى كثيرة من تدخلاتها. وقعت وتعهدت وبعد بضعة أشهر اكتشفت السلطات السعودية أن قطر لم تتوقف عن دعم الجماعات التي تستهدفها، والتحريض الداخلي عليها. وبعد عرض البراهين على فريق قطر التفاوضي تحجج بأن الاتفاق لم يشمل مثل هذه التفاصيل وساءت الأمور. توسط أمير الكويت لأمير قطر الذي كرّر موقفه موقعاً بحضور قادة الخليج في نوفمبر (تشرين الثاني) عام ٢٠١٤. الوثيقة السرية سربتها قناة «سي إن إن»، وفيها تعهد أمير قطر بألا يدعم المعارضات في دول الخليج، ولا يؤوي المعارضين، ولا يمنحهم جنسيات قطرية، ويكف عن تمويل جماعات إرهابية مسلحة في سوريا واليمن، لأنها تستهدف أيضاً دول الخليج، والمقصود بها «داعش» و«جبهة النصرة»، وأن يقوم بإبعاد قيادات تنظيم الإخوان المسلمين من قطر، ويغلق المؤسسات التدريبية التي توصف بأكاديمية التغيير وتدرب شباباً من السعودية وبقية دول الخليج على العمل الميداني مخصصة للمعارضين، ويوقف قناته الجزيرة من التحريض ضد الدول الخليجية.

جزء مما تعهدت به قطر لم تنفذه، وما نفذته، مثل منع قناة الجزيرة من استهداف دول الخليج، بالفعل أسكتت المعارضة على الجزيرة، لكنها احتالت بإنشاء وتمويل منصات إعلامية للمعارضين بديلة قامت بالمهمة نفسها!

لم تحتل قطر على دول الخليج وحدها، بل سبق أن تعهدت للحكومة الأمريكية وإسرائيل بإبعاد قيادات «حماس» ثم استمرت تمولهم في الخارج. ومع البحرين اعتادت على النفي وتقديم معلومات مكذوبة عن دورها في دعم المعارضة رغم كثرة الأدلة ضدها.

ولا تغرنكم هذه المواقف، التي قد تبدو أنها مبدئية أو ذات منهج سياسي، فقطر كانت تتاجر بضيوفها عندما تحتاج، وسبق أن سلمت السعودية أحد المعارضين مخفوراً في بداية الأزمة الحالية، قبل ثلاثة أشهر، تحاول تهدئة الوضع. وقبلها أفرجت وسلمت روسيا قتلة الزعيم الشيشاني الذي كان لاجئاً، فاغتاله الروس في أحد شوارع الدوحة. خافت بعد محاكمة القتلة فأسرعت بإطلاق سراحهم وأرسلتهم معززين إلى موسكو.

قطر، رغم التزامها بدعم الجماعات القومية والإسلامية الفاشية فإنها في حقيقة الأمر، هي نفسها نظام بلا أخلاق، أو مبادئ، أو آيديولوجية. فهي تستخدم كل الجماعات فقط لتعضيد ما تعتبره يعزز قيمتها السياسية في المنطقة، وهو نتاج وهم العظمة!

كيف يمكن أن تثق بنظام يجمع كل هذه المتناقضات على أرضه؟ تستضيف القاعدة الأمريكية، والإخوان المسلمين، والجماعات السلفية المتطرفة، ومكتباً إسرائيلياً، وقيادات تنظيمات عراقية وفلسطينية متطرفة. تدعو من محطاتها الإعلامية الرسمية للجهاد ضد الأمريكيين في العراق وأفغانستان، وفي الوقت نفسه تنطلق الطائرات الأمريكية من أراضيها لقتال الذين يصغون لدعوات الجهاد.

نظام يرعى مثل هذا الكوكتيل والتناقض، من الطبيعي أن يعتمد الاحتيال سياسة، ويوقع العهود وينكثها. ومن الطبيعي جداً ألا يثق به أحد، وهذا هو التحدي المقبل، كيف يمكن ضمان ما تتعهد به سلطات الدوحة، خصوصاً أنها فوراً وفي أول ساعة من وساطة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب باشرت في تحريف مضمون اتفاق التفاوض!

*صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٧/٩/١٦ :

أزمة الخليج ونهاية البداية

*د. شفيق ناظم الغبرا

في أزمة الخليج التي بدأت بحملة إعلامية على دولة قطر ثم تحولت في الرابع من يونيو ٢٠١٧ إلى حصارنفذته «٣» دول خليجية بالإضافة لجمهورية مصر بداية لمأزق في العلاقات يبدو من جميع المؤشرات أنه بلا نهاية قريبة. فمن سمات هذه الفترة عدم نجاح الوساطات والضغوط في زحزحة المواقف المتباعدة وذلك بالرغم من مقدرة هذه الوساطات على وضع سقف يسمح بتفادي خياراتها الأسوأ.

في الجوهر نشهد نهاية مجلس التعاون كما عرفناه منذ العام ١٩٨١، أي بصفته مجلس يجمع قادة الدول في ظل حد أدنى من الإجماع على سياسات الإقليم. عدم المقدرة على توسعة المجلس ليشمل الشعوب ودورها جعله غير قادر على تجاوز سياسات الحكومات بكل تناقضاتها. لهذا كان من الطبيعي أن تتسلل لمجلس التعاون حالة التفتت إياها التي شملت المنظمات والمجالس العربية الأخرى .

في ظل الأزمة أصبحت سلطنة عمان أكثر إقتناعا بسياساتها المستقلة، بينما قامت قطر بعقد إتفاق ستراتيجي أمني مع تركيا كما وعززت تحالفها الأمريكي والأوروبي في ظل موازنتها لعلاقاتها مع إيران من خلال التجارة والدبلوماسية، اما الكويت فهي الأخرى بدأت تشعر بإمكانية إنقلاب الإقليم على نفسه. وهذا يعني أن التفكك وبناء المحاور بين الأطراف المختلفة أصبح جزءا جديدا من مشهد يزداد إنتشارا في منطقة الخليج. والمقصود هنا أن نزوع الدول الصغرى نحو الاستقلالية والتحول عن العمق الذي مثله مجلس التعاون هو نتاج طبيعي لهذا الوضع الشائك والمفاجئ الذي ألم بالمجلس .

إن مجرد إشارة أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح في مؤتمره الصحفي الهام في البيت الأبيض إلى نجاح الوساطة في تفادي عمل عسكري يستهدف قطر يثير المخاوف حول أمن الشعوب وأمن الاقليم. ففكرة عمل عسكري بين دول تجمعها علاقات طويلة وقاتلت مع بعضها البعض في حرب اليمن وإتفقت في قضايا متشعبة يؤكد للمواطن كما وللدول بأن الحرب في إقليمنا قد تنشأ بين لحظة وأخرى بفضل التسرع في صنع القرار وسهولة تحويل الخلاف الذي يمكن ان يحل بوسائل سلمية لنزاع يثير أعاصير من التوتر والكراهية .

إن إنفجار الأزمة بلا وجود مؤشرات للتوتر في قمة الرياض في ٢٠ مايو ٢٠١٧، والتي استضافت الرئيس ترامب وقادة دول الخليج، يثير مخاوف كبيرة مرتبطة بسرعة التحول بين الدول من التحالف للصدام في العلاقات الخليجية – الخليجية. فقد ذكر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد في مؤتمره الصحفي في البيت الابيض بأنه لم يلحظ توترا بين القادة. هذا يكشف الكثير عن الإقليم، ففي منطقتنا يتم إخفاء الخلافات وراء طبقات من المجاملة، وبنفس الوقت تتحول الخلافات الثانوية التي تقع بين الدول بين يوم وليلة وبين لحظة وأخرى لازمات يعجز العقل المنطقي عن تحليلها .

سيترتب على أزمة الثقة التي عصفت بمنطقة الخليج منذ يونيو ٢٠١٧ فرز ستراتيجي يصعب الإنسحاب منه. لهذا سيكون لزاما على قطر أن تستعد لواقع سياسي إقليمي طويل، فالأزمة خلقت ديناميكياتها الخاصة ضمن دول مجلس التعاون(الدول المحاصرة والدول المحايدة)، وايضا مع إيران وتركيا والمانيا وأوروبا. نحن أمام واقع جيوستراتيجي سيفرز حالة تأقلم مع تبعات الحصار في ظل السعي لتفكيكه ورفعه دون أن يتغير الإطار الستراتيجي الجديد الذي فرز محاور جديدة يبدو بأنها باقية معنا لفترة طويلة. لقد تغير مفهوم العمق الستراتيجي القطري وتغير أيضا لدول أخرى كالكويت وعمان وذلك بسبب التخوف من إنقلاب الإقليم المفاجئ. لقد أسقط الحصار الثقة وخلق ديناميكيات بعيدة الأمد كما واطلق العنان لقوى تضخ طاقات جديدة لصراعات ونزاعات الإقليم العربي بكل تنوعه وحروبه .

*صحيفة (الوطن) القطرية ٢٠١٧/٩/١٧ :

بعد ١٠٠ يوم على المقاطعة.. مصداقيّة قطر صفر

بعد مرور مئة يوم على مقاطعة الرباعي دولة قطر لدعمها الإرهاب والمجموعات المتطرّفة، كتبت مجلّة "إيدجبت توداي" تقريراً ذكّرت الدوحة من خلاله بأنّها إذا كانت غنيّة فهذا لا يعني أنها ستكون محصّنة ضدّ الأزمة. فهي تتمتّع بحقول الغاز والنفط لكنّها لا تستطيع إنتاج موادها الغذائيّة الخاصة، إذ حوالي ٤٠٪ من من هذه السلع تأتي عبر الحدود البرّيّة مع السعودية.

وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية سلطان بن سعد المريخي قال إنّ إيران "دولة شريفة". وهذا يناقض كلام وزير الخارجية القطري محمّد بن عبد الرحمن آل ثاني لوكالة "سبوتنيك" في ٣١ أغسطس (آب) حول عدم قدرة أحد على الادّعاء بوجود علاقات مميزة لقطر مع إيران وكان هذا العامل جليّاً خلال الأيام الأولى على المقاطعة خصوصاً في المتاجر الكبيرة التي بدت فارغة بعدما سارع المواطنون كي يخزّنوا السلع الغذائية في بيوتهم. ولم تأخذ الحكومة القطرية بالاعتبار أنّ خطوطها الجوية ستتأثر بعد منعها من استخدام المجالات الجوية للدول المقاطعة، الأمر الذي جعل السفر إلى أماكن في أفريقيا أو أمريكا الشمالية أطول بكثير. وعانى الطيران المدني القطري من خسائر وصلت إلى ٢٥٪ بعد الأزمة.

من جهة ثانية، خسرت أسواق البورصة ١٠٪ من القيمة السوقية خلال الشهر الأوّل على اتّخاذ الرباعي إجراءاته. وتشير المجلّة إلى أنّ قناة "بلومبيرغ" أظهرت كيف أجبرت هذه الخطوات الحكومة القطرية على اللجوء إلى بدائل أكثر كلفة للطرق التجارية في حين انخفضت وارداتها في يونيو (حزيران) بحوالي ٤٠٪ مقارنة مع الفترة نفسها في يونيو ٢٠١٦. وطوال الوقت، ظلت الدوحة ترفض المطالب التي قدّمها الرباعي وتحاول الالتفاف حولها.

قد تمتّد الأزمة إلى ٢٠١٨

وعوضاً عن تصحيح الأمور مع جيرانها والاعتراف بصحّة ما ورد في عشرات التقارير والوقائع التي أكدت علاقة الدوحة بالمجموعات الإرهابية أو الدول الراعية لها مثل إيران، أنكرت الدوحة جميع هذه الاتهامات ووصفتها بأنها اعتداء على سيادتها. وفي ٥ يوليو (تموز) تلقّى الرباعي جواباً سلبياً على مطالبه، وبالرغم من ذلك، لأجل إيجاد أرضية مشتركة، قلّص لائحته من ١٣ مطلباً إلى ستة مبادئ عامّة لمكافحة الإرهاب وقطع تمويله وعدم الحضّ على الكراهية ووقف التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. مرّة أخرى، رفضت الدوحة الاستجابة. وقال كريستوفر دايفدسون، خبير في شؤون الشرق الأوسط ضمن جامعة دورهام البريطانية، إنّ الأزمة قد تمتدّ إلى حوالي ٢٠١٨، في حديثه إلى وكالة الصحافة الفرنسية.

لا علاقات مميّزة مع إيران.. لكنّها "دولة شريفة"!

وحاول الرئيس الأمريكي في وقت باكر من هذا الشهر التدخل لإيجاد حل، لكنّ العلاقات السعودية القطرية ازدادت سوءاً بعد بضعة أيام فقط بسبب تحوير الدوحة للوقائع بعد الاتصال الذي جمع الأمير القطري بولي العهد السعودي محمّد بن سلمان والذي أوحت وكالة قطر للأنباء أنّ السعودية هي من بادرت لطلب التفاوض وأنّ الأمير تميم وافق على إرسال موفدين بناء على الطلب السعودي. وكتبت المجلة أنّ استمرار قطر في تحوير الحقيقة سيؤجل التوصل إلى الحل.

وخلال اجتماع للوزراء العرب قال وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية سلطان بن سعد المريخي إنّ إيران "دولة شريفة". وهذا يناقض كلام وزير الخارجية القطري محمّد بن عبد الرحمن آل ثاني لوكالة "سبوتنيك" في ٣١ أغسطس (آب) حول عدم قدرة أحد على الادّعاء بوجود علاقات مميزة لقطر مع إيران أو سياسة مميّزة تجاهها. وقد اختارت قطر أن يكون لها علاقات قريبة من طهران ضدّ إرادة جيرانها في مجلس التعاون، ولهذا لا عجب من إسراع إيران إلى فتح مجالاتها الجوية لمساعدة الدوحة بعد الإجراءات العربية ضدها. وحذّر أليكس فاتانكا، باحث بارز في معهد الشرق الأوسط، من سرور إيران برؤية مجلس التعاون في هذه الحالة من الخلاف، مشدّداً عبر صحيفة "غلف نيوز" الإماراتية على أنّ هذا الأمر لطالما كان هدفاً ستراتيجيّاً لإيران.

الدوحة ستتعب أوّلاً

واستطاع الإعلام في دول الرباعي المكافح للإرهاب أن يتعقّب ويكشف بعضاً من الكيانات والأفراد المرتبطين بالإرهاب والمدعومين من قطر كي يجلبوا الدمار والفوضى لدول عربية متعددة مثل سوريا وليبيا والعراق. كما كشفت علاقتها بدعم الإخوان المسلمين وداعش والقاعدة ومنظمات إرهابية أخرى. ونجح المقاطعون لقطر ببناء جبهة قويّة ضدّها بحسب ما قاله دايفدسون لوكالة الصحافة الفرنسيّة حول اضطرار الدوحة في نهاية المطاف إلى تقديم أوّل تنازل. إضافة إلى ذلك، ساهمت المقاطعة في منع وصول المؤن والمساعدات إلى الإرهابيين ممّا أدّى إلى تحرير بعض المدن والمقاطعات الرئيسيّة بما فيها بنغازي.

وتابعت المجلّة إشارتها إلى أنّ الوثائق المسرّبة في ١١ يوليو (حزيران) الماضي أظهرت كيف فشلت الدوحة في الالتزام بموجباتها تجاه مجلس التعاون في إطار الاتفاقات التي وقّعت عليها سنتي ٢٠١٣ و٢٠١٤. هذا الفشل دفع الدول المقاطعة إلى اتّخاذ إجراءات ضرورية للحفاظ على أمنها واستقرارها. وباتت مصداقيّة قطر في هذا المجال تساوي صفراً بعدما استمرّت في اتّباع سياسات تناقض الموجبات التي وقّعت عليها مثل تطوير علاقاتها مع إيران وتمويل الإرهابيّين.

دعم العقل المدبّر لهجمات ١١ أيلول

وأوردت "سكاي نيوز" في أحد وثائقيّاتها بعنوان: "قطر... الطريق إلى مانهاتن" الصلات بين قطر والعقل المدبّر لهجمات ١١ سبتمبر. كما أورد كيف ساعدته الدوحة وأمّنت له المخبأ والمساعدة الماليّة ومنعت المخابرات الأمريكية من اعتقاله. وأوضح الوثائقي تعاطف آل ثاني مع الزعيم السابق للقاعدة أسامة بن لادن. وبيّن تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية سنة ٢٠١٥ كيف أنّ "أفراداً وكيانات داخل قطر يستمرّون في تأمين مصدر للدعم المالي للإرهابيين والمجموعات المتطرفة العنيفة، خصوصاً فروع القاعدة الإقليمية مثل جبهة النصرة". وأشارت مؤسسة الدفاع عن الديموقراطيات إلى أنّ حكم حمد بن خليفة تميّز بالتغاضي المستمرّ عن المموّلين الفرديين للإرهاب الذين عيّنتهم واشنطن.

قلّة فقط ستتفاجأ برعايتها للإرهاب

وكتبت تيليغراف البريطانية في سبتمبر (أيلول) ٢٠١٤ أنّ "الحقيقة المدركة هي أنّ قلة في الشرق الأوسط قد تتفاجأ" من دعم قطر وتمويلها للإرهابيين، لأنّها "الراعي الأوّل" للإسلاميين المتطرفين. أمّا نائب رئيس مؤسسة الدفاع عن الديموقراطيات جوناثان سكنزر فانتقد تجاهل إدارة جورج بوش الابن سجلّ قطر في دعم العقل المدبّر لهجمات ١١ سبتمبر، مشيراً في مقاله ضمن صحيفة نيويورك بوست أنّه كان على بوش وأوباما تعيين قطر كدولة راعية للإرهاب من خلال وزراء خارجيّتهما.

*موقع ٢٤ الاماراتي ٢٠١٧/٩/١٧ :

اصدارات مركز الرصد والمتابعة بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

الإنصات المركزي
www.pukmedia.com/ensat
Facebook: ensatpuk

Week End
www.pukmedia.com/ensat
Facebook: Week end نهاية الاسبوع

ensatmagazen@gmail.com
Mobile: 0770 156 4347